د. الكسندر شولش

مصر للمصريين
أزمة مصر الاجتماعية والسياسية
١٨٧٨ - ١٨٨٢

تعريب

دكتور رءوف عباس حامد

الطبعة الأولى
١٩٩٩



عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية

EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

تصميم الغلاف : محمد أبو طالب

الناشر : عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

– ٥ شارع ترعة المريوطية – الهرم – ج.م.ع – تليفون ٣٨٧١٦٩٣

ص . ب ٦٥ خالد بن الوليد بالهرم – رمز بريدى ١٢٥٦٧

Publisher:ÈIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

5, Maryoutia St ., Alharam - A.R.E. Tel : 3871693

P . B 65 Khalid Ben - Alwalid - Alharam P. C 12567

تقديم المعرب

يسعدنى أن أقدم للقارئ العربى الطبعة العربية من كتاب الدكتور الكسندر شولش "مصر للمصريين ، أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨-١٨٨٢" الذى حصل به مؤلفه على درجة الدكتوراه من جامعة هايدلبرج بألمانيا الاتحادية عام ١٩٧٢ ونشر بالألمانية ثم صدرت له طبعة انجليزية عام ١٩٨١ ، وهذه الطبعة تعريب للطبعة الإنجليزية . والمؤلف أستاذ التاريخ الحديث بجامعة اسن بألمانيا الاتحادية ، ويعد من المؤرخين اللامعين فى بلاده ، كما يعد من بين المؤرخين المتعاطفين مع القضايا العربية عامة وقضية فلسطين خاصة . ربطتنى به صلة علمية وثيقة وصداقة شخصية نبتت حول اهتماماتنا المشتركة بتاريخ مصر الحديث وتاريخ العرب المعاصر .

وترجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه يمثل رؤية مؤرخ أوروبى لحقبة هامة من تاريخ مصر من مختلف الزوايا الاجتماعية والسياسية من خلال مصادر قلما تتاح لمؤرخ واحد ، فالى جانب المصادر والمراجع العربية التى أشهد بدقة المؤلف فى استخدامها والاستفادة منها ، أتيح له الإطلاع على المصادر البريطانية والفرنسية والألمانية والنمساوية ، فاستطاع أن يضفى على بحثه أبعاداً قلما تتوفر لباحث غيره .

كما تكمن قيمة الكتاب فى المنهج الذى اتبعه المؤلف فى معالجته ، فهو يعالج الأحداث التى مهدت للثورة المصرية عام ١٨٨١-١٨٨٢ من بداية الإحساس بوطأة التدخل الأجنبى فى شئون البلاد عام ١٨٧٨ ، محللاً الواقع الاجتماعى لمصر عندئذ ، متتبعا جذور الحركة السياسية التى تطورت على النحو الذى أدى إلى "الثورة" التى يرى المؤلف عدم مصداقية هذا المصطلح عليها ، وينظر إليها باعتبارها نتاجا لتطور الحركة السياسية المضادة للتدخل الأجنبى، انتقل فيه زمام المبادرة إلى أيدى العسكريين . وبذل المؤلف جهدا يذكر له بالتقدير فى تحديد أسباب فشل الحركة السياسية ووقوع البلاد تحت الاحتلال البريطانى من الزواية التى نظر منها إلى أحداث الحقبة باعتبارها "أزمة" اجتماعية وسياسية .

لذلك روادتنى فكرة تعريب الكتاب اقتناعا بأهميته للمعنيين بدراسة تاريخ مصر الحديث ، وباعتباره نموذجا لنوع جديد من الكتاب التاريخية لم نعهده عند الأوربيين ، فكثيرا ماغلب الهوى الكتاب الإنجليز والفرنسيين الذين عالجوا نفس الحقبة فأسقطوا الأفكار السلبية التى

ترسبت فى أعماقهم والتى أنبتتها مصالح بلادهم فى مصر على دراستهم لتاريخ مصر فى تلك الحقبة . أما الكسندر شولش فقد حاول أن يكون محايدا وأن يزن الأمور بميزان العقل لا الهوى، ومن ثم اكتسبت أحكامه قيمة خاصة .

غير أن نقل الكتاب إلى اللغة العربية لم يكن عملاً يسيراً ، فقد حرص المؤلف دائما على أن يطعم كتابته باقتباسات من المصادر العربية وكان من الطبيعى أن أرجع إلى المصادر ذاتها لأنقل عنها تلك الاقتباسات طالما أن النشر سيكون باللغة العربية ، وهكذا رحت أقلب المراجع والمصادر والوثائق بحثًا عن تلك الاقتباسات لأنقلها بأمانة إلى القارئ العربى وتصرفت - أحيانا - فى بعض تلك المصادر ، فرجعت مثلا إلى "الوقائع المصرية" لأنقل عنها النصوص العربية للوثائق الفرنسية التى اقتبسها المؤلف من الطبعة الفرنسية للوقائع (المونيتور إجبسيان) ، وفيما عدا هذا التزمت تماما بالنص الإنجليزى للكتاب ، وحرصت على أن أنقل حواشى الكتاب كما قدمها المؤلف فى الطبعة الإنجليزية بأمانة تامة .

ولا يخالجنى الشك فى أن هذا الكتاب سيقدم إضافه هامة للمكتبة التاريخية العربية فى مجال الدراسات الخاصة بتلك الحقبة الهامة من تاريخ مصر ، وأن الآراء التى اهتدى اليها المؤلف سوف تكون موضع جدل بين المؤرخين المصريين المهتمين بتلك الحقبة .

والله ولى التوفيق ،

د. رءوف عباس حامد

مقدمة المؤلف للطبعة العربية

أجيزت هذه الدراسة كأطروحة للدكتوراه قدمت إلى جامعة هايدلبرج بألمانيا الغربية ونشرت بالألمانية فى عام ١٩٧٢. وصدرت الترجمة الإنجليزية - التى يمثل هذا الكتاب ترجمة لها - بلندن فى ديسمبر ١٩٨١ . وقد اختصرت الحواشى التى جاءت بالطبعة الأصلية الألمانية اختصارا شديدا فى الترجمتين الإنجليزية والعربية ، لذلك ننصح المتخصصين بالرجوع إلى الطبعة الألمانية إذا أرادوا التحقق من التوثيق أو التمسوا الأدلة التى زودت بها حواشى الطبعة الألمانية .

وجاء نشر هذه الترجمة العربية بمبادرة من الدكتور رءوف عباس حامد ، فأود أن أقدم له خالص الشكر خاصة لأنه أخذ على عاتقه عبء الترجمة .

ويجب أن يتذكر القارئ العربى أن هذه الدراسة أعدت فى أوربا للقراء الأوربيين ، ومن ثم سيجد أن معظم القضايا التى نوقشت هنا قد لاتعد ذات بال ، بالنسبة له ، وأن المصطلحات التى استخدمت فى هذا الكتاب تختلف نوعا ما عن المصطلحات التى أعتاد عليها .

وفيما يتعلق بالمعالجة ، فإن هذه الدراسة معنية بانهيار التراث التاريخى للإمبريالية الأوربية الذى حاول تبرير التدخل السياسى والعسكرى عامى ١٨٨١ و١٨٨٢ . وهو مايرفضه المؤرخون المصريون والقراء العرب اليوم - أحيانا - ولايرون ضرورة التمسك به .

وفيما يتعلق بالمصطلحات الأساسية كمصطلح "الثورة" أو "القومية" فإن معنى المصطلحين ومجال تطبيقهما فى مصر يختلف عنه فى المانيا ، فمصطلح "الثورة" يستخدم فى مصر بشكل فضفاض يختلف عنه فى المفهوم الألمانى الذى يعنى بالثورة تحول كامل للنظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى للبلاد بصورة أساسية وثابتة . ولذلك تؤكد هذه الدراسة - التى كتبت أصلا بالألمانية - على الظواهر الإصلاحية للثورة العرابية أكثر من تأكيدها على الظواهر الثورية . كما ميزت هذه الدراسة بين الوطنية المصرية والقومية المصرية ، فهدف القومية تأسيس دولة قومية بينما هدف الوطنية الدفاع عن الوطن والحفاظ على هويته الاجتماعية والثقافية .

ولكن رغم الاختلاف حول مفهوم المصطلحات ، قد تعد هذه الدراسة مساهمة فى إعادة كتابة فترة هامة من التاريخ المصرى تحظى بأهمية خاصة عند القراء العرب ، وكم سأكون سعيدا إذا أدرك القراء أننى بذلت جهدا لفهم أصالة مصر التى تجسدت - فى رأيى - فى شخص عرابى والتى تحمست لها طوال هذه الدراسة .

اسن (ألمانيا الغربية)

الكسندر شولش

مقدمة المؤلف للكتاب

قبل عام ١٩٥٢ ، فهم المؤرخون المصريون - وخاصة مؤرخو بلاط الملك فؤاد - تاريخهم وكتبوه باعتباره تاريخا للأسرة الحاكمة بالدرجة الأولى . ومنذ ثورة ٢٣ يوليو أعاد المؤرخون المصريون تفسير أحداث القرن ونصف القرن السابقة على الثورة باعتباره تاريخ المحاولات غير الناجحة التى قام بها الشعب المصرى - أو أغلبيته من الفلاحين - للتصدى للبؤس والقهر ولطرح نير "الإقطاع" والاستعمار ، ورأوا فى عمر مكرم وأحمد عرابى وسعد زغلول وجمال عبد الناصر قادة لتلك المحاولات . وحظيت الثورات الثلاث التى ارتبطت بأسماء الزعماء الثلاثة الأخرين : الثورة العرابية ، وثورة ١٩١٩ ، وثورة ٢٣ يوليو بالقسط الأوفر من الاهتمام . ومن ثم اعتبرت أحداث ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تحقيقا لطموحات الشعب المصرى على مدى مائة وخمسين عاما ، وأنه ليس ثمة شك فى الاستمرارية التاريخية وشرعية الثورة .

واعتبر سقوط الملكية استكمالا لنضال عرابى الذى أخفق فى تحقيق تلك الغاية قبل سبعين عاما . وبعد قيام ثورة ١٩٥٢ بستة شهور استلهم محمد نجيب روح عرابى عندما صاح فى الجماهير المحتشدة بميدان التحرير بنفس الكلمات التى قذف بها عرابى فى وجه الخديو توفيق بميدان عابدين (الذى يقع على مقربة من ميدان التحرير) فى التاسع من سبتمبر ١٨٨١ : "فو الله الذى لا إله إلا هو اننا سوف لانورث ، ولا نستعبد بعد اليوم[1] " وعندئذ تركز الاهتمام حول "الثورات الكبرى" فبعد أن حلت مشكلة الشرعية والاستمرارية أصبح بالإمكان تقديم تحليل أكثر تعمقا واحتفظ ذلك التحليل بإطار "الثورات" الأربع : ١٧٩٨-١٨٠٥ ، ١٨٨١-١٨٨٢ ، ١٩١٩-١٩٢٤ ، ١٩٥٢ . واستنتج كبار المؤرخين المصريين أن "ثورة ١٩٥٢ جاءت نتيجة للتطور الفذ للتاريخ المصرى خاصة والتاريخ العربى عام"[2] .

ومحاولة إعادة تفسير التاريخ القومى لم تسفر عن بحث علمى فورى فى الوثائق التاريخية- التى كانت حتى ذلك الوقت متاحة لأولئك الذين يبدون استعدادهم للمساهمة

---

(١) هذه العبارة هى أشهر ما أثر عن عرابى فى مصر ، رغم أنها لم ترد فى الحقيقة على لسانه ولكنها وردت فى مذكراته التى كتبها بعد عودته من المنفى .

أنظر : عرابى ، كشف الستار ، ص ٢٣٦ ،

Biunt : Secret History, p. 391 .

(٢) أنيس وحراز ، المقدمة .

فى تمجيد الأسرة الملكية الحاكمة – من أجل إعادة رسم صورة دقيقة بقدر الإمكان لتلك الثورة العظيمة "الثورة العرابية" التى نوليها اهتمامنا فى هذا الكتاب . فالدراستان اللتان كانتا من أوائل الدراسات الهامة الخاصة بذلك الحدث التاريخى قنعتا بالمادة التاريخية التى جمعت من الكتب والصحف والمطبوعات الحكومية(٣) . ولم يستطع عبد الرحمن الرافعى أن ينشر ترجمته لأحمد عرابى إلا بعد ثورة ١٩٥٢ بعد ماحظر فاروق نشرها قبيل الثورة(٤) . ولا يزال الكثير من الدراسات الحديثة يعتمد على الرافعى . وقام أحمد عبد الرحيم مصطفى باستخدام مادة الوثائق البريطانية والفرنسية وحدها استخدامًا مكثفًا وركز اهتمامه بصفة رئيسية على المظاهر الدولية للازمة المصرية فى اطار التناقض بين القومية والإمبريالية(٥) ، وحاول رفعت السعيد أن يقوم بتقديم تفسير ماركسى للحقائق التاريخية على النحو الذى عرفت به (٦) . ولم تكتب بعد دراسة مصرية تفصيلية رصينة لأصول وطبيعة الثورة العرابية استناداً إلى المادة المتاحة بدار الوثائق التاريخية القومية (*) .

ولم تنشر فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية أى دراسة لهذه الفترة تتجاوز حدود التاريخ الدبلوماسى أو العسكرى . وقد أشار روبرت تجنور Robert Tignor إلى هذه الحقيقة عام ١٩٦٢ ، وحث الباحثين على دراستها فى المستقبل بنشر مسح للمصادر المتاحة(٧) .

---

(٣) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، القاهرة ١٩٦٦ ، محمود الخفيف : أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه ، القاهرة ١٩٤٧ .

(٤) الزعيم الثائر احمد عرابى ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٣ ، ٥ .

(٥) مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ، القاهرة ١٩٦٥ .

(٦) الأساس الإجتماعى للثورة العرابية ، القاهرة ١٩٦٦ .

(*) عندما كتب المؤلف ذلك فى عام ١٩٧٢ لم يكن المؤرخون المصريون قد فرغوا من دراساتهم لوثائق الثورة العرابية وقد جاءت ثمار هذه الدراسات فى عدد من رسائل الدكتوراه نشر بعضها بالفعل ولايزال بعضها الآخر تحت النشر وهى :

لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، وسمير طه : الثورة العرابية ، وعبد المنعم الدسوقى الجميعى : عبد الله النديم ودوره فى السياسه المصرية . كما استخدمت الوثائق فى الدراسات التاريخية الخاصة بالقرن التاسع عشر . (المعرب) .

(7) Some Materials for a History of the Arabi Revolution, A Bibliographical Survey, The Middle East Journal, 16 (1962) .

والمقالات القليلة العدد التى نشرت عندئذ لم تعتمد على المصادر الأصلية إلا بقدر محدود ولاتكاد تعيننا على توسيع نطاق معلوماتنا عن الثورة العرابية . وظلت كنوز دار الوثائق التاريخية القومية بالقاهرة ابعد من أن تمس . كما أن أولئك الذين استخدموا الوثائق الأوربية لم يتوصلوا إلى قضايا جديدة من خلال تلك الوثائق . ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى ملء هذه الثغرة فى الدراسات التاريخية . وعلى أية حال ، لم تكن الشهور التسعة التى قضاها المؤلف فى القاهرة كافية لدراسة كل المواد المتصلة بالموضوع بدار الكتب المصرية ودار الوثائق التاريخية القومية، ولكنه بذل جهدا اكبر فى دراسة الوثائق البريطانية بدار المحفوظات العامة بلندن Public Record Office وأرشيف الخارجية الفرنسية والخارجية الألمانية وفى مكتبات باريس ولندن وأكسفورد .

وقد حددت طبيعة البحث الهدف من استخدام المصادر الجديدة ، فلم تكن النية معقودة على تقديم دراسة أخرى فى التاريخ الدبلوماسى أو تاريخ الإمبريالية المالية أو تاريخ الإمبراطورية البريطانية ، وأخذنا فى الاعتبار التدخل الأوربى المباشر وغير المباشر باعتباره تحديا وقوة دافعة ، دون مناقشة أصول وأهداف السياسات البريطانية أو الفرنسية أو النمساوية أو الألمانية تجاه مصر . وفى هذه الدراسة فهمنا هذا التدخل الأوربى على أنه كان حافزا لتطور مصر .

وسنحاول تفسير حوادث السنوات ١٨٧٨-١٨٨٢ باعتبارها أزمة سياسية واجتماعية ، وأن نبحث فيما وراء الحافز (التدخل الأجنبى) عن الجذور الداخلية لتلك الأزمة ، وأن نصف أهداف القوى الاجتماعية التى كانت تضغط من أجل الإصلاح ، وأن نحدد طبيعة التغيرات التى نجمت عن ذلك الضغط . وبذلك نكون قد عنينا بالجانب المصرى للأحداث وحده ، دون أن نغفل تأثيرات السياسات الأوربية .

وتبعا لذلك ، بحثنا فى الأرشيفات الأوربية - أساسا - عن المعلومات الخاصة بخلفية السياسة المصرية والمجتمع المصرى التى تتضمنها تقارير القناصل ، وقد أثبتت المادة المستقاة من وثائق الخارجية البريطانية أنها أكثر تلك المواد فائدة للبحث . فبفضل وجود شبكة من الوكلاء القنصليين المحليين مثل مصطفى أغا شيخ البلد بالأقصر الذى كان معروفا لكل زوار الصعيد ، ورفائيل بورج نائب القنصل بالقاهرة الذى كانت لديه مصادر المعلومات الخاصة من خلال الدور الرئيسى الذى لعبه فى المحافل الماسونية فى مصر ، كان القناصل البريطانيون أكثر علما بأحوال البلاد من زملائهم الآخرين . وقد بحثنا فى الوثائق الأوربية عن نصوص القوانين والمراسيم وعن المعلومات الإحصائية ومحاضر اجتماع المجالس والصحف المحلية أو قصاصات

تلك الصحف ، وعن البيانات والمذكرات التى قدمها الساسة المصريون كجماعات سياسية ، والتقارير التى تشمل محادثات دارت بين القناصل والشخصيات المصرية العامة . واستخدمنا المعلومات التى قدمها القنصل الألمانى أو القنصل النمساوى كوسيلة لمراجعة ما جاء بتقارير القنصل الإنجليزى والقنصل الفرنسى اللذان كانا يتدخلان تدخلا مباشرا فى السياسة المصرية .

ولم نرجع إلى أى من صحف القاهرة عدا "الفارد الكسندرى Phare d'Alexandrie فقد استخدم المؤرخون - من حين لآخر - بقية الصحف المصرية ، كما أن هناك مجموعات مطبوعة من مقالات الكثير من الصحافيين المعاصرين(٨) وعلى أية حال ، تعد صحف ذلك الزمان أقل أهمية كمصدر للأخبار اليومية ، على حين تزداد أهميتها كأداة للدعاية للأفكار السياسية والإجتماعية" وأننا على ثقة من أننا استطعنا أن نفهم الخطوط السياسية للصحف المختلفة فهما دقيقا من خلال المادة التى استخدمناها . وسوف نرجع من حين لآخر إلى الجريدتين الرسميتين المونيتير إجبسيان والوقائع المصرية ، وقد رجعنا إلى نسخ المونيتير المودعة بدار الوثائق التاريخية القومية لأنها مرتبة ترتيبا موضوعيا .

أما المادة التى رجعنا إليها بدار الوثائق التاريخية القومية فتتعلق قبل كل شىء بالفترةمن يناير ١٨٨١ إلى ديسمبر ١٨٨٢ وهى الفترة التى ارتبطت باسم عرابى . ويصف المؤرخون الأوربيون حوادث تلك الفترة بأنها انتفاضة أو تمرد أو عصيان مسلح أو ثورة أو حركة . وفى مصر يلقى مصطلح "الثورة العرابية" قبولاً عاماً ، واستخدام مصطلح بعينه دون غيره من المصطلحات يعتمد - بالطبع - على تفسير المؤرخ للأحداث التى وقعت خلال هذين العامين .

وعلى أية حال ، لامعنى لنسبة فترة الأزمة المصرية كلها - من أواخر السبعينات حتى عام ١٨٨٢ - إلى عرابى ، لأنه لم يظهر علانية على مسرح الأحداث إلا فى مطلع ١٨٨١ . واقتصار البحث على "حركة عرابى" قد يعنى تحديد وجهة نظرنا فى فهم مجريات الأمور تحديدا تعسفيا . ويمكننا فقط أن نتساءل عن الدور الذى لعبه عرابى ورفاقه من الضباط خلال تلك الفترة .

---

(٨) أنظر ، عبد الله النديم : سلافة النديم ، جـ١ ، القاهرة ١٩١٤ ، جـ٢ ، القاهرة ١٩٠١ أديب اسحق : الدرر ، بيروت ١٩٠٩ ، محمد رشيد رضا : تاريخ الاستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، جـ١ ، القاهرة ١٩٣١، جـ٢ ، القاهرة ١٣٤٤ هـ ، جـ٣ ، القاهرة ١٣٦٧هـ بشارة تقلا باشا ، أقوال الجرائد ، مراثى الشعراء ، مختارات من أقوال الفقيد المنشورة فى الأهرام ، القاهرة ١٩٠٢ ، وأيضا :

Paul de Baigniéres, L'Egypte Satirique - Album d'Abou Naddara, Paris 1886 .

وقد يكون من الموضوعى أن يبدأ البحث فى الأزمة المصرية بشراء الحكومة البريطانية لحصة مصر فى أسهم قناة السويس من الخديو إسماعيل : والاتفاقية الخاصة باقامة "صندوق الدين العام" والرقابة الثنائية عام ١٨٧٦ . ولكن الدراسة التفصيلية لأحداث تلك الفترة لن تساهم كثيرا فى فهم مشكلات مصر الاجتماعية السياسية الداخلية ، لأن تلك السنوات تميزت - قبل كل شيء - بالمساومات والمشكلات المالية التى لافكاك منها ، ولم يكن المجتمع المصرى قد أحس بآثارها احساسا كاملا . ولذلك بدأنا دراستنا بعام ١٨٧٨ الذى أصبح فيه المجتمع المصرى على وعى تام بالوضع القائم كما أتيحت له فرصة الإستجابة لتحدياته .

ونأمل أن تساهم هذه الدراسة فى فهم مصر المعاصرة بالكشف عن الجذور التاريخية للسلوك الذاتى المصرى المعاصر . ولكن ، هل نستطيع فهم تلك الأحداث فى إطار البيئة الاجتماعية الثقافية للشرق الإسلامى بطريقة لاتجعل فهمنا لتلك الأحداث سطحيا أو مشوها ؟ ولتجاوز هذه الصعوبة ، رأى بعض الباحثين الاوربيين أن من المفيد بالنسبة لهم الإقامة الطويلة بمصر والعيش فى البلاد ومعها ، والتعود على جغرافيتها وطبوغرافيتها ، وإيقاع الحياة فيها ، وأفكار شعبها واتجاهاته الفكرية ، من خلال الاتصالات الدائمة والأحاديث مع أفراد من مختلف المهن والطبقات الاجتماعية . وعلى هذا النحو امدتنا تجربتنا الخاصة بخلفية أساسية عن مصر ، ولكننا لم نتعمق بعد - بدرجة كافية - فى المجتمع المصرى .

وحتى نتجنب سوء الفهم كان علينا - على الأقل - ان نستخدم اصطلاحات واضحة لا لبس فيها . وهذا بالطبع يمثل ضرورة عامة للباحثين لأن "الاصطلاحات غير الدقيقة تترك على البحث اثرا يماثل تأثير الضباب على الملاحة . وتزداد خطورتها كلما كان الناس يجهلون وجودها"(٩) ولسوء الحظ علينا ان نقرر أن معظم الكتابات الخاصة بتاريخ مصر فى القرن التاسع عشر أبحرت فى ضباب الاصطلاحات . وكان ذلك يرجع - فى معظم الأحوال - إلى التطبيق غير الدقيق للمصطلحات السياسية - التى تطورت فى الإطار التاريخى لأوربا وأمريكا الشمالية - على الأوضاع فى مصر .

ولكن كيف نستطيع ان نفهم أو نقارن إذا لم نستخدم المصطلحات التى اعتدنا استخدامها ؟ لاجدوى من أن نحصر أنفسنا داخل دائرة تفسيرية مغلقة ، فعلينا ان نجد المصطلحات التى تقبل الانتقال إلى حد معين ، وان نتحاشى المصطلحات التى لاتعود إلا إلى

---

(9) Stephen Ullmann : The Principles of Semantics, Oxford 1963 p. 4 .

سوء الفهم والتهوين أو التهويل فى تقدير الظاهرة التاريخية . وعلى سبيل المثال ، عرض لانداو Landau نفسه لهذا الخطر عندما اعتبر جماعات المصالح المختلفة - أحزاباً سياسية واندفع إلى الحديث عن إدخال نظام المسئولية الوزارية ، ويرجع ذلك إلى أخذه بالمصطلحات الأوربية المعاصره دون حذر من ناحية ، وإلى التطرف فى تفسير الظواهر التاريخية من ناحية أخرى[١٠] .

وغالباً مايكون نقل المصطلحات التى تعكس أفكاراً سياسية أوربية معينة ، مضللا . وعلى أية حال ، نحن لانريد أن نقدم مجرد وصف للشكل الخارجى للظاهرة السياسية وعمل المؤسسات السياسية ، ولكننا نريد أن نقدم تحليلا لها . وسوف نفعل ذلك فى إطار ظاهرة "الحكم الدستورى" بالمفهوم العام للبنية السياسية المتميزة بتقسيم السلطةبالمعنى الذى يستخدم به لويفنشتين هذا المصطلح[١١] ومن ثم ستكون الفكرة المهيمنة على تحليلنا للتطور الاجتماعى السياسى تدور حول ثنائية ممارسة السلطة احتكارا ومشاركة .

واستخدام بعض المؤلفين لمصطلح "الثورة" عند تناول تاريخ مصر فى السنوات ١٨٧٨-١٨٨٢ تعوزه الدقة - إلى حد ما . وسوف نرجىء مناقشة ما إذا كانت ثورة بمعنى "المغزى التاريخى للثورة باعتبارها خروجا على التقليد والماضى و"تحول بعيد المدى فى الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى فترة زمنية قصيرة نسبيا"[١٢] إلى نهاية دراستنا . ومما يزيد من صعوبة هذه المهمة أن مصطلح الثورة يقترن عادة بفكرة النجاح .

ولايقل التحديد غير الدقيق للظواهر الاجتماعيةوالسياسية المتنوعة - كالقومية أو الحركة الوطنية أو الحزب الوطنى - افتقارا إلى الدقة عن استخدام مصطلح الثورة . فمن الصعوبة بمكان أن نجد تعريفا محددا للقومية أو الأمة يمكن تقبله عالميا : "فالتعريفات كثيرة ككثرة المؤلفين[١٣]" وعلى ذلك ، كان مصطلح الأمة مصطلحا أوربيا تطور تاريخيا فى إطار

---

(10) Landau : The Young Egypt Pary, Parliaments and Parites in Egypt, Notes on the introduction of Ministerial Responsibility into Egypt .

(11) Karl Loewenstien : Ver Fassungs lehre, Tubingen 1959 , p. 13 .

(12) Desip K. Flechtheim : Revolution, in Ernst Fraenkel and Karl Dietrich Bracher (ed.) : Staat und Politik, Fischer Lexikon, Vol.2, Frankfurt 1964, p. 297 .

(13) Eugen Lemberg : Nationalismus, 2 vols., Reinbek bei Hamburg 164, Vol. 1, p. 16 : See also Dietrich Brancher National Staat, pp. 210 - 17 .

عملية علمنة الدولة ، بينما لعب العامل الدينى فى العالم العربى والإسلامى دورا هاما . كما أن المفكرين العرب يختلفون فيما بينهم حول تحديد القاعدة الجغرافية لقوميتهم . أضف إلى ذلك أن فكرة الأمة لم تكتسب شكلها المميز فى إطار حركات التوحيد أو الانفصال فحسب ، بل اكتسبته من خلال مقاومة الاستغلال الاقتصادى المباشر وغير المباشر والوصاية السياسية للدول الأوربية . ومن ثم يجب أن تكون هناك محاولة للتمييز بين الظواهر المختلفة فى مصر فى غضون تلك السنوات التى غالبا ماتوصف بأنها حركة "قومية" : نضال إسماعيل من أجل الاستقلال ، وأحلامه ببناء إمبراطورية ، ومحاولاته مقاومة التدخل الأوربى بمساعدة "حزب وطنى" ، والشعور الوطنى المصرى الأصيل ، والأفكار "شبه القومية" (١٤) المتعلقة بالجامعة العربية وفكرة الجامعة الإسلامية المرتكزة على السلطة الدينية للسلطان ، والمحاولات العلمانية لتقوية الدولة العثمانية فى الشرق كله فى مواجهة الخطر الأوربى . وغالبا ما كانت هذه الأفكار تتداخل فى بعضها البعض واحيانا كان يعتنقها شخص واحد . فمن يأمل أن يقول كل شىء بتعريف كل تلك الآمال والأهداف على أنها "قومية" لن يقول فى حقيقة الأمر شيئا .

وأخيراً ، يحتاج الإطار العام لهذه الدراسة إلى شرح . فقد ظننا فى البداية أنه من الضرورى أن نقدم وصفا تفصيليا للأساس الأيديولوجى والبناء الاجتماعى الاقتصادى لمصر عند وقوع الأزمة السياسية - الاجتماعية التى نتعرض لها بالتحليل . وقد تجنبنا استهلال الدراسة بفصل نظرى عن النظام السياسى فى الفكر الإسلامى ، لأنه ليس هناك فلسفة سياسية أو نظرية سياسية خاصة فى الإسلام من ناحية ، ومن ثم كان علينا أن نقدم عرضا للفلسفة الإسلامية (أو العقيدة الإسلامية) يرتكز على أساس أدبيات الاستشراق . ومن ناحية أخرى ، يفقد مثل هذا الفصل الصلة بالجزء الرئيسى من هذه الدراسة . وكلما تركز الاهتمام حول نظام الحكومة ، كلما كانت المناقشة الدينية أو الفلسفية قاصرة على إعادة تفسير المبادئ الإسلامية التقليدية الخاصة بالنظام السياسى التى كان يشار إليها فى منتصف القرن التاسع عشر على أنها "العصر الذهبى" للخلفاء الراشدين ، حيث لم يكن هناك حكما مطلقا ، بل كان الحكام والمحكومين يخضعون جميعا للشريعة . وطالما كان الحاكم ملتزما بقواعد الشريعة كان على كل مسلم أن يطيعه ، ويسقط التزام الطاعة عن الناس إذا خرج الحاكم على الشريعة ،

---

(14) Lemberg, p. 10 and 265 - 66 .

وعندئذ يجب خلعه . وبيعة الناس للحاكم ضرورية لاعتلائه منصبه . ولما كانت الشريعة لاتقدم حلولا لكل المشكلات الاجتماعية والسياسية التى قد تبرز ، فإن على الحاكم أن يستشير العلماء والأعيان (مبدأ الشورى) .

وهذه المبادئ تماثل المبادئ السياسية الأساسية للعصور الوسطى الأوربية من حيث خضوع الحاكم للقوانين والتزامه باستشارة "أهل الرأى" ، وحق الناس فى خلع طاعة الحاكم الذى يخرج على القانون (حق المقاومة)[١٥] . وبينما كانت بعض التصدعات الراديكالية فى النظام السياسى الأوربى ترتكز على أسس نظرية متباينة تماما ، كانت هناك محاولات فى الشرق الإسلامى - عندئذ - لإحياء المبادئ التقليدية ، ومن ثم الوقوف على قدم المساواة مع أوربا القرن التاسع عشر ، حيث اعتبر إهمال تلك المبادئ مسئولا عن تدهور الشرق الإسلامى وعد تقدم أوربا راجعا إلى اتباع تلك المبادئ . وشكلت هذه المبادئ - أيضا - الأساس النظرى للنضال من أجل الإصلاح السياسى خلال الأزمة التى سبقت الاحتلال البريطانى ، ولا أظن أننا فى حاجة إلى أن نزيد على ذلك شيئا لتحقيق غرضنا .

ولكننا لانغفل - على أية حال - تخصيص فصل لدراسة اجتماعية اقتصادية كمقدمة لدراستنا هذه ، فبدون مثل هذه المقدمةلايمكن أن نقوم التغير والاستمرارية فى البناء الاجتماعى السياسى لمصر خلال السنوات ١٨٧٨-١٨٨٢ تقويما صحيحا . غير أن هذا الفصل قصير نسبيا . وعندما بدأنا فى تحليل مشكلات سنوات الأزمة حرصنا على أن نقرأ الروايات التى تركها أولئك الذين شاركوا فى الأحداث قراءة نقدية فاحصة . وإن كانت الأساطير التاريخية والتفسيرات الخاطئة قد دعمت وترددت أيضا على صفحات الدراسات المتأخرة الخاصة بسنوات الأزمة . وبناء على ذلك ، بدا لنا أنه من الضرورى تخصيص القسم الرئيسى من هذه الدراسة لتقديم عرض لهذه الفترة أكثر تفصيلا مما كان مقدرا له استنادا إلى المادة الجديدة والتقويم النقدى للمصادر التقليدية . وللأسف ، كان هذا يعنى أن يختصر القسم التمهيدى بعض الشىء .

المؤلف

---

(١٥) أنظر : FritzKern : Recht und Verfassung im Mittelater, Darmstadt 1065, pp. 91 .

تمهيد

تركيب المجتمع المصرى فى عصر إسماعيل

نوعية الحكم :

يحدد الغرض الرئيسى من هذه الدراسة التمهيدية النوعيات التى نحاول من خلالها فهم تركيب المجتمع المصرى فى ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر ، كما يحددها أيضا - بدرجة ما - موضوع الدراسة ككل . والنوعية الأساسية هى تلك التى تتعلق بالحكم ، ويترتب على ذلك أن ثمة تمايزاً فى تركيب المجتمع يستند إلى التفرقة بين أصحاب السلطة والخاضعين لها .

وأول ما يثير اهتمامنا هو تكوين وصلاحيات الطبقة الحاكمة ثم تحديد طبيعة الدور الاجتماعى السياسى لجماعة وسيطة بين الطبقة الحاكمة وغالبية سكان البلاد ونعنى بها جماعة "الأعيان" . وأخيراً ، علينا أن نتناول الوظائف الخاصة بالجماعات الهامشية والفرعية فى المجتمع .

كما يجب أن نأخذ فى اعتبارنا البعد الاقتصادى فى الاستحواز على مراكز السلطة وتقويتها . فالوضع الاجتماعى الاقتصادى البارز فى مصر يستند - قبل كل شىء - على الإنتاج الزراعى الواسع النطاق ، كما أن الصناعات التجهيزية المحدودة الأهمية (كحلج القطن وصناعة السكر) كانت بأيدى كبار الملاك . ولكن شراء وبيع الإنتاج (وخاصة تجارة التصدير) كان يتركز بصفة رئيسية فى أيدى التجار الأوربيين والشوام الذين تحكموا - فى نفس الوقت- فى تجارة الاستيراد . وكانت ممارسة صلاحية الطبقة الحاكمة تقود عادة إلى الاستحواز على الملكيات الزراعية ، ولكن تلك لم تكن الوسيلة الوحيدة التى تكون بها هذا النوع من الثروة ، ولم تكن ملكية الأرض الزراعية تعنى - فى حد ذاتها - الانتماء إلى الطبقة الحاكمة رغم ماتضفيه على صاحبها من مركز ومكانة اجتماعية . ومن ثم لم يكن التركيب الطبقى بالمفهوم الاقتصادى الاجتماعى مرتبطا ببناء السلطة السياسية .

وسنرى كيف كان الأصل العرقى محددا حاسما فى تكوين الطبقة الحاكمة ، وكان النقد الذى وجه إلى تلك الحقيقة أحد القوى الدافعة للتحرك نحو التغير الاجتماعى من خلال فتح أبواب هذه الطبقة أو توسيعها أو حتى استبدالها بطبقة أخرى .

ونعنى "بالطبقة الحاكمة" أولئك الذين تولوا المناصب الهامة فى السلطة بصورةدورية ، وكان كل فرد من أفراد تلك الجماعة يستطيع - من حيث المبدأ - أن يتولى أى منصب ولم تكن الخبرات الفنية أو العملية من بين متطلبات تولى تلك الوظائف بالنسبة لأفراد هذه الجماعة . وبغض النظر عن الخديو وأسرته والأمراء الذين ينتمون إلى فروع أخرى من الأسرة الحاكمة ، كانت الطبقة الحاكمة تضم موظفى البلاط وأصفياء الحاكم وأعضاء المجلس الخصوصى وكبار موظفى الإدارة المركزية (الدواوين والمجالس والنظارات والمصالح الحكومية ومجالس الأحكام) ، وكذلك أولئك الذين شغلوا مناصب القيادة العسكرية وكبار موظفى الإدارة بالأقاليم وكبارموظفى الحكومة (المفتشين والمديرين والمحافظين ومأمورى الضبطية) .

وهناك شيئا لابد أن نذكره حول تعريف وتفوجيل Wittfogel للطبقة الحاكمة باعتبارها لاتتضمن الحاكم ورجال بلاطه وكبار الموظفين فحسب ، بل تتضمن من يلونهم مرتبة أيضا(١) . فهو يرى "أداة الدولة" من جانب "الرجل العامى" الذى يرى أن أصحاب الوظائف الصغرى فى السلم البيروقراطى أعضاء فى الطبقة الحاكمة ، وبالنسبة لمصر يدخل ضمن هؤلاء : العمد ، والصيارفة ، والكتبة . ولا ريب أن الموظف الصغير نفسه كان يشعر أن وضعه أرقى من وضع "الرجل العامى" . وعلى أية حال ، إذا نظرنا إلى الطبقة الحاكمة فى ضوء هذا التعريف من وجهة نظر أعضائها يبدو الموظفين الصغار كأدوات مساعدة للأجهزة التنفيذية . ويتجلى ذلك بوضوح فى حقيقة أن جباة الضرائب والكتبة كانوا ينتظمون فى طوائف شأنهم فى ذلك شأن الحرفيين والتجار والمشتغلين بالخدمات . وقد يفترض أيضا أن صغار العمد الذين يجلدون بالكرباج علنا قد لايبدون فى أعين الفلاحين كممثلين للطبقة الحاكمة .

ولم تكن الترقيات فى الجهاز البيرقراطى تتم على أساس الافضلية أو الخبرة ، ولكن العلاقات الشخصية بالأسرة الحاكمة ، والأصل العرقى ، كانا حاسمين فى تقرير مبدأ الترقى وطالما لم تكن هناك عقبات أمام صغار الموظفين فانهم - من وجهة النظر هذه - يعدون ضمن الطبقة الحاكمة افتراضا . وظل الموظفون الذين يمارسون اعمالا تتطلب استعداداً فنيا أو إداريا خاصا يشغلون - كقاعدة عامة - وظائف ثانوية . وسوف نتناول فيما بعد استثناءات تلك القاعدة .

---

(1) Karl A. Wittfogel : Oriental Despotism, New Haven and London 1967, pp. 303-307, 320 - 21 .

الطبقة الحاكمة

الحاكم شبه المستقل وسيده :

قبل أن يؤدى تدخل الدول الأوربية فى الشئون الداخلية للبلاد إلى تدهور النظام الاجتماعى السياسى ، كان الخديو إسماعيل يحكم المصريين حكما مطلقا ، أى أن إرادته الشخصية كانت لها السيادة أولا وأخيرا حتى فى المسائل المتعلقة بالموت والحياة .

وكان إسماعيل خامس حكام[٢] الاسرة الأجنبية التى أقامت حكمها فى مصر فى أعقاب حملة نابليون . وكان وضع مؤسسها - محمد على - فى البداية وضع الوالى التابع للسلطان ، ولكن بعد حروبه الناجحة ضد سيده السلطان فى ١٨٣١-١٨٣٢ و١٨٣٩ حيث تعرضت الدولة العثمانية للخطر لولا قيام الدول الأوربية بإنقاذها مرتين ، منحت مصر حقوقا إدارية واسعة (بمقتضى معاهدة لندن فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ والفرمانات السلطانية الصادرة فى ١٣ فبراير وأول يونيو ١٨٤١) ، كما منحت أسرة محمد على حكم مصر وراثيا على أن يلى حكمها الأرشد فالأرشد من أسرة محمد على . ولكن السلطان فرض شروطا مختلفة على حكام مصر : كمبادئ خط شريف جلخانة الصادر فى ١٨٣٩ ، كما أن المعاهدات الدولية التى يبرمها السلطان كانت تسرى على مصر ، وتفرض الضرائب وتسك العملة باسم السلطان ، ولاتزيد قوة الجيش المصرى فى وقت السلم عن ثمانية عشرة ألف جندى ، واحتفظ السلطان لنفسه بحق تعيين الضباط من رتبتى اللواء والفريق وبحق الحصول على جزية سنوية تدفع للباب العالى .

وظل وضع مصر ووضع حكامها فى إطار الدولة العثمانية ثابتا بالضرورة طوال حكم الولاة الثلاثة من خلفاء محمد على . وعلى أية حال حاول إسماعيل طوال السنوات العشر الأولى من حكمه أن يرفع تلك القيود ، وأن يوسع سلطته ، وفضل اسماعيل الوسائل الدبلوماسية كما فهمها- الأموال والهدايا لكل من وعده بالمساعده بأى شكل من الأشكال وخاصة السلطان نفسه - على الصدام العسكرى الذى لجأ إليه محمد على .

---

(٢) حكم محمد على من ١٨٠٥-١٨٤٨ ، وإبراهيم ١٨٤٨ ، وعباس الأول ١٨٤٨ - ١٨٤٥ ، وسعيد ١٨٥٤ - ١٨٦٣ ، وإسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩ .

فدفع الأموال أولا إلى السلطان لتغيير نظام ولاية العرش ، ومن ثم حصل على فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ الذى استبدل بوراثة الأرشد الوراثة الصلبية. وفى نفس الوقت سمح له بأن يحتفظ بجيش قوامه ٣٠ الف رجل زمن السلم ، ولكن الجزية التى يدفعها للسلطان زيدت من ٨٠٫٠٠٠ إلى ١٥٠٫٠٠٠ كيس سنويا (أى ما يعادل ٦٨١٫٥٠٠ جنيها استرلينيا) ، وخلع الفرمان الصادر فى ٨ يونيو ١٨٦٧ على اسماعيل وخلفائه "لقب الخديو" وهو لقب فارسى الأصل ، ومن ثم أصبح إسماعيل حاكماً شبه مستقل .وأصبحت طبيعة استقلاله الذاتى أكثر تحديدا عندما سمح له بإيجاد المؤسسات الإدارية التى يرى ضرورة إيجادها ، وإصدار اللوائح الخاصة بها ، وعقد الاتفاقات الإدارية التى يرى ضرورة إيجادها ، وإصدار اللوائح الخاصة بها وعقد الاتفاقات الإدارية مع الدول الأجنبية ، ولكن إبرام المعاهدات ظل من حق السلطان وحده وفى ٢٩ نوفمبر ١٨٦٩ صدر الفرمان الذى حرم على اسماعيل عقد القروض الأجنبية دون موافقة الباب العالى ، ولكن اسماعيل استعاد هذا الحق بموجب فرمان ٢٥ سبتمبر ١٨٧٢ . وفى ٨ يونيو ١٨٧٣ صدر الفرمان الذى أكد كل تلك الامتيازات ورفع القيود الخاصة بتحديد قوة الجيش المصرى .

وبذلك وصل الاستقلال الذاتى المصرى إلى نقطة تقل درجة واحدة فقط عن مرتبة الاستقلال التام . ولاتزال الأسباب التى جعلت اسماعيل يحجم عن اتخاذ الخطوة الأخيرة فى هذا الصدد والظروف التى قد يكون مستعدا عندها لاتخاذ مثل هذه الخطوة فى حاجة إلى استيضاح .

ففى خلال ثورة كريت ضد الحكم التركى ، سعت اليونان إلى التحالف مع مصر ضد السلطان عام ١٨٦٧ مفترضة أن اسماعيل كان يسعى إلى تحقيق الاستقلال الكامل عن الباب العالى وقدم القنصل اليونانى إلى وزير الخارجية راغب باشا (الذى كان من مواليد اليونان) عرضا رسميا "لعقد تحالف بين الأمتين الصغيرتين اللتان تعدان من أقدم الأمم"(٣) ، غير أن استجابة الحكومة المصرية لهذا العرض كانت سلبية . وذكر إسماعيل للقنصل اليونانى فى ٢٢ ابريل ١٨٦٧ أنه لايعتزم فصم الروابط التى تربط مصر بالباب العالى ، وأنه يسعى لتحقيق أهدافه بطريق المفاوضات وليس الحرب .

وقد يبدو ان إسماعيل كان لايرغب فى أن يلحق به مصير محمد على الذى سلبته الدول الأوربية ثمار انتصاراته العسكرية ، فقد بدا استقلال مصر لتلك الدول بداية النهاية

---

(3) Politis, p. 52 .

للإمبراطورية العثمانية التى كانوا يحاولون الإبقاء عليها . وعلى أية حال ، أشار إسماعيل أكثر من مرة فى مناسبات بعينها إلى أنه لن تردد فى فصم روابطه بالدولة العثمانية إذا حاول السلطان خلعه ، فذكر للقنصل النمساوى - عام ١٨٦٩ - أنه قد يعلن استقلال مصر فى تلك الحالة .

وكان المراقبون الأوربيون يتوقعون أن يخطو إسماعيل هذه الخطوة خلال احتفالات افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ . ويبدو أن إسماعيل توصل إلى تفاهم مع الملك فيكتور عمانويل ملك إيطاليا حول هذا الموضوع ، ولكن تحقيق ذلك باء بالفشل نتيجة معارضة فرنسا ، وحقيقة ذلك الاعتراض معروفة عامة . غير أن الاعتقاد كان سائدا أن إسماعيل قد يخطو الخطوة الحاسمة إن عاجلاً أو آجلا . وكتب أحد المشاركين الالمان فى احتفالات عام ١٨٦٩ يقول : "إن إعلان استقلال مصر أصبح بالضرورة مسألة انتظار اللحظة المناسبة ، بعد ماتطور البناء العضوى لشروط ذلك الاستقلال تطوراً راسخاً"(٤) .

وقد قيل للضباط الأمريكيين الذين أدخلهم اسماعيل فى خدمته والذين جاءوا إلى مصر فى مطلع عام ١٨٧٠ أن مهمتهم مساعدة مصر على نيل استقلالها ،ولكن الخديو ما لبث أن ارتضى تحديد علاقته بالسلطان على أساس فرمانى ١٨٧٢ و١٨٧٣ ولم تتكرر أزمة ١٨٦٩-١٨٧٠ التى وقعت بين إسماعيل والسلطان . ومنذ عام ١٨٧٥ أصبحت الأزمة المالية هى كل ماشغل بال اسماعيل .

وعندما أصبح يدرك مدى التهديد الذى يتعرض له من جانب الباب العالى فى الأسابيع السابقة على خلعه عام١٨٧٩ ، بدأ يعد العدة لصدام عسكرى مع السلطان ، ولكنه أذعن فى نهاية الأمر . ولعله رأى أنه لاجدوى فى الخروج على السلطان والدول الأوربية معا ، أو لعله كان لايثق فى امكانية الاعتماد على جيشه فى ضوء الكارثة التى تعرض لها فى الحبشة عام ١٨٧٥ - ١٨٧٦ .

ومن ثم يتضح أن محمد على - وبدرجة أقل - اسماعيل قد رغبا فى جعل مصر مملكة مستقلة عن الباب العالى ، ولكن أوربا حالت دون ذلك . غير أن إسماعيل حقق لبلاده درجة كبيرة من الاستقلال الذاتى ، ولم يكن هناك أحساس بسيادة السلطان على مصر إلا خلال الأزمات مثل أزمة ١٨٧٩ وأزمة ١٨٨١ - ١٨٨٢ .

---

(4) Stephan, p. 167 .

الحاكم الأوتقراطى وهيئاته الاستشارية :

وهكذا لم تكن هناك عقبات من جانب الباب العالى تعوق طريق الحكم الداخلى لاسماعيل عند بداية فترة الأزمة . أضف إلى ذلك أنه لم تكن فى البلادذاتها هيئة أو مؤسسة أو جماعة اجتماعية تستطيع وضع حد لسلطة الخديو ، أو تستطيع معارضة إرادته استنادا إلى حقوقها التنظيمية ، أو وضعها الاقتصادى ، أو نفوذها الاجتماعى - السياسى . وحتى مجلس شورى النواب الذى تأسس عام ١٨٦٦ لايعد استثناء لذلك .

وبغض النظر عن موظفى القصر وتأثيرهم غير الرسمى على الحاكم ، لم يكن هناك حتى عام ١٨٦٦ سوى مجلس واحد يرجع إليه إسماعيل من حين لآخر طلبا للمشورة هو المجلس الخصوصى . وذلك المجلس لم يكن يتكون من ممثلين للجماعات الاجتماعية (المهنية أو الطائفية) ولكنه كان يتكون من شخصيات تدين بولائها للحاكم وتتمتع بثقته ، وفى كثير من الأحوال كان أعضاء المجلس يشغلون مناصب رؤساء الأجهزة الإدارية ، وشكل المجلس الخصوصى الدائرة للطبقة الحاكمة وخضع فى تشكيله لتغيرات مستمرة . وكان المجلس ينظر فى المسائل الإدارية ويرفع التوصيات بشأنها إلى الخديو ليتخذ مايراه من قرارات .

وعلى أية حال ، لم تكن هناك وسائل اتصال بين المجلس والشعب ، طالما كان أعضاؤه لايعلمون إلا القليل عن المشاكل والاحتياجات المحلية ، لذلك أضاف إسماعيل إلى المجلس الخصوصى - عام ١٨٦٦ - مجلس شورى النواب . ولم يكن ذلك يعنى أنه تنازل عن بعض سلطاته . وربما كان المراقبون المعاصرون على حق عندما رأوا فى إنشاء مجلس شورى النواب ردا على الشكوك التى أثيرت فى الصحافةالأوربية فى ١٨٦٥ - ١٨٦٦ حول عجز الخديو ماليا . وتأسيس مجلس شورى النواب ، "والتمصير" المؤقت للمناصب العليا فى الإدارة المحلية ، يجب أن ينظر إليه من زاوية جهود إسماعيل لتحرير نفسه من الباب العالى .

وقدم إسماعيل مجلس شورى النواب إلى العالم الخارجى على أنه تتويج لرسالته العظيمة "لتحضير" مصر . وتحويل مصر إلى شريك محترم لأوربا "المتحضرة" كان هدفا سعى إليه سعيد ، وجاء إسماعيل ليطوره ، ووجد هذا الاتجاه التعبير الرمزى عنه باشتراك مصر فى معرض باريس الدولى عام ١٨٦٧ ، واشتراك الأورطة السودانية فى القتال إلى جانب الحملة الفرنسية فى المكسيك خلال السنوات ١٨٦٣ - ١٨٦٧ .

وكان ذلك التصرف الحضارى بإقامة مجلس شورى النواب يعنى أيضا إعطاء مصر وضعا خاصا فى الدولة العثمانية ، وقد كتب اسماعيل إلى نوبار باشا - الذى كان يمثل مصالحه فى

باريس - فى ١٨ نوفمبر ١٨٦٦ يقول : "لايوجد فى استانبول ولايمكن أن يوجد ابدا ، اقول أبدا . . حاكم مثلنا"[٥] وعبر إسماعيل فى أمر وجهه إلى رجله راغب باشا - فى ٢٢ أكتوبر ١٨٦٦ - الذى عينه أول رئيس للمجلس الجديد عن اقتناعه بأن المصريين قد بلغوا درجة كافية من النضج لنيل هذا المجلس الذى يتجلى نفعه فى كل البلاد المتحضرة . وفى نفس الوقت حاول نوبار أن يشرح لوزير الخارجية الفرنسى بباريس الفرق بين إقامة مجلس شورى النواب والدستور التونسى الصادر عام ١٨٦٠ ، فذكر أن الباى نفسه لايعرف شيئا عن مغزى الدستور ، وإن رعاياه لازالوا لايفهمونه ، أما مجلس شورى النواب فيقوم - على النقيض من ذلك - على أسس متينة : فشيوخ القرى من أعضاء المجلس ينتخبهم الناس ، وتقوم الحكومة بالتصديق على اختيارهم ، ويقدم ذوو النفوذ منهم المشورة للمديرين فى المسائل الخاصة بالأشغال العمومية .

وبينما كان إنشاء مجلس شورى النواب يستهدف تأمين مكان لمصر بين البلاد "المتحضرة" ، نظر إليه فى مصر على أنه أداة "تحضير" . فقد صرح نوبار لوزير الخارجية الفرنسى فى ديسمبر ١٨٦٦ أن "برلماننا مدرسة تسعى الحكومة عن طريقه إلى العمل على تقدم السكان وتدريب وتحضير الأهالى"[٦] وبذلك يكون المجلس قد اعتبر وسيلة اتصال بين الحكومة والشعب أكثر من كونه وسيلة اتصال بين الشعب والحكومة .

وفى خطاب العرش الذى افتتح به دور الانعقاد الأول للمجلس فى ١٠ نوفمبر ١٨٦٦ ، خصص اسماعيل فقرتان لمبادئ الشورى باعتبارهما الأساس النظرى للمجلس ، ولم يحاول أن يقحم القرآن فى تلك المبادئ العامة[٧] . ولم يعتبر المجلس بأى حال من الأحوال اداة لتقسيم أو تحديد السلطة ، ولم يشكك المثقفون (ونعنى بهم الجماعة الصغيرة التى عبرت عن روح ذلك العصر من خلال الصحف والكتب) بأى حال من الأحوال فى قيادة اسماعيل للبلاد على طريق التحديث والحضارة ، كذلك لم يوجهوا اى نقد إلى سياسه اسماعيل المالية. فلم يقم رفاعه بدوى رافع الطهطاوى بالترحيب بالمجلس باعتباره وسيلة للحد من سلطة إسماعيل المطلقة ، ولكنه رأى فى مجلس شورى النواب والمجلس الخصوصى اداتين لتخفيف عبء الحكم عن

---

(٥) جندى وتاجر ، ص٦٢ .

(٦) نفس المرجع .

(٧) سورة ٣ : ١٥٩ "وشاورهم فى الأمر" ، وسورة ٢٧ : ٢٨ "وأمرهم شورى بينهم" .

كاهل اسماعيل . وبهذا الصدد لم يشر إلى ما جاء بالقرآن والحديث حول الأمر بالشورى - على نحو مافعل اسماعيل نفسه - وهو ماجرت العادة عليه .

ولم يكن فى نية النواب الذين قدموا إلى القاهرة فى نوفمبر ١٨٦٦ وضع حدود لسلطة إسماعيل المطلقة . إذ تذكر ليدى دف جوردون انها تحدثت مع بعض نواب أقصى الصعيد ، وهم فى طريقهم إلى حضور مراسم افتتاح مجلس شورى النواب بالقلعة ، فوجدت معنوياتهم منخفضة ، وعندما ذكرت لبعضهم أنهم يشاركون الآن فى حكم البلاد إذا بهم يؤنبونها على هذه الملاحظة بقولهم : "من ذا الذى يعيش على ضفاف النيل ويستطيع أن يقول أكثر من كلمة (حاضر) واضعا كلتا يديه على رأسه المنكفئ إلى الأرض بتحية (السلام) حتى إلى المدير ، فما بالك بمن يتحدث امام أفندينا !" . فقد أعاد استدعاء أبرز اعيان الأقاليم إلى القلعة إلى الأذهان ماحدث للمماليك الذين دعاهم محمد على إلى نفس المكان عام ١٨١١ فقدر لهم ألا يعودوا من هناك(٨) .

وظل الحادث الذى وقع فى الاجتماع الأول لمجلس شورى النواب يروى على مدى العديد من السنين بعد ذلك، لابين أعضاء الجاليات الأوربية فحسب ، بل وبين المصريين كذلك : فعند ما طلب من النواب أن يكونوا ثلاث مجموعات على نسق مايحدث فى البرلمانات الأوربية : جماعة "اليمين" المؤيدة للحكومة، وجماعة "اليسار" المعارضة لها ، وجماعة "الوسط" المعتدلة، تكأكأ النواب على يمين القاعدة ، فلم يشأ أى منهم أن يجلس فى المكان المخصص لمعارضى الحكومة . فالجميع كان يعلم أنه من الخطورة بمكان أن يخرج إسماعيل بانطباع سئ ، حتى ولوكان يبغى تحضير البلاد .

وكانت مسئولية اختيار النواب تقع - قبل كل شئ - على عاتق المديرين الذين كان عليهم أن يراعوا تعليمات الحكومة من ناحية ، ورغبات اعيان الأقاليم الذين يختار النواب من بينهم من ناحية أخرى ، كان "الانتخاب" يتم فى ديوان المديرية ، ويبدو أن أحداً لم يكن يعلم به خارج دائرة من يعنيهم الأمر بصورةمباشرة ، بل إن بعض شيوخ القرى ذكر لستيوارت فيما بعد (عام ١٨٨٢) أن المدير كان يتولى تعيين النواب . ووصف أحد أعضاء المجلس إجراءات الانتخاب على النحو التالى :

---

(8) Lady Duff Gordon, p. 286.

"كان شيوخ القرى يكتبون إلى المدير بتحديد مرشحهم فى الانتخابات لتمثيل القسم ، ويجمع المدير الشيوخ ويعلن أمامهم عدد الأصوات التى حصل عليها كل مرشح ،ثم يدعوهم إلى تحديد من يقع عليه الاختيار ليصبح نائبا . وهم يختارون عادة المرشح الذى يعلن المدير أنه قد حصل على أعلى الأصوات ، وان كان لايحق للمدير - نظريا - أن يؤثر فى اختيارهم ، وغالبا ما كان يستبدل بالمرشح أحد ذوى النفوذ أو يتلقى من الحكومة توجيها باختيار شخص معين ، ومن تحدده الحكومة يتم انتخابه كتحصيل حاصل"(٩) .

ويقدم لنا البارون دى مالورتى - الذى كان يستقى معلوماته عادة من شريف باشا - الوصف التالى :

"رغم أن المجلس كان مجلسا منتخبا من حيث المبدأ ، إلا أنه كانت للمديرين يد فى اختيار النواب ، وكان الاختيار يقع - عامة - على أكثر الناس ثراء لتمثيل جيرانهم ، وكما كان يحدث عند انتخاب الفلاحين للشيوخ وانتخاب الشيوخ للعمد ، كان انتخاب النواب من بين الأعيان إجراءً شكليا . وكان تردد الكثيرين فى تحمل مسئولية ما قد تؤدى إلى وقوع خلاف مع المدير أو مع الحكومة ، هو الذى جعل التعيين الإجبارى الملاذ الوحيد - من حين لآخر - لاختيار النواب"(١٠).

وكان مجلس شورى النواب يتكون من ممثلين لأكثر العائلات ثراء من ملاك الأراضى والتجار من أهالى البلاد ، وأكثرهم بروزا وتقبلا عند الحكومة ، إلا أنه لم يكن مجلسا مستقل الإرادة . فقد جعل القانون الأساسى ولائحة المجلس طبيعة المجلس واضحة تماما(١١). إذكان يعتبر مجلسا خاصا ثانيا يقع على عاتق أعضائه إبلاغ الخديو بمشكلات أقاليمهم ، كما كان عليهم أن يوصلوا - بدورهم - رسالته الحضارية إلى أهالى أقاليمهم . سمح للنواب- حقيقة - بالموافقة على عدد من القرارات الخاصة بزيادة الضرائب ، ولكن اسماعيل لم يكن يعتبر موافقتهم ضرورية بأى حال من الأحوال ، بل إن قانون المقابلة الصادر فى عام ١٨٧١ - الذى يعد أهم إجراء مالى فى عصره من حيث مداه وماترتب عليه من نتائج - أعد بمعرفة المجلس الخصوصى وصدر بقرار من الخديو دون أن يأخذ المجلس علما به .

---

(9) Stuart, p. 67 .

(10) Malortie, p. 120 .

(١١) ينسب إلى شريف صياغة تلك الوثائق ، كما ينسب إلى نوبار الاشتراك فى صياغتها ، وقد نشر الرافعى المواد الثمانية عشر "للائحة الأساسية" والمواد الـ ٦١ "للائحة النظامية" أنظر ، عصر اسماعيل جـ٢ ص٢٨٧ - ٢٩٨ .

وضم مجلس شورى النواب خمسة وسبعون نائبا من بينهم ثلاثة نواب عن القاهرة ونائبان عن الإسكندرية ، ونائب عن دمياط ونائب أو نائبان - حسب تعداد السكان - عن كل قسم من أقسام المديريات ، ووفقا للقانون الأساسى ، يتم انتخاب النواب لمدة ثلاث سنوات فى اجتماع يضم شيوخ القرى أو أعيان المدن يعقد فى كل محافظة أو مديرية ، ولابد أن يصدق الخديو على نتيجة الانتخاب . ولم يمنح المجلس أية صلاحيات مستقلة ، بل كان وضعه وضع الهيئة الاستشارية الخاصة بالخديو ، ولم يكن من المفترض أن يناقش النواب شئون أقاليمهم أو شئون البلاد ككل ، ولكنهم يناقشون ماترى الحكومة عرضه عليهم من أمور ، فلم يكن من حقهم التدخل بين اسماعيل ورعاياه ، ومن ثم لم يكن من حقهم قبول الالتماسات التى ظل قبولها من حق الخديو وحده .

وحتى عام ١٨٧٩ ، لم يحاول المجلس تجاوز حدود الإطار الذى رسم له ، وتحقق ذلك بفضل جهود رجال اسماعيل من الذوات الأتراك الذين عينهم فى رئاسة المجلس : إسماعيل راغب ، وعبد الله عزت ، وبكر راتب ، وقاسم رسمى ، وجعفر مظهر ، وأحمد رشيد، وحسن راسم . وعلى سبيل المثال ، كان راغب باشا ناظرا للخارجية فى نفس الوقت ، وقاسم رسمى محافظا للقاهرة ، وجعفر مظهر عضوا بالمجلس الخصوصى ، وعبد الله عزت قائداً للجيش . ومن ثم لم يتحول المجلس إلى أداة لتقسيم السلطة أو تحديدها أو مراقبتها .

وتدلنا حقيقة مناقشة المجلس لنفس المشكلات والصعوبات عاما بعد عام على أنه لم يحقق نجاحا من الناحية العملية ، وظل عاجزاً عن ممارسة أى تأثير على حكومة إسماعيل أو على سياسته المالية بل كان عليه ان يتقبل الموازنات والإحصاءات الزائفة التى كانت تقدم له . وفقد إسماعيل اهتمامه بالمجلس بعد أن تحسنت علاقته بالسلطان فلم يدع المجلس للانعقاد فى سنوات ١٨٧٢ و١٨٧٤ و١٨٧٥ .

الوضع الاقتصادى للحاكم الأوتقراطى :

استخدم إسماعيل سلطته السياسية المطلقة لتحقيق وضع اقتصادى فريد ، فجمع فى يده وأيدى عائلته خمس أراضى مصر الزراعية . حقا لم يكن هناك تمييزاً واضحا - حتى عام ١٨٧٨ - بين ملكية الدولة وملكية الحاكم ، غير أن التطور السريع للملكية الزراعية الخاصة منذ عام ١٨٥٨ جعل الخديو يرى أنه من الأصوب أن يضمن لنفسه حقوق ملكية واضحة على الأرض ، حتى لو كان لايزال يعتبر أرض الدولة وخزانتها تحت تصرفه ، فقد كان يعد الخزانة العامة جيبه الخاص ، وكان ناظر الماليه بمثابة كبير صيارفته .

وبعد أن ألغى محمد على نظام الالتزام ، استحوز لنفسه وعائلته على مساحات واسعة من أراضى الدولة ، التى كانت - بصفة أساسية - بورا لم تدرج فى زمام القرى فى سجلات المساحة ، أو قرى هجرها سكانها هربا من الضرائب الجائرة والتجنيد المتوالى للخدمة فى الجيش أو العمل بالسخرة . وعرفت تلك المزارع باسم الجفالك .

وقد ذكر الأمير إبراهيم - نجل الأمير احمد رفعت الذى مات غرقا عام ١٨٥٨ - للمستر روسل مدير الدومين ، عام ١٨٨٢ - أن السلطان سمح لمحمد على بالاستحواز على ١٥٠ ألف فدان من أطيان الجفالك ، وقيل إنه خصص ٣٠ ألف فدان لكل واحد من انجاله . وفى عام ١٨٤٥ كان مختلف أعضاء الأسرة الحاكمة يملكون ٦٧٧ ألف فدان فيما بينهم .ووفقاً لأحد السجلات الرسمية الخاصة بالسنوات ١٨٤٧ - ١٨٥٨ حتى ١٨٧٠ - ١٨٧١[١٢] كانت مساحة الأراضى التى يملكها امراء الأسرة الحاكمة وعائلاتهم عند نهاية الفترة على النحو التالى :

سعيد ٤٦ر١٦١٥ فداناً

حليم ٤١ر٤٤٨ فداناً

احمد يكن ٣٣ر٤٣٨ فداناً

مصطفى فاضل ٢٠ر٧٠٢ فداناً

احمد دفعت ١٩ر٨٧٦ فداناً

ابراهيم يكن ١١ر٠٠٦ فداناً

عباس الأول ٠٧ر٠١٣ فداناً

وكان إسماعيل يمتلك نحو ١٥ ألف فدانا عند وفاة والده إبراهيم ، ومنذ توليته الحكم فى عام ١٨٦٣ حتى صيف ١٨٧٨ استطاع أن يجمع لنفسه ولأفراد أسرته ملكية بلغت ٥١٧ر٠٤٦ فدانا لايدخل ضمنها أراضى الأوقاف وكان نصف مساحة هذه الأراضى مسجلا باسمه شخصيا . وفى البداية ، قيل أن السلطان سمح له بأن يمتلك ٩٠ ألف فدان من الأراضى البور ملكية خاصة ، ولكنه انتزع من الموظفين الأتراك الأراضى التى كانوا قد زرعوها بالفعل وأعطاهم بدلا عنها من الأراضى البور ، وكان الخيار الوحيد أمام أولئك الموظفين هو القبول

(١٢) دفتر زمام أطيان عشورية .

بهذا الاستبدال أو النفى إلى فازوغلى بالسودان . وفى مجموعة أمين سامى الوثائقية نجد سلسلة من الأوامر التى أصدرها إسماعيل لناظر المالية تغطى السنوات الأربع الأولى من حكمه فقط ، نقل بموجبها لنفسه ولأفراد أسرته ملكية مايزيد عن ١٥٠ ألف فدان .

وبعد تغيير نظام الحكم نفى إسماعيل الأميزان اللذان كانا يستحقان وراثة العرش طبقا للنظام القديم وهما أخاه مصطفى فاضل وعمه عبد الحليم (الذى كان يصغر مصطفى فاضل بعام واحد) لأنهما دبرا مؤامرة لخلعه ، واستولى على معظم أراضيهما . وكانت مزارع حليم من أخصب أراضى مصر . وفى عام ١٨٧٦ استولى إسماعيل على ملكية إسماعيل صديق المفتش الذى قتل بناء على أمره مخلفاً وراءه ملكية بلغت مساحتها ٣٠ ألف فدان . وقد تحدثت الليدى دف جوردون مع البدراوى أحد كبار الملاك الوطنيين عندما كان فى طريقه إلى منفاه بفازوغلى عن سبب نفيه ، فذكر لها أن "جريمته" هى امتلاك ١٢ ألف فدان من أجود الأراضى بين طنطا وسمنود .

وحصل إسماعيل على أراضى مزارع السكر الواسعةالتى كان يمتلكها فى مصر الوسطى ومصر العليا عن طريق مصادرة أراضى الفلاحين ، وتضمنت تلك الملكيات ٥٠ معصرة للقصب و١٥ مصنعا للسكر و٢٥٠ ميلا من السكك الحديدية و٤٠ قاطرة لنقل المحصول من الحقول إلى المصانع . وبالإضافة إلى ذلك ، امتلك إسماعيل خمسة عشر محلجا للقطن وعددا لايحصى من آلات الحرث البخارية والجرارات والمضخات البخارية ، ولم تشكل أراضيه ومصانعه أهم العوامل الفردية فى الإنتاج الزراعى فى مصر فحسب ، بل وفى تصنيع الإنتاج الزراعى أيضا .

وعلى أية حال ، لم تقتصر استفادة اسماعيل على المحصول الناتج من ملكيته الزراعية ، بل استفاد أيضا من الدخل من الضرائب . وبغض النظر عن نمو الملكية الخاصة للأرض الزراعية منذ عام ١٨٥٨ ، ظل حكام مصر يعتبرون الأرض ملكيتهم الخاصة بصفة رئيسية . وعلى سبيل المثال استخدم سعيد فائض الميزانية لشراء الضياع لأفراد أسرته . ولايمكن أن نصف تصرف اسماعيل فى هذا الصدد إلا بأنه ضرب من ضروب الاختلال العقلى المقترن بسلوك عدوانى تجاه المجتمع ، فلم يستول على الأموال من الخزانة بحرية تامة لنفسه وأقاربه فحسب، بل بعثر عشرات الألوف من الجنيهات فى كل اتجاه أيضا ، كما لو كان يوزع توقيعاته على الأوتوجرافات . فاذا كانت الخزانة خاوية ، عقد القروض الأجنبية وزاد فى الضرائب . وعلى

سبيل المثال أبلغ ناظر المالية فى أول يوليو ١٨٦٦ أنه أمر مفتش عام الأقاليم بزيادة ضريبة الأطيان بمقدار ٥٠٠ ألف جنيه .

ويعرض هذه الخلفية الخاصة بوضع اسماعيل السياسى والاقتصادى يبدو واضحا أنه كان ينفرد بحكم مصر . غير أنه إذا تحدثنا عن الطبقة الحاكمة يجب أن نؤكد أن أولئك الذين كانوا ينتمون إلى هذه الطبقة شغلوا مراكز فى السلطة تعتمد على حسن نوايا إسماعيل . وبعبارة أخرى ، كان من الممكن أن يفقدوا مناصبهم بين عشية وضحاها ويفقدوا معها ملكياتهم التى حصلوا عليها من خلال مناصبهم أو غير طريق تلك المناصب .

الصفوة الحاكمة التابعة :

وأهم ملامح الطبقة الحاكمة عند بداية الأزمة فى عام ١٨٧٦ هو أنها كانت لاتزال تعرف على نطاق واسع بأصولها العرقية وكانت تتكون من الأتراك الجراكسة .

ولم يعد هناك ذلك القطاع من الصفوة الحاكمة الذى يضم المهاجرين من بقية بلاد الدولة العثمانية ، بل كانوا يولدون فى مصر ، وكان بعض أولئك الأتراك المصريين ابنا لأم مصرية أو زوجا لسيدة مصرية ، أضف إلى ذلك أن حاجز اللغة ما لبث أن أسقط فى مطلع عام ١٨٧٠ فمن بين اللغات الرسمية الثلاث "التركية والفرنسية والعربية" أحرزت اللغة العربية قصب السبق .

وكان الوصول إلى مراكز السلطة يتحدد بالأصل العرقى ، والروابط الشخصية ، والعلاقات مع الأسرة الحاكمة . أما المصريون الذين دخلوا فى غمار الطبقة الحاكمة (مثل اسماعيل صديق على مبارك فكانوا يمثلون استثناء ، وكان نشاطهم قاصرا على فرع واحد من فروع الإدارة وهو ذلك الذى يرى الخديو ان لديهم مهارة خاصة فيه ، وعلى سبيل المثال تخصص اسماعيل صديق فى المجال المالى نظرا لما عرف عنه من براعة فى ابتداع الضرائب والمكوس الجديدة واعتصارها من الأهالى ، أما على مبارك الذى كان مهندسا فتخصص فى مجال الأشغال العمومية والتعليم .

وكانت واجبات المنتمين إلى طبقة الأتراك الجراكسة تتغير عدة مرات فى العام الواحد فقد يعين أحد الباشاوات على مدى عام أو عامين فى وظائف متتابعة مثل مأمور ضبطية مصر .. ووكيلا لنظارة المالية ، ومديرا لإحدى المديريات ، ورئيسا لمحكمة ، وأخيراً قائداً للجيش . وقد يعين ما يقرب من خمسة مديرين بالمديرية الواحدة فى العام الواحد . وبذلك لاتتحول المناصب الكبرى إلى مراكز للسلطة الشخصية .

وكان هذا التغيير الدورى فى الصفوة الحاكمة يخلق لديها وعيا واضحا بتفوقها ، وشعرت الأغلبية التركية - الجركسية فى تلك الصفوة بأنها تخصصت للحكم ، واعتقدت أنها وحدها هى التى تستطيع حكم مصر ، وأدى هذا الاعتقاد فيما بعد إلى تولد شعور بالاستعلاء على كل من أنحدر من أصول فلاحية ، وتحتوى المصادر الخاصة بالفترة ١٨٧٨ - ١٨٨٢ على العديد من الأمثلة على ذلك .

وعندما قدم ثلاثة من الضباط (أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى) إلى مجلس عسكرى فى أول فبراير ١٨٨١ اجتمع اللواءات الأوربيين والأتراك - الجراكسة وحولهم كبار الضباط من الأتراك - الجراكسة فى نظارة الجهادية وانهالوا على أولئك الفلاحين سبا وإهانة بمجرد وصولهم . وعبر شريف باشا عن غضبه لرفض أعيان المصريين من أعضاء مجلس شورى النواب أن يخضعوا لإرادته (ولضغوط القوى الأوربية) فى يناير ١٨٨٢ بقوله : "إن المصريين مجرد اطفال ويجب أن يعاملوا كالأطفال .. أنهم لايستطيعون المضى قدما بدونى فهؤلاء الفلاحين فى حاجة إلى من يقودهم[١٣] . وبعد نفى أربعين ضابطا تركيا - جركسيا فى ربيع ١٨٨٢ ، أرجع ثابت باشا - ممثل الخديو بالآستانة - ذلك إلى الخروج على سياسة محمد على التى كانت تقضى بعدم منح المصريين وظائف كبرى فى الجيش أو فى الخدمة المدنية ، والح فى ضرورة العودة إلى تلك السياسة . وعندما هزمت القوات البريطانية جيش عرابى ، حال الاحتلال البريطانى دون قيام نظام حكم ارهابى تركى - جركسى .

وعلى أية حال شكل الأتراك - الجراكسة شريحة صغيرة من سكان البلاد ، فوفقا لإحصاء ١٨٨٢كان تعدادهم لايتجاوز ٣١٫٧٧٤ نسمة من عدد سكان مصر الذى بلغ ٦٫٨٠٦٫٣٨١ نسمة ، وذكروا بالتعداد تحت اسم "المصريون المنحدرون من أقطار الدولة العثمانية الأخرى"، وكان نصفهم يعيش بالقاهرة (١٠٫٥٥٦ نسمة) والإسكندرية (٥٫١٦٩ نسمة) . واندرج فى تلك الفئة الشوام والعرب ، كما لم يتضمن ذلك الرقم الأتراك الجراكسة الذين ولدوا فى مصر ، ولذلك لايمكن أن نعول كثيراً على تلك الأرقام . ويقدر المراقبون المعاصرون عدد الأتراك الجراكسة فى مصر ، الذين كانوا يكونون رصيدا للطبقة الحاكمة ، بما يتراوح بين عشرة وعشرين ألف نسمة استنادا إلى معلومات رسمية .

---

(13) Blunt : Secret History, p. 149 .

ولم يكن محمد على أو سعيد أو اسماعيل يكتفون بالاعتماد على هذه الفئة المحدودة العدد فى تنفيذ برامجهم الطموحة لتطوير البلاد على النمط الأوربى و"تحضيرها" ، ولذلك نجد محمد على يفتح أبواب المدارس الحكومية الجديدة أمام المصريين فى النصف الثانى من حكمه (وهى المدارس التى أنشئت لسد حاجة الجيش) ، كما أوفدهم ضمن بعثاته العلمية إلى أوربا ، وهى البعثات التى كانت مخصصة من قبل لأبناء المماليك (الذين قام بتصفيتهم) وأبناء موظفيه العثمانيين ، وأصبح المصريون يجندون لهذه المدارس كما يجندون للجيش . ولكن حتى أولئك المصريين الذين درسوا فى الخارج نادراً ما كانوا يشقون طريقهم بين صفوف الطبقة الحاكمة ، وأصبحوا يلعبون دور الخبراء والفنيين فى الإدارة ، بينما ظلت المناصب الخاصة بصنع القرار بيد الأتراك الجراكسة .

وكانت المناصب القيادية فى الجيش لاتزال قاصرة على الأتراك الجراكسة ، رغم أن حروب محمد على الطويلة والمتصلة أجبرته على فتح باب الترقى أمام المصريين إلى الرتب الدنيا للضباط –وفى عام ١٨٤٦ كان هناك ٥١٧ ضابطا "من أبناء العرب" [١٤] بين صفوف الجيش من بينهم ١١٠ برتبة يوزباشى و٣٧٧ برتبة الملازم أول والملازم ثان وذلك فى سلاح المشاة ، و٩ يوزباشية و٢١ ملازما بسلاح الفرسان[١٥] . وقام عباس – الذى أنقص عدد الجيش إلى ١٨ ألف رجلا تنفيذا لفرمان السلطان – بتحويل الجيش إلى قوة حرس يقودها ضباط من الأتراك الجراكسة فقط . وعلى أية حال كان سعيد "الملك الجندى" يفضل المصريين فى الجيش فمنذ ١٨٥٥- ١٨٥٦ سمح لأبناء أعيان الريف بدخول سلك الجندية (لمة أولاد العمد) ، وترقى بعضهم إلى رتبة القائمقام (كان تعيين اللواءات من حق السلطان). ومهما كانت دوافع سعيد، فإنه لم يكسب من وراء ذلك تقدير العمد ، ويبدو أنه كان مدفوعا بنوازعه الشخصية وميوله إلى كل ماهو عسكرى ، مما قاده إلى نتائج مأساوية – هزلية معا . وتتجلى هذه الحقيقة- بالطبع – فى معظم ماكتب عنه .

---

(١٤) فى هذه الدراسة نشير إلى الضباط أو الموظفين "العرب" كعنصر مقابل للأتراك – الجراكسة عندما نتحدث عن "الوطنيين المصريين".

(١٥) متفرقات الجيش ١٨٠٩-١٨٨١ .

وعلى أية حال تابع إسماعيل سياسة سعيد ، فلم تكد تنقضى أربعة ايام على توليته الحكم- فى ٢٢ يناير ١٨٦٣ - حتى أمر ناظر الجهادية بإدخال جميع أبناء العمد فى الجيش ، فإذا رغبوا عن ذلك دفعوا البدلية وعادوا إلى القرى[١٦] . واحتفظت هيئة الضباط بطابعها التركى الجركسى فى عهد إسماعيل ، ولا أدل على ذلك من أن الجزء الذى خصصه عرابى فى مذكراته لعهد إسماعيل عبارة عن شكوى مطولة من تفضيل الضباط "المماليك" على زملائهم من أبناء العرب[١٧] . وعن الامتيازات التى تمتعوا بها وينتهى ذلك الفصل ..من مذكرات عرابى - بما يلى :

"ولقد حملت مدة ولاية إسماعيل الجائرة بكل صبر وثبات تحت ضغط الظلم والاستبداد ، ومكثت برتبة القائم مقام مدة تسع عشرة سنة ، أنظر إلى صغار الضباط الذين كانوا تحت إدارتى فى عهد سعيد باشا وإسماعيل باشا وهم يترقون دونى ، فترقى بعضهم إلى رتبة الأمير الاى وبعضهم إلى رتبة أمير اللواء ، وبعضهم إلى رتبة الفريق ، لا بعلم علموه من دونى ، ولا بفهم خارق للعادة ، ولا بشجاعة ابرزوها فى ميادين القتال ، ولكن لكونهم من مماليك أو أبناء مماليك العائلة الخديوية ، فاصطفاهم الخديو بالرتب والنياشين والجوارى الحسان والأراضى الواسعة الخصبة والبيوت الرحبة ، وحباهم بالأموال الكثيرة والحلى الثمينة من دم المصريين المساكين وعرق جبينهم"[١٨] .

ولكن ذلك لايعنى أن الضباط المصريين حرموا من فرص الترقى مبدئيا فى عصر إسماعيل، فمن الجدير بالذكر أن إسماعيل هو صاحب سياسة تزويج الضباط المصريين من الجوارى الجميلات من حريمه ليربطهم بالبلاط . غير أن شكوى عرابى كانت - بلا ريب - تعبيراً عما كان يسود بين صفوف الضباط المصريين عندما لم يعرهم خليفة سعيد اهتماما خاصا .

وقد أولى إسماعيل جماعة اجتماعية أخرى اهتمامه هم آباء "أولاد العمد" أى أعيان الريف ، وهم عائلات اثرياء الملاك والتجار من المصريين الذين شكل ممثلوهم مجلس شورى النواب . وعند نهاية الستينات ومطلع السبعينات حاول إسماعيل أن يضع فى أيديهم - بصفة

---

(١٦) بيانات الجيش المصرى ابتداء ١٢٧١ إلى سنة ١٢٨٠هـ .

(١٧) فى هذه الدراسة الإشارة إلى "المماليك" يقصد بها الأتراك - الجراكسة .

(١٨) كشف الستار ، ص ٤٩-٥٠ .

مؤقتة - الإشراف على المديريات الأربع عشرة[١٩] ، ولكن لم يمنحهم شيئا من المحافظات الثمان[٢٠] .

ولم يكن اسناد مسئوليات إدارية بالمديريات إلى أفراد من عائلات الاعيان المتنفذه امراً جديداً فى بابه ، فقد عين محمد على - على سبيل المثال - على البدراوى مأموراً لمديرية الغربية ، وخضر أبو حشيش وكيلاً لمديرية القليوبية . وفى عهد إسماعيل شغل الكثير من العمد وكبار الملاك المصريين مرة أخرى مناصب إدارية بالمديريات ، بل وصل بعضهم إلى منصب المدير مثل : السيدأباظة مدير البحيرة والقليوبية ، وحسن الشريعى مدير الدقهلية والجيزة ومحمد سلطان مدير بنى سويف ، وإن كان المديرون من الأعيان قد ظلوا يمثلون استثناء .

وعندما بلغ سعى إسماعيل للاستقلال ذروته ، ذلك السعى الذى اقترن بتردى العلاقات بينه بين الباب العالى . وضع إسماعيل - لأول مرة - إدارة جميع المديريات فى أيدى عائلات كبار الملاك من المصريين . ففى ١٨٦٩ -١٨٧٠ عين ستة من أعضاء مجلس شورى النواب وكلاء للمديريات ، وهم : محمد الصيرفى وكيلا للمنيا ، وهلال وكيلا للغربية ، وأحمد أباظة للبحيرة ، ومحمد عفيفى للشرقية ، وإبراهيم الشريعى للجيزة . وعين سليم الشواربى مأموراً لضواحى مصر ، وأصبح محمود سليمان (الذى أصبح نائبا بالمجلس فى عام ١٨٨١) وكيلا لمديرية جرجا ثم لمديرية أسيوط .

ومن الملفت للنظر حقا إعادة توزيع المديرين من حين لآخر على المديريات فى تلك السنوات، فقد استبدل بالأتراك الجراكسة مصريون ، كما كان هناك بعض الأفراد من المصريين بين المديرين فى السنوات الأولى من حكم إسماعيل مثل محمد سلطان ، وحسن الشريعى ، ومحمد المنشاوى وأيوب جمال الدين ، والإتربى أبو العز . وفى عام ١٩٦٩-١٨٧١ عين بعض وجهاء

---

(١٩) الشرقية ، الدقهلية ، الغربية ، البحيرة ، المنوفية ، القليوبية ، الجيزة ، الفيوم ، بنى سويف ، المنيا ، أسيوط ، جرجا ، قنا ، اسنا .

(٢٠) القاهرة ، الإسكندرية ، دمياط ، رشيد ، بورسعيد ومنطقة قناة السويس ، السويس ، العريش ، القصير . وكانت واحات الفرافرة والبحرية تدخل فى دائرة اختصاص مدير الفيوم ، وواحات الداخلةوالخارجة فى اختصاص مدير أسيوط ، أما واحة سيوة فتتبع نظارة الداخلية . وكان محافظ السويس مسئولا عن بدو سيناء ، وقد ألغيت محافظة القاهرة فى ٣١ مارس ١٨٧٨ ثم أعيدت فيما بعد ، كما كانت الإسماعيلية محافظة مستقلة .

أعيان الريف فى منصب المدير مثل محمد الصيرفى ، أحمد الشريف ، سليمان أباظة ، أحمد مصطفى ، هلال ، احمد الزمر ، عمر ، جميعى ، سليمان عبد العال ، أحمد على ، السيد أباظه ، محمد حمادى ، عمر أحمد ، محمد الشواربى ، محمد عفيفى ، وحامد أبو ستيت .

وقد اتخذ إسماعيل قراراته الخاصة بتعيين معظم أولئك الأفراد خلال جولاته فى مصر الوسطى حيث مزارع القصب التى يمتلكها ، وقيل إنه استدعى سلطان باشا عند زيارته للمنيا وسأله الرأى فى أنسب المديريات لكل من محمد حمادى وأيوب جمال الدين .

وفى عام ١٨٧١ عاد أول تركى -جركسى إلى شغل منصب المدير ، وبحلول عام ١٨٧٣ كان الاتراك يشغلون معظم مناصب المديرين . والجدير بالملاحظة أن هذا التراجع في إسناد مناصب المديرين إلى الأعيان تزامن مع إهمال إسماعيل لمجلس شورى النواب فى اعوام ١٨٧٢ و١٨٧٤ و١٨٧٥ ، كما اقترن بتحسن علاقات إسماعيل والباب العالى . ولكن بينما عاد مجلس شورى النواب إلى الأنعقاد فى السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل (١٨٧٦-١٨٧٩) فإن معظم مناصب المديرين ظلت بأيدى الأتراك - الجراكسة ، وكان من النادر تعيين أحد الأعيان فى منصب المدير ولفترة زمنية قصيرة . غير أن مناصب نظار الأقسام والمناصب الثانوية فى المديريات ظلت بأيدى أفراد من المصريين ، ففى عام ١٨٧٣ - على سبيل المثال-عين إسماعيل بعض أعضاء مجلس شورى النواب فى وظائف نظار الأقسام ، ولكنه لم يعين أحداً منهم بوظيفة مدير .

وقد أكد الباحثون المعاصرون على تعيين عدد من أعيان المصريين بوظائف المديرين ، ولكنهم نسوا أن يضيفوا إلى ذلك أن هؤلاء لم يبقوا فى مناصبهم إلا لفترة محدودة ، بينما كان بعض المؤلفين الذين كانوا يعيشون فى مصر عندئذ شهود عيان للتراجع فى تلك السياسة، فقد كتب كلونزنجر KLUNZINGER يقول :

"جرت محاولة منذ بضع سنوات لاستبدال الموظفين الأتراك بالمصريين فى كل المناصب من وظيفة المدير حتى وظيفة الشرطى ، ولكن ذلك لم يستمر طويلا لأن الموظفين الجدد لم يثبتوا مقدرتهم بدرجة كافية ، فرغم أنهم أحيطوا بكل أنواع الاعتبار اختل الأمن واضطرب ميزان العدل ، ففى الحقيقة كان أبناء البلاد أنفسهم هم أول من شكا من هذا الاتجاه لأنهم لايحترمون أبناء جلدتهم (الفلاحين) ، ولذلك استعاد الأتراك مناصبهم بعودة النظام القديم بعد فترة وجيزة"(٢١) .

---

(21) Klunzinger, p. 66.

الوضع الاقتصادى للذوات :

وهكذا كانت الصفوة الحاكمة تتكون من أغلبية تركية - جركسية عشيةالتدخل الأوروبى الذى عصف ببناء السلطة المصرية ، وكانت تلك الصفوة - غالبا - ذات خلفية عسكرية إلى جانب بعض الخبراء المصريين وأعيان الريف . وكان أعضاء تلك الطبقة الحاكمة التى واجهت الفلاحين من خلال مواقعها المختلفة ، كالمديرين والمفتشين وكبار الضباط وكبار الموظفين الإداريين فى القاهرة ، وفى مزارعهم الواسعة ، يعرفون عامة باسم "الذوات" . وهم يأتون فى المرتبة الثانية مباشرة بعد الأسرة الحاكمة ، وتكونت منهم الجماعة البارزة من كبار الملاك فى البلاد ، وقد كونوا ملكياتهم - بصفة رئيسية - من خلال مناصبهم ، ومن خلال هبات الأراضى التى كان يمنحها الحكام لهم ، وكان القليل من تلك الملكيات نتاجا لاستفادتهم بمالهم من وضع ممتاز فى البلاد . وكان الحكام يحققون - بمنح الأراضى الواسعة لكبار الموظفين وكبار الضباط - أهدافا اقتصادية وسياسية فى آن واحد . فتتحقق زراعة الأرض على نطاق واسع ، ويدين ملاكها بالولاء للحكام .

ومنذ عام ١٨٢٩ كانت الأراضى البور الخارجة عن زمام القرى فى سجلات المساحة تعطى للذوات باسم أطيان الابعادية ، بشرط زراعتها على أن تعفى من الضريبة ، ومنذ عام ١٨٤٠ أجبر محمد على الموظفين والضباط الأثرياء على دفع الضرائب المتراكمة على القرى التى هجرها أهلها تخلصا من أعباء التجنيد والضرائب الباهظة معا . وكان على هؤلاء أن يقبلوا تحمل مسئولية الالتزامات المالية التى تقع على هذه القرى فى المستقبل ، وفى مقابل ذلك أعطيت لهم مساحة من تلك القرى معفاة من الضرائب سميت العهدة كان لهم أن يسخروا الفلاحين فى زراعتها . أضف إلى ذلك أن الكثير من الموظفين نالوا عند تقاعدهم مساحات من أراضى الوسية بدلاً من المعاش .

وفى عهد إسماعيل كان توزيع الأبعاديات يتم إما فى مناسبات خاصة بمساحات معينة تتفاوت بتفاوت مراتب الضباط والموظفين وتعطى لأفراد تقديراً لخدماتهم الشخصية ، أو يتم توزيعها دون سبب معين كإنعام من الخديو . فبعد تولية إسماعيل الحكم بقليل ، سعى لتأكيد ولاء الضباط له بمنح خمسمائة فدان من الأراضى الخارجة عن الزمام فى مديريات الغربية والمنوفية لكل ضابط برتبة القائم مقام ، و١٥٠ فدانا لكل ضابط برتبة البكباشى . وأثناء وجود إسماعيل بالخارج عام ١٨٦٩-١٨٧٠ وزع ولى عهده توفيق - الذى كان ينوب عنه

خلال غيابه - ١٥ ألف فدانًا من الأراضى المهملة والمتروكة على موظفى الحكومة فى مساحات قدرها ٣٠ ، ٥٠ ، ٨٠ ، ١٠٠ فدانا .

وجاءت هبات الأطيان الهامة التى منحها إسماعيل لمماليكه ولبعض أعيان الريف فى الثلث الأول من حكمه ، أما فى الثلث الثانى فقد تركزت أكبر هباته النقدية ، أما بعد ذلك فلم يكن لديه إلا القليل ليمنحه كهبات . وكانت أكبر مساحة من أراضى الأبعاديات منحها لأتباعه المخلصين تبلغ ألف فدان أو أكثر من ذلك (حصل إسماعيل راغب على ثلاث منح من تلك المساحات ، كما حصل كل من أحمد رشيد ، وأحمد طلعت ، ومحمد شريف ، ومحمد حافظ ، وإسماعيل صديق ، وعلى ذو الفقار على منحة واحدة من تلك المساحة) . أما أكبر منحة مالية قدمها إسماعيل لرجاله فكانت تلك التى أعطاها لنوبار باشا (١٥ ألف جنيه ، ثم منحه بعد ذلك٢٠ ألف جنيه ليشترى منزلا ، وأخيرا منحه ١٠ آلاف جنيه) . وحصل رياض باشا فى إحدى المناسبات على ٣٠٠٠ جنيه ، كما حصل عمر لطفى على ٤٠٠٠ جنيه ليشترى منزلا .

واحتفظ القصر بسجلات تفصيلية لملكيات أراضى الذوات وتضم تلك السجلات [٢٢] ملكيات ١٤٥ شخصاً أو عائلة تزيد كل منها على ١٨٠٠ فدان وتتضمن تلك السجلات أسماء بعض من تتردد أسماؤهم من حين لآخر فى هذه الدراسة مثل :

إسماعيل راغب	٧٫٠٦١	فداناً
عارف فهمى	٦٫٥٦١	فداناً
سليمان الفرنساوى	٤٫٠٨٠	فداناً
إسماعيل صديق	٤٠٢٤	فداناً
محمد حافظ	٣٫٨٠٧	فداناً
على ذو الفقار	٣٫٦٨٩	فداناً
حسن راسم	٢٫٧٦٣	فداناً
محمد شاكر	٢٫٧٣٦	فداناً
أحمد رشيد	٢٫٧٢٨	فداناً

---

(٢٢) دفتر زمام أطيان عشورية .

محمد شريف	٢٫٥٠٧	فداناً
إسماعيل أبو جبل	٢٫٤٩١	فداناً
محمد مظهر	٢٫٣٢٢	فداناً
نوبار باشا	٢٫١٩٣	فداناً
أحمد الدرمللى	٢٫٨٨٦	فداناً
محمد فاضل	٢٫١٦٨	فداناً
محمد طلعت	٢٫١٢٨	فداناً
عبد اللطيف	٢٫٠٥٠	فداناً
شاهين باشا	٢٫٠١٠	فداناً
عبد الله عزت	١٫٩٨٠	فداناً
محمد سلطان	١٫٩٠٥	فداناً
محمد ثابت	١٫٦٠٠	فداناً
عبد القادر	١٫٥٧٤	فداناً
رفاعة الطهطاوى	١٫٥٤٦	فداناً
أبو بكر راتب	١٫٣١٦	فداناً
عبد الرحمن رشدى	١٫٣،٣	فداناً
موسى العقاد	١٫٢٤٩	فداناً
محمد خسرو	١٫٢٠٠	فداناً
مصطفى رياض	١٫١١٩	فداناً
محمد راتب	١٫١٠٠	فداناً
محمد المنشاوى	١٫٠٣٠	فداناً
قاسم باشا	١٫٠٠٠	فداناً

ويرجع تاريخ هذه الأرقام إلى عام ١٨٧٠ عندما اعد هذا السجل . وكان عدد آخر من الشخصيات التى ستظهر فيما بعد فى هذا الكتاب تمتلك مساحات أقل من الأرض ، ولكن مساحة ملكياتهم ازدادت بترقيتهم فى مدارج السلطة (كان عمر لطفى يملك - وفقا لهذا السجل - ٧٢٣ فدانا فقط ، ومحمد زكى ٧٥١ فدانا وعلى مبارك ٣٦٣ فدانا ، وعثمان رفقى ١٤٣ فدانا ، وعبد الله فكرى ١١١ فدانا) . أما إسماعيل صديق الذى يشير السجل إلى أنه كان يمتلك ٠٢٤ر٤ فدانا ، فقد قيل إنه ترك حوالى ٣٠ ألف فدانا عند وفاته ١٨٧٦ على نحو ماذكرنا آنفا . أما محمود سامى الذى أصبح رئيسا للنظار فيما بعد - فقد امتلك وفقا لتلك القائمة ١٥٠ فدانا وبحلول عام ١٨٨٢ زادت ملكيته ١٧٠٥ فدانا ولكنه لم يكون تلك الملكية - كما قد يتبادر إلى الذهن خلال تحالفه مع الجيش ، ولكنه كونها خلال حكم إسماعيل [٢٣] أما محمد سلطان فقد نمى ملكيته عند عام ١٨٨٢ - فأصبحت ١٣ ألف فدانا كان من بينها ١٠ آلاف فدان فى مديرية المنيا وحدها .

ومنذ عام ١٨٥٤ فرضت ضريبة العشر على أراضى الذوات (بما فى ذلك الجفالك) بعد أن كانت معفاة من الضرائب حتى ذلك الوقت . إذ انقسمت الأطيان تبعا لنوعية الضرائب

---

(٢٣) دار الوثائق التاريخية القومية ، محفظة ٣٨ ، ملف ١٧٣ ، محفظة ٣٩ ، ملف ١٧٥ .

وتحتوى الملفات الـ ٢٠٠ فى المحافظ من ٢٤ - ٣٩ على مادة متباينة نوعا من ملكيات "العصاة" السبعة الذين نفوا ، وهذا بيان بملكياتهم حسبما جاء بالمحفظة ٣٨ ملف ١٧٣ :

محمود سامى	١٠٧٥	فدانا
احمد عرابى	٩٧٦	فدانا
على فهمى	٢٤٠	فدانا
يعقوب سامى	٧٦	فدانا
عبد العال حلمى	٥٤	فدانا
طلبة عصمت	١٠	أفدنة
محمود فهمى		لا شئ

وكان كل من محمود سامى وعلى فهمى ويعقوب سامى قد كونوا ملكياتهم قبل ١٨٨١ ، على عكس عرابى الذى اشترى فى مطلع ١٨٨٢ مساحة ٨١٠ فدانا من أراضى الميرى (الدولة) بمبلغ ١٩١ر٩١٠ قرشا (محفظة ٢٤ ، ملف ٢ ، محفظة ٣٨ ، ملف ١٧٣ ، محفظة ٣٩ ، ملف ١٧٥) .

الخاضعة لها إلى قسمين : الأطيان العشورية ، والأطيان الخراجية وقد فرضت على الأطيان العشورية (التى يملكها أفراد الأسرة الحاكمة والذوات) عام ١٨٨١ ضريبة بلغ متوسطها ٥٢ قرشا للفدان (تراوحت مابين ٢٧ قرشا فى الفيوم و٩١ قرشا فى القليوبية) . بينما كان متوسط الضريبة على الأطيان الخراجية (التى يزرعها الفلاحون) ١٢٨ قرشا للفدان الواحد (تراوحت مابين ٧٧ قرشا للفدان فى اسنا و١٦٠ قرشا للفدان فى المنوفية) . وكانت جملة الضرائب المفروضة على الأطيان الخراجية التى بلغت مساحتها ٣٫٤٠٦٫٤٨٠ فدانا تقدر بـ ٤٫٣٨٧٫٧٦٢ جنيها بينما كانت جملة الضرائب المفروضة على الأراضى العشوية التى بلغت مساحتها ١٫٣٠٧٫٩٢٦ فدانا تقدر بـ ٦٨٦٫٣٨٤ جنيها [٢٤]

أعيان البلاد

وهكذا ، بينما ظلت معظم المناصب الكبرى بجميع فروع الإدارة التى يحتلها من أسميناهم هنا "بالطبقة الحاكمة" حكراً لغير ابناء البلاد من الصفوة الحاكمة ، وجد إلى جانب تلك الصفوة، صفوة اجتماعية من أبناء البلاد تمثلت فى أعيان الريف ووجهاء المدن . وقد آثرنا استخدام مصطلح"الأعيان Honoratioren" بالمفهوم الذى قصده ماكس فيبرWeber بهذا المصطلح[٢٥].

وتميز "الأعيان" كفئات اجتماعية داخل وحداتهم الجغرافية (القرية أو المديرية ، أو البلاد كلها) بأنه كان باستطاعتهم - بحكم طبيعة مهنهم والرخاء النسبى الذى تمتعوا به - أن يخصصوا بعضا من وقتهم للقيام ببعض الواجبات على الساحة الاجتماعية - السياسية دون انتظار لمكافآت مالية مقابل قيامهم بتلك الواجبات واكسبتهم مراكزهم المهنية والاقتصادية مكانة اجتماعية عالية ، ومن ثم كانت صلاحيتهم للقيام بتمثيل الأهالى وكسب ثقتهم .

وعلى المستوى القومى غالبا ما كان يظهر أعيان البلاد إلى جانب ممثلى الطبقة الحاكمة التركية - الجركسية . وكان يقع على عاتقهم تمثيل المجتمع المصرى ككل فى مناسبات معينة مثل مراسم قراءة فرمان تولية الوالى الجديد ، وفى أوقات الأزمات وكلما آن الأوان لسماع صوت الشعب .

---

(24) Budget Gouvernement Egyptien pour L'Exercice 1881, p. 62 .

(25) Max Weber : Wirtschaft und Gesellschaft, Koln and Berlin 1964, pp. 215 - 16, 698-99, 741 - 42 .

وفى مثل تلك الحالات كان يحضر تلك المناسبات (إلى جانب ممثلى الذوات) رجال البلاط (أعضاء المجلس الخصوص - كبار الموظفين والقضاة والضباط - الجماعات التالية : كبار العلماء من بينهم قاضى القضاة ، ومفتى البلاد (وكان حنفياً) ، وكبار علماء المذاهب الأربعة، وشيخ الأزهر ، والشيخ البكرى والشيخ السادات وغيرهم من كبار أساتذة الأزهر ، ثم يأتى بعدهم الرؤساء الروحانيون للأقليات الدينية ، بطريرك الأقباط ، وحاخام اليهود ، ثم كبار تجار القاهرة ، وكبار الملاك الزراعيين وأعضاء مجلس شورى النواب المقيمين بالقاهرة . وإذا كان هناك متسع من الوقت وجهت الدعوة إلى أعيان الأقاليم . وعلى سبيل المثال ، كان يدعى بقية أعضاء مجلس شورى النواب ، وكبار التجار ، وقضاة ومفتون المدن الساحلية وعواصم المديريات ، وهكذا كان الأعيان يدعون لتمثيل المجتمع فى مناسبات معينة - بصفة رسمية وليست تنظيمية - باعتبارهم الصفوة الاجتماعية للبلاد . وفيما يلى بعض الملاحظات حول كل فئة من فئات الأعيان .

كان الدور السياسى للعلماء - تحت حكم اسماعيل - يقتصر على حضور الاحتفالات الرسمية المرتبطة بالدولة ، فلم يعد باستطاعتهم الاحتفاظ بالنفوذ السياسى الذى مارسوه فى عصرهم الذهبى فى العقود الأخيرة من حكم المماليك وزمن الحملة الفرنسية ومطلع عهد محمد على ، فبعدما قدموا عونهم الحاسم لمحمد على ليعتلى السلطة حرمهم من مواردهم الاقتصادية (من خلال الاستيلاء على الاوقاف التى كانوا يتولون نظارتها) ، وقضى على نفوذهم السياسى باستخدام زعمائهم ضد بعضهم البعض ونفى بعضهم الآخر ، فلم يستطيعوا استرداد ما كان لهم من نفوذ بعد تلك الضربة القاضية أضف إلى ذلك أن الحاجة إليهم باعتبارهم الفئة المثقفة فى البلاد قلت بزيادة أعداد الخبراء الذين تلقوا تعليمهم فى أوربا أو فى مدارس اقيمت على النمط الأوربى .

ولكن استمر كبار العلماء - فى عهد اسماعيل - يتمتعون بمكانة اجتماعية كبيرة نظرا لدورهم فى الحياة الدينية ، دون أن يكون لهم تأثير على الخديو نفسه ، بل كانوا يعتمدون عليه إلى حد كبير فى تولى مناصبهم ، لأنه كان يعينهم فى تلك المناصب أو يصدق على تعيينهم فيها . ومن ثم أبدوا ولائهم له ولم يحاولوا معارضته أو المطالبة بأى حقوق سياسية ، ورفل بعضهم فى نعيم إسماعيل عندما عينهم نظارا للأوقاف فاستطاعوا أن يكونوا ثروات كبيرة نسبيا وأن يصبحوا من كبار الملاك أو التجار .

وكان قاضى قضاة مصر يعين من قبل السلطان لمدة عام واحد ، ولكن فى مطلع السبعينات توصل إسماعيل إلى اتفاق مع الباب العالى يمنح الخديو - بمقتضاه - لقاضى قضاة مصر التركى راتبا شهريا على أن يظل بالآستانة ، وعين الخديو إسماعيل فى فبراير ١٨٧٦ الشيخ عبد الرحمن نافد للقيام بواجبات قاضى قضاة مصر واستمر يشغل هذا المنصب لمدة خمسة عشر عاما . وكان مفتى الديار المصرية (الحنفى المذهب ، لأن المذهب الحنفى كان المذهب الرسمى للدولة العثمانية) الشيخ محمد العباسى المهدى موضع ثقة إسماعيل ، فقد عينه الأخير شيخا للأزهر عام ١٨٧١ ، واستطاع خلال شغله لمنصب مشيخة الأزهر أن يكون ملكية زراعية كبيرة . أما الشيخ على البكرى - الذى تولى مع الشيخ السادات مشيخة الطرق الصوفية وكان نقيبًا للأشراف - فكان موضع ثقة إسماعيل الذى منحه ثلاثمائه فدان من الأراضى الزراعية عام ١٨٦٤ ، وعندما مات فى ٢١ أكتوبر ١٨٨٠ - تجاوزت تركته من الأراضى الزراعية الألف فدان .

وسمح الخديو توفيق لعبد الباقى البكرى بخلافة أبيه بشرط العمل على مكافحةالطقوس الصوفية التى تؤثر فى عامة الناس - وخاصة الدوسة - والتى كانت الطرق الصوفية تستمد شعبيتها منها . وكان الخديو قد وعد والد عبد الباقى من قبل بالإنعام عليه بالرتب الرفيعة وبإقامة احتفال عظيم للطرق الصوفية إذا نجح فى كبح جماح تلك الطقوس ، وفى عام ١٨٨١ أرسل الشيخ عبد الباقى البكرى اوامر إلى مشايخ الطرق الصوفية بمنع إقامة الدوسة وضرب النفس بالسوط وغيرها من الطقوس المكروهة وقصر طقوس الصوفية على حلقات الذكر ، وامر بالقبض على المجاذيب الذين يعتقد فيهم الناس الولاية وتسليمهم للشرطة لايداعهم مستشفى الأمراض العقلية .

ولعب إسماعيل دور حامى حما العلماء وهى سياسة كلفته - فى معظم الأحيان - الكثير. فعندما علم أن الشيخ محمد عليش - مفتى المالكية - يعانى ضائقة مالية رفع مخصصاته من ٨٠٠ قرشا إلى ١٥٠٠ قرشا - فى عام ١٨٧١ - ومنحه أرضًا زراعية مساحتها مائة فدان . ومنح فى نفس السنة لمفتى المحكمة العليا الشيخ أبو العلا الخلفاوى ١٢٠ فدان . وكان من أتباع إسماعيل - وولده توفيق من بعده - من العلماء بالإضافة إلى الشيخ الخلفاوى - الشيخ عبد الرحمن البحراوى الذى كان مفتيًا للمجلس الخصوصى ثم لنظارة الحقانية ، والشيخ على الليثى شاعر القصر ، والشيخ عبد الهادى الإبيارى معلم أبناء اسماعيل الذى عينه توفيق - فيما بعد - مفتيًا وإمامًا للمعية .

وفى عهد إسماعيل عاش كبار العلماء فى بحبوحة من العيش بفضل حمايته لهم أو نتيجة ماجنوه من مكاسب من وراء مناصبهم ، وعلى سبيل المثال ، كان للشيخ محمد السادات عقارات بالمدن وأراضى زراعية واسعة ، أما الشيخ حسن العدوى الذى كان يدرس بالأزهر منذ ١٨٢٨ والذى لعب دوراً هاماً فى مطلع عهد الاحتلال البريطانى فقد كان يمتلك بالإضافة إلى بعض العقارات بالقاهرة - مزرعة مساحتها ألف فدان ، وكان الشيخ محمد الانبابى ثريا بالفعل ، وصاحب تجارة أقمشة واسعة ، وكانت له علاقات تجارية مع مانشستر ، قبل أن يصبح شيخا للأزهر عام ١٨٨١ .

وهكذا كان معظم من شغلوا المناصب الدينية الهامة يعتمدون على الحاكم فى تولى مناصبهم من ناحية ، وفى تكوين ثرواتهم من ناحية أخرى ، وبذلك تحكم إسماعيل فى العلماء ، وليس العكس ، ولما كانوا غير مستقلين كفئة مهنية حتى فى المجال الدينى لم يكن باستطاعتهم أن يلعبوا دوراً هاما على المسرح السياسى ، ولم يزعموا لأنفسهم مثل هذا الدور، ومن ثم رفلوا فى نعيم البلاط وتمتعوا بإحسان الحاكم .

وبينما اعتبر العلماء البارزون من "أعيان مصر" بفضل دورهم فى الحياة الاجتماعية الدينية، كان ثراء التجار وكبارالملاك هو الذى أدخلهم فى زمرة الأعيان ، ولاريب أن ثراء الكثير من التجار كان يرجع إلى ملكياتهم الزراعية الواسعة ، كما كانت الحال بالنسبة لعائلات العقاد والهجين بالقاهرة وأمين الشمسى بالزقازيق . ونجح إسماعيل فى اجتذاب اعيان تجار القاهرة إليه ، ففى ١٨٦٥ رتب لمصطفى العنانى ٢٠٠٠ جنيه ، وفى ١٨٦٩ منح محمد السيوفى ٢٠٠ فدانا ، وفى ١٨٧١ منح الأخوان المويلحى ١٣٠٠ جنيها ليسددا ديونهما .

ولما كان أعيان الأقاليم من كبار ملاك الأراضى الزراعية ، فقد اكتسبوا مكانتهم من خلال خدماتهم للحكام أو نتيجة ما منحوهم إياه من عطايا ، ففى عهد محمد على لم يكن باستطاعتهم اقتناء الملكيات الزراعية الكبيرة عن غير هذا الطريق ، ومن بين العائلات التى كونت ثرواتها فى ذلك العهد عائلات أباظة ، والشواربى ، والبدراوى .

وفتحت اللائحة السعيدية الصادرة عام ١٨٥٨ الطريق لتأمين حقوق الملكية فاستطاعت عائلات العمد التى أحتكرت هذا المنصب لفترة زمنية طويلة أن تضيف إلى أراضيها مساحات ذات بال .

ولكن حتى عام ١٨٧٥ - وقبل أن يؤتى قانون المقابلة ثماره - كان ربع أراضى مصر فقط ملكا خاصا لأصحابه .

وكان أثرياء العمد هم الذين يشغلون مناصب نظار الأقسام والمديرين فى عهد إسماعيل ، فجلبت لهم هذه المناصب ثروات جديدة من الأراضى الزراعية بفضل إحسان الحاكم ، فقد منح إسماعيل - عام ١٨٧٠ - لكل من محمد الصيرفى والسيد أباظة ٥٠٠ فدانا ، وسبق أن أشرنا إلى ما منحه إسماعيل من أطيان عشورية لمحمد سلطان ومحمد المنشاوى .

وهكذا كانت هناك بعض العائلات المتنفذة الثرية فى كل إقليم تحتكر لنفسها منصب "العمدة " ، ولعب أفرادها دوراً هاما فى إدارة الأقاليم ، وشغل بعضهم منصب "مدير المديرية" لفترة وجيزة ، وكان من بينهم الأعضاء البارزين فى مجلس شورى النواب ، بالإضافة إلى عائلات كبار تجار القاهرة والإسكندرية ودمياط ، وكان من أبرز هذه العائلات : الصيرفى ومحمود والوكيل بالبحيرة ، والمنشاوى والشريف وأبو العز بالغربية ، وأباظة والشمسى بالشرقية ، وشعير وعبد الغفار بالمنوفية ، والشواربى وابو حشيش بالقليوبية، والزمر بالجيزة ، وسلطان والشريعى وشعراوى بالمنيا ، وسليمان بأسيوط ، وحمادى بجرجا ، وغيرهم من عائلات أعيان الريف .

وكان الحكام يشرفون تلك العائلات بزيارة منازلهم عندما يطوفون بالأقاليم ، فعندما قام توفيق بجولة فى الأقاليم - عام ١٨٨٠ - زار أمين الشمسى ، وسليمان أباظة ، وعلى شعير، ومحمد المنشاوى ، ومحمد سلطان ، والسيد اللوزى (عضو مجلس شورى النواب وكبير تجار دمياط) وكانت هذه زيارات خاصة ، أما الزيارات الرسمية فكانت للمديرين .

وإلى جانب أولئك الملاك الكبار الذين كونوا ثرواتهم من خلال احتكارهم لمنصب "العمدة" وتوليهم مناصب الإدارة فى الأقاليم ، كان التجار الأثرياء نسبيا والقضاة والمفتون بعواصم المديريات يعدون ضمن أعيان الريف ، ولكن هذه الفئات لعبت دورا محدودا فى الحياة الاجتماعية السياسية .

وعلى أية حال ، لم يكن جميع العمد يدخلون فى زمرة أعيان الريف ، كما لو كانوا من كبار الملاك ، فقد كان الكثير منهم يمتلك بضعة أفدنة من الأرض الزراعية . وكما كان هناك تمايزا بين الفلاحين ، فشغل بعضهم الوظائف العامة حسبما سمحت الظروف ، وكان معظمهم عمالا زراعيين معدمين (وخاصة فى الصعيد) ، وبينهم عائلات فقيرة تمتلك ما دون الفدان الواحد ، وفئة وسطى تمتلك مابين فدان وخمسة أفدنة ، وفلاحون أثرياء ، كذلك كان هناك تمايزا كبيرا بين العمد تبعا لدرجة الثراء ، وأوضاعهم الاقتصادية تعتمد على حجم وثروة القرية ككل .

وكان العمد هم محور الإدارة الحكومية[٢٦] . وفى القرى الكبرى كان هناك عدد من الشيوخ يعاونون العمدة فى مهامه الإدارية فى القرية نفسها أو توابعها (العزبة أو الكفر أو النجع أو النزلة)[٢٧].

وفى عهد إسماعيل يبدو أنه كان ثمة اقتراعا مبدئيا يتم قبل تعيين العمد والشيوخ بصفة رسمية . فقد ذكر نوبار لوزير الخارجية الفرنسى - عام ١٨٦٦ - أن إسماعيل أعاد العمل بالنظام القديم الذى يقضى بحق أهالى القرية فى أختيار شيوخهم ، كما أشارت المادة السابعة من القانون الأساسى لسنة ١٨٦٦ إلى انتخاب الشيوخ والعمد ويؤكد بعض المؤلفين ذلك[٢٨] . ولسوء الحظ ، لم يذكر الرافعى فى عرضه المختصر ما وراء قرار مجلس شورى النواب - عام ١٨٦٩ - بضرورة تعيين شيوخ القرى مع تحديد عددهم وفقا لرغبات الأهالى . ومن الواضح أن السلطات (ناظر القسم أو المدير) كانت تتدخل فقط عندما لا يأتى اختيار الأهالى وفق هواها . وفى نشرة أصدرتها نظارة الداخلية فى سبتمبر ١٨٨١ طلب إلى حكام الأقاليم التدخل فى اختيار شيوخ القرى مرة أخرى ، إذ جاء فيها :

"إن خير ضمان لممارسة السلطة المخولة لكم لاختيار الأشخاص المنوط بهم الأعمال التنفيذية هو ملاحظة قيام شيوخ البلاد بأداء أعمالهم بما يحقق رغائب الأهالى ، ولذلك يجب اختيارهم من بين الأشخاص المعروفين بالأمانة والخبرة والثروة فى بلادهم ، فعليكم مراعاة حجم الثروة التى يمتلكونها والتأكد من تمثيلهم للمصالح الزراعية والتجارية ، أن يكون لهم نفوذ معترف به لا ينازعهم فيه أحد"[٢٩] .

---

(26) Berque, L'Egypte, p. 47 .

(٢٧) فى عام ١٨٨٢ كان هناك ٤٠٣٥ مدينة وقرية و٩٠٨٠ عزبة فى مصر يسكنها ٩٤٤ر٤٩٨ نسمة (Recensement Générale, 1882) بينما يذكر Amici أن هناك ١٢٫٨٧٦ مركزا سكانيا يتكون من : ٥٣ مدينة وبندر ، ٣٥٧٨ ناحية ، ٢٢١ كفرا ، ٦٣٠٥ عزبة ، ١٥٦٥ نجعا، ٦٠١ أبعادية ، ٤٣٨ نزلة ، ١١٥ من المراكز السكانية الأخرى تنتمى إلى تسعة أنواع أخرى مختلفة ، كما كان هناك نحو أربعة آلاف عمدة .

(٢٨) أنظر :

Reformen im Verwaltungs - und Finanzwesen Egypten .

(٢٩) الوقائع المصرية ٢٥ - ٢٦ سبتمبر ١٨٨١ .

ويترتب على ذلك أن يكون اختيار العمد والشيوخ - بصفة عامة - من أغنى أو من بين أغنى عائلات الناحية، ونتيجة لهذا انتقلت هذه المناصب من الأب إلى الابن أو بقيت - على الأقل - بيد أبناء عائلة واحدة ، مما جعل الكثير من الكتاب يعتقد أن المنصب كان وراثيا .

وفى السبعينات من القرن التاسع عشر ، تحددت واجبات العمد بتقديم المعلومات اللازمة إلى نظارة المالية التى تعينها على تقدير الضرائب ، وتأمين جباية الضرائب وتسليمها للصراف، وتحديد حصة القرية من الرجال الذين يرسلون للعمل بالسخرة أو يجندون بالجيش ، ويقع على عاتقهم المحافظة على الأمن وفض المنازعات فى دائرة اختصاصهم ، وفى كثير من الحالات كان عليهم أن يستضيفوا موظفى الحكومة عند زيارتهم للقرية ، ويتحملون مسئولية إبلاغ أوامر الحكومة وتعليماتها إلى الأهالى .

ولم يحصل العمد على رواتب أو مكافآت نظير قيامهم بتلك الواجبات . ولذلك طالب اثنان من أعضاء مجلس شورى النواب - فى ربيع ١٨٨٢ - بمنح العمد والشيوخ رواتب أسوة بغيرهم من موظفى الحكومة ، طالما الغى أمتياز تخفيض ضرائب أطيانهم الذى كانوا يتمتعون به من قبل .

فإذا أخذنا ذلك الوضع فى الاعتبار ، لانعجب إذا رأينا العمد والشيوخ يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب اقتصادية لأنفسهم على سبيل التعويض . ففى مقابل مبالغ معينة كانوا يتغاضون عن الأفراد اللائقين للعمل بالسخرة أو الخدمة العسكرية ، كما كانت حقولهم تحظى بأولوية الرى ، ويفلحها الأهالى لهم دون أجر ، وعند تقدير الضرائب وجبايتها كانوا يعرفون كيف يقللون نصيبهم منها ، وأقرضوا الأموال للفلاحين ثم استولوا على أراضيهم عند عجزهم عن سداد الدين .

ولاسبيل لإنكار ان العمد والشيوخ قد استفادوا بالفرص التى اتاحتها لهم مناصبهم لخدمة مصالحهم على حساب الفلاحين الآخرين ، ولكن علينا الا نتورط فى التعميم كما فعل كرومر ودافرين اللذان زعما أن أحد الأهداف الرئيسية للسياسة البريطانية فى مصر تحرير الفلاحين من يد شيوخ القرى لأن الآخرين كانوا طغاة وظالمين حقيقيين . وفى الحقيقة ، كان الشيوخ فى وضع لايحسدون عليه لأنه كان عليهم تلبية المطالب غير المحتملة لإسماعيل الذى لايرحم .

وترسم ليدى دف جوردون - التى يمكن الاعتماد على روايتها أكثر من غيرها - صورة مختلفة لوضع شيوخ القرى فى وطنها الثانى ، صعيد مصر ، فكتبت فى مارس ١٨٦٧ تقول أن السجون امتلأت بشيوخ القرى الذى لم يحصلوا قدراً كافيا من الضرائب التى طلب منهم

تحصيلها . وذكرت - فيما بعد - أن مدير قنا أمر بجلد الكثير من شيوخ القرى لنفس السبب، ومات اثنان منهم تحت وطأة التعذيب . ويمكننا أن نضيف أمثلة أخرى ، ففى أكتوبر ١٨٧٩ تلقت نظارة الداخلية عريضتان من شيوخ الفيوم جأروا فيهما بالشكوى من عسف ومظالم جباة ضرائب المديرية ، وحتى أعضاء مجلس شورى النواب الذى جاء معظم أعضاءه (فيما عدا بعض التجار الممثلين للمدن) من العمد أو العمد السابقين ، كانوا فى كل دور من أدوار انعقاد المجلس لايحرصون على حماية مصالحهم وحسب ، بل ومصالح الفلاحين الذين يمثلونهم . ففكرة طغيان شيوخ القرى تعد نتاجا لرؤية الأمور من جانب واحد، ولم يكن العمد والشيوخ هم الذين غالوا فى فرض الضرائب وتعسفوا فى جمعها أو أمروا بتجنيد الناس للسخرة أو الجيش ، فقد كانوا مجرد منفذين لتعليمات السلطات العليا .

وهكذا نرى أن أعيان البلاد لعبوا دورا اجتماعيا واقتصاديا هاما فى حياة الريف ولكنهم لم يلعبوا دورا مماثلا فى الحياة السياسية فى العاصمة . ومن خلال تمثيلهم فى مجلس شورى النواب ، واستخدامهم فى إدارة الأقاليم ، دخلوا دائرة السلطة دون الوصول إلى محورها ، فقد كان المحور وقفا على الموظفين والضباط الذين انحدروا من أصول تركية جركسية ، وإن كان الكثير من الأعيان قد تمتعوا بنفس الامتيازات والمزايا الاقتصادية الاخرى للطبقة الحاكمة ، وكان وضعهم الاقتصادى مماثلا لوضع تلك الطبقة ، إلا أنهم احتلوا مرتبة أدنى منها فى سلم السلطة ، فشكلوا صفوة اجتماعية ذات وضع ممتاز ولكنها لاتمت بصلة إلى الصفوة السياسية .

أحوال الفلاحين والأقليات

يتضح لنا فى هذا العرض المختصر - كما هو واقع الأمر - أن أولئك الذين يخضعون للسلطة يفتقرون إلى العدالة - فقد كان الفلاحون يشكلون جمهرة المنتجين الزراعيين الذين ينتجون ثروة الأمة ، كما أن الحرفيين وتجار التجزئة وموظفى الخدمة العامة يسدون حاجة الناس إلى خدماتهم ، فمجال هؤلاء وأولئك القرى وأحياء المدن ، وشكلوا أعداداً كبيرة من الوحدات الاجتماعية التى تفتقر إلى الوعى السياسى وإلى التنظيم الذى يلم شعثها ويربط بين بعضها البعض ، فإذا غضضنا النظر عن تحركاتهم الإجبارية ، وجدنا أن حراكهم كان محدودا . فالقرية أو حى المدينة بالنسبة لهم هو الوطن[٣٠] .

وعاش الفلاحون حياة ترتبط بالأرض ، فكانوا يفلحون المساحات الصغيرة من الأرض بأيديهم، وحددت مواسم الزراعة ونهر النيل إيقاع حياتهم ، فكانوا يرقبون فيض النهر وغيضه

---

(30) Berque : Dans Le Delta du Nil, p. 279.

بقلق شديد ، وفى كل عام كان احتمال وقوع كارثة فيضان يجرف التربة الخصبة أو جفاف يضر بالمحاصيل يزيد القرية ارتباكا ، ولما كانت بيوت القرية مشيدة باللبن فإن انهيار الجسور أمام الفيضان يعنى ذوبان القرية كما يذوب الثلج تحت حرارة الشمس .

فالقرية "التى يحاصرها الفيضان السنوى" [٣١] اعتبرت جهاز السلطة البيروقراطى خطراً يتهددها ، وأعتمد بقاء القرية فى الوجود على عطاء النيل غير المضمون ، ولكن ذلك الوجود كان مرهونا أيضا بالمطالب التى لايمكن تجنبها التى تأتى من القاهرة ، فإذا أتاح النيل للقرية فرصة البقاء ، كان عليها أن تتطلع نحو وكلاء الحاكم ، ترى .. كم يبلغ مقدار الضرائب الذى على أهالى القرية أن يدفعوه هذا العام ، وكم من الرجال سيجندون فى الجيش أو يطلبون للسخرة لشق ترع لاتروى حقولهم ، ولفلاحة مزارع الحاكم أو الذوات ؟ ووفقا لتقدير على مبارك - ناظر الأشغال العمومية - كانت السخرة "المشروعة" تتطلب ٣٩٫٥ مليون يوم عمل عام ١٨٨٠، ويقصد بها السخرة فى حفظ الجسور والترع .

ولا عجب أن يكون حكم عباس "الرجعى" أسعد أيام الفلاحين ، فلم يشن أية حروب ، ولم يشق ترعاً جديدة ، ومن ثم لم يفرض ضرائب جديدة . ولكن الفترة التى شهدت فيها مصر عملية "التحديث" تحت حكم إسماعيل كانت اشقى أيامهم ، فعبء الضرائب فاق قدرتهم على الاحتمال ، ولم يكن الهرب من الأرض أو مواجهة جباة الضرائب مواجهة عنيفة ليجدى نفعا ، فلم يكن أمامهم سبيل للنجاة سوى هجر القرى تماما ، عندئذ يمنح الخديو الأراضى المهجورة لرجاله المخلصين .

وفى مثل هذا المناخ يظهر ادعياء المهدية لتحقيق الخلاص ، ففى عام ١٨٦٥ دعا المهدى أحمد الطيب إلى ثورة اجتماعية دينية فى الصعيد ، ومقاومة الأتراك ، وإعادة توزيع الملكيات والقضاء على الأفكار الدينية التى تلقن فى القاهرة . وقد أقام "الأتراك من ضباط اسماعيل مذبحة للمهدى وأتباعه ، اختفت خلالها قرى بأكملها من على وجه الأرض وذبح سكانها أو نفوا بعيدا عنها" .

ولذلك يبدو أن أهالى القرية كانوا أكثر ميلا إلى الانطواء على أنفسهم ، ويعبرون عن خصوصيتهم من خلال قيم محلية معقدة : عاداتهم وطقوسهم ، طعامهم ، منتجاتهم الزراعية

(31) Ibid, p. 277 .

والصناعية ، الأولياء ومختلف ألوان الغيبيات التى كانت تفوق - فى الريف - تعاليم الأزهر قوة "فلم يضعف الفقر ولا العوز من سمة الإصرار التى ميزت الشخصية الجماعية (للقرية) .. تلك السمة التى لم تكن تحتاج إلى تنظيم قانونى للتعبير عنها ، بل كانت - قبل كل شىء - ملاذهم الوحيد ضد السلطة"(٣٢) .

ونود أن نؤكد مرة أخرى ، أننا لانعتزم أن نقدم - فى هذا العرض - تحليلا شاملاً للمجتمع المصرى ، ولكننا نهدف إلى توضيح بنية الحكم مع إبداء بعض الملاحظات حولها ، ولذلك لانستطيع شرح أوضاع الأقليات المختلفة شرحا مستفيضا ، ولكننا نستطيع أن نقدم - فحسب - بعض المؤشرات الخاصة بوظيفة كل أقلية من تلك الأقليات فى المجتمع ونقاط الاتصال بينها وبين جهاز السلطة . فالبدو الذين قدر عددهم بـ ٢٥٠ ألف نسمة عام ١٨٨٢ - لا يدخلون دائرة اهتمامنا ، فقد شكلوا أقلية غير متماسكة تماما تتمتع بحقوق خاصة وتعيش على هامش المجتمع المصرى . أما عائلات شيوخ البدو السابقين الذين اقتنوا الملكيات الزراعية الواسعة (مثل أباظة والشواربى) فلا يمكن تمييزهم عن أعيان الريف .

والأقباط هم أهم أقلية دينية فى المجتمع المصرى . وقدر عددهم - حوالى عام ١٨٨٠ - بثلاثمائة ألف نسمة ، ولما كان إحصاء ١٨٩٧ يقدر عددهم بـ ٦٠٨ ألف نسمة ، فإن تقدير ماك كون يقترب من الحقيقة ، فقد ذكر أن عدد الأقباط بلغ ٥٠٠ ألف نسمة عام ١٨٧٧ . ومعظم الأقباط يعيشون فى مصر الوسطى والصعيد .

وكان معظم الأقباط من الفلاحين والحرفيين وصغار تجار التجزئة ، شأنهم فى ذلك شأن أغلبية سكان البلاد من المسلمين ، ولكن بعض العائلات القبطية لقنت أبناءها اسرار مهنة المحاسبة والكتابة الديوانية حتى يتميزوا عن رفاقهم المسلمين الذين يتعلمون فى كتاب القرية بلون خاص من ألوان المعرفة . ولذلك لم يكن من السهل الاستغناء عن خدماتهم فى نظارتى المالية والحقانية ، وكان غالبية الصيارفة من الأقباط الذين احتكروا وظائف المحاسبين والكتبة.

وكان لهم - فى الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر - نصيبا متكافئا بين صفوف الأعيان والخبراء ، ففى عام ١٨٦٦ أنضم إلى عضوية مجلس شورى النواب سبعة

(32) Berque : L'Egypte: p. 47 .

من العمد والأعيان الأقباط ، وعند نهاية السبعينات ترقى بعض موظفى المالية والقضاء منهم فى سلم الوظائف بنظاراتهم وبالمحاكم المختلفة ، وإن كانوا لايدخلون فى عداد الطبقة الحاكمة، وبغض النظر عن الوظائف التى شغلوها بحكم مهاراتهم الخاصة ، يمكن القول أن الأغلبية القبطية كان لها نفس وضع الأغلبية المسلمة .

أما اليهود المصريون ، فشكلوا أقلية عنصرية - دينية تركزت فى القاهرة والإسكندرية وضمت عند نهاية السبعينات عشرين ألف نسمة . وكانوا فى معظمهم من الحرفيين وصغار تجار التجزئة والجواهرية ، والصيارفة والمرابين ، وكانت هناك بنوك يهودية خاصة لها معاملات مالية واسعة مع اسماعيل . وبصفة عامة ، لم يلعب اليهود دورا ملحوظا فى الحياة الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية فى مصر .

وكانت الجالية الأرمنية أيضا غير ذات أهمية من الناحية العددية ، وقيل إنها زادت تحت حكم إسماعيل حيث أصبحت تضم عشرة آلاف نسمة ، وكان الأرمن نشطون فى حقل تجارة التجزئة . ولكن بعض أفراد الجالية - وخاصة عائلة بوغوص - نوبار - لعبوا دورا ملحوظا فى الإدارة والسياسة المصرية طوال القرن التاسع عشر ، فكانت نظارة الخارجية - فى الغالب- أحتكارا أرمنيا ، حيث تولاها بوغوص فى عهد محمد على ، وارتين فى عهد عباس ، واسطفان فى عهدى عباس ، وسعيد ، ونوبار فى عهد اسماعيل ، وتيجران فى عهد كرومر . ولذلك كان كبار الأرمن (الذين هاجروا إلى مصر من الدولة العثمانية) يعدون من الطبقة الحاكمة ، وبذلك كان لهم وضع فريد بين الأقليات غير الإسلامية ، ولم يدخل الشوام فى زمرة الصفوة الحاكمة شأنهم فى ذلك شأن الأقباط واليهود . ويقدر ماك كون عددهم بسبعةآلاف نسمة عام ١٨٧٧ ، وكان من بينهم الصحفيون حيث تولى تحرير معظم الصحف الأولى التى صدرت فى مصر صحفيون من الشوام المسيحيين ، غير أن معظم الشوام كانوا ينافسون الأقباط فى الوظائف الإدارية الصغرى وينافسون اليونانيين فى أعمال الربا .

وكان أهم دور لعبته الأقليات الاقتصادية والسياسية فى مصر - فى عهد اسماعيل - هو دور الأوربيين . وقد بلغ عددهم - عام ١٨٨٢ - ٩٠ر٨٨٦ نسمة (بنسبة ٣٤ر١٪ من التعداد الإجمالى لسكان البلاد) .

وكان الأوربيون يسكنون المدن والدلتا شأنهم فى ذلك شأن المصريين الذين ينحدرون من أصول عثمانية ، وكان يعيش بالإسكندرية أكثر من نصفهم(٦٩٣ر٤٩ نسمة) وسكن القاهرة ٦٥٠ر٢١ منهم ، وبورسعيد ٠١٠ر٧ شخصا ، بينما توزع الباقون (٨٩٥ر١) بين مصر الوسطى والصعيد وبقية أنحاء البلاد . وشكل اليونانيون أكبر الجاليات الأوربية فى مصر

(٣١٫٠٣٧ نسمة) ، يليهم الإيطاليون (١٨٫٦٦٥ نسمة) ثم الفرنسيون (١٥٫٧١٦ نسمة ، فالنمساويون (٨٫٠٢٢ نسمة) فالبريطانيون (٦٫١١٨) ، وتركزت معظم تجارة الاستيراد والتصدير بأيديهم ، وفى ظل الامتيازات تمتعوا بإعفاء تام من ضرائب الدخل والعقارات .

ولعب اليونانيون دورا خاصا فى تجارة التجزئةوكأصحاب للحانات ، وتزايدت أعداد المشتغلين منهم بالربا فى عهد اسماعيل ، وأصبح المرابون اليونانيون معروفين فى الريف مكروهين بين أهله ، حيث كانوا على استعداد دائما لتقديم القروض للفلاحين ، فتذكر ليدى جوردون أن المرابى اليونانى كان يتبع الصراف القبطى كما يتبع النسر البقرة [٣٣] . فيقرض الأموال للفلاحين الذين يعجزون عن سداد الضرائب بفوائد باهظة . وكثيراً ما كانت تلك المعاملات تنتهى بفقد المدين لمحصوله أو حتى أرضه ، وبلغ ذلك الذروة بعد إنشاء المحاكم المختلطة ، فأصبحت تلك المحاكم اداة فى يد المرابين الأجانب ، فانتزعوا محاصيل وأراضى الفلاحين ، وقبل أن تبدأ تلك المحاكم عملها كانت ملكيات الأجانب محدودة المساحة ، وبحلول عام ١٨٨٧ بلغت مساحتها ٢٢٥٫١٨١ فدانا (لم تكن كلها للمرابين اليونانيين وغيرهم من رعايا بلاد شرق المتوسط بالطبع) وقدر ستيورات - عام ١٨٨٢ - قيمة الفوائد التى يدفعها الفلاحون بالدلتا مقابل القروض التى يحصلون عليها بما يتجاوز قيمة ضرائب الأطيان بما يتراوح بين أربعة وخمسة ملايين جنيها استرلينيا . واستمر انتزاع ملكيات الفلاحين وفاء لمستحقات المرابين أوائل عهد الاحتلال البريطانى (بلغت مساحتها ٢٢٫٠٤٧ فدانا فى ١٨٨٣و١٨٫١٤٨ فدانا فى ١٨٨٤ ، و١٧٫٢٨ فدانا فى ١٨٨٥ ،و١٢٫٩٦٩ فدانا فى ١٨٨٦) وسوف نذكر المزيد من التفاصيل حول أهمية هذا العامل فى أحداث ١٨٨٢ .

ملاحظات ختامية :

لم يكتب بعد تاريخ مصر الاجتماعى فى القرن التاسع عشر ، وسوف يصبح باستطاعتنا أن نسير فى طريق مأمونة عندما يميط المؤرخون وعلماء الاجتماع اللثام عن كنوز دار الوثائق المصرية ، ولا أدل على أن البحوث فى هذا المجال لاتزال فى بدايتها من أن المجلدات التى نشر فيها أمين سامى مجموعة من الوثائق منذ بضعة عقود من السنين لم تستخدم بعد استخداما كاملا ، ويجب أن تؤخذ هذه الخلفية فى الاعتبار عند قراءة الملاحظة التالية حول تركيب المجتمع المصرى فى عهد إسماعيل .

---

(33) Lady Duff Gordon, p. 182 .

وعلى نقيض دراسة أبو لغد - التى نذكرها فى مكان آخر - حاولنا أن نؤكد على أن انتماء بعض أعيان البلاد وصفوة المثقفين إلى الطبقة الحاكمة فى عصر إسماعيل كان مجرد استثناء . فالحقيقة التى لا مراء فيها ان الأغلبية غير المصرية التى كانت تتكون منها هذه الطبقة رأت أن من الضرورى إبقاء الفلاحين بعيدا عن السلطة حماية لمصالحهم ، ومن ثم لم يكن شعار "مصر للمصريين" موجهًا نحو التدخل الأوربى فحسب ، بل كان يهدف إلى الحصول على نصيب متكافئ من السلطة مع الصفوة التركية - الجركسية المتعالية والمسيطرة . فلم يكن العمد والذوات حلفاء - على نحو ما يزعم أبو لغد - بل كانوا خصوما . والفكرة القائلة بأن "الإرستقراطية" حاولت فى السبعينات أو فى السنوات الاخيرة منها على الأقل - أن تضع حدودا لحكم إسماعيل الاستبدادى (التى يروج لها الرافعى ، وأبو لغد ، وأنور عبد الملك) لا أساس لها من الصحة ، فلم يكن للأتراك الجراكسة الذين يشكلون الطبقة الحاكمة اهتماما شخصيًا بمجلس شورى النواب ، فلم يمثلوا فيه، كما أن المجلس لم يمثل مصالحهم .

ورغم أن الرافعى يمتدح شريف باشا "مؤسس النظام الدستورى فى مصر" نجد شريفًا من أخلص رجال اسماعيل ، ولم يفهم حقيقة اهتماماته الدستورية سوى عفاف لطفى السيد ، فتذكر أنه "تبنى المبادئ اللبرالية بنفس الروح التى كان أحد سادة فلورنسا فى عصر النهضة يسبغ بها حمايته على أحد الرسامين الجدد"(٣٤) .

ولاريب أن ثمة مصالحًا مشتركة - وخاصة فى المجال الاقتصادى - تجعل المرء يتحدث عن طبقة ممتازة تتضمن الأتراك الجراكسة وأعيان البلاد ، ولكن ذلك لم يؤد إلى تلاحم بين صفوة السلطة والصفوة الاجتماعية ، فقد ظل الأعيان فى نظر الكثيرين من الأتراك الجراكسة مجرد "فلاحين" . وسوف نولى اهتمامنا الخاص للتغيرات المتميزة فى تركيب المجتمع المصرى عند دراستنا لأحداث سنوات الأزمة السابقة على الاحتلال البريطانى .

---

(34) Egypt and Cromer, p. 8.

الفصل الأول

الأزمة السياسية والاجتماعية

١٨٧٨-١٨٨٢

التدخل الأجنبى وتداعى النظام الاجتماعى - السياسى

الخديو يفقد السلطة

الخراب المالى :

"إن عصرسعيد يسجل بداية الخراب الذى حل بكل مكان"[١] بهذه العبارة التى يلتمس بها العذر ، حاول نوبار باشا[٢] وهو يسترجع الماضى أن يبرئ ساحة إسماعيل من مسئولية دفع مصر إلى الخراب المالى فى الستينات والسبعينات من القرن الماضى ، على أساس أن مستشاريه - بما فيهم نوبار - لم يستطيعوا تحاشى أسباب ذلك الخراب . وقصد نوبار بكلمة "الخراب" زيادة ديون مصر من حوالى ٥ر٣ مليون من الجنيهات الإسترلينية عند وفاة سعيد ، إلى ما يقرب من ١٠٠ مليونا عند نهاية حكم إسماعيل[٣] . وعندما لم تعد مصر قادرة على تلبية حاجات الممولين الأوربيين ذات الطبيعة الربوية ، أغفلوا حقيقة أن مصر ليست بلداً أسطورى الثروة ، ولكنها مجرد قطر يدين بالطاعة لحاكم لايقدر المسئولية . وأدى عناد

---

(1) Cromer, Vil, 1,p. 21 .

(٢) ولد نوبار باشا بأزمير فى ١٨٢٥ لأسرةأرمنية محترمة ، وتلقى تعليمه بسويسرا وفرنسا ، واستطاع عمه بوغوص بك - ناظر خارجية محمد على - أن يلحقه بالإدارة المصرية فى ١٨٤٢ وترقى بسرعة فى الوظائف فى عهود إبراهيم وعباس وسعيد ، ثم ما لبث أن أصبح من أبرز وزراء إسماعيل وأقرب الناس إليه فجعله مبعوثه إلى الآستانة ومفاوضا باسمه هناك .

أنظر :

Holynski, Bertrand, Archarouni, Tager : PortraitPsychologique de Nubar Pacha ; Moberly Bell : Khedives and Pashas, pp. 145-60 .

(٣) لايتضح من المصادر ما إذا كانت الإشارة إلى الجنيه المصرى أوالجنيه الإسترلينى وإن كان الفرق بينهما -عندئذ - بسيطا .

الدائنين الأوروبيين فى التمسك بمطالبهم إلى تدخل بعض الحكومات الأوروبية لخلع إسماعيل ، ووقعت مصر فى نهاية المطاف تحت الاحتلال البريطانى ، وتمثلت النتيجة الفورية لهذا الخراب فى اضطراب النظام السياسى للبلاد ، وبداية عملية إعادة التكيف سياسيا واجتماعيا مع الأوضاع الجديدة أسفرت عن سلسلة من الأزمات الداخلية . فقد أضرم التدخل الأجنبى الصراعات الكامنة من ناحية ، كما أثار صراعات جديدة نتجت عن تحول الهيكل الاجتماعى الاقتصادى من ناحية أخرى . تلك الصراعات التى أوجدت ذريعة للاحتلال .

ولسنا بصدد مناقشة أسباب تلك التطورات المالية مناقشة تفصيلية - رغم ماترتب عليها من نتائج خطيرة - كما أننا لن نأخذ فى اعتبارنا المسئوليات الشخصية عن تلك التطورات ، سواء كانت مسئولية البنوك أو إسماعيل أو مستشاريه الماليين ، ولن نضع النظريات الخاصة بالإمبريالية موضع الاختبار فى هذا المقام . كذلك سنتجنب الحديث عن حجم الأموال التى بعثرت أو انفقت لمصلحة مصر فى المدى البعيد على الأقل ، ولكننا نود أن نشير إلى أن القروض المختلفة كانت ذات قيمة اسمية وحسب ، فمن بين الـ ٦٨ر٤ مليونا من الجنيهات التى تلقتها مصر فيما بين ١٨٦٢ - ١٨٧٣ لم يصل إلى أيدى إسماعيل منها سوى ما يقل عن الثلثين ، وبذلك يصبح التساؤل حول مسئولية هذه السياسة وطريقة استخدام هذه المبالغ لا محل لهما، إذا وضعنا فى اعتبارنا المستفيد الحقيقى من تلك الصفقات . فقد أستغل المولون الأوربيون مصر بلا استحياء ، ففى عام ١٨٧٧ بلغت مصروفات مصر حوالى ٩ر٥ مليونا من الجنيهات خصص منها مبلغ ٧ر٥ مليونا لسداد فوائد القروض ، كما خصصت منها مبالغ صغيرة نسبيا لاستهلاك الديون الأوربية ، وكان على البلاد أن تدفع من المليونين الآخرين جزية الباب العالى ، وبذلك لم يتبق لأوجه الإنفاق الأخرى إلا أقل القليل . وفى عام ١٨٧٨ خصص مبلغ ٧ر٤ مليونا من الجنيهات من إجمالى ميزانية الإنفاق - البالغ قدرها ١٠ر١٥مليونا - لسداد متطلبات الديون والجزية العثمانية والمطالب المدنية الأخرى . ونجم عن ذلك أن الإنفاق الحكومى على المدارس - الذى كان بالغ التواضع - بلغ فى العامين المذكورين من عهد اسماعيل وخلال عهد توفيق أدنى مستوى له (٤١ر٢٦٧ جنيها عام ١٨٧٧ و٣٤ر٠٤٠ عام ١٨٧٨) .

ورغم أننا لن نتناول بالتفصيل الصفقات المالية التى عقدها إسماعيل مع رجال البنوك الأجانب وحملة السندات المصرية ، يجب أن نذكر القروض الداخلية لأهميتها الكبرى فى الأزمة التى نعرض لها هنا . فإسماعيل لم يسع - ببساطة - إلى تدمير نفسه وتخريب مصر ، فقد كانت هناك محاولات لحل مشكلات مصر المالية بشكل جذرى وعلى مدى قصير ، عندما كان

ذلك لايزال ممكنا ، على سبيل المثال ، كان مشروع المقابلة - الشئ المؤسف - يهدف إلى استهلاك الديون الحكومية استهلاكًا كاملاً (٤) .

وقام المجلس الخصوصى بصياغة مشروع قانون المقابلة ، ثم رفعه إلى الخديو إسماعيل للتصديق عليه فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٦ ، واعتمد مستشارو الخديو على المعلومات المقدمة من ناظر المالية والتى مؤداها أن نصف ضرائب الأطيان تكفى لسداد فوائد الديون الحكومية (التى بلغت عندئذ ثلاثين مليونا من الجنيهات) ولذلك رأوا إمكانية التخلص من الديون دفعة واحدة بتجميع القوة المالية لجميع ملاك الأراضى فى البلاد ، ومن ثم يمكن الاستغناء عن نصف ضرائب الأطيان مستقبلاً طالما يتم التخلص من فوائد الديون . وقد رأوا أن ديون الدولة يمكن أن تستهلك إذا دفع ملاك الأراضى مبلغا يعادل ستة أضعاف الضريبة السنوية على الأراضى على مدى ست سنوات مقدما بالإضافة إلى الضريبة السنوية ، وقدر دخل الدولة من ضريبة الأطيان عام ١٨٧١ بمبلغ ١٥ر٥ - مليوناً من الجنيهات ، وبذلك كانت الحكومة تتوقع أن تحصل من المقابلة على نحو ٣١ مليونًا - بالإضافة إلى هذا المبلغ - وهو ما يعادل قيمة المبالغ المستحقة للدائنين الأوربيين .

وكانت توقعات الحكومة من وراء هذا القانون ذات بال إذ جاء فيه :

".. حصل التبصر بالمجلس فى طريقتها تدفع الأهالى لنفسها هذه الفوائد بأن تأخذ على ذمتها رأس مال الديون الملزومة بها البلدة حتى يمكنها التخلص من تلك الفوائد .. تبين أنه إذا كانت أصحاب الأراضى تدفع أموال ستة سنوات إلى الخزينة ويعطى لهم مقابلة ذلك ربما باعتبار ثمانية وثلث المائة فى السنة يستنزل من أموال اطيانهم فبذا يكون مال الستة سنوات الذى يدفعوه بعد خصم الربح المحكى عنه كافى لسداد جميع ديون الحكومة .. وتحقق أن هذا المقدار الذى يخلصون منه الأهالى هو نصف الأموال المقررة سنوى على جميع الأراضى .. ومن يدفع المقابلة عن مربوط مال أو عشور أطيانه ستة سنوات يرفع له قيمة نصف المربوط عليها الحالية هذه رفعًا مستمراً .. ولا يحصل تصعيد درجات الأطيان العشورية ولا تعديل فيات ضرائب الأطيان الخراجية (مادة ٣)"(٥).

---

(٤) ورد النص فى :

Refornen im Vermaltungs - und Finanzwesen Egyptene, pp. 45 - 62 .

وكذلك فى الوقائع المصرية ، ٨ يناير ١٨٨٠ .

(٥) الوقائع المصرية ، ٨يناير ١٨٨٠ .

كما تضمن القانون تخفيض ضرائب الأطيان إلى النصف إلى الأبد مع التأكيد على إبقاء الضرائب فى المستقبل عند الحد الذى يعادل نصف قيمتها عام ١٨٧١ ، مع الاستعداد الذى أبدته الحكومة لإعطاء حائزى الأطيان الخراجية التى تخضع للمقابلة حتى الملكية التامة عليها.

وعندما أوقف العمل بقانون المقابلة ، أنحى الجميع باللائمة على واضعيه الذين تعرضوا لنقد مر من جانب الأوربيين ، ولكن القانون نجح فى أن يترك انطباعا فى أوربا ، فنقرأ فى أحد المطبوعات النمساوية أنه "بصدور هذا القانون ينضم رجال الدولة فى مصر إلى صف أدهى الساسة الماليين فى عصرنا" ، فقد خطوا "بهذا القرار على طريق التقدم"[٦] .

ومن الصعوبة بمكان أن نقوم بأكثر من تخمين مدى اعتقاد واضعى القانون فى إمكانية نجاحه ، ومدى إخلاص اسماعيل عندما أصدر مرسوما - فى ٣٠ أغسطس ١٨٧١ - لوضع المشروع موضع التنفيذ . فقد جعل دفع المقابلة اختياريا ، مما يوحى بأن احتمالات النجاح وإقبال جميع دافعى الضرائب على سدادها - بقدر كبير أو قليل من الحماس - من أجل تحرير البلاد من الأعباء التى ألقاها الحكام على كواهلها ، كان متوقعا ، ولكن أولئك الذين اعتقدوا إمكانية نجاح المشروع عانوا من خيبة أمل مريرة ، لأنه فشل فشلا ذريعا .

ويرجع ذلك إلى المحاباة التى اتسم بها إسماعيل ، فقد أمر بأن يتمتع الكثيرون من كبار الملاك بمزايا المقابلة دون أن يدفعوا نصيبهم منها . ففى ظل القانون لم يدفع الكثيرون أكثر من ضرائبهم المتأخرة أو ضرائبهم العادية أو ما استحق عليهم من ديون للدولة أو سندات للخزانة وعجز الآخرون عن الاستجابة لطلب الخديو لأنهم كانوا أنفسهم فى ربقة الدين ، على حين فضل البعض الآخر أن يقتنوا أرضا جديدا بما لديهم من أموال . ولم يدفع المقابلة- اساسا - إلا أولئك الذين أرادوا نيل حق الملكية التامة لأراضيهم الخراجية ، وأولئك الذين كانت حقوقهم على الأرض موضع شك .

واعترفت الحكومة بفشل المشروع بصورة غير مباشرة عندما تقرر - عام ١٨٧٣ - أن تدفع المقابلة اعتبارا من ذلك التاريخ على اثنى عشر قسطا بدلا من ستة أقساط سنوية ، وعندما أصبح دفع المقابلة إجباريا منذ عام ١٨٧٤ ، وبذلك أصبحت المقابلة - من الناحية العملية - بمثابة ضريبة جديدة . وحتى إلغاء المقابلة فى ٦ يناير ١٨٨٠ كانت قد جلبت إلى الخزانة مبلغا

(6) Reformen im Verwaltungs - und Finanzwesen Egyptene, pp. 37,40 .

قدر بـ ١٦٫٥ مليونا من الجنيهات ، ولكن عندما قدرت التعويضات التى يجب دفعها لمن دفعوا دين المقابلة لم يتم الاعتراف إلا بـ ٩٫٥ مليونا كديون صحيحة . وخلال العمل بقانون المقابلة ، لم تقم الحكومة بالوفاء بالالتزامات التى تعهدت بها ، بل قامت بإلقاء اعباء جديدة على كواهل ملاك الأطيان الزراعية . أضف إلى ذلك أنه كان فى حكم المقرر فرض ضريبة جديدة للدخل عند نهاية العمل بالقانون ، ولكن هذا لا يعنى أن المقابلة كانت منذ البداية عملا ابتزازيا مخططا ، فربما كان الناس قد سعدوا بإمكانية التخلص من عبء الديون عندما ظنوا أن المقابلة حل عملى لها ، واعتقدوا بإمكانية إقامة "نموذجا نادراً للانتعاش المالى" على نحو ما ذكر المجلس الخصوصى فى الديباجة التى رفع بها المشروع إلى إسماعيل عام ١٨٧١[٧] .

ولكن ، ترى ما الذى زرع تلك الثقة فى نفوس دافعى الضرائب من أهل البلاد ؟ بالطبع لم تكن تأكيدات إسماعيل هى التى زرعت تلك الثقة فى نفوسهم ، ولايمكننا أن نلومهم إذا قصر نظرهم عن الاستفادة بالمزايا التى كان يتيحها المشروع لهم ، فلتحقيق المشروع على اساس اختيارى كان لابد من توفر ضمانات سياسية ودستورية ، وكانت مصر فى حاجة إلى حاكم مسئول حتى يمكن تنفيذ هذا المشروع بواسطة قانون حاسم وبطريقة شرعية أو أمينة . وأنى لدافعى الضرائب أن يوقنوا أن هذا المشروع لم يكن أكثر من مناورة غير صادقة قام بها إسماعيل ومستشاروه لإتاحة مصدر جديد لجمع المال حين أغلقت الحرب الألمانية - الفرنسية أبواب سوق المال فى باريس ؟

لقد كان المناخ الاجتماعى السياسى لمصر يجعل الفشل متوقعا حتى لو كان حسن النية متوفراً فى المشروع ، وبذلك لم تكن النتيجة مفاجئة . ولم يدرك المزايا التى يوفرها قانون المقابلة إلا القليل من أصحاب الحظوة الذين رأوا أن يستفيدوا من تلك المزايا ، وكانوا هم أنفسهم الذين قاوموا إلغاء القانون- فيما بعد - دفاعا عن مصالحهم الاقتصادية ، ولأسباب أخرى . أما بالنسبة لعامة الناس ، فكانت المقابلة ضريبة جديدة تظهر فى الموازنة فى صورة مبالغ ثابتة ، ولم يتمتع الفلاحون بأى قدر ملحوظ من التخفيض فى الضرائب ، أو بحقوق الملكية التامة على أراضيهم الخراجية ، بل على النقيض من ذلك كانت مزايا المقابلة عندهم مجرد سراب .

---

(7) Sammarco, p. 336 .

وفى عام ١٨٧٣ ، حاول إسماعيل أن يدفع الشر بشر آخر ، فعقد قرضا خارجيا قيمته ٣٢ مليونا من الجنيهات ، وبذلك كرس الخراب المالى للبلاد ، فلم يحصل الخديو من ذلك المبلغ إلا على ١١مليونا من الجنيهات نقدا(٨) .

ومهما كانت الإجراءات التى اتخذها إسماعيل بعد ذلك- كإصدار قرض داخلى إجبارى بخمسة ملايين جنيه (دين الروزنامة) فى ١٨٧٤ ، وبيع أسهم قناة السويس لانجلترا مقابل أربعة ملايين جنيه فى ١٨٧٥ – فإن تلك الإجراءات كانت مجرد قطرات تقع فى المحيط ، لأن مصر كانت تندفع بشدةنحو اليوم الذى تشهر فيه إفلاسها .

وبدأ الدائنون الأوربيون يقلقون على مصالحهم ، وفتحت بعثتا كيف Cave وأوترى Outré الباب أمام التدخل ، كانت مصر بلداً غنيًا مزدهراً ، فإذا عجز الخديو عن الوفاء بالتزاماته المالية ، تدخل الأوربيون ببساطة لإدارة أمورالبلاد والحصول على مايرونه حقا لهم . كان هذا أمرا بديهيا ، ففى مايو ١٨٧٦ أنشئ صندوق الدين العام ، ولكن لما كان ذلك لم يرض الدائنين الإنجليز ، جاء جوشن وجوبير للتفاوض حول شروط أكثر سخاء يتأكدان من الالتزام بها . ومن ثم كان إنشاء المراقبة الثنائية فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ ، وكان أمضى اسلحتها يتمثل فى المراقبين العامين حيث خصص أحداهما لمراقبة إيرادات الخزانة المصرية وخصص الآخر لمراقبة مصروفاتها وبذلك خضعت مصر لإدارة "تفليسة إجبارية" أوحتى - "حكم أوربى استعمارى مقنع" .

وعبثًا حاولت مصر على مدى عام أن تسد المطالب المالية الأوربية ، وعلى الأقل فيما يختص بالفوائد ، وانهالت أحكام المحاكم المختلطة (التى بدأت عملها فى أول يناير ١٨٧٦) على الحكومة المصريةبلا رحمة تكتم أنفاسها المالية، وقدر رياض باشا المبالغ التى دفعتها الحكومة المصرية – بموجب أحكام تلك المحاكم – سدادا لمطالب وهمية أو تفتقر إلى اساس محدد ، بعشرين مليونا من الجنيهات(٩) . وقيل إن إسماعيل قال لخادمه عندما كان يزوره

---

(8) Mommsen, p. 38 .

(٩) ولد مصطفى رياض فى ١٨٣٤، وكان والده إسماعيل الوزان ناظراً لدارسك العملة ، وتشير المصادر الأوربية المعاصرة إلى أن أسرته تنحدر من أصل يهودى ، فقد كانت أسرة الوزان أسرة يهودية معروفة بأزمير ، ولكن الرافعى ينفى ذلك تماماً دون أن يستند إلى دليل قاطع . وبغض النظر عن ملامحه (التى قيل إنها كانت تشبه – إلى حد كبير – ملامح اليهود الشوام) لم يبد من رياض مايشى بأصله اليهودى ، فقد وصف بأنه =

أحد قناصى الفرص الأوربيين : "أغلق هذه النافذة لأنه لو أصيب هذا السيد بنزلة برد فسوف يكلفنى هذا عشرة آلاف جنيه" [١٠]. وظل الموظفون دون رواتب ، ورغم انخفاض مستوى الفيضان انخفاضا شديدا عام ١٨٧٤ أجبر الفلاحون على سداد الضرائب ، وجمع مبلغ المليونى جنيه المستحقة لسداد كوبون مايو ١٨٧٨ (فائدة الدين الموحد) من الفلاحين فى أقصر وقت ممكن لإرضاء الدائنين المؤيدين بقناصل دولهم. وجمعت ضرائب الأطيان عن السنة التالية مقدمًا ، وهو إجراء كان محل سخط لجنة التحقيق الأوربية فيما بعد .

وفى مايو ١٨٧٨ أصبح واضحا استحالة استمرار الأوضاع على ماهى عليه ، فكان لابد من تخفيض فائدة الدين الموحد أولا عندما تبين المعتدلون أهمية ذلك - عام ١٨٧٧ - ولكن بدا واضحًا ان الدائنين لن يقبلوا بذلك إلا بعد إجراء فحص شامل لمالية مصر للتأكد من قدرتها على السداد .

مصر فى قبضة الدائنين :

ومن أجل تخفيض فائدة الدين ، اقترح إسماعيل نفسه تعيين لجنة تحقيق فى خريف ١٨٧٧. وحذر القنصل الفرنسى البارون دى ميشل من قبول تشكيل مثل هذه اللجنة بالشروط التى حددها الخديو ، فأعطى انطباعا بأن إسماعيل إنما يسعى لخداع أعضاء اللجنة فى كل مديرية بحساباته الزائفة حلا لصعوباته المالية باستغلال الدوافع الإنسانية .

= مسلم متزمت لايهمل الصلاة ، وكان يسكن منزلاً متواضعاً بمنطقة القلعة ، ولم يكن مصطفى رياض يتحدث أبداً عن أصله أو حياته ، فحياته تبدأ - بالنسبة له بتوليه الوزارة فى عهد إسماعيل ، ولزم من ترجموا له الصمت حول أصله وفترة شبابه وأرخوا له من بداية توليه منصب مدير الجيزة فى ١٨٧٣ ، ولكنه كان مديراً لهذه المديرية منذ ١٨٥٤ وكان يبلغ - عندئذ - العشرين من عمره ، وكان يشغل وظائف بالقصر أو إدارة المديريات فى عهدى عباس وسعيد ، ودخل دائرة السلطة فى عهد إسماعيل فأصبح من كبار وزرائه ومن المقربين إليه .

أنظر : الأيوبى ، جـ٢ ، ص١٩٧ - ٢١٠ ، زاخورا، جـ١ ،ص٧٤ - ٧٦ ، آصاف جـ١ ، ص٢١١ -٢١٤، أمين سامى ، جـ٣/١، ص٦١ ، الرافعى : الثورة العرابية ، ص٤٥ -٤٨ .

Cromer, Vol. 2, pp. 342-45,F.o. 78. Vol, 3321 Cairo 7 Feb. 1881 .

(10) Milner, p. 54 .

وأخيراً بادر وكلاء الدائنين بإبلاغ ناظر المالية المصرى - بخطاب صادر فى ٩ يناير ١٨٧٨- اقتراحهم بإجراء تحقيق شامل فى أحوال مصر المالية ، وعلى أية حال كان الخديو مستعداً أن يسمح لهم بالتأكد من مستوى دخل البلاد فقط . فى ٢٧ يناير ١٨٧٨ أصدر مرسومًا بتشكيل "لجنة التحقيق العليا" متجاهلا الاعتراضات التى أبداها وكلاء الدائنين حول هذا الإجراء ، وحدد عمل اللجنة بوضع أسس إصلاح ميزانية الحكومة ، والتحقيق فى أسباب المفاسد المتعلقة بفرض الضرائب وعدم انتظام جبايتها ، وتقدير موارد عام ١٨٧٨ متدما ، وكان من حق اللجنة أن تستمد معلوماتها من أى جهة إدارية تشاء . ولم يعين أعضاء اللجنة إلا فيما بعد ، ولكن كان واضحًا أن الخديو يعتزم تعيين جوردون باشا - حكمدار السودان عندئذ - رئيسا للجنة .

ولكن الدائنين الأوربيين لم يرضوا بهذا ، وعبر دى ميشل - مرة اخرى - عن موقفهم بما ورد فى كتابه إلى باريس : يبدو واضحا أكثر أن سموه لن يخضع إلا بالقوة . وعلى النقيض من ذلك أكد إسماعيل فى برقية أرسلها إلى الخارجية الفرنسية - فى ٢٦ فبراير - رغبته الصادقة فى "إلقاء الضوء الكامل على الوضع المالى" ولكنه رفض المطالب الأخرى بعبارات قوية جاء فيها : "ولكننى لا أستطيع أن أقبل بمطالب الوكلاء التى تجعل لهم سلطة على حكومتى تفوق سلطتى ، وهو ما لن أقبل به أبداً" (١١) .

لقد كان إسماعيل يعرف جيداً معنى إعطاء الأوربيين موطئ قدم عند ابواب البلاد ، ولم يكن ليضحى بسلطته باستقلال مصر السياسى النسبى لأولئك الذين أرادوا اغتصابها بوقاحة واستعلاء . ومن الناحية الإقتصادية ، أصبحت مصر - منذ ١٨٧٦ - ضيعة بعيدة يملكها الملاك الغائبون الأوربيون ، رغم أن تلك الحقيقة ظلت غائبة عن إدراك البلاد ، وكان تشكيل لجنة تحقيق وفق شروط الدائنين من شأنه أن يكشف وضع الخديو أمام رعاياه (١٢).

وبحلول منتصف مارس ١٨٧٨ ، أصبح إسماعيل مستسلمًا لمصيره ، مستعداً للقبول بشروط الدائنين ، وفى يونيو ابرق دى ميشل إلى باريس بأخبار نجاح الصراع مع الخديو قائلا: "لقد تلاشت قدرته على المقاومة" (١٣) وكان إسماعيل يخشى أن يتعرض لخطر البقاء على

---

(11) MAE - Corr. Polit., t. 60 (Le Caire, 1 Feb. 1878) .

(12) MAE - Corr Polit., t. 60 (Le Caire, 26 Feb. 1878).

(13) MAE - Corr. Polit., t. 61 (Le Caire, 8 June 1878) .

هامش السياسة المصرية التى أصبحت تمليها أوربا ، فلم يكن هناك مفراً من أن يتدخل بطريق التآمر ليجعل الأمور عسيرة أمام السادة الجدد ، على اساس التأكيد على نفوذه الشخصى المؤثر فى البلاد وذلك بمساعدة جماعة من اتباعه المخلصين . لقد كان إسماعيل يعلم أن سلطته كانت لاتزال فعالة ، ومن ثم لم يكن هدفه هو مجرد الانتقام ، بل كان يسعى لاسترداد سلطتة. وتجمع "مماليكه" الذين كانوا يفقدون سيطرتهم على البلاد مثله - حوله كقوة معارضة ضد الأوربين الغاضبين . وفى ربيع ١٨٧٩ أصبح إسماعيل أحد الشخصيات الهامة التى تدافع عن استقلال مصر النسبى ، الذى كان يعنى بالنسبة له استقلال الحاكم .

وهكذا شكلت لجنة تحقيق "ذات صلاحيات واسعة" وفق شروط الأوربيين بموجب الأمر الصادر فى ٣٠ مارس ١٨٧٨ ، على أن يتضمن التحقيق جميع جوانب الأوضاع المالية للبلاد دون أن يأخذ فى الاعتبار "الحقوق الشرعية" للحكومة المصرية ، وكان على جميع الموظفين - بما فيهم النظار - أن يمدوا اللجنة بما تحتاجه من بيانات فور طلبها(١٤) . وعين فردينان ديلسبس رئيسا للجنة ، ولكنه غادر البلاد بعد ذلك ببضعة أسابيع ، وظلت رئاسة اللجنة بيد اثنين من نواب الرئيس هما السير ريفرزولسون ورياض باشا . وضمت اللجنة فى عضويتها "وكلاء الدائنين" الأربعة وتولى أمانتها أحد الفرنسيين .

وكان انضمام رياض إلى اللجنة نتيجة إصرار إسماعيل على تمثيل "العنصر المحلى" حتى لايظل الخديو وحكومته بمنأى عن أعمالها ، غير أن رياضا ما لبث أن تضامن مع أعضاء اللجنة مما جعله محل تقدير كرومر ، ولكن كان من الضرورى تقديم الضمانات له حتى لايتعرض لبطش إسماعيل .

ورفض شريف باشا(١٥) - أخيرا - أن يمثل أمام اللجنة فى ٣ يونيو ١٨٧٨ عندما طلب منه أن يدلى بشهادة شفوية حول القوانين المالية للبلاد باعتباره ناظراً للحقانية ،

---

(١٤) الوقائع المصرية ، ٣١ مارس ١٨٧٨ .

(١٥) ولد محمد شريف بالقاهرة فى ١٨٢٦ ، وكان ابنًا لقاضى قضاة مصر محمد شريف ، وبعد انتهاء ولاية والده عادت الأسرة إلى استانبول ، ثم عين أبوه قاضيًا للحجاز ، وقضى بعض الوقت بمصر فى طريقه إلى مقر عمله الجديد فعرض عليه محمد على أن يترك ولدة فى رعايته ليتولى تعليمه ، فدخل محمد شريف الصغير مدرسة ضباط الأركان بالخانكة . وفى ١٨٤٤ أوفد ضمن بعثة الأمراء إلى فرنسا حيث التحق بالأكاديمية العسكرية هناك، وبعد عودته من البعثة فى ١٨٤٩ عمل ضابط أركان حرب مع سليمان باشا =

وأبدى استعداده أن يقدم إجابة تحريرية على أسئلة مكتوبة تقدمها له اللجنة ، وعندما رفضت اللجنة ذلك استقال من منصبة كناظر للخارجية والحقانية ، بسبب شخصيته القوية ، وحتى لايشارك فى عمل وكلاء الدائنين الغاصبين ، ليظهر تأييده لإسماعيل . ولكن المعارضة كانت عبثًا ، ورفض إسماعيل التنازل عن ممتلكاته غير أنه ما لبث أن أذن لكبار الموظفين بالمثول أمام اللجنة ، غير أنه أصر على عدم الكشف عن الطريقة التى كون بها ممتلكاته كما فعل من فعل . غير أن وضع العقبات فى طريق اللجنة جعل الأوربيين يضيقون ذرعًا بتلك التصرفات ، كما جعلهم أكثر إلحاحا فى استقصاءاتهم . ومثل أمام اللجنة بعض جوارى والدة عباس باشا الأول لتقديم شكايتهن إلى اللجنة ضد الحكومة التى صادرت ممتلكاتهن والتى توقفت عن دفع معاشاتهن ، وعندما غادرن مقر اللجنة قبض عليهن بأمر ناظر الضبطية ، فأصر ولسون على ضرورة قيام الخديو بفصل ناظر الضبطية ، فلم يجد إسماعيل مفراً من الاستجابة للطلب ، غير أنه عين ناظر المفصول مديراً للشرقية . وأصر القنصل النمساوى على ضرورة ضرب عنق إسماعيل "بسيف الطغيان" وإلا فلن تكون هناك نهاية "للاضطراب المالى"(١٦) .

وشكا الخديو – من جانبه – إلى ممثلى الدول من تصرفات اللجنة ، زاعمًا أن أعضاءها يضمرون له عداءً شخصيًا ، ويحاولون المساس بما تبقى له من سلطة ومكانة ، كما زعم أن اللجنة خلعت على نفسها سلطة قضائية وأنها تسعى – بصورة واضحة – إلى إدانته ، وإنه إذا كان لابد من مثوله أمام محكمة ، فلا يجب أن يكون ذلك أمام تلك التى أقامها بنفسه .

الفرنساوى (وفى ١٨٥٦ تزوج إحدى بنات الأخير) ، ثم التحق بعد ذلك بخدمة حليم باشا ، وبعد ولاية سعيد أصبح شريف قائداً لحرسه الخاص . وفى ١٨٥٧ عين ناظراً للخارجية ، وفى عهد إسماعيل وتوفيق أصبح ثالث كبار الوزراء بالإضافة إلى نوبار ورياض . ولكنه – على نقيض رياض ونوبار – لم يلحق به غضب إسماعيل ونقمته ، بل عينه إسماعيل قائم مقام خديويا عندما سافر إلى الخارج فى ١٨٦٥ ، ودعى هو وإسماعيل صديق لحفل زفاف الأمير توفيق ، وقدره القناصل الأجانب ورأوا فيه خيرة الأتراك – الجراكسة، وأكثر "مماليك" إسماعيل ولاء له .

أنظر :

F.O. 78, Vol. 2855 (Cairo 8 June 1878), Cromer, Vol. 2, p. 334 .

الرافعى : عصر إسماعيل ، جـ٢ ، ص٢٠٦ – ٢٢٣ ، زاخورا ، جـ ١ ، ص١٢٥ – ١٢٩ .

Moberly Bell : Khedives and Pashas, pp. 163 - 181 .

(16) Austrian Archives, Box 14 (Alexandria, 8 June 1878).

ولكن القناصل لم يبدوا تعاطفهم مع إسماعيل ، فراح يلتمس العون من غيرهم . ولما كان رياض قد خيب الآمال التى عقدها الخديو عليه ، ولم تجد استقالة شريف نفعًا ، تذكر الخديو نوبارًا - الذى مثل مصالحه أمام الدول فى الستينات والسبعينات - رغم عدم مقدرته على معالجة الصعاب الداخلية . وكان نوبار يقيم بأوربا منذ عام ١٨٧٦ ، حيث قضى العديد من سنوات خدمته هناك ، ولكن لعله كان فى وضع يسمح له بمدافعة الدائنين الأجانب والحد من غلواء ممثليهم المتغطرسين فى مصر .

وكان إسماعيل قد استدعى نوبارا من قبل - بعد أن أبعده بازدراء - ليدافع عن مصالحه الخاصة باستبدال المحاكم المختلطة بالمحاكم القنصلية ، ثم طرده إسماعيل فيما بعد - عندما بدا نفوذه قويا أو كان فى سبيله أن يصبح كذلك .

وعلى أية حال ، وجد الخديو نفسه ، فى حاجة إلى قدرات نوبار الدبلوماسية - على وجه التحديد - مرة أخرى . وفى نهاية يونيو كلف إسماعيل ولده حسين أن يعلم نوبار أن سيده قد منحه الحظوة مرة أخرى ، وأنه برئ من الشكوك التى ثارت حول تآمره ضد إسماعيل قبل نفيه عام ١٨٧٦ ، وأنه يستطيع أن يتولى أى منصب يشاء من مناصب الحكومة المصرية ، فأوفد حسين تيجران بك إلى باريس لإبلاغ نوبار تلك الرسالة .

ولكن نوبارا اعتبر أن عصر إسماعيل يقترب من نهايته ، فقد كان من بين أولئك الذين تحققوا من ضعف سلطة إسماعيل ، ورأى أن باستطاعته أن يملى شروطه على الخديو ، فإذا قبل الأخير بتلك الشروط عاد إلى مصر . فكتب إلى الأمير حسين مطالبًا بضمان عدم تعرضه للسخط الخديوى مرة أخرى وألا "ينفى من بلاده قسرًا مرة أخرى"[١٧] .

ووضع نوبار شرطان أساسيان أولهما ذا طبيعة شخصية وهو تولية صديقه ولسون نظارة المالية ، أما الشرط الثانى فكان فنيًا ، إذ طالب بوضع برنامج إصلاحى وضمان تنفيذه بدقة ، قبل أن يتولى تشكيل الحكومة . وعلى أية حال ، طلب إسماعيل من نوبار العودة إلى مصر على جناح السرعة ، فوصلها فى ١٥ أغسطس ، وفى لقائه الأول مع الخديو شكا له الأخير من التدخل الأوربى ، ومن النية المتجهة إلى تجريده وأسرته من أملاكهم الخاصة ، فخيب نوبار أمله خيبة مرة عندما أبلغه أنه ليس أمامه من خيار سوى أن يستسلم للأمر .

---

(17) F. O. 141, Vol. 115 (Paris, 2 July 1878) .

ورأى نوبار أن الفرصة قد واتته ليضع سياسات مصرية ، فالفارق الوحيد بين قبول منصب رئيس نظار إسماعيل ومنصب الحاكم العام لحساب القوى الأوروبية هو ان إسماعيل كان الأقرب، وعقد العزم على الا يسمح لإسماعيل باستخدامه مرة أخرى وطرده متى راق له ذلك . فعندما سأله قيصر ألمانيا - عام ١٨٧٤ - عن سبب طرد إسماعيل له أجاب بقوله : "إن السبب يرجع إلى سلطته المطلقة التى لاحدود لها"(١٨) فكان لابد من تغيير ذلك . وكان فى جعبة نوبار برنامجًا لحل المشكلات العاجلة ، وهو برنامج لايستطيع تنفيذه إلا بتأييد الدول الأوروبية . وحدد الأهداف الرئيسية لسياسته على النحو التالى : "عدم المساس برفاهية بلادنا ، واستقلالها الإدارى وحرية حكومتها فى التصرف"(١٩). ومن ثم يصبح المصلح والمخلص وصانع مصر الحديثة . ونظراً لضخامة العمل الذى عليه القيام به ، يجب الا نتساءل عمن ينوى الاعتماد عليهم . فلا يذكر من ترجموا لنوبار - فى مجال إطراء وطنيته الفذة - إلا حسن تقديره للأمور كدافع لقبوله تأليف الوزارة فى أغسطس ١٨٧٨ ، ولكن نوبار كان يعتقد أنه صاحب رسالة على نحو ما ذكر لفون كريمر فى رسالة كتبها له بعد عام واحد من توليه الوزارة "لك أن تعتقد مثلما اعتقد أنه لم يكن قد تبقى الكثير من مصر قبل توليتى ، ولا تزال مصر تنتظر الكثير منى"(٢٠) .

وفى ٢٠ أغسطس ١٨٧٨ ، قدمت لجنة التحقيق تقريراً شاملاً عن عملها(٢١) أوصت فيه بعدد كبير من الإصلاحات المالية والإدارية والسياسية التى يجب إدخالها حتى قبل أن تنهى اللجنة تحقيقاتها . وكان من شأن هذه الإصلاحات أن تخدم "تقدم" مصر ظاهراً ، وتهدف إلى تغيير أوضاع البلاد لتدار على نحو يجعلها تتحول إلى ضيعة غنية تدر المزيد من الأرباح على الدائنين الأوروبيين ، ورأت اللجنة أن تفرض الضرائب بقوانين معدة إعداداً جيداً على أن يخضع

---

(18) Tager : Portrait Psychologique, p. 368 .

(19) F.O. 141. Vol. 115 (Paris, 2 July 1878).

(20) Austrian Archives, Box. 106, Nubar to von Kremer (Paris, 16 July 1879).

(21) Commission supérieure d'Enquête, Raport Préliminaire Adressé a S.A. Le Khédive., Alexandrie 1878, 148 pp. (in F.O. 78, Vol. 2857); "Conclusions" in Moniteur Egyptien, 24, Aug. 1878 .

لها جميع سكان البلاد دون تميز ، وأن يتم إصلاح نظام الجباية ، فلا تجنى الضرائب إلا على أسس تتلاءم مع ظروف دافعيها ، ولا تجبى الضرائب مقدما مرة أخرى ، على أن يخضع جبايتها لرقابة صارمة . وأن تقرر ضرائب الأطيان على أساس مسح جديد للأراضى ، وأن يتم إلغاء عدد ملحوظ من الضرائب ذات العائد المحدود التى ترهق الخاضعين لها ، وأن تنشأ سلطة قضائية مستقلة للنظر فى المسائل الإدارية والمالية ، ويتم نشر الموازنة السنوية للبلاد ، ولا توزع مياه الرى ويجند الفلاحون فى الجيش ويعبأون للاشتغال بالسخرة بموجب قرارات عشوائية (٢٢).

كانت تلك اقتراحات الإصلاح بعيد المدى التى اقترحتها اللجنة ، ولكن تنفيذها على هذا النحو ، ووضع مصر تحت الرقابة الأوربية ، لا يمكن أن يتم إلا إذا أنقصت صلاحيات الخديو السياسية والاقتصادية إلى أدنى حد ممكن . وبذلك أكد الأوربيون حقيقة أن المبادئ الأساسية للسياسة المصرية يجب أن تقرر - من الآن فصاعدا - بواسطة الدول المسيطرة والمتعاونين معهم على إقصاء اسماعيل . أضف إلى ذلك ، نقل ملكية نصف أطيان العائلة الخديوية - الخالية من الرهونات - إلى الدولة ، فى مقابل مخصصات مالية يحصلون عليها من الخزانة العامة . وبذلك يتم نزع السلطة السياسية والاقتصادية من الخديو ، كما يتم الفصل بين القطاعين العام والخاص ، إذ يجب أن تصبح البلاد قادرة على البقاء بمعزل عن المصالح الخاصة للأسرة الحاكمة سياسيا واقتصاديا ، كما يجب تحويل مصر من ضيعة خاصة لإسماعيل خربها سوء إداراته المالية ، إلى مشروع مربح يدار على أسس اقتصادية أوربية . وبذلك يطمئن الفلاحون والموظفون إلى أن أحوالهم سوف تتحسن فى ظل الإدارة الجديدة ، حتى لو كان هدفها النهائى ضمان سداد الديون بشكل منتظم . وكان على الإدارة أن تتأكد من أن الفلاحين سيدفعون الضرائب بصورة منتظمة وبمعدلات معقولة . أما بالنسبة للموظفين فكانت أولى توصيات اللجنة تهدف إلى إيجاد تسوية مرضية لمسألة الرواتب (ولكنها أعطت انطباعا - فى نفس الوقت - أن الموظفين الزائدون عن الحاجة يجب فصلهم) ففى ١٢ مايو ١٨٧٨ نشر مرسوم بالوقائع المصرية بصرف رواتب جميع الموظفين الذين يحصلون على رواتبهم من الخزانة بانتظام اعتبارا من أول مايو ، وتقرر بالإضافة إلى ذلك صرف الرواتب المتأخرة تدريجيًا .

---

(٢٢) الوقائع المصرية ، ٢٤ أغسطس ١٨٧٨ .

الوزارة الأوربية :

استدعى إسماعيل نوباراً الذى كان "ممثله الدبلوماسى الخاص" لفترة طويلة لعله يستطيع أن يحول دون إقصاء اسماعيل بالتوسط بينه وبين الدول الأوربية ، ولكن نوبارا لم يفعل مع القناصل ما هو أكثر من السخرية من الخديو الذى قال عنه أنه لم يتبق له سوى أن يتألم لفقده دائرته . وبدلا من التوسط لصالح الخديو ، اقترح على إسماعيل برنامجًا من ثلاث نقاط يتفق مع المطالب الثلاثة التى تقدمت بها لجنة التحقيق هى : تطبيق الإصلاحات القضائية الخاصة بحماية الأهالى من بطش الحكومة ، وتنازل الخديو وأسرته عن ملكياتهم الخاصة - غير المرهونة- للدولة ، مقابل مخصصات مالية تصرف لهم . وهكذا اتخذ نوبار موقفاً مؤيداً تماماً لتقرير لجنة التحقيق ، ولجح فى حث إسماعيل على القبول بالتقرير والبرنامج الذى اقترحه عليه قبولا تلقائيا ، وهدد بأنه فى حالة عجز الخديو عن القبول بتلك المقترحات فإن نوباراً وولسون سوف يغادران مصر فى ٢٧ أغسطس ويتركان للدول حل المسألة كيفما تشاء .

ترى ، ماذا يفعل إسماعيل بعد ما أفقدته الظروف صوابه ؟ فهل يتحدى الدول ولو أدى ذلك إلى التعرض لخطر التدخل العسكرى ؟ لقد كان موقف الباب العالى غير مضمون ، كما أنه لم تعد لديه الأموال التى يرشو بها السلطات ومستشاريه ليقفوا إلى جانبه ، ترى هل تظل مصر دولة "متحضرة" إذا أصر على التمسك بسلطته المطلقة وقاوم الدول مباشرة أو عن طريق السلطان باتخاذ إجراءات حاسمة ؟ لم يتبق له سوى أن يستسلم للهوان ، ويقبل به إلى حين ، ثم ينتقم لنفسه فيما بعد ، فاستعادته لسلطته مسألة وقت ، فليدع نوبار وولسون يوجهان مصير البلاد إلى حين ، فلن يلبث إسماعيل أن يثبت أنه لا غنى عنه ، ويجمع زمام الأمور فى يده باعتبار سلطته الفردية هى السلطة الوحيدة التى يمكن الركون إليها عندما تعم الفوضى ، وعندئذ ستوسلون إليه حتى تعود إليه السلطة .

وفى ٢٣ أغسطس ، القى الخديو بيانًا رسميًا فى حضرة ولسون ، كان نوبار قد أعده من قبل . وكان من الطبيعى أن يتضمن ذلك البيان قبوله بمقترحات لجنة التحقيق مؤكداً أنه عندما طالب بهذا التحقيق كان يفكر فى مصلحة البلاد "فلم تعد بلادنا أفريقية ، فقد حولناها فى الواقع إلى قطعة من أوربا ، فطبيعى أن نطرح الأخطاء جانبا ، وأن نسير على نظام يتفق وحالتنا الاجتماعية" .

وأنه قد عهد إلى نوبار باشا بتشكيل الحكومة وتنفيذ برنامج الإصلاح .

وإذا كان حلم إسماعيل بالحضارة والتقدم لم يبلغ مثل هذه الذروة الكلامية من قبل ، فلم يكن ذلك بالتأكيد يعنى أن مصر قد أصبحت - عندئذ - قطعة من أوربا على النحو الذى قسمت به هذه العبارة فى أكثر من مناسبة ، فإذا أخذنا فى اعتبارنا الخلفية التاريخية ، نجد أن نوبار كتب هذه العبارة التى تحمل معانى السخرية المرة . ولا ريب أن الخديو نجح فى قراءة البيان كما لو كان يؤمن بما جاء به ، فقد كان ماهراً فى التأقلم مع الأوضاع الجديدة . ولكن ترى ماذا كانت حقيقة مشاعره عندئذ ؟ انه لم يرغب أبداً فى إقامة لجنة التحقيق ، وكان يحلم بإمبراطورية أفريقية مصرية ذات قاعدة "متحضرة" تقوم على أرض مصر ، وأن تولى القاهرة والإسكندرية وجهها الحضارى والاقتصادى صوب أوربا ، ولكن لم يكن يحلم بمصر على النحو الذى أصبحت عليه ، يرتبط مصيرها بأوربا .

وبقبول الخديو لطلبات لجنة التحقيق ، أنكر القناصل أنهم قد مارسوا أى ضغط عليه من أجل قبولها ، وإن كان مثل هذا الضغط لم يكن مطلوبًا ، فقد قام نوبار وصديقه ولسون - الذى أصبح الشخصية الرئيسية فى اللجنة بعد رحيل ديلسبس - عمليًا بدفع إسماعيل إلى القبول بتلك الطلبات . وإن كان نوبار حريصًا على أن يترك انطباعًا بأنه قد احتل مكانه من السلطة من خلال النفوذ البريطانى أو الأوربى ، إذ يزعم أحد أصدقائه أن نوباراً هو "المصرى الذى يتصدى لإنقاذ مصر" (٢٣) .

وفى الأمر الذى وجهه اسماعيل إلى نوبار فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ حاول أن يحدد مايسمى بمبدأ "المسئولية الوزارية" فقال :

"أردت فى وقت مباشرتكم لمأمورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التى فوضت أمرها إليكم أن أؤكد لكم ماتوجه قصدى إليه وثبت عزمى عليه من إصلاح الإدارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية فى إدارات ممالك أوربا . وأريد عوضا عن الانفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة فى الحكومة المصرية ، سلطة يكون لها إدارة عامة على المصالح تعادلها قوة موازنة فى مجلس النظار ، بمعنى أنى أروم القيام بالأمر من الآن فصاعداً باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه . وعلى هذا الترتيب أرى أن إجراء الإصلاحات التى نبهت عليها يستلزم أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلاً ، فإن الأمر لابد منه" . فهو يرى أن تناقش جميع المسائل الهامة بمجلس النظار ، وتتخذ القرارات بأغلبية الآراء ثم يصدق عليها الخديو ،

---

(23) MAE - Corr. Polit., t. 61 (Alexandrie, 24 Aug. 1878) .

وأن يكون تعيين وفصل كبار الموظفين – وعلى رأسهم المديرين ونظار الضبطية – بالاتفاق بين الناظر المختص ورئيس مجلس النظار وموافقة الخديو ، وختم إسماعيل الأمر بتأسيس مجلس النظار بقوله : "وإنى أرى أن تشكيل هيئة نظارة حائزة لهذه الخصوصيات ليس مخالفًا لعوائدنا وأخلاقنا ، ولا لآرائنا وأفكارنا بل موافقا لأحكام الشريعة الغراء" [٢٤] .

كان هذا المرسوم وثيقة على قدر كبير من الغموض من وجهة نظر القانون الدستورى ، فقد شكلت الرقابة الثنائية للدولتين الأوربيتين أساس نظام "المسئولية الوزارية" وأخذ معظم المؤلفين بهذا الأمر قضية مسلمة ، ولكن تلك الحقيقة لم تظهر فى الوثائق المصرية . وفى البيان الصادر فى ٢٣ أغسطس ، استخدم مصطلح "استقلال الوزراء" فقد كان نوبار يسعى لتحقيق هذه الغاية ولا شئ سواها ، وفى مرسوم ٢٨ أغسطس ، تحدث إسماعيل عن تضامن الوزراء أيا كان مغزاه من الناحية العملية ، حقا استخدمت عبارة "المسئولية" فى هذه الوثيقة ولكن ذلك لم يكن فى إطار قانونى سياسى دستورى : "ينعقد مجلس النظار تحت رئاستكم ، لأنى فوضت هذا التنظيم الجديد تحت عهدتكم ، وجعلت مسئوليته عليكم" .

وبعبارة أخرى ، أراد إسماعيل الا يكون له دخل فى عمل المؤسسة الجديدة حتى لايتحمل مسئولية فشلها ، رغم أن المسألة بالنسبة له كانت مسألة وقت .

ومن الناحية القانونية ، لم تكن هذه الوزارة مسئولة أمام أحد ، فهى ليست مسئولة أمام الخديو أو أمام مجلس شورى النواب ، أو أمام الشعب على نحو ماذكر النواب فى ردهم على خطاب العرش فى عام ١٨٧٩ ، فى الوقت الذى أعربوا للخديو فيه عن شكرهم لدعوته المجلس إلى الانعقاد ولتأسيسه مجلس النظار . وكما ذكر القنصل الأمريكى فى تقريره لحكومته : "كانت الوزارة وزارة غير مسئولة تخدم مصالح الدائنين الأجانب" [٢٥] ولم يكن مايسمى بالمسئولية الوزارية سوى ورقة التوت التى حاولت بها دولتا المراقبة الثنائية أن تستر عورة هذه الوزارة التى تضم وزراء من الأجانب والمتعاونين معهم .

واعتبر البعض مرسوم ٢٨ أغسطس "ماجناكارتا" مصرية [٢٦] ، أو دستوراً ثوريًا وأنه لم يكن الغرض منه مجرد الدعاية السياسية .

---

(24) Lamba : Droit Publique, Annexe XXXI .

(٢٥) مقتبس من . Cromer, Vol. 2, p. 269

(26) Cromer, Vol. 2, p. 269 .

ولايتضح لنا مقدار الحقوق التى بقيت للخديو بعد تشكيل هذه الوزارة فلم يكن اسماعيل قد تنازل عن الحكم بعد ، كما لايزال يعتقد بقدرته على تحديد الاتجاه العام للسياسة المصرية . وإن كان نوبار قد حرمه من حق رئاسة مجلس النظار ، ولم يعد لإسماعيل سوى أن يوقع على قرارات المجلس لتكتسب الصفة القانونية . ولكن ، ماذا يحدث لو رفض الخديو التوقيع على تلك القرارات على أساس أنها لاتتمشى مع السياسة العامة التى يراها ؟ على كل نتيجة مثل هذا الرفض لم تكن فى الحسبان .

وبالطبع ، لايمكن أن يحتفظ نوبار بمنصبه على أساس بضع وريقات ، فإذا اقتصر دور الخديو على قراءة البيانات التى يصوغها رئيس مجلس النظار والتى يتضمنها خطاب العرش فإن نوبار كان بحاجة إلى سلطة الخديو إلى جانبه ، إذ لم يكن له أتباع بين الطبقة الحاكمة أو بين أعيان البلاد ، كما لم يكن باستطاعته أن يجمع حوله مثل أولئك الأتباع إذا تحققت الإصلاحات التى ينشدها . ومن ثم ، كان يعول على التأييد الكامل لدولتى المراقبة وبخاصة بريطانيا . ومن ناحية أخرى ، كان نوبار بحاجة إلى مجموعة من كبار الموظفين الأكفاء الذين لايترددون فى التعاون معه .

وفيما يتعلق بتشكيل مجلس النظار ، كان واضحا منذ البداية أن نوباراً سيحتفظ لنفسه بنظارتى الخارجية والحقانية ، ويسند المالية إلى ولسون والداخلية إلى رياض باشا الذى كان سنداً لولسون فى لجنة التحقيق ، والمعارف والأوقاف إلى على مبارك صديق رياض وصنيعته[27]. ولكن التشكيل النهائى للمجلس امتد حتى نهاية العام . فعندما اسند نوبار نظارة المالية إلى ولسون الإنجليزى ، كان عليه أن يتوقع أن تطالب الحكومة الفرنسية بمقعد فى مجلس النظار ، ولذلك ترك منصب ناظر الأشغال العمومية شاغراً ، غير أنه أراد إسناده إلى رجل فرنسى يختاره بمعرفته ، وإراد بذلك أن يبرهن لنفسه وللرأى العام المصرى على استقلاليته ، لعله يستطيع أن يتجنب الاتهام بأنه مخلب قط للأجانب . وكانت فرنسا تعتبر نوباراً موالياً للإنجليز ، ولذلك لم يكن يتوقع أن يتعاطف معه أحد إذا قاوم ضغوط الحكومة الفرنسية ، كما أن التنافس الإنجليزى الفرنسى يحول دون المناورات التى تستهدف النيل من مركزه . ولكن نوباراً فشل فى أن يقيم البرهان على استقلاله المزعوم .

---

(٢٧) ولد على مبارك فى قرية برنبال (دقهلية) عام ١٨٢٣ ، وفيما يتعلق بالتفاصيل المتعلقة به راجع : زيدان : تراجم مشاهير الشرق ، جـ٢ ، ص٣٣ - ٣٩ ، زاخورا ، جـ١ ، ص٧٩ -٩٢ ، الأيوبى ، جـ٢ ، ص١٩٢ -١٩٦ .

فقد جاءت المطالبة الفرنسية بنصيب في الوزارة في ٣ سبتمبر ، ورفض نوبار هذه المطالب بحجة أنه أشرك ولسون في الوزارة باعتباره خبيرا ماليا وليس باعتباره إنجليزيا ، وأنه رمى إلى تشكيل وزارة مصرية وليس وزارة دولية . وأعلن للقنصل الفرنسي أن : "الدول تفكر في حرمان مصر من حريتها ، وترغب رغبة قوية في سلبها قدرتها على صياغة قوانينها . إنني لا أريد مناقشة ذلك الآن ، ولكن يجب أن يكون لنا حق ضبط أمورنا الداخلية (دون تدخل خارجي)". [٢٨] وأن على الحكومة الفرنسية أن تقدم وجهة نظرها في مذكرة مكتوبة حتى يتسنى له دراستها ليقرر ما إذا كان باستطاعته أن يستمر في منصبه ، غير أن الحكومة الفرنسية رفضت هذا الاقتراح .

وفي ٧ سبتمبر ، استسلم نوبار للمطالب الفرنسية ، وأعلن أنه يعتزم تعيين المسيو كوفيه Cauvet – صديقه الشخصي ومدير الدراسات بالمدرسة المركزية – ناظراً للأشغال العمومية ، ولكنه قد يسحب هذا العرض إذا فسرته الحكومة الفرنسية على أنه امتياز لفرنسا ، وقدم طلباً رسمياً – بعد ذلك بأسبوع – إلى الحكومة الفرنسية لتأذن للمسيو كوفيه بالانضمام إلى مجلس النظار المصري ، غير أن باريس كان لديها مرشح آخر ، ولم تكن على استعداد للقبول بحل وسط ، وفي ٢٢ سبتمبر استسلم نوبار ، وقبل بتعيين المسيو بلنير M. de Bligniére ناظراً للأشغال العمومية ومشرفاً على الموانى والسكك الحديدية ، ولكن ذلك ما لم تكن تقبل به الحكومة الإنجليزية بأي حال من الأحوال ، وقيل أن نوباراً تعجب من ذلك وقال يائساً : "لقد كنت أحلم باستقلال مصر ، فإذا بانجلترا وفرنسا يبرهنان لي اليوم على أنني كنت مخدوعا"[٢٩] فلم يكن باستطاعته أن يعلق الآمال على تلك المنافسات لتحقيق القناعة لنفسه أو للرأي العام . وعندما طالبت إيطاليا – في منتصف سبتمبر – بمنصب وزاري ، ولم يكن باستطاعته رفض هذا الطلب ، نفذ صبر نوبار ، وذكر للقنصل الإيطالي – في نهاية أكتوبر – أنه إذا كانت حكومته تصر على أن تنال منصباً وزارياً كمنصب ناظر الحقانية مثلاً ، فعليها أن تتقدم بطلبها إلى لندن أو باريس ، لأن المسائل المتعلقة بمصر تتقرر هناك . وسواء كان دي مارتينو – القنصل الإيطالي – قد أخذ كلام نوبار على أنه كلام برئ أو وقح ، فإنه عاد بعد ذلك بقليل ليخبر نوباراً أن بلاده على اتفاق تام مع الدول الغربية . ورفض نوبار الطلب

---

(28) MAE - Corr. Polit., t. 61 (Alexandrie, 4 Sep. 1878).

(29) MAE - Corr Polit., t. 61 (Alexandrie, 29 Sep. 1878).

الإيطالى - بعد استشارة ولسون - رغم التهديدات السافرة من القنصل الإيطالى بضرورة سداد جميع الالتزامات المالية المصرية للدائنين الإيطاليين فى حالة عدم الاستجابة للطلب .

ويمكن أن نعتبر تشكيل الوزارة قد تم عندما نشرت الوقائع المصرية - فى ١٢ ديسمبر - اسماء النظار والنظارات التى أسندت إليهم . ونقلت السكك الحديدية والموانى - فيما عدا ميناء الإسكندرية - من اختصاص نظارة الأشغال العمومية إلى اختصاص نظارة المالية ، واستطاع إسماعيل أن يدفع بأحد "مماليكه" المخلصين - راتب باشا إلى مقعد ناظر الحربية[٣٠]. ووفقا لما جاء بالوثائق البريطانية . لم يكن نوبار يقبل شريفًا بالوزارة ، ولكن الأخير لم يكن ليقبل الاشتراك فى الوزارة على أى حال .

وكان لنوبار عدد محدود من المؤيدين الذين يمكنه الاعتماد عليهم : فقد كسب بعض الخبراء الأوربيين إلى جانبه وضمن تعاونهم معه ، ولكن لم يكن هناك من يؤيده بمصر سوى الأرمن ، فلا عجب إذا وجدناه يلجأ إلى المحسوبية فخص ولده بوغوص بمنصب هام فى إدارة السكك الحديدية ، وأصبح رئيسا لديوان الخديو ، وأسند أمانة مجلس النظار إلى صهره تيجران بك .

ومثلما حدث عند تشكيل الوزارة ، امتد انتقال ملكيات العائلة الخديوية - غير المرهونة - إلى الدولة إلى نهاية أكتوبر ، فلم يكن إسماعيل على استعداد للتنازل عن ممتلكاته بنفس الطريقة التى تنازل بها عن سلطته السياسية برحابة صدر ، بل على نقيض ذلك - ناضل إسماعيل من أجل الاحتفاظ بكل شبر من ممتلكاته . وبدلاً من أن يتنازل عن الـ ٤٣١ر٩١٥ فدانا كما كان متوقعًا ، نص القرار الصادر فى ٢٦ أكتوبر ١٨٧٨ على تنازله وأفراد أسرته عن ٤٢٥ : ٧٢٣ فدانا و ١٦ عقاراً ، فقد سمح له نوبار بالاحتفاظ ببعض الحدائق والبساتين التى تقع حول القصور التى بقيت بيده ويد أفراد أسرته . وبعد بضعة شهور احتج إسماعيل على قرار التنازل ، زاعمًا أنه - رغم تنازله عن الأراضى - فإن ذلك لايتضمن ما عليها

(٣٠) ولد محمد راتب لأب جركسى وجارية سوداء ، ونشأ كأحد مماليك سعيد باشا ، الذى أوفده للدراسة العسكرية بفرنسا ، وقد أهانه سعيد يوما ففكر فى التخلص من حياته ووضع مسدسا فى فمه وأطلق الرصاص على نفسه ، ولكن الرصاصة اخترقت خده وتركته مشوه الوجه بقية حياته ، وبعد هذا الحادث هرب راتب إلى الآستانة ، وعاد إلى مصر بعد تولى إسماعيل الحكم ، فأكرمه إسماعيل وعينه سرداراً للجيش المصرى فى ١٨٦٧ ، وكانت تربطه علاقة مصاهرة بشريف باشا ، وكانت وفاته فى ١٩٢٠ .

أنظر : الأيوبى ، جـ٢ ، ص٨٩ - ٩٠ ، زكى ، ص١١٢-١١٣ .

من معدات ومنشئات ، وطالب بتعويض مالى نظير تلك الأشياء مقداره ٢٠٠ ألف جنيه ، ولكن أحدا لم يكن على استعداد أن يدفع له مثل هذا المبلغ[٣١] .

وبدأ نوبار العمل بحماس كبير ، ولكنه كان مفرطًا فى تفاؤله فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية للبلاد ، فوضع خطة نظرية تفصيلية لحل المشكلات المالية للبلاد ، تضمنت تخفيض نسبة الفائدة على الدين العام ، وزيادة ضرائب الأطيان العشورية ، وإلغاء الامتيازات الضريبية التى تمتع بها الأوربيون . غير أن موازنة عام ١٨٧٨ كانت تعانى عجزاً كبيراً ، ففى مقابل مبلغ ١٠٫١٥ مليونا من الجنيهات خصصت للمصروفات ، كان حجم الإيرادات ٨٫٢٥ مليونا لايزال تحصيلها موضع شك .

وكان آخر قرش فى جيوب أهالى البلاد قد انتزع - فى الربيع - من أجل سداد كوبون مايو، وجاء فى أعقاب الجفاف الذى عانته البلاد عام ١٨٧٧ ، فيضان مدمر عام ١٨٧٨ ، وانتشرت المجاعة فى ربوع الصعيد ، وبلغت ذروتها فيما بين سبتمبر وديسمبر من ذلك العام. وفى مديريات جرجا وقنا وإسنا مات عشرة آلاف من الأهالى جوعا ، وكان المسافرون - فى ربيع ١٨٧٩ - يمرون بقرى مهجورة تمامًا . وعلى حد تعبير أحد مفتشى الحكومة : كانت المجاعة "مجاعة نقود" فبالقليل من المال كان يمكن تجنب المجاعة ، ولكن آخر قرش فى جيوب الفلاحين ، انتقل إلى جيوب الدائنين ، ومات الكثير من الناس جوعًا وخاصة سكان المناطق المجاورة لمصانع السكر ، وهم أولئك الذين كانوا يكسبون عيشهم من العمل بتلك المصانع ، غير أنهم لم يصرفوا أجورهم لفترة طويلة . وأصر ولسون على أن يقوم عمر لطفى - مفتش الصعيد[٣٢]- بجباية الضرائب المتأخرة - حتى أواخر ١٨٧٨ - المدرجة بسجلات نظارة المالية وأشار عمر لطفى إلى المجاعة ، وأبدى استعداده لجباية الأموال المطلوبة إذا أصر ولسون على ذلك بشرط ألا يسأل فيما بعد عن الوسائل التى اتبعت فى جبايتها .

---

(٣١) كان ذلك يمثل المساحة غير المرهونة من أملاكه ، وكان اسماعيل قد رهن ٤٨٥٫١٣١ فدانا من أملاكه الخاصة .

F.O. 78, Vol. 2855 (Alexandria, 29 June 1878).

(٣٢) كان عمر لطفى من "المماليك" الموالين لإسماعيل ، وينتمى إلى حاشيته التركية - الجركسية ، وبعد نفى إسماعيل خدم ولده توفيق بنفس الولاء ، أنظر مايتعلق بشخصيته فى :

Moberly Bell : Khedives and Pashas, pp. 200 - 6 .

وهكذا ظلت إيرادات الحكومة تقل كثيراً عما كان متوقعا ، واضطرت الحكومة إلى عقد قرض مع بيت روتشيلد بلغت قيمته الإسمية ٥ر٨ مليونا من الجنيهات ، حصلت منها على ستة ملايين فقط ، ورهنت أراضى العائلة الخديوية التى آلت إلى الدولة (الدائرة السنية) ضمانًا لهذا القرض . وبذلك استمرت سياسة إسماعيل التخريبية ، و"عاشت الحكومة المصرية عندئذ على كوبون بعد الآخر" على نحو ماذكر كرومر[٣٣] . واعترف نوبار فى أوائل ١٨٧٩ بهذا الإحباط والفشل بقوله : إننا ندور فى دائرة مفرغة لانستطيع الخروج منها[٣٤] .

ولم تكن التوقعات المالية لعام ١٨٧٩ أحسن من سابقتها ، فقد كانت زيادة ضرائب الأطيان العشورية تمثل أحد الخيارات المحدودة ، ولكن ذلك يعنى توجيه ضربة شديدة إلى الطبقة الممتازة التى كانت لاتزال قادرة على الدفع ، ولكن المقابلة كانت قد دفعت عن معظم تلك الأراضى كليًا أو جزئيًا ، وكان قانون المقابلة الصادر فى ١٨٧١ ينص على تعهد الحكومة بعدم زيادة ضرائب الأطيان التى تدفع عنها المقابلة . ولكن ثمة شرطًا أضيف - للعمل به وقت الحاجة - ورد بكتاب المجلس الخصوصى إلى الخديو فى ٢٨ أغسطس ١٨٧١ جاء فيه:[٣٥] "إنه فى حالة وقوع جفاف شديد أو فيضان خطير يقتضى بالضرورة التأثير على الموازنة ، لايجب المطالبة بالضرائب مقدما إلا بعد بحث الأمر بمجلس النظار ومجلس المالية ومجلس شورى النواب"، وفى مواجهة جفاف ١٨٧٧ وفيضان ١٨٧٨ المدمر ، اعتقدت الحكومة أن ذلك يبرر مطالبة الملاك الذين تمتعوا بمزايا المقابلة بسداد الضريبة مقدمًا ، ولكن كان لابد من الرجوع إلى مجلس شورى النواب فى هذا الأمر ، ولذلك طلب مجلس النظار من الخديو أن يدعو مجلس شورى النواب إلى الانعقاد .

ولكن المبالغ التى كان يمكن جمعها فى حالة موافقة مجلس شورى النواب على مبدأ "دفع الضرائب مقدما" لم تكن لتسد حاجة الدائنين . كما أن وفودا من عمد وشيوخ القرى من مختلف أنحاء البلاد توجهت إلى نظارة المالية وأعلنت أن الأهالى لم يعد باستطاعتهم سداد الضرائب بالكامل . ولما كانت الخزانة خاوية ، وظل المرسوم الصادر فى ١٢ مايو ١٨٧٨ والذى نص على ضرورة صرف رواتب الموظفين معطلا ، وبلغت الرواتب المتأخرة لموظفى الحكومة - فى

---

(33) Cromer, Vol. 1, p. 65 .

(34) F. O. 78 Vol. 2998 (Cairo, 11 January 1879).

(35) Sammarco, p. 336 .

يونيو ١٨٧٩ - ما يعادل رواتب عشرين شهراً ، عرضت الحكومة على من يرغب من الموظفين أن تدفع له بعض السلع العينية (كالأحذية والجياد وغيرها) مقابل بعض مستحقاتهم المتأخرة، ويذكر أحمد شفيق أنه طلب أن يحصل على كتب من مطبوعات المطبعة الأميرية مقابل رواتبه المتأخرة[٣٦] .

لذلك كان دى بلنير وولسون وبارنج (لورد كرومر) يجتمعون بصفة دورية لإيجاد مخرج للأزمة ، وليضعوا أساسا لتوجيه المناقشات فى مجلس النظار ، واعتبروا تخفيض نسبة الفائدة على الدين العام حجر الزاوية فى أى حل ممكن ، وبغض النظر عن تلك الحلول التى تستغرق وقتا طويلا ، دارت مناقشات حول اتخاذ إجراءات فورية لضغط المصروفات الحكومية، وكانت موازنة ١٨٧٨ تتضمن بنداً اتجهت الأنظار إلى إمكانية تخفيضه تخفيضًا كبيراً هو الخاص بمصروفات الإدارة العامة ، فمن أصل ٣ ملايين جنيه خصصت للبند (مقابل ١٥ر٧ مليونا لسداد الديون وجزية الباب العالى) كان نصيب نظارة الحربية ثلاثة أرباع المليون ونصيب نظارة المعارف ٣٧ ألفًا ، وهنا يمكن تخفيض المصروفات بتخفيض مخصصات الحربية والمعارف ، فيتم إنقاص قوة الجيش من ٩٠ر٤٧٠ جنديا و٢ر٦٠٩ ضابطًا إلى ٣٦ر٢٤٧ جنديا و٩٩٣ ضابطا ، ولم تكن تلك الأعداد تمثل القوة العسكرية الحقيقية ، ففى مطلع ١٨٧٩ لم يكن هناك سوى ١٥ ألف رجل تحت السلاح كانت النية تتجه إلى تسريح ثمانية آلاف منهم ، كما تقرر إغلاق معظم المدارس العسكرية ، فقد كان ولسون يهدف إلى إلغاء القوات البحرية إلغاءً تامًا ، وتحويل الجيش إلى قوة لحفظ الأمن قوامها سبعة آلاف رجل . وكان الجنرال ستون الأمريكى - ورئيس هيئة أركان الجيش المصرى - يعتقد أن الاعتبارات المالية الخالصة لم تكن هى التى حدت بالوزارة "الأوربية" إلى اتخاذ تلك الخطوة ، ويرى أن الوزارة كانت ترمى إلى تحطيم قوة الجيش لتنتزع السلطة من الخديو"[٣٧].

وغلب الظن أن وحدات الجيش لن تثير العقبات فى طريق تنفيذ تلك الإجراءات ، فإن الجنود لايشعرون بالسعادة إلا عندما يلقون ببزاتهم العسكرية جانبا ويهرعون إلى قراهم . ولكن كيف يتصرف الضباط الذين سيطردون من الخدمة العاملة (وعددهم ١٦٠٠ ضابطا) ؟ إنهم لم يصرفوا رواتبهم منذ زمن بعيد ، وكان الكثيرون منهم فى ربقة الدين ، وباع بعضهم

---

(36) Chafik, L'Egypte Moderne, p. 78 .

(٣٧) خطاب خاص فى ٧ سبتمبر ١٨٨٢ .

ما كان يملكه لسد رمقه . وفى أوائل يوليو ١٨٧٨ تجمع بعض الضباط أمام نظارة الحربية و"أثاروا الشغب" لأنهم لم يحصلوا على رواتبهم منذ سبعة أو ثمانية شهور . ونجحوا فى الحصول على مرتب شهر واحد . ولكن النية تتجه الآن إلى طردهم من الخدمة حتى دون أن تصرف لهم رواتبهم المتأخرة ، ولكن الحكومة لم تعر التحذيرات التى وصلتها اهتماما ، والتى أشارت إلى احتمال لجوء الضباط إلى المقاومة . ثم ما لبث نوبار وولسون أن تعرضا للإهانة والإيذاء من جانب الضباط الذين تظاهروا أمام نظارة المالية فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ . وعندما أعيد النظام إلى نصابه فى اليوم التالى نتيجة تدخل إسماعيل شخصيا ، استجاب رئيس مجلس النظار لطلب إسماعيل وقدم استقالته الشخصية .

إسماعيل يحاول عبثًا استرداد سلطته

إسماعيل ومظاهرة الضباط ، سقوط نوبار :

اجبر إسماعيل على أن يقبع خلف كواليس المسرح السياسى بعد تأسيس مجلس النظار المستقل فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ، ولكنه عاد إلى تصدر المسرح مرة أخرى اعتباراً من ١٨ فبراير ١٨٧٩ ، ووضع نفسه على رأس المعارضة المتنامية ضد التدخل الأوربى والوزارة الأوربية المزعومة منذ أزمة فبراير والحوادث التى تلتها ، وحاول بالطبع أن يدعم مركزه أمام القناصل ، وكانت العناصر النشطة فى قيادة المعارضة من أتباع إسماعيل المنتمين إلى الأتراك- الجراكسة وبعض أعيان البلاد الذين كانوا يدينون له بالولاء ، فقد خشى هؤلاء على امتيازاتهم السياسية والاقتصادية ، وكانوا لا يريدون - فى نفس الوقت - أن يروا مصر تهبط إلى مستوى المستعمرة الأوربية دون أن يحركوا ساكنًا ، وقامت الصحافة الوطنية الجديدة بترويج الدعاية لهم وتأييدهم .

ففى ربيع وصيف ١٨٧٨ ، تخلى رياض ثم نوبار عن إسماعيل ، وبدلا من أن يدافعا عن مصالحه فى مواجهة الأوربيين ، تعاونا معهم ضده ، ولكن شريفًا ظل مخلصًا له ولمصر ، فلم يقبل المثول أمام لجنة التحقيق ، كما رغب عن إقامة الصلات مع مجلس النظار. فكان باستطاعة الخديو الاعتماد على الأتراك - الجراكسة وخاصة شريف ، ففى ظل حكمه تولوا أرفع مناصب الدولة التى أصبحوا مهددين بفقدها ، ومن ثم لم يكن إسماعيل بحاجة للضغط عليهم حتى يقفوا فى صف المعارضة .

وبعد تشكيل وزارة نوبار بقليل ، كتب رافاييل بورج - نائب القنصل البريطانى بالقاهرة - تقريراً يفيد أن شاهين باشا - مفتش أقاليم الدلتا - يثير التجار وعلماء القاهرة ضد النظام

الجديد[٣٨] . ورغم اعتقاد نوبار أن غالبية سكان البلاد تؤيد إصلاحاته حذر شاهينًا من مغبة نشاطه ، وكان على الحكومة الجديدة أن تتوقع أن تنال تأييد الخديو وأتباعه ، وشعر نوبار أن دعم أوربا له كفيل بتأمين مركزه طالما لايمارس إسماعيل نشاطا ضده .

وكلفت الحكومة البريطانية قنصلها العام بمصر - فيفيان - بأن يحذر إسماعيل من مغبة العمل ضد الوزارة . وفى سبتمبر أبلغ القنصل الخديو أنه يعد مسئولا عن نجاح أو فشل النظام الجديد . ولذلك عليه ألا يحاول وضع العقبات فى طريق وزارة نوبار ، فغضب إسماعيل غضبًا شديداً ورفض تحمل المسئولية لأنه - على حد قوله - قد تنازل عن سلطاته وممتلكاته ، أن مقاليد الأمور خرجت من يده . وفى حديث مع القنصل الفرنسى - جودو Godeaux قارن الخديو بين وضعه وبين وضع ملكة انجلترا ، وذكر أنه مثلها لايمكن أن يعد مسئولا عن قرارات مجلس الوزراء .

وعندما بدأ الموقف السياسى يضطرب بعد اجتماع مجلس شورى النواب - فى ٢ يناير ١٨٧٩ - عزا ذلك إلى تداخلات إسماعيل ، وانتشرت إشاعة مؤداها أن الخديو اجتمع سراً بالشخصيات البارزة من أعضاء المجلس ، ولمح لهم أنه لن يشعر بالاستياء إذا قاوموا التدخل الأوربى المتزايد فى شئون البلاد . وقد أنكر الخديو ذلك ولكنه أعلن أن وضعه لايمكن التغاضى عنه ، لأن مجلس النظار أغفل وجهات نظره من ناحية ، ولأن انجلترا وفرنسا اعتبرتاه مسئولا عن كل شىء من ناحية أخرى ، وأن الأمر يتطلب إعادة العمل بالمرسوم الصادر فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٢ ، عندئذ يستطيع أن يتحمل مسئولية "إدارة جميع شئون البلاد" ، كما طالب بأن يكون له مكان فى مجلس النظار ليدلى بآراءه ويشترك فى رسم السياسات .

وكان فيفيان وجودو على استعداد للاستجابة لتلك المطالب التى كانت تتفق مع وجهات نظرهما ، ولكن نوبار وولسون كانا يعارضان فى ذلك ، وظهر اسماعيل فى ١٨ فبراير بمظهر الضامن الوحيد للسلام والنظام ومن ثم يجب إعادة النظر فى العلاقة بين أركان السلطة .

---

(٣٨) شاهين باشا من أصل كردى ، رأى فيه الأوربيون المعاصرون أخطر وأعنف ممثل للصفوة التركية - الجركسية ، ونال حظوة إسماعيل عندما تزوج ابنته الخامسة جميلة بنت إسماعيل ، وبعد نفى إسماعيل بقى شاهين فى مصر كوكيل له حتى لحق به فى منفاه بنابلى ، ومات بعد ذلك بقليل .

أنظر : سرهنك ، جـ٢ ، ص٣٧٣ .

ورغم أنه يجب النظر إلى مظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩ على أنها أكثر حوادث القرن التاسع عشر شهرة ، نجد أن معظم الروايات المتعلقة بها تعوزها الدقة وينقصها التحليل . ففى معظم الروايات ذكر أن تلك كانت الطريقة التى دافع بها ٢٥٠٠ ضابطًا - فصلوا من خدمة الجيش - عن أنفسهم .

وفى بداية الأمر تقرر إنقاص عدد الضباط من نحو ٢٦٠٠ ضابطًا إلى ألف ضابط أما الـ ١٦٠٠ ضابط فتقرر إحالتهم إلى الاستيداع حيث يحصلون - خلال فترة الاستيداع - على نصف رواتبهم فقط ، وقد شارك فى المظاهرة مايتراوح بين ٣٠٠ - ٦٠٠ ضابط - بتشجيع من إسماعيل - وكانت أحوالهم المالية بالغة السوء ، وقد أحيلوا إلى الاستيداع دون أن يلوح لهم أمل العودة إلى الخدمة العاملة أو الإلتحاق بوظائف مدنية ، ومن ثم اعتبروا الوزارة "الأوربية" مسئولة عن مصيرهم .

ويجب أن تؤكد - على أية حال - أن ذلك لم يكن وضعًا فريدًا فى مصر القرن التاسع عشر، فمنذ إنشاء الجيش المصرى ، كان الضباط يجدون أنفسهم مرة ومرات دون رواتب لفترات طويلة . وعلى سبيل المثال ، تأخر للضباط عام ١٨٣٣ رواتب تتراوح بين عشرة وإحدى عشر شهراً ، وفى نهاية حكم سعيد تراوحت الرواتب المتأخرة للموظفين والضباط بين ١٢ و ٢٤ شهراً . كما كانت هناك حوادث تمرد فى عهد محمد على ضد الإجراءات الجديدة وسوء المعاملة والعناية غير الكافية والرواتب الضئيلة ، وتعرض المشاركون فى تلك الحوادث للتصفية الجسدية . كذلك كان الفصل الجماعى من الخدمة معروفًا ، وعلى سبيل المثال ، فصل عباس الكثيرين بعد اعتلائه الحكم ، كما سرح سعيد معظم الجيش تقريبا قبيل زيارته للسودان (١٨٥٦-١٨٥٧) خشية تمرده عليه أثناء غيابه عن مصر ، ولم يستدع إلى الخدمة سوى بعض الضباط بعد عودته من السودان ، ونقل بعضهم الآخر إلى وظائف مدنية ، أما الباقون فظلوا ينتظرون دورهم . وكثيرا ما كانت الرواتب المتأخرة تلغى ببساطة عندما يتقرر الفصل الجماعى من حين لآخر ، ولذلك لم يكن سقوط الضباط فى وهدة الفقر ظاهرة جديدة ، فقد اضطر بعض الضباط - فى عهد سعيد - إلى هجر زوجاتهم عندما عجزوا عن إطعام أسرهم بعد ما طال انتظارهم صرف رواتبهم المتأخرة دون جدوى وينقل لنافون كريمر أغنية ساخرة كانت تنشد فى القاهرة عندئذ جاء فيها :[٣٩]

---

(39) Kremer, Vol. 1, p. 81 .

رجال الجيش المصرى ..

تدلت ذيولهم وآذانهم ،

وطلقوا زوجاتهم بسبب نقص الرواتب .

وفى فبراير ١٨٧٩ كان الكثير من الضباط على حافة الفقر المدقع مرة أخرى ، فقد تأخرت رواتبهم ما بين شهرين و٢٤ شهرا ، وكانوا لايعرفون كيف يعيشون بدون تلك الرواتب ومع مطلع ذلك العام ، قدموا العديد من العرائض إلى النظار المعنيين ، كما قدم بعضهم عرائض إلى مجلس شوري النواب ، دون أن يحرزوا أى قدر من النجاح . وعندما شاعت الإجراءات الاقتصادية التى تنوى الحكومة اتخاذها بلغ القلق داخل الجيش حداً سيئًا ، ووجه السخط نحو نوبار وولسون ، ودعوهما مسئولان عن التمهيد لتسليم البلاد إلى بريطانيا ، وشاع الاعتقاد أن بريطانيا هى التى أملت على النظار قرار إنقاص قوة الجيش ، فكيف يستطيع الضباط العيش- إذاً - إذا كان عليهم أن يقبعوا فى منازلهم ؟ وكيف يسددون ديونهم ؟ لقد أعدوا ليكونوا ضباطًا ولاتتوافر لديهم الأموال لشراء الأطيان أو أستخدام العمال . ويذكر بورج أن تلك الأحاديث دارت فى غرف الحرس بقصر عابدين ، وأعلن ضباط الحرس تأييدهم لزملائهم المفصولين دفاعًا عن أنفسهم .

ولكن النظار لم يأخذوا تلك التقارير مأخذ الجد ، وانتهز اسماعيل الفرصة ليبلغ القنصل البريطانى أن تردى الأوضاع إنما جاء نتيجة لسياسة نوبار الرامية إلى إنقاص سلطات الخديو ، وأنه لايستطيع أن يتدخل لتهدئة ثائرة الجيش طالما بقى محرومًا من حقه فى الاشتراك فى تقرير سياسة مصر . وحتى ١٧ فبراير ، وكان ولسون ينكر أن ثمة استياءً أو تذمراً خطراً بين صفوف الجيش . وفى ١٨ فبراير - وقبل وقوع المظاهرة أمام نظارة المالية بنصف ساعة - ضحك رياض باشا عندما حدثه فيفيان عن احتمال وقوع تمرد فى الجيش .

ولكن إسماعيل رأى أن الفرصة قد واتته ، فعندما كان شاهين باشا يناقش أوضاع الجيش مع الخديو - قبل ١٨ فبراير بأيام معدودات - تساءل الخديو : "ولماذا يظل الضباط ساكنين؟[٤٠] "وعندئذ تشاور شاهين فى الأمر مع صهره الصاغ لطيف سليم ، أحد أبناء كبار ضباط محمد على والمعلم بمدرسة اركان الحرب ومدرسة الهندسة الحربية ، فقام بالتخطيط للمظاهرة . ووفقًا لما يذكره بورج ، التقى الخديو بمنظمى المظاهرة مساء ١٥ فبراير ، كما يذكر أيضا أن نحو خمسين ضابطا كانوا متزوجين من جوارى القصر الجركسيات .

---

(40) Cromer, Vol, 1, p. 80, N.1.

وبعد المظاهرة بقليل ، أصبح معروفا على نطاق واسع أن المظاهرة دبرت بالاتفاق مع إسماعيل بسبب الدور العلنى الذى لعبه لطيف سليم فى تلك المظاهرة ، ولكن أمين سعيد وعبد الرحمن الرافعى وآخرون ينكرون ذلك ، كما أنهم يغفلون تقرير عرابى عن الحادث فى مذكراته ، فهو يقول أنه جاء قبيل المظاهرة من رشيد إلى القاهرة على رأس ثلاث أورط كان سيتم تسريحها ، وبينما كان يجلس إلى بعض زملائه - فى ١٨ فبراير- تلقوا نبأ وقوع مظاهرة أمام نظارة المالية ، فأرسلوا ضابطًا لاستطلاع الأمر ، فأخبرهم عند عودته أن الخديو حرض شاهين "صنيعته" لتنظيم "حركة صبيانية" لأنه يريد الإحاطة بوزارة نوبار ، وأن شاهينًا حث صهره لطيف سليم أن يتجه إلى نظارة المالية على رأس تلاميذه وبعض الرعاع والضباط "الذين أضاع صوابهم الفقر والجوع"[٤١] .

وفى ١٧ فبراير ١٨٧٩ ، وزعت عريضة فى معسكرات العباسية تحمل توقيعات مايتراوح بين ٤٠٠ -٥٠٠ ضابطًا تتضمن أربعة مطالب :

(أ) ضرورة صرف الرواتب المتأخرة .

(ب) إسناد وظائف مدنية إلى الضباط المفصولين .

(جـ) فصل الضباط وإحالتهم إلى الاستيداع لايتم إلا وفق القوانين العسكرية .

(د) معاملة الضباط معاملة كريمة . ورفعت تلك العريضة إلى الخديو الذى أحال أصحابها إلى الوزارة باعتبارها الجهة المختصة ببحث مطالبهم . وبناء على ذلك ، عقد الضباط اجتماعا ألقى فيه لطيف سليم خطابا مثيراً شجع زملاءه على أن يتولوا الدفاع عن مطالبهم بشجاعة وإقدام ، فقرروا أن يقوموا بعمل ما .

وفى صباح ١٨ فبراير ، تدفقوا من معسكرات العباسية وضواحى القاهرة - حيث كان يعيش معظمهم - إلى نقطة الالتقاء بالمدينة ، وقرروا أن يقدموا مطالبهم بأنفسهم إلى مجلس شورى النواب الذى كان يجتمع - لأول مرة - بالمدينة وليس بالقلعة . وقابل أحمد رشيد باشا مجموعة من الضباط من بينهم لطيف سليم وسعيد نصر وحسن رفعت - وجميعهم من مدرسى المدرسة الحربية - وأعلن لهم أن المجلس ليس الجهة المختصة بالنظر فى مطالبهم ، فأجاب الضباط بأن الحكومة لم تستجب حتى الآن لمطالبهم ، وعندئذ أرسل رئيس المجلس عبد السلام

---

(٤١) كشف الستار ، ص٤٣-٤٤ .

المويلحى - أحد أقطاب المجلس-(٤٢) إلى نوبار ، وعندما مر بعض الوقت دون أن يعود ، استبد القلق بالضباط وطالبوا بأن يصحبهم وفد من المجلس إلى نظارة الجهادية ، فعين رئيس المجلس عشرة أعضاء لهذا الغرض ، رافقوا الضباط إلى نقطة تجمع المظاهرة بزعم التوجه إلى نظارة الجهادية .

ومروا أمام نظارة المالية ، وفى تلك اللحظة كان نوبار باشا فى طريقه لمقابلة ولسون لمناقشة ما جاء به عبد السلام المويلحي معه . فاستوقفه الضباط ، وأهانوه ، وألحوا فى طلب رواتبهم المتأخرة . وحدث نفس الشئ لولسون الذى هرع لنجدة نوبار، وأخيراً احتجز الاثنان بنظارة المالية حيث لحق بهما رياض وعلى مبارك .

وعندما سمع القنصلان البريطانى والألمانى بما حدث توجها من فورهما إلى القصر وأبدى الخديو استعداده للذهاب معهما فوراً إلى موقع الحادث ، وهناك ناشد إسماعيل الضباط أن يبدوا ولاءهم له ، وبذل لهم الوعود بالاستجابة إلى مطالبهم ، وحثهم على رفع الحصار عن النظارة ، ثم ما لبث أن طهر الميدان الذى تقع عليه النظارة والشوارع المجاورة له باستخدام كتيبة من قوة الحرس الخديو ، كان يقودها على فهمى ، وتولى قيادتها العليا ناظر الجهادية راتب باشا، والسر تشريفاتى عبد القادر حلمى(٤٣) وأصيب فى الحادث بعض الأشخاص الذين كان من بينهم بعض المحيطين بالخديو والقى القبض على ثمانية من الضباط الذين تزعموا المظاهرة كان من بينهم لطيف سليم وسعيد نصر المتحدثان بلسان المتظاهرين .

وينقل لنا عرابى أخبار هذه المظاهرة بعبارات تنم عن اللوم وعدم الارتياح فهو يعتبرها "خارجة عن حدود الحكمة والتدبر" . وعاد المشاركون فى المظاهرة إلى منازلهم وهم فى غاية

---

(٤٢) كان أحمد رشيد وعبد السلام المويلحى - كما سنرى - من أصفياء اسماعيل . ومن ثم كانا يعلمان بتدبير المظاهرة .

(٤٣) ولد عبد القادر حلمى بسورية فى ١٢٥٣هـ (١٨٣٧/١٨٣٨) ، حيث كان والده يحارب هناك مع إبراهيم باشا ، وبعد عودة والده إلى مصر التحق بالمدارس الحكومية ، فأوفده عباس فى ١٨٥١ لدراسة الطب بفيينا حيث مكث ثلاث سنوات ، ولكن سعيداً أراد أن يجعله ضابطا بالجيش ، وعندما تولى إسماعيل الحكم ألحقه بالبلاط ، وفيما بين ١٨٦٨-١٨٧٣ كان ياوره الخاص ، وفى السنوات التالية لذلك أسند إليه الخديو عدداً كبيراً من المناصب الهامة مثل منصب السر تشريفاتى وناظر ضبطية مصر .

أنظر ، آصاف ، جـ١ ، ص٢٢٧-٢٣٢ ، زاخورا ، جـ٢ ، ١٥٠ -١٥٢ ،

Heyworth - Dunne, p. 306 .

الاستياء ، لأن الخديو أمر على فهمى بإطلاق النار على المتظاهرين عندما خرج الموقف من يده، ولكن الأخير أمر جنوده بإطلاق النار فى الهواء ، مما أثار سخط الضباط وجعلهم يفكرون فى استبدال إسماعيل بتوفيق[٤٤] ، وعلى أية حال نجح الخديو فى تهدئتهم وطاف بمختلف فرق الجيش باذلاً الوعود بالعمل على حماية حقوقهم وطرد الوزارة من الحكم [٤٥] .

وبعد تفريق المظاهرة ، عاد إسماعيل إلى قصر عابدين حيث لحق به قناصل الدول لتهنئته على مافعل . وخرج الخديو من ذلك الحادث بالنتائج التالية : إذا كان لابد من أعادة القانون والنظام إلى نصابهما ، يجب أن يمسك بزمام أمور الحكم بيده ، لأن وجود حاكم قوى يجعل الناس لايقدمون على عمل كهذا طالما يعرفون عاقبة الإقدام عليه .

وفى صباح اليوم التالى ، التقى نوبار وولسون ودى بلنيير بالقنصلين البريطانى والفرنسى- بعدما أفاقوا من الصدمة - للنظر فى الخطوات التى يجب اتخاذها . وذكر نوبار بوضوح أنه لن يستطيع المضى فى تحمل مسئولية استتباب الأمن العام ، وطالب القنصلين بحمايته وزملائه . وحاول فيفيان وجودو أن يستطلعا نية إسماعيل أولا ، فطلب الأخير استقالة نوبار كخطوة أولى على الطريق لإعادة الأمور إلى نصابها ، فقدمت الاستقالة ، وتم قبولها فى نفس اليوم (١٩ فبراير) . وتولى الخديو رئاسة مجلس النظار .

وأكدت الطريقة التى عومل بها قادة المظاهرة الافتراض الذى ذهب إليه معظم المراقبين المعاصرين من أن المظاهر كانت - بدرجة ما - من تدبير إسماعيل ، لأنها كانت تعنى عودته إلى السلطة . وإبلغ الخديو القنصلان البريطانى والفرنسى أن ناظر الجهادية راتب باشا - رجله فى الوزارة - كان قصير النظر لدعوته لعدد من فرق الجيش من مختلف الحاميات بأنحاء البلاد إلى القاهرة ، وبدعوته لجميع الضباط الذين اتجهت النية إلى الاستغناء عن خدماتهم ، ولما كان هؤلاء يطالبون الآن بالعفو عن رفاقهم ، فإنه (أى الخديو) لايستطيع معاملة المدبرين بما يستحقون ، ويفضل إرجاء محاسبتهم على ما اقترفوه إلى وقت آخر .

---

(٤٤) ذكر عرابى لبلنت أنه ناقش فكرة خلع إسماعيل مع صديقه محمد النادى وعلى الروبى ، ولكن أحداً لم يجرؤ على تولى قيادة الخطة . وفكر جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده من جانبهما فى اغتيال الخديو أثناء مروره يوميا على كوبرى قصر النيل .

أنظر : Blunt : Secret History, p. 369, 375 .

(٤٥) كشف الستار ، ص٤٤ - ٤٥ .

Blunt : Secret History, p. 369 .

وكانت اللجنة التى شكلت للتحقيق فى الأمر (رغم أن هدفها الحقيقى إخفاءه) مهزلة فريدة فى نوعها [٤٦]، وعنيت المحكمة التى شكلت لهذا الغرض بالاتهامات الموجهة إلى وزارة نوبار، فأنكر المشاركون فى الحادث وشهود العيان كل ماحدث فى أقوالهم التى أدلوا بها أمام المجلس العسكرى الذى تكون من ثلاثة من كبار الضباط الأتراك - الجراكسة هم : إبراهيم الفريق ، حسن أفلاطون ، ومحمد مرعشلى ، واثنين من الفرنسيين هما لارمى وجاكييه ، كما تراجع نوبار عن أقواله السابقة - خشية التعرض للخطر - فتبين للمجلس أن لطيف سليم جاء بين المتظاهرين صدفة ، وأنه لم يوقع على العريضة التى تقدموا بها لأن أحواله الاقتصادية تمكنه من العيش بدون راتبه ، وهى الحقيقة الوحيدة فيما ورد بذلك التحقيق ، كما قيل أن سعيد نصر ذكر لولسون أثناء حصار نظارة المالية ، أنه لا يعبأ بالرواتب ولكنه يهتم بشرف الجيش الذى جعل مصر تبلغ ما بلغته . غير أنه ذكر فى التحقيق أن الضباط أجبروه على أن يلعب دور المترجم بينهم وبين ولسون (ومن الجلى أن الضباط كانوا يعلمون أن هدف مظاهرتهم ولسون ونوبار وليس ناظر الجهادية وإلا ما احتاجوا إلى مترجم) . أما عبد الله عزت - الذى حمل عريضة ١٨ فبراير - فقد أدعى أن العريضة فقدت منه ، ولم يقر أى من الشهود باسم من كتبها ، وبذلك كان من المفترض أن العريضة ظهرت فجأة واختفت بنفس الطريقة . وردد الضباط الخمسة الآخرون الذين القى القبض عليهم أقوالا مماثلة ، حتى لا يوجه المجلس العسكرى التهمة إليهم . فاللوم كله يقع على النظار وحدهم ، الذين أرادوا ترك الضباط الجش نهبا للشقاء والضياع .

ولم يتضمن تقرير المجلس الذى صدر فى ٢٢ مارس توجيه أى اتهام إلى الضباط المعتقلين. ومن ثم أطلق سراحهم . وقام الأمير حسن - باعتباره القائد العام للجيش المصرى - بتقديم اعتذار رسمى عن الحادث إلى القنصل البريطانى باسم الخديو والجيش . وبذلك اعتبر إسماعيل المسألة منتهية . وفى ٢٦ ، ٢٧ مارس ، صرفت رواتب الضباط واحيلوا إلى الاستيداع - كما كان مقررا من قبل - بعد أن حصلت الحكومة على قرض من روتشلد مقداره ٤٠٠ ألف جنيه لسداد تلك الرواتب ، وعاد إسماعيل إلى استدعائهم للخدمة بعد ذلك بأيام معدودات .

---

(٤٦) يشير عرابى إلى هذه الواقعة بمرارة لأنه ومحمد النادى وعلى الروبى اتهموا بالاشتراك فيها ، ولكن أعضاء المحكمة العسكرية كانوا يعرفون الحقيقة ، أنظر ، كشف الستار ، ص ٤٥-٤٧ .

واعلن الخديو ان رئاسته لمجلس النظار مؤقتة ، وأنه يريد التوصل إلى اتفاق مع الدول المعنية على أسس إعادة تنظيم هيكل الحكومة ، ولذلك قدم - بعد استقالة نوبار بأسبوع واحد- إلى قناصل الدول المقترحات التالية : تعيين ولى العهد توفيق وزيراً بلا وزارة ورئيساً لمجلس النظار ، والتصديق على المبادئ الأساسية التى جاءت بمرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ الخاص بتحديد العلاقة بين الخديو ومجلس النظار (مع إعطاء الخديو حق دعوة مجلس النظار للاجتماع به فى أى وقت) ، وأن يقوم كل ناظر بنفسه بعرض القرارات التى تحتاج إلى التصديق على الخديو ، ثم تناقش تلك القرارات بمجلس النظار برئاسة الخديو ، ويتم تقريرها بأغلبية الأصوات .

وكانت الإشارة إلى مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ إشارة مضللة ، ففى حقيقة الأمر كانت مقترحات إسماعيل تهدف إلى إلغاء الفصل التام بين الخديو ومجلس النظار ، وبالتالى إلغاء ذلك المرسوم . ولذلك رفض الوزيران الأوربيان الموافقة على تلك المقترحات ، وأبديا استعدادهما لقبول اجتماع المجلس بالخديو - بصفة غير رسمية - عندما يرغب الأخير فى ذلك، وأن يتقدم الخديو إلى مجلس النظار بما شاء من مشروعات ، على أن يتقدم مجلس النظار بمخططاته إلى الخديو قبل اتخاذ قرار بشأنها . وطالبا - بالإضافة إلى ذلك - بأن يؤخذ رايهما فيمن يعين ناظراً من المصريين . وفى أول مارس طلب قنصلا الدولتين - رسمياً - عودة نوبار إلى الحكومة بحجة أن الحاكم الدستورى يجب أن يقبل التعامل مع الوزراء الذين لايرتاح إليهم شخصيا . فأجاب إسماعيل بأن ذلك امر مسلم به إذا كان الوزراء منتخبين بواسطة الشعب ، أما نوبار فكان أكثر الساسة افتقاراً إلى الشعبية فى مصر .

ولما كان إسماعيل قد ظل متمسكا بموقفه من فكرة عودة نوبار إلى الوزارة ، وكان توفيق قد حذر من النتائج الخطيرة التى قد تترتب على إصرار الدولتين على مطلبهما ، فإن الدولتان تنازلتا عن هذا المطلب ، وراحتا تبحثان عن سبيل آخر لضمان استمرار النفوذ الإنجليزى الفرنسى داخل الحكومة المصرية . وفى ٩ مارس ، قدم القنصلان إلى إسماعيل إعلانا رسميا من جانب الدولتين تضمن مايلى :

١- لايجب أن يشارك الخديو بأى حال من الأحوال فى اجتماعات مجلس النظار .

٢- تعيين الأمير توفيق رئيساً لمجلس النظار .

٣- يحصل الوزيران الأوربيان معا على حق الفيتو على القرارات التى لاتحظى بموافقتهما.

٤- تسحب الدولتان مطلبهما بعودة نوبار إلى مجلس النظار .

٥- يعد الخديو مسئولا عن تنفيذ هذه القواعد . فعبر إسماعيل عن شكره لهما لاستجابتهما له فيما يتعلق بنوبار ، وقبل مقترحاتهما ، ولكنه احتفظ لنفسه بحق دعوة النظارة إلى الاجتماع به فرادى أو مجتمعين ، ليبلغهم يوجهات نظره فى المسائل المعروضة عليه للتصديق عليها ، أو تلك التى يرغب أن يبحثها مجلس النظار .

وفى ١٠ مارس ١٨٧٩ ، عين الخديو ولى عهده رئيسا لمجلس النظار بخطاب رسمى ، وأسند إليه مهمة تشكيل الحكومة . وإذا كان إسماعيل لن يشارك فى مشاورات مجلس النظار فإنه لايقبل "أن يقف مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ حائلاً بينه وبين وزرائه" ، ولذلك رغب فى أن يخطر بالقرارات قبل أن يقرها المجلس ، واحتفظ لنفسه بحق عرض المسائل التى يرى ضرورة عرضها على المجلس للنظر فيها ، وأخيراً ضمن إسماعيل هذا الخطاب النص على حق الفيتو المشترك للوزيرين الأوربيين(٤٧) .

وعلى أية حال ، لم يكن تشكيل الوزارة - الذى تأخر حتى ٢٢ مارس - من اختصاص توفيق ، لأن الصراع حول تعيين النظار دار بصفة رئيسية بين الخديو والوزيرين الأوربيين ، فاحتفظ ولسون ودى بلينيير بمنصبيهما ، فلم تكن النية متجهة عندئذ إلى المساس بوضعهما ، ولكن الخديو أراد أن يسند إلى رياض نظارتى الحقانية والخارجية - اللتان كان يتولاهما نوبار من قبل - وأن يضع رجلا من خاصته فى منصب ناظر الداخلية الذى كان يشغله رياض ، وحتى تشعر المديريات بسطوة الخديو إذا كان عليه أن يتحمل مسئولية استتباب الأمن فى البلاد ، ولكن كل من رشحهم الخديو لشغل هذا المنصب رفضوا من جانب الوزيرين الأوربيين ، فاعترضا على راغب باشا لكبر سنه ولانحداره من أصل يونانى وجهله باللغات الأوربية ، وكان أحمد رشيد باشا موضع شكهما لأنه كان رئيسا لمجلس شورى النواب كما كان من اخلص "مماليك" إسماعيل ، كما رفضا أن يشغل توفيق هذا المنصب لأن ذلك يعنى أن يصبح الخديو نفسه مسيطراً على نظارة الداخلية ، ولم يجرؤ إسماعيل على ترشيح شريف باشا لهذا المنصب لتأكده من اعتراض الدولتين عليه .

ولما كان ولسون ودى بلينيير قد هددا بالاستقالة إذا لم تسند وزارة الداخلية إلى رياض فقد استسلم الخديو للامر وأصبح من حقهما أن يشغلا بقية مناصب النظارة وفق هواهما . كذلك ضاق توفيق ذرعا بتدخل الوزيرين الأوربيين ، وحذر من احتمال وقوع اضطرابات ، ملمحا إلى

---

(٤٧) الوقائع المصرية ، ٢٣ مارس ١٨٧٩ .

أنه لايستطيع أن يظل رئيسا لمجلس النظار فى ظل تلك الظروف . ولكن الخديو وولده أذعنا للأمر ظاهريا . وفى ٢٢ مارس ، وقع إسماعيل قرار تشكيل مجلس النظار الذى احتفظ فيه كل من ولسون ودى بلينيير ورياض وعلى مبارك بمناصبهم السابقة كما أسندت الحقانية[٤٨] - أيضا - إلى رياض ، وعين حسن أفلاطون [٤٩] - الذى كان عضوا بالمجلس العسكرى الذى شكل للنظر فى حادث ١٨ فبراير - ناظراً للجهادية ، وأسندت نظارة الخارجية إلى ذو الفقار باشا [٥٠]. ولم يطل عمر الوزارة "الأوربية" الثانية عن أسبوعين ، حيث "استجاب" الخديو "لرغبة الأمة" وحل مجلس النظار الذى كان مفروضا عليه وعلى مصر . وفى ٧ ابريل ١٨٧٩ استدعى شريف باشا ليرأس وزارة "مصرية حقيقية" .

إسماعيل ومجلس شورى النواب (١٨٧٦-١٨٧٩) :

ففى ١٩ فبراير ، أعلن إسماعيل للقناصل الذين دعاهم إلى الاجتماع به فلسفته السياسية بقوله أن البلد الشرقى الذى يقف على حافة الفوضى يحتاج إلى يد الحاكم القوية . وفى ٧ أبريل ، أبلغ الخديو القناصل أنفسهم أنه يجب أن يخضع للإرادة الحرة لأمته وأن يعين وزارة

---

(٤٨) ولد إسماعيل راغب باليونان فى ١٨١٩ ، واختلفت المصادر حول المدينة التى ولد بها ، ثم اختطف وبيع فى الأناضول ، وجئ به إلى مصر كمملوك لابراهيم باشا فى ١٨٣١ حيث اعتنق الإسلام ، وبعد أن تلقى تعليمه بالمدارس ، عينه محمد على بالإدارة المالية ، وطرده عباس من منصبه ليعيده سعيد إلى المالية بعد توليه الحكم ، ومنذ ١٨٥٤ أصبح من أبرز المستشارين والوزراء (وخاصة فى المسائل المالية) لسعيد ثم إسماعيل ، وأصبح من أغنى "مماليك" مصر فى ذلك العهد ، ومات فى ١٨٨٥ .

أنظر / زاخورا ، جـ٢ ، ص١٤١ - ١٤٣ ، الأيوبى ، جـ٢ ، ص٢٥٩-٢٦٣ ،

Ninet : Arabi Pacha, p. 135, McCoan, : Egypt as it is, p. 104 .

(٤٩) ولد حسن أفلاطون فى ١٨٢٠ لأسرة جركسية ، وبعد أن تلقى تعليما عسكريا فى عهد محمد على أوفد إلى باريس فى عام ١٨٤٤ ، وبعد عودته من البعثة التحق بخدمة الجيش وأصبح أمير الايا فى ١٨٦٩، ثم عين ناظراً .

أنظر ، زكى ص ٨٦-٨٧ ، Heyworth - Dunne, p. 255 .

(٥٠) كان ذو الفقار - على حد قول نينه - من أصل يونانى ، ولد عام ١٨١٥ وجاء إلى مصر وهو فى العشرين من عمره ليخدم بالبحرية ، وفى ١٨٤٤ أصبح وكيلا لدائرة سعيد باشا الذى أسند إليه نظارة المالية بعد توليه الحكم ، وعندما تولى ذو الفقار نظارة الخارجية ثلاث مرات كان يمثل الطبقة الحاكمة الأجنبية أصدق تمثيل ، وتقلب فى العديد من المناصب الكبرى ، لم يمكث فى كل منها طويلاً ، وكانت وظائف إدارية وعسكرية وقضائية .

أنظر آصاف ، جـ١ ، ص٢١٩-٢٢٢ ، زاخورا ، جـ١ ، ص٩٣-٩٤ .

مصرية ، وذهب الرافعي إلى أن تلك الارادة الوطنية تمثلت جميعها - على نحو ما سنرى - في مجلس شورى النواب . فيذكر أن ذلك المجلس أصبح منذ عام ١٨٧٦ مركز المعارضة الموجهة ضد أوتوقراطية إسماعيل ، وأنه أخذ الآن يعارض التدخل الأجنبي في شئون البلاد ، وعلينا ان نبحث في هذه المعلومات المتصلة بدور مجلس شورى النواب ، في محاولة لإلقاء الأضواء على أحداث أبريل ١٨٧٩ .

فبالنسبة لغالبية أهالي البلاد ، نتج عن طموح إسماعيل لإدخال الحضارة واستغلاله المنظم من جانب رجال الأعمال والمولين الأوربيين ، نتيجة ثورية واحدة تمثلت في الاستغلال المالي الذي تجاوز حدود المنطق الاقتصادي . وبدا ذلك في صورة زيادة الضرائب ، وفرض الالتزامات المالية الجديدة على الأهالي ، وعقد القروض الخارجية . ولعل الطريقة التي نفذ بها قرض الروزنامة عام ١٨٧٤ في دمياط والبلاد المجاورة لها (وفق رواية نائب القنصل الفرنسي) تبين لنا كيف ساهم الأهالي في تحقيق تقدم البلاد . فعندما صدر المرسوم الخاص بذلك القرض ، جمع المدير عمد القرى وحدد المبالغ المطلوبة من كل قرية ، وفي دمياط رأى تجار المدينة أن الأسماء التي أدرجت في قائمة المساهمين في القرض كافية ، وبعد بضعة أسابيع جاء أحد الموظفين من القاهرة للتحقق من المبالغ التي جمعت . ولكن نظرا لأن أولئك الذين أدرجت أسماؤهم كانوا لايرغبون في المساهمة استخدم الكرباج لتذكيرهم بواجبهم ، وعوقب أحد شيوخ القرى المترددين في السداد بدق أذنه في باب ديوان المديرية بالمسمار. وأصبحت السنوات (١٨٦٦-١٨٧٩) تمثل العصر الذهبي للمرابين ، وأحلك سنوات القرن التاسع عشر بالنسبة للفلاحين .

وحتى المحاكم المختلطة - التي يولغ في تقريظها - ساهمت في إيذاء الأهالي ، فلم يكن الفلاحون هم الذين يدافعون عن "حقوقهم" أمام تلك المحاكم ، بل كان الأجانب وعلى رأسهم المرابين من رعايا بلاد شرق البحر المتوسط، الذين يتمتعون بحماية الدول الأوربية ، هم الذين يلجأون إليها ، وانتصروا على الأهالي الذين لايعرفون طريقهم إلى المحامين الاكفاء ، والذين وقعوا في شباك الإجراءات القانونية الأجنبية غير المألوفة لهم . وبهذه الطريقة استطاع المرابون أن ينتزعوا أراضي الفلاحين بغير جهد بفضل العقود الابتزازية التي يبرمونها معهم بمهارة ، وهو أمر لم يكن نادر الحدوث في ذلك الزمان . ففي خلال السنوات الست الأولى نظرت

المحاكم الابتدائية الثلاث فى خمسة آلاف قضية سنويًا فى المتوسط ، كما نظرت محكمة الاستئناف فى ثلاثمائة قضية ، كان نحو الثلثين منها لايتعلق بالمرابين أى أن عشرة آلاف قضية من تلك القضايا (التى نظرتها المحاكم الابتدائية) كانت تخص المرابين . ولسوء الحظ لاتتوفر لدينا المعلومات حول نسبة الأحكام التى صدرت لمصلحة المرابين ، ولكن إذا صدقنا ما يذكره فون بملن Von Bemmlen فإن الاحكام التى صدرت لصالح المرابين كانت تمثل معظم تلك الأحكام . فإذا علمنا ذلك لاندهش لقول عرابى عندما بلغته أنباء تحطيم الأهالى لسراى المحكمة المختلطة بالإسكندرية فى صيف ١٨٨٢ : "شكراً لله الذى خلص البلاد منهم"(٥١) .

وعلى كل ، كان أهالى البلاد تحت رحمة سياسة إسماعيل وماترتب عليها من نتائج . وعلى نحو ما يذكر سرهنك ، لم تكن هناك مجالس مستقلة توقف الخديو عند حده ، كما لم تكن هناك شخصية قوية بين المحيطين به تبذل النصح له ، فقد أصاب الخوف الجميع بالشلل . وأقام ما أصاب ناظر المالية إسماعيل صديق - الذى مات مخنوقًا - الدليل على حكمة الصمت . فقد أمر الخديو بقتله لمعارضته له خلال مفاوضات بعثة جوبير وجوشن عام ١٨٧٦ . وفى مطلع نفس السنة ، نفى نوبار باشا إلى الخارج لانتقاده بعض التصرفات التى أقدم عليها الخديو . فقد درج إسماعيل على عدم السماح لأحد بالتدخل فى شئونه الخاصة ، ومن ثم لم يكن باستطاعة مجلس شورى النواب أن يتخذ قرارات حاسمة تتعلق بالسياسة المصرية تهدف إلى الوقوف فى وجه الخراب المالى والتدخل الأجنبى ، كما لم يكن المجلس فى السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل مركزاً مستقلا لصنع القرار .

ولما كان المجلس لم يدع للانعقاد منذ مارس ١٨٧٣ ، فقد أستدعى الخديو النواب لعقد دورة غير عادية بطنطا - فى ٧ أغسطس ١٨٧٧- لمناقشة مشكلة قانون المقابلة . وكانت الدوائر المالية الأوربية ترى أن أستمرار العمل بهذا القانون يعرض دخل مصر للخطر مستقبلا، ولذلك أصروا على إيقاف العمل به بمرسوم صدر فى ٧ مايو ١٨٧٦ . وفى نفس الوقت ، أبدت الحكومة استعدادها لرد المبالغ التى دفعت أو انقاص الضرائب بما يوازى قيمتها . ولكن تضمن نفس المرسوم نصا يتناقض مع ما جاء به عندما أورد المقابلة ضمن الحسابات المالية . ولم يكن إسماعيل يفكر فى رد ما جمع من قبل ، ومن ثم لانلوم النواب إذا رأيناهم يؤيدون هذه السياسة. فقد تقدم عثمان الهرميل (أحد عمد الغربية) باقتراح تشكيل وفد من ثلاثة أعضاء

---

(٥١) سليم النقاش : جـ٩ ، ص٧٩٧ .

للتوجه إلى القاهرة – من أجل الحصول على صورة واضحة للوضع المالى ككل ، واستطلاع الخطط المالية للحكومة . وعاد الوفد من القاهرة ليقرر لأعضاء المجلس أن الحكومة ليست فى موقف يسمح لها بأن تعيد مبلغ الثلاثة عشر مليونًا من الجنيهات قيمة المقابلة التى دفعت حتى ذلك الحين . وفى الاجتماع الثانى والأخير (١٠ أغسطس) ، وقف المجلس إلى جانب استمرار العمل بقانون المقابلة تمشيا مع ما كان يراه إسماعيل . ويظل الغموض يحيط بما قصده الرافعى عندما وصف موقف النواب بأنه "معارضة" وقرارهم بأنه "تضحية" . إن ما فعله النواب قد يعتبر "تضحية" إذا صح ما ذكره القنصل الفرنسى من أن النواب قرروا الاستمرار فى التنازل عن جميع الامتيازات المتصلة بالمقابلة باعتبارها ضريبة إضافية ، ولكن أحدا لم يطالبهم بذلك على أى حال . كما أن الأمر الصادر فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ (نتيجة بعثة جوشن- جوبير) الذى أعاد العمل بقانون المقابلة ، نص على إلغاء تخفيض ضريبة الأطيان المقدر بنسبة $\frac{1}{3}$ ٨٪ من أقساط المقابلة المدفوعة قبل ١٨٧٦ . وبالتالى لم تخفض ضرائب الأطيان إلى النصف بالنسبة لأولئك الذين دفعوا القسط الأخير من المقابلة بعد ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ . وفى نفس الوقت كان عليهم أن يستمروا فى دفع الضريبة الكاملة على الأرض حتى ١٨٨٦ ، وبنفس المقادير التى كان يجب خصمها من حصة الضرائب لأن الأقساط التى دفعوها لاتستحق سوى نسبة فائدة ٥٪ فقط .

وفى خطاب العرش الذى افتتح به الخديو دور الانعقاد العادى لمجلس شورى النواب فى ٢٣ نوفمبر ١٨٧٦ ، نافق إسماعيل النواب بقوله أن استمرار العمل بالمقابلة كان ثمرة قرارهم الصادر فى ١٠ أغسطس ، وكان بذلك يهدف إلى مواساتهم ، لأن الاستمرار فى دفع المقابلة لم يعد يحقق لهم أى مزايا فورية . ولم يرتفع أى صوت بالاحتجاج ضد هذا الإجراء ، ويرى الرافعى- خلال عرضه لأعمال هذا الدور من أدوار المجلس – أن ثمة "روح معارضة جديدة" برزت داخل المجلس ، ولكن ما رآه الرافعى على أنه معارضة كان مجرد سراب ، إذ كانت الإشاعات المفزعة حول مصير إسماعيل صديق تتردد عندئذ فى القاهرة ، ولذلك لم يكن غريبا أن يأتى رد المجلس على خطاب الخديو "فى غاية الأدب" على نحو ما يذكر القنصل الفرنسى العام ، كما أن الحقيقة الماثلة فى موافقة المجلس فى ذلك الدور على وقف دفع فوائد دين الروزنامة (٩٪ مبدئيا) لاتعنى أن هناك جنوحًا نحو المعارضة .

كما أن روح المعارضة الجديدة لاتتضح فى دور الانعقاد غير العادى الذى دعا إليه الخديو فى نهاية أبريل ١٨٧٧ ، فبعد اندلاع الحرب الروسية – التركية طلب السلطان من إسماعيل

المساهمة فى الحرب ، فأجاب الخديو بأن مصروفات الدولة قد حددت من قبل ، فلم يعد أمامه بدا من أن يدعو مجلس شورى النواب إلى الموافقة على فرض ضريبة جديدة لتغطية نفقات مساهمة مصر فى الحرب . وفى الحقيقة ، وافق النواب على زيادة الضرائب جميعا بنسبة ١٠٪ ، وهنا يرى الرافعى أيضًا تقدمًا "وطنيا ودستوريًا" يدعو إلى الإعجاب ، لأن الضرائب كانت تقرر من قبل دون الرجوع إلى المجلس ، وهو ما يمثل نصف الحقيقة ، لأنه سبق أن طولب النواب بالموافقة على زيادة الضرائب ، مثلما حدث عام ١٨٦٨ عندما وافقوا على زيادة الضرائب بمقدار السدس كما يذكر الرافعى .

أما دور الانعقاد العادى - من ٢٨ مارس حتى ٢٧ يونيو ١٨٧٨ - فقد انقضى دون أن يقرر مايستحق الذكر ، حتى أن القناصل الأوربيين أهملوا ذكره فى تقاريرهم ، وانصرف الاهتمام العام إلى لجنة التحقيق التى بدأت تمارس عملها ، ولم يعلن المجلس الذى سادته "روح المعارضة" - بأن يقرر أن لجنة التحقيق تعد هدفا مناسبا . وكما حدث فى نوفمبر ١٨٧٦ عبر النواب - فى ردهم على خطاب العرش - عن مجرد الأمل فى أن تحل مشكلة الديون المصرية حلا مرضيًا . ولم يكن هذا الدور من أدوار الانعقاد يختلف كثيرا عن أدوار انعقاد ١٨٦٧ ومابعدها .

ولكننا يجب أن نشير إلى موقف هام لتسعة من نواب أقاليم مصر الوسطى (الجيزة وبنى سويف والمنيا وأسيوط) خلال ذلك الدور من أدوار الانعقاد ، وكانت ضرائب عام ١٨٧٨ تجبى- عندئذ - لسداد كوبون مايو ، فبرهن أولئك النواب على أنهم يمثلون أهالى بلادهم عندما تآزروا للبحث عن مخرج للمأزق الذى يعانى منه الفلاحون الذين كانوا امام امرين : إما أن يبيعوا محاصيلهم قبل نضجها ، أو يقعوا فى حبال المرابين ، فطالب العمد التسعة بتوفير مصدر معقول للائتمان يوفر لهم قرضًا قيته ٣٠٠ ألف جنيه يخصص نصفها لسداد ضرائب أسيوط والنصف الآخر لسداد ضرائب بقية مديريات مصر الوسطى ، ونجحوا فى التوصل إلى ضامنين لهذا القرض هم : الأمراء محمد توفيق ، وحسين كامل ، وحسن ، ومحمد حافظ وكيل دائرة والدة الخديو ، وشاهين باشا مفتش أقاليم الدلتا ، وعمر لطفى مفتش أقاليم الصعيد ، الذين قبلوا التوقيع على العقد الخاص بهذا القرض مع بعض البنوك المحلية ، وتعهد النواب بأن يتابعوا بأنفسهم سداد قيمة القرض بعد جنى المحصول ، غير أن هذا كان تصرفا خاصا من جانب بعض النواب ، ولم يكن عملا من أعمال المجلس .

وكان إسماعيل قد اكتشف مصدرا آخر للمال قبل انعقاد المجلس فى ٢٨ مارس فقد طولب أعيان البلاد بالتبرع بالأموال من أجل جرحى الحرب ، وكلف المديرون وبعض اللجان الخاصة بجمع تلك الأموال التى بلغت مايزيد على ١٠٠ ألف جنيه ، واختتمت جولة اللجان فى ٢٨ فبراير بوليمة أقيمت بطنطا .

ومن ثم يمكن القول إنه لم يحدث تغيير جوهرى فى موضوعات ونتائج مناقشات مجلس النواب . وكذلك فى علاقتهم بالخديو منذ افتتاح المجلس فى ١٨٦٦ حتى افتتاح دور الانعقاد الجديد فى ٢ يناير ١٨٧٩ . فلم يكن النواب يهتمون "بالسياسات العليا" أو بمراقبة سلطة الخديو ، ولكن كانوا يهتمون بتمثيل المصالح المالية والاقتصادية والثقافية لبلادهم ، فى إطار صلاحياتهم المحدودة .

وفى الحقيقة استمرت فترة "التلمذة السياسية" التى يطلقها أنور عبد الملك على الفترة من ١٨٦٦ -١٨٧٦ حتى عام ١٨٧٩ ، فإن "تمثيلهم للحركة الوطنية والدستورية"[٥٢] لم يبدأ فى ١٨٧٦ ، ولكنه بدأ فقط فى ربيع ١٨٧٩ فى ظل ظروف خاصة . ففى أدوار الانعقاد الأربعة ١٨٧٦-١٨٧٨ لم يبد النواب معارضتهم لسياسة إسماعيل المالية ، كما لم يحتجوا على التدخل الأوربى ، أو يناضلوا من أجل توسيع حقوقهم الدستورية . كما أنهم لم يناقشوا أى موضوع لم تسبق مناقشته فى الدورات السابقة ، كما لم يخط أى خطوة دون أن تكون لها سوابق فى السنوات السابقة .

وهذا لايعنى القول بأن النواب لم يرغبوا فى إنهاء فترة "تلمذتهم" ليصبحوا سياسيين فى أسرع وقت ممكن ، فربما تطور وعيهم السياسى تبعًا لذلك ، رغم أن عدداً كبيراً منهم بدأ اتصاله بالحياة الثقافية فى العاصمة لأول مرة ، كما أن نحو ٥/٦ النواب دخلوا المجلس لأول مرة عام ١٨٧٦ ، وعلى أية حال لم يعلن ذلك الوعى السياسى عن نفسه ، ولكن النواب لم يكونوا فى وضع يسمح لهم بالحصول على عطايا إسماعيل أو رفض منحه المالية حتى لو كانوا يرغبون فى ذلك ، فعلى أى قوة أو سلطة كانت ترتكز معارضتهم إذاً ؟ لقد كان السودان بعيداً - من الناحية الجغرافية - ولكنه كان أقرب مايكون بالنسبة لأولئك الذين يعترضون طريق إسماعيل ، بل مات بعضهم وهم فى الطريق إليه على نحو ما حدث لإسماعيل صديق المفتش .

---

(52) Abdel - Malek : Idéologie et Renaissance Nationale p. 269 .

ومهما بلغ مقدار ما منحه إسماعيل لرعاياه ، فقد كان ذلك من تلقاء نفسه وليس استجابه لضغط من أسفل ، فلم يجبره أحد على تأسيس المجلس ، غير أنه راح فى طيات النسيان بعد مارس ١٨٧٣ . ولكن ضغوط الأزمة المالية بعد تأسيس صندوق الدين العام ، جعلت الخديو يتذكر مجلس شورى النواب من جديد ، فقد يساعده المجلس على ايجاد مصادر جديدة للمال ، وعلى إضفاء الصفة القانونية على تخفيض الامتيازات المالية ، ويتوسط بينه وبين الدائنين الأوربيين إذا دعت الحاجة إلى ذلك . كل ذلك يمكن أن يتحقق دون أن يقدمُ إسماعيل فى مقابله شيئا ، ودون أن يطالب بشئ . وعلى كل ، تغير ذلك عندما سلبت الوزارة "الأوربية" سلطة الخديو فالتمس الأخير فى النواب حليفا (كما فعل مع بقية أعيان البلاد) .

ولم يكن الخديو بحاجة إلى اكثر من مجرد التشجيع وإبداء الارتياح حتى يضع مجلس شورى النواب على طريق معارضة الوزارة "الأوربية" عندما دعى المجلس إلى الانعقاد فى ٢ يناير ١٨٧٩ ، وكان مجلس النظار قد اتخذ قرار دعوة المجلس للانعقاد - كما ذكرنا من قبل- ظنا منه أن مجلس شورى النواب هو الذى يستطيع وحده أن يوافق على زيادة ضرائب الأطيان العشورية (وربما يمكن الحصول على موافقة المجلس على سداد الضرائب مقدما) . فلم يكن الخديو هو الذى بادر بدعوة المجلس إلى الانعقاد ، بل كان منفذا لقرار مجلس النظار ، على نحو ما ذكر فيفيان ، فقد كان يوقع جميع القرارات التى تقدم إليه للتصديق عليها دون أى تعليق . ولكن إسماعيل اتجه الآن الى التحالف مع الأعيان ليضع حدا للنظام السياسى الذى فرض عليه وعلى مصر . وفى ضوء مانعرفه عن خلفية الحوادث التى وقعت بين مارس ويونيو ١٨٧٩ يمكن الاعتماد على معلومات رافاييل بورج ، الذى يذكر أن الخديو طلب من الأعضاء البارزين بالمجلس معارضة الوزارة "الأوربية" .

فإذا استبعدنا رئيسه - أحمد رشيد - الذى كان واحداً من "مماليك" إسماعيل فإن محمود العطار وعبد السلام المويلحى[٥٣] - نائبًا القاهرة - كانا زعيما المجلس بلا منازع ، وكان

---

(٥٣) كانت عائلة المويلحى من أبرز العائلات المشتغلة بتجارة الحرير ، وهم ينتسبون إلى مويلح (مدينة ساحلية بالحجاز) ، ومنذ أسست العائلة وكالتها بالقاهرة فى ١٧٧٥ أصبح لها فرعان : أحدهما عربى والآخر مصرى . وفى القاهرة أصبح آل المويلحى من أشهر التجار وأبرز المثقفين فى مصر . وكان عبد الخالق المويلحى سر تجار القاهرة فى عهد محمد على ، وكانت تصنع كسوة الكعبة فى وكالته ، وكان ولداه عبد السلام تاجر الحرير والمشتغل بصناعته ، وإبراهيم الأديب اللامع يحظيان بعطف إسماعيل ، وعندما تعرضا لأزمة مالية =

أولهما سر تجار العاصمة ، وثانيهما إبنًا لسر تجار اسبق . ويذكرنا ذلك بالاتصالات التى اجراها شاهين باشا فى أوائل سبتمبر ١٨٧٨ مع كبار تجار القاهرة ، وحثه لهم على معارضة وزارة نوبار . فقد لعب عبد السلام المويلحى وأخيه إبراهيم الدور الرئيسى فى المعارضة ، وكانا من أصفياء إسماعيل ، كما كانا - أيضا - على صلة بجمال الدين الأفغانى بحكم انتمائهما إلى الحركة الماسونية .

وفى ٢ يناير ١٨٧٩ ، افتتح إسماعيل دور انعقاد مجلس شورى النواب(٥٤) بخطاب مقتضب أبلغ فيه النواب بأن الغرض من دعوة المجلس إلى الانعقاد يكمن فى رغبة النظار مناقشة بعض المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالأشغال العمومية معهم ، وجاء الرد على خطاب العرش - الذى قرأه عبد السلام المويلحى بقصر عابدين بعد بضعة أيام - بليغًا مؤثراً إذ جاء فيه :

"نحن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها ، المدافعون عن حقوقها ، الطالبون لمصلحتها التى هى- فى نفس الأمر - مصلحة الحكومة ، نرفع إلى مقام الحضرة الخديوية الفخمية الشكر الجميل ، حيث عنيت بتشكيل مجلس شورى النواب ، الذى هو أساس المدنية والنظام ، وعليه مدار العمران ، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التى هى جوهر العدل وروح الإنصاف ..".

= نتيجة خسارتهما فى الرهان على الخيول أنقذهما إسماعيل من تلك الأزمة (فمنحهما ١٣٠٠ جنيه فى عام ١٨٧١ وفقًا لما يذكره أمين سامى) وعندما خسرا ٨٠ ألف جنيه فى سوق الأوراق المالية منحهما إسماعيل ٦٠٠٠ جنيه ، وأمر إسماعيل حريمه بألا يرتدوا ثيابًا إلا من حرير المويلحى . وحفظ الأخوان الجميل لاسماعيل، فتعاونا معه فى تنظيم المعارضة ضد التدخل الأجنبى فى النصف الأولى من عام ١٨٧٩ . وصحب ابراهيم إسماعيل عند خروجه من مصر باختياره حيث عمل سكرتيراً له بنابولى . وفى ١٨٨١ و١٨٨٢ أرسل لولده محمد - الذى بقى بمصر - النشرات والمطبوعات المؤيدة للعرابيين والمعارضة للتدخل الأجنبى ليتولى توزيعها بمصر . وكان محمد إبراهيم المويلحى تلميذاً لإبراهيم القانى واستمد أفكاره السياسية منه ، وعوقب على تشيعه لعرابى فى ١٨٨٢ بنفيه خارج البلاد فلحق بأبيه فى نابولى . أما عبد السلام فهرب إلى سورية بعد "مذبحة" الإسكندرية وعاد إلى القاهرة بعد هزيمة عرابى وتعاون مع الاحتلال .

أنظر / زيدان : تراجم مشاهير الشرق ، جـ٢ ، ص١١٣-١١٨ ،

Brockelmann : Geschichte der Arabichen Literatur, a. Supplementary Volume, p. 194., Berque : LEgypte, pp. 113 - 114 .

(٥٤) أنظر المناقشات التى دارت خلال دور الانعقاد (٢ يناير - ٦ يوليو ١٨٧٩) فى الرافعى ، جـ٢ ، ص١٥٩ - ٢٠٠ ، وقد أخذنا كل الاقتباسات عن هذا المرجع .

وأبدى النواب شكرهم للخديو لتشكيله مجلس النظار الذى جعله "مسئولاً كافلاً أمام الأمة.." .

فمن ناحية ، اهتم الرد بإبراز "مصلحة الأمة" و"منفعة الوطن" و"حقوق الرعية" ، ومن ناحية أخرى وصف الخديو بأنه الذى يقود البلاد على طريق التقدم والمدنية التى تنبئ بمطلع عصر جديد . وبرزت هوية المصالح غير مرة ، واقترنت واجبات النواب بنوايا الخديو ، وختم المويلحى الرد على خطاب العرش بعبارة "فليحى الخديو المعظم" .. و"لتحى الحرية تحت ظل رعايته وحمايته" . ولاشك أن الحرية لاتستطيع أن تحيا حياة عملية حقيقية فى ظل مثل تلك الحماية .

ومن ثم يجب أن نلاحظ أن النواب لم يعدوا أنفسهم المدافعون عن الحرية والممثلون لحقوق الشعب ومصالحه ، بل جعلوا الخديو شريكهم فى ذلك . وعلى كل لايجب أن نهتم كثيرا بمثل هذه الوثائق التى كتبت للاحتفال بالمناسبات ، كما أنه ليس من الحكمة أن نضع فى اعتبارنا بعض المشاعر المعزولة وحدها . فمن بين سطور الرد على خطاب العرش تتضح تماما ملامح تلك الدورة من أدوار انعقاد المجلس ، فلم تكن المعارضة الحامية الوطيس - التى قام بها النواب - موجهة ضد الخديو بأى حال من الأحوال ولكنها كانت موجهة ضد مجلس النظار عامة وضد ولسون ودى بلنيير خاصة ، لقد تحالف مع الخديو لمواجهة الوزارة "الأوربية" ، فتتركز احتجاجهم على إغفال مجلس النظار للحقوق التقليدية الشرعية للمجلس ، ولكن كان عليهم أن يناضلوا من أجل توسيع اختصاصات المجلس وإصدار اللائحة الدستورية الجديدة التى وعد بها الخديو ، إذا لم يكن عزل الخديو قد وجه الأحداث وجهة جديدة تمامًا .

وإذا ظن نوبار أن باستطاعته كسب تأييد المجلس لوزارته لمنى بخيبة الأمل لأن المعارضة ضد التدخل الأجنبى كانت عارمة ، أضف إلى ذلك أن الوزيرين الأوربيين والقناصل لم يكونوا ليقبلوا أن يجعلوا للمجلس صوتا مسموعًا فى سياسة البلاد . فقد شاركوا نوبار ورياض اعتقادهما بأن الأتوقراطية هى أكثر النظم السياسية ملاءمة لحكم مصر من أجل تحقيق الأهداف التى يصبون إليها ، وكان الاختلاف بينهم يدور حول تحديد من يتولى مهمة الحاكم الأوتقراطى : نوبار أم إسماعيل (على نحو ما حدث بين ولسون وفيفيان) . ولكن ، كيف يخضعون الخمسة وسبعون نائبا لسيطرتهم ؟ انه من السهولة بمكان ممارسة ضغط لحمل شخص واحد على التعقل ، وفيما عدا تلك الاعتبارات العملية كانت سياستهم تستند إلى الاعتقاد بأن الشرق يجب أن يخضع لحكم استبدادى مستنير فى المستقبل القريب ، على أقل تقدير .

وهكذا دعى المجلس ليضفى الصفة القانونية على الإجراءات التى من شأنها أن تثير استياء كبار ملاك الأراضى الزراعية ، ولكن المجلس لم يحصل على شئ فى مقابل ذلك ومن ناحية أخرى ، لم يشجع إسماعيل النواب على اتخاذ موقف المعارضة فحسب ، بل بذل لهم الوعود الدستورية حتى يعاونوه على استرداد سلطته (على نحو ما سنرى) ومن ثم يرتكب المجلس خطأ جسيما إذا قرر تأييد الوزارة ومعارضة الخديو .

فتميزت جلسات مجلس شورى النواب بالهجوم المستمر على نوبار والوزيرين الأوربيين وخاصة ولسون لأن دى بلينيير - على الأقل - قدم مشروعاته إلى المجلس لمناقشتها فبسط أمام المجلس خطته لإعادة تنظيم الأشغال العمومية فى مصر ، وطلب رأى المجلس فى مسائل بعينها ، وحضر إلى المجلس ليناقش ملاحظات الأعضاء على مشروعه (بمعاونة مترجم نظارته).

ودخل المجلس فى صراع مع دى بلنيير لأنه كان ينوى أن يجعل العمل بالسخرة التزاما عاما يخضع له جميع الفلاحين ، على حين كان الفلاحون الذين يعملون بالعزب والكفور والأبعاديات يعفون من الاشتغال بالسخرة - من قبل - حتى يتفرغوا تمامًا لخدمة كبار الملاك . وكان دى بلنيير يسعى إلى وضع حد لهذا التمييز حتى قبل أن يعيد تنظيم السخرة واقترح أن يكون الإعفاء من السخرة مقابل بدل نقدى معين يدفعه من يرغبون عنها . غير أن الاقتراح كان لايعنى اضافة عبء جديد إلى كواهل أولئك الفلاحين فحسب ، بل إضافة عبء جديد يقع على عاتق كبار الملاك الذين يستخدمون أولئك الفلاحين والذين كان عليهم أن يدفعوا البدل النقدى عن فلاحيهم ومن ثم عارض النواب النظام المقترح . كما كانت مشروعات دى بلنيير تعنى - ايضا - أضافة أعباء مالية جديدة على كواهل ملاك الأطيان العشورية التى أقترح زيادة ضرائبها . وأعاد دى بلنيير شرح مشروعه أمام المجلس فى ٣ فبراير دون أن يتبادر إلى ذهنه اعتراض النواب على ذلك المشروع .

ولكن معارضة المجلس كانت موجهة - قبل كل شئ - إلى نوبار وولسون ، اللذان لم يبديا أى استعداد للتعاون مع المجلس ، وبدا الأمر وكان مجلس النظار قد دعا مجلس شورى النواب إلى الانعقاد ليخلق لنفسه أعداء جددا . وكان ولسون يتوقع أن يعارض النواب مخططه الرامى إلى زيادة الضرائب ، ولكنه لم يدخل فى تقديره أن تلك المعارضة قد تصبح أقل حدة إذا أبدى استعداده لتسوية الأمور .

ففى ٥ يناير ، وجه النواب خطاباً إلى ناظر الداخلية - بناء على اقتراح تقدم به محمود العطار - التمسوا فيه أن تتقدم نظارتا المالية والأشغال العمومية بخططهما إلى المجلس ، وعلى حين استجاب دى بلنيير ، أبلغهم ولسون أن خطة وزارته لم تكتمل بعد ، وأنه يسعده مناقشتها بمقر نظارته مع وفد يمثل المجلس ، فأرسل المجلس وفداً من خمسة أعضاء إلى نظارة المالية على ألا يلتزم الوفد بشئ دون الرجوع إلى المجلس (استجابة لاقتراح محمود العطار) وألا تعنى تلك المحادثات غير الرسمية إعفاء ناظر المالية من طرح مشروعات نظارته أمام المجلس ككل للتداول بشأنها .

ورغم إصرار المجلس على مثول ولسون أمامه ، لم يتحقق ذلك طوال ثلاثة أسابيع منذ بداية دور الانعقاد ، حتى قام الأعضاء بفتح باب المناقشة فى المسائل المالية على النحو الذى يرونه ، وجاءت نتيجة المناقشة فى صورة عرض مثير للأعباء الضريبية الثقيلة التى كان على البلاد أن تتحملها ، ومطالبة لمجلس النظار بالعمل على تخفيف تلك الأعباء . وطرح النواب للمناقشة المسائل المرتبطة بهم وبالتجارب التى واجهتهم فى حياتهم ، وبرهنوا باقتراحاتهم الخاصة بتخفيف الأعباء الضريبية على أنهم جديرون التحدث باسم الشعب وبتمثيل مصالحه المباشرة .

وطالب التاجران محمود العطار وعبد السلام المويلحى بالغاء ضريبة "الدخولية" التى تفرض على البضائع فى بعض المدن ، وأيدهما خمسة من عمد الدلتا فى هذا الطلب ، وأطلع النائبان محمد راضى (بنى سويف) وعبد الشهيد بطرس (جرجا) المجلس على ما يعانيه الأهالى من جراء فرض "المقابلة" إجباريا ، وطالبا بإيقاف جباية "المقابلة" فى المناطق التى لايرغب أهاليها فى دفعها . وطالب أحمد عبد الصادق (أسوان) ومحمد سلطان (إسنا) وعبد الرحمن عرفه (الغربية) بتخفيض "عوائد النخيل" لأن أعداد النخيل تناقصت نتيجة ارتفاع تلك العوائد . كما طالب بدينى الشريعى (المنيا) واحمد السرسى (المنوفية) وباخوم لطف الله بإلغاء ضريبة السدس ، والزيادة التى أضيفت إلى ضرائب الأطيان عام ١٨٦٨ بما يعادل سدس القيمة الضريبية ، وحددت مدة هذه الزيادة بأربع سنوات ، ولكنها استمرت تجبى بعد ذلك . وطالب حنا يوسف (المنيا) بإلغاء ضريبة الرى وهى تعادل ١٠٪ من القيمة الضريبية فرضت على المديريات الأربعة التى تقع على ترعة الإبراهيمية التى خصصت مياهها - فى حقيقة الأمر - لرى أراضى الخديو الخاصة ، كذلك طالب إبراهيم حسن أبو ليلة وعبد الشهيد بطرس (جرجا) بتخفيض ضريبة الملح . ولفت بعض نواب جرجا وقنا وإسنا أنظار المجلس إلى وضع أصحاب

معاصر الزيوت بتلك المديريات الذين أصبحوا يعجزون عن منافسة مستوردى الزيوت بسبب ثقل عبء الضرائب الذى يقع على عاتقهم . وطالب نواب آخرون بالغاء عوائد السلخانة التى تفرض على الذبائح .

وهكذا كان النواب يهتمون بالمشكلات الأساسية التى يعانى منها أهالى مديرياتهم على نحو مافعلوا فى دورات الانعقاد السابقة ، فقد كان المصريون يعرفون أنهم يدفعون الكثير وأن الضرائب باهظة ، دون حاجة إلى لجنة تحقيق ، وكان المجلس يضغط ضغطا متواصلا من أجل إصلاح النظام الضريبى إصلاحًا جذريا ، وربما حاول ولسون ان يجد أرضية مشتركة تجمعه والنواب حول حل لتلك المشكلة ، ولكن نجاحه فى ذلك كان موضع شك فى ضوء الظروف السائدة عندئذ .

ووقع الهجوم العام لمجلس شورى النواب على الوزارة "الأوربية" فى ٣ فبراير، ووجه ذلك الهجوم ضد المرسوم الذى صدر قبل ذلك بأربعة أسابيع بضغط من الوزيرين الأوربيين رغم معارضة نوبار ، والذى قضى بأن تسند إلى لجنة التحقيق مهمة تقنين ومراجعة القوانين والأوامر الإدارية والمالية ، كذلك أسندت إلى اللجنة مهمة إعداد القوانين الجديدة فى هذين المجالين ثم يتولى مجلس النظار بحثها ، ويصدق الخديو عليها وتنشر فى "الوقائع المصرية" لتصبح قوانين نافذة المفعول .

فقام محمود العطار وعبد السلام المويلحى بصياغة احتجاج لم يوجه ضد الحقيقة الماثلة فى أن هناك بالإضافة إلى الوزيرين الأوربيين أوربيون آخرون لهم حق اقتراح القوانين ، بل وجه ضد اغفال الحكومة لمجلس النواب (فكلمة "شورى" التى يتضمنها اسم المجلس لم تكن تستخدم عندئذ ، وهو أمر له مغزاه) . وقد ضمن النواب أدعاءاتهم فى رد المجلس على خطاب العرش عندما وصفوا أنفسهم بأنهم المدافعون عن حقوق الأمة الممثلون لمصالحها ، وها هى ذى تتخذ شكلا محدداً ، إذ طالب المويلحى والعطار بألا يبت فى أمر يتعلق بالمصريين دون أن يعرض على نوابهم للنظر فيه . وكيف يخفى على رئيس النظار "أن للأمة المصرية نوابًا وهو يعلم دعوتهم للالتئام ، وقد شهد يوم اجتماع المجلس ، وحضر افتتاحه ..؟" واعتبر النائبان المرسوم المعترض عليه انتهاكًا "لحقوق المجلس المقدسة" وقد احترم الخديو تلك الحقوق فعرض معظم المسائل الهامة على المجلس منذ إنشائه ، ولم يتخذ قرارات بشأنها قبل الوقوف على رأى المجلس . وهكذا تمت مواجهة نوبار الأوتقراطى باسماعيل الدستورى !

وكان على نوبار أن يرد على تلك التهم ، فمثل أمام المجلس بعد أربعة أيام ولكنه لم يتناول تلك المسائل التى دعى من أجلها ، بحجة أن ما أثاره النواب يجب أن يناقش أولا بمجلس النظار ثم يرفع المجلس إلى الخديو ما يراه بشأنها . واعترض عبد السلام المويلحى على ذلك بقوله أن أساس كل حكومة متقدمة وكل مملكة متقدمة يقوم على اشتراك ممثلى الشعب فى مناقشة المسائل "الأساسية" . ولما كان نوبار يرفض مناقشة تلك النقطة ، فقد عبر محمود العطار عن أمل المجلس فى الحصول على حقوقه اذا عرض الأمر على الخديو(٥٥). وبعد ذلك الاجتماع بأثنى عشر يوما اضطر نوبار إلى الاستقالة من منصبه .

ولم تؤد مظاهرة ١٨ فبراير وسقوط نوبار إلى تعطيل جلسات المجلس ، فقد استمر النواب فى مناقشة المسائل الضريبية ، وفى ١٩ مارس - قبل تشكيل وزارة توفيق بثلاثة أيام - تقدم ٤٧ عضوا بعريضة إلى المجلس ، تضمنت الإشارة إلى أن ولسون لم يبد استعداده للمثول أمام المجلس لمناقشة تلك المسائل ، لذلك يرى النواب إرسال وجهة نظرهم إلى نظارة الداخلية .

وذكر هذا العمل مجلس النظار بوجود مجلس شورى النواب فقرروا حله ، فقد دعى المجلس لإقرار زيادة الضرائب العشورية ، ولكن ولسون رفض التعاون معه ، وكان من الصعب التوصل إلى تفسير لتلك السياسة المتخبطة المتناقضة . وكلف رياض باشا بأن يبلغ النواب أن فترة الثلاث السنوات المخصصة لدورة المجلس قد انقضت ، ولذلك تقرر حل المجلس ، ولكن رياضا ووجه بما أثار دهشته !

إسماعيل واللائحة الوطنية ، سقوط الوزارة "الأوربية" :

ولما كان اسماعيل لم ينجح مطلقا فى تحقيق مقترحاته الخاصة بإعادة تشكيل الحكومة ، ولما كان قد استسلم محتجًا - لضغوط الدول الأوربية ، فقد عقد العزم على أن يطرد الوزيرين الأوربيين وأشياعهما من الوزارة : ولسون ودى بلينيير ورياض وعلى مبارك ، وذلك بمعاونة أصفيائه من الأتراك الجراكسة وأعيان البلاد . وبدأ أصفياؤه يبثون السخط على الأوضاع فى نفوس الضباط والذوات والموظفين والنواب والتجار والعلماء ، ذلك السخط الذى انصب على أولئك الوزراء .

---

(٥٥) نكرر هنا أن نشاط المجلس لم يكن موجها ضد إسماعيل ، ويفتقر القول بغير ذلك إلى دليل ، ومحاولة الربط بين عرابى والمجلس عندئذ تحميل للحقائق التاريخية أكثر مما تحتمل (أنظر ، كشف الستار ، ص ٤٥-٥٠) .

وتنبأ الأمير توفيق بوقوع اضطرابات خطيرة فى البلاد . وفى ٢٤ مارس ، وضع شريف باشا مذكرة مطولة لفيفيان ذكر فيها أن الشعب "فى حالة معقدة تخل بمستقبل مصر"(٥٦) وأرجع الوضع الميئوس منه إلى كراهية نوبار للخديو وحقده عليه . وذكر أن نوبار شن حربا علنية كل يوم ضد اسماعيل وأن تجربة إقامة وزارة "دولية" محكوم عليها بالفشل لأن الوزيرين الأوربيين لم يعتبرا نفسيهما وزيران مصريان بل تصرفا كوزيرين انجليزى وفرنسى ، وأنهما سيستمران فى ذلك ، وأن نوبار كان أجنبيا أيضا ومن ثم لم يتمتع بتقدير مواطنيه ، وكان الوزيران المصريان (رياض وعلى مبارك) تحت حماية هؤلاء الأجانب الثلاثة ، لذلك كرههما المصريون ، ورغم أن أغفال تلك الوزارة للشعور الوطنى وجرحها للكرامة الوطنية قد لقى الرد الشافى عليه فى ١٨ فبراير ، ورغم أن سلطة الوزارة أصبحت سلطة وطنية فإنهم لا زالوا يحتفظون بمناصبهم باستثناء نوبار .

لقد قامت وزارة نوبار بأعمال تخريبية لا نظير لها : فزادت من المصروفات الإدارية ، لأن النظارات منيت بغزو الموظفين الأوربيين ذوى الرواتب الكبيرة الذين حلوا محل الموظفين الوطنيين ، وكاد الجيش أن يحل تماما ، وأغلقت المدارس والمؤسسات الخيرية ، وأجبر الفلاحون على بيع محاصيلهم مقدما بربع قيمتها لمواجهة متطلبات الضرائب ، ولم يصغ مجلس النظار إلى تحذيرات ناظر الجهادية (الذى كان الرجل المثالى الوحيد !) فإذا بقيت هذه الوزارة فى السلطة تعرضت مصر للفوضى ولكن ذلك لايخدم سوى مصالح انجلترا إذا كانت تلعب حقا بفكرة احتلال قناة السويس - على الأقل - احتلالا مؤقتًا ، ومثل تلك المحاولة ستؤدى إلى حرب دموية شديدة العنف .

فما نوع الحكومة التى يجب أن تحل محل الوزارة "الأوربية" ؟ أكد شريف على أن الحكم الاستبدادى يجب أن يلغى فى الحاضر والمستقبل ، على أن يمارس الخديو الحكم بالاتفاق مع مجلس نظار يتكون من المصريين الأكفاء الشرفاء الذين يتمتعون باحترام الرأى العام . ويجب أن يكون النظار مسئولين أمام الخديو بأفرادهم ومجموعهم ، وقد تلجأ الدول إلى فرض وزراء أجانب على البلاد ، ولكن ذلك لم يتحقق على المدى البعيد إلا بالقوة العسكرية ، فهل هذا مايرمون إليه ؟!

---

(٥٦) عثرنا على هذه الوثيقة فى أرشيف الخارجية الفرنسية ، ولا وجود لها فى الوثائق البريطانية أنظر:

MAE - Corr, Polit., t. 63 (Le Caire, 4 April 1879) .

كان شريف يتحدث بلسان اسماعيل فى تلك المذكرة ، فكان يقصد "بالرجال الشرفاء" نفسه وحفنة من "مماليك" الخديو الآخرين . ولم يشر إلى مجلس شورى النواب حتى مجرد إشارة فيما يتعلق بالنظام السياسى الجديد ، وهو يرى أن يكون الوزراء مسئولين أمام الخديو وليس أمام المجلس ! وعلى كل ، لا يعنى ذلك أن اسماعيل قد أغفل الاستعانة بالمجلس فى إسقاط الوزارة .

وعندما أراد رياض أن يرسل النواب إلى بلادهم - فى ٢٧ مارس - بعبارات شكر رقيقة على ما قاموا به من عمل ، قام النواب : عبد السلام المويلحى ، ومحمد راضى ، وبدينى الشريعى ، وباخوم لطف الله ، بتوجيه النقد الشديد إليه بدلا من العبارات المهذبة المعتادة فى مثل تلك المناسبات . فاعتبر النواب عبارات الشكر غير ذات موضوع ، فقد دعى المجلس لمناقشة المسائل المالية الراهنة ، ولكن انقضت ثلاثة أشهر دون أن تحظى رغبات النواب وطلباتهم بأى التفات ، ولذلك طالب المجلس بمد دور الانعقاد لمدة شهرين لمناقشة المسائل المالية ، وتحدث عبد السلام المويلحى عن مسئولية مجلس النظار والتزامه بألا يبرم أمرا دون الرجوع إلى المجلس . ورفض رياض الاعتراف بتلك المطالب التى لاتتفق مع أى من مواد القانون الأساسى للمجلس . وعلى أية حال ، فسر عبد السلام المويلحى القانون بصورة مختلفة ، فرأى أن مراقبة عمل الحكومة تدخل فى نطاق اختصاصات المجلس لوضع الحلول وتقديم القرارات إلى الخديو . وارسلت نسخة من مضبطة هذه الجلسة إلى القصر ، وأخرى إلى مجلس النظار .

وفى نفس اليوم ، قدم ولسون إلى الخديو مشروع قرار بإرجاء كوبون أول أبريل إلى أول مايو لأن صندوق الدين العام لايملك المبلغ الكافى لسداد ذلك الكوبون ، ولكن اسماعيل رد ساخطا بأن ذلك إعلان مقنّع بإفلاس مصر ، وإذا باسماعيل الذى كان يتحمس كثيراً لفكرة إعلان إفلاس الدولة من أجل حل مشكلة الديون حلا نهائيا يتبنى الآن وجهة نظر الدائنين القائلة بأن مصر تستطيع الوفاء بالتزاماتها إذا توفر لديها الاستعداد لذلك .. ومن ثم كان عليه أن يكسب تلك المجموعة القوية إلى صفه إذا شاء طرد الوزيرين الأوربيين ، وكان الدائنون الفرنسيون قد قدموا عريضة إلى مجلس شورى النواب فى ٢٧ يناير يشكون فيها من أن الحكومة المصرية حالت دون تنفيذ حكم للمحاكم المختلطة صدر ضدها . وعندما شاع أن ولسون قدم للخديو ولجنة التحقيق فى ١٨ مارس مشروعا لحل المشكلات المالية يتضمن إعلان

إفلاس الحكومة المصرية ، بينما كان الخديو - في نفس الوقت - يعد بإرضاء الدائنين إرضاءً تامًا ، فقد الوزيران الأوربيان تأييد الجاليات الأوربية ذاتها .

وتلقى الخديو عريضة من مجلس النواب بعد يومين من تلك الجلسة الشهيرة ، وسورة غضب إسماعيل في ٢٩ مارس . فعلى خلاف الحقيقة التاريخية ، زعم المجلس أنه كان يهتم منذ سنة ١٨٦٦ بكل المسائل التي تتعلق بالبلاد ، وأن الموازنة كانت تقدم له في كل عام ، وأن قراراته كانت تحظى دائما بتصديق الخديو ، وأن "بعض الوزراء" في الوزارة الحالية قاموا - على عكس ذلك - بالتعدى على حقوق المجلس ، وتجاهلوا آراء النواب ، وأنهم يحتجون على مشروعات ولسون ، ويعارضون رغبته في إعلان إفلاس مصر وإلغاء المقابلة . وكان ما جاء بالعريضة من أن الحقوق المترتبة على دفع المقابلة سوف تضيع بهذه الطريقة ، هو الإقرار الوحيد الصحيح جزئيًا في تلك العريضة .

وأعقب هذا أسبوع حافل بالنشاط ، ومن الجلي أن إسماعيل قد طلب من الشيخ البكرى خلال تشكيل الوزارة أن يؤكد بأن "الأمة" تطالب باستقالة الوزراء المشايعين لنوبار (رياض وعلى مبارك) . وازدادت تلك الهجمات ضراوة ، وقيل أن البكرى قد كسب إلى جانبه الشيخ العدوى[٥٧] الذي كان يخطب على منابر المساجد ضد رياض والوزيرين الأوربيين . وحذر مأمور الضبطية رياضًا بأن حياته معرضة للخطر .

وأشيع - لبعض الوقت - أنه كانت لدى إسماعيل خطة مالية مقابلة لمشروع ولسون ، ويبدو أن سكرتيرة الخاص الفرنسي "بارو باشا" هو صاحب تلك الخطة . وبمعاونة مؤيديه ، نظم الخديو حركة جمع توقيعات على الخطة بواسطة ممثلى الفئات الاجتماعية التي كانت تعتبر

---

(٥٧) الشيخ حسن العدوى (١٨٠٦-١٨٨٦) كان عالما أزهريًا يحظى باحترام شديد ، بدأ يلقى دروسه بالأزهر منذ ١٨٢٨ كما كان ثريًا خيرا ، وعلى نقيض زملائه من العلماء البارزين ، لم يكن العدوى مدينًا للأسرة الحاكمة بالفضل ، ولكنه ناضل في صف اسماعيل ضد استعلاء "الكفار" في مصر ، وتحالف بعد ذلك مع العرابيين عندما انضم توفيق إلى الإنجليز ، وبعد الاحتلال أبعد عن القاهرة وأجبر على الإقامة في قريته .

أنظر : مبارك : الخطط ، ج١٤ ، المجاهد ، عدد ٣٩٦ ،

Brockelmann : Geschichte des Arabischen Literature, Vol. 2, p. 638 ; Broadley, pp. 365-66, 370, 419 .

صاحبة الحق فى التحدث باسم الشعب ، وتولى تحريك العملية شريف باشا وشاهين باشا والشيخ البكرى وراغب باشا وراتب باشا وأحمد رشيد باشا ، وركز إبراهيم المويلحى - صديق إسماعيل الحميم - جهده للعمل على إسقاط الوزارة - بواسطة الأمة - وذكر أنه قام بنفسه بإحضار علماء وأعيان الإسكندرية - مع غيرهم - ليوقعوا على الأوراق(٥٨) . وعقدت الاجتماعات لهذا الغرض بمنزلى الشيخ البكرى وراغب باشا . وطمأن رافاييل بورج - الذى كان على علم بما يجرى - القنصل البريطانى بأنه لا مدعاة للخوف من وقوع ثورة ، فأولئك الذين يحضرون الاجتماعات ليسوا ثوريين ، ولكنهم من أكثر أعيان البلاد ثروة واوسعهم نفوذاً وهم على اتصال دائم بالخديو . وفى ٢ أبريل ، وضعت اللائحة الوطنية - وهو الاسم الذى أطلق على الخطة المضادة لخطة ولسون - فى منزل راغب باشا بحضور شريف باشا وشاهين باشا وحسن راسم(٥٩) وجعفر صادق باشا(٦٠) والشيخ البكرى والشيخ الخلفاوى والشيخ العدوى .

وتتفق المصادر المعاصرة فى الإشارة إلى خلفية اللائحة فيذكر سرهنك أن الخديو دعا أعيان البلاد وطلب منهم تقديم خطة مالية يستطيع على أساسها أن يلغى الإجراءات المفروضة عليه(٦١) . ورغم أننا نتردد فى اعتبار نينه Ninet شاهداً أساسيًا لتلك الحوادث ، فإننا لانستطيع أن نتجاهل الروايتان اللتان يوردهما بهذا الصدد(٦٢) إذ يذكر أن إسماعيل أمر

---

(58) Afshar, Mahdari : Facsimile 101 .

(٥٩) حسن راسم من أصفياء اسماعيل ، كان مفتشًا عامًا للأقاليم ، ثم مفتشا للدائرة السنية ، عين رئيسا لمجلس النواب فى مايو ١٨٧٩ خلفًا لأحمد رشيد الذى أصابه مرض عضال .

أنظر ، الرافعى : عصر اسماعيل ، جـ٢ ، ص١٠٣ ، ١٩٢ .

(٦٠) انحدر جعفر صادق من أصل جركسى ، تلقى تعليمه فى مدارس محمد على العسكرية ، وعاش حياة "المماليك" التقليدية ضمن الطبقة الحاكمة ، ترقى فى مناصب الجيش ثم شغل العديد من الوظائف العسكرية والإدارية والقضائية .

أنظر ، المجاهد ، عدد ٢٤٠ ، زكى ، ص٨٣-٨٤ .

(٦١) سرهنك ، جـ٢ ، ص٣٦١ .

(62) Ninet : Origin of the National Party, p. 129 : Arabi Pacha, pp. 30-31 .

"أتباعه" (٦٣) بترتيب اجتماع لأعيان البلاد، ووجه إليهم الحديث باعتبارهم "قلب البلاد وحزبها الوطنى الكبير"(٦٤) ووعدهم بمكاسب دستورية إذا وضعوا توقيعاتهم على خطته المالية ومنحوها تأييدهم ، وبذلك يدافعون عن أنفسهم ضد التدخل الأوربى ولكن الخديو لم يكن ينوى الإخلاص فيما قدم لهم من وعود . ويذكر القنصل الفرنسى فى تقريره أنه "يوجد بالبلاد حركة أعيان تستهدف تأييد وضمان المقترحات المالية للخديو ويطالبون فى المقابل بتحديد النظام السياسى القائم"(٦٥) .

ولا يعنى التأكيد على دور الخديو أنه قد مارس ضغطا شديدا على الأعيان ، فاللائحة تعبر عن مصالحهم ، وكبار الملاك من بينهم يستطيعون تأييد مثل هذه المقترحات بسهولة لأن ولسون كان ينوى زيادة الضرائب على الأطيان العشورية ، ولأنهم خشوا أن يفقدوا المزايا الأساسية للمقابلة . وكان توقيع العلماء على اللائحة يعنى احتجاجهم ضد نفوذ الكفار فى مصر الذى يعرض الإسلام للخطر كدين وكأسلوب للحياة . وكان الموظفون يخشون على مراكزهم لأن الوزارة جلبت الكثير من الأوربيين إلى البلاد ، وحتى رياض لم يستطع أن يمنع بعض موظفى نظارته من التوقيع على اللائحة . وبالنسبة للضباط كان التوقيع عليها واجبًا يستلزم الوقوف فى وجه أعداء الجيش . ووافق الخديو على توسيع حقوق مجلس شورى النواب كمؤسسة دستورية ليضمن تأييداً ثابتًا مخلصًا من جميع أعضائه .

وهكذا عندما قدمت اللائحة إلى ممثلى الدول فى ٧ أبريل ١٨٧٩ كانت تحمل توقيع ٧٣ "من الموظفين المدنيين الموجودين بالخدمة والمتقاعدين" (من الذوات) و٩٣ من كبار الضباط ، و٦٠ من علماء القاهرة والإسكندرية ودمياط . بالإضافة إلى بطريرك الأقباط وحاخام اليهود ، و٤١ من "تجار وأعيان" القاهرة ودمياط ، و٦٠ عضواً من أعضاء مجلس النواب(٦٦) .

---

(٦٣) يذكر نينه أسماء شاهين باشا ، وعمر باشا لطفى ، وشريف باشا وراغب باشا ، وذو الفقار باشا ، وعبد القادر حلمى .

(٦٤) مذكرات محمد عبده ، ص٩-٢٥ ، ٣٦-٣٨ ، ٧٤-٧٥ ، ١٢٩-٢٢٤ .

(65) MAE. Corr. Polit. t. 63 (Le Cairs, 3 Avril 1879).

(٦٦) هذه الأرقام تختلف عما ذكره الرافعى فى عصر إسماعيل ، جـ٢ ، ص١٨٤ ، وماذكره لانداو ، ص٨٩ . وقد أخذنا هذه الأرقام من النسخة الخطية للائحة الموجودة بالأرشيف الفرنسى والبريطانى .

وفى ٧ أبريل ، استدعى الخديو قناصل الدول إلى القصر وبحضور شريف وشاهين وراغب وراتب وعلى البكرى وعبد السلام المويلحى ومحمد راضى والسيد اللوزى وغيرهم(٦٧) ، أبلغ القناصل بعدم رضاء جميع طبقات الشعب عن الوزارة القائمة ، وأن مشروعا قدم إليه يعبر عن وجهات النظر السائدة فى البلاد ، وطالب القناصل بأن ينقلوا ذلك إلى حكوماتهم . ولما كان الجميع يطالبون بحكومة وطنية فإن الأمير توفيق لم يقبل أن يقف فى وجه "الشعور الوطنى" واستقال من منصبه ، وأن شريف باشا قد كلف بتشكيل حكومة جديدة .

وبعد ذلك تحدث الرئيس المرتقب لمجلس النظار فأرجع سخط البلاد إلى الخطة المالية التى وضعها ولسون وخاصة مايتعلق منها بإلغاء المقابلة وإعلان إفلاس مصر الذى يمس بكرامة البلاد ، كما أن الأمة رأت أن الطريقة التى عومل بها مجلس النواب كانت أهانة لنوابها ، لأنهم دعوا إلى الانفضاض دون أن يؤخذ رأيهم فى شئون البلاد .

وعندما سأل القنصل النمساوى عما إذا كان الموقعون على الخطة على استعداد لضمان تنفيذها بأملاكهم الخاصة أجاب الخديو بأنه ليس ثمة ما يدعو إلى ذلك فإن الأمر لايحتاج إلى ضمان يعتد به أكثر من تصميم الأمة كلها - من أكبر رأس فيها إلى أقل أفرادها شأنا - على تقديم كل التضحيات اللازمة لتفادى إعلان الإفلاس الوطنى .

وتضمنت اللائحة الوطنية(٦٨) أربع وثائق منفصلة :

١- نسخة من العريضة المرفوعة من مجلس شوري النواب إلى الخديو بتاريخ ٢٩ مارس .

٢- عريضة من أعيان البلاد يطالبون فيها بإصلاح النظام السياسى .

٣- إعلان رسمى صادر من الخديو فى ٥ أبريل .

٤- الخطة المالية المضادة نفسها .

وبين الأعيان فى عريضتهم أنهم فحصوا خطة ولسون المالية (ولم يكن باستطاعتهم الحصول على نسخة منها إلا عن طريق الخديو) وأنهم خرجوا من ذلك باستنتاج أن تلك الخطة

---

(٦٧) كان الأخيران عضوان بمجلس النواب عن بنى سويف ودمياط على التوالى .

(68) Printed copy in MAE - Corr. Polit., t. 63 (Plan Financier Déliberé et Proposé par les Notables, les Hauts Dignitaires Religieux, Civils et Militaires d'Egypte par le Gouvernment de Son Altesse le Khedive, Paris 1879).

تضر بمصالح مصر وتسئ إلى كرامتها ، ولذلك أعدوا خطة مالية مقابلة تقوم على حقيقة أن مصر فى وضع يسمح لها بالوفاء بكل التزاماتها المالية .

ورأوا أن الشرط الهام الذى يجب توفره لنجاح هذه الخطة هو أن ينال مجلس شورى النواب نفس الحقوق والصلاحيات فى تقرير السياسة المالية والداخلية التى تتمتع بها البرلمانات الأوربية ، ولذلك يجب أن يصدر قانون انتخابى جديد ينسج على منوال القوانين الأوربية ويتولى الخديو تعيين رئيس النظار ، كما يجب أن يوافق على الوزراء (الذين يختارهم رئيس النظار) ، ولكن يجب أن يكون مجلس النظار مسئولاً أمام مجلس النواب فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالسياسة الداخلية والمالية .

وفى إعلانه الصادر فى ١٥ أبريل ، رفض الخديو رفضًا قاطعًا الاعتراف بإفلاس مصر وقدم تأكيدات رسمية بأنه "لاينوى العودة إلى نظام الحكم الفردى" ، ولكنه لم يذكر شيئا حول إمكانية توسيع حقوق مجلس النواب فيما يتصل بالمسائل المالية والسياسة الداخلية ، غير أنه قبل أن يحكم "بواسطة ومن خلال مجلس للنظار مسئول مسئولية حقيقية أمام مجلس النواب".

وأكد القسم المالى من اللائحة على الإجحاف الشديد الناتج عن إلغاء المقابلة والاقتراحات الخاصة بتعويض من دفعوا المقابلة التى أعتبرت غير كافية تماما . وناقش الفكرة القائلة بأن الحكومة قد تستفيد من إلغاء المقابلة بعد عام ١٨٨٦ فقط ، بينما استمرار العمل بالمقابلة يؤدى إلى تسديد جانب من ديون الحكومة بالأموال التى تأتى من المقابلة حتى ذلك التاريخ . كذلك تضمنت اللائحة تخفيض سعر الفائدة على الدين الموحد الى ٥٪ . وبهذا الإجراء - الذى اتخذه الخديو من جانب واحد - بدا النشاط الدبلوماسى للحكومات الأوربية الذى أدى إلى عزل إسماعيل .

ولم يشتمل الجانب المالى من اللائحة على مقترحات خاصة بإصلاح النظام الضريبى الذى كان بارزاً فى خطة ولسون وموضع مناقشات دارت فى مجلس النواب . ولم تعر اللائحة اهتماما لمطالب النواب الخاصة بإلغاء بعض الضرائب الخاصة والعوائد الصغيرة . وعلى عكس ما طالبت به اللائحة ، كان مجلس النواب قد أقر من قبل إيقاف العمل بالمقابلة استجابة لرغبات ممولى الضرائب . فإذا كان ثمة شكا ، فإن تلك الحقائق تؤكد أن الخطة المالية المضادة لم تكن من وضع مجلس النواب ، على نحو ما يذكر الرافعى ويحاول أن يقنع الناس به . أضف إلى ذلك أن اللائحة - مقارنة بخطة ولسون - لم تتضمن تحديد مخصصات مالية

للخديو وعائلته أو تحقيق المساواة فى الأعباء الضريبية بين الأطيان العشورية والأطيان الخراجية ، فلم تتضمن الخطة المالية للأعيان مايمس المصالح المادية للخديو والطبقة الممتازة .

وعلى العكس من ذلك ، كانت خطة ولسون - التى عدلتها لجنة التحقيق - التى قدمها فى ٨ أبريل ، أى بعد اللائحة بيوم واحد ، تقترح تحديد مخصصات مالية سنوية لعائلة الخديو قيمتها ثلاثمائة ألف جنيه(٦٩) ، وزيادة الضرائب على الأطيان العشورية بمقدار ١٥٠ ألف جنيها سنويا على أن ينتهى التمييز بين الأطيان العشورية والأطيان الخراجية بالإنتهاء من إجراء المساحة الجديدة للأطيان ، واعتبار المبالغ التى فرضت باسم "الروزنامة" ضريبة خاصة ، مع إلغائها من قائمة ديون الحكومة ، وإلغاء المقابلة مع تعويض أولئك الذين خفضت ضرائب أطيانهم وفقا لقانون المقابلة ، وإلغاء عدد من الضرائب والعوائد الصغرى التى تجلب دخلاً قدره ٤٠٠ ألف جنيه سنويًا .

وعلى كل ، حاول إسماعيل أن يفوت الأمر على القناصل الأوربيين ، فأبلغهم أنه "باعتباره رئيسًا للحكومة وباعتباره مصريا" كلف شريف باشا فى اليوم السابق بتشكيل مجلس نظار جديد" يتكون من عناصر مصرية حقيقية" . واعتبرت استقالة توفيق استقالة لمجلس النظار جميعه ، دون استشارة النظار ، كما اعتبر إسماعيل أن "من واجباته المقدسة أن يتبع رأى الأمة" ، على أن يظل مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ - أساسًا للتعاون بين الخديو ومجلس النظار الجديد ، كما أنهم "مكلفون بالمسئولية لدى مجلس الأمة الذى سيجرى انتخاب أعضائه وتعيين مأموريته بوجه كاف للقيام بتأدية ما يلزم للحالة الداخلية ومرغوب الأمة نفسها"(٧٠).

وأصدر اسماعيل مرسوما فى ٨ أبريل بتعيين مجلس النظار من "المصريين الحقيقيين" فأصبح شريف باشا رئيسا لمجلس النظار وناظرًا للداخلية والخارجية ، وعاد راغب باشا - الذى خدم من قبل كناظر للمالية - إلى تولى نفس المنصب ، كما أصبح شاهين باشا ناظرًا للجهادية

---

(69) Commission Supérieur d'Enquete, Rapport Concernant le Réglement Provisoire de la Situation Financiere, Le Caire 1879, (In F. O. 78, Vol. 3000).

(٧٠) نص الخطاب فى . Lamba, Droit Public, Annexe XXXIII والنص العربى فى دكريتات وتقريرات ، ص٧٢ .

مرة أخرى ، وذو الفقار باشا ناظراً للحقانية ، وثابت باشا[٧١] ناظراً للمعارف والأوقاف وزكى باشا[٧٢] ناظرا للأشغال العمومية ، وعمر لطفى مفتشا لعموم الوجهين البحرى والقبلى على أن يكون له مقعد بمجلس النظار وأن يكون له حق التصويت فيه (ومن خلال هذا المنصب كان مسئولا عن فرض الضرائب فى جميع أنحاء البلاد) .

وفى المنشور الصادر فى ١٠ ابريل ، أبلغ شريف القناصل أن مجلس النظار "يستند إلى مشاعر الأمة وحكمة الخديو"[٧٣] . ولم يكن الجزء الثانى من هذه العبارة موضع شك من أحد لأن النظار الجدد كانوا من أصفياء الخديو . وعلى حد قول فون كريز : "كان من السخف ألا نجد من بينهم مصريًا واحداً [٧٤] إذ كانوا جميعا من الأتراك - الجراكسة الذين نزحوا إلى مصر من مختلف أنحاء الدولة العثمانية[٧٥] . ولذلك نجد قائمة اسماء النظار لاتمثل الفئات التى وقعت على اللائحة - كما كان متوقعًا - فليس بينهم عضو من أعضاء مجلس شورى النواب ، إذ احتفظ "المماليك" بهذه المناصب الرفيعة مما جعل القناصل الأوربيين يخشون عودة "النظام القديم" نظام "الباشاوات" .

وبينما كان "المماليك" يحتلون مناصبهم الوزارية ، قام تجار وعلماء القاهرة - الذين لعبوا الدور الرئيسى فى تغيير الوزارة - بالاحتفال بما حققوا من نجاح بطريقتهم الخاصة . ففى ٨

---

(٧١) محمد ثابت (١٨٢٠-١٩٠١) من أصل جركسى ، كان مملوكا لمحمد على وارتبط معه بعلاقة مصاهرة ، قضى سنوات بالآستانة للتدريب قبل أن يبدأ عمله بمصر ، وأوفده توفيق فيما بعد ممثلا له لدى الباب العالى ، ويذكر كرير أنه من أصل يونانى .

أنظر ، المجاهد ، عدد ١٣٥ .

Austrian Archives, Box. 110 (Cairo April 1879) .

(٧٢) محمد زكى ينحدر - وفقا لكرير - من أصل البانى ، وقد بقى قريبا من الطبقة الحاكمة التركية - الجركسية لعلاقته الوثيقه بالبلاط ، وقد قدره برودلى تقديراً سلبيًا (ص١٥٤) بينما قدره موبرلى بل تقديراً إيجابيًا نوعا بسبب إقباله على العمل (Khedives and Pashas, pp. 206-8) .

(٧٣) ورد النص فى F.O. 78, Vol 3000 .

(74)Austrian Archives, Box 110 (Cairo, 11 April 1879) .

(٧٥) كان شريف تركيًا ، وراغب يونانيًا ، وشاهين كرديًا ، وذو الفقار يونانيًا ، وثابت جركسيًا أو يونانيًا ، وزكى البانيًا ، وعمر لطفى جركسيًا .

أبريل تجمعوا فى بيت الشيخ البكرى ثم توجهوا إلى قصر عابدين ، حيث قابل الخديو كل من التجار والعلماء على حدة . وقدم الشيخ البكرى والشيخ الخلفاوى الشكر للخديو ، وامتدحاه لما قدمه من أجل "الوطن والحرية" ، وأقام الشيخ البكرى وليمة فى بيته - فى ٩ أبريل - دعا إليها الأعيان والتجار وبطريرك الأقباط ، ومنح الخديو نقيب الأشراف شرف الجلوس على مائدته لمدة خمس وعشرين دقيقة مكافأة له على خدماته المخلصة ! وقام التجار : إبراهيم المويلحى ومحمود العطار ومحمد السيوفى بتزيين منازلهم ابتهاجا بالمناسبة ، تماماً كما يفعلون بمناسبة الاحتفال بمولد الأولياء . وكوفئ ابراهيم المويلحى على الدور الذى لعبه بتعيينه رئيسا لأحد أقسام نظارة المالية التى أسندت إلى راغب باشا .

عزل اسماعيل :

أصبح واضحًا لإسماعيل أن أعماله تحتاج إلى تدعيم ، وأن بقاءه على العرش - وربما بقاء استقلال مصر النسبى - بات فى كف القدر . وكان الوزيران الأوربيان قد أوصيا قبل طردهما من الوزارة بخلع اسماعيل كسبيل وحيد لتفادى وقوع أزمة جديدة ، غير أن اسماعيل عقد العزم على الدفاع عن سلطته التى عادت إليه بكل الوسائل السياسية والدبلوماسية والعسكرية المتاحة له ، وكان عليه أن يرضى الدائنين ويستميل الدول الأوربية ويكسب السلطان إلى جانبه ، وفى نفس الوقت يحتفظ بتأييد الأعيان له .

وبدأ إسماعيل بوضع الجيش على أهبة الاستعداد ، فيذكر عرابى أنه بعد أن اسدلت لجنة التحقيق الستار على أحداث ١٨ فبراير (تقرير ٢٢ مارس وقرار صرف المرتبات الصادر فى ٢٦ ، ٢٧ مارس) دعى جميع الضباط من رتبة البكباشى فصاعداً إلى قصر عابدين حيث استقبلهم الخديو بالحفاوة ، وفى تلك المناسبة عين عرابى ومحمد النادى[٧٦] وعلى الروبى بوظيفة ياوران[٧٧] ، ثم بعد أسبوع تعين على الروبى رئيسا لمجلس مديرية الدقهلية ،

---

(٧٦) محمد النادى (ولد بالمنصورة فى ١٨٣٦) ، كان ضابطًا "فلاحا" ترقى فى عهد سعيد ولم يصل إلا إلى رتبة القائم مقام فى عهد اسماعيل تقديرا لدوره فى حرب الحبشة ولانعرف شيئًا عن تدرجه الوظيفى بعد ذلك . وعلى الأقل لم يظهر على المسرح السياسى والعسكرى فى ١٨٨١-١٨٨٢ .

أنظر ، آصاف جـ١ ، ص٣٥٩-٣٦٠ ، زكى ، ص١٨١ ، مبارك : الخطط جـ١٥ ، ص٩٢ .

(٧٧) كان على الروبى - فى رواية الأوربيين - المؤسس الأول للجمعية السرية للضباط "الفلاحين" وينتمى إلى الفيوم ، والتحق بالأزهر فى سن الخامسة عشر ولكنه ما لبث أن استدعى فى عهد سعيد للخدمة=

وتعين محمد النادى قائدا للألاى الثانى البياده المستجد وأرسل إلى الإسكندرية بألايه . وتعين عرابى نفسه قائداً للألاى الرابع البياده المستجد أيضا واستدعى جميع الضباط من الاستيداع إلى الخدمة ، وأعيد فتح المدارس العسكرية وبدأ العمل على زيادة قوة الجيش بصورة جدية ، وأقيمت المناورات العسكرية ، وأعد شاهين باشا ناظر الجهادية خطة للدفاع عن البلاد تضع فى اعتبارها إغلاق موانى البحر المتوسط وقناة السويس بالسفن الغارقة ، وإغراق شمال الدلتا إلى الجنوب من ساحل البحر المتوسط أيضا .

وفى ١٠ أبريل ، دعا شريف باشا مجلس شورى النواب إلى متابعة اجتماعاته ، وفى ١٧ مايو قدم للمجلس مشروع الدستور(٧٨) الذى أعده بمساعدة مستشاره الخاص ووكيله الدكتور كيلر Keller وهو محامى من مدينة برسبورج وعضو سابق بالرايخستات النمساوى المجرى . وناقشت المشروع لجنة من مجلس شورى النواب مكونة من خمسة عشر عضواً برئاسة عبد السلام المويلحى . كما قدم للجنة مشروع قانون انتخاب جديد أحالته الحكومة إلى المجلس فى ٢ يونيو(٧٩) . وكان مشروع الدستور ملفتًا للنظر من عدة نواحى ، ولكن نظراً لفض دور انعقاد مجلس شورى النواب فى ٦ يوليو عندما كان مشروع الدستور قيد البحث حتى بعث من جديد على يد شريف عند عودته للحكم فى سبتمبر ١٨٨١ ، فسوف نرجىء الحديث عنه إلى حين تناولنا لتلك الأحداث .

وعندما قدم أعضاء لجنة التحقيق وغيرهم من كبار الموظفين الأوربيين استقالاتهم (فيما عدا وكلاء صندوق الدين العام) ، حاول إسماعيل ان يقنع الدول أنه لم يرغب فى الإطاحة بالرقابة المالية الأوربية ، ولكنه على العكس - رغب فى "أحكام الرقابة على الإدارة المالية" على أساس المرسوم الصادر فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ ، على نحو ما جاء باللائحة الوطنية . ولذلك طلب شريف من كل من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية تعيين مراقب عام من قبلها .

= العسكرية (لمة أولاد العمد) ولم يترق إلى الرتب العليا إلا فى عهد إسماعيل ، فحصل على رتبة القائم مقام تقديراً لجهوده فى حرب الحبشة ، ثم أسندت إليه بعض الوظائف الإدارية ، ولعب دوراً رئيسيًا فى ١٨٨٢ كمسئول عن نظارة السودان ثم أصبح قائداً لمنطقة التل الكبير .

أنظر : الرافعى ، الثورة العرابية ، ص٥٨٧-٥٨٩ ، المجاهد ، عدد ١٩٦ .

(٧٨) الرافعى ، عصر إسماعيل ، جـ٢ ، ص١٩٥ - ٢٠٠ نقلا عن الأهرام ١٨٧٩/٦/١٢ .

(٧٩) نفس المرجع ، ص ١٩١ - ١٩٤ .

وعلى كل ، أمر إسماعيل - فى ٢٢ أبريل - بوضع الخطة المالية الوطنية موضع التنفيذ بغض النظر عن خطة ولسون التى عدلتها لجنة التحقيق ، وحتى يطمئن الدول على مصالحها ، أصدر فى اليوم التالى مرسومًا بإنشاء مجلس للدولة على نمط مجلس الدولة الفرنسى، على أن يتولى رئاسته رئيس مجلس النظار ، وإلى جانبه نائبان أوربيان وثمانية مستشارين وأربعة من موظفى التحقيقات (أوربيان ومصريان) ، وسكرتير عام ، ويتولى المجلس إعداد القوانين، وتقديم المشورة القانونية ، ويمارس قدراً محدوداً من السلطة القضائية الإدارية ، ووافق شريف على تعيين إنجليزى وفرنسى كنائبين للرئيس .

وفى خطاب موجه إلى القنصل البريطانى فى ٤ مايو ، ذكر إسماعيل أن تغيير مجلس النظار (ولم يكن يريد أن يعطى أهمية كبرى للتغييرات الأخرى) تم بضغط من الرأى العام ، وأنه لايحمل أى ضغينة للحكومة البريطانية ، وقام الشيخ البكرى وشريف باشا بشرح أسباب التغيير للقنصل .

فزار البكرى فيفيان فى نفس اليوم (٤ مايو) وتقمص شخصية الروح الموجهة للأحداث الأخيرة . وقص على القنصل البريطانى قصة خلابة أخذها فيفيان - على مايبدو - على علاتها ، فذكر أن الآلاف من أبناء الشعب طلبوا منه أن ينظم المقاومة ضد تسليم مصر للأوربيين ، وأن الخديو لم يجد مفراً من الخضوع لنواب الشعب الذين جعلوه يقسم على القرآن بأن يحكم من الآن فصاعداً حكما دستوريا ، وهددوه بخلعه من منصبه إذا حنث بقسمه .

وفى ٧ مايو ، أعد شريف باشا مذكرة مطولة مفصلة لفيفان حول الاخطاء التى ارتكبتها الوزارة "الأوربية" ، وذكر فيها أن وزارة نوبار تجاهلت الخديو وأغفلت مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ، وأهملت تحذيرات الخديو وناظر الجهادية من احتمال وقوع تمرد بالجيش (وفى نهاية الأمر قرر الضباط أن يستخلصوا حقوقهم بأيديهم) ، وتجاهلت الوزارة المجاعة التى وقعت بالصعيد ، واستخدمت عدداً كبيراً من الموظفين الأوربيين برواتب ضخمة ، وقامت بجباية نصف الضرائب مقدمًا فى ١٨٧٩ دون مراعاة الحالة الاقتصادية المتدهورة للأهالى ، كما فرضت الضرائب على زراعة الدخان ، أضف إلى ذلك أن مجلس شورى النواب قد عومل بالاحتقار من جانب ولسون ودى بلنيير (رغم أن الحكومة هى التى رأت دعوة المجلس إلى الانعقاد) ، وأدخلت حق الفيتو للوزيرين الأوربيين ، وبذلك ظل النظار الذين تنصلوا من مسئولياتهم فى ١٨ فبراير يعملون تحت الضغط الأوربى ، وأبدى أولئك النظار عداء متزايدا للخديو ، كما أقدمت الوزارة على حل مجلس شورى النواب فى الوقت التى كانت فيه خطة

ولسون موضع المناقشة وأخيراً ، عقدت الوزارة العزم على إعلان إفلاس مصر وإلغاء المقابلة .. كل ذلك جعل تغيير الوزارة أمراً ضروريا . فلم يكن هناك من يرغب فى التخلص من الأوروبيين ولكن معاونتهم كانت مطلوبة - بالشروط المصرية - لتنظيم الأمور المالية ، بقدر أكبر من المراعاة لمصالح الأمة (أو مصالح الطبقة الممتازة منها !) .

وعلى أية حال ، كانت الدول الأوروبية تشكل سياستها بمعيار آخر . فالجهود الدبلوماسية التى بدأت فى مايو وأدت إلى الإطاحة بإسماعيل ، كانت مبادرة من جانب الحكومة الألمانية ، فقد كان بسمارك يرغب فى إلهاء الدول الغربية بمصر حتى لاتوجه أنظارها نحو مسرح السياسة الأوربية . ففى منتصف مايو احتج القنصل العام الألمانى يسانده زميله النمساوى سورما Saurma على تعديل الاتفاقية المالية من جانب واحد بموجب مرسوم ٢٧ ابريل . وفى نفس الوقت ، اقترح سورما أن يتنازل الخديو عن السلطة لابنه كحل "للمسألة المصرية" .

وفى ظل تلك الأوضاع بذل اسماعيل محاولة يائسة للوصول إلى اتفاق مع الدول فأبدى استعداده للقبول بأى شئ فيما عدا عودة الوزيرين الأوربيين إلى الوزارة المصرية . وفى النصف الأول من يونيو تتابعت الاحتجاجات الرسمية على مرسوم أبريل من جانب فرنسا وبريطانيا وروسيا وإيطاليا ، واقترحت الحكومة المصرية أن تعيد تقديم مشروع المرسوم إلى الدول للموافقة عليه أولاً قبل إصداره ، ولكن الحكومات الأوربية كانت قد اتخذت قراراً آخر .

ففى ١٤ يونيو وجه القنصل البريطانى النصح إلى الخديو بالتنازل عن عرشه لولده حتى يتحاشى إقدام السلطان على عزله وتعيين حليم خلفا له ، وبعد قليل تبع القنصل الفرنسى زميله البريطانى فى تقديم النصيحة ذاتها . وكان توفيق يداهن الدول ، ففى ١١ يونيو - على سبيل المثال - شكا لفيفيان من تصرفات والده ، ذاكراً أن زيادة عدد الجيش إلى ٣٦ ألف رجل تعد تبذيراً ، وأن والده لم يراع مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ . ولمح شريف إلى أن مجلس النظار لن يعترض طريق خلع اسماعيل ، ولكنه لن يقبل حليم خلفا له خشية عودة مصر إلى وضع الولاية العثمانية . ويذكر محمد عبده أن شريفًا اتخذ هذا الموقف استجابة لضغوط "الحزب الوطنى الحر" الذى اسسه جمال الدين الأفغانى ، وكان ذلك الحزب على صلة بتوفيق ويسعى إلى استبدال إسماعيل بولى العهد[٨٠] .

---

(٨٠) مذكرات محمد عبده ، ص ٥١-٥٢ .

وفى ١٩ يونيو ، تقدمت الحكومتان البريطانية والفرنسية بطلب رسمى - من خلال ممثليها- يدعو الخديو للتنازل عن العرش ومغادرة البلاد ، ووعدت الدولتان بضمان مخصصات كافية له وتولية توفيق خلفا له إذا استجاب للطلب ، أما إذا اضطرت الدول إلى الاستعانة بالسلطان لخلعه ، فلا تضمن الدولتان له شيئا . وما لبث قناصل ألمانيا والنمسا وإيطاليا أن تقدموا للخديو بنصائح مماثلة ، ولكن اسماعيل رفض أن يتخذ موقفًا لأنه كان قد عرض الأمر على السلطان بنفسه ، وكان فى أنتظار الرد . وبذلك أصبح مصيره الآن بيد الباب العالى .

وفى نفس الوقت ، حاول إسماعيل أن يسترضى الدائنين وأن يضمن تأييد الجيش له ، ليقنع العالم كله - وقبل كل شىء ، السلطان - أنه يتمتع بشعبية تامة فى البلاد وأرسل شاهين وعمر لطفى إلى الأقاليم عقب تشكيل وزارة شريف ليجمعا الأموال اللازمة لسداد كوبون مايو ، ويذكر عرابى أن الحكومة قد حصلت على خمسمائة ألف جنيه من بعض المصارف المحلية مقابل رهن سبعمائة ألف أردب من الغلال التى أنتجتها أقاليم مصر الوسطى والصعيد . وبذلك تكررت صفقة العام السابق . كذلك حاولت لجنة خاصة بالقاهرة الحصول على الأموال النقدية من خلال بيع بعض ممتلكات الحكومة بصفة أساسية .

وكان على الشيخ البكرى أن يضمن التزام العلماء والتجار بيمين الولاء للخديو وكما فعل شاهين باشا ، نظم الشيخ البكرى حملة جمع التوقيعات على عرائض تطالب الخديو بالبقاء فى منصبه ، وقع عليها - أيضا - ضباط حاميات القاهرة والإسكندرية وقد ذكرت صحيفة الفارد الكسندرى - لسان حال إسماعيل - فى ٢٦ يونيو أن أكثر من عشرين ألف توقيع قد جمعت على عريضة رفعت إلى الباب العالى ، وتلقى عبد السلام المويلحى أمراً بحشد مجلس شورى النواب لتأييد الخديو .

وكان إسماعيل قد حاول منذ أبريل أن يضمن ولاء ضباط الجيش ، ورغم ذلك ذهب أحد ضباط المدفعية إلى رافابيال بورج - متنكراً - فى ٢٤ يونيو ، وأبلغه أن الضباط لن يعارضوا خلع أسماعيل على يد السلطان وتعيين توفيق خلفًا له ، ولكن الجيش المصرى سوف يؤيد الخديو فى مواجهة أى جيش أوربى . وبذلك انقسم الموقعون على اللائحة الوطنيين إلى معسكرين : فكان هناك فريقًا أيد إسماعيل دون قيد أو شرط ، وفريقًا آخر أيد توفيق . وكان هناك من يؤيدون حليم بالآستانة وباريس ، أما فى القاهرة فلم يؤيده أحد بشكل علنى - على الأقل - فيما عدا بعض الماسونيين .

ترى .. ما القرار الذى قد يتخذه السلطان ؟ لقد كتب ابراهام ممثل الخديو بالآستانة - وصهر نوبار - فى ١٣ أبريل يقول إن الدول الأوربية لم تتقدم إلى الباب العالى بطلب رسمى- حتى ذلك الحين - لخلع الخديو ، ولكنه أشار إلى مايثير القلق ، عندما ذكر أن حليم باشا يتردد على قصر السلطان يوميا ويمكث بحضرة السلطان ساعات طوال .

وفى أول مايو ، أرسل إسماعيل مذكرة إلى إبراهام لتقديمها إلى الصدر الأعظم ، اتهم فيها الوزراء المبعدين - ضمن تهم أخرى - باتخاذ مواقف معادية للأتراك ، وقد هنأ الصدر الأعظم (خير الدين التونسى) الخديو - فى رده - بنجاحه فى إنهاء الاحتلال المقنع لمصر ، وطمأنه على تأييد حكومة السلطان له .

عندئذ أراد الخديو أن يعبر عن ولائه للدولة ، فأمر إبراهام أن يطلب مقابلة السلطان وأن يبلغه أن نوبار أراد أن يعمم ما يسمى بالمسئولية الوزارية فى الدولة كلها ! ولكن إسماعيل كان مخطئا فى الاعتقاد بأن ولاءه الكاذب قد ينقذه ، لأن السلطان كان قد قرر خلعه بالفعل ، ووجد فى حليم مرشحًا أكثر ولاء من إسماعيل كما كان خير الدين يناصر حليما ، وكانت المشكلة تكمن في كيفية فرضه على الدول التى كانت ترشح توفيقا الذى قد يكون أسلس قياداً - بالنسبة لهم - من إسماعيل أو حليم .

وحتى ساعة متأخرة من ليلة ٢٤ يونيو ، كان يبدو أن الدول لن تستطيع فرض إرادتها إلا بالقوة ، فقد تلقى تريكو - القنصل الفرنسى - برقية من الآستانة مفادها أن السلطان سوف يعزل اسماعيل عند ظهر اليوم التالى ويعين حليمًا بدلاً منه ، دبر القنصل أمر إبلاغ نص البرقية إلى إسماعيل ، فجاءه الرد بعد منتصف الليل على يد السكرتير الخاص للخديو بأن الأخير يفضل انتظار وصول حليم . وقيل أن الخديو أصدر أمراً خلال تلك الساعات بزيادة عدد الجيش إلى ١٥٠ ألف رجل . وحتى الساعة الثالثة صباحًا ، حاول القناصل الإنجليزى والفرنسى والألمانى - بالتعاون مع شريف باشا - إقناع إسماعيل بالتنازل عن العرش لولده ، ولكنه ظل صامداً .

وكان طبيعيا أن يستسلم السلطان لضغوط الدول فى ٢٦ يونيو ، فتلقى كل من إسماعيل وتوفيق برقية من الصدر الأعظم تفيد خلع الخديو وتولية ولى العهد ، وأخذ شريف وراغب يعدان الترتيبات اللازمة على الفور . وبعد الظهر كان الأعيان يقسمون يمين الولاء بالقلعة للخديو الجديد الذى لم يتجاوز السابعة والعشرين من عمره . وفى ٣٠ يونيو ، أبحر إسماعيل إلى منفاه بنابلى على ظهر يخته "المحروسة" ، وبذلك تبع إسماعيل رياض ونوبار اللذان نفيًا

من مصر قبل ذلك بوقت قصير ، وكانا يخشيان على حياتهما - بعد ١٨ فبراير - ولم يشعرا أنهما بمأمن من انتقام الخديو إلا بعد أن أظلتهما الدول بحمايتها . فقد حذر القناصل : الإنجليزى والفرنسى والألمانى إسماعيل من الحاق الأذى بهما ، ولكن عندما استعاد اسماعيل سلطته ، لم تعد حماية القناصل تكفى لتأمينهما ، وازداد شعورهما بالقلق ، حتى قبلا نصيحة إسماعيل لهما بمغادرة البلاد ، فغادرها رياض فى ٢٩ أبريل ، ونوبار فى ٢٠ مايو .

حرمان الذوات من نفوذهم السياسى والاقتصادى

تشكيل وزارة جديدة متعاونة مع الدول :

كانت الإطاحة بإسماعيل تشكل - بالنسبة للدول - الخطوة الأولى على طريق إعادة تحكمهم فى البلاد . ولما كانت الوزارة "الوطنية" لاتزال فى الحكم ، فقد سألت الدول الخديو الجديد - فى أول يوليو - عما ينوى عمله بصدد تغيير الوزارة ، فأجاب توفيق بسذاجة بما يفيد رضاه عن النظار لأنهم من خيرة رجال مصر . فإذا كان الأمر على هذا النحو ، لاقتضى دعوة رجال الإدارة الأوربيين - ببساطة - لوضع حد للأحداث التى وقعت فى الربيع .

وفهم توفيق مغزى السؤال ، فقدم شريف استقالته فى اليوم التالى ، ولكن الخديو كلفه على الفور بتشكيل وزارة جديدة ، واستهل خطاب التكليف الصادر فى ٢ يوليو بقوله : "لا أزيدك بحقيقة الحال علما .. فالمقام صعب" ، ورسم فى الخطاب الخطوط العريضة للسياسة المصرية فى المستقبل على النحو التالى :

"وذلك بتقرير الاقتصاد الحق القانونى فى نفقات الحكومة ، ورعاية الأمانة والاستقامة فى الخدم العمومية ، وإصلاح شئون الهيئة القضائية والهيئة الادارية . تلك هى الوسائل الأولى التى يهمنى اتخاذها لتقوى بها البلاد على استرجاع قوتها وتوسيع موارد ثروتها وإنجاز وعودها ووفاء وعودها[٨١]" .

وفيما عدا شريف باشا نفسه الذى أراد أن يستمر فى الاضطلاع بمهام نظارتى الداخلية والخارجية ، لم ينضم إلى الوزارة الجديدة أحد من العناصر التى نشطت بصورة خاصة فى أواخر مارس وأوائل أبريل . وقد جاء جميع النظار كسابقيهم من الطبقة الحاكمة : فأصبح إسماعيل

---

(٨١) الوقائع المصرية ، ٣ يوليو ١٨٧٩ .

أيوب[٨٢] وكيل المالية ناظرا لتلك النظارة ، وأصبح على غالب[٨٣] مدير المنوفية ناظراً للجهادية ، ومحمود سامى البارودى[٨٤] ناظر ضبطية مصر ناظراً للمعارف والأوقاف ، ومصطفى فهمى[٨٥] محافظ الإسكندرية ناظراً للأشغال العمومية ، ومراد حلمى[٨٦] رئيس محكمة القاهرة المختلطة ناظراً للحقانية .

وكان أولئك النظار الجدد من أصدقاء شريف الذى كان يوليهم ثقته التامة ، رغم أن توفيق كان يثق بهم بدرجة أقل ، ولم يثق القناصل بهم قيد أنملة ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يأخذوا عليهم شيئًا لأنهم كانوا فى معظمهم من الرجال غير المعروفين ، ونظراً لأنهم لم يبرهنوا على قدرتهم على التعاون مع الدول من قبل ، فقد اعتبروا "غير أكفاء" شأنهم فى ذلك شأن من تقلدوا الحكم فى مارس وأبريل . وكان القناصل لايرون بين الساسة المصريين من يفوق نوبار ورياض كفاءة ، غير أنهما كانا فى أوربا ، ومن ثم يجب استدعاءهما إن عاجلاً أو آجلاً ، ولا يمكن اعتبار الوزارة الجديدة إلا وزارة انتقالية . وانسحب هذا أيضا على شريف نفسه ، وخاصة أن وجهات نظر شريف وتوفيق لم تكن متطابقة ، ومن ثم كان تغيير رئاسة الوزارة ضروريا إذا كان لابد من "بداية جديدة" إذا قدر لسياسة نوبار أن تستمر .

---

(٨٢) إسماعيل أيوب كان من أهم مماليك إسماعيل ، الذى عينه حاكمًا عاما للسودان وعضوا بالمجلس الخصوصى ،

أنظر : Le Phare d'Alexanrie, 3 July 1829 .

(٨٣) على غالب ، ضابط جركسى برتبة لواء ، ظل بالخدمة العاملة حتى ١٨٧٢ ، وخدم فى ألاى شريف باشا ، وبعد تركه خدمة الجيش تولى مناصب إدارية بالأقاليم .

أنظر ، زكى ، ص١٠٢-١٠٣ ، Broadley , p. 154.

(٨٤) حول محمود سامى ، أنظر : الحديدى ، محمود سامى البارودى ، ص١٥ - ٩٢ .

(٨٥) حول مصطفى فهمى ، أنظر : الرافعى ، الثورة العرابية ، ص١٤٩ مذكرات قلينى فهمى باشا ، جـ١ ص١٣ ، Cromer, 2, p. 346 .

(٨٦) مراد حلمى : ضابط جركسى برتبة لواء ، أوفد إلى باريس فى ١٨٤٤ ضمن البعثة التى كان شريف باشا من أعضائها ، وكان صهرا لسليمان باشا الفرنساوى . وبعد عودته من باريس خدم كضابط أركان حرب . وفى عهد إسماعيل تقلد الوظائف الإدارية والقضائية .

أنظر : Hayworth - Dunne, p. 256 .

وقرر الخديو أن يتفادى الاصطدام بالدول ، فقد كان يعتقد أن حكمه لن يحظى بالاستقرار إذا وقف فى وجه أوربا ، لذلك ملك زمام المبادرة ، وأعلن رضاه بأى لجنة تحقيق أو تصفية ترى الدول تشكيلها ، كما أعلن موافقته على عودة الرقابة المالية ، على ألا ينال الوزيرين الأوربيين أى منصب كبير حتى لايؤدى ذلك إلى تحطيم مكانته فى البلاد . ولم يبق توفيق هذا الموقف سراً ، فأعلن أمام الأعيان بمدينة طنطا فى ٣١ يوليو أنه يجب الحصول على ثقة الدول الأوربية قبل كل شئ .

وحاول شريف أن يقوى مركزه باعتباره ممثلا "للائتلاف الوطنى" وأن يجمع حوله الموقعين على اللائحة الوطنية بتنفيذ الوعود الدستورية التى قطعها إسماعيل من قبل ، وبذلك يتألق إلى جانب الخديو عديم الخبرة ويمتدح كزعيم وطنى وسياسى ليبرالى . ولم يكن الدستور فى نظر هذا التابع المخلص لإسماعيل يعنى أكثر مما كان يعنيه عند سيده ، مجرد سمة من سمات التمدن .

وحتى توضع هذه السياسة موضع التنفيذ ، كان لابد من بقاء خصميه نوبار ورياض خارج البلاد . ومن ثم صدر على الفور قرار رسمى يحرم عودة نوبار ، ولكن نفوذ شريف كان قد بلغ أقصى مداه ، وتحت ضغط القناصل ألغى توفيق قرار الحظر سالف الذكر ، واستدعى رياض أيضا من أوربا ، فلم يكن باستطاعة توفيق أن يلعب نفس الدور الذى لعبه والده ، دور حامل لواء المعارضة الوطنية أو أن يظل واقفا موقفا سلبيا ، ولذلك فضل شريف الاستقالة وترتيب فرصة ملائمة لانسحابه بدلا من الوقوف وراء توفيق حتى لا يوصم بالتبعية للدول ، ومن ثم يحطم مستقبله السياسى ، ومن الصعوبة بمكان تفسير الأحداث التى تلت ذلك على غير هذا النحو[٨٧] .

ففى ٦ يوليو فض شريف مجلس النواب ، بعد ما كان قد قدم للمجلس - فى ١٧ مايو - مشروع لائحة دستورية جديدة ، كما قدم فى ٢ يونيو مشروع قانون انتخاب جديد كان منذئذ موضع دراسة لجنة نيابية تضم خمسة عشر عضوا . وقد أبلغ النواب الآن أن مناقشاتهم كانت بطيئة للغاية ، ولم يكرر النواب احتجاج ٢٧ مارس فانفض المجلس دون أى احتجاج ودون أن يصوت على اللائحة الدستورية وقانون الانتخاب . وقبل انفضاض المجلس بيوم واحد ، نشرت الوقائع المصرية مرسوما صادراً من الخديو إلى مجلس النظار أعلن فيه توفيق أن حقوق الشورى والمسئولية الوزارية هى أساس سياسته ، وأعرب عن اعتزامه توسيع حقوق مجلس شورى النواب . لقد كانت أحداث القاهرة فى تلك الأيام عسيرة الفهم على أى إنسان .

---

(٨٧) وردت بالنقاش ، جـ٤ ، ص١١-١٢ ، والرافعى : الثورة العرابية ، ص٢٩-٣١ .

وأخيرا استقالت وزارة شريف الجديدة فى ١٧ أغسطس ، فى نفس اليوم الذى غادر فيه مصر المندوبون الأتراك الذين حملوا إلى توفيق فرمان التولية[٨٨] الذى كان ينتظره بفارغ الصبر . وكتب محمود فهمى يقول إن "الله وحده يعلم" [٨٩]سبب هذه الاستقالة فقد بدت خطوة شريف مبهمة "دون أسباب واضحة"[٩٠]. ولكن التخمينات التى تواترت أصابت كبد الحقيقة، فقد قدم شريفا إلى الخديو مشروع الدستور للموافقة عليه ، ولكن الأخير رفضه . أو أن الخديو لم يوافق على مشروع تعيين دى بلنيير وبارنج مراقبين عامين ، فلعل إحدى هاتين الحقيقتين كانت سببا فى استقالة الوزارة .

فبمجرد تدعيم فرمان التولية لمركز توفيق ، صمم الأخير على ألا يدع زمام الأمور يفلت من يده ، ولعله كان يأمل فى أن يعيد للخديوية مجدها السابق بتسوية الأمور مع الدول وتركيز السلطة التنفيذية فى يد البلاط . وعلى أية حال ، وجه توفيق ضربة قاضية إلى التطلعات الدستورية لشريف فلا نعرف شيئا عن مشروع الدستور الذى قدمه شريف إلى الخديو (ولعله كان مطابقا لذلك الذى قدمه إلى مجلس شورى النواب فى مايو) وفضلا عن ازدراء توفيق للمشروع ووصفه له بأنه "ديكور مسرحى" ، فإنه لم يرد أن يختفى وراء مؤسسات غير حقيقية أو زائفة .

وألغى الخديو مبدأ استقلال مجلس النظار الذى اعلن فى العام السابق ، وأقام مجلسا شخصيا ، احتفظ فيه بمصطفى فهمى كناظر للخارجية ، ومحمود سامى البارودى كناظر للأوقاف . كما أسند النظارات الأخرى إلى "ذوى الخبرة" من الأتراك الجراكسة ، فأصبح عثمان رفقى[٩١] ناظرا للجهادية ، ومحمد المرعشلى ناظراً للأشغال العمومية[٩٢] ، وذو الفقار ناظراً

---

(٨٨) حول هذه الفرمانات راجع Cromer, Vol. 1, pp. 155 - 59 .

(٨٩) محمود فهمى ، جـ١ ، ص٢٠٤ .

(90) Zind, p. 195 .

(٩١) عثمان رفقى (١٨٣٩-١٨٨٦) ولد بالقوقاز ، وبدأ حياته بمصر طالبًا عسكريا فى الثانية عشر من عمره ، وفى ١٨٧٦ حصل على رتبة الفريق ، وفى ربيع ١٨٧٩ أصبح وكيلا للجهادية لفترة قصيرة .

أنظر الفارد السكندرى ، ١٩ أغسطس ، ٢ سبتمبر ١٨٧٩ .

(٩٢) كان محمد مرعشلى ضابطًا أيضا ، ولكنه كان مهندسا يصلح تماما لهذا المنصب (الفارد السكندرى، ١٩ أغسطس ١٨٧٩) .

للحقانية ، واستدعى رياض باشا من أوربا ليسند إليه نظارة الداخلية التى أوكل أمورها - فى نفس الوقت - إلى صهره منصور يكن ، وعين خليل يكن وكيلا لنظارة الداخلية ، وقريبه حيدر يكن - ابن عم منصور - ناظراً للمالية ، ولكنه عين مصريا ناظراً للمعارف هو على إبراهيم[٩٣] الذى كان عضوا بمحكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية .

ورغم أن المرء لايملك تخمين الأسباب الحقيقية لاستقالة شريف الذى كان فى نظر الرأى العام ضحية استبداد الحاكم وضغوط الدول ، فإنه استطاع أن يقيم الدليل مستقبلا على أنه رجل دولة ليبرالى وطنى ، واعتزل إلى حين فى ضيعته .

وكان تصرف الخديو على هذا النحو واستقالة شريف موضع ترحيب الدول ، ولكنهم لم ينظروا بعين الارتياح إلى ما يمثله ذلك من نذر تحول توفيق إلى صورة مصغرة من إسماعيل . ورأت الدول وجوب إقامة مجلس نظار "مستقل" فقد وصل رياض باشا إلى مصر فى ٣ سبتمبر وهو على استعداد للتعاون مع الدول ، وكان فى حكم المقرر - أصلا - أن يتولى رياض نظارة الداخلية غير أن الخديو كانت لديه بعض أسباب الشكوى من طموح رياض المتزايد عندما كان لايزال بأوربا ، فقد ذكر توفيق للقنصل البريطانى أنه سمع أن رياضا يرغب فى العودة "ليتولى حكم البلاد" فإذا لم يعدل عن موقفه لن يسند إليه منصب على الإطلاق .

ونصب الخديو من نفسه محاميًا عن نظامه ، فصاغ بنفسه نظامًا واهنًا لعمل مجلس النظار، قرأه بزهو على لاسل Lascelles يجتمع بموجبه مجلس النظار برئاسته أيام الخميس والسبت ، حيث يطرح كل ناظر المسائل للمناقشة ويكون مسئولا عن تنفيذ القرارات المتعلقة بـه .

ولكن ، كما أن توفيقا عجز عن الحيلولة دون عودة دى بلنيير إلى منصب المراقب العام ، عجز أيضا عن منع رياض من إحراز نفوذ نسبى . فلم يعمر مجلس النظار الشخصى الذى شكله توفيق طويلا ، فما لبث أن أقاله بنفسه ، وكتب إلى رياض[٩٤] فى ٢١ سبتمبر مشيرا

---

(٩٣) على إبراهيم (١٨٢٦-١٨٩٩) ينتمى إلى أسيوط ، أوفد إلى باريس فى ١٨٤٤ ضمن بعثة الأمراء، وعاد فى ١٨٤٩ بعدما أتم دراسته بنجاح كبير ، وحظى بتقدير جميع الولاة ، فتقلب فى وظائف التعليم والهندسة والقضاء وكانت هذه هى المرة الأولى التى يلى فيها منصبا رفيعا .

أنظر : زاخورا ، جـ١ ، ص٩٥ -٩٩ ، آصاف ، جـ١ ، ص٢٣٣-٢٣٧ .

(٩٤) الخطاب الرسمى منشور فى Lamba, Droir Public, Annexe XXXIV .

أنه عندما تولى رئاسة مجلس النظار كان يهدف إلى مواجهة متطلبات الساعة وأن ما جاء بمرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ من النص على "الحكم بواسطة ومن خلال مجلس النظار" أنما يعبر تماما عن أفكاره ، وعلى هذا الأساس كلف رياض بتشكيل الوزارة . ولكن توفيقا احتفظ لنفسه بحق أنكره من قبل على والده إسماعيل ، وهو حق حضور اجتماعات المجلس ورئاسة تلك الاجتماعات كلما رأى ذلك ضروريا .

ووافق الخديو على قائمة النظار التى اعدها رياض فور تقديمها إليه ، وقد احتفظ فيها كل من مصطفى فهمى ، وعثمان رفقى ، وعلى إبراهيم ، ومحمود سامى بنظاراتهم ، ولكن أقارب ومستشارى توفيق - آل يكن وذو الفقار ومحمد المرعشلى - أسقطوا من القائمة واحتفظ رياض لنفسه بنظارتى الداخلية والمالية ، وعين صديقه على مبارك ناظراً للأشغال العمومية على نحو ما فعل أيام الوزارة "الأوربية" ورقى إلى منصب ناظر الحقانية حسين فخرى[٩٥] الذى كان محامياً شاباً فى الخامسة والعشرين من عمره .

وأخيرا ، ووصل عمل نوبار بعد نصف عام من الانقطاع "المزعج" وكانت النقاط الثلاث الرئيسية فى برنامج وزارة رياض تتمثل فى التغلب على الصعوبات المالية ، وتطوير التعليم العام ، وإصلاح المحاكم الأهلية ، وكانت النقطة الثانية جديدة مقارنة ببرنامج نوبار فى السنة السابقة .

وبعد الإعلان الذى أصدره رياض فى ٧ أكتوبر باسم مجلس النظار والذى نص على أن مرسوم إسماعيل الصادر فى ٢٢ أبريل "باطل المفعول" وبعد صدور المرسوم الخاص بتحديد اختصاص المراقبين العامين ، عادت المراقبة بصورة فعالة . وحصل دى بلنيير وبارنج - زميلا رياض فى لجنة التحقيق ووزارة نوبار - على "مكانة ووضع" فى مجلس النظار (ولكنه وضع استشارى) باعتبارهما رقيبان عامان ، كما حصلا على سلطات واسعة فى الرقابة على مالية البلاد . ولكن رياض كان شديد الاهتمام بالا يظهر بمظهر التابع لأوربا ، فطلب إلى الخديو أن

---

(٩٥) حسين فخرى (١٨٤٣-١٩٢٠) هو ابن الفريق جعفر صادق ، بدأ حياته الوظيفية بالإدارة المدنية ، ثم درس فى باريس ١٨٥٧-١٨٧٤ ، وعندما أصبح وزيرا للحقانية وصنيعة لرياض باشا كان قد حقق خبرة طويلة بالوظائف القانونية .

أنظر : زاخورا ، جـ١ ص٨٣ -٨٥ ، آصاف ، جـ١ ص٢٢٢-٢٢٧ . زكى فهمى ، ص٢٢٦-٢٣٣ .

Le Phare d'Alexandie, 23-9-1879 .

يصدر مرسوما نص على انه : فى الوقت الراهن ، لا يمارس الرقيبان العامان سلطة توجيه الخدمات الإدارية والمالية .. إلا من خلال الاتصال بنا أو بناظرنا على أن توضع الملاحظات التى يتوصلان إليها موضع الاعتبار"(٩٦).

إسكات معارضة المثقفين

جمال الدين الأفغانى :

وبعودة المراقبة والتعاون مع الدول ، انتهى كل ما تحقق فى الربيع أواخر أيام حكم إسماعيل . وقد استفادت الطبقة صاحبة الامتيازات - من الضباط والمثقفين وغيرهم - من إسباغ الخديو حمايته على المقاومة الموجهة ضد الوزارة "الأوربية" ومن تأييده الحيوى لها . غير ان التحالف مع إسماعيل لم يؤد - دائمًا - إلى إيجاد نوع من التقدير والحب للحاكم ، ففى ذلك الوقت كان الضباط والمثقفون يفكرون فى التخلص من الطغيان ، ولذلك لم يقترن خلع إسماعيل بشعور الأمة بالأسى ، بل على العكس لقى تنصيب توفيق مكانه ترحيب جميع الفئات الإجتماعية ، ورغم أن التوقعات التى نجمت عن تغيير الحاكم تباينت تباينًا كبيراً . وكان الخديو الجديد - بشكل عام - مصلحًا ليبراليًا مخلصًا ، ولكن حتى لو صح ذلك ، فإن توقع الكثير منه كان يعنى زيادة تقدير قدراته على العمل فى مواجهة التدخل الأوربى . وبتشكيل وزارة رياض تناقصت الإصلاحات الدستورية وتقرير المصير الوطنى إلى أدنى حدود الإمكانية . وأصبح النضال موجها الآن ضد رياض بصفة رئيسية دون الارتكان إلى الخديو ، ودون أن يتجه النضال - بالضرورة - ضده ، فمن يكون توفيق هذا حتى يولوه اهتمامهم ؟

وفور استقالة شريف باشا التى اقترن بها انتشار الشعور بخيبة الأمل فى الخديو ، نظمت حملة صحفية ضد التطورات الجديدة . ورد توفيق على ذلك بفرض حظر على الصحف وطرد الرجل الذى كان بمثابة اليد المحركة للصحفيين الذين شنوا تلك الحملة ونعنى به جمال الدين (الأفغانى) .

وليس هنا مجال الحديث عن مواهب جمال الدين وأفكاره الفلسفية والسياسية (وكان فى الحقيقة فارسيًا شيعيًا) ، ولكننا نستطيع أن نقدم - فقط - بعض الإشارات إلى دوره فى مصر فى السنوات ١٨٧١-١٨٧٩ الذى لم يسجل تسجيلاً دقيقًا بعد حتى فى أكثر السير

---

(٩٦) الوقائع المصرية ، ١٦ ، ١٧ نوفمبر ١٨٧٩ .

التى كتبت عنه - التزامًا بالنقد ، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن جمال الدين وضع "الخطوط العريضة" لذلك الدور قبل القبض عليه وترحيله من مصر(٢٤ أغسطس ١٨٧٩) بوقت قصير من ناحية ، كما يرجع إلى إبعاده عن مصر من ناحية أخرى ، كما أن ما سجل من أفكاره السياسية والفلسفية خلال تلك السنوات قليل ، فتحليل تلك الأفكار يستند إلى ما كتبه جمال الدين بعد مغادرته مصر .

وكان جمال الدين قد أقام بمصر عام ١٨٦٩ إقامة قصيرة ، وعندما اضطر إلى مغادرة الآستانة عام ١٨٧١ بسبب بعض الآراء التى اعتبرت ضربا من ضروب الهرطقة وأثارت موجة من الغضب ضده ، عاد إلى مصر مرة أخرى . فطلب منه رياض باشا أن يبث أفكاره الإصلاحية فى القاهرة ، كما أمر الخديو إسماعيل بتخصيص راتب شهرى له قدره ألف قرش ، وحتى بعد طرده من مصر ووقوع البلاد تحت الاحتلال البريطانى ، ظل جمال الدين يعتبر رياض باشا سندًا له يستطيع اللجوء إليه طلبًا للعون .

وفى عام ١٨٧١ ، عندما قام إسماعيل بتعيين جمال الدين شيخا بالأزهر لم يكن من الصعب إقناعه بإضفاء حمايته على هذا الفيلسوف الناقد . ولكن العلماء المتزمتين وخاصة الشيخ عليش والشيخ البحراوى والشيخ الرفاعى - ثاروا ضد البدع التى يروج لها جمال الدين وقيل إن الحجارة كانت تلقى من النوافذ عليه وعلى تلاميذه المخلصين : ومن بينهم الشيخ محمد عبده ، وعبد الكريم سليمان ، وإبراهيم اللقانى ، وسعد زغلول ، وإبراهيم الهلباوى ، أثناء اجتماعه بهم فى منزله .

وما كانت تلك المجموعة الصغيرة - الموصومة بالهرطقة والتى كان "الكثير من المؤمنين يزورون عنها" على حد قول عبد الله النديم[٩٧] - لتحظى بالشهرة لو لم تركز نشاطها على الأمور السياسية والاجتماعية بقيادة السيد جمال الدين ، وذلك فى مجالين الصحافة والحركة الماسونية ، فكانوا يناضلون ضد التدخل الأوربى ، ويناضلون من أجل الإصلاح لتقوية مصر ومن أجل وحدة البلاد الشرقية .

وحتى ذلك الحين كانت الماسونية فى مصر موضع اهتمام الأوربيين وبعض الشوام وقليل من الأفراد المتأثرين بالثقافة الأوربية ممن ينتمون إلى الطبقة الحاكمة ، فكانت اللغات الأوربية هى

---

(٩٧) خلف الله : عبد الله النديم ومذكراته السياسية ، ص٥٢ (وسنشير إليه فيما بعد بأسم مذكرات النديم) .

أداة الحديث داخل المحافل الماسونية ، وعندما حاول الأمير حليم باشا استخدام المحافل الماسونية لتدعيم أطماعه السياسية فى السلطة عمل الماسونيون - مؤقتًا - ضد إسماعيل ، ولكنه ما لبث أن أضفى حمايته على المحافل الماسونية بعدما أكدت له عدم ميلها إلى التدخل فى سياسة البلاد . وقدم هذا التأكيد للحكومة المصرية ، الإيطالى زولا المعلم الأعظم "لمحفل الشرق الأعظم الوطنى المصرى" فى ٢٩ أبريل ١٨٧٣ باعتباره الممثل الرسمى للحركة الماسونية فى مصر .

وأراد جمال الدين أن يستخدم المحافل الماسونية لتحقيق أهدافه الخاصة ، فبعد تأسيس أول محفل للناطقين بالعربية ، أنضم إليه جمال الدين وأصبح ماسونيا فى ١٨٧٦ ، وشجع تلاميذه أيضا على الأنضمام إلى عضوية المحفل . وفى ١٨٧٨ انتخب جمال الدين رئيسا لمحفل "كوكب الشرق" (الإنجليزى) وقيل إنه ما لبث أن دخل فى صراع مع الماسونيين القدامى لأنه أراد تحويل المحافل إلى خلايا للنشاط السياسى .

غير أن الماسونيين لم يوافقوا على تلك السياسة ، وقام وفد تألف من خمسة من أعضاء "محفل الشرق الأعظم الوطنى المصرى" برئاسة رافاييل بورج - نائب القنصل البريطانى بالقاهرة - بمقابلة توفيق فى ١٧ أغسطس ١٨٧٩ ، وطمأنوه - مرة أخرى - إلى أن الماسونيين المصريين ليست لهم تطلعات سياسية أو دينية ، وأنهم لايعنون إلا بتقدم البلاد وتمدنها . ومن ثم أكد لهم توفيق أنه سوف يستمر فى حمايتهم وإبداء حسن النوايا تجاههم كما فعل أبوه من قبل .

ووفقا للمعلومات التى أوردها القنصل البريطانى فى مصر (التى حصل عليها من رافاييل بورج بكل تأكيد) ، طرد جمال الدين من المحفل لإنكاره وجود المخلوق الأعظم ، ويذكر جمال الدين نفسه - فيما بعد - أن الماسونيين المؤيدين لحليم انقلبوا ضده فى نفس اللحظة التى دعا فيها إلى استبدال اسماعيل بتوفيق ، فترك "محفل كوكب الشرق" - الذى رأسه لمدة عامين - مع بعض مؤيدى ولى العهد . ومن ثم تقع مسئولية نفيه من مصر على عاتق أعدائه من الماسونيين ، فتذكر صحيفة الفارد الكسندرى فى عددها الصادر فى ٢ سبتمبر ١٨٧٩ أن السبب الحقيقى لنفى "الفيلسوف الأفغانى المدعى" تكمن فى الصراعات داخل الحركة الماسونية.

ومهما كانت الحقيقة الكامنه وراء نفيه ، فإن الأسباب المعلنة لنفى جمال الدين من مصر هى القيام بنشاط سياسى غير مرغوب فيه وتهمة الهرطقة . وذكر توفيق للقنصل البريطانى أن

جمال الدين كان يدعو إلى الثورة ويروج للفوضوية ، وأتهم رسميًا بالتآمر سرًا ونشر العقائد المفسدة للدولة والدين .

وقد اتخذ قرار القبض على جمال الدين ونفيه خارج البلاد فى اجتماع لمجلس النظار برئاسة الخديو وحضور محمود سامى البارودى ، اللذان كانا حماة جمال الدين ، وكان الفيلسوف الطموح يبنى عليها الآمال ، والزعم بأن القرار جاء بناء على طلب القنصل البريطانى يبدو مجرد أسطورة ، فوفقا للتقرير الذى أرسله لاسيل (القنصل البريطانى) إلى لندن يذكر القنصل أنه علم بنبأ نفى جمال الدين من الخديو بعد أن تم تنفيذ القرار بالفعل .

وعلى أية حال ، يبدو أن الطموح السياسى للأفغانى أصبح يثير أعصاب توفيق . وقد تعاون جمال الدين مع شريف باشا قبل وبعد تغيير الخديو ، وبعد رفض الخديو للمشروع الدستورى الذى تقدم به شريف واستقالة الوزارة التى أعقبت ذلك ، لابد أن يكون الخديو قد أدرك أن محاولات التعاون مع الدول أصبحت عرضه للخطر . وربما كانت الآراء الدينية لجمال الدين (أو ما شاع عنها) قد أثارت شكوك الخديو إلى حد بعيد ، وهو الذى عرف بتدينه .

وخلال سنواته الأخيرة فى مصر ، لم يقتصر "سيد الشرق" على تعليم الفلسفة للأزهريين الشبان فى بيته ، ولكنه اجتذب إلى حلقته مثقفين من دوائر مختلفة تمامًا ، من بينهم مسيحيان من الشام هما أديب إسحق[٩٨] وسليم النقاش[٩٩] اللذان نشطا بالمسرح

---

(٩٨) أديب إسحق (١٨٥٦-١٨٨٥) ولد بدمشق وتعلم بإحدى مدارس الإرساليات ، وعندما نزحت عائلته إلى بيروت وجد لنفسه مكانًا بدوائرها الثقافية ، وكان له نشاط أدبى فى ميدان ترجمة المسرحيات الفرنسية ، وانتقل إلى مصر فى ١٨٧٦ تلبية لنصيحة صديقة سليم النقاش ليعمل معه بالمسرح العربى ، كان مقربًا عند إسماعيل ، كما قربته صلته بجمال الدين الأفغانى من رياض باشا . وكما سنرى فيما بعد أسس بالتعاون مع سليم النقاش وجمال الدين جريدتا مصر والتجارة ، وساند شريف باشا فيما بعد ، فنشر لحسابه صحيفة بباريس بعنوان "مصر القاهرة" هاجمت سياسة حكومة رياض ، وبعدما أسكتت المعارضة ضد حكومة رياض نفسها ، عاد أديب إسحق إلى بلاده مرة أخرى ، ليعود إلى مصر مرة أخرى كمؤيد للخديو توفيق وللمتعاونين مع الاحتلال البريطانى ولكنه ما لبث أن طُرد من مصر بعد ذلك .

أنظر : زيدان : تراجم مشاهير الشرق ، ص٧٥-٨٠ ، إبراهيم عبده : أعلام الصحافة العربية ، ص١١٦-١٢٤ ، الرافعى : عصر إسماعيل ، جـ١ ، ص٢٦٠ .

(٩٩) سليم خليل النقاش (مات بالإسكندرية فى ١٨٨٤) ، انحدر من عائلة بيروتية مسيحية كانت تشتغل بالتجارة اشتهرت بدعمها للمسرح العربى ، وعندما أسس إسماعيل الأوبرا اجتذب ذلك الحدث سليمًا إلى مصر ، ومنذ ١٨٧٦ أشتغل بالتمثيل المسرحى بالإسكندرية (أنظر ، عاشور ، ص١١٧ ، ١٢١ ، الشيال، ص٧٣-٧٤) .

السكندرى وكان إسماعيل يعاونهما ماليا) ، واليهودى القاهرى يعقوب صنوع [١٠٠] "موليير مصر" وهو من مهرجى البلاط ، خالط الطبقات الدنيا من الشعب وأنبهر الحكام به ، وكذلك عبد الله النديم البوهيمى المصرى الذى كان يتعاون دائمًا مع تلاميذ جمال الدين ، رغم أنه لم يعتبر نفسه واحداً منهم .

ولابد أن يكون علماء الأزهر - خاصة - قد استاءوا من قيام جمال الدين بالتدريس بإحدى المقاهى القريبة من الأوبرا ، حيث كان يقضى معظم وقته هناك محاطًا "بالشبان المصريين" والثائرين على الأزهر ، ومن يترددون على المقهى عرضًا "حيث كان يطرح أمامهم القضايا التى يعتبرها مناسبة للعصر" على نحو مايذكر مراسل التيمس (اللندنية) أثر مقابلة أجراها مع السيد فى ٢٠ أغسطس ١٨٧٩ .

وكانت القضية الأساسية فى ذلك الوقت - عند جمال الدين - هى النضال ضد التدخل الأوربى ، ولما كان توفيق لا يؤمن بجدوى تلك القضية فقد طرد من نصب نفسه صانعا للملوك والوزراء .

الصحافة :

وفى نفس الوقت الذى نفى فيه الفارسى الذى لايعرف الاستقرار أبعد محمد عبده - ظله المصرى - إلى قريته بالبحيرة ، أما بقية تلاميذه فقد تركوا وشأنهم ، ولكنهم ما لبثوا أن

---

(١٠٠) ولد يعقوب صنوع (١٨٣٩-١٩١٢) بالقاهرة لأسرة يهودية مصرية من أصل إيطالى ، وتلقى تعليمه فى إيطاليا ١٨٥٢-١٨٥٥ على نفقة أحمد يكن ، وبعد ذلك اشتغل معلمًا خاصًا لمدة ثمان سنوات ، ثم معلما فنيًا لمدة ست سنوات ، وبمعاونة إسماعيل أسس "مسرح الشعب" ولكن إسماعيل نقم عليه بسبب نقده الإجتماعى اللاذع ، ورغم قيام خيرى باشا بالتوسط له عند الخديو حتى صفح عنه ، نفى إلى الخارج فى ١٨٧٨ وجعل من إسماعيل أضحوكة على صفحات مجلة "أبو نضارة" وأقام بباريس لمتابعة نشاطه الصحفى حيث شن حملة على التدخل الأوربى فى مصر ، وبث الدعاية لتولى حليم خديوية مصر . وكان يتلقى معونات مالية من الباب العالى وحليم . ويبدو أن صنوع كان مريضا بحب الظهور، فزعم أنه أول من سك شعار "مصر للمصريين" وأسس أول محفل ماسونى فى مصر بأمر من عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى(!) ، ولما كانت مجلة "أبو نضارة" توزع ربع مليون نسخة ، فقد زعم أنه القائد الحقيقى للحزب الوطنى وللثورة العرابية .

أنظر : Baignieres, pp. 11, 15, 101 - 2 . ، إبراهيم عبده : أبو نضارة ، وأعلام الصحافة ، ص٥٠-٥٧ .

Ninet : Origin, pp. 127 - 128 .

استفزوا السلطات بما كانوا يبثونه من دعاية لآرائهم وآراء محمد عبده فى الصحف القائمة وإصدارهم للصحف الجديدة التى شجعهم جمال الدين على إصدارها .

ولم يكن ثمة صحفا سياسية عربية مستقلة بمصر بأى مقياس من المقاييس قبل عام ١٨٧٦ وكانت "وادى النيل" هى الصحيفة الوحيدة التى صدرت لفترة طويلة نسبيًا (١٨٦٦-١٨٧٢) التى مولها إسماعيل لتنطق بلسانه وتبث الدعاية لأفكاره السياسية . ورغم أن إبراهيم المويلحى كان يحظى بدعم إسماعيل ، فقد اضطر أن يعدل عن إصدار مجلة "نزهة الأفكار" التى لم يصدر منها سوى عددين فى عام ١٨٦٩ وتولى تحريرها بالاشتراك مع عثمان جلال ، لأن شاهين باشا حذر الخديو من الطبيعة السياسية للمجلة وما قد يترتب على ذلك من أخطار. أما صحيفة "البروجريه اجبسيان" فكانت توصف أحيانًا بأنها "صحيفة المعارضة" فى تلك السنوات ، ولكنها كانت تصدر بالفرنسية فقط .

وكان من بين العوامل الهامة فى التطور اللاحق للصحافة منذ عام ١٨٧٦ حماية اسماعيل لمجموعة من المثقفين المسيحيين الشوام الذين علق عليهم الآمال فى إعطاء دفعة قوية للحياة الثقافية فى مصر . وفى ديسمبر ١٨٧٥ حصل سليم تقلا على ترخيص لإصدار صحيفة تعهدت بعدم التدخل فى السياسة ، وفى ١٨٧٦ اشترك مع أخيه بشاره فى تأسيس "الأهرام" أقدم الصحف المصرية التى لاتزال تصدر حتى الآن[١٠١] .

---

(١٠١) سليم تقلا (١٨٤٩-١٨٩٢) وبشارة تقلا (١٨٥٣-١٩٠١) مارونيان من إحدى القرى القريبة من بيروت ، تمتعا - فى البداية - برعاية إسماعيل فى مصر ، ثم ما لبثا أن دخلا فى صراع مع إسماعيل بسبب التعليقات التى وردت بجريدة "صدى الأهرام" التى كانت تصدر يوميا إلى جانب "الأهرام" مثل "الوطن" و"ليجبت" والتى أيدت رياض والمراقبة . ولكنهما غيرا خطهما السياسى بانتهازية ملحوظة عندما تولى شريف الوزارة وعندما أمسك العرابيون بمقاليد الأمور ، وانسحبا إلى بيروت عندما بلغت الأزمة ذروتها قبيل الاحتلال البريطانى ، وعادا إلى مصر بعد هزيمة التل الكبير باعتبارهما من معارضى عرابى المنتصرين . وقد لعبا دور المدافع عن المصالح العثمانية فكر مهما السلطان ودعمهما ماليا بعد الاحتلال . (وهى معلومات حصلت عليها من بطرس أبو مانع الذى حصل عليها بدوره من الوثائق التركية) .

أنظر ، زاخورا ، جـ٣ ، ص٥٤٤-٥٤٩ ، زيدان : تراجم مشاهير الأمة ، جـ٢ ، ص٩٩-١٠٤ ، إبراهيم عبده : أعلام الصحافة ، ص١٠٧-١١٥ ،

Zolondek : Al-Ahram and Westernization, Also, Ash-Shach in Arabic Political Literature of the 19 th Century .

وأدرك جمال الدين – على الفور – أهمية الفرص التى تتيحها تلك المبادرة ، وقد بدأ تلميذه محمد عبده نشاطه الصحفى بخمس مقالات نشرها فى تلك الصحيفة الجديدة خلال ١٨٧٦[١٠٢] ، تقدم نظرة متعمقة لأفكار المجموعة التى تحلقت حول جمال الدين .

وكان العرفان بفضل إسماعيل فى تطوير التعليم بالبلاد وتحقيق رفاهيتها لايعدو أن يكون أكثر من أداء للواجب . ففى تلك المقالات أشار محمد عبده إلى ماضى مصر العظيم والمستوى الفريد لحضارتها التى بلغت الذروة فى الغرب ، وتعود الآن إلى وطنها الأصلى وأكد على أهمية الأدب والصحافة بالنسبة للتطور الثقافى والسياسى والدينى للأمة . وانتقد العلماء الذين أغلقوا عقولهم أمام العلوم الحديثة التى كان تطبيقها مسئولاً عن رخاء وتفوق الدول الأوربية ، فمن لا يستأسد بين الأسود كان مصيرة الهلاك .

ولكن مجموعة جمال الدين كانت بحاجة إلى أن تكون لها صحفها الخاصة بها حتى تنشر أفكارها السياسية بصورة مباشرة ، ولذلك طلب السيد من بعض الأدباء من تلاميذه نشر صحف خاصة بهم ، وكانت علاقة جمال الدين برياض باشا ذات نفع كبير فى تيسير الحصول على التراخيص اللازمة .

ففى عام ١٨٧٧ أسس أديب إسحق وسليم النقاش صحيفة "مصر" وفى عام ١٨٧٨ أسسا جريدة "التجارة" . وانتقلت رئاسة تحرير "مرآة الشرق" إلى إبراهيم اللقانى – أحد تلاميذ جمال الدين فى أبريل ١٨٧٩ ، وكان قد أسسها سليم العنحورى[١٠٣] فى فبراير من نفس العام بمعونة إسماعيل ، وشجع الفيلسوف – أيضا – تلميذه يعقوب صنوع على إصدار صحيفة هزلية باسم "أبو نضارة" (عام ١٨٧٧) ، ولكن أوقف صدورها بعد خمسة عشر عدداً بسبب نقدها اللاذع للأوضاع السياسية والإجتماعية فى مصر ، ونفى محررها إلى الخارج بعد حصول الحكومة على موافقة القنصل الإيطالى (كان يعقوب صنوع يتمتع بالحماية الإيطالية) ، ولكن الصحيفة عادت إلى الصدور فى باريس وكانت تهرب إلى مصر ، فلم ترتح الحكومة لذلك وشددت التعليمات على رجال الجمارك بالتيقظ فى مراقبة البريد وخاصة البريد الوارد من سوريه .

---

(١٠٢) جمعها رياض ، جـ٢ ، ص١٥-٤٨ .

(١٠٣) سليم العنحورى ، صديق أديب إسحق ، جاء من دمشق وقابل إسماعيل أثناء زيارته لمصر فى ١٨٧٨ فشجعه على الإقامة ، وتأسيس "مرآة الشرق" ، ولكنه ما لبث أن عاد إلى سورية . (أنظر المجاهد ، عدد ٨٤٠) .

ومن بين الصحف الهامة الجديدة يجب أن نذكر صحيفة "الوطن" التى أسست عام ١٨٧٧ على يد معلم قبطى هو ميخائيل عبد السيد ، ويبدو أن الصحيفة قد صدرت بمبادرة من الأقباط . وفى أوائل عام ١٨٧٩ ، وصف القنصل الفرنسى "الوطن"[١٠٤] بأنها أهم الصحف العربية بالقاهرة . ومن الملفت للنظر أن الصحافة المصرية العربية السياسية المستقلة نسبيًا قامت – فى مرحلة نشأتها (١٨٧٦–١٨٨٠) – على جهود أفراد من الأقليات غير الإسلامية والعناصر الاجتماعية الهامشية التى كان بعضها يتمتع بحماية الدول الأوربية .

ولما كانت تلك الصحف قد استطاعت البقاء تحت حكم اسماعيل ، فإن ذلك يعنى أن تلك الصحف قد التزمت بالاتجاه السياسى العام فى اختيار الموضوعات التى عالجتها . وعلى حين أدت مقالات يعقوب صنوع ذات النبرة الانتقادية الاجتماعية والسياسية العالية إلى نفى صاحبها إلى خارج البلاد ، نالت الصحف الأخرى التى ركزت مقالاتها حول التقدم والتمدن ومراقبة "الخطر الأوربى" قبولاً تاما من جانب اسماعيل .

وكان الموضوع الرئيسى فى الصحافة – حتى منتصف عام ١٨٧٨ – هو الحرب الروسية التركية وآثارها على الإمبراطورية العثمانية ومصر . ولكن عندما غلت يد إسماعيل وشكلت الوزارة "الأوربية" ركزت الصحافة انتباهها حول السياسة الداخلية التى وفرت مجالاً رحبًا لكتاب الصحف ، فبانتقادهم لسوء الإدارة وامتداحهم للإصلاحات التى يجب إدخالها ، يمكنهم أن يعولوا على تأييد نوبار وولسون ودى بلنيير لهم ، وبتعرضهم للنظام الجديد بالنقد ، ومعارضتهم للتدخل الأجنبى وتزايد اعداد الموظفين الأجانب فى الإدارة المصرية يحظون برضا إسماعيل .

ومنذ ديسمبر ١٨٧٨ حتى أبريل ١٨٧٩ ، كان اهتمام الصحافة منصبا على تأييد مجلس شورى النواب ضد الوزارة "الأوربية" وفى ظروف بعينها نال هذا الاتجاه تأييد إسماعيل ، ولكنه جر الصحافة إلى الدخول فى صراع مع مجلس النظار الذى كان يمسك – عندئذ – بمقاليد السلطة الفعلية فى البلاد .

---

(١٠٤) فى تقرير لأحد المراسلين بالقاهرة فى ٢٠ أغسطس ، ذكر أن هناك نحو ١٢ جريدة عربية فى مصر توزع كل منها ما يتراوح بين ألف وخمسمائة نسخة ،

أنظر : The Times, 30 Aug. 1879 .

وكانت الأنباء المتعلقة بنشاط الأعضاء البارزين فى مجلس شورى النواب ترد فى الصحف بأسلوب حماسى ، وأعلنت التجارة أن "عهداً جديداً" قد بدأ ، وأنها تثق فى إدراك النواب لواجباتهم ولحقوق الأمة الواجبة . ورد البعض أن مندوبى الصحف قد يحضرون جلسات مجلس شورى النواب ، ولكن ذلك كان مجرد إشاعة(١٠٥).

وأبدت "الوطن" اعتقادها أن عبارة "المسئولية الوزارية" يجب أن تصبح ذات دلالة ، فأمام من كان الوزراء مسئولين حتى الآن ؟ وذكرت أن مجلس شورى النواب لايجب أن يظل أداة الحكومة فى الاستغلال للفلاحين ، وأن الإصلاحات التى وعد بها ولسون ولم يتم تنفيذها بعد يجب أن توضع موضع التنفيذ ، كما يجب أن تتوقف سياسته الضريبية التى تؤدى إلى الخراب غير أنها رأت أن ثمة جانبا إيجابيا فى وجود ولسون إذ تمتعت الصحافة والشعب بحرية أكبر- تحت تأثير نفوذه - فى التعبير عن آرائهم(١٠٦) .

ومن ثم كانت تصرفات الوزارة "الأوربية" موضع اهتمام الصحافة قبل كل شئ ، وعندما أصر الوزيران الأوربيان على تجاهل مجلس شورى النواب ، هاجمتهما الصحافة بضراوة لموقفهما المتعجرف ولاعتزامهما طرد غالبية الضباط من الخدمة العاملة .

وفى مقال نشر فى أول فبراير ١٨٧٩(١٠٧) ، قامت "الوطن" بالرد على اتهام مجلس شورى النواب بعدم الكفاية والتكاسل ، واتهمت ولسون بالغطرسة وتجاهل نواب الشعب ، ونصحته بالتعاون مع المجلس إذا أراد خيراً ، فرب الدار أدرى من الغريب بما فيه ! فالأجانب فى مصر لايرون الأمور رؤية واضحة مهما بلغوا من الذكاء ، ولم ينج دى بلنيير من الهجوم وكان النقد الأساسى الذى يوجه إلى الوزيرين أنهما يتصرفان فى مصر بصورة تختلف عما يفعلانه فى أوربا . وتساءلت الصحيفة : أليس البرلمان هو صانع القوانين ؟ وحتى إذا كان المجلس من قبل أداة طيعة فى يد الحكومة (وهو مالا يقبل به النواب بكل تأكيد) فإن الوضع قد تغير تغيراً أساسيًا ، وهو ما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار . وقد أوقف صدور "الوطن" و"التجارة" - اللتان اتبعتا هذا الخط - مدة خمسة عشر يومًا بسبب مهاجمة الحكومة .

---

(١٠٥) التجارة ، ٢٣ ديسمبر ١٨٧٨ .

(١٠٦) الوطن ، ٢١ ، ٢٨ ديسمبر ١٨٧٨ ، ٤ ، ١٨ يناير ١٨٧٩ .

(١٠٧) أنظر الترجمة بالوثائق الفرنسية MAE. Corr. Polit., t. 62 (Le Caire 13, 2. 1879).

وبعد طرد وزارة نوبار ، كان من الطبيعى أن تجد المطالب الدستورية للمجلس والتحالف بين الأعيان والخديو كل تأييد من جانب الصحافة . وفى الخطبة التى ألقاها جمال الدين بالإسكندرية ونشرتها صحيفة "مصر" ، امتدح جمال الدين وزارة شريف لأنها تسعى إلى إقامة "حكومة شورية"[١٠٨] ، رغم أنه كان يدعو فى فبراير بقيام حكم "مستبد متنور رحيم" باعتباره النموذج الذى يلائم العصر[١٠٩] ، ولذلك ظل بمعزل عن الجدل الذى دار حول حقوق مجلس شورى النواب .

وبعد استقالة شريف ونفى جمال الدين ، شن تلاميذ الأخير حملة صحفية ضد السياسة القمعية الجديدة ، مما أدى إلى تعطيل "مرآة الشرق" لمدة شهر واحد وإنذار "التجارة" . وفى أوائل سبتمبر ، أوقفت الحكومة صدور "مرآة الشرق" لمدة خمسة شهور هذه المرة واتهمت الجريدة بالخوض فى أمور ليس من شأنها الخوض فيها ونشر أخبار لا أساس لها من الصحة .

ولما كانت الصحافة التى تستمد إلهامها من جمال الدين قد وقفت إلى جانب شريف بطريق مباشر أو غير مباشر ، فقد نشط رياض للعمل ضدها بعد امتلاكه زمام السلطة ، فأصدر الإنذارات إلى صحف "مصر" و"التجارة" ثم أمر بإغلاق الصحيفتين نهائيا فى أوائل نوفمبر وعلى حين أرسل شريف باشا أديب إسحق إلى باريس ليتابع نشاطه الصحفى هناك ، رغب سليم النقاش فى أن يبدأ فى مصر من جديد ، وفى أوائل يناير ١٨٨٠ أصدر صحيفتى "المحروسة" و"العصر الجديد" لتقوما مقام الجريدتين المصادرتين ، ولكن "المحروسة" أوقفت عن الصدور لمدة خمسة عشر يوما كإجراء وقائى ، وذلك بعد صدور عددها الأول ، بالإضافة إلى ذلك ، أنذرت مرتان جريدة لاريفوم La Réforme لسان حال شريف باشا - التى كانت تصدر بالفرنسية .

مصر الفتاة :

وأخيراً قامت مجموعة من المثقفين من شباب الشوام المقيمين بمصر ، أطلقت على نفسها اسم "جمعية مصر الفتاة" بالوقوف فى وجه استبداد وزارة رياض وكانت تلك الجمعية قد تأسست بالإسكندرية فى أواخر أيام إسماعيل وبتأثير واضح من جمال الدين ، فقد ورد اسم

---

(١٠٨) مصر ، ٢٤ مايو ١٨٧٩ .

(١٠٩) مقال بعنوان "الحكومة الاستبدادية" فى مصر ١٨٧٩/٢/١٥ Kenny, pp. 19-27 .

كل من أديب إسحق وسليم نقاش بين أسماء الصف الأول من أعضاء الجمعية فى كتابه (مصر للمصريين) ، وقيل أيضا أن عبد الله النديم قد ارتبط بتلك الجمعية بعض الوقت ، ثم ما لبث أن أدار لها ظهره لأنه لم يوافق على الطابع السرى للجمعية .

ويشير محمد عبده - بازدراء - إلى أنه لم يكن بين أعضاء الجمعية "مصرى حقيقى" وأن أعضاء الجمعية كانوا فى غالبيتهم من اليهود(١١٠). وتصف بعض التقارير المعاصرة أعضاء الجمعية بأنهم من زهرة شباب الإسكندرية من أبناء عائلات التجار المسيحية واليهودية المنتمية إلى بلاد شرق المتوسط والمتمتعة بحماية الدول الأوربية(١١١) . وأنهم "عدد محدود من شباب الإسكندرية ، كلهم من اليهود والشوام واليونانيين والكريتيين وغيرهم .. يتمتع جميعهم بالحماية الأوربية"(١١٢) من بينهم ستة أو سبعة من اليونانيين وملطى واحد وبقيتهم من المتمتعين بالحماية الأجنبية(١١٣) ، وغالبية أولئك الشباب من أبناء العائلات الطيبة بالمدينة "ومعظهم من الشوام"(١١٤) .

وقد اختلفت التقارير فى تحديد الشخصية التى أظلت تلك الجمعية بحمايتها ، فقد ذكر البعض أنهم كانوا على صلة بشريف الذى أيد توفيق خديويا لمصر ، بينما يذكر البعض الآخر أن أعضاءها يعدون من المؤيدين للأمير حليم ، وهذا الاختلاف حول ولاء الجمعية يمكن أن نفسره بأن الجمعية قد تغيرت ميولها نحو توفيق ، بعد أن خابت الآمال التى عقدت عليه ، فتحولت إلى تأييد حليم . ومن ناحية أخرى ، ظل أديب أسحق (عضو مصر الفتاة) مواليًا لشريف ولجماعة حلوان التى كان يتزعمها الأخير ، والتى كان أعضاؤها الرئيسيين من "مماليك" إسماعيل ولعل ذلك من أسباب الخلط بين جمعية مصر الفتاة وجماعة حلوان .

---

(١١٠) مذكرات محمد عبده ، ص٥٤ ، رشيد رضا ، تاريخ الإمام جـ١ ، ص٧٥ .

(111) Jerrold : The Belgium of the East, pp. 114 - 117 .

(112) Charmes : L'In surrection Militaire en Egypte, p. 761 .

(١١٣) استانبول ، ٦ أبريل ١٨٨٠ .

(114) Le Phare d'Alexandrie, 11, 9, 1879 .

ولذلك لاندهش أمام وجود تلك الجماعات السرية - التى كانت فى حقيقة الأمر بعيدة عن السرية - عندما نجد "أبو نضارة" يرى أن لمصر ثلاثة خديويين : سابق ، هو إسماعيل وحال هو توفيق ، ولاحق . هو حليم . وكذلك عندما نجد تلك الجماعات السياسية وصراعات السلطة تقوم على برامج دون أن تلتزم بالضرورة باتباعها . ولاندهش أيضا أن نجد العديد من الصيغ المضللة تدور حول "جمعية مصر الفتاة" .

وفى أوائل سبتمبر ، بدأت الجمعية نشاطها العلنى بمشروع إصلاح(١١٥) كتب بالفرنسية قدمه وفد من أعضائها إلى الخديو توفيق وقدموا أنفسهم على أنهم مجموعة من الشباب رأت فى توفيق خديويًا مصلحًا تتوقع منه الكثير ، وأنهم يريدون أن يعملوا معه من أجل مستقبل أفضل لمصر .

وتشبه النشرة التى تضمنت مشروع الإصلاح بصورة ملفتة للنظر تقارير لجنة التحقيق التى يظهر تحليلها للأوضاع العامة فى مصر ومقترحاتها للإصلاح ضمن مشروع مصر الفتاة أضف إلى ذلك أن المشروع يتضمن المطالب الدستورية ومطالب أخرى تتعلق بالتعليم والحقوق السياسية والحرية الفردية ، وحرية الصحافة ، وحرية الشعب فى اختيار نوابه ، وهو ما وصف بالمشروع بالسلطة النيابية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية والسلطة التشريعية (ورأو أن تكون السلطة التشريعية قسمة بين الخديو ونواب الشعب) .

وأصدرت الجمعية صحيفة ثنائية اللغة بعنوان "مصر الفتاة" La Jeune Egypte طالبت فيها بإصلاحات داخلية سياسية بالدرجة الأولى . وكان القسم الفرنسى هو أصل الجريدة ، أما القسم العربى منها فكان ترجمة لمادتها الفرنسية يقوم بها أديب إسحق وهذا يؤكد أن "مصر الفتاة" لم تكن بحال من الأحوال عملاً عربيًا مصريًا .

لم يكن رياض يهتم بالفلسفة السياسية أو الممارسة النيابية ، فأنذر الصحيفة أولا ، ثم صادرها فى منتصف نوفمبر مما دفع مديرها المسيو جوسيو إلى مقاضاته ولكن دون جدوى .

وفى أواخر ديسمبر ، ردت الجمعية على تلك الإجراءات القمعية بتوزيع نشرة ثنائية اللغة (عربية - فرنسية) طالبت فيها بحرية الصحافة - التى سبق أن تضمنها مشروعها للإصلاح-

---

(115) Projet de Réformes Présenté a son Altesse Tewfick 1er, Khedive d'Egypte, par L'union de la Jeunesse Egyptienne, Alexandrie 1879 .

وعادت لتؤكد عليها بصورة اساسية [١١٦]. وكانت تلك النشرة تعكس الثقافة الأوربية الكلاسيكية من خلال الأسلوب الفلسفى الذى بررت به مطالبها . أما القسم الثانى من النشرة الذى تضمن مناقشة لحرية الصحافة من الوجهة القانونية فكان يشبه نصًا من القانون الدستورى ، ويبدو أن كاتبها كان يستند إلى بحث قانونى فرنسى عند قيامه بالكتابة .. ترى ما الذى كان يمكن أن يجده رجل كعبد الله النديم أو أحمد عرابى عند مثل هذه الجماعة ؟

كان توزيع النشرة التى تناولت موضوع حرية الصحافة هى آخر نشاط علنى لتلك الشرذمة من الشباب ، ويبدو أنهم - أو أن غالبيتهم على الأقل - قد نفوا من البلاد باعتبارهم من أتباع حليم .

نهاية الامتيازات ، إصلاحات من أجل الدائنين والفلاحين :

لقد أخرس النظام المتعاون مع الدول الانتقادات التى وجهت إليه ، بعد ما رأى كل من توفيق ورياض أن سياستهما الرامية إلى التعاون مع الدولتين اللتين تتوليان مراقبة مالية البلاد ، وإلى إجراء إصلاحات داخلية بدون التجربة الدستورية ، تتعرض للخطر من جانب المثقفين ، ولذلك قاما بتكميمهم ، وظن رياض أن باستطاعته الآن متابعة عمله دون أن يزعجه أحد .

وكان برنامجه يتضمن - فى معظمه - النتائج التى توصلت إليها لجنة التحقيق التى كان ينتمى إليها . فإذا كان ينفذ من الناحية الشكلية سياسة مالية فرضتها الدول عليه وبرنامج إصلاحى مملى عليه إملاءً فإن إجراءاته كانت - من الناحية الموضوعية - إجراءات تقدمية[١١٧]. فقد احترم المراقبان العامان رغبة رياض فى أن يكون مستقلا ، فاستطاعا بسلوكهما ان يجعلا بإمكان رياض أن يعتبر الإصلاحات من صنع يديه . وكما يقول لورد كرومر : "كان الأمل فى النجاح يكمن فى إنكار المراقبين للذات ، فكان عليهما أن يشدا الخيوط التى تحرك المشهد ، ولا يظهرا على المسرح إلا لأقل وقت ممكن"[١١٨] .

---

(116) La Liberté de la Presse, par L'Union de la Jeunesse Egyptienne, Dec, 1879, Le Phare d'Alevandrie 26 Dec. 1879 .

(١١٧) كانت هذه الحقيقة مقبولة عند محمد عبده ، مذكرات عبده ، ص٦٦-٧٩ ، ٨٢-٨٣ .

(118) Cromer, Vol. 1. p. 186 .

وفى المرحلة الأولى من عهد وزارة رياض - من أكتوبر ١٨٧٩ حتى مارس ١٨٨٠ نفذ رياض القرارات الخاصة بالإصلاح الضريبى الجذرى بهمة ملحوظة . ففى الإدارة المركزية عمل جنبا إلى جنب مع الأوربيين الذين كانوا يخدمون بالإدارة المصرية ، والمتخصصين المعروفين من أبناء البلاد الذين تلقوا جانبا من تعليمهم بأوربا ، والذين أسند رياض اليهم مراكز المسئولية فى النظارات ومختلف لجان الخبراء . واحتفظ "الباشاوات" المنتمون إلى المدرسة القديمة بمناصب المديرين أو عينوا حديثا بها وكانوا على استعداد تام لتنفيذ سياسة رياض فى الأقاليم دون قيد أو شرط .

وكان رياض فى بداية تولية الوزارة - قد ناشد كبار الموظفين بالإدارة المركزية والأقاليم أن يؤيدوه بكل قواهم فى تنفيذ الإصلاحات من أجل "الصالح العام لوطننا العزيز" والوطنية التى كان يفهمها رياض تعنى تحقيق الرخاء المادى للشعب .

ولكن رياضًا وجد أن خزانة الحكومة خاوية ، مثلما حدث لنوبار قبل ذلك بعام واحد ، غير أن رياضا كان أكثر نجاحا فى التغلب على المشكلة المالية ، فلم تدفع جزية الباب العالى بالكامل ربما للمرة الأولى ولما كانت مخصصات الروزنامة محدودة فلم تصرف معاشات الدولة، واستدانت الحكومة أولا مبلغ ١٥٠ ألف جنيه لتسدد جانبا من المعاشات المتأخرة ، ثم أفرجت لجنة التصفية بعد ذلك عن ٣٥٠ ألف جنيه لتسوية حساب متأخرات الجزية و ٦٠٠ ألف جنيه لصرف المعاشات والرواتب ، وقنع الدائنون بفائدة قدرها ٤٪ على الدين الموحد بدلاً من فائدة الـ٦٪ التى كانت مقررة من قبل ، ورحب القناصل بذلك فقد كانوا يرون ضرورة تخفيض نسبة الفائدة إل ٤٪ وإلغاء الكوبونات التى تأخر تسديدها من قبل .

حقيقة أن الحكومة اضطرت فى منتصف أكتوبر ١٨٧٩ أن تصدر إنذاراً نهائيًا بضرورة سداد ضرائب العام الحالى فى خلال أسبوعين ، لتسد حاجتها الملحة إلى السيولة النقدية . ولكنها لم تأمر باتباع الوسائل التى جرت العادة باتباعها من قبل عند تحصيل الأموال فطلب من الجباة أن يترفقوا فى تعاملهم مع عامة الناس وأن يقفوا موقفا حازما لامرونة فيه تجاه أولئك الذين ظلوا مميزين عن غيرهم حتى ذلك الحين وهم : نظار الدوائر والأعيان والأجانب .

وعندما تلقى رياض عرائضا من بعض شيوخ وعمد قرى الفيوم اشتكوا فيها من الأساليب المجحفة التى يتبعها جباة الضرائب ، أرسل رياض منشورا دوريا إلى مديرى المديريات قرر فيه أن المبدأ العام الذى يجب اتباعه عند جباية الضرائب ألا يترك دافع الضرائب دون مستوى الكفاف . وعلى كل ، أصدر رياض فى ١٥ أكتوبر ١٨٧٩ منشورا آخر إلى المديرين وجباة

الضرائب بالأقاليم يأمرهم فيه بجباية الضرائب السنوية التى يدين بها الدوائر والأعيان والأوربيين خلال خمسة عشر يوما مع اتباع أسلوب التهديد (مصادرة الأطيان أو بيع المحصول) الذى لم يكن يتبع - حتى ذلك الحين - إلا مع الفلاحين العاجزين عن السداد .

وفى ٧ فبراير حث رياض المديرين على أن يجبوا خلال شهر واحد - بنفس الطريقة - الضرائب المتأخرة عن السنوات من ١٨٧٦ حتى ١٨٧٨ (وكانت جميع متأخرات الضرائب السابقة على أول يناير ١٨٧٦ قد ألغيت) . ورأى رياض أن المديرين لن يجدوا صعوبة مع الأعيان ، وفيها يتعلق بالأجانب ، درست المشكلة دراسة دقيقة ، ثم استقر الرأى على ضرورة قيام المديرين باتخاذ أشد الإجراءات ضدهم أيضا دون تردد ، وفى حالة الاستيلاء على ملكية الأجنبى يجب أخطار القنصل التابع له أولا ، كما يجب أن يحضر ممثل للقنصلية عند اتخاذ إجراءات الاستيلاء .

وأصدر ناظر الداخلية أمراً (فى ٢٨ فبراير ١٨٨٠) ، ألغى فيه امتياز اختيار الجهة التى يسدد إليها أصحاب الأطيان العشورية ضرائبهم ، إذ كانوا يخيرون بين سداد ضرائبهم لخزانة المديرية أو إلى نظارة المالية مباشرة أو صندوق الدين العام ، فأصبح سداد ضرائب الأطيان - سواء كانت خراجية أو عشورية - لصراف الناحية التى تقع بها الأطيان (وكانت الأطيان العشورية - حتى ذلك الحين - تدرج بسجلات المديرية ولاتدرج فى قوائم صيارفة القرى) .
كما أصدر رياض منشورا فى نفس اليوم إلى المديرين بصفته ناظراً للمالية أكد فيه على ضرورة جباية الضرائب دون أستثناء من الطبقة "التى كانت تتمتع بالامتيازات ، وأعنى بذلك الدوائر وكبار الملاك والأوربيين" وقدم المنشور وصفا تفصيليا لأنواع المحاباة التى كانت تعامل بها تلك الطبقة من قبل . وأخيرا وضعت فى ٢٨ مارس ١٨٨٠ قواعد الإجراءات التى يجب اتباعها والتى تحدد كيفية التعامل مع دافعى الضرائب المماطلين (مصادرة وبيع الملكيات المنقولة وغير المنقولة) .

ولكن سحب امتيازات الصفوة الصغيرة من الملاك لم ينسحب على أساليب جباية الضرائب وحسب ، بل أمتد أيضا إلى مقدار الضرائب التى يدفعونها . فقد جرت محاولة لتحقيق توازن فى الأعباء الضريبية ، بحيث يزداد ثقل عبء الضرائب على الفئات الممتازة ، ويخفف عبؤها عن ذوى الدخول المتواضعة .

وجاءت البداية فى صورة أمر صدر فى ٣١ ديسمبر ١٨٧٩ ألغى الزام الأهالى بشراء قدر معين من الملح لكل فرد ، الذى بدأ العمل به فى ١٨٧٣ (وكانت فى حقيقة الأمر نوعا من

ضريبة الرأس) ، ولكن استمر احتكار الدولة لتجارة الملح . وألغى الأمر الصادر فى ١٧ يناير ١٨٨٠ تسع وعشرين من الضرائب والعوائد التى كانت إما غير ذات أهمية بالنسبة للخزانة العامة وإما غير مربحة لها ، وكان الأهالى يعدونها نوعا من العسف ، وأدخل الإصلاح على أسلوب جباية ثلاث وعشرين ضريبة أخرى . وكان جانب كبير منها ضرائب محلية لاتحصل على مستوى البلاد جميعا ، وجاء هذا الإصلاح تنفيذا لتوصيات لجنة التحقيق ، وموافقًا للمطالب التى نادى بها مجلس شورى النواب وجمعية مصر الفتاة وجماعة حلوان .

ولكن النص على ضرورة إخطار الفلاح بالموعد المحدد لجباية الضرائب وعلى ضرورة جباية الضرائب فى المواسم الملائمة للفلاح ، كان لايقل أهمية عن تخفيف أعباء الضرائب عن كواهل الفلاحين . فتم توزيع مواعيد جباية ضرائب الأطيان وعوائد النخيل على السنة كلها ، على أن يجبى القسط الأكبر من تلك الضرائب بعد مواسم الحصاد ، وبذلك لم يعد الفلاحون بحاجة إلى المرابين . وتقررت المبالغ التى تجبى من الأقاليم شهريا على ضوء تقديرات الميزانية التى ترتكز على خبرات السنوات السابقة ، ثم توزع تلك المبالغ على الفلاحين ويخطر كل منهم بالمبلغ الذى عليه أن يدفعه من واقع سجلات الضرائب . كما تقرر إلغاء عادة جباية الضرائب عينا التى كانت شائعة فى بعض جهات الصعيد تخلصًا من المظالم التى ارتبطت بها ، وأصبحت الضرائب تدفع نقداً بتلك الجهات ، وأبلغت الشئون الحكومية بالامتناع عن قبول الغلال أو غيرها من المحاصيل الزراعية .

ولذلك ، بينما استهدف الإصلاح الضريبى التخفيف عن كواهل عامة الناس ، فقدت الطبقة الممتازة المزايا المالية الأخرى بإلغاء قانون المقابلة (الأمر الصادر فى أول يناير ١٨٨٠)، فقد ألغى تخفيض الضرائب ، ولكن حقوق الملكية التامة للأرض لمن دفعوا المقابلة بعد الفراغ من إعداد سجلت الأطيان الجديدة . وقدم رياض شرحا تفصيليًا لهذا الإجراء فى خطاب رفعه إلى الخديو (فى ٢٤ ديسمبر ١٨٧٩) ، وكانت أهم الحجج التى أثارها لتبرير إلغاء المقابلة أن بلداً زراعيًا كمصر لايستطيع أن يضع حدوداً اختيارية على أهم مصدر للدخل ، وأن المقابلة قد تحولت - فى حقيقة الأمر - إلى ضريبة عادية ولذلك لم تعد متقبلة عند الناس[١١٩] .

---

(١١٩) الوقائع المصرية ١٨٨٠/١/٨ ، فيليب جلاد ، جـ٢ ، ص٣٩١-٣٩٣ ، دكريتات وتقريرات ، ص١٣١-١٣٨ .

ولم تشر تلك المبررات - بالطبع - إلى الطبقة المتميزة من ملاك الأراضى ، فبفضل المقابلة استطاعوا أن يضمنوا حقوق الملكية التامة للأطيان ، أو أن يستهلكوا سندات الدولة[١٢٠] ، أو يشتروا حق تخفيض نصف ضرائب أطيانهم[١٢١] وعلى كل كانت المقابلة لاتحظى حقا بشعبية بين الفلاحين[١٢٢] ، ففى ربيع عام ١٨٧٩ قدم التماس فى مجلس شورى النواب باعادة العمل بمبدأ الدفع الاختيارى للمقابلة ، وكانت الغالبية العظمى تأخذ فى اعتبارها إلغاء مشروع المقابلة - على نحو ما ذكر رياض - للمزيد من تخفيف أعباء الضرائب ، بينما كان إلغاء المقابلة يعنى بالنسبة لكبار الملاك فقدان جديد لامتيازاتهم .

ولكن هذا لم يكن نهاية المطاف ، ففى ١٨ يناير أضيف مبلغ ١٥٠ ألف جنيه إلى القيمة الإجمالية للضرائب العشورية ، أضف إلى ذلك الأمر الذى صدر فى العام السابق والذى نص على خضوع جميع الفلاحين لنظام السخرة بغض النظر عن أماكن إقامتهم وعمن يعملون فى خدمتهم .

وكما سنرى ، دافع الذين تأثروا بتلك الإجراءات عن امتيازاتهم الاقتصادية المفقودة ، ولم يتوقع رياض غير ذلك ، فقد كان يعلم جيداً أنه سوف يجلب لنفسه عداء الباشاوات وكراهيتهم له ، ولذلك حاول أن يتحاشى كل ما من شأنه أن يؤدى إلى استياء الفلاحين . كما أنه كان يريد أن يضفى قناعًا على المراقبة الأوربية حتى ولو تظاهر بالهجوم عليها إذ كان مثل هذا الهجوم رمزيًا ، فقام بطرد مدير ومفتش عام الجمارك من منصبيهما ، وكانا أوربيين. وعين بدلا منهما اثنين من المصريين ، وأسند إدارة المساحة إلى محمد رستم، يعاونه محمود الفلكى[١٢٣]

---

(١٢٠) أنظر ما كتبه رياض لتوفيق .

(١٢١) دفعت المقابلة عن ٢٤٠ ألف فدان فقط من الأطيان الخراجية البالغ مساحتها ٠٠ر٣٨٧ر٣ فدانا ، وعن ٦٤٩ر٤٧٩ من الأطيان العشورية البالغ مساحتها ٠٠٠ر٣٢٣ر١ فدانا .

(١٢٢) وعلى حين دفع أفراد قلائل من كبار الملاك المقابلة ، قام نحو خمسة أسداس صغار الفلاحين بدفع المقابلة .

(١٢٣) محمود الفلكى (١٨١٥-١٨٨٥) ، كان وتلميذه إسماعيل الفلكى (١٨٢٥-١٩٠١) من أكبر علماء الفلك والرياضيين ورسامى الخرائط بمصر بالقرن التاسع عشر وكان محمود من أبناء الغربية ، تلقى دراسته بالمدارس المصرية واشتغل بالتدريس فيها ، ثم أوفد إلى فرنسا - كتلميذه إسماعيل - حيث قضى سنوات طوال .. أنظر : الرافعى ، عصر إسماعيل ، جـ١ ص٢٥٤-٢٦٩ ، ص١٦٩-١٧٢ .

وروسو وكلفن . وكانت تلك الإدارة قد تأسست فى ١٠ أغسطس ١٨٧٩ برئاسة الجنرال ستون لإعداد ربط جديد لضرائب الأطيان مع مساحة الأراضى وإعداد سجلات جديدة لها . كذلك رأس محمد رستم اللجنة التى تشكلت فى ٢٧ ديسمبر ١٨٧٩ لتجميع القرارات والأوامر الخاصة بضرائب الأطيان وإجراءات تحصيل أموالها ، وتسجيل مظاهر عدم المساواة وعدم الانتظام والإفادة بما يتم إنجازه من سجلات الأطيان . وكان على هذه اللجنة أن تعد مشروعات القرارات واللوائح التى تكفل تحقيق المساواة فى توزيع أعباء الضرائب وحماية دافعى الضرائب من الابتزاز . فلم يكن رياض يريد أن يبنى إجراءاته على أساس التقرير الذى أعدته لجنة التحقيق ، ولكنه أراد أن يسمع مرة أخرى آراء الخبراء المصريين وأولئك الذين تأثروا بتلك الإجراءات . وانضم إلى عضوية تلك اللجنة بطرس غالى[١٢٤] سكرتير عام نظارة الحقانية ، واثنان من كبار الملاك هما : محمد سلطان[١٢٥] وسليمان أباظة[١٢٦] ، كذلك وضع رياض خبراء من أبناء البلاد على رأس لجان إصلاحية أخرى ، كان الأجانب مجرد أعضاء بها. وكون لجنة ثلاثية بنظارة المالية برئاسة واصف عزمى[١٢٧] لفحص الشكاوى الخاصة بالضرائب . ورأس على ابراهيم ناظر المعارف لجنة اختصت بالنظر فى إصلاح وتوسيع نطاق نظام التعليم ،

---

(١٢٤) ينتمى بطرس غالى (١٨٤٥-١٩١٠) إلى أسرة من أعيان الأقباط بنى سويف ، تعلم بمدرسة البطرخانة القبطية بالقاهرة ، ودرس بأوربا ، وكان متعدد النشاط فى المجالين القضائى والقبطى ، وفى ١٩٠٨ أصبح أول رئيس وزراء قبطى واغتيل فى ١٩١٠ .

أنظر ، زاخورا ، جـ١ ، ص٨٦ -٨٩ ، زكى فهمى ، ص٥٦٧-٥٩٤ .

(١٢٥) حول حياة محمد سلطان راجع قلينى فهمى ، جـ١ ، ص٢٠-٢٣ ، ٣٢-٣٣ ، تيمور ، ص٣١-٣٩، الرافعى : الثورة العرابية ، ص٥٩٠-٥٩٤ .

(١٢٦) حول آل أباظة راجع ، على مبارك : الخطط ، جـ١٤ ، ص٣-٥ ،

Bear : The Settlement of the Beduins, pp. 6-9 .

(١٢٧) واصف عزمى قبطى درس القانون بفرنسا ١٨٥٥-١٨٦٠ ، وأصبح كبيراً للتشريفاتية فى عهد إسماعيل . أنظر :

Hayworth - Dunne, p. 327 .

وكان عبد الله فكرى[١٢٨] وسليم باشا[١٢٩] من أعضاء تلك اللجنة كذلك شكلت لجنة برئاسة حسين فخرى ناظر الحقانية للنظر فى أوضاع المحاكم الأهلية وضمت تلك اللجنة أعضاء من المصريين من مختلف المحاكم (عبد الله سامى ، ومحمد قدرى[١٣٠] ، وإبراهيم خليل ، ومحمود حمدى) وبعض موظفى النظارة (بطرس غالى السكرتير العام لنظارة الحقانية وكحيل سكرتير مجلس النظار ، وتيجران سكرتير عام الخارجية[١٣١] وعلى كل ، تولى ولسون رئاسة اللجنة التى شكلت (فى ٣١ مارس ١٨٨٠) لإعداد قانون التصفية على أساس تقرير لجنة التحقيق (٨ أبريل ١٨٧٩) ، يعاونه مصرى واحد هو بطرس غالى . وكانت هذه اللجنة تحظى باهتمام الرأى العام لأنه كان عليها أن تتخذ قراراً محدداً بشأن مشكلة المقابلة ومسألة التعويضات التى كانت موضع هجوم عام من جانب معارضى رياض ضد وزارته المتعاونة مع الدول ، وخاصة من جانب ما كان يسمى بجماعة حلوان .

إخماد معارضة الذوات ، جماعة حلوان :

بتشكيل الوزارة الأوربية فى أغسطس ١٨٧٨ ، تحول ممثلو الطبقة الحاكمة فى عهد إسماعيل إلى الصف الثانى ، ثم مالبثوا أن استعادوا مراكزهم السابقة فى أبريل ١٨٧٩ ،

---

(١٢٨) حول حياة عبد الله فكرى راجع : مبارك ، الخطط ، جـ٢ ، ص٤٦-٥٧ ، الرافعى : عصر إسماعيل ، جـ١ ص٢٥٨-٢٥٩ ، حجازى ، ص٩٦-٩٩ .

(١٢٩) سليم سالم كان ابنًا لأحد علماء الأزهر من الشرقية أوفد إلى ميونخ لدراسة الطب ، وعمل طبيبًا للبلاط والأمراء ، ثم أصبح مديراً للإدارة الطبية .

أنظر ، ترجمة الذاتية فى مبارك : الخطط جـ١٤ ، ص١٢٥-١٢٨ .

(١٣٠) محمد قدرى (١٨٢١-١٨٨٦) ولد لأب تركى وأم مصرية ، وكان من أبرز رجال القانون فى عصره ، درس بمدارس الحكومة والأزهر ، وساهم فى ترجمة وصياغة معظم اللوائح القانونية الحديثة وألف عدداً من الكتب القانونية ، أختير معلمًا خاصًا لتوفيق ثم عين مستشارا بمحكمة الاستئناف المختلطة .

أنظر ، الرافعى : عصر إسماعيل ، جـ١ ، ص٢٧٨-٢٧٩ ، حجازى ، ص٨٦-٨٩ ،

Moberly Bell : Khedives and Pashas, pp. 199-200 .

(١٣١) تيجران (١٨٤٨-١٩٠٤) ، اصبح ناظرا للخارجية فيما بعد ، أرمنى كان صهرا لنوبار ، درس فى إيطاليا . أنظر : Cromer, Vol. 2, pp. 221-25 .

وفى سبتمبر من نفس العام فقدوها مرة أخرى بتشكيل وزارة رياض ، وخلال فترة قصيرة جداً أفلت زمام السلطة من بين أصابعهم ، وحدد رحيل إسماعيل من مصر نهاية عصر أيضا بالنسبة لكل واحد منهم . وسارع شريف باشا "رئيس جماعة الأتراك القدامى"(١٣٢) بتقدير الموقف على وجه السرعة ، وأخذ فرصته كمصلح دستورى ، وضمن لنفسه تأييد جماعة من الأتباع ذوى النفوذ ، وفى الخريف بدأ بداية جديدة ، ولكن كوطنى هذه المرة .

وقضى الأتراك - الجراكسة - الذين أبعدوا عن السلطة - الصيف فى ضياعهم أو على شواطئ البحر المتوسط . ترى .. ماذا يكون عليه مستقبلهم السياسى ؟ ففى الخريف ، احتل عدد ملحوظ من الأوربيين والمصريين المتعاونين معهم المناصب التى كانت لهم من قبل ، وبعد أن سلب النظام الجديد - سلطة الأتراك - الجراكسة راح يهددهم بالإنقاص من امتيازاتهم الاجتماعية والاقتصادية انتقاصًا شديداً ، فالإجراءات التى اتخذتها أو من المتوقع أن تتخذها وزارة رياض لم تترك مجالاً للشك . فلابد من القيام بعمل ما لمواجهتها .

وفى أوائل اكتوبر ، عاد شريف باشا إلى القاهرة من ضيعته ، وفى بداية نوفمبر وزع بالقاهرة منشوراً بعنوان "بيان الحزب الوطنى المصرى" (١٣٣) طبع بالفرنسية ويحمل تاريخ ٤ نوفمبر ١٨٧٩ . وعلى نقيض النشرتين اللتين صدرتا عن "جمعية مصر الفتاة" لم يكن المنشور بحثًا فى الفلسفة السياسية أو النظرية الدستورية والقانون العام ، ولكنه ببساطة يرمى القفاز فى وجه التدخل الأوربى ورياض باعتباره أداة هذا التدخل ، فقد كان "مماليك" إسماعيل يحتجون على فقدهم لمناصبهم السياسية وتهديد مراكزهم الاجتماعية والاقتصادية ، مدعين لأنفسهم حق التحدث باسم الشعب كله .

ولسوء الحظ ، لايوجد سوى شاهد عيان واحد لايمكن الاعتماد عليه فى هذه الناحية ، هو جون نينه John Ninet(١٣٤) يتحدث عن أصول هذا البيان ، ويزعم أنه صاغ ترجمته الفرنسية

---

(132) Charmes : Un Essai de Gouvernement Européen en Egypt, p. 783 .

(133) Manifeste du Parti National Egyptien, Le Caire, 4/11/1879 .

(١٣٤) جون نينه سويسرى جاء إلى مصر لأول مرة عام ١٨٣٩ ، عمل بتجارة القطن لحساب محمد على على لمدة خمس سنوات ، ثم اشتغل بزراعة القطن مدة سبع سنوات ، وفى عهد إسماعيل كان نينه أحد المغامرين الذين أرادوا جمع المال بسرعة من خلال التجارة والخدمات ، ثم تحول إلى داعيا مأجور لحليم ، وقد أشار إلى صداقته لحليم فى كتابه :

Origin of the National Party, pp. 117-119 .

عن أصل باللغة العربيـة . ولكن النص العربى لم يطبع أو يوزع أبدا حتى لو كان قد وجد فعلا[١٣٥]، ولايزعم أحد غير نينه أن النص العربى موجود . ويبدو أن "الحزب الوطنى" رأى أنه فضل أن تستمع إليه الدول والمتعاونين معها على أن تستمع إليه الأمة .

ولسوء الحظ لم يستطع نينه أن ينشر نصا واحداً فقط من "اكتشافه" ، ففى عام ١٨٨٣ كتب نينه يقول إن بيان ٩ نوفمبر ١٨٧٩ وضع بمعرفة سلطان باشا وسامى باشا[١٣٦] وعلى باشا يمنى[١٣٧] ، وإسماعيل باشا يسرى وعثمان باشا لطفى[١٣٨] ، وشريف باشا ، وأنه قد تم توزيع ستة آلاف نسخة من البيان[١٣٩] . وبعد ذلك بعام ، ذكر نينه أن البيان صدر فى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ (وهو التاريخ الصحيح) وأنه قد طبعت منه عشرين ألف نسخة ، وأن معارضى رئيس النظار كان يقودهم شريف باشا وعمر باشا لطفى - وراغب باشا "ولانستطيع أن نصفهم بأنهم كانوا - على وجه الدقة - من الوطنيين فيما عدا سلطان ولم يكونوا من الفلاحين ، وجميعهم أبعدوا من الحياة العامة فيما عدا الأخير ، وهم يتطلعون إلى العودة اليها" ، ولهذا الغرض أيضًا أوفدوا أديب إسحق إلى باريس ليصدر صحيفة عربية يتولون تمويلها لتهاجم رياض[١٤٠] .

ولذلك يجب أن نتسلح بالحذر الشديد عندما نعالج روايات نينه العديدة المتناقضة ، ونشرات الدعاية لحليم التى أراد أن يضفى على نفسه إحساسًا بالأهمية على نحو مافعل زميله يعقوب صنوع . ورغم ذلك ، كثيرا ما يقع الاختيار على هذه الرواية أو تلك مما يذكره نينه وتقدم على أنها حقيقة تاريخية ، ولكن قبل أن تستغرقنا مشكلة التحقق من النصوص يجب أن نعالج البيان نفسه .

---

(١٣٥) هذه النظرية يدعمها النقاش (جـ٤ ، ص٧٩) وعرابى (كشف الستار ، ص١٤٨) بأنهما لم يعلما سوى بالنسخة الفرنسية للبرنامج والبيان الصادر بالصحافة الفرنسية .

(١٣٦) نعنى بذلك بوضوح محمود سامى البارودى .

(١٣٧) كان على اليمنى عمدة بالفيوم وعضواً بمجلس النواب من ١٨٧٠ حتى ١٨٧٣ .

(١٣٨) يقصد بذلك عمر لطفى .

(139) Ninet, Origin, p. 131 .

(140) Ninet, Arabi Pacha, pp. 38-39 .

فقد اعتذر أصحاب البيان فى مطلعه عن إخفائهم لاسمائهم "لأن هيئة الحكومة القائمة فى مصر تحول دون مشاركة الوطنيين فيها ، تستطيع بمعاونة الدول وبكلمة واحدة دون اتخاذ إجراءات ودون ضجة أن تنفى الوطنيين الذين وحدهم الحزب الوطنى تحت علم واحد وتستحقهم وتشرد عائلاتهم" وبذلك لايستطيع أولئك الشهداء العمل من أجل القضية التى يتصدون لها . ولذلك ناشدوا حكومات "العالم الحر المتمدن" وعلى رأسهم بسمارك أن توفر لهم الحماية من بطش الحكومة المصرية بالوسائل الدبلوماسية حتى يستطيعون الإعلان عن أنفسهم .

وأهم موضوعين عالجهما البيان : التدخل الأجنبى وديون الحكومة المصرية ، فهو لم يتباك على تركة نظام اسماعيل لأنه أورد البلاد موارد التهلكة ، ولكنه دعا إلى "الحزب الوطنى المصرى" فى وقت الحاجة الملحة لإنقاذه وإنقاذ عائلته . والنظام الحالى سوف يؤدى بالبلاد إلى الخراب بنفس الطريقة ، ولا يستطيع أن يحول دون ذلك سوى الأمة المصرية ذاتها التى يمثلها "الحزب الوطنى" ، وذلك وفقا للمراحل التاريخية من حياة الأمم الأوروبية التى تنعم اليوم بالحريات التى تتطلع إليها مصر" على أساس "نفس المبادئ التى قامت عليها عظمة أوروبا" .

وأشار البيان إلى أن وزارة رياض لاتمثل المصالح المصرية ، فالحزب الوطنى" لايعد الحكومة التى تشكلت تحت النفوذ الأجنبى معبرة عن أهالى البلاد الذين لم يقوموا باختيارها ، كما أنها لاتضم مصريين حقيقيين ، فهى بذلك لا تقوم على أساس سليم ، والدول وحدها هى المسئولة عن تشكيلها ، فلا قيمة لها فى نظر الأمة ، ورغم وجود خديو يحكم فى القاهرة فإن إدارة دفة الأمور ليست بيده أو بيد وزرائه .. وأمة وادى النيل لاتقبل بتلك الأوضاع التى تهدد استقلالها الذاتى بالخطر ، ولاتستطيع أن تترك ثرواتها تستغل على يد عناصر اجنبية غير مسئولة تتمتع بالمزايا والامتيازات التى لم تشارك (فى صنعها) .. والحزب الوطنى يعنى بذلك - بوضوح وبساطة - جميع العناصر الأجنبية التى تشغل المناصب الإدارية الكبرى ، وتتقاضى الرواتب الضخمة التى تستنزف الكثير من الموارد العامة" .

ولكن ثمة حالة واحدة يمكن للحزب فيها أن يتغاضى عن مبدأ عدم التدخل فى شئون مصر الداخلية ، هى تلك التى تتدخل فيها الدول لإتاحة الفرصة أمام "الحزب الوطنى" ليمارس نشاطًا علنيًا ، ولم يشر البيان إلى رفض الحزب الاستماع إلى مشورة الخبراء الأوربيين .

وفيما يتعلق بمسألة ديون الحكومة ، أعلن البيان بدقة إفلاس مصر (مثلما حدث فى الخطة المالية المعلنة فى أبريل السابق) ولكى حتى إذا كانت مسئولية الديون غير مقبولة فإن هناك

تصميمًا قويًا على سدادها ، غير أن وسائل تحقيق هذه الغاية تختلف عن تلك التى اتبعتها وزارة رياض وفقا لما استقر عليه رأى الدول .

وأعلن البيان المطالب التالية :

١- عودة وظائف الإدارة المصرية إلى المصريين لتظل بأيديهم وحدهم .

٢- انتقال ملكيات إسماعيل التى كونها بعد تولية السلطة إلى ملكية الدولة .

٣- إلغاء الرهن المباشر لموارد الدولة (مثل السكك الحديدية والممتلكات الخديوية السابقة).

٤- توحيد الديون على اختلاف انواعها فى دين واحد وتحدد نسبة الفائدة بـ ٤٪ سنويا .

٥- تعيين لجنة دولية مكونة من ثلاثة أعضاء ، تعينهم الدول وتصدق الحكومة المصرية على هذا التعيين ، لتتولى الإشراف على خدمة الديون ولكن دون أن يكون لها حق فى التدخل فى الإدارة المصرية .

وبقية بنود البيان لاتقل تنميقا عن غيرها من بنود البيان الأخرى فتنص على أن :

١- الحزب الوطنى يعادى أساليب التطرف والعنف .

٢- ويسعى لتحسين أحوال "الجماهير" عن طريق إقامة نظام تعليمى متقدم .

٣- ويطالب بإصلاح نظام الضرائب مع تخفيض قيمتها .

وفى هجومهم على وزارة رياض اقتبس أصحاب البيان الحجج والأفكار التى سبق أن استخدمت فى الحملة التى قادها شريف باشا ضد نوبار ، واتفق البيان مع الخطة المالية التى أعلنت فى الربيع ، فنادى برفض إعلان الإفلاس والمطالبة بتخفيض سعر الفائدة على ديون الدولة الذى كان يبلغ ٥٪ عندئذ . ولم يتضمن البيان الإشارة إلى وضع مصالح الأسرة الخديوية موضع الاعتبار على نحو ما جاء باللائحة الوطنية التى أعدت تحت إشراف إسماعيل، غير أن ذلك لم يعد ضرورياً الآن . وكان الطابع العام لبيان نوفمبر هو الرفض التام لكل تدخل أوربى فى الإدارة السياسية المصرية .

ولم يكن رياض يجهل معرفة قادة هذه الجماعة وواضعى البيان ، فيذكر نينه أن "الذين كانوا موضع الشك بأنهم وراء إصدار البيان ، اعتكفوا فى حلوان ، حيث ظلوا هناك تحت رقابة صارمة"[١٤١] ، ولهذا السبب يعرف "مماليك" اسماعيل السابقين الذين عارضوا وزارة رياض المتعاونة مع الدول باسم "جمعية حلوان" ففى هذا المنتجع الصحى (حيث العيون

---

(141) Ninet, Origin, pp. 131-32 .

الكبريتية) الذى يقع إلى الجنوب الغربى من القاهرة والتي ربطه بالعاصمة خط حديدى منذ عام ١٨٧٦ ، التمسوا العزلة وليس الاستشفاء ، لأن حلوان كانت تعانى الكساد عندئذ "فقد بدت حلوان عام ١٨٧٩ مقفرة .. لايشاهد أي غريب فى شوارعها المتربة ، وتوقفت حركة البناء فيها ، وترك الطبيب الوحيد هذا المكان الذى لايعرف المرضى الطريق إليه ، وبلغ الكساد ذروته عندما أغلقت الصيدلية الوحيدة فى حلوان أبوابها"(١٤٢) .

وليس ثمة حدثا فى التاريخ المصرى فى تلك السنوات كان موضع تفاوت فى وجهات النظر مثلما حدث بالنسبة للروايات المتداولة عن "تجمع" باشاوات المعارضة . ووجدت مجلة الأورينت مودرنو Oriente Moderno فى هذا الغموض التاريخى مخرجًا ، فقد جاء بمقال نشر بتلك المجلة(١٤٣) ، أنه قد تأسس أول حزب سياسى مصرى فى عام ١٨٧٨ بحلوان ، وكان ينتمى إلى ذلك الحزب ممثلون لثلاث فئات مختلفة : تلاميذ جمال الدين (محمد عبده ، وسعد زغلول، وحفنى ناصف ، وابراهيم اللقانى ، وعبد الله النديم ، وإبراهيم الهلباوى) ، والأعيان المتأثرين بجمال الدين (محمد سلطان ، وشريف باشا وعمر لطفى) ، والضباط (أحمد عرابى ، وعلى فهمى ، وعبد العال حلمى ، ومحمود سامى البارودى) ، وتتبع كاتب المقال نشاط "الحزب" حتى وقوع الاحتلال البريطانى . ويكفى هذا النموذج للدلالة على هذا الخلط ، وهناك المزيد من تلك الروايات التى لايحقق عرضها أي غاية .

ولكن يجب أن نلقى نظرة على بعض من تتردد أسماؤهم فى تلك الروايات باعتبارهم من أعضاء "جمعية حلوان" فبعد نفى جمال الدين من مصر أبعد محمد عبده إلى قريته ، ولكنه ما لبث أن عاد إلى القاهرة لعدم تحمله النفى ، غير أنه يذكر فى حديثه لبلنت : "نصحنى الجميع بالبقاء (بالقرية) حتى لايظن أنى قد جئت (إلى القاهرة) لعلاقتى بجمعية سرية شكلها شاهين باشا وعمر لطفى وغيرهما من المشايعين لاسماعيل للعمل ضد رياض ، ولذلك عدت إلى قريتى مرة أخرى(١٤٤) وفى تلك الذكريات لايذكر محمد عبده شيئًا عن "المشايعين لاسماعيل" يزيد عما عرفه من كتاب نينه "عرابى باشا"(١٤٥) ولمح من طرف خفى إلى أنه لم يوافق

(142) Rae, p. 106 .

(١٤٣) الحسنى ، ص٣٥٣-٣٦٢ .

(144) Blunt : Secret History, p. 378 .

(١٤٥) يورد صبرى الاقتباس من المخطوط الأصلى (أنظر : La Genése, p. 173.) وبينما يذكر محمد عبده شاهين إلى جانب شريف وعمر لطفى وراغب وسلطان .

على نشاطهم لأنه كان موجهًا ضد رياض الذى كان يضفى عليه حمايته . ومن المفترض أن يكون عبد الله النديم قد أنضم إلى "جمعية حلوان" من خلال التحالف بينها وبين "جمعية مصر الفتاة" (وهو مالم يتم فعلاً) ، ولكن عبد الله النديم كان قد أدار ظهره لأولئك الشبان الشوام، وأصبح منذئذ مشغولاً بنشاط "الجمعية الخيرية الإسلامية" التى قام بتأسيسها . وما كان باستطاعة محمود سامى البارودى أن يتوجه إلى منتجع حلوان الذى كان خاضعاً لرقابة صارمة، ويظل - فى نفس الوقت - بالقاهرة حيث وزارة رياض التى كان من بين أعضائها. أما أحمد عرابى فلم يكن ثمة ما يذكره بجمعية حلوان سوى أنها نشرت بيانًا بالصحف الفرنسية ، ولم يتذكر شيئًا سوى أسماء "أشياع اسماعيل" الثلاثة : شاهين باشا ، وحافظ باشا[١٤٦] ، ومحمد نشأت[١٤٧] . ومن الواضح أنه لم يسمع شيئاً مما قيل عن عضويته بالجمعية[١٤٨] . أما سلطان باشا فلم يوضع تحت رقابة البوليس مثلما فعل رياض مع المتآمرين عليه ، بل كان عضواً بإحدى اللجان الإصلاحية (التى شكلها رياض)، وهو مايفسر حقيقة غياب توقيع سلطان من الوثيقة الوحيدة التى قدمها معارضو رياض حول إلغاء المقابلة فى مايو ١٨٨٠ ، وهو دليل آخر على عدم انتماء سلطان لجمعية حلوان .

وما بقى من "أول حزب سياسى مصرى" ليس سوى حفنة من وزراء إسماعيل السابقين الذين فقدوا نفوذهم . ووفقا للمصادر المعاصرة كان شريف باشا ، وشاهين ، وعمر لطفى ، واسماعيل راغب[١٤٩] ، هم أبرز أعضاء جمعية حلوان . وقد ذكر شريف - فيما بعد أنه المؤسس الحقيقى "للحزب الوطنى" وأنه كان رئيسًا له[١٥٠] .

---

(١٤٦) محمد حافظ (١٨١٧-١٨٨٩) جاء إلى مصر من البوسنة ، كان معلمًا لإسماعيل ، وناظراً لعدد من الدوائر للعائلة الخديوية ، أوكل إليه إسماعيل إدارة مزارع بناته . أنظر ، مبارك : الخطط ، جـ٩ ، ص٦٦-٦٧ ، زاخورا جـ٢ ، ص٣٢٢-٣٢٦ .

(١٤٧) كان محمد نشأت فى الواقع صهراً لمحمد حافظ وليس أبنا له على نحو مايشير عرابى ، أنظر : زاخورا ، جـ٢ ، ص٣٢٨ .

(١٤٨) كشف الستار ، ص١٤٨-١٥٠ .

(١٤٩) يذكر بعض الكتاب المعاصرين شاهين باعتباره (عميل اسماعيل) انظر سرهنك ، ص٣٧٣ ، شارويبم ، ص٢٢٣ .

(١٥٠) أنظر على سبيل المثال : Broadley, pp. 49, 357; Malortie, pp. 197, 3o2 .

ولاينطبق مصطلح الحزب السياسى - بالمفهوم الذى نعرفه - على أى جماعة سياسية مصرية فى ذلك العصر . وحتى مجلس شورى النواب لم يكون أية أحزاب سياسية أو مجموعات برلمانية ، على نحو ما يذكر القنصل الفرنسى . وكان يطلق على النوادى ، والجماعات المختلفة فى مصر - فى ذلك الوقت - اسم "الجمعية" ، واستخدمت كلمة "الحزب" لتعنى رابطة الولاء التى لاتستدعى وجود بناء تنظيمى ، ومصطلح "الجزب الوطنى" كان يعنى تلك الجماعة من المصرين التى نادت باستقلال البلاد تحت شعار "مصر للمصريين" ، على حد تعبير أديب أسحق وغيره من المنفيين فى باريس وفى مواجهة "الحزب الوطنى" كان هناك "حزب التدخليين" الذين يقبلون بالتعاون مع الدول تحت قيادة رياض[١٥١] وأطلق فيما بعد اسم "الحزب العسكرى" على الذين أيدوا ضباط الجيش . وخلال الحرب (ضد الإنجليز) أطلق مصطلح "حزب الله" على أولئك الذين كانوا يجاهدون ضد المعتدين الكفار .

وبعد إيضاح هذه النقطة ، هل من المناسب أن نشير إلى "جمعية حلوان" باسم "الحزب الوطنى" لأن ذلك هو الأسم الذى أطلقوه على أنفسهم ؟ وعلى كل لم تستمر هذه الجماعة أو غيرها من الجماعات فى ممارسة نشاطها على المسرح السياسى تحت أسم "الحزب الوطنى" الذى كانت تتبناه باستمرار شخصيات وجماعات جديدة . وقد ظهرت جماعات مختلفة فى أوقات مختلفة ذات مصالح وأهداف متباينة ، كانوا يتحدثون بلسان الشعب المصرى باعتبارهم رواد العمل ضد التدخل الأجنبى والمتعاونين معه ، فإذا اعتبرناهم جميعا "الحزب الوطنى" يصعب علينا فهم أحداث ذلك العصر .

وعندما يعود مصطلح "الحزب الوطنى إلى الظهور ، وخاصة فى عامى ١٨٨١-١٨٨٢ يجب ألا نظن أنه كان يمثل حزبًا منظمًا له أعضاء وبرامجه ولوائحه التنظيمية وكوادره"[١٥٢]. وعلى حد قول نينه "كان الحزب الوطنى يعنى مصر كلها[١٥٣] كما وصفة أحد المتحمسين الأوربيين الآخرين بأنه يمثل "شعوراً مشتركا" وأنه يعبر عنها "الرغبة الملحة فى تغيير إدارة البلاد "[١٥٤]ويحذرنا أحمد رفعت[١٥٥] - وهو واحد من أكثر زعماء العرابيين ذكاء - بقوله :

---

(١٥١) أسحق ، ص١٦٨-١٧١ .

(١٥٢) يستخدم جنزبيه - على سبيل المثال - هذا المصطلح ! .

(153) Arabi PAcha, p. 165 .

(154) William Gregory, p. 380 .

(١٥٥) أحمد رفعت ، شاب تركى مثقف ثقافة فرنسية ، أصبح فيما بعد سكرتيراً لمجلس النظار ومديراً للمطبوعات فى وزارة محمود سامى ، صرح لجريدة فرنسية بقوله : "لم أكن عميلاً لأحد ، فلست كأبناء =

"يقع الأوربيون فى خطأ شديد عندما يحاولون فهم الشرق فى ضوء الأفكار المسبقة التى جاءت نتاجا لثقافة من نوع آخر ، ولأوضاع اجتماعية مختلفة تمامًا .. فليس هناك سوى حزب وطنى واحد سواء فى هذا البلد أو غيره من بلاد الشرق ، وسوف أسميه (حزب الباحثين عن العدالة).. فهم جميعا يريدون أن ينالوا نصيبًا من الفوائد التى تعود من وراء مؤسسات سياسية كتلك التى تملكها أوربا"(١٥٦) .

ورأت جمعية حلوان "تلك العدالة فى ضوء مصالحها السياسية والاقتصادية . وبعد نشر البيان كان كل شئ هادئاً حول أشياع إسماعيل"(١٥٧) ولكن عندما بدأت لجنة التصفية ممارسة عملها عادوا إلى النشاط مرة أخرى لأن مراكزهم الاجتماعية والاقتصادية كانت عرضة للخطر، فبدأوا للوهلة الأولى نضالهم ضد تسوية مشروع المقابلة وزيادة ضرائب الأطيان العشورية .

وكان نوبار باشا هو أول من قدم التماسًا خاصًا بالمقابلة إلى لجنة التصفية ولم يكن - بكل تأكيد - ثمة شك فى انتمائه إلى مجموعة "الحزب الوطنى" المتآمرة وكان قد عاد من أوربا فى ٢٧ نوفمبر ١٨٧٩ بعدما ألغى توفيق قرار الحظر الذى كان مفروضًا عليه ، فى وقت كان لايزال فيه شريف باشا رئيسًا لمجلس النظار ، ولم يحمل التماس نوبار سوى توقيعه وحده . ونظم حسن موسى العقاد ، داعية حليم ، والتاجر بالقاهرة وعضو مجلس شورى النواب (١٨٧٠-١٨٧٣) ، حملة لجمع التوقيعات على التماس جماعى قدم إلى ولسون فى ٤ مايو ١٨٨٠ أعلن فيه الموقعون احتجاجهم على إلغاء المقابلة وزيادة ضرائب الأطيان العشورية واتهموا وزارة رياض بالاستبداد .

وعلى كل فإن الالتماس الذى تقدم به الباشاوات فى ١٦ مايو ١٨٨٠ ، أثار قدراً أكبر من المتاعب ، فقد رأوا التسوية المقترحة للمقابلة تعد منافية للعدالة والشرعية(١٥٨) وهاجموا

= الشرق، أحب قبل كل شئ بلادى كما أحب الحق ، وأود أن أرى بلادى مثل أوربا ، بمساعدة فرنسا من خلال مبادئ الإخاء والمساواة وتبادل الرأى لا من خلال تبادل إطلاق النار وسقوط الشهداء" .

Le Temps, 16/8/1882 .

(156) Broadley, pp. 204-205 .

(١٥٧) لعل هجومهم على إسماعيل كان من قبيل المناورة .

(١٥٨) أنظر النص فى الوثائق الفرنسية .

MAE - Corr. Polit, t. 66, Le Caire 17/5/1880 .

الحكومة لإخلالها بالتزاماتها بعدم زيادة ضرائب الأطيان عن معدلها فى ١٨٧٦ متجاهلين فى ذلك القرار الخاص بإلغاء المقابلة والذى كان قد صدر بالفعل ، ورأوا أن ذلك الإخلال قد جاء فى صورة فرض ضريبة إضافية على الأطيان العشورية ، وفى القانون الجديد الخاص بالسخرة الذى يعد ضريبة جديدة ، وذكروا أن رياضًا يهتم بمصالح بيت روتشيلد اكثر من اهتمامه بمصالح ملاك الأراضى الوطنيين ، وأن الحكومة النيابية هى التى تملك حق فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب رغم قانون المقابلة ، ولكن ذلك يجب ألا يتم بطريقة استبدادية ، وعدوا الوعود الغامضة التى قطعها مرسوم ٦ يناير ١٨٨٠ غير كافية تمامًا ، وطالبوا لجنة التصفية باعتبار دين المقابلة دينًا ممتازًا ، وذكروا أنهم اضطروا إلى اقتراض الأموال لدفع المقابلة وقيمة سندات الروزنامة والتبرعات للحرب التى طلب منهم دفعها .

ووقع هذا الالتماس أربعة وثمانون شخصا ممن عانوا خسارة مادية جسيمة من وراء إلغاء المقابلة بعدما كانوا يجنون من ورائها فوائد جمة . وكان أعضاء "جمعية حلوان" فى مقدمة الموقعين على الالتماس وهم الذين كانوا قد اسقطوا فى السنة السابقة - بقيادة إسماعيل - وزارة لمسائل تتعلق بالنواحى المالية والضرائب ، ومنهم شريف باشا ، واسماعيل راغب ، وثابت باشا ، وشاهين باشا ، وعمر لطفى(١٥٩) ، ويجب أن نذكر أنه كان من بين الموقعين على الالتماس الأميرين إبراهيم وأحمد أبناء عمومة الخديو توفيق ، وإبراهيم أدهم(١٦٠) ، وعبد الشهيد بطرس وهو أحد كبار الملاك بجرجا وعضو مجلس شورى النواب ، ووكيل راتب باشا ، والشيخ السادات . ويمكننا أن نطلق على هذه الوثيقة اسم "التماس" الأتراك" لأنه كان من بين كبار الملاك ونظار الدوائر وكبار الموظفين والضباط الموقعين عليها عدداً كبيراً من الأسماء التركية ، كما كان من بين تلك التوقيعات بعض الأسماء اليهودية من بينها بعض العائلات اليهودية المصرية المعروفة ونظار دوائر الحاخام .

---

(١٥٩) من بين الشخصيات الرئيسية فى هذا العمل غاب كل من راتب باشا الذى تبع سيده فى منفاه بنابولى ، وإبراهيم المويلحى الذى خشى من انتقام رياض ، فهرب إلى إسماعيل ، والشيخ البكرى المسن الذى ما لبث أن مات .

(١٦٠) إبراهيم أدهم ، كردى من حاشية إسماعيل ، كان وكيلاً لدائرة إحدى بنات الخديو . أنظر ، مبارك، الخطط جـ٩ ، ص٩١ ، MAE. Corr. Polit., t. 66 (Le Cairo 25/5/1880).

أما الالتماسات الفردية التى تلقتها لجنة التصفية ، فلم تكن ذات وزن سياسى . وعلى كل كانت تلك الالتماسات من الكثرة لدرجة أن لجنة التصفية لم تعد تعنى بترجمتها ترجمة كاملة ولكنها اكتفت بملخصاتها .

وفى نفس الوقت قدم التماس آخر إلى ناظر الحربية أعده محمد فانى - أحد رؤساء الأقلام بنظارة المالية - ووقع عليه عدد من ضباط الجيش[١٦١] ، أشار إلى تناقص الولاء للباب العالى الذى يبدو ملحوظا فى الصحافة المحلية ، مؤكدا أنه إذا أهملت الرابطة المقدسة التى تربط مصر بالدولة العلية ، فإن مصر ستقع تحت رحمة الدول الأجنبية ، وطالب أصحاب الالتماس بمصادرة الصحف التى تهاجم الباب العالى ، ووجهوا اللوم إلى الحكومة لأنها سمحت بعودة الأموال التى حصلت عليها من بيت روتشيلد إلى أوربا مباشرة دون أن ينال منها المصريون شيئًا ، سواء فى ذلك أصحاب دين المقابلة أو أرباب المعاشات أو اليتامى ، رغم أن الدولة حظرت ذلك تماما ، كما أن الكثيرين من الأوربيين يستخدمون فى الإدارة المصرية برواتب ضخمة على حين طرد الضباط ذوى العائلات الكبيرة من وظائفهم وحرموا من أرزاقهم. وأعلنوا أن الوقت قد حان لاستنكار الخضوع للأوربيين .

وانضمت جريدة لاريفوم - التى كان يحررها سانتر دى بوف صاحب ترجمة شريف باشا - إلى معركة الصراخ ضد رياض بعد أن أنذرت مرتين خلال الخريف ، فأعلنت احتقارها لرياض وأشادت باحتجاج الباشاوات على إلغاء المقابلة ، وطالبت بالامتناع عن دفع الضرائب وتنبأت بسقوط الوزارة بسبب موقفها من المقابلة[١٦٢] . وسخرت الجريدة من الإصلاحات التى أدخلت لإصلاح حال الفلاح ، وعرضت "بمصلحى مصر"[١٦٣] .

ولم يجد رياض صعوبة فى إلزام المعارضة حدود الصمت مرة أخرى ، فصودرت صحيفة "لاريفورم" فى ٢٥ مايو ، وأنذرت صحيفة "الفارد الكسندرى" وأمر رياض بإلقاء القبض على محمد فانى موظف المالية سالف الذكر ، وحسن موسى العقاد ، وحكم على الأول بالسجن مدة

---

(١٦١) النص بالوثائق الفرنسية

MAE. Corr. Polit, t. 66 (Le Caire 25/5/1880).

(162) La Réforme, 17/5/1880 .

(163) La Réforme, 24/5/1880 .

عامين ، وعلى الثانى بالنفى إلى فازوغلى مدة خمس سنوات وحاول العقاد - عبثًا - أن ينال الرعوية الفرنسية ، وحاول أن يطلب من بورج - نائب القنصل البريطانى - أن يتوسط من أجل إطلاق سراحه دون جدوى وفشلت زوجته فى حث الحكومة البريطانية على التدخل لإنقاذ زوجها ، وقد أعاده شريف من منفاه بعد أن تولى السلطة فى سبتمبر ١٨٨١ . وبالإضافة إلى ذلك ، قيل أن بقية الموظفين والضباط قد نقلوا من وظائفهم أو طردوا من الخدمة أو سجنوا لاشتراكهم فى موجهة الاحتجاج .

وكانت طريقة التصرف مع الباشاوات تمثل مشكلة كبرى ، فقد أراد رياض نفى شريف وشاهين وراغب الذين اعتبرهم زعماء للمعارضة وأن ينفى معهم نوبار ، ولكن القنصل الفرنسى تدخل تدخلاً حاسمًا ضد مثل هذا الإجراء ، ولذلك انذروا ووضعوا تحت مراقبة البوليس ، وزعم توفيق أنه قام بتوبيخ الاميرين إبراهيم وأحمد وبعض الباشاوات ، وحزم نوبار حقائبه وسافر إلى الخارج ، ورأى قادة "الحزب الوطنى" أن من الحكمة التخلى عن المعارضة ، فغادر شريف باشا القاهرة لتفقد مزارع القطن الخاصة به فى الدلتا ، وأراد شاهين باشا التوجه إلى نابولى ليبقى بجوار إسماعيل الذى حصل له على الجنسية الإيطالية تحسبا للمستقبل ، وعلى كل ، عندما شاع ذلك تقرر- فى ١٤ يونيو ١٨٨٠ - حرمان شاهين باشا من ألقابه ورتبه وطرده من الجيش المصرى ، ومنع من العودة إلى البلاد ، وقرئ عليه هذا القرار على ظهره الباخرة التى أقلته إلى الخارج فى ١٥ يونيو ، ويذكر أحمد عرابى أن حافظ باشا ومحمد نشأت قد نجحا فى الحصول على الحماية النمساوية .

أهو عصر جديد ؟

قضى رياض على المعارضة بلا رحمة ، فأسكت الصحفيين أولا ، ثم الباشاوات ، وكانت وسائله فى ذلك مصادرة الصحف والنفى إلى السودان ، ولما كان لايزعجه أحد الآن ، فقد شرع يستكمل الأساس القانونى الذى سينهى به الأزمة المالية ، فقد وفقا لرغبات الدول واعتماداً على تأييدها ، فالإصلاحات الداخلية المكثفة قد تعلن بداية عصر جديد ، وقد ينجح رياض حيث فشل نوبار ، فيدخل التاريخ باعتباره منقذاً لمصر ، والرجل الذى استطاع أن ينظف "أسطبلات اسماعيل العفنة" بالعزيمة والإصرار . وقد بهتت صورة الخديو حسن الطوية والضعيف - توفيق - إلى جانب وزيره الأعظم : رياض . كانت تلك القناعة تلازم رياض الذى درج على أن يبدأ حديثه دائما بالقول : "نحن وسعادة الخديو" .

وعلى نحو ما رأينا ، كان الخبراء الأوربيين والمصريين المتعلمين يقفون وراءه متحمسين ، من أمثال : على مبارك ، وعلى إبراهيم ، وحسين فخرى ، وبطرس غالى ، وعبد الله فكرى ، وسالم سالم ، ومحمود الفلكى ، وإسماعيل الفلكى . وكان زملاء على مبارك يهتمون بالبنية الأساسية للبلاد أكثر من اهتمامهم بالبنية السياسية العلوية ، فلم يكن من بين الخبراء المصريين الذين تعلموا فى أوربا من ظهر فى عام ١٨٨٢ على المسرح السياسى ليلعب دور "الثورى" .

أضف إلى ذلك أن رياضًا كسب إلى صفه تلاميذ صنيعته السابق جمال الدين من المصريين وخاصة محمد عبده ، ولعل ذلك من أكثر تحركات رياض مهارة ، فعندما أنكر محمد عبده أفكار الفيلسوف المنفى - على نحو مايذكر القنصل الفرنسى - ضمه رياض إلى هيئة تحرير "الوقائع المصرية" فى خريف ١٨٨٠ وما لبث أن أصبح رئيسًا للتحرير(١٦٤) ، وسمح له أن يلحق بهيئة التحرير بعض تلاميذ جمال الدين السابقين وهم : سعد زغلول وعبد الكريم سلمان، وإبراهيم الهلباوى ، والسيد وفا ، ومحمد خليل . ووقع على عاتقهم تقديم سياسات رياض للرأى العام وشرح اصلاحاته ، ففعلوا ذلك . ففى مقالات ثلاث تناول محمد عبده إجراءات رياض ، وما ترمى إليه من تحسين أحوال "إخواننا الفلاحين" وخاصة علاقتهم بالحكومة والذوات(١٦٥) .

وقد أبدى محمد عبده فى تلك الفترة - وفى السنوات التالية كما هو معروف تحمسه لنظام مؤقت يقوم على ما اسماه كرومر "بالاستبداد الرحيم" أو الحكم الأوتقراطى المستنير . فيذكر فى مذكراته أن الكثير من المثقفين قد وافقوا على سياسة رياض الخاصة بتجاهل مجلس شورى النواب الذى اعتبره عقبة فى طريق الإصلاح(١٦٦) . ولم يكتب محمد عبده مقالاته عن الشورى - التى كثيراً مايرجع المؤرخون إليها - إلا بعد سقوط رياض ، وبمناسبة افتتاح مجلس شورى النواب فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ، بعدما أصبح مهيئًا للقبول بالنواب كمتحدثين بلسان الرأى العام المستنير فى البلاد الذى يعد وجوده شرطً أساسيًا لقيام الجهود المشتركة بين الحكام والمحكومين من أجل الصالح العام . ولم يضع فى اعتباره إمكانية قيام صراع خطير بين

---

(١٦٤) دار الوثائق التاريخية القومية ، محفظة ٢٠ ملف ٢٠٩ .

(١٦٥) أنظر مقالات ٢٥ نوفمبر ١٨٨٠ و٢٩ يناير ١٨٨١ فى رشيد رضا : جـ٢ ، ص٥٦-٦٨ .

(١٦٦) مذكرات محمد عبده ، ٨٦ .

المصالح المتناقضة ، وقارن بين توفيق والخليفة عمر بن الخطاب الذى اقتبس كلماته الشهيرة . ولكنه - على نقيض سعد زغلول - لم يرجع إلى الشريعة لتبرير مبدأ الشورى ، لأنه كان يعتقد أن هذا النموذج للنظام السياسى سيفرض نفسه فى مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع(١٦٧) ، "فالذكاء الجماعى صحح أخطاء الحكمة الفردية"(١٦٨) .

وطالما كان رياض فى السلطة - أى حتى ٩ سبتمبر ١٨٨١ - أكد محمد عبده صعوبة ووعورة الطريق الذى يقود إلى نظم سياسية كتلك التى تقوم فى الدول الأوربية . فقد كان "خطأ المثقفين" يكمن فى الاعتقاد بأنهم يستطيعون أن يفرضوا على مصر نسخة من النظام الاجتماعى والسياسى الأوربى قبل أن يقدم التعليم أساسا لذلك(١٦٩) ، فالقوانين لابد أن تعبر عن أوضاع المجتمع ، وتلك الأوضاع لايمكن أن تتغير إلا من خلال تعير الأخلاق والأفكار والعادات الخاصة بأفراد المجتمع(١٧٠) .

ولكن ، عندما فرض الجيش دعوة مجلس شورى النواب فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، أصبحت الشورى هى قانون الساعة عند محمد عبده . ففى ظل حكم رياض ، كان يرى أن من الضرورى احترام القوانين والقرارات الحكيمة التى تصدرها الحكومة الرشيدة ،ووضعها موضع التنفيذ من أجل سعادة البلاد ، لأن هدفها الوحيد هو الصالح العام(١٧١) .

وقد صدرت جميع القرارات الإصلاحية الهامة عندما كان محمد عبده وزملاءه ضمن هيئة تحرير "الوقائع المصرية" ، فاعتبر قانون التصفية - الذى وقعه توفيق دون اعتراض فى ١٧ يوليو ١٨٨٠ - حداً فاصلا بين الماضى البغيض والمستقبل المشرق(١٧٢) . وتحدد سعر الفائدة للدين الممتاز بـ ٥٪ سنويًا ، وخصصت إيرادات السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الإسكندرية لاستهلاك هذا النوع من الديون . وخصصت إيرادات الجمارك والضريبة على

---

(١٦٧) أنظر مقالى ٢٤ ، ٢٥ ديسمبر ١٨٨١ فى رشيد رضا : جـ٢ ص١٩٧-٢٠٥ .

(168) Kerr, p. 134 .

(١٦٩) مقالات أبريل ١٨٨١ فى رشيد رضا ، جـ٢ ص١١٩-١٣٢ .

(١٧٠) مقال ١٩ يونيو ١٨٨١ فى نفس المرجع ، ص١٥٧-١٦٣ .

(١٧١) مقال ٣١ أكتوبر ١٨٨٠ فى نفس المرجع ، ص٥٢-٥٤ .

(١٧٢) ملحق الوقائع المصرية ١٨-١٩/٧/١٨٨٠ ، النقاش جـ٤ ، ص٦٢-٧٨ .

واردات الدخان وضرائب مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط لسداد فوائد واستهلاك الدين الموحد ، وتحدد سعر الفائدة لذلك الدين بـ ٤٪ سنويًا ، وخصص مبلغ ١٥٠ ألف جنيه سنويًا ولمدة خمسين عاما لتعويض دين المقابلة ، ويوازى هذا المبلغ الزيادة المؤقتة التى فرضت على ضريبة الأطيان العشورية . وفى ٢٧ يوليو تأكدت - مرة أخرى - حقوق الملكية التامة للأطيان التى دفعت عنها المقابلة كلها أو بعضها . وكان الجانب الوحيد المقبول عند المصريين من قانون التصفية هو تحديد المبلغ اللازم للإنفاق على إدارة البلاد بما يعادل نصف الإيرادات السنوية ، ويذهب النصف الآخر وما قد تحقق من فائض فى الموازنة إلى الدائنين الأوربيين .

ولكن ، رغم ذلك كله أعلن يوم ١٧ يوليو عيداً وطنيًا ، ودعى جميع أعيان البلاد إلى قصر رأس التين بالإسكندرية ، وفى المساء أقيم عرض عسكرى وعزفت الموسيقى العسكرية ، وسار فى موكب الشعلة تلاميذ مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية وأعضاء هذه الجمعية التى أسسها عبد الله النديم ، واستقبلهم الخديو . وأطلق على اليوم اسم "عيد ١٧ يوليو" واحتفل به بنفس الطريقة فى كثير من المدن المصرية ، وانتهى فى الإسكندرية بإطلاق الألعاب النارية المبهرة نحو البحر .

وبعد شهر ، أخطر ناظر المالية المديرين فى منشور دورى بأن يؤكدوا فى جميع نواحى مديرياتهم أن تقدم دعاوى من دفعوا المقابلة إلى دواوين المديريات إما تحريريا أو شفويا فى موعد غايته أول يناير ١٨٨١ .

وأخيرا ، يجب أن نشير إلى القرارات التى نصت على حظر السخرة فى الأعمال الخاصة ، وإلغاء استخدام الكرباج ، وضمان توزيع مياه الرى بالعدل ، واعتبر محمد عبده هذه القرارات ذات أهمية خاصة . وفى ٣١ يوليو أصبح التجنيد العسكرى يقوم على أسس قانونية جديدة تمثل دفعة فى الطريق إلى العدالة والمساواة حتى لو كان ذلك على الورق . كما مدت الحكومة العمل باتفاقية المحاكم المختلطة - التى كانت مدتها خمس سنوات - سنة أخرى (تنتهى فى أول فبراير ١٨٨٢) ، حتى تستطيع لجنة الإصلاح الدولية التى شكلت لمراجعة لوائحها أن تنجز عملها .

وبدأ أن ثمة عصر جديد قد بدأ فى مصر ، وعندما قام الخديو بثلاث جولات فى الأقاليم استقبل بالحفاوة والترحيب . وفى ٨ يناير ١٨٨٠ قام بزيارة الفيوم مدة ثلاثة أيام ، فانبهر من الطريقة الى استقبله بها أهالى الأقاليم ، وذكر للقنصل النمساوى أنه لن ينسى تلك الأيام الطيبة .

وفى ٢١ يناير توجه حشد من الناس يضم اصحاب المحلات والحرفيين يتقدمهم الموسيقيون الجائلون إلى قصر الإسماعيلية بالقاهرة ليشكروا الخديو على القرار الجديد الذى صدر لتخفيف الضرائب عن كواهلهم ، وهتف الحشد لتوفيق عندما خرج إلى شرفة القصر لتحيتهم . ولم يكن هناك مايحفز الطبقة العليا (الكبراء) على المشاركة فى مظاهر الشكر هذه ، على نحو ما لاحظ محمد عبده[١٧٣] .

وفى اليوم التالى ، غادر توفيق القاهرة فى رحلة إلى الصعيد استغرقت ثلاثة أسابيع ، وقد أخذ الخديو الشاب عندما بدت الرحلة كموكب النصر ، وفى ٢٧ يناير أبرق إلى رياض يقول :

"نحن الآن فى أسيوط ، ومن الصعب أن نصف مظاهر الابتهاج التى أبداها الأهالى من الجيزة حتى هنا ، والترحيب البالغ الذى قابلنا به الشعب ، فهذا الابتهاج يقوم على الثقة العامة . ولكن الثقة لاتوجد إلا حيث تسود العدالة والأمانة ، ونحن نرى رعايانا الآن يستقبلوننا وقد ملاهم الأمل والثقة ، وهذه النعمة العظيمة تستوجب منا المضى على طريق العدالة والإخلاص اللذان بدأنا السير فيهما حتى تزداد محبة الرعايا لنا وثقتهم بنا كلل الله مساعينا بالنجاح"[١٧٤] .

وأخيراً ، قام توفيق بجولة فى الدلتا والمدن الساحلية - من ١٠ أبريل إلى ٤ مايو - حيث استقبل استقبالاً حاراً . وخلال جولاته تلك كان يزور المساجد والمصانع ، وكان يسير مع حاشيته فى شوارع المدن ويزور منازل أعيان البلاد . وكوفئ رياض على عمله ، وبناء على طلب توفيق أنعم عليه السلطان برتبة المشير فى ٢٦ يونيو .

ولم يكن هذا الابتهاج مصطنعًا ، فخلال أبريل ومايو قام المندوبون الذين أوفدهم المراقبان العامان بالإشراف على تطبيق الإصلاحات فى الأقاليم ، وتناولت تقارير نواب القناصل بالأقاليم التحسن الملحوظ فى أحوال الفلاحين خلال الستة شهور الأخيرة . فقد كان المحصول جيداً ، وجاءت الطريقة الجديدة لجباية الضرائب لتساهم فى ذلك التحسن . وتناقصت أسعار الفائدة التى كان يحصل عليها المرابون تناقصًا شديداً ، وارتفعت قيمة الأطيان بنفس

---

(١٧٣) النقاش ، جـ٤ ص٧٩ ، مذكرات محمد عبده ، ص٦٨-٦٩ .

(١٧٤) النقاش ، جـ٤ ص ٢٣-٢٤ .

المعدلات، واختفى الكرباج كأداة لتحصيل الضرائب ولكن أهالى الصعيد أبدوا استياءهم من النظام الجديد الذى منعهم من سداد الضرائب عينا ، كما أن التغير لم يكن محسوسًا فيما يتعلق بعدالة توزيع مياه الرى والعمل بالسخرة ، فظل الأعيان - على هذا النحو - يحتفظون بوضعهم الممتاز إلى حد كبير .

لقد بزغ - على مايبدو - فجر حقبة جديدة ، وبدت غالبية الأهالى أكثر شعورا بالرضا من ذى قبل ، فيشير بلنت إلى ملاحظاته بعد عودته إلى مصر فى أواخر ١٨٨٠ قائلاً :

"زرت بعض القرى التى كنت أعلم أنها تعانى ضائقة شديدة منذ خمس سنوات ، فوجدت أن المساوئ التى أثرت على وضعها قد توقفت ، ورغم أن الفلاحين كانوا لايزالون فقراء مثقلون بالضرائب ، إلا أن الشعور باليأس الذى كان سائداً بينهم والذى جعلهم يشكون تاريخ همومهم لى عندما جئت إليهم كأجنبى متعاطف معهم قد تلاشى .. فالأهالى كانوا يشكون من أوضاعهم[١٧٥] بمرارة فى السنوات السابقة ، أصبحوا الآن يمتدحون الخديو وإدارته" .

هذه الانطباعات أدت إلى افتراض خاطئ مؤداه أن مركز الرقابة الأوربية ووزارة رياض قد أصبح راسخًا ، وأن ليس ثمة مايدعو إلى الالتفات إلى القلعة الساخطة طالما أن غالبية سكان البلاد يزداد شعورهم بالارتياح . ولكن هذا البناء الأسطورى هزه تمرد قام به الجيش فى أول فبراير ١٨٨١ وأدت نتائجه فى نهاية الأمر إلى انهيار ذلك البناء .

---

(175) Blunt : secret History, pp. 73-74 .

الفصل الثانى

مصـر للمصريـيــن

نظام جديد تقيمه الفئات الاجتماعية الوطنية

عـام الجيـش

إنذار قصر النيل :

لم تكن سياسة رياض موجهة ضد مصالح الطبقة الممتازة فحسب ، بل كانت موجهة أيضا ضد مصالح فئة اجتماعية هامة أخرى هى مصالح الجيش عامة ، والضباط المصريين "الفلاحين" خاصة .

فبعد التسريح الجماعى الذى وقع فى فبراير ومارس ١٨٧٩ ، عاود اسماعيل التقرب للجيش دون أن ينال تأييداً كبيراً من كبار الضباط المصريين . وعلى أية حال ، لم تدم المكانة الجديدة التى اكتسبها رجال الجيش طويلا ، فقد كان من بين الإجراءات الأولى التى اتخذت بعد تولية توفيق تسريح عشرة آلاف جندى ، وتخفيض عدد القوات المسلحة إلى ١٢ ألف جندى مرة أخرى . ورغم ما حدث فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ ، ظل الاعتقاد بإمكانية ضغط المصروفات فى القطاع العسكرى قائمًا ، فلم يفكر المراقبان ، ولا لجنة التصفية ، ولا رياض فيما قد يؤدى إليه ذلك من مخاطر أو مشكلات . وعندما تنبأ كرومر بالكارثة ، وقدم نصيحة عاجلة- فى ديسمبر ١٨٨٠ - بالاستجابة للمطالب المادية للضباط مهما كان الثمن ، رفض رياض ذلك زاعمًا لا أساس لتلك المخاوف .

وعلى كل ، كان الضباط قد تقدموا بالتماس إلى الخديو فى يوليو ١٨٧٩ طلبوا فيه إقصاء على غالب ناظر الحربية عن منصبه لإهماله الجيش ، واشتكوا من أن وجبات الطعام غير كافية وغير مستساغة ، وطالبوا بالحصول على نقود بدلاً عن الطعام حتى يستطيعوا العناية بصحتهم . وأشار الموقعون على الالتماس إلى زملائهم الذين وضعوا عندئذ على قوائم الاستيداع وتركوا لمواجهة مصيرهم دون أن يعرفوا كيف يدبرون أمورهم . وبعد تقديم ذلك الالتماس ، استقالت الوزارة .

وفى ١٨ أغسطس ١٨٧٩ ، تولى عثمان رفقى - الضابط الجركسى - نظارة الحربية ، وكان توفيق يعتبره الرجل المناسب الذى يستطيع إعادة تنظيم الجيش وتحقيق الانضباط فيه .

وفسر ناظر الحربية الجديد مهمته على أنها - قبل كل شئ - تفويض لتقويم هيئة الضباط ، وكان يهدف إلى شغل المراكز الرئيسية بالرجال "المجربين النشطين" من بنى جنسه ، فاضرم داخل الجيش نار الصراع الاجتماعى المكبوت ، الذى أصبح نقطة انطلاق لأزمة اجتماعية وسياسية خطيرة .

ومنذ الحملات الحبشية - على الأقل - فقد الضباط المصريون احترامهم لرؤسائهم من الأتراك - الجراكسة ، فانعدام كفايتهم وسلوكهم الشخصى المشين خلال الحرب ، جعلا من وضعهم الممتاز داخل هيئة الضباط وضعًا لامبرر له ، بل وضعًا خطيراً . واتفق الضباط الأمريكيون مع زملائهم المصريين فى تقويمهم للقيادة العليا التركية الجركسية ، فقد وصف راتب باشا سردار الجيش المصرى فى الحبشة بعدم الكفاءة والجبن ، ووصف لورنج Loring الفريق عثمان رفقى بأنه "وغد سئ السمعة"[١] ، ورأى داى Dye أنه كان يستحق إطلاق الرصاص عليه عند نهاية الحرب بدلا من الإنعام عليه بالنياشين .

ووفقًا لهذين الضابطين الأمريكيين ، تقع مسئولية كارثة الحبشة على عاتق القادة الأتراك- الجراكسة بما فيهم عثمان غالب[٢] ، وقد قررا أن الضباط المصريين - وخاصة أحمد عرابى وعلى الروبى (اللذان رقيا إلى رتبة الأمير الاى عند نهاية الحرب) - كانوا أكثر مقدرة من قادتهم الأتراك . وفى الوقت الذى لم يكن فيه عرابى معروفًا تمامًا للرأى العام ، قال عنه داى "إنه يمكن أن يكون ضابطًا ممتازاً فى أى مكان آخر غير مصر"[٣]

وكان سلوك الضباط الأتراك - الجراكسة نحو مرؤوسيهم المصريين - الذين لم يكونوا على استعداد للاعتراف بهم كزملاء - على نقيض تام مع هذا الموقف . وعلى سبيل المثال ، عندما تعرض ملازم شاب للعقوبة البدنية على يد قائد الآلاى الذى يخدم به ، فشل ذلك الملازم

---

(1) Loring, p. 195 .

(٢) عثمان غالب (١٨٣٠-١٨٩٣) كان جركسيا ، جاء إلى مصر بصحبة والده ، وتلقى تعليمًا عسكريًا فى القاهرة وفينا ، وأرسله إسماعيل فى بعثة عسكرية إلى فرنسا ، كان مملوكا مخلصا للأسرة الحاكمة ، خدم بالجيش كضابط ، ثم أصبح مديراً لإحدى المديريات وناظراً لضبطية القاهرة . وظل مخلصًا لتوفيق خلال الحرب فى صيف ١٨٨٢ ، ولكنه كان ميالاً إلى جانب عرابى .

أنظر : آصاف ، ج١ ، ص٢٤٧-٢٥١ ، زاخورا ، جـ٢ ، ص١٧٠-١٧٤ .

(3) Dye, p. 223 .

فى أن يوصل شكواه إلى راتب باشا ، واضطر أن يسلم سيفه ويستقبل طواعية من الخدمة فى سلك الضباط ، وكلفه ذلك حياته ذاتها . وانتهى الصراع بين ضابط مصرى برتبة القائم مقام ورئيسه الجركسى الذى رفض أن يقبل منه إخطاراً بمرضه ، بأن أمر القائد الجركسى بقتل الضابط المصرى ، واستبدل عرابى - الذى كان مسئولا عن الإمدادات - بضابط جركسى بحجة عدم صلاحيته لهذا العمل .

وحتى نفهم الأحداث التى تلت ذلك ، لا يجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن المناصب الكبرى فى الجيش كانت وقفًا على غير المصريين فحسب ، بل يجب أن نأخذ فى اعتبارنا أيضا الطريقة المزرية التى عامل بها الضباط الأتراك الجراكسة مرؤوسهم من الضباط المصريين ، فحاولوا إحباط سياسة الخديو الرامية إلى السماح بترقية المصريين إلى رتبة الأمير الاى ، ولم يكن هناك مصريًا واحداً قد وصل بعد إلى رتبة اللواء .

وبلغت التصرفات الاستبدادية للأتراك - الجراكسة ذروتها داخل الجيش بعد تعيين عثمان رفقى ناظراً للجهادية فى ٨ أغسطس ١٨٧٩ ، إذ ينتقده لورنج لقيامه "بترقية عد من الضباط الجراكسة إلى رتبة الأمير الاى متخطيًا بذلك الكثير من الضباط العرب الذين يستحقون الترقية بحكم الأقدمية والكفاءة والخدمة"(٤) ، ولكن الأتراك - الجراكسة كانوا يحظون وحدهم بالترقيات ، كما ضمنوا - بحماية عثمان رفقى لهم - ألا يحالوا إلى الاستيداع كزملائهم المصريين فلا يتقاضون سوى جانب من رواتبهم . ففى ١٨٨١ تراوح عدد الضباط العاملين ما بين ٤٥٠-٥٠٠ ضابطا ، بينما كان هناك ألف ضابط بالاستيداع ، حقاً كان بعض الضباط العاملين يستبدلون - بالتناوب - ببعض الضباط المستودعين ، ولكن غالبا ما كان جميع الضباط الأتراك الجراكسة يستمرون بالخدمة العامة .

وبدأ الضباط المصريون يخشون أن يسلبهم عثمان رفقى - فى نهاية الأمر - ما حققوه من مكاسب متواضعة ، فيمحو آثار سياسة سعيد ويعترض طريق استمرارها . واعتبر قانون التجنيد - الصادر فى ٣١ يوليو ١٨٨٠ - الوسيلة الملائمة لحرمان المصريين من بلوغ رتب الضباط، فقد حدد القانون الخدمة العسكرية بأربع سنوات ، وهى مدة لاتكفى لإتاحة الفرصة لأبناء الفلاحين للوصول إلى رتب الضباط .

---

(4) Loring, p. 195 .

وتأكدت نية ناظر الحربية فى جعل "أبناء الوطن" فى الجيش يخضعون "للماليك" خضوعًا تامًا ، عندما أمر بنقل الأمير الاى عبد العال حلمى[٥] قائد الآلاى السادس مشاه (السودانى)- البالغ من العمر أربعين عاما - إلى ديوان الجهادية ، وعين خورشيد نعمان الجركسى - الذى كان فى الخامسة والستين من عمره - بدلاً منه ، كما أعفى القائم مقام أحمد عبد الغفار من منصبه فى آلاى الفرسان وعين جركسياً بدلاً منه .

وتلقى عرابى تأكيداً لنوايا عثمان رفقى من الفريق إسماعيل كامل الجركسى "الشريف" أثناء وليمة دعى إليها يوم ١٦ يناير ١٨٨١[٦]. وفى مساء اليوم نفسه ، اجتمع بعض الأشخاص الذين يعنيهم الأمر وبعض الضباط المصريين بمنزل عرابى لمناقشة الأوضاع . ولم يكن عبد العال حلمى وأحمد عبد الغفار هما اللذان يخشيان الفصل من الخدمة فحسب ، بل شاركهما فى ذلك عرابى وعلى فهمى[٧] ، فقد بدا وضع جميع كبار الضباط المصريين مهدداً بالخطر . وتلقى الضباط المصريون معلومات مفادها أن الضباط الجراكسة كانوا يجتمعون من حين لآخر بمنزل الفريق خسرو بحضور عثمان رفقى ويتباكون على انقضاء العصر الذهبى للحكم المملوكى ، وأنهم لم يقنعوا برثاء ذلك العصر ، بل أرادوا إحياءه .

---

(٥) لاريب أن عبد العال حلمى كان أقل الشخصيات جاذبية بين "الأمير الايات الثلاثة" ويطلق عليه شالية لونج (The Three Prophets, p. 99) وصف الجاهل والخامل والمتبجح ، ويرى فيه برودلى "تجسيد للجندى المخادع" (ص١٠٨) ، وقد رقاه توفيق إلى رتبة القائم مقام . وفى ١٨٨١ ، كان الشخص الثانى بعد عرابى فى قيادة العرابيين ، وفى ١٨٨٢ لم يعد يلعب أى دور فى القاهرة . وكان حاكم دمياط - حيث الحامية التى يقودها - بلا منازع ، ولم تشترك فرقته فى الحرب . ومات عبد العال فى ١٨٩١ بجزيرة سيلان.

أنظر ، عاشور : ص٥٥-٦٣ ، الرافعى : الثورة العرابية ، ص٥٦٩-٥٧٠ .

(٦) جاء اسماعيل كامل إلى مصر بصحبة والده ، وأوفد إلى فينا - فى البداية - لدراسة الطب ، ثم أرسل إلى باريس للدراسة العسكرية ، ولذلك كان - حتى وفاته فى ١٨٩٣ - إما ضابطًا بالجيش أو ياوراً بالبلاط . وكان على علاقة طيبة بالعرابيين ، ولكن ذلك لم يحل بينه وبين أن يكون عضوا بالمجلس العسكرى الذى حاكمهم .

أنظر : Broadley, p. 333., Hayworth - Dunne, p. 306 .

(٧) ينتمى على فهمى إلى المنوفية ، خدم بالجيش منذ ١٨٥٥ مع فترات انقطاع متعددة ، وظل قريبا إلى البلاط فى عهد توفيق ، فكان ياوراً وقائداً للحرس الخديوى ، ونفى بعد هزيمة العرابيين إلى سيلان ، وصدر العفو عنه فى ١٩١٠ ، ومات بالقاهرة فى ١٩١١ .

أنظر ، الرافعى : الثورة العرابية ، ص٥٦٩-٥٧٠ ، Broadley, pp. 106-108 .

ولمواجهة تلك المؤامرة ، يذكر عرابى أنه اقترح على رفاقه اختيار شخص موثوق به يتحدث بلسانهم ، يسندون إليه أمر العناية بمصالحهم ، ولكن عليهم أن يقفوا وراء من يختارونه ممثلا لهم وقفة صامدة ويحمونه من طغيان الحكومة . ويستطرد عرابى قائلا أنه كان الرجل الذى وضع فيه الضباط ثقتهم التامة ، وأنه أختير فى تلك الامسية متحدثا بلسان الضباط المصريين الذين أقسموا يمين الولاء "للوطن العزيز" ، ومن ثم شهد يوم ١٦ يناير ١٨٨١ مولد النشاط العام لعرابى[٨] ، ومنذئذ وحتى هزيمة الجيش المصرى فى التل الكبير ارتبطت الحوادث باسمه .

وكان أول ظهور لعرابى على المسرح السياسى يومئذ باعتباره ممثلا لمصالح معينة للضباط الفلاحين ، وفى نفس ذلك الاجتماع الذى عقد مساء ١٦ يناير ، كتب عريضة لرئيس مجلس النظار وافق عليها الحاضرون ، وكانت بمثابة عريضة إتهام لناظر الجهادية[٩] .

ونصت العريضة على أن تولية توفيق قد عدت - فى سائر أنحاء البلاد - نهاية نير الطغيان الذى أثقل رقاب الشعب قرون عديدة ، وبداية لعهد جديد تتوفر فيه العدالة والأمانة والمساواة لجميع الرعايا . غير أن ناظر الجهادية يعامل الضباط المصريين بالكراهية والازدراء تمامًا كما كان يعاملهم راتب باشا فى العهد الاستبدادى السابق ، وكأنهم أعداءه ، وكأن الله أمره بإساءة معاملتهم وهضم حقوقهم ، لقد كان عثمان رفقى يبذر الشقاق فى الجيش ويضع العقبات فى طريق استكمال سياسة الإصلاح .

ومضت العريضة تقول أن معظم الضباط المصريين قد سرحوا من الخدمة العاملة ، وأنه قد تمت إحالة ألف ضابط إلى الاستيداع لا يوجد بينهم ضابط واحد من غير المصريين[١٠] ، وحرم الضباط المصريون الذين بقوا فى الخدمة العاملة من الترقى ، وفضل عليهم أولئك الذين لاكفاءة لهم سوى المحسوبية . ولما كان فصل القائم مقام أحمد عبد الغفار قد جاء بلا سبب ، فان الضباط المصريين لن يلزموا الصمت بعد اليوم ، ويطالبون بإقصاء ناظر الجهادية ، لأنه

---

(٨) حول ترجمة أحمد عرابى أنظر ، كشف الستار ، ص١٠-٥٠ ، مذكرات النديم ، جـ٢ ، ص١٩-٣٩ ، شاروبيم ، ٢٢٧-٢٢٨ ، الرافعى : الثورة العرابية ، ص٨٧-٩٤ .

(٩) أنظر النص العربى فى أوراق الحضرة الخديوية بدار الوثائق التاريخية القومية ، شاروبيم ، ص٢٢٩-٢٣٠ .

(١٠) لم تستخدم كلمات : تركى ، جركسى ، مملوك فى هذا الالتماس .

طالما بقى عثمان رفقى فى منصبه سيخشى كل ضابط مصرى على مركزه ، والقانون لايسمح لمثل هذا الرجل بممارسة سلطات هذا المنصب ! وأشارت العريضة إلى السوابق التى أقصى فيها شاهين باشا وحافظ باشا عن النظارة . وتضمنت العريضة مطلبا آخر تمثل فى ضرورة التأكيد على أن الكفاءة العسكرية وحدها ستكون العامل الحاسم عند الترقية ، وبذلك لايصبح الضباط المصريون أدنى من زملائهم منزلة . وأبدى الموقعون على العريضة استعدادهم للقبول بأى قرار عادل يتمشى مع إرادة الخديو .

وقدم أحمد عرابى وعبد العال حلمى العريضة إلى نظارة الداخلية فى ١٧ يناير . ولم يكن المطلب الخاص بإقصاء ناظر الجهادية متقبلا عند رياض ، ولكنه لم يشأ أن يسلم الضباط إلى عثمان رفقى ، وفضل أن يعالج المسألة بطريقة ودية معقولة . ولذلك دعا حملة العريضة إلى مقابلته فى اليوم التالى ليشرحوا له ما جاء بها ، ملمحا إلى أنه قد "يجتمع بهم عدة مرات" ، وذهب عرابى وعبد العال حلمى إلى هذه المقابلة وبصحبتهما على فهمى . ويبدو أن الحديث الذى دار بينهم وبين رياض كان يسوده سوء التفاهم ، وكان رياض يظن أنه بعد شرح المسائل وتبادل الآراء "سيركن أولئك الضباط إلى العقل"(١١) ، ومن ناحية أخرى ، ترجم الأمير الايات وعد رياض بالعناية بالأمر ترجمة عملية ، ففى ٢٧ يناير قام عرابى وعبد العال حلمى بزيارة رياض "أبا المصريين" (كما سماه عرابى) ليقفا على ماتم إنجازه فيما يتعلق بالمشكلة . فحاول رياض أن يصور لهما المخاطر التى قد تنجم عن مطالبهما فى ضوء ما أصاب محمد فانى موظف المالية الذى قدم ملتمس الضباط فى مايو ١٨٨٠ والذى عوقب بالسجن مدة عامين . ويذكر عرابى أن رياضًا قد تأثر بتفنيدهما لما ساقه من حجج ، ووعد بإعادة النظر فى المسألة(١٢).

أصبح رياض مضطراً الآن لاتخاذ إجراء ما ضد أولئك الضباط ، فعرض الأمر على الخديو الذى رأس جلسة مجلس النظار – فى ٣٠ يناير – لبحث الموضوع بحثًا مستفيضًا . وحاول رياض عبثا أن يهون من شأن القضية ، فقد أصر عثمان رفقى ناظر الجهادية والخديو توفيق على ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة ، وأكد الخديو للمجلس أنه واثق من ولاء الاى الحرس له .

---

(١١) دار الوثائق ، محفظة ٨ ، ملف ٥/٤/٥٣ (من رياض إلى الجنرا ستون فى ١٨٨١/١/٤٠) .

(١٢) فى هذا الصدد يزعم عرابى أن الضباط احتموا فى يناير ١٨٨١ بمجلس النواب رغم أن ذكر المجلس لم يرد عندئذ .

ومن ثم تقرر - رغم إرادة رياض - إلقاء القبض على الاميرالايات الثلاثة ، ومحاكمتهم أمام محكمة عسكرية خاصة تشكل برئاسة رئيس أركان حرب الجيش المصرى الجنرال ستون الأمريكى ، وعضوية الجنرال لارمى Larmée والجنرال فون بولويتز von Ploetz ، وأربعة من اللواءات الأتراك الجراكسة هم إبراهيم حماد ، رضا ، نجم الدين ، خورشيد عاكف .

ووجه عثمان رفقى دعوة إلى الأميرالايات الثلاثة للحضور إلى مقر نظارة الجهادية بقشلاق قصر النيل صباح أول فبراير . ولكن الضباط الثلاثة تذكروا ما لحق بالمماليك الذين دعاهم محمد على إلى مقابلته بالقلعة ، ولذلك يقول عرابى فى مذكراته : "أخذنا حذرنا وهيأنا مايلزم لنجاتنا"[١٣] .

وقد أثبتت الحوادث أن مخاوفهم كان لها مايبررها ، فما أن دخل الضباط الثلاثة مقر نظارة الجهادية حتى وجدوا جميع الضباط الجراكسة مجتمعين هناك ، ونزعوا سلاحهم ورتبهم ، وتعرضوا للإهانات ، وأودعوا السجن تمهيداً لمحاكمتهم ، وأسندت قيادة آلاياتهم على الفور إلى ثلاثة من الضباط الأتراك الجراكسة ، فتولى محمود طاهر قيادة آلاى عرابى ، وخورشيد نعمان قيادة آلآلاى السودانى ، وخورشيد رسمى قيادة آلاى الحرس الخديوى . ورافق بعض اللواءات الجراكسة وياوران الخديو قادة الآلايات الجدد إلى المعسكرات لتسليمهم مهام مناصبهم الجديدة .

غير ان الإجراء الذى أحكم تدبيره حقق فشلاً ذريعًا ، فلم يدخل أصحابه فى اعتبارهم مابيته ضباط الألايين الأول والسادس مشاة من عزم ، إذ ألقى البكباشى محمد عبيد القبض على اميرالاى الحرس الخديوى الجديد[١٤] ، ورابطت أورطة بقيادة البكباشى أحمد فرج أمام

---

(١٣) كشف الستار ، ص١٥٧ .

(١٤) ولد محمد عبيد بكفر الزيات ، وفى ١٨٨١-١٨٨٢ كان موجوداً دائما بالجبهة ، وكان من أمهر الضباط الكبار فى حرب ١٨٨٢ وخاصة معركة التل الكبير ، حيث كان برتبة قائم مقام يقود ألايًا ، وتصفه المراجع الأوروبية بالتعصب وصلابة الرأى ، وتردد خلال محاكمة العرابيين أنه كان يهدد الأعيان عندما رفضوا الخضوع لمشيئة العرابيين ، غير أن عبيد لم يكن على قيد الحياة حتى يدافع عن نفسه .

أنظر ، الجندى ، ص٣٩ ، زكى ، ص١٧٩-١٩٨٠ ، الرافعى : الثورة ، ص٥٧٠-٥٧١ .

قصر عابدين ، بينما تحرك البكباشى محمد عبيد والبكباشى على عيسى على رأس أورطتين صوب قصر النيل . ولم يستمع أحد إلى أوامر الفريق راشد حسنى[١٥] الذى جاء لتسليم قيادة ألاى الحرس إلى قائده الجديد ، كما تجاهل الجنود أوامر الخديو . ووقف توفيق فى شرفه القصر ليشهد تحرك " ألايه المفضل" - على نحو ما كان يصفه دائما - ضده ، وهو الذى كان يعتقد أنه يدين له بالطاعة العمياء .

وقبيل الظهر ، أحكمت الأورطتان الحصار حول نظارة الجهادية ، وأطلقت مجموعة من الجنود النار على المبنى ، ففر الضباط الجراكسة التماسًا للنجاة ، وقفز عثمان رفقى عبر إحدى النوافذ هاربًا ، فلم يقع قتال حقيقى . وأطلق الجنود سراح الأمير الايات الثلاثة ، وعادوا بهم منتصرين إلى ثكنات عابدين ، وعجز ناظر الجهادية عن التصرف ، فقد أخذ الجميع على غرة، وعندما حاول الجنرال ستون أن يجمع شمل المجلس العسكرى اكتشف هرب ثلاثة من الأعضاء الجراكسة ، فرفع الجلسة إلى صباح اليومَ التالى[١٦] .

وحدث فى طره - حيث معسكر الألاى السادس مشاة جنوبى القاهرة - مثلما حدث فى ثكنات عابدين ، فعندما حاول خورشيد طاهر وأحمد حمدى[١٧] - ياور الخديو - إن يسلما قيادة الألاى إلى خورشيد نعمان ، اعتقلهما البكباشى خضر مع ثلاثة من الضباط الآخرين المعادين لسياسة الأمير الايات ، وتركهم فى حراسة أورطة من جنوده ليتحرك بباقى الألاى صوب القاهرة .

---

(١٥) أحمد راشد حسنى (١٨٣٤-١٩٠٥) جاء إلى مصر من القوقاز عام ١٨٤٩ ليلتحق بمدرسة المفروزة . وفى ١٨٥٤ أوفد إلى فرنسا لمدة عامين للدراسة العسكرية ، وفى ١٨٦٧ أصبح فريقا بالجيش وقائداً للحرس الخديوى ، وفى ١٨٧٦ أصبح ياوراً لإسماعيل . وفى ١٨٧٩ جعله توفيق مستشاراً عسكريًا خاصا له، ووفقًا لرواية نينة كان صهراً للخديو ، ولكنه رغم ذلك حارب فى صفوف العرابيين ضد الإنجليز ، وجرح بالقصاصين ، وبهزيمة الجيش طوى سجله العسكرى .

أنظر ، زكى ، ص٧٣-٧٩ ، زكى فهمى ، ص٣٢٩-٢٦٣ ، . Hayworth - Dunn, p. 326

(١٦) يوجد محضر لهذا الإجتماع من إعداد ستون بدار الوثائق محفظة ٨ ، ملف ٥/٤/٥٣ .

(١٧) أحمد حمدى ، مات فى ١٩٢٢ ، ينحدر من أصل كردى وتخرج فى المدارس العسكرية المصرية ، المجاهد ، عدد ٢٢٣ .

وكان البكباشى ألفى يوسف الضابط بالألاى الرابع مشاة هو الوحيد الذى حنث باليمين الذى أقسمه الضباط فى ١٦ يناير ، فتم نقل قيادة الألاى الذى كان يقوده عرابى إلى محمد طاهر بحضور طه لطفى دون وقوع أى حادث ، غير أن الألاى لم يتحرك ضد الجنود الثائرين .

وعندما دخل عرابى مع منقذيه ثكنات عابدين ، قام بتهدئة رفاقه ، وطمأنهم إلى أن معارضتهم شرعية طالما أنهم لايسعون إلا إلى تحقيق العدالة والمساواة ووضع نهاية لاحتقار الأتراك - الجراكسة للمصريين . وحرر عرابى خطابًا إلى البارون دى رنج[١٨] - قنصل فرنسا العام - طالبًا منه التدخل لمصلحة الضباط المحررين ومحرريهم ، وطالب الدول الأوربية وقناصلها بمصر تأييد الضباط المصريين فى التخلص من نير المماليك . وألقى عرابى اللوم على من حاولوا تصفية الأمير الايات الثلاثة غدراً على أبواب نظارة الجهادية ، وأبدى الشك فى أن يكون الخديو قد وقع امراً بهذا المعنى طالما كان توفيق نفسه تحت ضغط الجراكسة الذين يعتبرون المصريين عبيداً لهم . وناشد - مرة أخرى - صداقة وعدالة وضمير الأوربيين ، وخاصة دى رنج الذى طلب منه سرعة التوسط فى النزاع .

وقام ضابطان بتسليم الخطاب الذى حمل توقيعات عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى إلى القنصل الفرنسى . كما زار ضابطان آخران رافابيل بورج ونقلا إليه رسالة شفوية - عنى بتسجيلها - لاتخرج فى فحواها عن الرسالة التى وجهت إلى القنصل الفرنسى ، وتضمنت الرسالتان شكوى الضباط من الظلم الذى يتعرض له ألفين من الضباط المصريين على يد أربعمائه من الضباط الجراكسة ، وحث القناصل على التدخل لصالحهم .

وبعد تسلمه لرسالة عرابى ، توجه البارون دى رنج على الفور إلى ماليت (القنصل البريطانى) وذهبا سويا إلى قصر عابدين ، حيث كان الخديو والنظار ورئيس أركان الجيش وكبار الضباط وكبار الموظفين يجتمعون هناك وهم لايدرون ما يفعلون .

فلم ينجح توفيق فى كسب أى جماعة إلى وصفه ، وكان بعض ضباط ألاى الحرس الخديو قد طمأنوه إلى أنهم لا يريدون المساس بسلطته ، ولكنهم لن يقبلوا بأن يظلوا عبيداً للماليك . وعاد من أوفدهم الخديو إلى القلعة ليبلغوه أن حاميتها قد اتجهت إلى المدينة للانضمام إلى المتمردين ، فباءت بالفشل محاولات توفيق منع الألاى السودانى من الزحف على القاهرة ،

---

(١٨) أنظر النص فى الوثائق الفرنسية MAE. Corr. Polit., t. 68 (Le Caire 4/2/1881) .

والوثائق الإنجليزية F.O. 78, Vol. 3321 (Cairs 2/2/1881) .

ولم يعده الضباط الجراكسة بألاى عرابى بأكثر من العمل على إبقاء جنودهم داخل معسكرات العباسية .

وعرض رئيس الأركان على المجتمعين فكرة القيام على رأس الضباط الأتراك الجراكسة الموالين للخديو ، والضباط الأوربيين ، بقيادة أورطة المتطوعين الجراكسة المشاة بالقلعة لتصفية الثورة بالقوة "ليجعل منهم عبرة لاتنسى أبدا من البلاد" ، ولكن هذا العرض لم يلق قبول المجتمعين . واشتكى ستون - فيما بعد - من أنه قد سيطر على المجلس "الكثير من الخوف والقليل من القدرة على اتخاذ قرار"[١٩] .

ولم يكن ثمة بديلا عن الدخول فى مفاوضات مع الضباط . فأرسل توفيق كبير ياورانه السابق وناظر الأوقاف - عندئذ - محمود سامى البارودى ، وخيرى باشا[٢٠] - أحد كبار موظفى القصر - إلى ثكنات عابدين لاستطلاع مطالب الضباط الثائرين التى انحصرت فى طرد عثمان رفقى ، ومعاملة المصريين بنفس الطريقة التى يعامل بها الجراكسة ، والعفو العام عمن شاركوا فى حوادث اليوم .

وأوضح القناصل لتوفيق أن عليه أن يقبل المطالب طالما كان لايستطيع المقاومة بالقوة . فوافق مجلس النظار وكبار الضباط الأتراك - الجراكسة على تلك المطالب ليقينهم أن "أولاد العرب" فى الجيش لن يقبلوا إطلاق النار على بعضهم البعض ، فكانت النتيجة إعادة الأميرالايات الثلاثة إلى مناصبهم وإقصاء ناظر الجهادية عن منصبه ، وتعيين محمود سامى البارودى بدلا منه[٢١] ، وتلقى الجنود نبأ إقالة عثمان رفقى بالهتاف بحياة الخديو . وفى ٦ فبراير أسندت نظارة الأوقاف إلى البارودى بالإضافة إلى الجهادية .

---

(١٩) خطاب خاص من ستون فى ١٨٨٢/٩/٧ مذكورا فى .

(٢٠) أحمد خيرى (١٨٢٤-١٨٨٦) ، ينتمى إلى القرم ، نزح أبوه إلى تركيا ثم إلى مصر حيث التحق أحمد خيرى بمدرسة الخانكة العسكرية كما درس بالأزهر ، وكان معلما خاصا للأمير منصور ولحيدر يكن وطوسون ثم أصبح حاملاً لاختام اسماعيل وتوفيق الذى وثق به كثيراً .

انظر : . Moberly Bell, Khedives and Pashas, pp. 187-191

(٢١) يزعم عرابى أن الخديو أصر على أن يحدد الضباط شخص من يتولى هذا المنصب ، وأنهم اقترحوا اسم محمود سامى فى ٢ فبراير (كشف الستار ، ص١٦٥) ، ولكن ليس هناك دليل على ذلك فمحمود سامى اختير بمعرفة الخديو ولم يكن له اتصال بالضباط قبل الأول من فبراير ١٨٨١ .

ولما كان الأميرالايات الثلاثة لازالوا يخشون على حياتهم ، فقد قضوا الليلة فى ثكنات عابدين تحت حماية منقذيهم ، فلم يعلم عرابى أن زوجته قد وضعت فى تلك الليلة بنتًا اسمتها "بشرى" عندما بلغتها أنباء إنقاذ زوجها .

الجيش وتوفيق ووزارة رياض

تميز التطور السياسى الداخلى خلال الشهور السبعة التالية بثلاثة عوامل امتزجت ببعضها البعض ، لتنتج مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ وما ترتب عليها من نتائج خطيرة . وكان أولها الموقف المتذبذب غير الثابت للخديو وبلاطه . حقا وافق توفيق على الإصلاحات التى من شأنها أن تضع نهاية لتذمر الضباط المصريين ، ولكنه وحاشيته لم يقلعوا عن نيتهم أو أملهم فى التمكن يوما ما من الضباط الثائرين والانتقام لمهانة الأول من فبراير .

وهذا ما كان يخشاه الضباط المصريون رغم كل التأكيدات على عكس ذلك ، فقد أبدوا عدم الثقة البالغ ، وغالبا ما كانوا يبدون التذمر والعداء ، وكان افتقارهم إلى الإحساس بالأمان ، ونضالهم من أجل الحصول على ضمانات لأرواحهم ومراكزهم أكثر ثباتًا من النصوص القانونية وكلمات الخديو ، يمثل العامل الثانى .

أما العامل الثالث ، فتمثل فى ملاك الأراضى الوطنيين الذين كانوا عاجزين - حتى ذلك الوقت - عن اختراق الدائرة الداخلية للسلطة ، فاعترفوا بالوضع وبجهود الضباط ، وقدروا أهمية الضباط تقديراً صحيحا ، فسعوا للتحالف معهم لإحراز نفوذ أكبر فى صياغة مصير البلاد .

وأيقن الضباط أن الحكم المطلق للأتراك - الجراكسة قد انتهى بتدخل الدول وتشكيل وزارة رياض . ولم يكن من قبيل المصادفة أن يلجأوا إلى رياض (الذى وصفه عرابى بأبى المصريين) والقناصل الأوربيين عندما جاءت الفرصة المواتية لاقتلاع آخر مراكز نفوذ الأتراك - الجراكسة.

وبعد ما حققه الضباط من نجاح فى الأول من فبراير ، رأى أعيان البلاد أن فرصتهم قد حانت - بمساعدة "الأبناء والاخوة" كما كانوا يسمونهم - ليلعبوا الدور السياسى الذى تؤهلهم له أهميتهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية ، لسد الفراغ فى الإدارة المركزية بعد فقد "المماليك" للسلطة ، ذلك الفراغ الذى كان بعض الخبراء المصريين يملأون جانبًا محدوداً منه بينما يشغل الأجانب الجانب الأكبر منه . ولم يكن الأجانب مصدر إزعاج فحسب ، بل كانوا يفتقرون إلى الاتصال بالأهالى فى الريف ، شأنهم فى ذلك شان المتعاونين معهم من الخبراء المصريين ، على حين كان أعيان الأقاليم يسيطرون على الريف اقتصاديا واجتماعيا .

ونعود آلآن إلى العاملين الأولين ، لنرى مدى التقارب بين الجيش والحكومة خلال الشهور السبعة التى تلت إطلاق سراح الاميرالايات الثلاثة ، وهى قصة حافلة بانعدام الثقة .

فبعد مانجح الضباط المصريون فى تحقيق مطلبهم بعزل يوسف شهدى[٢٢] - ياور الخديو وعدو على فهمى اللدود - ركزوا كل جهودهم على تحسين العلاقات مع الخديو ، فأرسلوا وفدا إلى توفيق أعرب عن أسفه للحوادث الأخيرة ، وطلب من الخديو تفهم موقفهم والعفو عنهم ، وأكد له ولاءهم التام له . وأصدر توفيق من جهته تصريحا أعلن فيه أنه لن يكون هناك أى تمييز بين الضباط الأتراك - الجراكسة والضباط "العرب" فى الجيش . وقامت الحكومة بزيادة رواتب ضباط الاستيداع على الفور كإجراء يستهدف استرضاءهم .

وانتهى الصراع رسميا - عندما دعا الخديو جميع كبار الضباط إلى القصر فى ١٢ فبراير بما فيهم الضباط الأتراك - الجراكسة ، وألقى فيهم خطابا مليئا بالعبارات العاطفية - بحضور ناظر الجهادية - فذكر أن الحوادث الأخيرة جرحته جرحا عميقا ، ولكنه عفا من أعماق قلبه عن كل من شاركوا فيها ، ولايحمل أى ضغينة لهم ، وأعلن أنه ونظاره يؤيدون سياسه رياض الإصلاحية ، وطالب الضباط بأن يكرسوا اهتمامهم فى المستقبل للمسائل العسكرية وحدها ، فجدد الضباط قسم يمين الطاعة والولاء للخديو .

ولكن عزل عثمان رفقى لم يؤد إلى ما هو أكثر من إزاحة العقبة الرئيسية التى كانت تقف فى طريق إصلاح الجيش ، وبقيت الإصلاحات نفسها فى حاجة إلى من ينفذها . وكان كل من محمود سامى ورياض على استعداد للتخلص من الأوضاع القائمة على التمييز داخل الجيش ، وأخذ مطالب الضباط بعين الاعتبار . وفى بداية ابريل ١٨٨١ ، عرض ناظر الجهادية على زملائه النظار عريضة تلقاها تحمل توقيعات ضباط من جميع الرتب ، ويذكر عرابى أنه هو الذى تولى صياغة العريضة ، وتتضمن المطالبة بوضع حد للفساد داخل الإدارة العسكرية وتحسين الظروف المادية للعاملين بالجيش ، وبذلك خلت العريضة من أى مطالب سياسية . ونصت تلك المطالب على :

---

(٢٢) يوسف شهدى (١٨٤٠-١٨٩٩) كان مملوكًا سابقًا لعباس الذى أرسله إلى برلين لدراسة الطب ، ولم يكن قد تجاوز الرابعة عشرة من عمره ، ولكنه تلقى هناك تعليمًا عسكريًا ، ووصل إلى رتبه اللواء فى ١٨٧٦ ، وبعد هزيمة العرابيين عينه توفيق رئيسًا لقومسيون التحقيق .

أنظر : زكى ، ص١٨٦-١٨٧ ، Heyworth - Dunne, p. 307 .

١- حصول الجنود على نقود بدلاً عن التعيينات الغذائية لتيسر لهم الاهتمام بصحتهم ، لأن الفساد الذى استشرى بين ضباط التموين والتجار جعل الجنود يصرفون شحومًا بدلا من الزبد، على سبيل المثال .

٢- حصول الضباط والجنود على راتب كامل إذا حصلوا على اجازات لاتتجاوز مدتها شهراً ، وعلى نصف الراتب إذا تجاوزت الإجازة تلك المدة .

٣- السماح لرجال الجهادية بالسفر بنصف الاجر بالسكك الحديدية .

٤- إلغاء ورش الترزية بالجيش التى أصبحت مباءة للفساد ، وصرف قيمة الملابس للجنود ليشترونها بأنفسهم .

٥- عدم إجراء أى ترقيات إلا وفق لوائح الجيش .

٦- زيادة رواتب الضباط والجنود تبعا لزيادة تكاليف المعيشة .

٧- وضع القوانين المنظمة لقواعد الترقيات وإنهاء الخدمة والأجازات والاستيداع .

٨- إعادة أحمد عبد الغفار إلى منصبه بألاى الفرسان .

وكان أحد تلك المطلب الخاص بتحسين التغذية ، قد ورد ضمن عريضة يوليو ١٨٧٩ ، فتمت تلبيته على الفور ، فبدلا من الاقتصار على وجبات الفول والعدس ، أصبحت وجبات الجنود تتكون غالبا من الأرز والبقسماط واللحم والخضروات ، كما صرفت "البوظة" للجنود السودانيين ، ووضع ناظر الجهادية صلاحيات شراء الملابس والتموين فى يد قادة الألايات ، أما بقية المطالب فقد عرضت على مجلس النظار فى جلسة ١٦ ابريل التى رأسها الخديو . وبعد مناقشات طويلة ، تقرر تلبية المطلبين الرئيسيين : زيادة المرتبات ، وإصلاح وتوسيع نطاق القوانين العسكرية .

بل ذهب رياض إلى ما هو أبعد من ذلك ، فرأى أن إصلاحاته لن تكتمل مابقى جنود الجيش وضباط الاستيداع خارج دائرة تلك الإصلاحات ، فقدم مذكرة إلى الخديو فى ٢٠ ابريل ١٨٨١ أقر بها - بالاتفاق مع ناظر الجهادية وبقية النظار - أن حالة الرواتب لايمكن السكوت عليها ، فبينما ازدادت ثروة البلاد وزادت تكاليف المعيشة زيادة مطردة ، لم تزد الرواتب منذ عصر محمد على ، بل قام إسماعيل بتخفيض رواتب العسكريين . وأدى انخفاض مستوى الأجور إلى عدم تمكين الجنود من الحصول على الضرورات الأساسية للحياة ، ولكن نظراً لاتجاه الحكومة إلى الاقتصاد فى النفقات ، يجب موازنة الزيادة فى رواتب الجنود بما يمكن توفيره من

بنود الاتفاق العسكرى الأخرى ، ولذلك لايجب أن يزداد عدد الجيش عن قوته الراهنة التى تبلغ ١١ ألف رجلاً ، كما يجب وضع قانون ينظم الترقيات . وفى الحقيقة كانت الترقيات التى تمت فى عصر إسماعيل تفوق الحدود المعتادة ، وإلى جانب ذلك يجب العناية بذلك العدد الكبير من ضباط الاستيداع (١٠٤٥ ضابطًا) ويمكن استخدام الكثير منهم فى الوظائف المدنية . واقترح رياض تشكيل لجنة لدراسة جميع تلك المسائل دراسة مستفيضة .

وفى نفس اليوم ، وقع الخديو قراران قدما إليه مع تلك المذكرة ، قضى أولهما بزيادة رواتب الضباط والجنود بنسبة تصل إلى ٩٢٪ وخاصة رواتب الرتب المتوسطة والدنيا . وقضى ثانيهما بتشكيل لجنة لبحث كافة القوانين واللوائح العسكرية وتقديم المقترحات اللازمة لتعديلها ، ودراسة أوضاع المدارس العسكرية ، وأوضاع ضباط الاستيداع ، وإعداد مشروع قانون ينظم تعيين وترقية وتقاعد وفصل الضباط . وتولى ناظر الجهادية رئاسة اللجنة التى ضمت فى عضويتها ٢٠ ضابطًا من بينهم ١٣ تركياً جركسيا ، وخمسة أوربيين ، ومصريان (هما أحمد عرابى ومحمد كامل) .

ولا ريب أن رياضًا كان قد صمم تصميمًا جديًا أن يزيل كل أسباب السخط فى الجيش التى أدت إلى وقوع ما حدث فى الأول من فبراير . وعلى أية حال ، لم يكن عثمان رفقى من اختياره ، ولكنه اعتقد - على ما يبدو - أن تعيين فريق يتسم بالحيوية يجعله يعنى بنظام الجيش وانضباطه . وليس ثمة دلائل على أنه قد حزن لفقد عثمان رفقى ، كما أنه لم يكن بحاجة إليه لتحقيق إصلاح قد يحقق رغبات الضباط .

وأقيمت وليمة كبرى فى نظارة الجهادية فى ٢٣ أبريل احتفالا بسياسة الجيش الجديدة ، دعا إليها محمود سامى زملائه النظار الآخرين والمراقبان العامان وأعضاء اللجنة العسكرية التى شكلت حديثًا و ١٥٠ ضابطًا . وفى جو يسوده الانسجام ، رحب الجميع بقرارات ٢٠ أبريل ١٨٨١ وشربوا نخب الخديو .

وتحدث محمود سامى فى خطابه عن التغيرات العديدة التى وقعت فى الحياة السياسية والاقتصادية المصرية منذ ولاية توفيق . وقال إن هذا الوجه الجديد للبلاد أنما هو من صنع رياض باشا ، ودعا الحضور إلى إعلان الولاء للحكومة وتأييد سياستها .

ثم خطب رياض فى الجمع ، فطالب - بدوره - مستمعيه بأن يقارنوا الأحوال الحاضرة بالأحوال الماضية للبلاد ، وأن يقدروا مدى التقدم والعدالة الذى تحقق فى هذا الوقت القصير ،

والآن يرى الضباط أن كل فرد قد نال حقوقه ، فعليهم أن يدينوا بالطاعة للخديو توفيق ، الرجل الذى بعث فى مصر الحياة .

وأخيراً ، ألقى عرابى خطابًا نيابة عن الضباط ، فاعتبر الحضور جميعاً أجانب ومصريين "إخوانًا" يعملون من أجل الوطن المصرى ، وامتدح ما قام به النظار والمراقبان من تصفية لمظاهر الغبن ، وأقسم يمين الطاعة للخديو[٢٣].

وعند نهاية يونيو ، قدمت اللجنة العسكرية الدفعة الأولى من مشروعات القوانين ، وأوصت بزيادة قوة الجيش إلى ١٨ ألف رجل ، وهو العدد الذى أشير إليه فى فرمان تولية توفيق . وأيدت نظارة الجهادية هذه المطالب ، فأشارت فى مذكرة لها أن الاكتفاء بـ ٨٫٧٦٩ رجل كقوة فعالة للجيش (القوة الاسمية ١١ ألفا) ، يبرر الخوف من أن الجيش قد يصبح فى وضع يعجز فيه عن إحباط أى تمرد داخلى ، وأن سعيداً اضطر إلى تجريد جيش من ١٨ ألف جندى ضد بدو الفيوم ، كما أن إسماعيل احبط تمرداً فى الصعيد عام ١٨٦٤-١٨٦٥ بقوة عسكرية عددها ثمانية آلاف رجل . ولكن اقتراح اللجنة لم يتحول فوراً إلى قانون ، وقد رأى رياض أنه من الصعب إضافة أعباء جديدة إلى الميزانية العسكرية فى الوقت الذى تقرر فيه زيادة رواتب الجيش .

ولكن لا يتحمل رياض - شخصيًا - ولا تأخر اللجنة فى تقديم مقترحاتها ، مسئولية التطورات التى أعقبت ذلك . فقد أراد رياض تنفيذ الإصلاحات جديًا ، وكان مستعداً - مثل محمود سامى - لتلبيه مطالب الجيش إلى أبعد الحدود . غير أن الخديو اعتقد أن من الضرورى اتباع سياسة مختلفة تمامًا واضعًا فى اعتباره التطورات العامة فى مصر ، ودعم القناصل الأوربيون موقف الخديو على أساس أن البلاد تتجه نحو الفوضى ، وأيدوا خطته المتشددة .

ولكن ما كان يراه الخديو والقناصل والمراقبان على أنه دليل على روح الثورة ونذير بتدهور الأمن فى البلاد ، كان يعده عرابى ورفاقه رد فعل لسلسلة لا نهاية لها من التداخلات والهجوم عليهم من جانب الخديو وحاشيته ، وكان كل طرف منهما يعتبر نفسه على صواب . ولما كان كل طرف يتوقع السوء من الآخر، ولا يثق فى كل كلمة تصدر عنه ، أصبح واضحًا

---

(٢٣) رجعنا إلى ترجمة خطاب عرابى فى

F.O. 78, Vol. 3323 (Alexandria, 2/5/1881) .

وضوحًا تامًا أن الصراع بين الطرفين قد احتجب دون أن يصل إلى حل ، رغم الجهود التى بذلها رياض ومحمود سامى فى فبراير . .أدت الظنون والهواجس والتهديد بالانتقام من ناحية ، وفقدان الثقة التام وعقدة الاضطهاد من ناحية أخرى إلى فشل سياسة مجلس النظار .

ويذكر عرابى فى مذكراته ثلاث عشر "مؤامرة" تم اكتشافها خلال تلك الشهور السبعة ، اتجهت ثلاث منها نحو إخراج الآلاى السودانى الذى يقوده عبد العال حلمى من جبهة الألايات الثلاثة الثائرة ، وتحريض الجنود والضباط على التمرد على قائدهم ، وأرجعها عرابى إلى يوسف كمال الجركسى ناظر دائرة الخديو ، وقد اكتشف تلك المؤامرات فى مارس وأبريل ١٨٨١ . وجرت محاولة لبذل الوعود بالترقيات والأموال والإنعام بالجوارى من القصر لكسب بعض الضباط العاملين وغير العاملين إلى صف الخديو . وتلا ذلك تطهير الألاى تطهيراً تاما ، وحكم على باشجاويش جركسى بالسجن ستة شهور ، وتم ترحيل ضابط سودانى بالاستيداع إلى بلاده بناء على أوامر الخديو ، ولكن رؤوف باشا حكمدار السودان[٢٤] ما لبث أن عينه فى الإدارة المدنية بالسودان برتبة لواء .

وكانت أخطر تلك المؤامرات تتمثل فى خطاب أرسل إلى ناظر الجهادية صاغة يوسف كمال ووقعة تسعة عشر ضابطًا من الآلاى السودانى ، أعلنوا فيه براءتهم مما حدث فى الأول من فبراير ، وطلبوا نقلهم إلى ألاى آخر موال للخديو . ولما كانوا قد وجهوا اتهامات خطيرة إلى قائد الآلاى ، فقد أمر ناظر الجهادية بتشكيل لجنة للتحقيق فى تلك الاتهامات برئاسة وكيل النظارة حسن أفلاطون ، انتهت إلى تقرير براءة عبد العال حلمى من التهم المنسوبة إليه ، وإلى أن يوسف كمال كان يهدف إلى الإخلال بالنظام فى الجيش ، وقضت بإحالة الموقعين على الخطاب إلى الاستيداع بنصف رواتبهم ، ولكن الخديو ما لبث أن أعادهم إلى الخدمة وقلدهم وظائف جديدة . كذلك أصر رياض على فصل يوسف كمال ، وهو إجراء زاد من احترام الجيش لـه .

---

(٢٤) محمد رءوف (المتوفى فى ١٨٨٨) ، مصرى من أصل بربرى - على حد قول عرابى - ولكنه كردى الأصل ، كان يعمل بادارة السودان حتى أصبح عضواً بالمجلس العرفى ، ورئيسًا للمجلس العسكرى الذى حاكم العرابيين بعد الاحتلال .

أنظر ، زكى ، ص١٠٧-١٠٨، المجاهد عدد ٣٠٥ .

وحدثت عمليات تطهير فى ألايات أخرى ، فاتهم عرابى ألفى يوسف - غير الموالى له والذى كان من ضباط ألايه - بالتحريض على التمرد ، فطرد من الخدمة ومعه ضابط آخر غير موثوق به . ولنفس الأسباب ، تم استبدال قادة ألاى المشاة وآلاى الطوبجية (المدفعية) بالقلعة بضباط آخرين يطمئن إلى جانبهم ، فحل إبراهيم حيدر محل محمد صدقى ، كما حل إسماعيل صبرى[٢٥] محل حسين حسنى .

ووفقا لما ذكره عرابى ، قام الخديو بإبعاد اثنين من موظفى القصر هما إبراهيم أغا التوتنجى ، ومحمد حسن لتورطها فى مؤامره ضد آلاى الحرس الخديو ، كما قام توفيق بإحباط مؤامرة ثانية بنفسه ، وقام الخديو بنقل أورطة المماليك التى كانت تناصر عثمان رفقى من القلعة إلى معسكرات قصر النيل ، ووضعها تحت قيادة قائد آلاى الحرس الخديو ، على فهمى .

ويذكر عرابى - بين المؤامرات التى عددها - المحاولات التى جرت لاستخدام بعض فرق الجيش فى حفر ترعة التوفيقية ، ولنقل آلاى عبد العال حلمى إلى السودان . وقد رفض الاشتراك فى حفر الترعة بحجة أن ذلك ليس من عمل الجيش ، وبقى الألاى السادس مشاة بطره بحجة أن القوات الموجودة بالسودان كانت كافية تماما .

وما لبث الضباط أن رأوا جاسوسًا أو قاتلاً يكمن لهم على قارعة كل طريق . ويذكر رياض أنه قد أنب ضابطين برتبة القائم مقام فى ٢١ أبريل بحضور ناظر الجهادية لسيطرة عقدة الاضطهاد عليهما ، وقال لهما إنه لو صدق كل إشاعة تصله لما كان عليه أن يغادر منزله ، وأن ارتيابهم فى الخديو يؤدى إلى وقوع ما يخشون وقوعه .

ولكن ارتيابهم كان له مايبرره ، ففى ٢ فبراير ، ذكر توفيق للقنصل الألمانى أنه سوف يبعد المتمردين من الجيش ببطء ودون ضجة ، رغم أن ماليت ودى رنج حذراه من الإقدام على أى عمل يتسم بالغدر . وأسر الخديو إلى بتلر - مربى البلاط - أنه يفكر فى تعيين وزارة جديدة تماما "لتطلق النار على المتمردين". ولكن إذا أقدم توفيق على ذلك فإنه لايعنى سوى التخلص من رياض ، كما حدث قبل عامين عندما قام إسماعيل بإسقاط وزارة نوبار[٢٦] .

---

(٢٥) إسماعيل صبرى ، ولد عام ١٨٣٥ ، وتخرج فى مدرسة المدفعية ، عين ياوراً لإسماعيل ثم توفيق، كان قائما مقامًا بالمدفعية يوم ضرب الإسكندرية فى ١٨٨٢ .

راجع ، زكى ص١٣٤-١٣٥ ، المجاهد ، ٢٣٥ .

(26) Butler, p. 288 .

لقد أقسم الضباط بين الطاعة والولاء للخديو ثلاث مرات خلال الأسبوعين الأولين من فبراير ، وأكد لهم الخديو ثلاث مرات - أيضا - أنه قد عفا وتجاوز عما سلف من حوادث . غير أن الإشاعات حول الخطط التى يضعها توفيق - وحاشيته الجركسية - للانتقام من الضباط لم تتوقف . وعلى سبيل المثال ، أشير إلى أن تعبئة القوات التركية يرمى إلى التدخل العسكرى فى مصر باسم الباب العالى ، ولو أدى ذلك إلى المغامرة بوضع مصر ، وانحدارها إلى مستوى الولاية العادية . وفى ٢١ أبريل قابل محمود سامى ورياض الخديو ، وحذاره بصورة غير مباشرة - بحضور مستشاريه خيرى باشا وطلعت باشا - من انتهاج سياسة مستقلة وراء ظهر مجلس النظار ، بل قيل أن رياضًا عرض استقالته على الخديو .

وعلى ذلك ، استمر الخديو فى الكيد للضباط ، غير أن الخلافات فى الرأى بين عبد العال حلمى وعرابى من ناحية ، وناظر الجهادية من ناحية أخرى ، جعلت الخديو يفكر فى اتخاذ إجراءات عنيفة . فرغم اعتراضات محمود سامى ، أصر عبد العال على شغل المراكز التى شغرت بألايه بعد طرد العناصر المثيرة للشغب . ونقل ناظر الجهادية الخلاف إلى مجلس النظار الذى أحال المسألة بدوره إلى اللجنة العسكرية . فقررت اللجنة - هذه المرة - تأييد رأى عبد العال ، وصدق مجلس النظار على توصياتها فى ٣٠ مايو ، واستاء الأعضاء الأوربيون فى لجنة التحقيق من هذا القرار . وعندما أعطى عرابى انطباعًا لأعضاء اللجنة - فى أول يونيو- أنه لن يخضع لأوامر ناظر الجهادية دون شرط طالما لم يكن هناك ما يضمن أن الناظر يمارس سلطته بنزاهة وعدالة ، حاول الجنرال جولد شمد أن يستقيل على الفور ، ولم يسحب استقالته إلا عندما قام عرابى بالعدول عن موقفه . وذكر الخديوى لكوكسون - بعد تلك الواقعة - أنه لاينتظر سوى سنوح الفرصة التى تتيح له أن يجعل من أحد الأميرالايات عبرة لغيره .

ويبدو أن الفرصة سنحت بعد ذلك على الفور ، ففى ٢٥ يوليو دهمت عربة أحد رجال المدفعية بالإسكندرية فمات توا ، وقام تسعة من رفاقه - الذين أثارهم الحادث - بحمل جثته إلى قصر رأس التين مطالبين الخديو بالانتقام للقتيل ، رغم أن ضباطهم منعوهم من تنفيذ تلك الخطة الطائشة . وعوقب الجنود على جريمة "إزعاج سموه" بقسوة منقطعة النظير ، ليصبحوا كباش الفداء ، فحكم على من تزعموا أولئك الجنود التسعة بالسجن المؤبد ، وعلى بقية زملائهم بالأشغال الشاقة لمدد تتراوح بين ثلاث وثمان سنوات . وجاء رد الفعل سريعا من جانب أولئك الذين كانت تلك الأحكام بمثابة إنذار لهم ، فأرسل عبد العال حلمى احتجاجًا إلى

ناظر الجهادية قارن فيه بين الرفق واللين اللذان عومل بهما مثيرو الشغب فى آلايه ، والقسوة التى لا مبرر لها التى عومل بها الجنود الذين اندفعوا فى لحظة من لحظات الانفعال .

وظن توفيق أن الفرصة قد حانت للتخلص من عبد العال حلمى على الأقل ، ولكن محمود سامي ورياض لم يرغبا أو يستطيعا الإقدام على ذلك ، واستمرا فى إتباع سياسة الترضية . ولذلك أقال توفيق ناظر الجهادية فى ١٢ أغسطس ، واتهمه بالعجز عن إعادة النظام إلى الجيش. وفى ١٤ أغسطس ، أسند نظارة الجهادية إلى صهره داود يكن الذى كان "جنديًا محترفاً" ووكيلاً سابقًا للجهادية .

ومن الواضح أن توفيقًا أراد تفسير هذا الإجراء للضباط على نحو مخالف تمامًا لما كان يرمي إليه ، وبدا وكأنه يريد إزالة أى أسباب لاعتراض الأميراليات ، وأن ينال رضاهم ويعمل على تهدئتهم ويعطيهم شعوراً بالأمان . وإذا كان لنا أن نأخذ بتفسير عرابى ، فإن توفيقًا كان يحلم بتدبير مؤامرة جديدة ، فقيل إنه اعترف لعلى فهمى (الذى رافقه على رأس ألاى الحرس إلى مقره الصيفى بالإسكندرية) أنه راضى تمامًا عن الضباط ، ولكنه غير راض عن الوزارة ، وأنه يعتبر نفسه العضو الرابع فى عصبة الأميراليات ، وأن محمود سامى لايعرف ماذا يريد ، وأن الضباط لا يثقون فيه ، ولذلك أقاله من منصبه ، وطلب الخديو من على فهمى أن يبلغ هذه الرسالة لزميليه فى القاهرة ، ويذكر عرابى أنهم لم يضعوا الغشاوة على عيونهم ، وفضلوا الحكم على داود يكن من أفعاله[٢٧] .

وحتى تتاح الفرصة أمام ناظر الجهادية الجديد لاختبار نواياه ، قدم له عرابى - فى ٢٠ أغسطس - قائمة تتضمن ثمانية مطالب جديدة هى :

١- زيادة رواتب الضباط الذين يستخدمون فى الإدارة المدنية لتصل إلى مستوى رواتب زملائهم الذين يخدمون بالجيش .

٢- تطبيق نظام الأجازات بالإدارة المدنية على العاملين بالجيش .

٣- منح الضباط بدلات السفر بنفس الفئات التى تمنح للموظفين المدنيين .

٤- الضباط الذين وضعهم ناظر الجهادية تحت رعاية نظارتى المالية والداخلية ، يجب أن يلحقوا بوظائف بإحدى النظارتين ، أو تصرف لهم رواتب على الأقل .

---

(٢٧) كشف الستار ، ص٢٢٤-٢٢٥ .

٥- صرف معاش الضابط إلى ورثته بعد وفاته .

٦- من الآن فصاعدا ، لايجب أن تخفض رتبة الضابط ظلمًا ، ويجب أن يستعيد الضباط الذين تعرضوا لذلك رتبهم السابقة .

٧- إيقاف الضباط الذين يثيرون الشغب .

٨- يجب أن يوضع حد لتشجيع ومكافأة من يثيرون الشغب(٢٨) .

وعندما سمع رياض بتلك المطالب الجديدة ، نفذ صبره ، وأصبح على ثقة من ضرورة إيقاف الضباط عند حدهم ، وإلا استمروا فى ذلك إلى مالا نهاية . فقد تعاون مع محمود سامى حتى إقالته لأنه لم يجد سبيلاً آخر لإعادة الانضباط إلى الجيش ، وكان يعتقد أن يضع الضباط ثقتهم فى ناظر الجهادية وإلا أصابه ما أصاب عثمان رفقى ، وقد كسب محمود سامى تلك الثقة لأنه حقق معظم مطالبهم . وقد أيد رياض تلك السياسة لأنه كان يأمل (بتشجيع من محمود سامى) أن يكون هذا المطلب أو ذاك هو آخر المطالب . وقد أعرب عن أسفه - فيما بعد- لأن ما كان يتوقعه من نجاح محمود سامى فى تقليص نفوذ الأميرالايات الثلاثة إلى الحد المعقول لم يحدث ، ولذلك فكر فى الاستغناء عنه ولكنه خشى أن يؤدى ذلك إلى إثارة القلاقل . ولعل عدم إقدامه على مثل تلك الخطوة كان مبعثة الأمل فى أن ينجح محمود سامى فى أن يقول للأميرالايات : هذا .. ولاشئ من بعد" ، فقرر مجلس النظار - فى ٢١ أغسطس- أن يقوم داود باشا بإعادة العريضة التى تضمنت المطالب الجديدة إلى عرابى ، ومعها مذكرة تلفت نظره إلى ضرور تقديم العريضة عبر القنوات العادية عن طريق القيادات الأعلى رتبة . وأعلن ناظر الجهادية أنه سوف يشتت الآلايات المتمردة خطوة خطوة بادئًا بالآلاى السودانى ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث .

فقد أعاد الضباط إلى ناظر الجهادية المنشور الذى أرسله إلى جميع الألايات ، والذى كان يأمر بحظر اجتماعات الضباط ومنعهم من مغادرة الاياتهم . فما كانوا يخشونه دائما قد يصبح الآن أمراً واقعًا ، وتجلى ذلك فى ٦ سبتمبر عندما عين ناظر جديد للضبطية هو عبد القادر حلمى - صنيعة الخديو - بدلاً من أحمد الدرمللى ، فأعد الضباط أنفسهم للحملة

---

(28) Compte Rendu de la Séance du Conseil des Ministres du Aout. 1881, in MAE (Corr. Polit, t. 69)

الأخيرة ، فلم يعد الأمر يتعلق بوظائفهم فحسب ، بل أصبح يتعلق بسلامتهم الشخصية . ألم يكن الجواسيس والقتلة الذين أطلقهم ناظر الضبطية يلاحقونهم فى كل مكان ؟ وجاءت إجابة الضباط على هذا التحدى فى ٩ سبتمبر .

تحالف كبار الأعيان مع الضباط الفلاحين :

لقد كانت واقعة الأول من فبراير وما تلاها من حوادث تضرب بجذورها - على نحو ما رأينا - فى الصراع بين الضباط المصريين وزملائهم الأتراك - الجراكسة الذين يتشبثون بوضعهم المتميز فى الجيش والبلاط والخدمة المدنية . وخلال ذلك الصراع نجح الأميرالايات الثلاثة فى تحسين الأحوال المادية للجيش عامة ، وللضباط خاصة ، أما المطالب الخاصة بالضمانات الدستورية (مجلس شورى النواب ، والدستور) فلم تثر علانية إلا فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ . وقد أوردنا مضمون العرائض المختلفة التى تقدم بها الضباط بشئ من التفصيل حتى ندحض إدعاءات عرابى نفسه بأن الضباط قد اعتلوا المسرح السياسى بالفعل كأبطال لنظام دستورى جديد . ورغم أن عرابى يتحدث عن التطور السياسى فى ربيع وصيف عام ١٨٨١ من زاوية مؤامرات الجراكسة والخديو ضد الأميرالايات الثلاثة ، إلا انه يريد أن يدخل فى روعنا أن من بين الأهداف الرئيسية التى سعى الضباط إلى تحقيقها - فى يناير وفبراير - دعوة مجلس شورى النواب للانعقاد باعتباره "صوت الشعب فى مواجهة الحكومة" وخير ضمان للحرية الشخصية[٢٩] . وهو ما طالب به الضباط فيما بعد .

حقا ، تضمنت تقارير البارون دى رنج - خلال النصف الأول من فبراير - ما يؤكد أن المطالبة بالدستور ، وبدعوة مجلس شورى النوابِ إلى الانعقاد ، كانت من بين المطالب التى أثيرت فى ذلك الحين ، لكن الوقت كان - عندئذ - وقت "مسألة دى رنج" ، كما أن تقارير ماليت فى تلك الأيام تختلف كثيرا عن تقارير دى رنج ، بل وتتعارض معها - أحيانا - تعارضا شديدا .

وكتب القنصل البريطانى إلى حكومته ما يفيد بأن الأميرالايات الثلاثة أبلغوه عقب إطلاق سراحهم أنهم يفضلون الابتعاد عن المسائل السياسية ، وفى ضوء مظاهر الولاء التى أعقبت ذلك اعتبر ماليت أن المسألة قد انتهت ، وأنها لم تكن سوى "انتفاضة طلابية" وأنه لايجب أن تؤخذ مأخذ الجد ، لأن كلمة "نظام" كلمة غير معروفة فى الجيش المصرى ، وفى ١١ فبراير ، استقبل ماليت الأميراليات الثلاثة ، حيث أكدوا له أن جميع الشائعات التى ترميهم بتدبير مؤامرة ضد رياض لا أساس لها من الصحة .

---

(٢٩) مذكرات عرابى ، جـ١ ، ص٥٩-٦٠ ، ٦١ .

وكانت تلك الشائعات قد بدأت على يدى دى رنج الذى قدم - فى تقاريره - حوادث الأول من فبراير على أنها حركة لإسقاط رياض . فقد زار عرابى القنصل الفرنسى فى الثانى من فبراير لشكره على تدخله لمصلحة الضباط ، وأراد دى رنج أن يستفيد من المكانة التى ظن أنه أحرزها عند الضباط ، ليسقط الوزارة التى كانت - فى رأيه - شديدة الميل نحو الإنجليز . كما أنه يكن العداء - شخصيًا - لرياض ولزميله البريطانى ، فزعم أن عرابى ألمح له فى الثانى من فبراير أن الجيش يهدف إلى إسقاط الوزارة ، وأن الأميرالايات الثلاثة أبلغوه فى زيارة تالية (٦ فبراير) أن الضباط المصريين قد يضطرون إلى المطالبة بتغيير الحكومة ، ودعوة مجلس شورى النواب إلى الانعقاد ، لمواجهة الشائعات المتزايدة حول خطط الانتقام التى يدبرها الأتراك الجراكسة . وأشار دى رنج إلى أن وزارة رياض سوف تسقط إن عاجلاً أو آجلاً ، وذكر لبعض زملائه القناصل أنه قد طلب منه إعداد مشروع للدستور . وأرسل دى رنج إلى حكومته تقارير مماثلة ذكر فيها أن الجيش لايطالب وحده بسقوط رياض ، ولكن الأعيان والخديو نفسه يسعون لذلك . وفى ١٢ فبراير ، وهو اليوم الذى أعلن فيه الخديو ثقته التامة برئيس مجلس النظار أمام الضباط الذين اجتمعوا بقصر عابدين ، أبرق دى رنج إلى حكومته بأن الخديو يوشك أن يسقط وزارة رياض .

ولكن الخديو تدخل فى الأمر ، عندما شاعت قصة مفاتحة القنصل الفرنسى للأمير عثمان[٣٠] بن مصطفى فاضل فيما إذا كان يقبل تولى رئاسة مجلس النظار فى حالة سقوط رياض . فكتب الخديو رسالة إلى رئيس فرنسا - فى ١٤ فبراير ١٨٨١ - يشكو فيها من تصرفات دى رنج الذى تم استدعاءه إلى بلاده بعد ذلك بقليل ، فغادر مصر فى أول مارس ١٨٨١ وسط احتجاجات الجالية الفرنسية فى مصر .

وعندما شاع نبأ استدعاء دى رنج ، فى الوقت الذى كان يسعى فيه رياض إلى ترتيب علاقاته بالأميرالايات على أساس الثقة الكاملة ، توقفت على الفور كل الشائعات التى كانت

---

(٣٠) نزل الأميران عثمان وكامل ضيفان على بلنت بانجلترا فى يونيو ١٨٨٢ ، وأبديا كراهيتهما لتوفيق وتأييدهما للعرابيين خلال الحرب ، ولكنهما لم يبلغا درجة شقيقتهما نازلى هانم فاضل والأمير إبراهيم اللذان كانا يريدان تولية حليم بدلاً من توفيق .

أنظر ، Blunt : Secret History, pp. 233- 26 .

تتردد حول سقوط الوزارة . وفى الحديث الذى دار بين رياض والأميرالايات الثلاثة ، ضمن رياض سلامتهم الشخصية بينما تعهدوا من جانبهم بالابتعاد عن التدخل فى المسائل السياسية.

ولكن دى رنج لم يكن الشخص الوحيد الذى ناضل من أجل إسقاط رياض ، فقد أدى نجاح الضباط المصريين فى الأول من فبراير إلى جعل كبار الملاك من أعيان البلاد الذين توفر لديهم الوعى السياسى يفطنون إلى أهمية الجيش كاداة للوصول إلى السلطة . فإذا تم التحالف مع الضباط الفلاحين ، ربما كان من الممكن أن يتقدم الأعيان نحو مركز السلطة الذى كان قريبًا منهم محتمين بدرع الجيش . أو على الأقل يستطيعون – بمساعدة الجيش – أن يسقطوا الوزارة المتعاونة مع الدول التى تجاهلت مجلس شورى النواب تجاهلاً تاما ، بعد ماحصل على أهمية غير متوقعة فى النصف الأول من عام ١٨٧٩ ، وهكذا بدأ كبار أعيان الريف يتصلون بالضباط المصريين البارزين .

ويذكر عرابى فى مذكراته – بصورة عامة للغاية – تحالفًا تم بين الأعيان والضباط لتحرير البلاد من تطاول الأجانب ، ويحتمل أن يكون ذلك بمثابة رجع الصدى لإشارات مماثلة غامضة أوردها سليم نقاش ، ولكن عرابى كان أكثر وضوحا فى المذكرة التى أعدها لمحاميه برودلى إذ يقول :

" . . ولما أحست نبهاء الأهالى الذين هم أباتنا وإخواننا ورؤساء عشائرهم حضروا إلى مصر، ورأوا أنه لا حاسم لسلب الأمنية إلا افتتاح مجلس نواب للأمة المصرية ، يضمن لها أرواحها وأموالها واعراضها ، وسن قوانين عادلة يعتمد عليها فى حفظ الحقوق تضاهى قوانين المجالس المختلطة ، وحدود تامة للحاكم والمحكوم ، ليقف كل عند حده ولايتعداه ، مع تغيير هذه النظارة التى فى مدتها سلبت الأمنية وكثر الخوف ، وكتب بذلك عرائض منهم سلمت بأياديهم عند سقوط النظارة إلى دولتلو شريف باشا عند جعله رئيسًا للنظار على يد أبى سلطان باشا بالنيابة عن نبهاء الأمة المصرية ورؤسائها ، ولكون العسكرية والأهالى بعضهم من بعض ، ومعاملتهم فى الخير والشر واحدة ، فوّض هذا الطلب للعسكرية . ولكون ان جميع الألايات استنابت ضباطها ، وضباطها – لوثقهم بى واعتمادهم على أمانتى – فوضوا إلى تلك الطلبات"[٣١] .

---

(٣١) ترجم محمد صبرى الأصل الذى كان مودعاً – حينذاك – بنظارة الحقانية إلى الفرنسية فى كتاب (La Genése, 256) .

ويروى محمد عبده فى مذكراته قصة التحالف بين الأعيان والضباط وبين سلطان وعرابى ويتحدث بلنت عن ذلك تفصيليا إذ يقول :

"كانت الشهور السبعة التى وقعت بين حادث قصر النيل ومظاهرة سبتمبر ، حافلة بالنشاط السياسى الواسع النطاق الذى شمل جميع الطبقات ، فقد أدت تصرفات عرابى إلى اكتسابه شعبية كبيرة ، وجعلته على اتصال بالأعضاء المدنيين فى الحزب الوطنى مثل : سلطان باشا وسليمان أباظه ، وحسن الشريعى[٣٢] ، وشخصى ، وكنا أصحاب فكرة تجديد المطالبة بالدستور . وكانت وجهة النظر التى وضعها عرابى فى اعتباره ، هو أن الدستور يوفر له ولرفاقه الأمان فى مواجهة دسائس الخديو ووزرائه . فقد ذكر لى ذلك غير مرة خلال الصيف . ونتيجة لذلك نظمنا عملية جمع العرائض للمطالبة بالدستور ، كما قمنا بحملة لهذا الغرض فى الصحف . وقد التقى عرابى كثيراً بسلطان باشا خلال الصيف ، كما أن سلطان صنع معه الكثير بشرائه ، فأرسل إليه الهدايا من المنتجات الزراعية والخيول لتشجيعه ، وكسب تأييده للحركة الدستورية . فتم تدبير مظاهرة عابدين بالتنسيق مع سلطان ، ولكن شريفاً – الذى أصبح رئيسا لمجلس الوزراء ، لم يفكر فى الاستعانة به وتجاهله . غير أن سلطان أحس بالرضا والسرور بعد ذلك عندما اسندت إليه رئاسة مجلس الأعيان الجديد"[٣٣] .

ورغم أن تقارير نينه ذات طابع إجمالى إلا أنها جديرة بالذكر[٣٤] . فوفقًا لما يرويه ، كان المتآمرون يعقدون اجتماعات سرية فى بيت سلطان ، حيث كاد على مبارك أن يكتشف أمرهم ذات ليلة ، واتفق سلطان باشا وسليمان أباظه وحسن الشريعى ومحمود سامى واحمد عرابى ،

---

(٣٢) ينتمى آل الشريعى إلى عرب الهوارة ، وكانوا من أكبر عائلات الأعيان المتنفذة بمصر الوسطى قبل أن يتفوق عليهم آل سلطان . ويعد محمد سلطان مدينًا بظهوره السياسى والاجتماعى لصديقه حسن الشريعى، وقد شغل الأخوة الثلاثة : حسن وابراهيم وبدينى الشريعى مناصب فى الإدارة الإقليمية منذ عهد سعيد ، وأصبحوا أعضاء بمجلس النواب منذ ١٨٦٦ ، وألقى القبض عليهم جميعا بعد الاحتلال .

أنظر : مبارك ، الخطط ، جـ١٢ ، ص٤٥ ، الرافعى : عصر إسماعيل جـ٢ ، ص٨٤ .

(33) Blunt : secret History, p. 376 .

(34) Ibid, p. 293 .

وعبد العال حلمى وعلى فهمى ومحمود فهمى[٣٥] وغيرهم ، على ما يجب اتباعه فى حالة "انسحاب" رياض ، وقيل أن شريفاً بل وتوفيق قد لعبا دوراً فى تدبير الخطة[٣٦] .

وعلى كل ، لايمكن إقامة دليل على تورط توفيق فى مثل تلك الخطة ، كما أنه من الواضح أن على فهمى كان موجوداً مع الخديو بالإسكندرية خلال الصيف ، وأنه عارض وألايه مظاهرة ٩ سبتمبر ، ولذلك لايمكن أن يكون قد شارك فى خطة كهذه بأى حال من الأحوال . وينسحب نفس الشئ على محمود فهمى الذى كان - حينذاك - مفتشًا لهندسة أقاليم مصر الوسطى . كما أنه لايوجد أى دليل على أن محمود سامى قد قام باتصالات سرية مع العسكريين أو الأعيان فيما بين أول فبراير و٩ سبتمبر ، فيما عدا الاتصالات الرسمية وشبه الرسمية ، بل رفض استقبال بعض الضباط بمنزله (فى ٣١ أغسطس) بعد إقالته من الوزارة ، غير أن علاقاته مع العسكريين كانت وثيقة وإيجابية ، وتمتع بثقة الضباط . ولذلك ليس من المفهوم أو المنطقى أن يشعر بالتهديد بعد إقالته من الوزارة . ولماذا ينظر إلى رد فعل ذلك على أنه برهان على انضمام محمود سامى إلى زمرة المتآمرين ؟

ومن الثابت أن محمد سلطان ، وسليمان أباظه ، وحسن الشريعى من ناحية ، وعرابى وعبد العال حلمى من ناحية أخرى ، قد لعبوا الدور الأكبر فى تحقيق التفاهم بين كبار الملاك (الأعيان) والضباط ، كما يبدو أن المناقشات التى دارت بينهم قبل مظاهرة ٩ سبتمبر العسكرية قد شملت - أيضا - احمد عبد الغفار، وفوده حسن ، وطلبه عصمت[٣٧] ،

---

(٣٥) محمود فهمى (١٨٣٩-١٨٩٤) من أبناء مديرية بنى سويف التحق بإحدى مدارس الأقاليم فى عهد محمد على ثم درس بالمهندسخانة ، وفى عهدى سعيد وإسماعيل اصبح مدرسًا بالحربية ثم ضابطًا مهندسًا بالجيش ، واشترك فى حرب البلقان حيث عاد منها برتبة القائم مقام ، وقد قدر المعاصرون من الأوربيين مواهبه وكفاءته وخلقه ، وعندما صودرت ممتلكاته بعد الاحتلال لم يطالب سوى بمكتبته التى تضم الكتب الهندسية بلغات أوربية .

أنظر ، محمود فهمى ، ص ٢١١-٢١٢ (ترجمة الذاتية) ، زكى ، ص١٨٣ ، ١٨٥ ، الرافعى : عصر اسماعيل ، جـ١ ، ص٢٨٢-٢٨٥ ، الثورة العرابية ص٥٦٧-٥٦٨ .

(36) Ninet : Arabi Pacha, pp. 38 - 40 .

(٣٧) لم يكن طلبه عصمت عندئذ سوى موظف مفصول من الدائرة السنية ، وكان تصعيده فى سلم الترقى نقطة سوداء فى سياسة عرابى ، وقيل إنه كان زوجًا لإحدى بناته ، ورغم أن طلبه لم يكن عسكريًا =

ولطيف سليم . كذلك يبدو أن سلطان باشا قد أجرى اتصالات مع شريف باشا ، ولعله يكون قد أبلغه أنهم يرون فيه الرئيس المرتقب لمجلس النظار .

ووفقًا لما يذكره سليم نقاش ، حاول عرابى أن يحصل على تفويض كامل من الأعيان بما فيهم العلماء والعمد وشيوخ البدو ، قبل أن يتقدم الجيش بمطالبه السياسية العامة . فأعلن عرابى عن أهدافه ، وطلب معاونته على تخليص الوطن العزيز من الهاوية التى قد يتردى فيها نتيجة إهمال الحكومة . وإتهم الحكومة ببيع مساحات واسعة من الأراضى للأجانب ، وتعيين الأعداد الكبيرة من الأوربيين فى الوظائف بمرتبات ضخمة ، وإزالة العوائق الطبيعية من مدخل ميناء الإسكندرية حتى تستطيع السفن الحربية دخولها . ودعا إلى إسقاط الوزارة ودعوة مجلس النواب للانعقاد . ويذكر سليم نقاش أن عرابى تلقى الموافقة على برنامجه من جميع أنحاء البلاد ، فيما عدا سلطان باشا الذى وجه إليه اللوم لتجاوزه حدود مسئولياته ، وأبلغ الخديو بما كان يجرى[٣٨] .

ويزعم نينه - من ناحية أخرى - أن سلطانًا وشريفًا على وجه التحديد ، هما اللذان حرضا عرابى على تنظيم مظاهرة عسكرية ، وأنه رفض ذلك وطالب بدليل مكتوب يبرهن على أن الأمة كلها تقف وراءه حقيقة . ومن ثم أعد سلطان وثيقة يوقعها أعيان الأقاليم تطالب بإسقاط رياض ، ودعوة مجلس النواب إلى الانعقاد ، وأنه لم يسلمها إلى عرابى إلا بعد أن أصدر إعلانه . واتفق محمد عبده مع هذه الرواية ، فيذكر أن سلطان باشا هو الذى نظم تداول العرائض المطالبة بالدستور قبل ٩ سبتمبر ، ولكنه يذكر ايضا أن سليمان أباظه وحسن الشريعى ومحمد عبده نفسه قد أعلنوا معارضتهم لاتخاذ أى إجراءات عنيفة . ولم ير محمد عبده أن من الحكمة مباركة إقامة مجلس للنواب على أسنة الرماح ، وأنكر على الضباط حق التحدث باسم الأمة . ولكنه - على أية حال - غير من أرائه ، أو على الأقل غير من سلوكه بعد سقوط رياض .

= بل كان يقرأ ويكتب بصعوبة ، عينه عرابى أميرالاى بعد ٩ سبتمبر ١٨٨١ وأصبح لواء وباشا فى ١٨٨٢ ثم قائداً لمنطقة الإسكندرية ثم كفر الدوار ، واستسلم مع عرابى للإنجليز ، ومات بعد عودته من المنفى بقليل فى ١٩٠٠ .

أنظر ، الرافعى : الثورة العرابية ، ص٥٨٦-٥٨٧ .

(٣٨) النقاش ، جـ٤ ، ص٩٠ .

وخلال صيف عام ١٨٨١ ، لاحظ القناصل : الفرنسي ، والألماني ، والنمساوي ، أن أهداف ورغبات الضباط بدأت تتجاوز حدود المسائل العسكرية البحتة . وذكروا في تقاريرهم- بشكل غامض - أن قائمة مطالب الضباط أصبحت تتسع لتشمل الشئون الداخلية والخارجية . كما كان أولئك القناصل على علم بالاتصالات التي تجرى بين الأعيان والضباط ، وأن هناك من يدعم موقف العسكريين ، ولكنهم لم يستطيعوا تحديد هويته . وكانت الأهداف العامة التي اجتمع حولها الأعيان والضباط تتمثل في المطالب الثلاثة التي أعلنت في ٩ سبتمبر وهي: إسقاط وزارة رياض ، ودعوة مجلس النواب للانعقاد ، وزيادة قوة الجيش إلى ١٨ ألف رجل .

وحتى إذا نظرنا إلى التفاصيل التي توردها هذه المصادر بعين الشك ، لايبدو أننا سنحصل على صورة كاملة لما حدث . فبعد الأول من فبراير ١٨٨١ ، حاول الضباط المهددون بالخطر أن يحصلوا على ضمانات بسلامتهم الشخصية ، وبتنفيذ الإصلاحات الموعودة . وقدمت إليهم فكرة انعقاد مجلس النواب التي يتمتع بسلطات كافية على أنها أحسن الوسائل لتحقيق تلك الغاية. وفي مثل ذلك المجلس يستطيع الأعيان من كبار الملاك أن يدافعوا عن مصالحهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ولم يكن من الصعوبة بمكان إقامة تحالف مع الضباط على هذا الأساس . ولما كان رياض لايقبل بمجلس للنواب ، فلا بد من الإطاحة به . ولما كان الأعيان لم يستطيعوا حتى الآن أن ينالوا خبرة بالإدارة المركزية ، كما أن الخديو والسلطان والدول لن يقبلوا بإسناد الوزارة إلى أحدهم ، فإن شريفاً بدا ملائماً لشغل هذا المنصب وهو الذي عرف بوطنيته ، وميوله الدستورية ، وعدائه الشديد لرياض .

ولا يعني ذلك أن من تآمروا في نوفمبر ١٨٧٩ هم أنفسهم صناع حوادث صيف ١٨٨١ . فلا وجود لاستمرارية معارضة "الحزب الوطني" لوزارة رياض إلا في الكتب ، أما في الحقيقة فلم يكن لتلك المعارضة وجود ، فلم تعمر "جمعية حلوان" طويلاً قبل أن يسحقها رياض . وأعضاؤها ينتمون إلى الطبقة التركية - الجركسية الحاكمة التي كانت مسلوبة السلطة عندئذ. ففي صيف ١٨٨١ كان هناك نوعا جديدا مختلفا من التجمعات ، بلغ محيط دائرة السلطة في سبتمبر من نفس العام ووصل مركزها في فبراير ١٨٨٢ .

واتخذت الاتصالات التي جرت بين الأعيان والضباط شكل التفاهم التام ، أكثر من كونها خطة ترمي إلى القيام بانقلاب في وقت معين . وترك تحقيق هذا الاتفاق العام تمامًا للضباط ، فقد انسحب الأعيان إلى ضياعهم ولم يظهروا بالقاهرة إلا بعد سقوط رياض .

وحتى نفهم حقيقة أن إسقاط رياض المتعاون مع الدول فى ٩ سبتمبر قد عد عملاً وطنيًا ، وأثار موجة من الحماس للجامعة الإسلامية ، لابد لنا من أن نأخذ فى اعتبارنا الشعور المعادى للأوربيين الذى انبثق من أسلوب معالجة الصحافة المصرية للاحتلال الفرنسى لتونس . فقد كان هذا الحادث هو الذى أدى إلى الدعوة إلى زيادة قوة الجيش إلى ١٨ ألف رجل - وهو الحد الذى وضعه السلطان - والمطالبة بإقامة تحصينات جديدة على ساحل البحر المتوسط ، وذلك اعتباراً من مايو ١٨٨١ . وأصبحت إمكانية حدوث تدخل عسكرى فى مصر أقوى ماتكون فى ذهن الرأى العام المصرى .

والشيخ حمزة فتح الله ، الذى كان محرراً بالجريدة الرسمية فى تونس ، ثم أصبح محرراً لجريدة "البرهان" السكندرية الأسبوعية اعتباراً من مايو ١٨٨١ ، يعد أكثر الكتاب تعبيراً عن رد الفعل المعادى للأوربيين . فهو - دون غيره - الذى فتح عيون المصريين على مصير تونس، وحول ذلك إلى عداء شديد نحو كل ماهو غربى ، ورفض إدعاء أوربا الرغبة فى جلب النظام والمدنية إلى الشرق باعتباره ضربا من ضروب الاستعلاء السخيف ، لأن الأوربيين بحاجة إلى إقرار النظام فى بلادهم أولا ، فعليهم مواجهة الفوضويين والاشتراكيين والحروب الأهلية والجريمة والفساد وتجارة الرقيق الأبيض ، إن لديهم الكثير مما يجب عليهم إنجازه فى بلادهم ، أما البلاد الإسلامية فكانت تنتمى إلى أكثر إرجاء العالم حضارة قبل أن يكون ثمة وجودا للدول الأوربية(٣٩).

ولابد أن تكون المسألة التونسية قد صدمت عرابى صدمة عنيفة حتى أنه كتب خطابا إلى السلطان حولها ، وقع عليه عدد من الضباط والأعيان ، عبر فيه الموقعون عن خشيتهم من أن استيلاء فرنسا على تونس قد يجعل بريطانيا تفكر فى إبتلاع وادى النيل حتى تحقق توازن القوى فى المنطقة .

وفى ضوء هذه الخلفية يصبح سبب عدم اتخاذ مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ طابع العصيان واضحا ، وهى الصفة التى ألصقت بها لأول وهلة عند وقوعها ثم ترددت فى الكتابات التى كتبت فيما بعد . ولا ريب أن الضباط كانوا يعنون فى قرارة أنفسهم بسلامتهم الشخصية وبتحقيق الإصلاحات العسكرية ، ولكنهم أمسكوا عن التفكير من تلك الزاوية العسكرية

---

(٣٩) ترجمة مقالات البرهان بالوثائق الفرنسية ،

MAE - Corr. Polit., t. 69, Alex. 28/8/1881 .

الضيقة ، فقد ناقشوا وجهات النظر السياسية مع أعيان الأقاليم ، واتخذوا بالفعل أولى خطواتهم المتأنية نحو دورهم الأخير كحماة للوطن .

فرض الهدف العام : حكومة شورية عادلة

وبعد إقالة محمود سامى ، كانت القضية بالنسبة للضباط قضية البحث عن فرصة ملائمة لرجال الجيش لإثبات أن توفيق لايفوقهم قوة . وفى ذلك الحين ، اقترح راغب باشا على عرابى على عرابى أن يغتال توفيق بأورطة من الجنود حتى يستطيع بعد ذلك أن يتولى الزعامة السياسية . ويزعم عرابى أن هذا الاقتراح أغضبه . وأنه رفضه تماماً .

ومن الواضح أن قرار اشتراك الألايات المعسكرة بالقاهرة فى مظاهرة عسكرية أمام قصر عابدين لم يتخذ ألا فى ٨ سبتمبر ، فبعد عودة الخديو إلى القاهرة تلقى ألاى المشاه الثالث - الذى كان يقوده إبراهيم حيدر - أمراً بتبادل المواقع مع ألاى المشاة الخامس المتمركز بالإسكندرية والذى كان يقوده حسين مظهر . ويبدو أن الخديو قد أفلح فى كسب الأخير إلى صفه أثناء وجوده فى قصر رأس التين بالإسكندرية ، فأراد أن يكون إلى جانبه ألاى آخر موال له بالإضافة إلى ألاى على فهمى . ولكن جنود إبراهيم حيدر خشوا أن يحدث لهم ماحدث للأميرين أحمد رفعت وعبد الحليم من قبل عندما سقط قطارهما فى النيل عند كوبرى كفر الزيات ، أضف إلى ذلك الإشاعة التى انتشرت حول قيام شيخ الأزهر بإعداد فتوى اعتبرت سلوك الأميراليات عصيانا جزاءه الموت . وشعر بعض الضباط - وخاصة عرابى - أن عصابات القتلة تلاحقهم بقيادة ناظر الضبطية الجديد . لذلك تقرر القيام بضغط عسكرى ظهر اليوم التالى على الخديو حتى يقدم ضمانات فعالة للأمن والعدالة .

وفى خطاب أرسل إلى ناظر الجهادية فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، وصف عرابى قرار نقل الألاى الثالث المشاة إلى الإسكندرية بأنه محاولة لإضعاف الجيش تمهيدا للانتقام من الضباط ، وأنهم يأبون الاستسلام للموت على هذا النحو ، ولذلك قرروا الاجتماع بعد ظهر اليوم نفسه بميدان عابدين ليحولوا الصراع إلى صراع علنى(٤٠) .

واحاط عرابى القنصل البريطانى علماً بالمظاهرة وبررها بالتدخلات والمضايقات والتهديدات التى تعرض لها الضباط منذ الأول من فبراير ، وهم بذلك يدافعون عن أنفسهم ويعلقون آمالهم

---

(٤٠) النص فى سرهنك ، ص٢٤٣ .

على صدور قرار حاسم من الباب العالى . وطمأن القنصل على سلامة رعايا البلاد الصديقة(٤١) .

وهرع داود باشا إلى قصر الإسماعيلية فور استلامه بلاغ عرابى حاملا إلى الخديو الأنباء السيئة . فاستدعى توفيق مستشاريه العسكريين والمدنيين لاجتماع عاجل ، وكان من بينهم رياض والجنرال ستون وكولفن . ولما كان رياض واثقا من أن ألآيان على الأقل كانا مواليين للخديو ، فقد حثه كولفن وستون أن يمسك بزمام المبادرة ، وأن يجمع الألايان مع المستحفظين (الشرطة) فى ميدان عابدين ، وأن يلقى القبض بنفسه على عرابى عندما يصل وأتباعه إلى الميدان ، وأنه بقدر من الشجاعة والحسم يستطيع أن يسيطر على المتمردين .

كانت كل الشواهد تشير إلى أن هذه الخطة قد تلقى نجاحا حقيقيا . وتوجه الخديو وحاشيته (ومن بينهم كولفن وستون ورياض وخيرى) أولا إلى ألاى الحرس بثكنات عابدين فأقسم الالاى يمين الولاء له ، واتخذ على فهمى وجنوده مواقعهم خلف نوافذ ومداخل القصر .

وبعدما حقق توفيق النجاح مع الحرس ، هرع وحاشيته إلى القلعة . ووفقا لرواية كولفن ، أعلن الالاى الثالث بيادة الذى كان معسكرا هناك ولاءه للخديو ، ولكن تصرفاته لم تكن مضمونة كألاى الحرس . ولم يستمع توفيق للنصائح التى وجهت اليه ، وأصر على التوجه إلى معسكرات العباسية ليمنع ألاى عرابى من النزول إلى المدينة ، وكان قد أرسل رضا باشا ثم طه باشا على التوالى فى محاولة لإثناء عرابى عن القيام بالمظاهرة ، ولكنهما عادا بخفى حنين . وعندما وصل توفيق إلى معسكرات العباسية ، علم أن عرابى قد غادرها بجنوده قبل وصوله بوقت طويل .

وهرع الخديو وبطانته إلى عابدين عبر طرق مختلفة ، ودخلوا القصر من باب جانبى . وفى نفس الوقت كان الميدان الكبير الذى يقع أمام القصر قد احتله ٢٥٠٠ جندى وجهوا ثمانية عشر مدفعا نحو القصر ، فبينما كان الخديو ينتقل من معسكر إلى آخر ، كانت جميع الألايات المعسكرة حول القاهرة قد اتخذت مواقعها بالميدان ، حتى ألاى الحرس حنث بيمينه وانضم للحشد ، ولم يبق جندى واحد للدفاع عن الخديو .

---

(٤١) النص فى دار الوثائق ، البرقيات التى ضبطت بمنزل أحمد عرابى بصدد الثورة العرابية ، وفى ميخائيل شاروبيم ، ص٢٤٣-٢٤٤ .

وكان أول من حضر إلى الميدان ألاى الفرسان الأول بقيادة أحمد عبد الغفار ، وليس بقيادة قائده الأصلى ، ثم تلاه الالاى الرابع المشاة ، والاى مدفعية الميدان بقيادة عرابى . وعندما علم عرابى أن الاى الحرس قد اتخذ مواقعه - على مايبدو - للدفاع عن القصر ، استدعى على فهمى على الفور ، وأمره بأن يجعل قواته تتخذ مواقعها أمام القصر ، فنفذ على فهمى ذلك دون تردد . ثم ما لبث الالاى الثانى المشاة أن وصل من قصر النيل بقيادة ثلاثة من اليوزباشية ، لأن الأمير الاى الثالث المشاة ابراهيم حيدر عاد إلى منزله ، خوفا أو جبنا كما يقول عرابى فى مذكراته ، ولكن عبد العال حلمى قاد الالاى إلى الموقع المحدد له ، وكان عبد العال قد سمع - بعد وصوله من طره على رأس الالاى السودانى - أن الخديو توجه إلى القلعة، فذهب على الفور إلى هناك ، وعاد على رأس الألاى الثالث المشاة والألاى السودانى إلى ميدان عابدين . وأخيرا انضم ابراهيم فهمى على رأس المستحفظين إلى الجمع .

ويرجع الفضل إلى نفوذ وعزيمة عرابى ، وعبد العال حلمى ، واحمد عبد الغفار ، وبعض اليوزباشية فى تجنب انقسام الجيش إلى معسكرين ، وبذلك تم تفادى اراقة الدماء . ورغم ذلك ، جاءت أربعة الايات من بين الالايات السبعة دون قادتها ، أو رغم اراداتهم ، ولم يكن أى منها جميعا بكامل قوته العسكرية .

وكان الخديو ومستشاروه بلا حول ولا قوة ، تماما كما كانت حالتهم فى الأول من فبراير . وكما حدث عندئذ ، نصح الجنرال ستون الخديو باتخاذ موقف متشدد، رغم أن تلك النصيحة قد أثبتت عدم جدواها فى مواجهة جيش متحد قوىَ العزيمة يربض عند أبواب القصر . ولما كان أحداً من مستشارى الخديو لايستطيع تقديم مقترحات جادة ، اعتمد الخديو المذعور تماما على كولفن ، فخرج إلى الميدان إلى جانب كولفن لمواجهة عرابى بنفسه ، الذى كان يقف وراءه بمسافة قصيرة بعض كبار الضباط .

وبينما كان الخديو فى طريقه إلى الميدان ، حاول كولفن تشجيعه ، وقال له أنه يجب أن يأمر عرابى بتسليم سيفه وأن يتبعه ، ثم يتجه إلى كل الاى ويأمر جنوده بالعودة إلى معسكراتهم. واقترب الخديو وبطانته من الضباط المتجمعين وسط الميدان ، وكان بعضهم يمتطى صهوات الجياد، فأمر الخديو عرابى أن يترجل ففعل . ثم اقترب عرابى من الخديو يتبعه زملاؤه الضباط وبعض جنود ألايه وقد ثبتوا الحراب فى بنادقهم ، وأمر عرابى بأن يغمد سيفه ففعل أيضا دون تردد . ولكن الخديو الذى كان يواجه البنادق والقرابين فى وضع الاستعداد، استنفذ كل ماعنده فلم يبق سوى أن يسأل عرابى عن سبب مجيئه على هذا النحو .

وقدم عرابى مطالبه الثلاثة المشهورة : إسقاط وزارة رياض ، ودعوة مجلس شورى النواب إلى الانعقاد ، وزيادة قوة الجيش إلى ثمانية عشر ألفا تبعا لتوصيات اللجنة العسكرية[٤٢]. وأضاف قائلا إنهم جاءوا ممثلين للأمة المصرية ، وأنهم لن ينسحبوا إلا إذا لبيت طلباتهم . ولم يجب توفيق على ماذكره عرابى ، بل انسحب إلى القصر استجابة لنصيحة كولفن[٤٣] . فلا يجب أن يستسلم الخديو لما يمليه عليه الثوار أمام الملأ . وكان الأهالى يرقبون انسحاب الخديو من نوافذ وأسطح المنازل المحيطة بالميدان .

وتفاوض كولفن ، وكوكسون ، وبولسلاوسكى (وقد حضر الأخيران فى نفس اللحظة) مع عرابى حول المطالب ، وكان كوكسون يتحدث باسمهم ، فحاول أن يهدد عرابى بقوة مشتركة من الباب العالى والدول ، ولكن عرابى كرر مطالبه ، وأصر على أن الجيش لايريد إلا ضمان الحقوق والحريات للشعب المصرى .

فدخل المفاوضون إلى القصر ، ولما كان الخديو ومستشاروه عاجزين عن التقدم بأى مقترحات ، نصحه كولفن بأن يبلغ عرابى أنه اتصل بالباب العالى بشآن طلباتهم ، وأن عليه أن ينصرف حتى يصل رد الآستانة ، ولكن عندما أبلغ عرابى بذلك قال إنهم سينتظرون فى أماكنهم حتى يصل الرد المرتقب ، وأضاف قائلا إنه إذا جاء الرد سلبيا فلن يعترف الجيش بسلطة الخديو حتى يأتى مبعوث خاص من السلطان ويحل القضية فى موقعها .

وتم الوصول إلى اتفاق داخل القصر على تقديم العرض التالى لعرابى : استقالة الوزارة فوراً ، وتأجيل تلبية بقية المطالب حتى يرد حكم السلطان بشأنها . فقبل عرابى بهذا الحل على شرط أن يتم تشكيل الوزارة الجديدة فوراً ، وألا يدخلها أى عضو من أعضاء الأسرة الحاكمة ، وألا يعين جركسى ناظراً للجهادية .

وعندما اقترح الخديو تكليف حيدر باشا أو إسماعيل أيوب بتشكيل الوزارة رفضهما عرابى لأن حيدراً كان شقيقًا لداود باشا يكن ، وبالتالى كان قريبا لتوفيق ، ولأن اسماعيل ايوب يفتقر إلى الخبرة ، ثم ذكر اسم شريف ، ورغم أن المصادر لاتشير بوضوح إلى من اقترحه، إلا أن المتظاهرين قبلوا به ، وأصروا على أن يروا بأنفسهم خطابًا رسميا بتكليفه تشكيل الوزارة ، فأعدت الوثيقة داخل القصر وقرئت بصوت عالٍ فى الميدان بحضور خيرى

---

(٤٢) النقاش ، جـ٤ ، ص٩٣ .

(43) Blunt : secret History, p. 381 .

باشا . ودار بين بطانة عرابى مطلب إقالة ناظر ضبطية مصر ، ولكنهم اقتنعوا بأن ذلك المطلب يدخل فى اختصاص الحكومة الجديدة التى يمكنها تحقيقه .

وصدحت الموسيقى فى أرجاء الميدان ، وتعالت صيحات الابتهاج ، وخرج الخديو إلى شرفة القصر ليستقبل بالهتافات المدوية . وقابل عرابى وزملاؤه توفيقًا للتعبير عن ولائهم له ، وسمح لهم بتقبيل يده (كما يروى بولسلاوسكى) . وانسحب الجنود إلى معسكراتهم بنظام تام.

واستدعى شريف من الإسكندرية برقيًا ، فجاء إلى القاهرة بقطار خاص ، والتقى بالخديو فى صبيحة اليوم التالى بحضور القناصل .

ولم يبد شريف تحمسًا للقيام بهذه المهمة ، ورفض العودة إلى الحكم كمرشح من قبل جيش ثائر ، وأعلن أنه لايريد أن يضحى بما له من سمعة طيبة ويغامر بمكانته السياسية ، فسيرتبط اسمه بالعصاة بلا ريب إذا قبل تشكيل الوزارة دون شروط ، وكان شرطه الأول أن يضع الجيش نفسه تحت إمرته.

وفى نفس اليوم - ١٠ سبتمبر - تمت مقابلة بين شريف وعرابى لم تثمر شيئاً ، ويذكر عرابى أنه قد طلب أثناء الحديث تعيين محمود سامى ناظراً للجهادية ، ومصطفى فهمى ناظراً للخارجية ، ولكن شريفاً رفض الاقتراح لأن الباشاوين حنثا بيمينهما له فى ١٨٧٩ بعدم دخول الوزارة بعد الاستقالة الجماعية التى قدمتها وزارة شريف (وكلاهما كان ناظراً بوزارة رياض) ، فأكد عرابى ميلهما إلى الحرية والعدالة والمساواة ، وأصر على أنه ما دام شريف قد أصبح رئيسا للنظارة بناء على طلب الجيش فعليه أن يستجيب لرغباته . ووفقا لما يرويه شريف ، لم يطالب الضباط سوى بتعيين محمود سامى ناظراً للجهادية ، بينما كان شريف يود الاحتفاظ بهذا المنصب لنفسه . وعلى أية حال ، أصبح شريف أقل استعداداً من ذى قبل للمخاطرة بتشكيل الوزارة بعد لقائه الأول بعرابى ، وأفضى إلى القنصل النمساوى بأن لامفر من تدخل تركى .

كذلك تمت مقابلة ثانية - يوم ١١ سبتمبر - بين شريف وعرابى وبعض الضباط ، كانت أقل جدوى من سابقتها . فقد طالبهم شريف بالخضوع التام غير المشروط ، والامتناع عن تقديم أية مطالب ، ونقل ألاى عرابى وألاى عبد العال إلى الأقاليم . وأعلن الضباط ثقتهم التامة بشريف ، ولكنهم رفضوا جميع مطالبه ، ويزعم عرابى أنه قد حذره من أنه إذا لم يشكل الوزارة وفقما يريدون ، فانهم سيطلبون من غيره تشكيلها . وبعد هذه المقابلة أعلن شريف أنه سوف يعود إلى الإسكندرية .

وحان - عندئذ - الوقت لتدخل الأعيان فى الموقف ، فعلى حين ظلوا يرقبون الموقف من بعيد حتى جنى الجيش الثمار لهم ، عادوا اليوم إلى ممارسة نشاطهم للتوفيق بين الطرفين . بل على العكس ، قد يقدر لهم الطرفان وساطتهم ، ويأتى الفرج على أيديهم . وعلى أية حال ، كان عليهم التدخل حتى لايفقدوا الإنجازات السياسية التى تحققت فى التاسع من سبتمبر . ومن ثم دعا سلطان باشا حلفاءه من "الملوك الصغار" بالأقاليم المجاورة و"أتباعهم" على عجل ، ويقدر عددهم بحوالى ١٥٠ فرداً من كبار الملاك والتجار والشيوخ والعمد ، ويمثلون أشهر الأثرياء وأوسع العائلات نفوذاً . وبالإضافة إلى محمد سلطان ، وسليمان أباظه ، وحسن الشريعى، نذكر الأسماء التالية : أمين الشمسى من كبار الملاك بالشرقية وسر تجار الزقازيق ، والمنشاوى بك الذى ينتمى إلى أسرة من كبار الملاك بالغربية كونت ثروتها ونفوذها فى ظل اسماعيل ، وأحمد محمود ، وابراهيم الوكيل ، وكلاهما من عمد وأعضاء العائلات الثرية بالبحيرة، والشيخ أحمد الصباحى من الغربية ، وعبد السلام المويلحى ، والشيخ على الليثى شاعر بلاط اسماعيل صديق محمد سلطان .

ففى مساء ١٢-١٣ سبتمبر ، توجه وفد من الاعيان إلى شريف باشا ، وطالبه بقبول تشكيل الوزارة ، وتعهدوا بالتزام الجيش حدود الطاعة ، وقدموا له ضمانًا كتابيًا بذلك .

وبعد ظهر يوم ١٣ سبتمبر ، وقع القادة العسكريون الذين شاركوا فى المظاهرة إعلانًا بالطاعة لرئيس النظار الجديد ، ذكر فيه أنهم يثقون بحسن نوايا شريف ورغبته فى صون حقوق الوطن ، وحثوه على ترقية أحوال الأهالى ، والتمسوا منه قبول المنصب واختيار النظار من الرجال الشرفاء ، وبتوقيعهم على تلك الوثيقة قيدوا أنفسهم بطاعة أوامر الحكومة التى تصدر لخدمة الصالح العام .

وإلى جانب تلك الوثيقة ، قدم الأعيان وثيقة مكتوبة لشريف "كضمانة وكفالة لتعهداتنا ودليل على اشتراكهم معنا فى الطلبات الوطنية" على حد قول عرابى(٤٤) . ولكن قراءة فى هذه الوثيقة لاتوحى بتلك المعانى ، فقد أكد الأعيان ثقتهم بشريف ، وتعهدوا بأن "أبناءهم وإخوانهم" الضباط لن يثيروا "الحوادث المقلقة" مرة أخرى ، وأن الأسباب التى أدت إلى إثارة مخاوف الضباط وضيقهم قد أزيلت (٤٥) .

---

(٤٤) كشف الستار ، ص٢٤٣ .

(٤٥) الوقائع المصرية ، ١٨٨١/٩/١٧ .

وبدا شريف مستعداً للقبول بمقترحات الضباط حول اختيار النظار ، وأصر على رحيل الألايين خارج القاهرة بعد الموافقة على القوانين العسكرية الجديدة . وفى ١٤ سبتمبر كتب شريف خطابا إلى توفيق بقبول تشكيل الوزارة ضمنه برنامجه وقائمة بأسماء النظار .

وجاء البرنامج موافقا فى معظم نقاطه لبرنامج رياض عام ١٨٧٩ . كما جاءت تأكيداته على نحو ما كان متوقعا : "باذلاً جهدى أولا فى إزالة ما هو قائم بالخواطر من الاضطراب ، ومنع وقوع نوازل كالتى بمصر فى هذه الأيام" . كما أولى اهتماما خاصا لتقوية الصلات مع المراقبين العامين ، وكان ذلك موجها إلى بريطانيا وفرنسا ، لأنه كان يعد فى نظر قنصلى البلدين أقوى معارضى المراقبة . واختلف برنامج شريف عن برنامج وزارة رياض فى نقطة واحدة هى الرغبة فى وضع حدود للمراقبة الثنائية والتحديد الجديد لطبيعة "القوى العمومية".

وفى النص العربى لخطاب شريف ، حددت "القوى العمومية" بأنها "القوى المنوطة بوضع القوانين ، والقوى القضائية المكلفة بالحكم على موجبها والقوى التنفيذية" . وعلقت الوقائع المصرية – فى عددها الصادر فى ١٧ سبتمبر ١٨٨١ على هذا المفهوم لتقسيم السلطات الذى ظهر لأول مرة فى وثيقة رسمية ، بقولها أن الحكومة الجديدة سوف تحمى بكل قواها "أركان الحكومة الثلاثة وهى : القوة القضائية ، والقوة الإجرائية ، والقوة المقننة" ، لأن الإصلاحات الحقيقية لاتقوم إلا على هذا الأساس (تقسيم السلطات) ، وتمضى الجريدة فى القول بأن "المقصود بالقوة المقننة مجلس الأمة الذى يحرس مصالحها ، ويقرر مافيه الصالح العام" .

وفى نفس اليوم ، وافق توفيق على هذا البرنامج وأصدر مرسوماً بتعيين النظار الذين اقترحهم شريف : فتولى شريف نظارة الداخلية إلى جانب رئاسته لمجلس النظار ، وأصبح مصطفى فهمى ناظراً للخارجية ، ومحمود سامى ناظراً للجهادية تلبية لرغبة الضباط ، وعين على حيدر يكن ناظراً للمالية ، واسماعيل أيوب ناظراً للأشغال العمومية ، وكانا قد رفضا من قبل كمرشحين من جانب الخديو لرئاسة مجلس النظار ، وتولى محمد زكى نظارتى المعارف والأوقاف ، وكان من رجال "المعيه" المقبولين عند توفيق وشريف ، وعين القاضى محمد قدرى المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية ، وعضو لجنة إصلاح المحاكم الأهلية ، ناظراً للحقانية [٤٦] .

---

(٤٦) النقاش ، جـ٤ ، ص١٠٩ – ١١١ .

ولم يبق من أعضاء وزارة رياض التى استمرت مدة عامين على غير العادة (وأن تغير ناظر الجهادية بها ثلاث مرات) سوى مصطفى فهمى ، وكان - فى حقيقة الأمر - ناظراً فى ظل كل نظام ، وظل يشغل مناصب الوزارة دون انقطاع من ١٨٧٩ حتى ١٩٠٨ (وكان ناظراً للخارجية فيما بين ١٨ أغسطس ١٨٧٩ و ١٧ يوليو ١٨٨٢) . واحتفظ غالبية كبار موظفى النظارات بوظائفهم ، فثبت وكيل الداخلية (خليل يكن) ، ووكيل المالية (بلم باشا Blum النمساوى اليهودى) ، ووكيل الجهادية (أفلاطون باشا) ، وسكرتير عام الخارجية (تيجران بك) ، وسكرتير عام الأشغال العمومية (روسو بك) ، وأصبح سكرتير عام الحقانية ، بطرس غالى ، سكرتيراً عاما لمجلس النظار بدلا من ميخائيل كحيل الذى عين فيما بعد نائبًا عاما للمحاكم الأهلية . وخلف بطرس غالى فى وظيفته الأصلية حسين واصف الذى كان - حتى ذلك الحين - وكيلا للنائب العام بمحكمة الاستئناف المختلطة [٤٧].

وكان المغنم الحقيقى من وجهة نظر الضباط هو إعادة محمود سامى إلى مجلس النظار ، وإلا كان تشكيل المجلس على هذا النحو يمثل خطوة إلى الوراء . لأن ذلك يعنى إبعاد المصلحين الوطنيين على مبارك ، وعلى إبراهيم ، ليصبح مجلس النظار تركيًا - جركسيًا خالصًا .

ولا ريب أن تردد شريف فى تولى رئاسة الوزارة كان صادقًا . ولكن محاولته إخفاء حقيقة كونه يدين بمنصبه الجديد للجيش الثائر - حتى على الرغم من وساطة الأعيان - كانت خداعاً للنفس أكثر من كونها خداعًا للمراقبين الأجانب والمصريين . وحتى لو كان على علم بالجهود الرامية إلى إسقاط رياض ، فإن ذلك لايبرر المزاعم الخاصة بتواطئه أو باعتبار سياسته التى أعقبت مظاهرة ٩ سبتمبر لعبة سياسية طويلة وبارعة . فلم يوصم شريف أبداً بخيانة القضية على يد محمد عبده أو عرابى ، على عكس سلطان باشا مثلاً . وقد أصبح شريف مرشح الجيش والأعيان لرئاسة الوزارة لأنه كان يناصر مجلس النواب ويعارض المراقبة الثنائية ، ولأنه الشخص الذى يمكن فرضه على الخديو دون القيام بثورة حقيقية أو انقلاب بكل ما قد يترتب على ذلك من نتائج . ولم يكن توفيق ليقبل بسلطان باشا رئيسًا للنظار ، وكذلك عرابى (الذى لم يكن يفكر حتى فى إمكانية ذلك) ، ثم يتصرف الخديو بعد ذلك وكأن شيئًا لم يحدث .

وفى ضوء الأحداث السابقة واللاحقة يجب اعتبار جهود شريف لإخضاع الجيش ضرورة ملحة وأصيلة ، فقد سر بالعودة إلى السلطة ، ولكنه أراد أن يتفادى الاستناد إلى الجيش ،

---

(٤٧) حسين واصف (١٨٥٧-١٩٢٣) رجل قانون مثقف ثقافة فرنسية .

بل كان يرى أن تعتمد وزارته على الأعيان ، فقد ينجز التشريعات الدائمة بدعوة مجلس النواب الذى سوف يتكون من أوسع أعيان الأقاليم نفوذاً إلى جانب تجار المدن .

وخلال ثلاثة أسابيع ، هيأ شريف متطلبات تلك السياسة ، ففى ١٦ سبتمبر قابله عرابى وبعض رفاقه ليعربوا له مرة أخرى عن شكرهم ، ويعلنوا ولاءهم له ويتعهدوا بإطاعته ، والقى عرابى خطابًا عبر فيه عن ثقة الضباط بصداقة شريف وبنياته المخلصة "لمحبة الوطن وأهله" ، وأن تلك الصفات تمثل الشكل الأمثل "لوقاية البلاد" ، وأكد أن الضباط يعرفون أن واجبهم الدفاع عن البلاد وأهلها .

وجعل شريف من ذلك الواجب موضوعًا لرده على خطاب عرابى ، فذكره بما تعرفه الأجيال السابقة تمامًا من أن "آفة الرياسة ضعف السياسة" ، ولكن القوة لاتحقق دون خضوع الجنود وامتثالهم امتثالا تاما ، فلا يمكن أن تقوم الحكومة بواجبها الهام نحو حماية الوطن والمحافظة على الأمن العام دون التزام الجنود بالطاعة . وذكر أن تأخره فى قبول رئاسة الوزارة يرجع إلى عدم رغبته فى رئاسة مجلس ضعيف للنظار قد يصبح هدفا للانتقاد داخليا وخارجيا ، ولكنه اقتنع بأن الجيش سوف يخضع له ، وأخيراً أوصاهم بأن يعتبروا النظام والانضباط دليلهم الأوحد(٤٨) .

ووافق الضباط على رحيل عبد العال حلمى بألايه إلى دمياط بمجرد التصديق على القوانين التى وضعتها اللجنة العسكرية ، وعلى أن ينتقل عرابى بالألاى الرابع المشاة إلى رأس الوادى فور انعقاد مجلس النواب .

وفى ٢٢ سبتمبر ، وقع الخديو القوانين الخمسة التى أعدتها اللجنة العسكرية . وقد وضعت تلك القوانين التنظيم الداخلى للجيش على أساس جديد ، وخاصة فيما يتعلق بالترقيات والأجازات والمعاشات والمكافآت والمزايا ، وأوضاع الضباط المحالون للاستيداع . وقد تم وضع تلك القوانين بالتعاون مع عرابى ، وتضمنت جوهر المطالب التى رفعها الجيش منذ سنوات عديدة . وفى أول اكتوبر ، غادر عبد العال حلمى القاهرة على رأس الألاى السودانى إلى الحامية الجديدة بدمياط .

وكان عقد مجلس النواب – ظاهريًا – استجابة لطلب الأعيان ، وليس استجابة لمطالب الضباط ، فاجتمعت المجموعة التى تتحدث باسم الأعيان – التى سبق ذكرها – بمقر نظارة

---

(٤٨) الوقائع المصرية ١٨٨١/٩/١٧ ، كشف الستار ، ص٢٤٤-٢٤٦ .

الداخلية فى ١٨ سبتمبر برئاسة سلطان باشا ، وقدمت وثيقتان قيل أن كلا منهما كانت تحمل توقيع ١٦٠٠ شخص(٤٩) .

وفى العريضة الأولى التى وجهت إلى شريف باشا ذاته ، عبر الأعيان من جديد عن ثقتهم به ، وضمنوا - مرة أخرى - امتثال الجيش امتثالاً تاما لوزارته .

واعلن الاعيان فى العريضة الثانية - التى وجهت إلى الخديو - أن العالم والمجتمع البشرى لايقوم نظامهما إلا على أساس العدالة والحرية ، حتى يستطيع كل انسان أن يأمن على حياته وممتلكاته ، فتجربة الفكر والعمل تقوم عليها السعادة والرخاء الحقيقى . وأن ذلك لايتحقق إلا بإقامة "حكومة شورية عادلة لاتشوبها شوائب الاستبداد ولاتتطرق إليها طوارق الفساد" ولذلك اقيمت المجالس النيابية فى الممالك المتمدنة لحماية حقوق الأمة فى مواجهة الحكومة ولتكون السبيل لتنفيذ أوامر الحكومة العادلة ، وهى الاعتبارات التى أدت إلى إقامة مجلس النواب المصرى من قبل . ولما كانت النوايا الطيبة قد توفرت لتوفيق ، فعليه أن يعيد للأمة المصرية المجلس الذى يمثل حقوقها أمام الحكومة ، على أن يكون مماثلاً للمجالس النيابية فى بلاد أوربا المتمدنة .

ويمكننا أن نعد هذه العريضة أهم الوثائق الدستورية التى صدرت خلال الفترة التى يعالجها هذا الكتاب ، فلم توضع على النمط الأوربى أو بيد الموظفين الذين تلقوا تعليمهم بأوربا ، ولم يكن الخديو موحيا بها ، كما لم يكتبها المتحمسون الأوربيون (للحركة الوطنية المصرية) . ويجب أن ننظر إليها باعتبارها التعبير الأصيل عن الأفكار الدستورية والطموحات الخاصة بالأعيان وبمجموعة من كبار الملاك المتنفذين على وجه الخصوص ، ولكن عقد مجلس النواب لم يكن ليعنى أن أولئك النواب قد ملكوا زمام السلطة ، فقد كانوا يرون فى المجلس اداة لإقامة وضمان مبادئ العدالة والحرية وتأمين الأشخاص والممتلكات ، والأعيان لم يناضلوا من أجل "حكومة برلمانية" ، ولكنهم كانوا يناضلون من أجل تمثيل مصالحهم وحماية وضعهم الاجتماعى الاقتصادى ، والإشارة العامة إلى النموذج الأوربى للبرلمانات لاتعكس مفاهيم دستورية ذاتية، وإنما تعنى مجرد الاعتقاد الأساسى بأن تقدم أوربا يستند إلى تلك المؤسسات . ولم توضع فكرة شريف عن "القوى الثلاث" موضع التنفيذ ، فقد كان المجلس أداة مساعدة للحكومة ، وأداة فعالة لتنفيذ قراراتها العادلة ، وكانت إقامته تهدف لتحقيق الأثر المنتظر من وجوده ، دون أن يتحول إلى نظام فعال للرقابة على الحكومة .

---

(٤٩) الوقائع المصرية ١٨٨١/٩/١٧ .

وعندما قام سلطان بتسليم تلك العريضة لشريف ، ألقى خطابا أشاد فيه بما يعرفه الجميع من ميل مجلس النظار إلى الحرية والعدالة والمساواة ، وطلب منه أن يرفع العريضة إلى الخديو وأن يسعى بجد لتحقيق ما جاء بها . ورد شريف على ذلك بالقبول(٥٠).

وفى ٤ أكتوبر تحققت رغبة الأعيان ، فقد كتب شريف خطابًا إلى توفيق أشار فيه إلى أن الإصلاحات التى تتجه النية إلى إدخالها ، والتى يؤدى تطبيقها إلى "تحسين الأوضاع التى ثبتت التجربة عدم صلاحيتها" ، لايمكن أن يتولاها مجلس النظار وحده ، "ونحن نعتقد فى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والتوصل إلى قرارات حكيمة عن طريق تبادل الآراء ووجهات النظر حولها ، مع الرجال الذين عرفوا بسعة الإطلاع على الأمور والشرف ويتمتعهم بالثقة العامة لمواطنيهم ، وبآراء الأشخاص المستنيرين الذين يمثلون الشعب ويعبرون عن مشاعره" ومن ثم يجب أن يوجه الخديو الدعوة إلى مجلس شورى النواب للانعقاد فى ٢٣ ديسمبر ١٨٨١ ، وفقا للإجراءات التى اتبعت منذ عام ١٨٦٦ ، ويجب أن تشمل "الإصلاحات الحكيمة" لوائح ١٨٦٦ القديمة الخاصة بمجلس شورى النواب ، لأن شريفاً يرى أن تلك القوانين كانت "غير كافية - دون شك - واستبدالها بلوائح جديدة أكثر انسجاما مع أمانى البلاد" وأنه يريد أن يستشير النواب فى المسائل الخاصة بالضرائب والسخرة ومجالس الأقاليم ، على ألا تكون المعاهدات الدولية أو المؤسسات القائمة على أساسها موضع نقاش بالمجلس(٥١).

وتشير هذه الوثيقة بوضوح إلى أن فكرة تقسيم السلطات التى وردت ببرنامج وزارة شريف قد أهملت وظلت عديمة الأهمية ، ولم تترتب عليها نتائج ما ، كما أن شريفا لم يشرها مرة أخرى ، بل وضع مجلس النواب على مستوى مبدأ الشورى التقليدى ، وجعل للأعيان صلاحيات استشارية . ولكنه قدم بذلك صيغة حديثة للمبدأ الذى كان يحظى بالتقدير منذ زمن بعيد ، تماما كما فعل محمد عبده فى نهاية ديسمبر ١٨٨١ .

ووقع الخديو فى نفس اليوم (٤ أكتوبر) مرسوم دعوة مجلس النواب للانعقاد ، وفى صباح ٦ أكتوبر غادر عرابى القاهرة على رأس ألايه إلى رأس الوادى . ووصلت فى نفس اليوم إلى مصر بعثة موفدة من الباب العالى ، ولكن أحداً لم يكن يعرف نواياها الحقيقية .

---

(٥٠) يذكر محمد عبده أن هذه الوثيقة أعدت بمنزل سلطان بمعرفة ممثلين للأعيان والضباط (مذكرات محمد عبده ، ص١٣٤) .

(٥١) النقاش ، جـ٤ ، ص ١١٢-١١٣ .

الباب العالى وأحداث مصر :

رأى توفيق ألا سبيل إلى استعادة سلطته - التى أضاعها العجز واليأس فى ٩ سبتمبر - سوى عن طريق طلب العون العسكرى من الآستانة . وفى عصر ذلك اليوم ، أبرق إلى الباب العالى طالبًا إرسال عشرين كتيبة من الجيش التركى على وجه السرعة ، على أن تعمل هذه القوات تحت قيادته حتى لايتحول الأمر إلى تدخل تركى ، ولاتكون القوات سوى أداة يستخدمها لاستعادة السلطة . ولم يشعر أن عليه أن يقدم شيئاً مقابل تلك المعونة ، ألم يكن يعد ممثل السلطان فى مصر ؟ ألا يتوقع أن يهب السلطان لنجدته عند الحاجة ؟ ألم يجرح ماحدث كرامة السلطان كما جرح كرامته ؟

ولكن السلطان لم يكن يفكر فى تلبية طلب توفيق على نفس الصورة ، فطلب معلومات أكثر تفصيلا عن أهداف الثوار . فأبلغ توفيق السلطان بصدق - فى ١١ سبتمبر - أن هناك سببان لسخط الثوار هما : أن مصر تقع تحت سيطرة الأتراك والأوربيين بدلاً من أن تكون تحت حكم المصريين ، وأن ثروة البلاد تبدد على سداد الديون الأوربية . وأضاف توفيق أنه ليس لديه علم عمن يقف وراء الثوار ، وأن كل مايمكن قوله أن صحيفة "أبو نضارة" - التى تطبع فى باريس بتمويل من حليم - تهرب إلى مصر وتوزع الآلاف من نسخها مجانًا على رجال الجيش ، واعتبر الدعاية التى تبثها تلك الصحيفة أحد الأسباب الرئيسية للمظاهرة . وعلى أية حال ، ما لبث توفيق أن سحب طلب إرسال القوات التركية - فى ١٤ سبتمبر - طالما كان أعيان المصريين قادرين على إعادة الجيش إلى الصواب وإعادة الهدوء إلى البلاد .

ولم يكن الضباط يخشون التدخل التركى بأى حال من الأحوال ، فقد سبق لهم إحاطة السلطان علما - قبل ٩ سبتمبر - بمصدر الخطر الحقيقى على مصر من وجهة نظرهم ، وعبروا عن مخاوفهم من احتمال أن تنال مصر على يد بريطانيا نفس المصير الذى لحق بتونس على يد فرنسا . ولذلك لم يستخدم شريف التهديد بالتدخل التركى لإثارة مخاوف الضباط خلال تفاوضه معهم حول الوزارة الجديدة . وأكدوا على أنه فى حالة تدخل السلطان ، يجب أن يكون ذلك التدخل لصالحهم ، طالما كانوا مستعدين للدفاع عن مصر - التى تمثل جزءاً من الدولة العثمانية - ضد الأطماع البريطانية . ولكن هذا الاستعداد لم يكن سببًا كافيًا عند السلطان المستبد حتى يعطى تأييده الكامل للضباط ، كما أنه لم يكن يعرف كيفية التصرف حيالهم .

وعندما وصلت أنباء الاضطرابات التى وقعت فى مصر ، قام السلطان أولاً بتشكيل لجنة من أربعة أعضاء ، مهمتها الرئيسية دراسة احتمالين وتقديم التوصيات بشأنهما : أولهما استبدال حليم بتوفيق ، وثانيهما إرسال بعثة عسكرية للإشراف على معاقبة الثوار باسم السلطان . فأوصت اللجنة باتخاذ الإجرائين معا .

ورغم ذلك ، غادرت الآستانة - فى ٢ أكتوبر - بعثة عثمانية من خمسة أعضاء توجهت إلى مصر ، يرأسها على نظامى ، وهو ضابط معروف برتبة فريق ، وعلى فؤاد السكرتير الخاص للسلطان ، ونجل الصدر الأعظم السابق على باشا ، أما بقية الأعضاء فسكرتيرين وأحد الياوران . ولم يكن الحديث يتناول - عندئذ - تأديب الثوار ، فبدلاً من ذلك كان على المبعوثين أن يحققوا للسلطان أكبر قدر ممكن من الكسب من الصراع الدائر بين الخديو والضباط المصريين ، وتقوية الروابط بين مصر والباب العالى ، وتبين ما إذا كان داء القومية العربية قد أصاب مصر عامة ، والثوار خاصة .

فقد كان السلطان منزعجا من اشتعال جذوة الفكرة العربية ، وفى النصف الثانى من عام ١٨٨٠ ظهرت فى مختلف المدن السورية واللبنانية منشورات خطية تدعو إلى الثورة ضد الأتراك ، تناشد وطنية العرب ، وتذكرهم بماضيهم العظيم . وخلال الشهور من أبريل إلى يونيو ١٨٨١ ، كان هناك منشوراً آخرا يوزع على نطاق واسع موجهًا إلى الأمة العربية ، يتضمن الدعوة إلى التخلص من نير الحكم التركى اقتداء برومانيا وبلغاريا والجبل الأسود والصرب . وكانت دائرة انتشار هذا المنشور واسعة تضم القاهرة والإسكندرية وبغداد ، وكان يوزع عن طريق البريد أحيانا ، ويظهر على صورة ملصقات أحيانا أخرى ، وكان موجهًا إلى المسلمين وحدهم ، ولكنه كان يخاطب أيضا المسيحيين السوريين والمصريين .

ومن ثم كان السؤال الأول الذى وجهته البعثة العثمانية إلى توفيق وشريف فى ٧ أكتوبر يدور حول الجهود التى ترمى إلى استقلال العرب عن تركيا ، والتى كان يظن بأن مبعثها سوريا ومصر . وتلقت البعثة التأكيدات بأن لا يوجد فى مصر مايبعث على الخوف من تلك الناحية . وعبرت البعثة عن استياء الباب العالى من التدخل الأوربى لأنه يؤدى إلى إثارة رد الفعل الوطنى ، الذى قد يتخذ - بسهولة - طابعًا معاديًا للأتراك . وأوصت بألا يستخدم الأجانب فى وظائف الإدارة أو يعملوا كمستشارين للحكومة بقدر الإمكان . كما رأت أن من الأفضل عدم دعوة مجلس النواب للانعقاد ، لأن ذلك قد يؤدى إلى تشجيع الأفكار القومية ، ورأت اللجنة أن سلطات مجلس النظار لاتتضمن عناصر تنذر بالخطر ، وطمأن توفيق البعثة

إلى أن مجلس النواب لا يخول النظر فى المسائل "السياسية" ، وأنه لن يتم اتخاذ أى خطوات نحو إصدار الدستور دون استشارة الباب العالى . وألقى بتبعة ما حدث فى مصر على عاتق سياسة رياض الخاطئة ، وأكد أنه استطاع بمساعدة أعيان البلاد أن يعيد الأمور إلى نصابها . وكانت النصيحة الوحيدة الأخرى التى قدمتها بعثة السلطان للخديو هى ضرورة تقوية الروابط مع الباب العالى ، حتى يستطيع الاحتفاظ بسلطته على الجيش .

وبقيت أمام البعثة مهمة اختبار مدى ولاء الضباط والعلماء والأعيان للدولة ، وتقوية مظاهر ذلك الولاء . ولما كان أحمد رفعت على معرفة شخصية بنظامى وفؤاد ، فقد أوكل إليه شريف مهمة استكشاف حقيقة ماتريده البعثة ، وأمره توفيق بان يؤكد للبعثة ولاء الخديو للباب العالى . وعندما زار رفعت البعثة فى قصر النزهة ، كان أول سؤال وجه إليه هو ما إذا كان يجب النظر إلى المظاهرة العسكرية "كمقدمة لحركة عربية عامة" ، وهو نفس السؤال الذى أرادت اللجنة طرحه على عرابى ، ويذكر رفعت أنه شرح لهم كيف أن رحيل الأميرالايين عن القاهرة بقواتهما دليل على خضوع الجيش خضوعًا تاما ، مما جعل اللجنة تعدل عن فكرة زيارة عرابى ، بعدما تحققت أن مثل تلك الخطوة قد تؤدى إلى إثارة عدم الثقة والشكوك .

واجتمعت البعثة بالضباط الموجودين بالقاهرة ممن شاركوا فى المظاهرة ، فزار على نظامى - يرافقه ناظر الجهادية - الألاى الثانى المشاة الذى كان يقوده طلبه عصمت . وفى معسكرات قصر النيل ، ألقى نظامى خطابا فى ضباط الألاى ، أكد فيه على ضرورة امتثال الجيش امتثالاً تاما ، وأهمية الروابط التى تربط بين مصر - أهم بلاد الدولة العثمانية - والباب العالى ، وقال إن الخديو إنما يمثل السلطان فمن أطاعه أطاع السلطان ، وأن من يخالفه يخالف السلطان وتعاليم القرآن(٥٢) .

ورد طلبه عصمت بخطاب عبر فيه عن الولاء للسلطان ، مؤكداً أن "الجيش المصرى الشاهانى يعترف لمولانا وأمامنا سلطان الملة الإسلامية بالسلطة والسيادة على مصر" ، كما أن الجيش يتصدى دائمًا لحماية سلطة الخديو - ممثل السلطان فى مصر - وامتيازاته ، وأن ليس ثمة خلاف بين توفيق وضباطه ، وأنهم أنما كانوا يعارضون سياسة رياض الرامية إلى انتقاص قوة الجيش ، تلك السياسات التى أضرت بمصالح الوطن والسلطان والخديو . وأن الضباط لا يهدفون إلا إلى خدمة وطنهم ، وكان وقوفهم أمام قصر عابدين للمطالبة بحقوقهم وحقوق

---

(٥٢) الوقائع المصرية ١٨٨١/١٠/٥ ، النقاش ، جـ٤ ، ص٤٩ .

أمتهم ، وكما أن الباب العالى يعتبر مصر قلب الدولة العثمانية ، فإن الباب العالى مقر الخلافة يعد ملتقى آمال المصريين وموضع فخارهم ، وأن على المسلمين جميعًا أن يعملوا لحماية الدولة العثمانية من كل ما قد تتعرض له من شرور(٥٣) .

وتلقى أعضاء البعثة تأكيدات مماثلة بالولاء للسلطان من ممثلى الأعيان وخاصة العلماء وشيخ الأزهر ونقيب الأشراف والشيخ عليش(٥٤) ، وقد كوفئ الجميع على ولائهم بالنياشين التى وزعت حسب المكانة الاجتماعية لمن منحوا إياها ، فنال سلطان باشا أرفعها ، ونال طلبه عصمت وضباط ألايه أدناها مرتبة .

وفى ١٤ أكتوبر أبلغت البعثة الباب العالى أنها قد أتمت مهمتها بنجاح ، وأنها لم تعد بحاجة إلى البقاء بمصر أكثر من ذلك ، إذ يبدو أن ليس ثمة خطراً يتهدد الدولة من جانب مصر، ولكن حتى تطمئن البعثة إلى ذلك كان يجب أن يقوم ضابط اتصال بلقاء عرابى . وفى ١٦ أكتوبر التقى أحمد راتب بعرابى "صدفة" على محطة السكك الحديدية بالزقازيق ، ثم استقلا سويا القطار المتجه إلى السويس ، وكانت وجهة راتب بعد ذلك جدة . وقد جلس الرجلان فى مقصورة واحدة من الزقازيق إلى رأس الوادى ، وبعد أن تعارفا أعطى عرابى لياور السلطان فكرة عن الحوادث الأخيرة من وجهة نظره ، وأكد على أن الضباط ليسوا ثواراً ، وأنهم انما طالبوا بالإصلاح باسم السلطان وأنهم يعترفون بسيادته على مصر وبالخديو كممثل له(٥٥) .

وكانت البعثة التركية موضع ريبة الدول الأوربية وخاصة أنه لم يكن ثمة سبيلاً لمعرفة حقيقة ماتريده من مصر . ولذلك ضغطت الدول على السلطان حتى يأمر بعودة البعثة من مصر. وأبحرت سفينة بريطانية وأخرى فرنسية صوب الإسكندرية لتؤكدا مطلب الدولتين

---

(٥٣) النقاش ، جـ٤ ، ص١٤٧ .

(٥٤) رأينا كيف كان الشيخ عليش معارضا للأفغانى ومحمد عبده ، وفى ربيع وصيف ١٨٨٢ كان من أنشط العاملين ضد الكفار والمتعاونين معهم وخاصة الخديو ولذلك نفى بعد هزيمة العرابيين لمدة خمس سنوات ، وهو من أصل مغربى ، ولد بالقرب من الأزهر عام ١٨٠٢ لأسرة جاءت من فاس ، ودرس بالأزهر اعتبارا من ١٨١٧ حتى أصبح مفتى المالكية فى ١٨٥٤ ، وكان واسع النشاط ، عنيداً ، تقيًا ورعًا .

أنظر ، مبارك ، الخطط ، جـ٤ ، ص٤١-٤٤ ، زاخورا ، جـ٢ ص١٩٦-١٩٧ .

(٥٥) نفس المرجع ، جـ٤ ، ص١٤٧ -١٤٨ ، كشف الستار ، ص٢٥٤-٢٥٦ .

بأسلوب العصر . فوصلت السفينة البريطانية Invicible فى ١٩ أكتوبر بعد رحيل البعثة التركية ببضع ساعات ، وكانت السفينة الفرنسية Alma قد ألقت مراسيها بالميناء قبل ذلك بثلاثة أيام ، وفى ٢٠ أكتوبر أبحرت السفينتان إلى خارج المياه الإقليمية المصرية .

ولكن هذه المظاهرة البحرية لم تستطع أن تحول دون اتصال الباب العالى بطرفى الصراع الداخلى فى مصر ، وطلب السلطان من الخديو أن يوسل مبعوثًا خاصًا لمواصلة الاتصال مع الآستانة ، واقترح أن يتولى تلك المهمة طلعت باشا ، واستجاب توفيق لرغبة السلطان واختار ثابت باشا لتمثيل مصالحه لدى الباب العالى . وقيل أن قدرى بك - أحد أعضاء البعثة - بقى فى مصر كممثل للسلطان . وعاود السلطان الاتصال بعرابى عندما أصبح الأخير ناظرا للجهادية فى فبراير ١٨٨١ . ولكننا سنتناول موقف الباب العالى تجاه وزارة محمود سامى عامة وعرابى خاصة ، فى فصل لاحق .

مواد بطل شعبى ، أحمد عرابى الحسينى المصرى :

كان سقوط وزارة رياض يمثل انتصاراً للضباط المصريين ولأعيان الريف ، ولكنهم لم يمسكوا بزمام السلطة ، وحصل الاعيان على وزارة تميل إليهم ، وتعتمد على تأييدهم ، غير أن أحداً من المتحدثين باسمهم لم ينل مقعداً بتلك الوزارة . فجاء أعضاء الوزارة الجديدة من بين الكوادر الادارية التركية - الجركسية ، الذين كانوا يشكلون العمود الفقرى لحكم اسماعيل ، وأسندت إليهم وحدهم جميع المناصب الخاصة بصنع القرار . وكان أهم شئ بالنسبة للضباط دخول محمود سامى الوزارة مرة أخرى ، فقد لبى معظم مطالبهم فى الشهور الماضية ، وبدا لهم أنه يضمن سلامتهم .

وحتى شريف ذاته لم يكن يتمتع بسلطة حقيقية ، مهما كان اعتقاده بذلك ومهما ردد من تأكيدات بذلك للآخرين ، فما لبث أن اتضح أن سلطته كانت مجرد خيال . ولم ينس أحد أن يضفى عبارات التقدير عليه والتقدير له كلما سنحت الفرصة لذلك ، ولكن من المؤكد أنه لم يصبح المركز الحقيقى للسلطة .

ولم تكن المصالح العامة تتركز فى شريف أو فى المتحدثين باسم الأعيان ، ولكنها كانت تتركز فى الأميرالايات المصريين ، وخاصة عرابى الذى تحدى الخديو أمام قصر عابدين . ولا ريب أن أعيان الريف أنفسهم نظروا إلى عرابى على أنه صاحب السلطة الحقيقية (باستثناء سلطان باشا الذى كانت له تطلعاته البعيدة كمحمود سامى على نحو ماسنرى فيما بعد) لأن الأمور تعتمد كثيراً على موقفه وصداقته أو عداوته ، ولذلك كان ينظر إليه وكأن اعتلاءه

للسلطة سوف يحدث فى المستقبل القريب . وعبر نجاح الصحافة - التى صدرت حديثًا - عن اتجاه هذه المصالح العامة ، كما عبر عنه رحيل الألاى الرابع والألاى السادس المشاة من القاهرة واستقبالهما فى دمياط والشرقية .

وتحول عرابى بسرعة من اميرالاى متمرد إلى بطل وطنى وحامى للوطن والإسلام من القوى الأوربية الكافرة المتغطرسة ، كما تحول إلى محرر للشعب من طغيان الأتراك - الجراكسة . ونسى عرابى بسرعة الأصول العسكرية التى أدت إلى ظهوره العلنى على مسرح الأحداث ، ونعنى بذلك الصراع داخل الجيش . وقبل الدور الذى أسند إليه ، ووسع من مطالبته بالعدالة والمساواة لتشمل الأوضاع الاجتماعية والسياسية فى مصر كلها . وكان بحتاج إلى مجرد توسيع إطار عباراته من أجل التعبير عن رسالته الجديدة . وما لبث أن نسى الشكاوى "الصغيرة" الخاصة بتغذية الجند أو تخفيض أجور سفرهم ، وتحول عرابى من بطل للعدالة وتحسين الأحوال المادية للجيش إلى رمز وطنى لمصر .

ويمكننا أن نميز بين اتجاهين فى الصحافة : اتجاه المعتدلين الذى عبرت عنه صحف المسيحيين منذ فجر الصحافة المصرية ، مثل الشوام سليم وبشارة تقلا وسليم النقاش ، والقبطى ميخائيل عبد السيد . فقد أيدت "الوطن" و"الأهرام" رياض ، وأجبرت "المحروسة" على التزام موقف محايد . أما الاتجاه الآخر ، فقد عبرت عنه الصحف الجديدة التى صدرت خلال الشهور الستة الأخيرة ، والتى روجت لأفكار الجامعة الإسلامية ورفضت صراحة النفوذ الأوربى السياسى والثقافى ، وهى صحف : "البرهان" التى كان يحررها الشيخ حمزة فتح الله ، و"الحجاز" التى كان يصدرها إبراهيم سراج الدين المدنى الذى نزح من المدينة المنورة ودرس بالأزهر وطرد من الجزائر لموقفه العدائى من الفرنسيين فجاء إلى مصر عبر تونس ، وصحيفة "المفيد" التى أصدرها حسن الشمسى ، وصحيفة "التنكيت والتبكيت" التى أصدرها عبد الله النديم الذى أشرنا إليه من قبل[٥٦] .

فقد اختلفت الصحف الممثلة للأقليات المسيحية التى تهتم بإصلاح علمانى نسبى يتجاوز الخلافات الدينية ، اختلافا بينا عن الصحف التى روجت للجامعة الإسلامية وتولى تحريرها صحافيون مسلمون . فعلى حين كان المسيحيون المتأثرون بالثقافة الغربية يقومون الحضارة الأوربية تقويما إيجابيا ويتطلعون إلى أوربا كنموذج سياسى يصلح لمصر ، عكس منافسوهم

---

(٥٦) كشف الستار ، ص٢٦٨-٢٦٩ .

الجدد المظاهر السلبية للثقافة والحضارة الغربية ، وحاربوا تأثيرهما الشئ فى البلاد الإسلامية عامة ومصر خاصة . وظهر عرابى على صفحات جرائدهم كحامى حما الإسلام والمظلومين ، بينما أيدت الصحف الأقدم شريفا رجل الدولة "اللبرالى"(٥٧) . واستدعى شريف أديب إسحق إلى القاهرة مرة أخرى ، وتولى تحرير صحيفة "مصر" اعتبارا من ٣ ديسمبر ١٨٨١ ، رغم أن تلك الصحيفة لم تستعد ما كان لها من أهمية من قبل . وأصبحت "الطائف" التى يحررها عبد الله النديم لسان حال العرابيين ، كما أصبحت - فى ربيع ١٨٨١ - الصحيفة شبه الرسمية لمجلس شورى النواب ، رغم أن محرر "مصر" كان يعمل فى سكرتارية المجلس .

وأعادت "المحروسة" إلى الأذهان - بعد ٩ سبتمبر - المطالب الدستورية التى رفعها شريف قبل عامين واستقال عندما عجز عن تحقيقها . ورفضت الصحيفة الاعتراض المحتمل بأن مصر لم تبلغ من النضج الدرجة التى تؤهلها للدستور والمجلس النيابى ، وزعمت أن انجلترا كانت أقل من مصر من حيث المستوى الحضارى قبل تأسيس البرلمان ، وأن تقدم انجلترا تحقق بعد تأسيس البرلمان ، وذكرت أن مجلس شورى النواب السابق كان - بلا شك - أداة فى يد إسماعيل ، ولكن عهداً جديداً قد بدأ ، وأنه لايمكن أن يقارن مجلس شورى النواب - طبعا - بالمؤسسات الأوربية المناظرة ، ولكن قدرات المجلس سوف تنمو من خلال التجربة .

واتخذت "الوطن" من الموظفين الأوربيين فى مصر هدفا لانتقاداتها ، فذكرت أن وجودهم يقوم على افتراض زائف بأن المصريين لايستطيعون إدارة أمورهم بأنفسهم ، وأن مصر قد أنجبت حقيقة الرجال الأكفاء لهذا العمل فى المرحلة الراهنة من مراحل التطور والحضارة .

ولم تقتصر "الإسكندرية" على مهاجمة زيادة اعداد الموظفين الأجانب ، بل وهاجمت أيضا التجار الأوربيين . غير أنها أقرت بأن الأجانب استطاعوا احتكار التجارة الخارجية لأن المصريين لم يحاولوا منافستهم .

وحاولت "الأهرام" أن تكون "معتدلة" بصفة خاصة ، فهاجمت أولئك الصحافيين الذين يبثون الدعاية دون التفكير بعواقب الأمور ، وحذرت من توقع الكثير من وراء لائحة المجلس ، لأن الإصلاحات الأساسية - وخاصة فى القضاء - أكثر أهمية فى هذه المرحلة . وناشد بشارة تقلا المصريين - فى الخطابات التى أرسلها من باريس فى ١٥ سبتمبر و٥ و٧ و٨ أكتوبر -

---

(٥٧) حول عبد الله النديم أنظر ، عبد الفتاح النديم جـ١ ، ص٣-٢٣ ، مذكرات النديم ص١-٤٧ ، ٤٩-٨٢ ، الحديدى : عبد الله النديم .

أن يتحدوا ، وحث عرابى بالذات على تأييد الخديو وشريف ، لأن الدول الغربية تهدد بالتدخل إذا لم يتم المحافظة على السلم والنظام .

وعلي الجانب الآخر ، استمرت "البرهان" فى الهجوم على كل مظاهر النفوذ الأوربى ، وهو الهجوم الذى بدأته فى الصيف ، فلم تكتف بإدانة سياسة الدول الغربية تجاه البلاد العربية (كسياسة بريطانيا فى عدن) فحسب ، بل قدمت الثقافة والحضارة الأوربية على أنها سلبية بالضرورة ، وطالبت المصريين بألا يسمحوا بانتقال عدواها إليهم ، وأنه يجب علي المسلمين الا يرسلوا أولادهم إلى المدارس الأوربية المسيحية لأن ذلك يؤدى إلى ارتدادهم عن دينهم ، كما أن الأوربيين أنفسهم لا يأخذون الإنجيل مأخذ الجد ، وأنهم ارادوا إفساد المسلمين بحضارتهم حتى يسهل عليهم إخضاعهم ، وأن القليل من الطلاب فقط يتعلمون شيئاً يستحق التعلم فى أوربا ، حقا لايمنع الدين إدخال المخترعات التقنية كالتلغراف والسكك الحديدية ، ولكن البلاد الإسلامية احوج ماتكون حاليا إلى الحصون والأسلحة للذود عن حياضها ، وكانت تجربة محرر هذه الصحيفة فى تونس تكمن وراء هذه الملاحظات ، وقد تحظى تلك التجربة بسخرية مريرة . وفى عدد آخر من أعداد الصحيفة ذكر أن المسلمين يتحصنون بالخلق ، أما الأوربيين فيتحصنون بالقوة العسكرية ، ولذلك حاولوا أن يفرضوا أفكارهم بمساعدة قواتهم العسكرية المتفوقة ، فإذا ذكروا أن واحداً يساوى ثلث الاثنين وشك الناس فى صحة ما يقولون ، صوبوا أسلحتهم فلا يملك المرؤ سوى أن يقر بصحة ما يقولون[٥٨] . وأن على أولئك المسلمين الذين يريدون تقليد الحضارة الأوربية أن يعلموا مقدار ما تدين به الحضارة الأوربية للعرب .

واتخذت "المفيد" - التى صدرت فى ١٥ أكتوبر ١٨٨١ - نفس الخط ، فذهبت إلى أن الحضارة الحقيقية الأصلية هى حضارة الشرق ، وان حضارة الغرب استندت اليها ولكنها أفسدتها ، فليقى الله مصر شر هذه الحضارة المريبة ، ويقيها مصير تونس . ودعا نفس العدد الشرقيين جميعا إلى الاتحاد ليقاوموا معا التدخل الأوربى .

واتخذت "الحجاز" أكثر المواقف تحمسا للضباط ، فوصفت عرابى بأنه حامى حما الإسلام ومؤيده ، الأمير العظيم ، بسمارك مصر ، وأعلن إبراهيم سراج الدين المدنى أنه استطاع أن

---

(٥٨) عرض اتجاهات الرأى التى تعكسها الصحف المختلفة اعتباراً من ديسمبر ١٨٨١ يرتكز على ترجمات (لما يزيد على عشر مقالات من كل عدد) عثرنا عليها فى الوثائق الأوربية (البريطانية والفرنسية والنمساوية) .

يشترى مطبعة بفضل المعونات المالية التى تلقاها من ضباط الألاى الثالث المشاة الذى يعسكر بالقلعة . وأنه بعد الاستقبال الحافل للألاى السادس المشاة بدمياط ، قرر الكثير من الأهالى الاشتراك فى صحيفة "الحجاز" . وأيدت الصحيفة المطالبة باقامة مجلس للأعيان يقدم المشورة لمجلس النظار من أجل تحقيق الحرية والمساواة والعدالة ، لأن الشورى فى حقيقتها من أوامر الدين . وذكرت الصحيفة أن العلماء اتفقوا على أن الشورى تجلب الاتحاد والقوة ، وناشدت الأعيان – وخاصة علماء الأزهر– أن يفيقوا ويستعيدوا مجد الإسلام ، وذكرى الأيام العظيمة التى حكم فيها المسلمون العالم . ودعت المسلمين جميعا إلى الاتحاد تحت راية الخليفة للجهاد من أجل تحرير الشعوب الإسلامية المهضومة (الجزائريون والتونسيون والهنود .. وغيرهم)، وأعلن المدنى أن الخدمة العسكرية فى الوقت الراهن واجب دينى ، ولكنه ظل يعبر عن الاعتقاد بأن ألمانيا وروسيا وفرنسا لن يمكنوا بريطانيا من السيطرة على مصر .

وكان التحذير من خطر التسرع بقبول "بركات" الحضارة الأوربية ، ومناشدة المصريين أن يفكروا فى لغتهم وثقافتهم ودينهم ، هى الموضوعات الرئيسية التى تناولها عبد الله النديم – أيضا – على صفحات الأعداد التسعة عشر من "التنكيت والتبكيت" التى ظهرت فى صيف وخريف ١٨٨١ ، فاتفق مع الشيخ حمزة فتح الله – معلمه السابق بالأزهر – وإبراهيم سراج الدين الذى كان معاونًا له من قبل ، فى الترحيب بما أقدم عليه الضباط ، وقدم عرابى لقرائه على أنه من نسل النبى .

واثبت افتراض صحيفة "الحجاز" أن من الممكن تخويف الأوربيين بالدعوات الدينية والسياسية بفعالية أكثر مما تفعله طلقات البنادق ، أثبت هذا الافتراض صحته . فحث القناصل – وخاصة سنكفتش Sienkiewicz – شريفًا على التدخل ضد مروجى الفكرة الإسلامية ، فأنذر شريف "الحجاز" ، وأوقف "المفيد" لمدة خمسة عشر يومًا . ومن ناحية أخرى، أوقف جريدة ليجيبت L'Egypte فى ٢٦ أكتوبر تحت ضغط المشايخ من العلماء وتلاميذ الأزهر ، لنشرها إشارة إلى أن محمداً "نبى مزيف" فى عددها الصادر فى الثانى من أكتوبر . وصدرت "ليجيبت" مرة أخرى فى ١٨ أكتوبر لتعلن نبأ احتجابها ولتهاجم شريف لسلبيته إزاء "تعصب" الفكرة الإسلامية .

وأعطى إيقاف "ليجيبت" وحظرها للقنصل الفرنسى مبرراً لحث شريف على إعادة التوازن ودفع الصحافة العربية الوطنية إلى التعقل . ومن ثم قرر مجلس النظار – فى ٧ نوفمبر – حظر جريدة "الحجاز" ، رغم وجود عرابى بالقاهرة عندئذ . وأراد شريف أن يختبر رد فعل

عرابى لهذا القرار ، ولكنه سر عندما لم يبد عرابى احتجاجه على القرار ، واعتبر ذلك دليلاً على امتثال الضباط ، واتجاههم إلى ترك السياسة للساسة . وعلى أية حال أصبح عبد الله النديم- فى نفس الوقت - الصحفى المفضل عند عرابى .

وكان وراء تلك الإجراءات الخاصة ، قانون صارم للمطبوعات صدر فى ٢٦ نوفمبر ، أعطى لناظر الداخلية حق منع أى شخص غير مرغوب فيه من إقامة دار للطباعة وإصدار جريدة ، وأصبح على محررى الصحف سداد تأمين نقدى كبير ، وهددوا بالعقوبات الصارمة فى حالة انتهاكم للقانون . وفرضت رقابة على جميع المطبوعات قبل نشرها . وجعل القانون قرارات ناظر الداخلية بهذا الشأن نهائية غير قابلة للنقض . ورغم ذلك لم يستطع شريفًا أن يحول دون تزايد شعبية عرابى ، وتجسيد المصالح العامة فيه وفى رفاقه ، فقد صحب نقل الألايات "الثائرة" إلى الأقاليم الإعلان عن تلك المصالح .

وتحول رحيل الألاى السودانى إلى دمياط فى أول أكتوبر إلى مزيج من المهرجان الشعبى والمظاهرة السياسية ، وفى طريقهم من طره إلى محطة السكك الحديدية اخترق الجنود وسط القاهرة ، حيث ودعهم بالمحطة عرابى ومحمود سامى والكثير من كبار الضباط وحشد كبير من الناس ، وألقى الصحفيان عبد الله النديم وحسن الشمسى كلمتين بشرا فيهما بنهاية الطغيان. ووجه النديم خطابه إلى "حماة البلاد وفرسانها" ، فأطرى عملهم التاريخى وأكد على الحاجة إلى الاتحاد والوئام لخدمة الوطن والخديو . وشكر عرابى وعبد العال حلمى المتحدثان ، وأقسم الأخير يمين الطاعة للخديو والحكومة .

وصحب النديم الألاى السودانى إلى دمياط ، وقدم الجيش وقادته للجموع التى احتشدت لاستقبالهم باعتبارهم محررى البلاد من الاستبداد. ومنذ الأول من أكتوبر حتى استسلام حامية دمياط فى نهاية سبتمبر ١٨٨٢ ، كان عبد العال حلمى ينفرد بالسلطة فى المدينة بعد ما أصر على طرد المحافظ إسماعيل زهدى ، وقائد مدفعية السواحل إسماعيل صالوغلى ، بعد وصول الألاى السادس المشاة إلى المدينة[٥٩] .

وعاد عبد الله النديم إلى العاصمة فى اللحظة المناسبة لرحيل الاى عرابى إلى رأس الوادي. وتحول هذا الإجراء الروتينى لنقل الوحدات العسكرية إلى حدث رمزى هام ، ففى

---

(٥٩) اتفق حمزة فتح الله - فى نهاية الأمر - معهم ، وخلال الحرب فى صيف ١٨٨٢ انضم إلى توفيق والإنجليز ونشر جريدة "الاتحاد" بالإسكندرية التى روجت للتعاون مع الإنجليز .

الأمسية السابقة على رحيل الألاى (٥ أكتوبر) ، توجه عرابى لاستئذان الخديو ، وقام بزيارة تفقدية للألايات المعسكرة بالقاهرة ، ودعا الضباط والجنود إلى المحافظة على الوئام والاتحاد والنظام لخدمة مصالح الوطن الذى بعث من جديد ، كما ألقى محمود سامى خطبة قصيرة فى معسكرات العباسية .

وفى صباح ٦ أكتوبر ، مر عرابى بقواته إلى محطة السكك الحديدية ، ولكنه لم يتجه إليها مباشرة ، بل دخل القاهرة من باب النصر ، واخترق القاهرة عبر الموسكى وميدان الأزبكية وشارع كلوت بك حتى باب الحديد . وتوقف فى الطريق عند مسجد الحسين حيث زار وبعض رفاقه الضريح للدعاء . وعلى طول الطريق الذى قطعه الألاى الرابع المشاة ، اصطفت حشود الجماهير المبتهجة لتحيى عرابى الذى كان يلوح لهم بيده . ولا ريب أن ميدان المحطة لم يشهد مثل ذلك الحشد من قبل ، وكان من بينهم الكثير من الأوربيين الفضوليين .

وعندما وصل عرابى إلى ميدان المحطة ، دعى إلى إلقاء كلمة فى الناس ، وبإيماءة منه خيم السكون على الميدان ، وطرب حشد المستمعين عندما تحدث عن نهاية الطغيان ، وفتح أبواب الحرية لحقوق الشعب ، وعندما أعلن - أيضا - الطاعة للخديو والثقة بالحكومة وبمحمود سامى خاصة ، والحاجة إلى الاتحاد والإخاء . وبعد ما فرغ عرابى من إلقاء كلمته ، ألقى النديم خطابًا أيضًا ، وبعدما انتهى الخطابان ضج الميدان بالهتافات الحماسية . وتمامًا كما حدث عند رحيل ألاى عبد العال حلمى ، وزع التاجر مصطفى العنانى - الذى سنسمع عنه الكثير فيما بعد - الحلوى على الجنود . وصحب عبد الله النديم أيضا ذلك الألاى إلى موقعه الجديد .

وبدت الرحلة إلى رأس الوادى مثل موكب النصر ، فحيثما توقف القطار كانت الجماهير تحتشد والنديم يخطب . وفى الزقازيق كانت الجماهير تنتظر وصول عرابى منذ الصباح ، ومن بينهم الكثير من أعيان المدينة وماحولها ، وعلى رأسهم أمين الشمسى سر تجار المدينة واحد كبار الملاك . ولاحظ القنصل الفرنسى أن الحشد لم يتضمن أحداً من الأتراك ، بل كان من شارك فيه من المصريين ، شيوخًا وموظفين وتجاراً . واستقبل عرابى بحفاوة بالغة ، فألقى كلمة مؤثرة فى أبناء مديريته (فقد ولد بإحدى قرى الزقازيق) . وهنا أيضا - وهنا بالذات - أعلن عرابى بزوغ فجر الحرية ونهاية ليل الطغيان ، وذكر أنه ورفاقه لم يغادروا العاصمة عصيانًا ولا تظاهراً بعدوان ، وأنه واثق من وفاء الخديو والحكومة بوعودهم .

وبعد توقف قصير ، حمل القطار الألاى إلى رأس الوادى . وبعد يومين فقط ، دعى عرابى وبعض الضباط الآخرين لزيارة الزقازيق لحضور وليمة كبرى أقامها أمين الشمسى لهم ، وهى

وليمة ظلت حديث الناس فيما بعد ، وقيل أن الحاضرين كانوا أكثر من الفين ، تناولوا الطعام على دفعات ، ودعا الشمسي إليها أعيان الشرقية والزقازيق وبعض الأقاليم الأخرى كالمنصورة مثلا . وخطب عرابي وعبد الله النديم الذي لم يترك "نائب الجيش" لحظة ، فوصف عرابي الجيش بأنه الضمان للنظام الجديد . وفي اليوم التالي زار المسجد ووضع حجر الأساس لمدرسة خاصة تولى تمويلها أعيان الأقليم ، وتبرع سليمان أباظه وقاضي المدينة بالأرض التي تقام عليها المدرسة ، وأكد عرابي في تلك المناسبة على أهمية وضرورة التعليم الجيد .

وخلال إقامته القصيرة - نسبيا - بالشرقية ، كان عرابي ضيف الشرف في العديد من الحفلات ، وأحاط به آل أباظه على وجه الخصوص ، فوفقا لما يرويه عرابي تلقى دعوات من أحمد السيد أباظه وسليمان السيد أباظه ، وسليمان باشا أباظه وأحمد محجوب من أثرياء العمد .

وكانت الشرقية من أنسب الأقاليم لتعويد عرابي على دوره الجديد كزعيم للنضال من أجل تحقيق العدالة والحرية لجميع أفراد الشعب ، وذلك لسببين : أولهما ، أن الشرقية كانت موطنه، وثانيهما ، أن الشرقية شهدت مظاهر الحكم الاستبدادي القديم كما كان يمارسه مديرها فريد باشا ابن عم رياض لما يزيد عن العام ، حيث كان الكرباج شائعاً ، وتنازع فريد مع أمين الشمسي حول قطعة أرض ، وحل ذلك النزاع على طريقة العصر ، فاتهم الشمسي بالتآمر وصفد بالأغلال . ولكن فات فريد أن يدرك حقيقة التغيير الذي حدث في مصر عام ١٨٧٩ . وفي فبراير ١٨٨١ تدخل الخديو وأطلق سراح أربعة عشر مسجونًا من ضحايا هذا المدير كان أمين الشمسي من بينهم ، ولذلك لا غرابة في أن يحتفل الناس بسقوط رياض . وخاصة في تلك المديرية ، حيث كان فريد يتباهى بقريبه رئيس النظار . (وقد استبدل شريف ابن عم رياض بعلي غالب ، ولكن فريداً استعاد منصبه بعد الاحتلال ، وكان أول عمل رسمي قام به بعد عودته إلى المديرية إلقاء أمين الشمسي واحمد أباظه في السجن) .

ومن ثم كانت الشرقية مديرية محررة بالدرجة الأولى ، وهنا تشكل وعي عرابي تشكيلاً حاسمًا ، وهنا فقط تحقق من العمل الذي ينتظره ، ومن الدور الذي ألقاه القدر على عاتقه ، ومما يتوقعه الناس منه . لقد حدد أعيان وأهالي الشرقية مهمة عرابي . ويمثل الخطاب الذي أرسله عرابي إلى مدير المطبوعات - في ١٨ أكتوبر - دلالة واضحة بهذا الصدد[٦٠]، إذ جاء فيه :

---

(٦٠) النقاش ، جـ٤ ، ص٩٤ - ٩٦ ، كشف الستار ، ص٢٥٨-٢٦١ .

"لدخولنا في عصر جديد وفوت زمني التنكيت والتبكيت ، اقتضى تبديل اسم جريدة التنكيت والتبكيت الأدبية التهذيبية ، كما استقر الرأى عليه مع حضرة الفاضل عبد الله أفندى نديم محررها ومدير إدارتها ، باسم (لسان الأمة) ، وجعلها جريدة سياسية تهذيبية ، "تدافع عن حقوق الأمة وحكومتها" ، وطلب الموافقة على تعديل عنوان الجريدة ابتداء من العدد التاسع عشر(٦١)

ومنذ ذلك الحين عد عرابى نفسه محرر مصر وحامى حما النظام الجديد ، ولم يصبح عبد الله النديم المتحدث بلسانه فحسب ، بل أصبح سوطه الأيديولوجى(٦٢) .

وقد ووجه كولفن بهذا الوعى الجديد عندما تحدث مع عرابى وعلى فهمى وطلبه عصمت فى الأول من نوفمبر لمدة ساعة ونصف الساعة ، وكان قد ألمح لناظر الجهادية قبل ذلك ببضعة أيام إلى أنه يرغب فى استقبال من يشاء زيارته من الأميرالايات بمناسبة عيد الأضحى ، ونقل محمود سامى هذا الاقتراح إلى عرابى الذى وجدها فرصة له ولرفاقه للنقاش مع المراقب العام المالى . وعلى كل ، انفرد عرابى بالحديث مع كولفن بينما كان زميلاه يصدقان على كلامه من حين لآخر .

ونورد هنا تقرير كولفن عن حديث عرابى تفصيلياً ، وخاصة أننا تناولنا بحذر التقارير التى تتعلق بالخطب التى ألقاها عرابى اعتبارا من ٩ سبتمبر مما أورده سليم النقاش وما جاء بالصحافة العربية المعاصرة إلى جانب ماذكره المراقبون الأوربيون . وقد ألقى عرابى محاضرة مستفيضة على كولفن حول عقيدته السياسية ، رغم أنه لم يتحدث عن وجهات نظره فيما يتعلق بانجلترا . وفيما يلى أهم ما جاء بتقرير كولفن .

"استهل عرابى حديثه بعرض تاريخى طويل للحكم التركى فى مصر ، فوصف حكومة المماليك وحكومة الأسرة الحالية (أسرة محمد على) بأنهما تتساويان فى استبدادهما بأهالى البلاد العرب . وهو يريد أن يبرز أن المصريين لم يشعروا حتى الآن بالأمان على أرواحهم وممتلكاتهم ، فقد كانوا يسجنون أو ينفون أو يخنقون ويلقى بهم فى النيل ، أو يتضورون جوعًا ، أو يسرقون حسب إرادة سادتهم . فكان العبد المعتق أكثر تمتعا بالحرية من العربى الذى ولدحراً . وكان أكثر الأتراك جهلا يفضل ويقدم على أحسن المصريين ، وضرب مثلاً على

---

(٦١) الوثائق التاريخية ، محفظة ٨ ، ملف ٨/٤/٥٣ .

(٦٢) ولكن العدد رقم ١٩ كان يحمل عنوان "التنكيت والتبكيت" ، ولم تظهر الجريدة بعنوان "لسان الأمة" ولكنها أصبحت تحمل عنوان "الطائف" ونقلت ادارة التحرير من الإسكندرية إلى القاهرة .

ذلك بقضية المفتش . واستطرد بعد ذلك فى شرح مقولة أن الناس الذين خلقوا من أصل واحد يجب أن يتساووا فى حقوق الحرية الشخصية والأمن . وقد استغرق عرضه لهذه الفكرة وقتًا طويلاً وكان ساذجًا فى أسلوب معالجته ، ولكنه كان تعبيراً أصيلاً عن أفكار المتحدث وعن معتقداته" .

وانتقل إلى دلالات الحقائق ، فقال إن حكم الجراكسة سقط فى مصر فى الأول من فبراير .. وفى التاسع من سبتمبر تم الاعتراف بضرورة إيجاد بديل لهذا الحكم يتمثل فى عهد القانون والعدالة ، وتم تأسيس ذلك العهد ، وأن حركته هو والجيش كانت من أجل القانون . ونفى بعبارات واضحة أنه يرغب فى التخلص من الأوروبيين سواء المقيمن منهم أو الموظفين ، وتحدث عنهم باعتباره معلمين ضروريين للأهالى .

وذكر أن الجيش كان عرضة للوم لما فعله فى التاسع من سبتمبر . غير أن الأمم الأوربية حصلت جميعا على حريتها بإراقة الدماء وإزهاق الأرواح ، ولكن هنا مر كل شئ بهدوء ، ولعلى أكون قد لاحظت ذلك .. حيث وقفت الآلام العميقة حائلا ضد العنف ، فلماذا توجه الأمم التى حصلت على حريتها بالعنف اللوم إلى مصر ؟ وأشار إلى أنه يعلم أن التدخل قد يؤدى إلى وضع حد لكل ما تم إنجازه وتحطيم آمالهم وأهدافهم ، وإلى أنه سوف يبذل كل جهد للاقناع فى حالة التهديد بالتدخل لمحاولة تفاديه . فإذا أصرت الدول عليه ، فلا بد أن يواجه المصريون القوة بالقوة ، مهما كانت قضيتهم ميئوسة . وهو يعلم أنهم قد يتحطمون ، وأنهم قد يتعرضون للخراب ، ولكن ذلك لن يحدث قبل أن يلحقوا خسائر مماثلة بأعدائهم .. وهم يعتبرون قانون التصفية بمنزلة الشريعة ، ويقبّلون بالديون التى تركها إسماعيل للبلاد باعتبارها التزاما وارتباطا من جانبهم .

وتحدث عن الخديو الحالى شخصيا باحترام فائق ، لأنه فريد بين سلالة أسرة محمد على ، أما الباقون فكانوا لصوصًا ومبذرين ، ولكن توفيق رجل حياته نقية ونواياه طيبة . كل مافى الأمر أنه عديم الخبرة ، وفى قصره مستشاران يعدان مستودعان للتقاليد القديمة ، ولهما عليه نفوذ سئ ، هما : خيرى باشا وطلعت باشا .. وعندما كان توفيق وليا للعهد كان يجأر بالشكوى من والده ، ولكنه عندما تسلم السلطة حاول أن يجمع مقاليد الأمور جميعا فى يده وحده ، وأن يمارسها على الطريقة التركية القديمة ، وهو مايجب منعه ، فعليه أن يقصر نشاطه على المجال المخصص له ، وإن يترك إدارة الحكم لوزرائه ، وفيما عدا ذلك يرون أن الخديو يمثل بالنسبة لهم السلطان ، والسلطان يمثل النبى والله ..

واستطرد عرابى فى الحديث بعد ذلك عن الفرنسيين فى تونس ، فذكر أنه مهما كانت تأكيدات الفرنسيين فيما يتعلق بمصر ، فإنه لايمكن الثقة بهم أبدا ، فقد استولوا على تونس لأنهم وجدوا الجزائر صغيرة جدا ، وغدا قد يأخذون طرابلس وبعد غد مراكش ، ثم يأخذون بعد ذلك مصر . فقد تذهب بهم أطماعهم بعيداً حتى يجدوا عرب هذه البلاد والجزيرة العربية وقد أتحدوا ضدهم ، وفقدوا الجزائر نفسها . وكان قد ذكر من قبل غزو نابليون لمصر بشئ من التفصيل ، وحتى يجعلنى أشعر بالارتياح ، تحدث بحرارة عن معارضة انجلترا لمخططات الفرنسيين فى مصر فى تلك الأيام .. كما تحدثوا عن الوزارة بنبرة التقدير[٦٣] .

وفى حديث مع بلنت ، كرر عرابى عرض آرائه السياسية وحددها واستكملها . وكان بلنت (فى طريقه إلى الجزيرة العربية) ليبحث عن سبل التعبير عن نهضة عربية ، عندما دعاه بعض أصدقائه المصريين إلى قضاء بضعة أسابيع بالقاهرة ، فقبل الدعوة راضيًا "لأننى رأيت فى تطور حركة متوافقة مع أفكارى عن عمل من نفس النوع الذى كنت أبحث عنه ، يمكننى أن أصبح ذا فائدة حقيقية ، كمترجم لتطلعاتهم المشروعة تماماً"[٦٤] .

وحتى يحصل بلنت على صورة أوضح لتلك التطلعات ، قام بزيارة عرابى ، برفقة معاونه صابونجى فى ١٢ ديسمبر . وكان بياناً حكومياً قد صدر مفاده أن الحكومة سمحت لعرابى بالعودة إلى القاهرة فى ٧ ديسمبر ليعود زوجته المريضة . وكان عرابى قد أستأجر بيتًا كبيراً بالقرب من ثكنات عابدين وبيت على فهمى ، حيث استقبل بلنت هناك .

ومرة أخرى أكد عرابى لبلنت على ولائه للخديو ، لأنه وفى بوعوده . وأن الظروف جعلته ممثلا للجيش ، وجعلت الجيش ممثلا للأمة ، ولكن هذا العمل كان طارئا على العسكريين . فطلب الجيش عقد مجلس شورى النواب ، وعندما يتعلم المجلس التحدث باسم الأمة ، سوف تنتهى مهمة الجيش ، وأنه لايحب الأتراك ، ويرفض تدخلهم فى الشئون الداخلية للبلاد ، ولكنه يحترم السلطان باعتباره "أمير المؤمنين" أضف إلى ذلك ، أن مصير تونس بين أن من

---

(٦٣) نص مذكرة ٢ نوفمبر ١٨٨١ فى الوثائق البريطانية :

F.O. 78, Vol. 3326 .

(٦٤) لم يبد عرابى تخوفه من الغزو الإنجليزى أمام رجال القنصلية الإنجليزية بدافع الحرص ، وفيما بعد كان يتفهم وجهة النظر الإيجابية لانجلترا تجاه هذه النقطة أو تلك .

الضرورى الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الخليفة . وفيما يتعلق بالمراقبة الثنائية ذكر أنه يعرف فائدتها فى تحرير البلاد من اسماعيل وتنظيم المالية فى مصر ، ولكن يجب ألا يعرقل المراقبان جهود الضباط بتأييد الخديو والأوتقراطية التركية - الجركسية .

وقد إنبهر بلنت بحديث عرابى ، حتى أنه هرع إلى محمد عبده بعد المقابلة مباشرة ، واقترح أن يضع مسودة يصوغ فيها ماسمعه على شكل برنامج سياسى ، ويرسله إلى جلاد ستون باعتباره بيانا من "الحزب الوطنى" ، وقيل أن هذه الفكرة لقيت موافقة ماليت . وبالتعاون مع محمد عبده وضع بلنت "برنامج الحزب الوطنى المصرى" فى ١٨ ديسمبر . وقيل أنه عرض على محمود سامى وعرابى ، ونال موافقتهما قبل إرساله إلى جلاد ستون . وأرسل بلنت نسخة أخرى من "البرنامج" إلى صحيفة التايمز بناء على اقتراح من السير وليام جريجورى - ورغم اعتراض ماليت - لتتولى نشره (٦٥) .

ومن ثم كان "البرنامج" تسجيلاً دقيقًا لما دار فى مقابلة بلنت لعرابى . وقسم بلنت ما أورده بالبرنامج إلى ستة أقسام ، تعبر عن الخطوط العامة لأفكاره هى (٦٦) :

١- "الحزب الوطنى" يريد المحافظة على الوضع الراهن فيما يتعلق بالعلاقات بين مصر والباب العالى .

٢- وأنه سيظل على ولائه للخديو ما بقى يحكم البلاد بالعدل ، وما دام وفيا للوعود التى بذلها فى التاسع من سبتمبر .

٣- يعترف "الحزب الوطنى" بديون مصر الأجنبية ، وبالضرورة المرحلية للمراقبة المالية الأوربية ، ولكنه ينقد تصرفاتها وخاصة زيادة أعداد الموظفين الأجانب ومرتباتهم الباهظة .

٤- أخذ الجيش على عاتقه الدفاع عن الحريات الجديدة ، ولكن دوره السياسى سوف ينتهى بانعقاد مجلس النواب "ولكن سيستمر - فى الوقت الحالى - فى أداء واجبه كحارس مسلح لأمة عزلاء" .

٥- يعتبر "الحزب الوطنى" الناس جميعا أخوة متساوين فى الحقوق بغض النظر عن أصلهم العرقى أو ديانتهم .

---

(65) Blunt : Secret History, p. 127 .

(٦٦) حول تاريخ هذا البرنامج راجع . Ibid, pp. 129 - 133

٦- الهدف العام "للحزب الوطنى" هو بعث البلاد روحيًا ومعنويًا(٦٧) .

ما السبيل ؟

وإلى جانب تشكيل الوزارة الجديدة ، والتصديق على القوانين العسكرية ، ودعوة مجلس النواب للانعقاد ، يجب أن نضيف إلى النتائج المباشرة لمظاهرة ٩ سبتمبر "نتائج شخصية". فقبل كل شئ ، تم استبعاد الضباط الذين "لا يعتمد عليهم" - أى الذين لايثق بهم عرابى - من مراكزهم القيادية . فقد كان متوقعا أن يتم اقصاء الاميراليات ، الذين رفضوا قيادة ألاياتهم إلى ميدان عابدين فى ٩ سبتمبر ، عن مناصبهم ، فتولى على يوسف قيادة الألاى الثالث المشاة بدلا من إبراهيم حيدر ، وأسندت قيادة الألاى الثانى المشاة إلى طلبه عصمت - كما ذكرنا من قبل - بدلاً من محمد شوقى ، وعين حسن مظهر قائداً لألاى مدفعية الميدان بدلاً من محمد خلوصى قائد ألاى الفرسان الأول . واشتكى الخديو بمرارة من أبعاد آخر الموالين له من كبار الضباط (بغض النظر عن أركان الحرب واللواءات) .

وبالإضافة إلى ذلك ، تخلى حسن مظهر عن قيادة الألاى الخامس المشاه - المعسكر بالإسكندرية - لمصطفى عبد الرحيم أحد أتباع عرابى ، كما تخلى عبد القادر حلمى ناظر ضبطية مصر - الذى تولى المنصب فى ٦ سبتمبر - عن منصبه لأحمد الدرمللى الذى كان يشغله من قبل . وعين محمد أبو العطا قائداً للمستحفظين ثم وكيلا لبورسعيد بدلاً من على ناصف ، ورقى إبراهيم فوزى قائد المستحفظين بالقاهرة إلى رتبة الأميرالاى ، وسمح لحسن موسى العقاد بالعودة من منفاه بالسودان .

وأخيراً ، أصبح مركز شيخ الأزهر محمد العباسى (٦٨) فى خطر بعد ٩ سبتمبر ، لأن ثمة إشاعة انتشرت حول إصداره فتوى للخديو تعد عصيان عرابى جريمة كبرى ، ولذلك اعتبر من

---

(٦٧) النص الكامل فى Ibid, pp. 383 - 385 وهو يتناقض مع مايذكره أنور عبد الملك الذى يخلط بين برنامج الحزب الوطنى الذى وضعه الباشاوات ، وبرنامج الحزب الوطنى الذى وضعه الأعيان والعرابيين ، ويعتبرهما برنامجان لحزب واحد هو "الحزب الوطنى" .

أنظر : Idéologie et Renaissance Nationale, pp. 428-439 .

(٦٨) الشيخ محمد العباسى المهدى (١٨٢٧-١٨٩٧) ، عين مفتيًا للديار المصرية وهو فى الحادية والعشرين من عمره فى فى عهد إبراهيم باشا ، وطرده عباس من منصبه لفترة وجيزة لرفضه إصدار فتوى طلبها منه . وفى ١٨٧١ عينه إسماعيل شيخًا للأزهر . =

أتباع توفيق ، وكان يخشى من أن يفتى ضد مجلس شورى النواب وضد الدستور ، وبذلك يتيح للخديو فرصة وقف عجلة التطور الذى كان قد بدأ يتشكل . أضف إلى ذلك أن إصلاحات العباسى (الخاصة بلوائح التعليم بالأزهر ومنح إجازة التدريس بعد اجتياز الامتحان فقط) لم تلق القبول التام من جانب الأزهريين . كما أن الشيخ العباسى كان أول شيخ للأزهر يعينه اسماعيل من الأحناف بعد أن كان المنصب وقفا على الشوافع من قبل . (وكان منصب القضاء الشرعى للأحناف بينما كانت غالبية الأزهريين من الشوافع والمالكية) . ولذلك كان هناك تحفزاً لطرد العباسى من منصبه ، وكان الشيخ عليش مرشح العلماء وطلاب الأزهر لشغل المنصب ، وهو مالكى محافظ . وحتى تضع الحكومة حداً للاضطراب ، شكلت لجنة لبحث مايوجه إلى العباسى من لوم . وتوصلت اللجنة إلى حل وسط لتحقيق الاستقرار داخل الأزهر ، فأصدر الخديو قراراً فى ٥ سبتمبر بعزل الشيخ العباسى دون أن يسند المنصب للشيخ عليش . وفى ١١ ديسمبر صدق على نتيجة انتخاب الشيخ محمد الانبابى (٦٩) الشافعى شيخًا للأزهر ، وقيل أن أربعة آلاف من العلماء والطلاب شاركوا فى تلك الانتخابات ، وكان شيخ الأزهر الجديد من أثرياء التجار ، إذ كانت له علاقات تجارية مع منشستر ، وتلقى عرابى نبأ انتخابه بالارتياح . وكان لهذا التغيير مغزاه لأن ممثل مذهب الأتراك أبعد عن المنصب لصالح من ينتمى إلى مذهب غالبية المصريين . وأعيد إحياء مؤسسة كان قد طواها النسيان ، من أجل تحقيق السلام فى الأزهر ، فشكلت لجنة من ثلاثة علماء يمثلون المذاهب الثلاثة الأخرى لمعاونة شيخ الأزهر . وظل العباسى مفتيًا للديار المصرية باعتباره شيخ المذهب الحنفى .

ومن ثم لم يكن خلع شيخ الأزهر من منصبه من عمل عرابى - كما تردد كثيراً - ولكنه كان نتيجة لصراع دار داخل الأزهر نفسه ، فجره التغيير فى الوضع السياسى . كما أن الروايات التقليدية عن قضية مصطفى العنانى التاجر بالقاهرة غير صحيحة أيضا ،

= أنظر ، مبارك ، الخطط ، جـ١٧ ، ص١٢-١٣ ، زيدان : مشاهير الشرق ، جـ٢ ، ص٢١٠-٢١٣ ، زاخورا، جـ٢ ، ص٢٢٥ ، الرافعى : عصر إسماعيل ، جـ٢ ، ص٢٧٩-٢٨٢ .

(٦٩) الشيخ محمد الانبابى (١٨٢٤-١٨٩٦) ، منافس للعباسى ، عاد إلى مشيخة الأزهر فى عهد الاحتلال ، ولكن العباسى حل محله للمرة الثانية .

أنظر ، مبارك ، الخطط ، جـ٢٨ ص٨٧ -٨٨ ، زاخورا ، جـ٢ ، ص١٩٤-١٩٦ .

لأن عرابى ورفاقه لم يتدخلوا فى التهديدات وأعمال العنف التى تقع خارج دائرة اختصاصهم حتى يمنعوا متابعة إجراءات قضية قانونية . وكان التاجر الثرى السابق غارقًا فى الدين ، ورغم ذلك أولم وليمة للضباط بعد التاسع من سبتمبر ، وبرز خلال مراسم وداع عبد العال حلمى وعرابى وجنودهما بميدان محطة القاهرة ، مما جعل دائنيه يعتقدون أنه يخفى حقيقة مركزه المالى الجيد ، ورفعوا قضية ضده ، فأدانته المحكمة المختلطة بالقاهرة بالتدليس والإفلاس ، ولكنه ما لبث أن قدم بعد ذلك دليلاً يبرئ ساحته . ووقع بعد ذلك اللوم على عرابى لأن شهادات الضباط كانت وراء براءته .

ومن ثم لايمكن أن تؤخذ قضية الشيخ العباسى وقضية العنانى كدليل على أن مظاهرة ٩ سبتمبر قد صنعت من عرابى دكتاتوراً عسكرياً ، على نحو ماتردد فيما بعد .

غير أن أحد مطالب التاسع من سبتمبر لم يلق استجابه . فذكر طلبه عصمت الميجور جنرال جولد شمد أن الضباط لن يشعروا بالرضا تمامًا إلا عندما تصل قوة الجيش إلى ١٨ ألف رجل . وكانت تلبية ذلك الطلب تحتاج إلى اعتمادات مالية إضافية ، وخلال إعداد مشروع موازنة عام ١٨٨٢ ، طلب محمود سامى زيادة مخصصات نظارته بمقدار ٢٢٧ ألف جنيه (من ٤٢٢ ألف فى ١٨٨١ إلى ٦٤٩ ألف جنيه) ورغم وجود بعض الصعوبات ، أبدى المراقبان العامان استعدادهما قبول حل وسط تم التوصل إليه من خلال وساطة بلنت ، فقد فوضه كولفن إبلاغ عرابى ورفاقه بوضوح أن أقصى ما يمكن تخصيصه للجيش ٥٢٢ ألف جنيه ، وقنع ناظر الجهادية والضباط بهذا المبلغ ، وعبروا عن أملهم بتحقيق مطلب زيادة قوة الجيش إلى الحد الذى قرره السلطان من خلال ضغط نفقات نظارة الجهادية . ومر مشروع ميزانية ١٨٨٢ دون تأخير ، وفى ٢٢ ديسمبر زيدت مخصصات الجهادية بمقدار مائة ألف جنيه .

وتابعت وزارة شريف سياسة نوبار ورياض الإصلاحية ، وكانت اللجنة التى شكلها رياض للنظر فى إصلاح المحاكم الأهلية قد أتمت - عندئذ - عملها ، وصدق على مشروع القوانين التى وضعتها بمرسوم صدر فى ١٧ نوفمبر ١٨٨١ . وبموجبه تقرر إنشاء محاكم أول درجة بالقاهرة والإسكندرية وعواصم المديريات والمراكز الادارية بالسودان وتوابعها ، وإنشاء محكمة استئناف بالقاهرة وأخرى بأسيوط ، ومحكمة نقض بالعاصمة ، ولم تبدأ جميع هذه المحاكم عملها فوراً ، ولكن بمجرد ممارستها لاختصاصاتها التامة تسقط الصلاحيات القضائية التى كانت تتمتع بها السلطات الإدارية وخاصة المديرين .

كما تابع مجلس النظار الجهود الرامية إلى إصلاح الإدارة المدنية والتى كان قد بدأها نوبار ورياض ، لتنظيم التعيين فى الوظائف والترقية والفصل فى الخدمة ، وبذلك يحال بين الموظفين وتكوين ما يضمنون به مستقبلهم خلال فترة خدمة قصيرة ، ووضعت لوائح للترقيات والفصل من الخدمة تمامًا كما حدث بالنسبة للجيش ، فما حققته اللجنة العسكرية بالنسبة للجيش ، كان يتم تحقيقه فيما يتعلق بالخدمة المدنية على يد لجنة شكلت لهذا الغرض بمرسوم صدر فى ٢٠ أكتوبر ١٨٨١ برئاسة محمد زكى ناظر الأوقاف ، وعضوية : محمد سلطان ، وسليمان أباظه ، وسلامه إبراهيم(٧٠) ، ويعقوب أرتين ، وعريان تادرس ، وبطرس غالى (سكرتير عام مجلس النظار) ، وتيجران بك (سكرتير عام الخارجية) ، وأحمد نشأت الذى ما ليث بعد ذلك أن تولى منصب ناظر الدائرة السنية (الذى كان يشغله محمد زكى من قبل) ، وبلم باشا (وكيل المالية) ، وفيتز جيرالد ، وبوتيرو .

ولا ريب أن لتغير الأشخاص واستمرار الإصلاحات مغزاه . وكان التغير فى الجو الاجتماعى والسياسى للبلاد أكثر تأثيراً وأبعد مدى من حيث النتائج ، وهو ما أحس به المراقبون الأوربيون عشية التاسع من سبتمبر ، وسجلوه بالدهشة والتعاطف عندما هدأت سورة غضبهم من تدخل العسكريين فى المسائل السياسية . وكان تراجعهم فى آرائهم يكمن فى حقيقة أن الضباط وضعوا لأنفسهم حدودا واضحة ، وفى أن عملهم كان موضع قبول عام فى البلاد .

وحتى قبل وصول عرابى إلى الزقازيق ، كتب القنصل الفرنسى هناك تقريرا عن شعور الارتياح الذى استقبل به نبأ سقوط وزارة رياض فى الشرقية ، لأن الناس كانوا يخشون من قيامه بتسليم البلاد تدريجيا للانجليز . وذكر أن عرابى لايعد المتحدث بلسان الجيش فحسب ، بل يعد حامى حما الأمة كلها . ولكن ذلك لايعنى أن الأهالى يضمرون شعورا عدائيا للأوربيين . وأرسل لوربيه - أحد المفتشين العاملين مع المراقبين - تقريراً من طنطا ، ذكر فيه أن "الطبقة الميسورة" أو "الارستقراطية الريفية" قد تأثرت تمامًا بروح "حزب الأميراليات" .

---

(٧٠) سلامة إبراهيم ، ولد بالإسكندرية ، شغل منصب مفتش عام نظارة الأشغال العمومية ، يعد من أكفاء المهندسين المصريين .

أنظر : الرافعى عصر إسماعيل ، جـ١ ص٢٦٩-٢٧١ .

أما كولفن - الذى صنف ما حدث على أنه تمرد ، وشك فى احتمال أن يكون الأمير حليم وراء تلك الأحداث - فقد وصل أخيراً إلى استنتاج مؤداه أنها " حركة مصرية ضد الحكم الاستبدادى التركى" ، وأنها أيضا "حركة وطنية مصرية" ذات طابع معادى للأوربيين . وخشى أن يدفع شريف - الذى تولى القيادة السياسية رغمًا عنه - بواسطة "الحركة" للخطة ثم يزاح فيما بعد ، وإن المسئولية الوزارية الحقيقية قد يتم إدخالها ، وأن يتم الاعتراف بحق مجلس النواب فى التصويت على الميزانية ، وبذلك تتعرض الاتفاقات المالية الدولية للخطر . وقد توضع إدارة الجمارك بكاملها فى أيد مصرية ، كما قد يعارض كبار الملاك فى مجلس النواب فى إدخال نظام جديد لتسجيل الأراضى . ورغم ذلك كله ، أوصى كولفن بعدم إحباط "الحركة الليبرالية" ، ولكن - على أية حال - لابد من وضع حدودها بوضوح ، ولا يجب أن تؤثر على مؤسسات المراقبة .

كذلك كان ماليت - أيضا - يرى أنه لا يجب أن تضع السياسة البريطانية عقبات فى طريق "الحركة" ، بل يجب عليها أن تؤيدها إذا لم تندفع بسرعة نحو المزيد من التغييرات ، وأراد أن يطلب من بلنت تهدئة أصدقائه المصريين ، وأن يطمئنهم على النوايا البريطانية .

ويرجع بلنت الفضل فى كتابة كولفن وماليت لتلك التوصيات إلى نفوذه الشخصى ، ولكنهما ما لبثا أن غيرا وجهات نظرهما تغييراً أساسيًا ، كما أن بلنت انفرد بين المراقبين الأجانب الآخرين بوصف التغيرات التى وقعت فى مصر بحماس كبير ، فقال :

"وكانت الشهور الثلاثة التى أعقبت حادث الأعيان (٩ سبتمبر) هى أكثر الأوقات سعادة من الناحية السياسية بصورة لم يسبق لها مثيل فى مصر .. وتعالت فى مصر صيحات الابتهاج التى لم تسمع على ضفاف النيل منذ مئات السنين . كما أن الرجال كانوا يستوقفون بعضهم بعضا - بما فى ذلك الغرباء - ليتحدثوا معا بابتهاج عن عهد الحرية المثير للدهشة الذى بزغ فجأة كما يبزغ فجر يوم جديد بعد ليل طويل مخيف .. فقد أصبح باستطاعة الرجال- أخيراً - أن يلتقوا ويتحدثوا بحرية فى كل مكان بالأقاليم دون أن يتعرضوا للتجسس أو تدخل الشرطة . وانتقلت عدوى تلك الروح السعيدة إلى جميع الطبقات : المسلمين ، والمسيحيين ، واليهود ، أولئك الذين يعتنقون مختلف الأديان ، أو ينتمون إلى مختلف الأجناس ، بما فيهم الكثير من الأوربيين الذين تربطهم روابط وثيقة بالحياة الوطنية"(٧١) .

---

(71) Blunt : Secret History, pp. 116 - 117 .

ويذكر بنت أن الناس اعتبروا عرابى الشخص "الوحيد" فيما يذكرون ، الذى استطاع أن يرفع رأسه فى وجه الأتراك - الجراكسة ، وأن ينجح فى ذلك . وخلال الزيارتين اللتين قام بهما عرابى لمنزله وفد اناس كثيرون يحملون التماسات من كل لون ، فقبل التماساتهم ، وحولها إلى النظارات المختصة بعد أن وضع عليها "تأشيرات" بما يتبع بشأنها .

ووسط هذا الجو جرت انتخابات مجلس النواب ، فدعا شريف جميع المديرين - فى منشور صدر بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٨٨١ - إلى جمع "الناخبين" بكل مديرية أو محافظة فى ١٥ نوفمبر للإدلاء بأصواتهم ، وطلب من المديرين والمحافظين عدم التدخل فى الانتخابات ، أو فرض من يشاءون على الشيوخ ، وحسبما يقول الرافعى ، لم تشهد مصر بالتأكيد انتخابات حرة بعيدة عن التدخل كتلك الانتخابات ، فبفضل منشور شريف أعلن مبدأ حرية الانتخاب للمرة الأولى. ولاشك أن ما ذكره الرافعى يمثل تفسيراً مبالغًا فيه لذلك الحدث ، لأن غياب قوائم الناخبين جعل المدير أو المحافظ صاحب الرأى الأخير فى تقرير من يتمتع من العمد والأعيان بحقوق الانتخاب ، لأن المدير كان صاحب الحق فى دعوة الأفراد - الذين يرى صلاحيتهم للتصويت - للإدلاء بأصواتهم ، وبذلك يدعو من يمثلون العائلات الأوسع نفوذا والأكثر ثروة، وهم أولئك الأعيان الذين كان شريف بحاجة إلى تأييدهم ، وكان شريف قد أصدر منشوراً آخر للمديرين- قبل ذلك ببضعة أسابيع - طالبهم فيه بوضوح أن يتأكدوا من شغل مناصب العمد بأفراد ينتمون إلى تلك العائلات .

وعندما تم انتخاب النواب الجدد ، أحس شريف بالرضا التام لأن الأعيان وحدهم الذين يمثلون شريحة ذات نفوذ اجتماعى واقتصادى لا ينكر ، ويمثلون أكثر عائلات التجار الوطنيين وملاك الأراضى ثراء ، هم الذين دخلوا مجلس النواب . وكان من بين أولئك النواب محمودالعطار وعبد السلام المويلحى عن القاهرة ، ومحمد الشواربى عن القليوبية (٧٢) ،

---

(٧٢) محمد الشواربى (١٨٤١-١٩١٣) ، كان كبير عائلة الشواربى بالقلوبية ، وهم من أكبر أعيان الريف الذين ينحدرون من أصل بدوى الذين حققوا ثراء واسعا بفضل إنعامات محمد على وإسماعيل ، وشغلوا المناصب الكبرى بما فى ذلك منصب المدير وعضوية مجلس شورى النواب ، وكانت مدينة قليوب - فى معظمها - ملكا لهم ، إذا كانوا يملكون أربعة آلاف فدان من بين السبعة آلاف فدان التى تشكل زمام المدينة ، بالإضافة إلى العديد من المنازل والدكاكين والأسواق ، بالإضافة إلى ثمان مضخات بخارية للرى ومحلج للقطن . وكان محمد الشواربى من بين الأعيان الذين نشطوا ضد عرابى خلال صيف ١٨٨٢ ، فيذكر =

وأحمد محمود ، وابراهيم الوكيل عن البحيرة ، ومحمد المنشاوى عن الغربية ، وسليمان أباظة وأمين الشمسى عن الشرقية ، ومحمد سلطان ، وحسن الشريعى عن المنيا ، وعبد الشهيد بطرس عن جرجا ، وذلك إذا شئنا استعراض بعض الأسماء اللامعة(٧٣) ، ويمكن ملاحظة أن تلك الأسماء تضمنت الذين تحدثوا بلسان أعيان الريف خلال الصيف والخريف ، والذين اقاموا المآدب لعرابى فى الشرقية . ولم تغير "الانتخابات الحرة الأولى" من بنية مجلس النواب . حقا ، كان من بين الثلاثة وثمانين نائبًا الذين أجتمعوا فى نظارة الأشغال العمومية بالقاهرة فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ (وليس فى ٢٣ ديسمبر كما كان مقرراً من قبل) كان هناك سبعة من أعضاء مجلس ١٨٧٦-١٨٧٩ ، ولكن نحو نصف النواب لم يكونوا غرباء على المجلس ، فقد كانوا أعضاء فى الدورات السابقة لمجلس النواب (بل أن بعضهم كان عضواً بدورة ١٨٦٦-١٨٦٧) ، أو جاءوا من عائلات قدمت من قبل نوابًا للمجلس . كذلك من الإفراط فى المبالغة ، أن نصف الروح الجديدة ، والموقف التالى للمجلس ، على أنه "إعلان للحرية الانتخابية" .

وبعد الانتخاب ، أصبح الاهتمام يتركز حول مجلس النواب ، وموقفه ، وعلاقاته بالأميرالايات . واستحوذ ذلك الأمر على اهتمام القناصل فتساءل سنكفتش Sienkiewicz "ترى ، هل شكل مجلس الأعيان خطراً على الحكومة ؟ أنه يعبر فى الوقت الحاضر عن المسألة المصرية"(٧٤) . وتنبأ فون كوسيك Von Kosjek بأن "الضباط الذين تصرفوا أصلا بدافع من الخوف أصبحوا يتحققون الآن من أهميتهم ، ولعلهم لايعرفون اليوم حجم الدور الذى سيلعبونه فى التطورات المقبلة"(٧٥) . وما لبثت تلك "الفرصة" أن سنحت .

= زكى فهمى أنه آوى أديب اسحق فى بيته وعمل على توزيع "الأهرام" سراً ، وبعد الاحتلال كان فى مقدمة المتعاونين مع الإنجليز .

أنظر Berque : L'Egypte, p : 120 ، مبارك ، الخطط ، جـ١٤ ، ص١١٦-١١٨، زكى فهمى ، ص٢٨٩-٢٩٩ ، ٣٩٨-٤٠١ .

(٧٣) أنظر قائمة أسماء أعضاء مجلس النواب فى الرافعى : الثورة العرابية ، ص١٩٥-١٩٩ .

(74) MAE-Corr. Polit., t. 71 (Le Cairo, 2/12/1881) .

(75) Austrian Archives, Box 117 (Alexandria 12/12/1881). Steatarchiv, Vol. No. 7774 .

أعيان الريف نوابا للأمة

تأسيس نظام دستوى جديد ومعارضة دولتى المراقبة :

افتتح دور الانعقاد الجديد بخطاب العرش التقليدى الذى يلقيه الخديو ، وقام محمد سلطان- الذى عينه الخديو رئيسا لمجلس النواب بالاتفاق مع شريف باشا - وسليمان أباظه بالحديث عن واجبات الأعضاء . وكانت هناك ظاهرتان ملحوظتان فى هذا الدور من ادوار الانعقاد ، فلأول مرة فى تاريخ مجلس النواب يعين أحد الأعضاء المنتخبين رئيسًا للمجلس ، وكان إسماعيل يعين دائمًا فى هذا المنصب الشخصيات الموالية من الطبقة الحاكمة التركية - الجركسية ، وكان عليهم أن يوجهوا مجلس شورى النواب وفق رغبات الخديو وحسب أوامره . وكان هذا التطور بالغ الأهمية لأن رئيس مجلس النواب الجديد جاء من نفس الطبقة الاجتماعية التى جاء منها غالبية أعضاء المجلس ، كما كان صديقًا للكثيرين منهم . أضف إلى ذلك أن محمد سلطان ، وسليمان أباظه ، كانا الوحيدين بين أعيان الأقاليم اللذين دخلا مركز عملية الإدارة والإصلاح ، وهو أمر له مغزاه حتى لو كانت صلاحياتهما استشارية . وكانا يمثلان معا آراء ومصالح كبار الملاك الوطنيين ، عندما أصبحا عضوين فى لجنة ضرائب الأطيان التى شكلتها حكومة رياض فى ٢ ديسمبر ١٨٧٩ ، وفى اللجنة التى شكلت فى ٢٠ أكتوبر ١٨٨١ للنظر فى إصلاح الإدارة المدنية .

وأسندت أمانة المجلس إلى عبد الله فكرى وكيل نظارة المعارف ، يعاونه أديب اسحق الذى أصبح منذ منتصف أكتوبر رئيسا لأحد أقسام تلك النظارة ، واستمر كل منهما فى وظيفته الأصلية بنظارة المعارف . فإذا اعتبرا ممثلين للمثقفين ، فإنهما كانا يقومان بأعمال السكرتارية للنظار الأتراك الجراكسة من ناحية ، ولأعيان الأقاليم من ناحية أخرى .

وتميز الخطاب الذى ألقاه الخديو فى افتتاح المجلس بالإخلاص والتحذير المشرب بالقلق . فأكد على ارتياحه لتمثيل مصالح البلاد بالمجلس مرة أخرى ، وذكر أنه منذ توليه الحكم كانت تحدوه الرغبة إلى عقد المجلس ، ولكن الظروف أخرت تحقيق ما عقد العزم عليه . (ويبدو أنه نسى أنه رفض مشروع الدستور الذى قدمه شريف عام ١٨٧٩ ، معتبراً أن الدستور "ديكور مسرحى") ، وتمنى على المجلس أن يبدى تفهما "سالكًا المسلك المعتدل ، والمنهج القويم الذى هو أهم شئ فى هذا الوقت الذى هو عصر الترقى والتمدن" ، كما يجب - قبل كل شئ -

احترام التزامات البلاد التى وردت بقانون التصفية والاتفاقات الدولية الأخرى مهما كان الثمن[٧٦] .

وقد تناول سلطان باشا هذه الموضوعات بإيضاح وإخلاص أكثر عندما ألقى خطاب الافتتاح بعد مغادرة الخديو لقاعة المجلس ، فحث بدوره النواب (عدة مرات) على أن يؤدوا واجبهم بالحكمة والاعتدال والثبات ، والتمسك بالروابط التى تربط البلاد بالدولة العثمانية والالتزامات التى تضمنتها الاتفاقات المبرمة مع الدول الأوربية . وأكد على أن النواب قد دعوا لتمثيل مصالح الشعب ، وعبر عن تصور الأعيان لأنفسهم بقوله :

"وانتم خلاصة وجهاء القطر وبضعة أعيانه ونبهائه .. ولا أزيدكم علما أن الوطن العزيز محتاج إلى الإصلاح والتنظيم ، قابل للتقدم والعمران ، جامع لأسباب المنافع الكلية .. ولا شك أن تقدمنا ، واستقامة أمورنا ، وتأييد أمر الشورى فينا ، يسر هذه الدولة العلية ، لما ينشأ لنا عنه من القوة التى تكون جزءاً من قوتها الكلية .."[٧٧] وبذلك أكد سلطان على أن مصر فى مركز يسمح لها بإصلاح وتطوير نفسها بنفسها ، بقدرتها الذاتية ، فكان ذلك رداً غير مباشر على ادعاءات الأوربيين بأن التقدم لا يتحقق إلا بأوربا وحدها . وفى نفس الوقت ، أعرب عن الاعتقاد بأن المجلس لن يعمل على فصم عرى الصلات مع الباب العالى ، أو إضعاف الدولة العثمانية ، بل يسعى لدعم قوتها ، على عكس ما كان يخشاة نظامى وفؤاد . وكانت الصحافة قد روجت بالفعل لفكرة أن تحقيق مبدأ الشورى يؤدى إلى تقوية المجتمع .

وتضمن الرد على خطاب سلطان[٧٨] الذى ألقاه سليمان أباظه باسمه واسم أعضاء المجلس القليل من الأفكار التى أوردها المجلس فى رده الرسمى[٧٩]، الذى حمله وفد من اثنى عشر عضواً إلى الخديو فى ٢٩ ديسمبر ١٨٧٩ ، وقرأه - عندئذ - محمد سليمان[٨٠] .

---

(٧٦) النص الفرنسى فى Steatarchiv, Vol. No 7774 .

والنص العربى فى النقاش جـ٤ ، ص١٦٢-١٦٣ .

(٧٧) النص الفرنسى فى Staatarchiv, vol. No. 7774 .

والنص العربى فى الرافعى : الثورة العرابية ، ص٢٠٣-٢٠٤ .

(٧٨) الوقائع المصرية ١٨٨١/١٢/٢٧ .

(٧٩) نفس المرجع ١٨٨١/١٢/٣١ .

(٨٠) محمود سليمان (١٨٤١-١٩٢٩) لعب دوراً أكثر أهمية فى السنوات التالية ، ينتمى إلى مديرية أسيوط ، ورقى من منصب العمدة إلى منصب وكيل المديرية ، وكان من بين الأعيان الذين قاطعوا العرابيين فى ربيع وصيف ١٨٨٢ ، أنظر ، هيكل ، ص١٨١-١٨٧ ، حجازى ، ص١٠٠-١٠٤ .

فأكد سليمان أباظه على التزام النواب بمراعاة الاتفاقات الدولية حتى لايضعوا النظام المالى فى مصر موضع الشك ، وتحقيق آمال البلاد على الصعيد الداخلى . وأنه ليس هناك ما هو أقرب إلى قلوبهم من التفانى فى خدمة الأمة ، والعمل على خدمة الصالح العام ، من أجل منفعة البلاد ، والدفاع عن حقوقها .

وأكد رد المجلس على التمسك بالروابط الوثيقة بين مصر والباب العالى ، وضرورة الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الدول الأوربية التى لاهدف لها سوى منفعة مصر . وكررت اللجنة التى صاغت الرد إقرار الطبيعة النيابية لمجلس النواب التى تم التغلب على العقبات التى قامت فى طريقها ، وأن الخديو قد استجاب أخيرا لرغبة الأمة .

ولم يرد بأى من هذه الوثائق الصادرة عن المجلس ذكر لمطالب سياسية أو دستورية تتجاوز حدود الشورى ، أو مطالبة بحريات فردية أو اجتماعية أوسع نطاقًا ، ولم يلتق الأعضاء مع هدف تحقيق تغيير ثورى فى النظام الدستورى . ومقارنة برد المجلس على الحكومة فى يناير ١٨٧٩ - الذى كان عبد السلام المويلحى قد شارك أيضا فى صياغته - فإن تلك الخطوة كانت خطوة تراجعية ، ذلك إذا كنا نجهل الأسباب الخاصة للجسارة المبكرة فى الحالة الأولى . ولكن اللغة التى استخدمها - النواب فى عام ١٨٨٢ - لم تلبث أن تغيرت ، ويجب أن نؤكد على أن الخطابات التى أوردنا اقتباسات منها هنا ، كانت ذات لهجة إيجابية تماما ، فإن ثمة هدفًا عامًا عظيما ينسب إلى الخديو ومجلس النظار ، بل والدول ، هو العمل لما فيه خير مصر .

وساد الشعور بالارتياح فى القنصليات الأجنبية والسراى ومكتب رئيس مجلس النظار ، وكتب ماليت - القنصل البريطانى - لحكومته يقول أن المسلك المعتدل غير المتوقع لمجلس النواب بعث الأمل والثقة فى نفس الخديو لأول مرة منذ وقت طويل . ولم يعد شريف يخشى من أن تعترض مطالب المجلس - التى لايمكن قبولها - طريق رغبته لوضع أساس قانونى جديد لمجلس النواب ، فأعاد من جديد مناقشة مشروع لائحة مجلس النواب بمجلس النظار (وهو المشروع الذى كان قد قدمه من قبل إلى مجلس النواب فى ٧ مايو ١٨٧٩ بالاتفاق مع إسماعيل) ، كما أحيا مرسوم تأسيس مجلس الدولة (الذى صدر فى ٢٦ أبريل ١٨٧٩ ، ولكنه لم يوضع موضع التنفيذ) . وتمت الموافقة على مشروع اللائحة الأساسية لمجلس النواب بعد تعديلات وإضافات طفيفة فى ٣ ديسمبر ١٨٨١ .

وكثيرا ما أطرى المشروع "اللبرالى" لعام ١٨٧٩ باعتباره الدستور الأول لمصر ، الذى كان من الممكن أن يحول مجلس النواب إلى مؤسسة مناظرة لبرلمانات أوربا[٨١] . ولا ريب أنه يمثل تقدما ملحوظا على طريق التشريع الدستورى ، إذا ما قارناه بلائحه ١٨٦٦ ، ولكن إذا شئنا فهم الدوافع التى حدت باسماعيل إلى الموافقة على ذلك المشروع ، على فرض أنه كان ينوى جعل نص وروح "الدستور" تنبض بالحياة ، فإن علينا أن نلقى نظرة تفصيلية على مواده.

ويصعب القول بأن مشروع ١٨٧٩ كان مصاغا صياغة منطقية أو خالية من التناقض والتكرار ، فقد كان أقرب ما يكون إلى قائمة عشوائية ، يتضمن ٤٩ مادة ، تناولت انتخاب النواب ، والنظام الداخلى للمجلس ، ومساهمته فى عملية التشريع ، والعلاقة بين المجلس ومجلس النظار .

فنص المشروع على الا يتجاوز عدد النواب ١٢٠ نائبًا (مادة ٣٤) ، وعلى أن كل مصرى يزيد عمره عن ثلاثين عاما ويتمتع بحقوقه المدنية يمكن أن يكون نائبًا (مادة ٢)، وعلى عدم جواز الجمع بين منصب وزارى وعضوية المجلس (مادة ٣٨) ، وعلى أن النواب يمثلون الأمة كلها وأنهم لايخضعون للتعليمات أو الوعود أو التهديدات (مادة ٨ ، ٩) ، ويتمتعون بحصانة قانونية طوال عضويتهم بالمجلس ، لاترفع إلا بقرار من المجلس فى حالة ارتكاب العضو لإحدى الجرائم ، كما يحق للمجلس أن يطلب إطلاق سراح العضو المقبوض عليه عندما يتم ذلك فى غير دورات الانعقاد (المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧) ، ويتقاضى العضو مكافأة سنوية قدرها عشرة آلاف قرشا (مادة ١٩) .

وينتخب مجلس النواب لمدة ثلاث سنوات ، وينعقد فى الأول من ديسمبر حتى الأول من مارس (المواد ٣ ، ٤ ، ٥) ، وحصل المجلس على صلاحيات كاملة : فهو الذى يختار رئيسه بنفسه وكذلك نائب الرئيس والأمناء ، ويحدد نظامه بنفسه (رغم أن بعض النقاط الهامة المتعلقة بتلك النظم قد حددت بالفعل فى المشروع) (المواد ١٣ ، ٢٩ ، ٣٣) ، ونص المشروع على علانية الجلسات إلا إذا دعت الحاجة إلى غير ذلك بناء على طلب أحد النظار أو عشرة من النواب (مادة ١٤) .

وأعطى المشروع للنواب أربع صلاحيات :

---

(٨١) أنظر ، الرافعى : عصر اسماعيل جـ٢ ص١٩٤ ، ١٩٥-٢٠٠ .

١- سلطة تلقى الالتماسات وفحصها (المادتين ٢٣ ، ٢٤) .

٢- حق إخطار الوزارة المسئولة بالمخالفات الإدارية (مادة ٢٩) .

٣- حق استجواب النظار (مادة ٤٣) ، وإن كان من حق الناظر ألا يجيب عن أسئلة النواب فى نفس دور الانعقاد (مادة ٤٤) ، ولم يحدد إجراء التصويت على سحب الثقة رغم أن المادة ٣٦ نصت على مسئولية برلمانية حقيقية ، كما لم ينص على إمكانية إقالة الوزارة ، فنظر إلى الأمر من زاوية الملاحقة القانونية "فى حالة الضرورة"، على أن يقدم مجلس النظار قانونا خاصا بذلك (مادة ٣٦) . فحق استجواب النظار كان يقابله حق النظار أو من ينوبون عنهم فى الكلام أمام المجلس فى أى موضوع يشاءون (المواد ٢٥ ، ٣٩ ، ٤٠) .

٤- المشاركة فى العملية التشريعية ، ولكن حق اقتراح القوانين ظل بيد مجلس النظار (المادتين ٢٦ ، ٢٧) ، فللمجلس حق مناقشة مقترحات مجلس النظار والتصويت عليها ، ونص صراحة على تقديم الموازنة السنوية للمجلس ، وعلى عدم زيادة الضرائب الحالية ، أو فرض ضرائب جديدة دون موافقة النواب (المواد ٢٧ ، ٤٥ ، ٤٦) كما نص على أن القوانين تصبح نافذة فقط عندما يصدق عليها الخديو (المادتين ٢٧ ، ٤٧) .

ويحسن بنا أن نضع فى اعتبارنا المرحلة الأخيرة فى عملية التشريع أولاً ، لأننا نستطيع - عندئذ - أن نرى سلطات المجلس والوزارة من منظور حقيقى ، فلم يكن ثمة إجراء آخر فى حالة توقيع الخديو على القانون (فى عهد إسماعيل) ، ومن ثم لم يكن مجلس النظار يملك سلطة إقرار قانون تأيد من مجلس النواب ضد إرادة الخديو ، لأنه كان باستطاعة الأخير أن يطارد النظار جميعا ، وأن يرسل النواب إلى بيوتهم فى أى وقت يشاء إذا عارضوه فى أمر ما. وفى ضوء هذا الوضع التشريعى الغامض ، تضاءلت كثيرا أهمية الضوابط الأقل دقة بين مجلس النواب ومجلس النظار فى مشروع اللائحة ، ولكن رغم ذلك يجب أن نضع تلك الضوابط فى الاعتبار .

فإذا رفض المجلس الموافقة على قانون ما بالشكل الذى قدمه به مجلس النظار ، ولم يكن أى من الطرفين على استعداد للتوصل إلى اتفاق حول موضوع الخلاف ، كان على الخديو أن يحل مجلس النواب بإجراء انتخابات جديدة ، فإذا أيد المجلس الجديد - الذى يجب أن ينعقد خلال أربعة شهور من تاريخ قرار الحل - القرار الذى اتخذه المجلس المنحل ، يصبح القانون نافذاً بعد تصديق الخديو عليه (المواد ١٠، ١١، ٢٨) . وإذا دعت الحاجة - خلال فترة انفضاض المجلس - إلى اتخاذ قرارات للحفاظ على الأمن العام أو دفع خطر ترى الحكومة

احتمال وقوعه ، فإن مجلس النظار يصدر القرارات اللازمة دون الرجوع إلى مجلس النواب ، ولكن يجب أن يؤخذ رأى المجلس بعد ذلك (مادة ٤١) .

وكان المجال محدودا أمام النواب لمعارضة الخديو الذى يجب عليهم ان يقسموا يمين الولاء له وفق المادة ١٨ . كذلك لم يكن تعضيد النظار ضد الخديو ليفيدهم كثيراً ، لأن النظار كانوا يعتمدون على الخديو اعتمادا تامًا . فإذا تمرد مجلس النواب على مجلس النظار يجب أن يحل على الفور ، وثمة بعض الشك فى إن إسماعيل قد يعجز عن إيجاد الذرائع التى تحول دون انتخاب النواب "غير الموالين" ، فقد كان من حق الخديو أو ناظر الداخلية أن يأمر مدير المديرية بذلك وفقا لما جاء بالمادة ١٨ ، ولم يكن هناك مايحمى النواب من هذا التفسير للمادة الخاصة بالولاء . أضف إلى ذلك أنه لم يكن من حق الخديو دعوة المجلس للانعقاد فى غير الشهور التى حددت لدور الانعقاد فحسب ، بل كان من حقه أيضا أن يفض دور الانعقاد قبل انتهائه ، أو يأمر باستمرار المجلس فى العمل عند حلول نهاية الدور (مادة ٦) . فإذا قارنا مشروع اللائحة بالقانون الأساسى الذى كان معمولا به فى ١٨٦٦-١٨٧٩ لما وجدنا جديدا ، ولكن بعض الإجراءات المتعلقة بالضرائب علقت - من الآن فصاعدا - على موافقة المجلس ، ولم يعارض النواب سياسات إسماعيل لأنهم كانوا عاجزين عن ذلك ، كما أن الفرصة الحقيقية لذلك لم تتح لهم فيما بعد .

وبدا تطور مجلس النواب من هيئة استشارية إلى هيئة رقابة بهذا المشروع تطوراً على الورق على الأقل ، وقد يشير النص على عدم الجمع بين عضوية المجلس والمناصب الوزارية إلى تأثر المشروع بفكرة الفصل بين السلطات ، ولكن المجلس كان لايزال أبعد ما يكون عن صفة المجلس التشريعى الحقيقى . كما كانت صلاحياته الرقابية لاتتجاوز بالضرورة حدود الابطاء فى عملية التشريع ، إذ لم يكن للنواب حق التصديق على القرارات ، فسلطة الرقابة ظلت حبرا على ورق ، ولكنها نظمت فقط بصورة تجريبية .

أخرج شريف هذا المشروع إلى النور ، وعندما قدمه مرة أخرى إلى المجلس فى ٢ يناير ١٨٨٢ ، أعاد ترتيب المواد ترتيبا أكثر اتساقا وأدخل عليها بعض التعديلات الضرورية[٨٢] ، فأصبح المجلس ينتخب لمدة أربع سنوات بدلاً من ثلاث (مادة ٢) ، وحددت صلاحياته الذاتية بالمقارنة بمشروع ١٨٧٩ ، فبقى للمجلس الحق فى تعيين نائب الرئيس والأمناء ، أما حق تعيين

---

(82) F.O. 78, Vol. 3434 .

رئيس المجلس فكان للخديو بناء على اقتراح مجلس النظار ، على أن يكون الرئيس من بين أعضاء المجلس (مادة ١٢ ، ١٣) . أضف إلى ذلك أن نحو نصف الموازنة السنوية أصبح لايخضع للمناقشة بالمجلس ، ويشمل : جزية الباب العالى ، وما يتصل بالدين ، والبنود المتعلقة بقانون التصفية والاتفاقات الدولية الأخرى (مادة ٣٣) ، وكان هذا التحديد بمثابة ترضية لدولتى الرقابة على مالية مصر .

وهناك ثلاثة تعديلات هامة أخرى أضفت على هذا المشروع طابعًا جديدا ، عبرت عن اتجاه شريف إلى نقل السلطة من الخديو إلى مجلس النظار ، فقد حذف النصف الثانى من أصل المادة (٦) الذى كان يعطى للخديو الحق فى تقصير أو إطالة دور الانعقاد وفقما يشاء ، وحدث نفس الشئ بالنسبة للمواد التى تعطى الخديو صلاحيات مماثلة (المادتين ٢٧ ، ٤٧) بالمشروع الأصلى ، كالنص على عدم صلاحية الاقتراحات ما لم يوافق عليها الخديو ، وبدلا من ذلك نصت المادة ٤٣ على أن "كل مايتعلق بالمسئولية الوزارية يتم تقريره بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس" . كما حذفت النص الوارد بالمادة ٣٦ القديمة الذى تناول المساءلة القضائية للنظار لتفقد "المسئولية الوزارية" بذلك مضمونها ، ويكسو الغموض معناها ، فإذا أراد أحد النواب أن يرفع صوته ضد أحد النظار عليه أن يكسب تأييد ثلثى أعضاء المجلس (أى ٦١ عضوا) وإذا قدم النائب احتجاجا رسميا ، فإن مثل هذا الاحتجاج يصبح كان لم يكن . ولما كانت "المسئولية الوزارية على النحو الذى حددت به بالمشروع الجديد تفتقر إلى الإلزام ، فإنها يجب أن تكتب بين قوسين" .

وأكد شريف عند تقديمه المشروع للمجلس[٨٣] على أنه على مدى السنوات الثلاث المنصرمة كان يرى أن خير الوسائل لحل المشكلات التى تعانى منها البلاد "هو توسيع نطاق الشورى واشتراك رأى نواب الأهالى مع الحكومة فى نظر كل أمر مهم تعود منه المنفعه" ، ومع اجتماع مجلس النواب الحر لأول مرة يبدأ عصر جديد من التقدم والمنفعة لمصر ، ومن ثم يجب تحديد مهام مجلس النواب ، وأن ما أمكن تحقيقه تضمنه بالفعل مشروع لائحة المجلس . ونظراً لأن مجلس النواب لم يصبح بعد هيئة تشريعية حقيقية ، عرض شريف على المجلس - فى نفس الوقت - مشروعًا جديداً لتأسيس "مجلس الدولة" الذى يتولى إعداد القوانين والقرارات ويمارس مهاما قضائية إدارية . ورغم أن مشروع تأسيس مجلس الدولة لم يلعب دورا فى

---

(٨٣) النقاش جـ٤ ص١١٦-١١٧ .

مناقشات مجلس النواب ، يبدو أن نقاشًا قد دار حوله ، وحالت مجريات الأمور دون تأسيس مجلس الدولة (كما فشلت محاولة ثالثة لتأسيس مجلس الدولة بعد الاحتلال) .

وعهد بمشروع لائحة المجلس إلى لجنة دستورية تشكلت من خمسة عشر عضواً برئاسة حسن الشريعي (وليس عبد السلام المويلحي كما كانت الحال من قبل !) وضمت اللجنة أعضاء من أكثر أعضاء المجلس نفوذاً . ورحبت اللجنة بمشروع اللائحة ، وقدمت اقتراحات بإدخال تعديلات غير جوهرية على المشروع . ويبدو أن اللجنة قد أحست بخيبة الأمل - في بداية الأمر ، وأن صلاحيات المجلس لاتتجاوز ذلك الحد، ولكنها استجابت لنصح عرابى ، وقبلت بما جاء بالمشروع في هذا الصدد . (وكان عرابى قد أصبح وكيلا للجهادية في ٤ يناير ١٨٨٢) . ونقل عن محمد عبده قوله : "لقد انتظرنا مئات السنين حتى ننال حريتنا ، فما ضرنا لو انتظرنا[٨٤] بضعة شهور" ولذلك كان شريف واثقًا من أن مشروع اللائحة سينال القبول في الأسبوع الثاني بعد مناقشات اللجنة ، وأنه يمكن إصداره في صورة قانون .

وفي هذه اللحظة ، جاءت المذكرة المشتركة في ٨ يناير ١٨٨٢ - تحفة الدبلوماسية الأنجلو-فرنسية - لتقلب مخططات شريف التي وضعها بدقة رأسا على عقب ، ولتبدد كل مابذل من جهد . والدراسة التفصيلية لأصول تلك المذكرة تخرج عن نطاق هذه الدراسة ، ويكفي أن نذكر أنه بينما اعترف كولفن وماليت بالجوانب الإيجابية للتطورات التي شهدتها مصر في الأسابيع السابقة بتأثير بلنت ، ونصح ماليت حكومته بالإحجام عن تأييد الخديو في أي مواجهة مع مجلس النواب بواسطة تقديم مذكرة مشتركة ، أكد سنكفتش على "خطورة" مجلس النواب إذا ماتحول إلى برلمان حقيقي ، وعبر عن خشيته مما قد يجره مثل هذا التحول من دفع الباب العالي وبريطانيا إلى اتخاذه ذريعة للتدخل في مصر . ولم يكن يدري أنه قد دعم بذلك موقف جمبتا الرامي إلى طمأنة الخديو الذي أبدى تسامحا تجاه المراقبة الأوربية بمحض أرادته ، إلى أنه سوف يلقى التأييد فيما إذا تعرض لمتاعب محتملة من جانب البرلمان المصري الذي قد يحاول المساس بالمراقبة الأوربية . واقترح جمبتا على بريطانيا وضع حدود واضحه أمام مجلس النواب منذ البداية لا يسمح له بتجاوزها ، وتشجيع توفيق بإصدار مذكرة مشتركة "للمحافظة على سلطته وتأكيدها" [٨٥] . ووفقا لما يذكره بلنت وماليت ومالورتي ، وافقت الحكومة

---

(84) Blunt : Secret History, p. 137 .

(85) Staatarchiv, Vol. 41, No. 7773 (Paris, 24/12/1881) .

البريطانية على اقتراح جمبتا حتى لاتعرض المفاوضات الدائرة - عندئذ - بين بريطانيا وفرنسا لإبرام معاهدة تجارية للخطر إذا ما رفضت الاقتراح . لذلك أبلغت الحكومتان الخديو رسميا فى ٨ يناير ١٨٨٢ أنهما ستقفان إلى جانبه فى حالة تعرضه لأى صعاب داخلية أو خارجية ، وأنهما تأملان أن يوفر هذا التأكيد له الثقة بالنفس "لتوجيه مصير المصريين والقطر المصرى" .

وقيل أن شريفًا صاح متعجبًا بعد قراءة المذكرة : "يالها من طعنة مسممة !" وعدها تهديدا بالتدخل لامبرر له ، وأبدى أمله فى متابعة الاتصالات مع الدولتين لإلغائها ، أما ماليت فقد أصابه الحزن ، وطلب من بلنت أن يقوم بزيارة عرابى بنظارة الجهادية ، وأن يبلغه نيابة عنه "أن معنى المذكرة كما تفهمه الحكومة البريطانية هو أنها لن تسمح للسلطان بأن يقدم على التدخل فى مصر ، وأنها لن تدع الخديو يتراجع عن وعوده أو يتحرش بمجلس النواب . ويذكر بلنت أنه أحس بالخزى وهو يقدم لعرابى - ٩ يناير - الحقائق المحرفة ، ولكن عرابى رفض أن يعامل من جانب ماليت معاملة الأغبياء ، وفهم مغزى التهديد فهما جيدا ، فكما غزا الفرنسيون تونس، تتعرض اليوم مصر لغزو الإنجليز ، ولكن يجب أن يعد لهم استقبال مسلح . ويضيف بلنت أنه سمع من جميع أصدقائه الأزهريين لهجة واحدة فقط هى لهجة الجامعة الإسلامية[٨٦] .

وتحت تأثير المذكرة المشتركة ، لم يعد النواب على استعداد للموافقة على لائحة شريف كما هى ، فعادت اللجنة الدستورية إلى مناقشة قضية الموازنة بالذات ، وطالبت بأن يكون للمجلس حق الرقابة على نصف مصروفات الحكومة الذى لايخصص للوفاء بالدين وجزية الباب العالى ، والذى يوجه إلى سد حاجات البلاد . وأصاب كولفن كبد الحقيقة عندما أدرك أن الهدف الأساسى من وراء هذا الطلب وضع الضوابط للنفوذ الأوربى ، عن طريق إنقاص رواتب الموظفين الأوربيين ، والتخلص ممن يزيدون عن حاجة العمل . ووفقًا لما يذكره بلنت ، كان قلق الموظفين الأوربيين على وظائفهم التى يتقاضون عنها أجوراً كبيرة دون مبرر ، وراء نظرة الجاليات الأجنبية فى مصر إلى مجلس النواب على أنه ليس إلا مجلس "المتعصبين" .

وعلى كل ، أوصى ماليت - الذى كان مركزه بمنأى عن ذلك النوع من "التعصب" - بأن تعطي للنواب الصلاحيات التى يطلبونها ، وألا يقع أى تدخل بهذا الصدد ، وحتى لو مس المجلس الاتفاقات الدولية عند حصوله على هذه الصلاحيات (وهو أمر مستبعد) ، فإن ذلك

---

(٨٦) نص مشروع جمبتا والمذكرة المشتركة فى Staat Archiv, vol 41 .

لايبرر أى تدخل عسكرى . وذكر لحكومته : "أنه يجب أن نضع فى اعتبارنا أن المصريين قد ولجوا طريق الحكم الدستورى سواء كان ذلك خيراً أم شراً ، وأن القانون الأساسى لمجلس النواب يعد بالنسبة لهم ميثاقا للحريات" (٨٧). ولكن عندما فشلت محاولة ماليت وضع "الحركة" تحت سيطرته الشخصية ، ومن ثم سيطرة حكومته عن طريق بلنت ، لم يبذل أى محاولة أخرى لإقناع حكومته بالتخلى عن فكرة التدخل التى جرها الفرنسيون اليها ، بل دفع حكومته - فيما بعد - على طريق التدخل .

وعندما قام سلطان باشا بزيارة القنصل البريطانى - فى ١٥ يناير - ليشرح له موقف مجلس النواب ، كان ماليت قد انضم بالفعل إلى الجبهة المعارضة للمجلس . تلك الجبهة التى كان يقودها كل من سنكفتش ودى بلنيير وكولفن ، وانضم إليها شريف نفسه عندما أيقن تماما أن الدول عازمة على التدخل ، وأنه لن يكسب شيئا من معارضتها . ومن الآن فصاعدا ، أصبح محور المناقشات الرسمية يدور حول أن الموازنة المصرية قد أصبحت موضع اهتمام الدول استنادا إلى مرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ ، ومرسوم ١٥ نوفمبر ١٨٧٩ ، وأن تعديل المواد المتعلقة بالموازنة لايمكن أن يتم إلا باتفاق دولى ، وبموافقة الحكومتين الفرنسية والبريطانية على وجه الخصوص . وبناء على ذلك ، طلب سلطان باشا - الذى سلم لرئيس النظار فى اليوم نفسه مشروعا مضاداً للائحة أعدته اللجنة الدستورية - من ماليت أن يتدخل لدى شريف باشا من أجل التوصل إلى تسوية للمشكلة ، فعهد ماليت إلى بلنت بمهمة الوساطة بين المجلس ورئيس النظار .

وفى ١٦ يناير ، قام سلطان باشا وعبد السلام المويلحى وسكرتير المجلس (ولعله كان أديب أسحق الفرنسى الثقافة) ، بزيارة سنكفتش - القنصل الفرنسى - أيضا سعيا للحصول على تأييده للتوصل إلى حل وسط على الأقل ، ولكن القنصل الفرنسى لم يكن يعارض المذكرة المشتركة على نحو ما فعل ماليت ، ورغم اعترافه بأنها أدت إلى آثار تخالف تمامًا ما رمت إليه لأن لهجة المذكرة زادت من صلابة موقف المجلس ، إلا أنه كان يؤيد الخط الرسمى لبلاده، ولذلك رد ممثلى مجلس النواب خائبين ، وأهان سلطان باشا وأنبه ، متهما النواب بأنهم يريدون سبق زمانهم ، لأن المصريين لم يبلغوا بعد درجة من النضج تؤهلهم لنيل مجلس نيابى واسع السلطات ، وأن عليهم أن يقيموا البرهان أولا على مقدرتهم .

---

(87) Staat archiv, Vol. 41, No. 7776 an 7783 .

وسمع بلنت ما يشبه ذلك من شريف الذى قال بغطرسته التركية المعهودة : "إن المصريين أطفال ويجب أن يعاملوا كذلك ، لقد منحتهم الدستور الذى يلائمهم ، فإذا لم يقنعوا به فعليهم أن يتصرفوا بدونى ، لقد خلقت الحزب الوطنى ، وسيدركون أنهم لايستطيعون المضى قدمًا بدونى ، فهؤلاء الفلاحين بحاجة إلى من يوجههم"(٨٨) . وقيل إن شريفًا رأى - قبل إقالته بقليل - أن إيفاد مندوب من قبل السلطان على رأس خمسة آلاف جندى إلى مصر كفيل بوضع نهاية سريعة للأزمة .

وعلى كل ، أراد أولئك "الفلاحين" ان يبرهنوا على أن باستطاعتهم البقاء حتى بدون شريف، فوقاحة القنصل الفرنسى لم تجعلهم أكثر استعدادا للقبول بحل وسط ، وأصبح بلنت يشعر بذلك عندما عقد اجتماعا - فى ١٩ يناير - مع ممثلى قيادة مجلس النواب فى منزل الشيخ محمد عبده ، بناء على طلب ماليت وكلفن . فقد طرح بلنت على المجتمعين الموقف الرسمى لماليت وكولفن ، وطرح أمامهم رفضهما لحل وسط مؤداه أن يكون للمجلس رأى استشارى فقط فيما يتعلق بالموازنة ، على أن يحصل على حق التصويت عليها فيما بعد ، ولكن النواب لم يكونوا على استعداد للتزحزح عن موقفهم قيد أنملة ، رغم تأييد الشيخ محمد عبده للعرض والتلميح بالتدخل المحتمل (٨٩) .

كذلك لم يجد قيام شريف بإدخال تعديلات واسعة على مشروع اللائحة بما يتمشى مع المقترحات التى قدمها المجلس ، وتقديمها من جديد إلى مجلس النظار فى ٢٣ يناير . وبعدما قام مجلس النظار بمراجعتها مرة أخرى ، قدمت إلى اللجنة الدستورية بمجلس النواب - فى ٣١ يناير- فى صورتها الحكومية الثالثة (أو الرابعة إذا وضعنا فى اعتبارنا مشروع ١٨٧٩) .

وفى نفس الوقت طرحت اقتراحات بحلول توفيقية أخرى فيما يتعلق بمسألة الموازنة ، فقد قام ماليت بزيارة رئيس مجلس النواب - فى ٢٠ يناير- تلبية لطلب شريف ، وبعد ما اتهم كل طرف الآخر بالتشدد ، قدم سلطان باشا العرض التالى إلى القنصل البريطانى (كما قدمه فى اليوم التالى إلى شريف) : "يوفد مجلس النواب عدداً من أعضائه مساو لعدد النظار للمعاونة فى تمرير الموازنة ، .. على أن يكون هناك صوت لكل نائب وكل ناظر ..

---

(88) Malortie, p. 198 .

(89) Blunt : Secret History, pp. 143 - 145 .

ويكون لرئيس مجلس النظار صوت إضافى"[٩٠] وبعد بضعة أيام عدل سلطان من اقتراحه ، فاقترح أن يتولى التصويت على الموازنة لجنة من النظار وعدد مساو لهم من النواب ، فإذا تساوت الأصوات الموافقة والمعارضة (كأن يقف النواب موقف المعارضة للنظار) يحل مجلس النواب ، ويتم تنفيذ الموازنة على النحو الذى يقرره مجلس النظار .

ولكن مجلس النظار رفض اقتراح سلطان فى الحالتين . وتضمن المشروع الثالث للائحة المجلس تحديدا للطريقة التى يتولى بها المجلس فحص الموازنة ، وإبلاغ وجهات نظره إلى ناظر المالية ، الذى يعرضها على مجلس النظار "للتحقق من جديتها" (مادة ٣٣) .

وقدمت اللجنة الدستورية إلى مجلس النواب بكامل هيئته مشروع اللائحة الأول والثالث المقدم من مجلس النظار ، لاتخاذ قرار نهائى بشأنه ، كما قدمت اللجنة أيضا مقترحاتها المضادة ، والخطاب الذى وجهه شريف إلى اللجنة ، والذى اقترح فيه أن يتفاوض أعضاء اللجنة مع الدول حول المواد المتعلقة بالموازنة . ولكن المجلس أبدى عجزه عن التوصل إلى قرار بهذا الصدد ، وقرر بجلسة الأول من فبراير إعادة وثائق الموضوع إلى اللجنة الدستورية تلبية لطلب تقدم به النائب إبراهيم الوكيل ، على أن تقوم اللجنة بدراسة الموضوع وإعداد تقرير بشأنه تتقدم به إلى المجلس ، وطلب بعض النواب أن يتم التوصل إلى قرار نهائى فى اليوم التالى .

وقدم التقرير إلى المجلس فى ٢ فبراير ، وفيه أعربت اللجنة عن دهشتها الشديدة لما جاء فى خطاب شريف ، وذكرت أن الخلاف بين الحكومة والمجلس ليس إلا مسألة داخلية محضة لا يجب أن تتدخل فيه أى دولة أجنبية . وبدلا من الدخول فى حوار طويل مع شريف ، اقترحت اللجنة على المجلس التصويت على إعلان : "يضع فى الاعتبار أن فحص الموازنة الذى كان حقًا خالصًا للحكومة ، يجب أن يعطى للمجلس إرضاء للرأى العام ، وهو مايتفق والمصالح الحيوية للبلاد التى يدور الخلاف حولها" . واقترح محمد الشواربى إيفاد وفد من المجلس إلى الخديو يطالبه بالتصديق على المشروع الذى أعده المجلس ، وطالب إبراهيم الوكيل بأن يتوجه هذا الوفد أولاً إلى شريف باشا لبذل آخر محاولة لإقناعه بالموافقة على مقترحات المجلس ، ثم يتوجه بعد ذلك إلى الخديو فى حالة فشله فى إقناع شريف ، فتمت الموافقة على الاقتراح على هذا النحو ، واختير الوفد على الفور من خمسة عشر نائبًا[٩١] .

---

(90) F.O. 78, Vol. 3434, (Cairo, 11/1/1882) .

(91)Blunt : Secret History, p. 149 .

وزار الوفد شريفا بمجرد تشكيله ليقدم له إنذارا ، فقد سأله الأعضاء عما إذا كان مستعدا للموافقة على لائحة المجلس بالصيغة التى وضعها النواب ، وعندما أجاب بالنفى ، طالبه الأعضاء بالاستقالة . ولكن شريفًا ذكر الأعضاء بأنه عين رئيسًا للنظار بقرار من الخديو وليس بقرار من مجلس النواب . فاتجه وفد النواب على الفور إلى الخديو توفيق بقصر الإسماعيلية وطالبوه بإقالة الوزارة والتصديق على لائحة مجلس النواب ، وعندما سألهم الخديو عن السند القانونى لمطالبهم ، أحالوه إلى القرار الإجماعى للمجلس .

وطلب توفيق مهلة لبحث الأمر ، واجتمع قنصلا بريطانيا وفرنسا بشريف ولم يستطيعا سوى نصحه بالإذعان ، فقد خشيا أن يؤدى رفضه الامتثال للأمر إلى صدور إعلان جديد من جانب المجلس . ونصحاه بعدم تحمل مسئولية أى تطورات أخرى قد تحدث ، وجعل ذلك واضحًا بالإحجام عن تقديم قائمة جديدة بالوزارة . ومن ثم ابلغ توفيق وفد مجلس النواب مساء الثانى من فبراير أنه سيعين الوزراء الذين يختارونهم بأنفسهم . وتردد النواب فى بداية الأمر ، ثم ما لبثوا أن أبلغوا الخديو فى صبيحة الثالث من فبراير أن محمود سامى البارودى هو مرشحهم لرئاسة الوزارة ، فكلفه توفيق بتشكيل الوزارة على الفور .

وفى اليوم التالى - ٤ فبراير - تقدم رئيس الوزراء المكلف إلى الخديو ببرنامج وزارته وقائمة بأسماء النظار الذين اشترك وفد النواب فى اختيارهم . ووافق توفيق على كل شئ وتحمل محمود سامى مشقة طمأنة الخديو إلى أن قانون التصفية والمؤسسات الدولية الخاصة بالرقابة على مالية مصر لن تمس . وأعلن أن حكومته ستتابع الإصلاحات القضائية والإدارية والتعليمية "غير أن أول عمل تراه هذه الهيئة واجب التقديم ، أن تقرر لمجلس النواب قانونه الأساسى ، على أن يكون هذا القانون كافلا باحترام العهود والمواثيق الدولية والمشارطات الشخصية ، ورعاية جميع الحقوق والواجبات ، مانعا كل المنع من سن كل شرط يتعلق بالدين وتسديداته ، وأن يجعل لمجلس النواب حق مسئولية النظار بوجه الحكمة والاعتدال ، وحق تنقيح القوانين ، وهذا القانون على هذه الشروط يكون مؤيدا لمنافع العموم"(٩٢) .

وقام توفيق بتعيين النظار الذين اقترحهم محمود سامى فى اليوم نفسه ، ولم يبق من مجلس النظار السابق سوى البارودى ذاته الذى تولى نظارة الداخلية ، ومصطفى فهمى الذى أصبح ناظراً للحقانية وناظراً للخارجية معًا ، ، وكان التمسك به يرجع إلى اجادته للفرنسية

---

(٩٢) مضبطه ٢ فبراير ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية ١٨٨٢/٢/٢٢ .

وخبرته فى التعامل مع القناصل . وأصبح عرابى ناظراً للجهادية ، وتولى على صادق نظارة المالية [٩٣] ، وكان يشغل من قبل منصب العضو المصرى فى إدارة السكك الحديدية وميناء الإسكندرية ، وحل محله محمد زكى فى منصبه السابق ، واستدعى محمود فهمى - باشمهندس الاستحكامات المصرية - من جولة تفتيشية بسواحل البحر المتوسط ليتولى نظارة الاشغال العمومية . واسندت نظارة المعارف إلى عبد الله فكرى ، وحل محله على فهمى رفاعه فى منصب السكرتير الأول لمجلس النواب [٩٤]. ولما كان حسن الشريعى قد أصبح ناظراً للأوقاف ، طلب سلطان باشا من النواب الموافقة على أن يخلفه بدينى الشريعى فى عضوية المجلس ، فوافقوا على ذلك دون إجراء انتخابات تكميلية أو تقديم مبررات تتعلق بالكفاءة مثلا .

ويقى خمسة من كبار موظفى النظارات فى مواقعهم كوكلاء للنظارات ، فظل بلوم باشا وكيلا للمالية ، وحسين فهمى وكيلا للأوقاف [٩٥] ، وبطرس غالى وكيلا للحقانية ، وتيجران بك وكيلا للخارجية ، وروسو بك مديراً عاما بنظارة الأشغال العمومية ، وأصبح حسن الدرمللى وكيلا للداخلية بدلا من خليل بكر ، ويعقوب سامى وكيلا للجهادية[٩٦] بدلا من

---

(٩٣) على صادق ، درس الهندسة الميكانيكية وإدارة السكك الحديدية بانجلترا فى الفترة ١٨٤٧-١٨٥٣ ، وبعد عودته من البعثة عمل أساسا بالسكة الحديد ، ثم أصبح محافظًا للقاهرة ، وناظراً لضبطية الإسكندرية وتوفى فى ١٨٩٠ .

أنظر ، Heyworth - Dunne, p. 263 .

(٩٤) على فهمى رفاعه بن العالم الشهير رفاعه الطهطاوى وصديق حميم لعبد الله فكرى .

أنظر ، فكرى ، ص١٤٤-١٥٥ .

(٩٥) حسين فهمى أو كوجك حسين ، يمت بصلة القربى إلى أسرة محمد على ، أوفد إلى باريس فى ١٨٤٤ لدراسة الإدارة ثم الهندسة ، وبعد عودته من البعثة عمل مهندسا معماريا بالحكومة وشغل المناصب الإدارية العليا ، وتوفى فى ١٨٩١ .

أنظر ، Heyworth - Dunne, p. 257 ، زكى ، ص ٨٩ .

(٩٦) يعقوب سامى ، كان مسلما ينتمى إلى أسرة يونانية بالآستانة ، كان مملوكا لحريم إسماعيل ، وتربى تربية عسكرية ، أصبح قائم مقاما في ١٨٧٣ ، وياورا للأمير حسين ، ثم أصبح مدير إدارة بنظارة الجهادية حيث رقى فيما بعد لمنصب وكيل النظارة ، ولم يكن تابعا متحمسا لعرابى ، بل جرح على =

عرابى الذى كان قد حل بدوره محل حسن أفلاطون فى ٤ يناير ، وتولى على فهمى رغاعه – سكرتير أول مجلس النواب – وكالة المعارف ، وعين أحمد رفعت – مدير المطبوعات– أمينا عاما لمجلس النظار . وأنشئت بعد ذلك بقليل نظارة خاصة بالسودان ، لمواجهة الصعوبات التى ظهرت بتلك البلاد ، اسندت إلى عبد القادر حلمى فى ٢١ فبراير ، وكان ناظراً لضبطية القاهرة من قبل وعزل من منصبه فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، فعين حكمداراً للسودان فى نفس الوقت وأرسل إلى الخرطوم ، ثم استدعى محمود سامى صديقه على الروبى من المنصورة وعينه وكيلا لنظارة السودان فكان بمثابة الناظر الفعلى لها .

وثمة ملاحظتان على هذه التغيرات فى المناصب : فقد بقيت العناصر الأوربية فى الجهاز الإدارى فى مواقعها ، بينما فقد ممثلو النظام القديم من الأتراك الجراكسة معظم مراكزهم الهامة ، ولكنهم لم يختفوا من المسرح السياسى كما لم تتم تصفيتهم من الجهاز الإدارى ، فمحمود سامى ينتمى اليهم قبل كل شئ ، ولكن أعيان البلاد أحرزوا السلطة ، واسقطوا الوزارة التركية الجركسية ، فلأول مرة يملك المصريون زمام أمورهم بأيديهم ، فمثل كبار الملاك من الضباط والمثقفين فى الوزارة الجديدة حسن الشريعى ، وأحمد عرابى ، وعلى الروبى ، ومحمود فهمى ، وعبد الله فكرى ، وعلى كل بقيت السيطرة على نظارتى الداخلية والخارجية فى أيدى الطبقة الحاكمة القديمة ممثلة فى محمود سامى ومصطفى فهمى ، فلم يعن شعار "مصر للمصريين" أن الأصل العرقى هو الذى يحدد ما إذا كان شخصًا بعينه يستطيع أن يتولى أو يحتفظ بمنصب معين . فالأتراك – الجراكسة لم يفقدوا مراكزهم طالما أبدوا استعدادهم لتقبل ممثلى أعيان المصريين إلى جانبهم ، كما أن الحاجة لم تدع إلى طرد الأجانب من مناصبهم أو إبعادهم عن البلاد .

وكسب محمود سامى ثقة الضباط المصريين – بحكم موقعه كناظر للجهادية – عن طريق تلبية مطالبهم ، ومن ثم أعادوه إلى منصبه بعد مظاهرة ٩ سبتمبر لضمان سلامتهم

= يد رجال محمد عبيد بنظارة الجهادية فى أول فبراير ١٨٨١ ، ولكنه انضم فى نهاية الأمر إلى العرابيين بعد إساءة معاملة زوجته على يد جوارى القصر لاتهامها (وزوجها) بإفشاء أسرار السراى ، وكان عليه أن يقع فى ربقة الدين للمحافظة على مستوى حياته "المتحضر" مجاراة لأسرة الجنرال ستون ، وبعد الاحتلال استولى الدائنون على ممتلكاته المتواضعة ، ومات بمنفاه فى جزيرة سيلان عام ١٩٠٠ ، أنظر الوثائق التاريخية ، محفظة ٣٦ ، ملف ١٥١–١٥٤ .

الشخصية . وفكر محمود سامى فى الاستفادة من تلك الثقة فى تحقيق مستقبل سياسى ، فاستمر فى التعاون المباشر مع الضباط ، وأيد مطالبهم ، وأخيرا اختار عرابى وكيلا لنظارة الجهادية فى الرابع من يناير . وبرر ذلك بأن عرابى يجب أن يوضع فى مكان يجعله يتحمل المسئولية من ناحية ، وأنه يجب إبعاده عن آلايه وعن الشرقية من ناحية أخرى ، لأنه كان يثير الأهالى ضد الحكومة (وإن كانت الخطب التى ألقاها قد جاءت فى مناسبات دعى فيها إلى بعض الولائم) . واقتنع الخديو والقناصل بتلك المبررات ، بل ذهب المراقبان العامان إلى ما هو أبعد من ذلك ، فرأيا تعيين عرابى ناظراً للجهادية مباشرة لأنهما كانا يثقان به أكثر من ثقتهما بمحمود سامى .

ولكن ذلك لم يدر بخلد محمود سامى بالتأكيد . ويمكننا أن نعتبر حديث الند للند الذى يزعم عرابى أنه قد دار بينه ومحمود سامى فى يناير ١٨٨٢ فيه إفصاح عن أهداف محمود سامى ، إذ يروى عرابى أن الأخير تملقه وبالغ فى تقديره لدور عرابى فى القضاء على الاستعباد الذى عانى منه المصريون منذ آلاف السنين ، وأبدى محمود سامى استعداده للتضحية بآخر قطرة من دمائه من أجل تنصيب عرابى خديويا لمصر . ويزعم عرابى أنه رفض تلك الفكرة مشيرا إلى أن محمود سامى نفسه ينحدر من أسرة حاكمة ، فأصر محمود سامى على أن عرابى شخص أكثر تقبلا عند الناس منه ، وانتهى الحديث عند هذا الحد . فإذا كان الحديث قد دار حقيقة على هذا النحو بين الرجلين بصورة أو بأخرى ، فإن تملق محمود سامى لعرابى كان يهدف إلى توثيق علاقته بعرابى خاصة . ولا ريب أنه لم يكن ثمة ما يدخل السرور على قلب محمود سامى أكثر من الإشارة إلى أصله المملوكى . فقد كان يمجد فى أشعاره - التى تعكس اعتزازه بنفسه - أصله النبيل ويصور نفسه أمير الشعراء وفرسان الماضى ، كما كان يعرف "متع الحياة" أو برع - على الأقل - فى وصفها : الحب والشراب ، ويبدو أن متعة ثالثة كانت على مقربة من متناول يده هى السلطة . ولم يكن يسعى إليها لذاتها فحسب ، ولكنها كانت تغريه على الأقل .

ولما كان موقف مجلس النواب من مسألة الموازنة قد ازداد صلابة بعد وصول المذكرة المشتركة ، اتصل محمود سامى بأقطاب النواب وخاصة حسن الشريعى وأمين الشمسى وابراهيم الوكيل وأحمد محمود ومحمد الشواربى ، على نحو ما يذكر شريف باشا وبطرس غالى. وكانوا جميعا على اتفاق حول إقامة "وزارة ظل" من محمود سامى وأحمد عرابى

وحسن الشريعى . وهكذا أصبح محمود سامى رئيسًا للوزارة فى ٤ فبراير باعتباره مرشح مجلس النواب وقادة الجيش .

وتبنى النواب المصالح القريبة إلى قلوبهم ، غير أن وكالة رويتر للأنباء أرسلت تقريراً إلى أوربا ذكرت فيه أن مجلس النواب يخضع تمامًا لنفوذ الضباط ، وأن عرابى هدد سلطان باشا بالقتل إذا لم يستسلم لرغبات الضباط ، وكان الغرض من ذلك التقرير الذى لايزال الغموض يحيط بمصدره ، تصوير النواب بأنهم أدوات فى يد الضباط . وكتب سنكفتش إلى باريس تقريراً بنفس المعنى ، واعتقد ماليت أيضا أن التقرير صحيح ، رغم أنه كتب فى ١٦ يناير أن سلطان باشا قد أكد له أن مجلس النواب لايخضع لنفوذ الضباط ولا يلتمس العون منهم . واتخذ سلطان خطوات لمواجهة هذا التقرير المزيف ، فاجتمع مع بلنت بحضور المفتى العباسى وأحمد السيوفى وعبد السلام المويلحى وأحمد محمود ورشوان حمادى وعبد الشهيد بطرس من النواب ، وتوسل إليه أن ينكر صحة التقرير لكل من ماليت ولندن ، كما كتب سلطان بنفس المعنى إلى إدارة المطبوعات فى ١٦ فبراير ١٨٨٢ ، غير أن ادعاءات من نفس النوع استمرت تتردد رغم الجهود والتى بذلت لدحضها .

ففى نفس اليوم - ١٦ فبراير - أنكر سعيد الغريانى صحة تقرير مماثل فى خطاب أرسله إلى "الطائف" - جريدة عبد الله النديم - التى كانت تنشر مضابط اجتماعات مجلس النواب وتصريحات النواب بترخيص رسمى . وكان التقرير المشار إليه قد زعم أن نائبى الإسكندرية قد تم ترحيلهما إلى الثغر تحت الحراسة العسكرية لأنهما عارضا رغبات الضباط .

وحقيقة لم تكن ثمة حاجة إلى الضغط العسكرى لجعل قادة مجلس النواب (وكانوا نحو اثنى عشرة من كبار الملاك) يقدرون الفرصة المتاحة لهم ، كما أن إسقاط وزارة شريف كان رداً منهم على المذكرة المشتركة من ناحية ، كما أنهم استفادوا من الوضع القائم ليبثتوا مواقعهم فى البنية السياسية من ناحية أخرى . ولعل المذكرة كانت - إلى حد ما - موضع ترحيبهم لأنها أتاحت لهم إثبات وجودهم .

وفى ٧ فبراير ١٨٨٢ ، وافق النواب على اللائحة الأساسية للمجلس - أو "ميثاق الحريات" (كما يسميه ماليت) - التى قدمها حسن الشريعى وعبد الله فكرى وصدق عليها الخديو فى اليوم نفسه . واتفقت الصيغة النهائية للائحة - إلى حد كبير - مع المشروع المضاد الذى قدمه النواب ، الذى أضاف إليه مجلس النظار الجديد بعض التعديلات غير جوهرية . وعولجت مسألة الموازنة على نحو شبيه بالصيغة التوفيقية التى اقترحها سلطان باشا . ومقارنة

بالصيغة التى وضعتها الوزارة السابقة ، لم تتضمن اللائحة الأساسية أى تقدم ثورى ، وكان سلطان باشا قد وصف المشروع الذى قدمه شريف باشا - فى ٢٠ يناير بأنه كالطبل الإجوف ، ولكن الصيغة النهائية للائحة كانت - بلا ريب - طبلاً يختلف قليلاً فى إيقاع نغماته عن طبل شريف .

ووفقا للائحة مجلس النواب الصادرة فى ٧ فبراير ١٨٨٢ ، كان النواب ينتخبون لمدة خمس سنوات بدلا من أربع سنوات (مادة ٢) ، فإذا لم تنته مناقشات المجلس خلال دور الانعقاد العادى (أول نوفمبر - آخر يناير) يمد الخديو دور الانعقاد لما يتراوح بين ١٥ و ٣٠ يوما (مادة ٨) . ولم تكن هناك مادة تنص على حق المجلس فى الانعقاد أو الاستمرار فى الانعقاد بإرادته الذاتية إذا امتنع الخديو عن دعوته للانعقاد أو رفض مد دور لانعقاد . وبقى تحديد تاريخ أدوار الانعقاد غير العادية مرهونًا بإرادة الخديو وحده (مادة ٩) ، غير أن الخديو كان له حق اختيار رئيس المجلس من بين ثلاثة نواب يختارهم المجلس (مادة ١٣) .

وتقلص حق النواب فى مراقبة الإدارة مقارنة بما جاء بمشروع شريف ، فلم يكن من حق المجلس تقديم المظالم للنظار المعنيين إلا خلال دور الانعقاد (مادة ٢٠) ، دون أن يكون لهم حق متابعتها . وظلت "المسئولية الوزارية" قاصرة على مراقبة صلاحية القوانين واللوائح ولاتتضمن أى إمكانية للمساءلة السياسية أو القضائية (مادة ٢١) ، وقد نقل اشتراط الحصول على أغلبية ثلاثة أرباع أصوات الأعضاء لاتخاذ قرار بهذا الشأن (مثل توجيه اللوم الذى لايتبعه بالضرورة نتائج إيجابيه) عن مشروع شريف ، وأضيف إليه النص على أن يكون الاقتراع على هذه المسائل سريا (مادة ٤٤) .

ولم يتعرض النواب للسلطات الاستثنائية للحكومة والخديو التى أبرزها شريف (مادة ٤١) أو للحق المطلق الخاص باقتراح القوانين الذى تمتع به مجلس النظار ، فالمجلس الأخير يقدم القوانين إلى مجلس النواب الذى يتولى التصويت عليها ثم يصدق عليها الخديو (مادة ٢٥) . ولم توضع قواعد لكيفية التصرف فى حالة رفض الخديو التصديق على قانون أجازه مجلس النواب . حقًا كان باستطاعة مجلس النواب أن يطلب إلى مجلس النظار اقتراح قوانين بعينها، كما كان باستطاعة اللجنة التشريعية بالمجلس أن تطلب إدخال تعديلات على القوانين ، ولكن لم يكن ثمة ما يلزم النظار بذلك (المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧) . وترك تقرير أمر المقترحات التى يرغب مجلس النظار فى تقديمها للنواب ، وما يجب أن يصوت عليه مجلس النواب ، لتقدير مجلس النظار وحده .

ومن ثم لم يدر بخلد النواب مطلقا تأسيس نظام "حكم برلمانى" لقد أرادوا أن يخضعوا نصف الموازنة – الذى كان من حق الحكومة التصرف فيه – لرقابتهم ، وأن يخضعوا السياسة المالية لمشيئتهم ، وأن يغلقوا الباب فى وجه أى محاولات جديدة للتدخل الاقتصادى والسياسى من جانب الأوربيين فى مصر . ولذلك أقر النواب مبدأ عدم شرعية فرض الضرائب دون موافقة مجلس النواب ، ورد المبالغ التى تحصل بطريق الخطأ ، أو دون موافقة المجلس (مباشرة أو من خلال الموازنة) ، (مادة ٣٨) .

ونصت اللائحة على ألا تناقش نصف الموازنة الخاضع لتصرف الحكومة فى المجلس ذاته ولكنها تناقش عن طريق لجنة مكونة من عدد من النظار وعدد مساو لهم من النواب ، فإذا جاءت أصوات النواب من أعضاء اللجنة معارضة لأصوات النظار نوقشت الموازنة بالمجلس ، فإذا نالت وجهة نظر النظار غالبية أصوات النواب ، اتخذ القرار الخاص بالموازنة قوة القانون ، أما إذا أيد المجلس وجهة نظر النواب من أعضاء اللجنة عولجت المسألة فى ضوء الأحكام المنظمة لكيفية التصرف فى حالة حدوث خلاف بين المجلس ومجلس النظار (ولم تحدد المواد المذكورة المدة التى يجب بذل المحاولات خلالها للتوصل إلى التسوية) فيقوم الخديو بحل المجلس ويأمر بإجراء انتخابات جديدة ، على أن يعقد المجلس الجديد خلال مدة لاتجاوز ثلاثة شهور ، وعندئذ تأخذ الحكومة برأى المجلس الجديد (المادتان ٢٣ ، ٢٤) .

كما نصت اللائحة على أن يتم تعديل اللائحة الأساسية وتفسير موادها باتفاق بين النظار والنواب ، ولم تتضمن الإشارة إلى كيفية تحقيق ذلك (المادتان ٥٠ ، ٥١) وفيما عدا ذلك ، كانت بقية مواد اللائحة تتمشى مع جوهر ، جاء بمشروع شريف .

لم يكن باستطاعة اللائحة الأساسية لمجلس النواب أن تكون أساسًا لحكم برلمانى ، فما قدمته تلك اللائحة لايتضمن حكم مصر عن طريق مجلس النواب ، ولكنها تضمنت رقابة محدودة من جانب المجلس على الحكومة المصرية . ولم يبق النظار وحدهم يستندون إلى سلطة الخديو ، بل ظل النواب أنفسهم يستندون أساسًا إلى تلك السلطة ، فليس ثمة خطوة قانونية يمكن أتخاذها ضده ، إذا لم يدع المجلس للانعقاد ، أو أحجم عن التصديق على القوانين التى يقرها المجلس . كما لم يكن ثمة ضمان لاستمرارية الرقابة المتبادلة بين مجلس النواب ومجلس النظار ، فكانت تلك الرقابة تتناسب والوزارة (المواد ٣١-٣٧) ، فإذاً ، عجز الجانبان عن التوصل إلى تسوية فى الأوقات التى يسود فيها جو من التعاون والوئام بين المجلسين ، ولم تكن هناك إجراءات دستورية تحكم هذه الرقابة فى الحالات التى يقع فيها الصراع بينهما .

ولايعد ذلك الأمر مثيراً للدهشة فلائحة مجلس النواب لم توضع على أساس نظرى يتجاوز مبدأ الشورى ، ولم يكن هناك رصيد من الخبرات يمكن الرجوع إليه فى هذا الصدد . وجاءت اللائحة تعبيرا عن مصالح النواب أنفسهم ، ولكن أصدارها كان أهم حدث دستورى فى مصر القرن التاسع عشر . فقد استطاع أعيان الريف أن يعقدوا مجلس النواب بالتحالف مع الضباط، وأن يكسبوا إصدار اللائحة الأساسية التى أعطتهم حق التعبير عن أفكارهم وتطلعاتهم الدستورية دون أن يركنوا إلى تدخل "أبنائهم وإخواتهم" فى الجيش . وبذلك حقق ملاك الأراضى من أهالى البلاد ، بالتعاون مع الضباط الفلاحين والمثقفين مغزى شعار "مصر للمصريين" .

وهذه الخلفية تفوق اللائحة الأساسية ذاتها من حيث الأهمية ، فلم تكن سوى دستور مصرى ، غير أنها كانت "دستوراً" للمجلس . فلم تتضمن اللائحة سوى القليل من الضوابط التى تمثل - بمعايير ذلك الزمان - الحد الأدنى الذى لا يمكن المساس به بالنسبة لأى دستور حقيقى مكتوب . فقد عالجت جانبا محدداً من الاختصاصات هو ذلك الذى يتعلق بمجلس النواب، فأقرت حقوق وواجبات الأطراف الأخرى كلما كانت تلك الحقوق والواجبات تتأثر بمجلس النواب . ولم يرد ذكر الحقوق الفردية والحريات الأساسية للرعايا إلا فيما يتصل بحقهم فى التظلم . وبذلك كانت "قانونًا أساسيًا" يتضمن عناصر أساسية ذات طابع دستورى .

وعلى أية حال ، افترضت اللائحة الأساسية لمجلس النواب وجود تناسق داخل النظام السياسى ، وأغفلت ديناميكيته . وكانت الثقة فى حسن نوايا الجماعات المشاركة فى العمل السياسى ، وغياب الحيوية الراسخة اللازمة لحل الخلافات تتمشى مع المبادئ الإسلامية التقليدية الخاصة بالنظام السياسى ، وإن كان مفهوم "الشورى" قد فسر بطريقة جديدة ، فنواب الشعب لم يقنعوا بمجرد تقديم المشورة للحكومة كلما التمستها عندهم ، ولكنهم تطلعوا إلى أن يكون لهم حق الاعتراض على قرارات الحكومة ، إذا ماحصلوا على تفويض الناخبين فى انتخابات جديدة غير عادية .

وخلال مناقشتنا لطبيعة لائحة مجلس النواب ، كنا ننشد إلقاء نظرة ثاقبة على الأفكار الدستورية للنواب الذين لعبوا دوراً هاما فى إعداد الصيغة النهائية للائحة . ومن الواضح أن عامل السلطة لايمكن إخضاعه لقوانين رشيدة عن طريق المصطلحات الدستورية ، رغم أن الوسائل الدستورية تستطيع التحكم فى السلطة السياسية إلى حد ما . وفيما يتعلق بلائحة مجلس النواب ، لم تحقق المحاولة التى بذلت فى هذا المجال نجاحًا ملحوظًا . غير أن عيوبها

كدستور اتضحت عند وضعها وضع موضع التطبيق ، وكانت بعيدة المغزى عند أولئك الذين ساهموا فى صنع النظام الدستورى الجديد ، سواء فى ذلك النواب أو الوزراء. ولم تتوقف المناقشات التى دارت حول الدستور فى ٧ فبراير ، فاستمرت حتى قبيل ضرب الإسكندرية وأسفرت عن نتائج ملحوظة .

سياسات مجلس النواب :

حددت اللائحة الأساسية الجديدة مدة دور الانعقاد السنوى ثلاثة شهور ، ولما كان المجلس قد دعى للانعقاد فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ، فقد صدر مرسوم خديوى بتحديد يوم ٢٦ مارس موعدا لانفضاض الدور . ووفقًا لنصوص اللائحة صدر مرسومان آخران ، حدد أولهما مدة العضوية بخمس سنوات (تبدأ من ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ، تاريخ أول اجتماع) ، ونص ثانيهما على تعيين سلطان باشا رئيسا للمجلس للمدة ذاتها .

وبدأ المجلس باستكمال تنظيماته الداخلية ، وفى ٩ فبراير كلف المجلس لجنة اللائحة الأساسية بوضع اللائحة للمجلس ، فقدمت اللجنة مشروع اللائحة فى ١٦ مارس وتمت الموافقة عليها فى ١٩ منه ، وبدأ تنفيذها فى ٢٤ منه . وفى ١٣ فبراير انتخب محمد الصيرفى ومحمد الشواربى وكيلان للمجلس .

وفى ١٢ مارس ، قدمت الحكومة إلى المجلس مشروع قانون الانتخاب الذى صدر فى ١٥ مارس ، بعد تعديلات أدخلها المجلس عليه . ونص القانون على أن يكون أعضاء المجلس - فيما بعد - ١٢٥ عضوا ، وحدد النواب الذين يمثلون كل مديرية ومدينة . وتضمن ذلك السودان ومحافظات البحر الأحمر التى يمثلها ١٢ نائبا والبدو ويمثلهم سبعة نواب . على أن يتمتع بحق الانتخاب جميع سكان البلاد الخاضعين للسلطة القضائية المصرية ممن بلغوا من العمر ٢١ عاما حسب درجة تعليمهم أو ملكيتهم . فاقتصر حق الانتخاب على العلماء ، ورجال الدين اليهودى والمسيحى ، والمعلمين ، والموظفين ، والضباط ، والمحامين ، والأطباء ، والصيادلة ، والمهندسين ، ومن يدفعون ضريبة أطيان ، أو غيرها من الضرائب لاتقل من ٥٠٠ قرشا سنويا . ويتم الانتخاب على درجتين فينتخب كل مائة من الناخبين مندوبا عنهم ، وينتخب أولئك المندوبون عضوا أو أكثر حسب ما يحدده القانون ليصبح نائبًا عن مديرياتهم . واقتصر حق الترشيح على من لهم حق التصويت بشرط أن لاتقل أعمارهم عن ٢٥ عاما ، وأن يجيدوا القراءة والكتابة ، وأن يكونوا ممن يقيمون بالمديرية التى يرشحون أنفسهم عنها . وروعى فى وضع الشرط الضريبى الذى حدد عدد الناخبين ونظام الانتخاب غير المباشر ، ألا

تحدث تغيرات أساسية فى الأصول الاجتماعية للنواب ، غير أنه من الملاحظ أنه تقرر- لأول مرة - الأخذ بنظام قوائم الانتخاب ، وبمبدأ ضم الأفراد الى تلك القوائم عند الضرورة بطريق القضاء ، وبذلك لم يعد تشكيل جماعة الناخبين يعتمد على الصدفة أو على إرادة مدير المديرية [١٠٠] .

ورغب النواب فى حماية أنفسهم ضد تقلبات القرارات الإدارية ، فطالب اثنان من العمد المجلس بأن يطلب من الحكومة وضع قانون لتنظيم وظائف العمد وشيوخ القرى وواجباتهم نحو الأهالى من أجل تحديد حقوقهم وواجباتهم بدقة ، على أن تكون لهم مكانة موظفى الحكومة ، وأن يحصلوا مثلهم على راتب ثابت . واستجابة لاقتراح نائب آخر طالب المجلس الحكومة بإصدار قانون للخدمة المدنية العامة يحدد واجبات الموظفين وحقوق الأفراد قبلهم . وتوج هذان المطلبان بتحرك أحمد عبد الغفار - فى ٥ مارس - من أجل تحديد وضع العمد والموظفين عن طريق إصدار قانون أساسى يحدد وضع الخديو ووضع الذين "ينفذون أوامره" بما فى ذلك رسم حدود سلطاتهم . وهكذا لو تمت إجابة طلبات المجلس لصدر عدد من القوانين الأساسية التى تقترب من مستوى الدستور الحقيقى المكتوب .

وفيما عدا ذلك ، كانت المناقشات والمطالب التى أثيرت فى المجلس تتفق إلى حد كبير مع تلك التى أثيرت فى المجالس السابقة ، فقد برهن النواب مرة أخرى على أنهم يمثلون مصالح المديريات التى جاءوا منها والبلاد كلها ، على حد تعبير اللائحة الأساسية ، فطالبوا بتعديل مواعيد جباية ضرائب الأطيان لتيسير السداد على الناس ، ونقلوا شكاوى أولئك الذين كانوا يدعون للعمل بالسخرة دون أن يعود عليهم ذلك بأدنى فائدة سواء كان ذلك العمل فى الدائرة السنية أو أطيان الدومين ، أو فى شق الترع خارج مديرياتهم ، وكانت هناك شكاوى عديدة من أن بعض الأوربيين المتمتعين بالامتيازات أقاموا مضخات بخارية فى مواقع هامة على الترع ، وأنهم كانوا يحصلون لأنفسهم على كميات كبيرة من مياه الرى على حساب الفلاحين الذين لا يملكون مثل هذه الوسيلة الحديثة ، وتكررت المطالبة بشق ترع جديدة وتوسيع الترع القائمة . وجأر نواب الصعيد بالشكوى من إهمال بلادهم ، وطالبوا بمد الخطوط الحديدية ،

---

(١٠٠) محمد ، ومحمود ، وأحمد ، وعبد الله السيوفى كانوا من تجار القاهرة المحترمين ، انضم أحمد إلى الخديو والإنجليز خلال الحرب ، وأصبح عبد الله سر تجار بعد الاحتلال ، ودخل فى علاقات تجارية مع الإنجليز .

أنظر ، Berque : L'Egypte, p. 120, N. 43; Levernay, p. 178 .

وإنشاء المحاكم والمدارس ، وشق الترع بالصعيد . وعبر أحمد على نائب اسنا عن اعتقاده بأنه قد وجد سبيلا لمنع تكرار المجاعات المدمرة التى أصابت الصعيد فى عام ١٨٧٨ ، وذلك بانشاء خزان على النيل عند أسوان ، وطالب ناظر الأشغال العمومية بالاجتماع مع إسماعيل محمد سلامه باشا ومحمود الفلكى لدراسة فكرة إقامة الخزان [١٠١] . وطالب أمين الشمسى ، وعبد الماجد البيطاشى بمنع تصدير الغلال حتى يحين وقت الحصاد للحد من ارتفاع أسعارها . وتساءل نواب آخرون عن تقاعس الحكومة عن تعويض من دفعوا المقابلة . وطالب عبد الشهيد بطرس بالإسراع فى إقامة المحاكم الأهلية ، كما طالب عبد السلام المويلحى ببذل جهود أكبر فى مجال التعليم العام وإقامة مدارس جديدة فى الأماكن التى لاتتوافر بها المدارس ، كذلك طالب محمد الشواربى بتدريس الزراعة فى المدارس .

وفى الحقيقة كانت هذه النماذج تمثل الموضوعات التقليدية التى تثار فى مجلس النواب (الأشغال العامة - الضرائب - المحاكم - المدارس - الرقابة على الموظفين) وتعالج بطريقة تقليدية فى صورة شكاوى واقتراحات تقدم إلى النظار . ومن الناحية الرسمية ، كانت استجابة النظار لتلك الوسائل تقليدية ، فكان ناظر المالية وناظر المعارف والأشغال العمومية - مثلاً - يبعثان إلى المجلس بردود مكتوبة ، أو يحضران للرد على تلك الأيام حيث كان الجو صافيًا بين الحكومة والمجلس ، ولم يعد باستطاعة النظار أن يقولوا الكلمة الأخيرة ، وكان النواب يبسطون آرائهم ورغباتهم بشكل حاد وبثقة بالنفس . وعندما أعلن ناظر المالية أنه لايمكن البدء بتعويض من دفعوا المقابلة ، لأن اللجنة المختصة لم تنه أعمالها التمهيدية بهذا الصدد ، سأله محمد الشواربى عما إذا كان هناك أمل فى أن تنهى اللجنة عملها . وضغط أحمد عبد الغفار على الناظر نفسه حتى لا يؤخر عملية تسجيل الأراضى التى طالب بها المجلس ولو ليوم واحد ، وأن يتم الانتهاء منها خلال دور الانعقاد الراهن . ومن ناحية أخرى ، اقترح عبد الله فكرى على النواب الذين يتبنون فكرة إقامة المدارس أن يضربوا المثل بأنفسهم وينشئوا مدارس ابتدائية بمديرياتهم . فقبل النواب أن يأخذوا الأمر على عاتقهم بعدما وعدهم ناظر المعارف بتوفير المعلمين لها من بين طلبة الأزهر . ولكن النواب كسروا الحواجز التقليدية ، لا بواسطة المطالب الدستورية والثقة المتزايدة بأنفسهم فى مواجهة الحكومة فحسب ، بل وعن طريق توجيه اللوم والنقد إلى التصرفات الإدارية التى تمت بالفعل . فطالب أحمد أباظه بطبع

---

(١٠١) النص العربى فى ، الرافعى : عصر اسماعيل ، جـ٢ ، ١ ٢٠١-٢٠٦ .

النص الإنجليزى فى Blunt : Secret History. pp. 390 - 96 .

نصوص جميع المعاهدات والاتفاقات الدولية التى أبرمتها الحكومة حتى يطلع عليها المجلس . وأثار عبد المجيد البيطاش نائب الإسكندرية موضوع رئاسة المحكمة المختلطة ، ووجوب أن يكون رئيس هذه المحكمة خاضعا للسلطة القضائية المصرية استناداً إلى الاتفاق الدولى المنظم لهذه المحاكم ، ومن ثم اعترض على إسناد منصب رئيس محكمة القاهرة المختلطة إلى واصف عزمى المتمتع بالحماية النمساوية . وانتقد أحمد على المخصصات الواردة بالموازنة لمعاشات الموظفين .

وعلى نحو ما كان يخشاه كولفن ، لم يتوقف النقد المثار داخل المجلس عند حدود المصالح الحكومية التى يديرها الأجانب ، فقد طالب أحمد عبد الغفار بفحص سجلات الأطيان ، وأشار إلى التقارير الصحفية التى تذكر سوء الأحوال فى تلك الإدارة ، فقد استنفذت مصلحة المساحة مبالغ طائلة دون جدوى ، وقدمت أربعة أسئلة لناظر المالية حول مدى صحة ما يشاع من سوء الحال بالمساحة ، وعما يتكلفه دافع الضرائب المصرى نتيجة مايخص لتلك الإدارة ، وما قامت بالجازه ، وما الفائدة التى تعود على الحكومة والأهالى من وجودها ؟ وجاء على صادق إلى المجلس فى ٢٨ فبراير للإجابة على الأسئلة الخاصة بمصروفات مصلحة المساحة ، وطالب بتكوين لجنة للتحقق من الإجابة على التساؤلات الأخرى . ووافق المجلس فى نهاية الأمر على ذلك ، ولكنه ضغط من أجل إجراء تحقيق فى هذا الموضوع على أساس بيان الناظر بالمجلس ، وتم التوصل إلى أن ما تم تحقيقه من إنجازات لا علاقة له بالمبالغ التى أنفقت ، وأنه لا مجال للشك فى سوء الأحوال بتلك المصلحة ، وشكلت لجنة تحقيق لهذا الغرض برئاسة الجنرال لارمى .

ولا ريب أن هذا النقد كان له مايبرره ، غير أن القنصلان البريطانى والفرنسى أغمضا عيونهما عن سوء الأحوال الذى أستشرى نتيجة المحسوبية ، والتنافس الإنجليزى - الفرنسى على السيطرة على فروع الإدارة المصرية . فبالإضافة إلى المتخصصين من الأجانب امتلأت النظارات المصرية بالمغامرين والمضاربين الذين لبسوا ثياب "الخبراء" [(١٠٢)] . وتابع المراقبون

(١٠٢) هناك ثلاثة إحصاءات متباينة حول عدد الموظفين الأوربيين ومستوى رواتبهم ، فوفقا للأرقام التى قدمها كوكسون إلى الخارجية البريطانية فى ١٣ مارس ١٨٨٢ ، بلغ عدد الموظفين الأوربيين ١٣٢٥ موظفًا يعملون بخدمة الحكومة المصرية ، منهم ٣٣٨ إيطاليا و ٣٢٠ فرنسيًا ، و٢٩٥ انجليزيًا ، ١٠٦ نمساويًا ، ١٠٣ يونانيًا ، وشكل هؤلاء ٨٨٪ من جملة الموظفين الأوربيين ، وعين نحو ٦٨٪ من هؤلاء منذ عام ١٨٧٦ وخاصة عامي ١٨٧٩ و١٨٨٠ . وكان غالبيتهم يتقاضون رواتب شهرية تزيد على ٣٠ جنيها شهريًا ، بينما كان ٣٣ موظفًا (من بينهم ٢٣ إنجليزيًا وفرنسيًا) يتقاضون راتبًا شهريًا يتراوح بين ١٠٠-٣٥٠ جنيها (F.O. 78, Vol. 3436) وهذه الأرقام تتفق إلى حد ما مع ما يذكره كولفن (Note on Egypt 1882) فهو يذكر =

النمساويون والأمريكان تلك التطورات - وخاصة فى نظارة الأشغال العمومية - بعين النقد ، فتحدثوا عن صيادى الوظائف و "الادعاءات المالية المتبجحة" . وبعد الاحتلال ، اقر الإنجليز صراحة أنه كان بين الموظفين الأوروبيين الكثير من غير الأكفاء ممن استخدمتهم المراقبة الثنائية ، وأن الكثيرين منهم قد استخدموا فى وظائف الحكومة لمعاونة صديق أو قريب للحصول على عمل سهل ، أو لوضع موظف فرنسى إلى جانب موظف بريطانى أو العكس . ولذلك قامت سلطات الاحتلال البريطانى بفصل ٨٠ موظفا معظمهم من الأوروبيين - عند إعادة تنظيم مصلحة المساحة - اعتبروا زائدين عن حاجة العمل . ولكن فى الشهور السابقة على التدخل العسكرى كان النقد الذى يوجهه مجلس النواب يعد فى نظرهم ضربا من ضروب "التعصب" .

وبدت علامات أخرى "للتعصب" فى جهود ناظر المالية للحصول على صورة واضحة للتطورات التى لحقت بمرتبات الأوروبيين الذين يعملون بخدمة الحكومة المصرية ، كما بدا ذلك "التعصب" فى اتجاهه إلى تكوين لجنة تحقيق لدراسة أوضاع مصلحة الجمارك برئاسة كاريلارد الإنجليزى . وفى الحقيقة كان اعتدال مجلس النواب والحكومة مثيراً للدهشة فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالموظفين الأوروبيين ، ولاريب أن الخشية من تهديدات الدول الغربية بالتدخل جعلهم يحجمون عن إجراء تطهير بين صفوف أولئك الموظفين ، بل بقى الموظفون الأوروبيون فى

= أن ٧٠٧ موظفا أوروبيا كانوا يتقاضون ما يتراوح بين ١٨٠-٣٦٠ جنيها ، و٥٣ موظفا يتقاضون مايتراوح بين ٧٢٠-١٥٠٠ جنيها ، و١٥ موظفا يتقاضون مايتراوح بين ٢٥٠٠-٢٠٠٠ جنيها ، و١٣ موظفا يتقاضون مايتراوح بين ٢٠٠٠-٣٠٠٠ جنيها ، وموظفان يتقاضيان مايتراوح بين ٣٠٠٠-٤٠٠٠ جنيها سنويا .

والأرقام التى قدمها ماليت إلى الخارجية البريطانية فى ١١ سبتمبر ١٨٨٢ تختلف اختلافا كبيراً عن الأرقام السابقة ، فهو يذكر أن عدد الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية بلغ ١٠٦٧ موظفا فى أول يناير ١٨٨٢ ، بما على ذلك ٣٠٠ إيطاليا ، و٢٤٤ فرنسيًا ، و٢٤٠ انجليزيًا ، و١٠٤ يونانيًا ، و٨٠ نمساويًا . وأن عدد الأوروبيين الذين التحقوا بخدمة الحكومة المصرية قبل عام ١٨٧٧ بلغ ٥٠٤ موظفًا ، وأن هناك ٥٦٣ موظفا التحقوا بخدمة الحكومة منذ ذلك العام ، وهم جميعا لا يتجاوزون ٢٪ من جملة عدد موظفى الحكومة المصرية ، ولكنهم يتقاضون ١٦٪ من جملة الرواتب (التى بلغت مليون جنيه مصرى) . وفى هذا التقرير قدر عدد موظفى الحكومة بـ٥٢٫٩٧٤ موظفا ، بينما يقدرهم والاس بـ٢١ ألفا (بعد استبعاد عمد وشيوخ القرى) ، ويقدر والاس جملة مرتباتهم بمليون وربع المليون جنيه استرلينى فى العام الواحد ، وأن الموظفين الأجانب كانوا يحصلون على ٤٫٥٪ من اجمالى دخل الخزانة المصرية فى عام ١٨٨١ .

(The Egyptian Problem, p. 21) .

مواقعهم ، وسرحت البعثة العسكرية الأمريكية - فى يونيو ١٨٧٨ - تحت ضغط لجنة التحقيق بحجة تخفيض النفقات ، فتم الاستغناء عن ٢٦ ضابطا أمريكيًا وأوربيًا ، ولم يبق فى خدمة الحكومة المصرية من الضباط الأمريكان سوى الجنرال ستون . وفى ديسمبر ١٨٨١ ، فصلت وزارة شريف ضابطًا نمساويًا ، وآخر إيطاليًا كانا يخدمان بالجيش المصرى . وعلى أية حال . لم تتدخل وزارة محمود سامى فى الوظائف الباقية التى كان يشغلها كبار الضباط الأوربيين ، وخلال الحرب - فى صيف ١٨٨٢- اتخذ عرابى الترتيبات اللازمة لدفع جانب من راتب الجنرال ستون لأسرته رغم أن ستون كان فى صف الإنجليز !

وكان خوف الموظفين الأوربيين - وخاصة الإنجليز - من فقد وظائفهم ، وراء موجة الاستعداء الهستيرية ضد مجلس النواب والوزارة الجديدة ، وارتكزت دعايتهم على أن النواب كانوا واقعين تحت تأثير الضباط ، وأنهم كانوا ينفذون رغبائهم تحت التهديد ، ودعمت روح العداء تلك بمذكرة طويلة أعدها المراقبان العامان اللذان سعيا لتحطيم النظام الجديد بعد ما فقدا وضعهما المتميز فى مجلس النظار . وأخيراً اتفق معهما ماليت على أنه لاجدوى من الاحتفاظ بالمراقبة الثنائية إذا ما فقدا صلاحياتهما ، وأصبحا مجرد خبيرين استشارين . وكتب ماليت بعد ذلك بأسبوعين يقول إن المصريين ليسوا فى وضع يسمح لهم بحكم أنفسهم ، وقدم نصيحته الحكيمة لحكومته التى جاء فيها : "أنه يبدو ضروريا أن يتم احتلال البلاد ، وإعادة تنظيمها ، إذا ما أريد للوضع الراهن ألا يستمر ، ولكن قد يكون من الحكمة أن نترك التجربة تثبت بنفسها عدم صلاحيتها قبل اللجوء إلى مثل ذلك العمل ، لأن الشواهد الواضحة تبرر وحدها القضاء على جهود البلاد لحكم نفسها بنفسها"(١٠٣) وهكذا اعتبر المصريون متعصبين جهلة ، عندما حاولوا أن يأخذوا مصيرهم بأيديهم . وعلى أية حال ، كشفت المناقشات التى دارت فى مجلس النواب وعلاقاته بمجلس النظار عن نخبة سياسية جديدة تدرك أبعاد المشاكل المادية والإدارية التى تعانى منها مصر ، وتعنى بإصلاح شأنها .

وعندما قام بلنت بزيارة عرابى- فى ٢٧ فبراير- لتوديعه ، لخص عرابى له برنامج الإصلاح الذى تتبناه وزارة محمود سامى . ويلاحظ بلنت أن اللورد كرومر لم يضف شيئا جوهريا إلى ذلك البرنامج فيما بعد ، فقد كان يتضمن الغاء السخرة ، وتوزيع مياه الرى بالعدل ، وحماية الفلاحين من المرابين عن طريق تأسيس بنك زراعى يخضع لإشراف الحكومة ، وإصلاح النظام

---

(103) F.O. 78, Vol. 3435 (Cairo, 27/2/1882)

القضائى ، وإقامة المدارس للجنسين وتصفية آثار الرق ، والاستعداد للدفاع عن البلاد طالما ظل الأوربيون لايعترفون بالنظام الجديد(١٠٤) .

وكان تحقيق هذا البرنامج يتطلب فى المقام الأول بذل كل الجهود التشريعية ، ولم تكن الوزارة قد قدمت إلى مجلس النواب عندئذ سوى ثلاثة قوانين : قانون الانتخاب ، وقانون تسجيل أراضى القاهرة ، وقانون امتيازات البدو . واقترح مجلس النظار على مجلس النواب تكوين لجنة تشريعية لبحث القوانين التى تعدها نظارة الحقانية لإقامة محاكم أهلية ، تسهيلا للعمل فى دور الانعقاد التالى للمجلس . وتلقى المجلس هذا الاقتراح ، وأضاف إليه مطالبة الحكومة بطباعة القوانين التى يتم إعدادها حتى تصبح فى متناول النواب ، فإذا ما اجتمع المجلس أصبح بمقدوره متابعة المسائل التى تطرح للبحث . ولذلك قرر المجلس أن تستمر سكرتاريته فى العمل خلال فترة الانفضاض .

وانتهى دور انعقاد مجلس النواب – فى ٢٦ مارس – بخطاب ألقاه محمود سامى ، ومحمد سلطان ، وفى نفس اليوم استقبل الخديو النواب فى قصر عابدين ثم عادوا إلى دوائرهم. وبدا النظام الدستورى الجديد راسخًا ، فقد رحل النواب إلى بلادهم وهم موقنون أن نفوذهم قد تأكد فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بمصير بلادهم ، فبدونهم لايمكن اتخاذ أى إجراءات هامة الآن فى القاهرة . ولم يكن هناك من يتوقع أن يتم استدعاءهم بعد ستة شهور إلى العاصمة فى ظروف درامية للتوسط فى الصراع الذى شجب بين الخديو ومجلس النظار .

وكانت سياسة مجلس النواب فى أيدى مجموعة نشطة تتكون من عشرين نائبًا كان من بينهم أوسع كبار الملاك نفوذاً ، بينما كان أكثر من نصف الأعضاء يلوذون بالصمت . وكانت هناك علامات على أن قادة المجلس يفكرون فى استخدام وضعهم الجديد لتحقيق مكاسب اقتصادية لصالحهم ، فقد كتب بوانيه – أحد مفتشى الرقابة – إلى الرقيبين العامين من الشرقية أن سليمان أباظه وأحمد أباظه وأمين الشمسى يريدون استئجار ٣٦ ألف فدان من أراضى الدولة ، ولكن كانت أراضى الدومين مرهونة كضمان لقرض روتشلد منذ عام ١٨٧٨ فقد أراد هؤلاء أن يرهنوا عشرة آلاف فدان ضمانًا لسداد كوبونات الدين المستحقة على مايريدون استئجاره من أراضى الدولة ، وزعموا أن الوزارة تؤيد مشروعهم . ويبدو واضحا أنهم كانوا يستطيعون تحقيق مكاسب أكبر من تلك الأراضى مما كانت تحققه إدارة الدومين .

---

(104) Blunt : Secret History, pp. 156, 159 - 161 .

وبعد ذلك بأسبوعين كتب بوانيه إلى المراقبين أن الاكتتاب فى البنك الوطنى المقترح إنشاءه قد بلغ ٢٥ ألف جنيه مصرى ، وأن ممثلى النظام الجديد قد استثمروا ما يتراوح بين ٥٠٠-١٠٠٠ جنيه فى هذا المشروع (بلغت مساهمة عرابى ألف جنيه) .

ولكن تلك الجماعة الصغيرة من كبار الملاك والضباط لم تكن وحدها التى رحبت "بالعهد الجديد" ، فقد لقيت التغيرات السياسية التى تمت عندئذ قبولاً عاماً . وبعد إنعقاد مجلس النواب ، تحول الاهتمام العام عن الضباط إلى المجلس الذى أصبح يحظى باهتمام الصحافة ، وأقيم العديد من الولائم للنواب والنظار، تمامًا كما حدث بالنسبة للضباط بعد ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، وعلى كل ، لم يعترف الرقيبان اللذان كانا يناصران فكرة التدخل - بعد سقوط جامبتا واستدعاء دى بانيير - بالحقيقة القائمة .

وصحب افتتاح المجلس - فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ - قراءة للقرآن فى المساجد حضرها ممثلون للنواب ، كما حضروا الاجتماعات التى نظمتها الجمعيات الخيرية بالقاهرة والإسكندرية، واحتفلت البطريركية القبطية بافتتاح المجلس بحضور محمد سلطان باشا ، ومحمود العطار، وعبد السلام المويلحى ، ولقى تأليف وزارة محمود سامى نفس الترحيب . واحتفل الضباط بذكرى حادث قصر النيل حيث خطب عبد الله النديم ، وأرسل جمعية "شبان الإسكندرية"- التى تأسست فى خريف ١٨٨١ من ابناء أعيان الثغر- وفدا من اثنى عشر عضواً برئاسة عبد الله النديم الذى صحبهم فى زيارة لتوفيق ومحمود سامى ومحمد سلطان واحمد عرابى .

وقويل صدور لائحة المجلس بالمزيد من الحفلات والولائم التى نظمتها جمعية المقاصد الخيرية بالقاهرة (التى تأسست عام ١٨٨٠ برئاسة الأمير عباس حلمى ووكالة محمود سامى) وكذلك النواب أحمد محمود وابراهيم الوكيل وأحمد أباظه وأحمد يكن (الذى أقام وليمة بمنزل منصور يكن قريب الخديو) ومحمد طاهر . وكان المدعوون إلى تلك الولائم هم النظار والنواب والضباط وأعيان القاهرة والعلماء والطلاب . وكان المتحدثون بتلك الولائم هم عبد الله النديم وابراهيم اللقانى ومحمد عبده وأديب اسحق وحسن الشمسى وفتح الله صبرى ، بالإضافة إلى بعض الطلبة والضباط . وكرر الخطباء فى كلماتهم بعض النقاط التى جاءت فى برنامج الإصلاح الذى تبنته الحكومة والتى لاتخرج عما شرحه عرابى لبلنت ، فتناولوا مسألة النهوض بالتعليم ، وتأسيس مدارس جديدة (من بينها مدارس للعمال) ، وتخليص الفلاحين من ربقة الديون ، وتأسيس بنك وطنى ، وتنظيم العلاقة مع الدول الأوربية من خلال المعاهدات ، وعقد أواصر الصداقة مع الأجانب .

وكان عبد الله النديم داعية النظام الجديد وخطيبه المفوه ، وقد قبل دعوة جمعية شبان الإسكندرية لإلقاء خطاب بأحد اجتماعاتهم حضره أكثر من ألف شخص (حسبما جاء بتقرير القنصل الفرنسى) ، ويصف نفس المصدر حادثا وقع هناك عندما ألقى أحد الشيوخ واحد الضباط كلمات مشربة بروح العداء للأجانب ، فانسحب عمر لطفى - محافظ الإسكندرية - ورجاله من الاجتماع ، وأوقف النديم الخطباء عند حدهم ، ودعا إلى نبذ "التعصب" والركون إلى الاعتدال . وتحدث قاضى الثغر فى اجتماع لاحق معارضًا فكرة "التعصب" وألقى القبض على الضابط باتفاق مع قائدة ، وقدم اثنان من منظمى الاجتماع اعتذارهما للقنصل الفرنسى. وعقد اجتماع آخر لنفس الغرض فى رشيد خطب فيه مفتى المدينة وقاضيها .

وفى ٢٢ فبراير ، قبل محمود سامى وعرابى دعوة القنصل الأمريكى والجنرال ستون إلى حضور حفل بمناسبة ذكرى مولد واشنطون ، وكان فردينان ديلسبس من بين المدعوين ، وأشاد محمود سامى فى الكلمة التى ألقاها بروح واشنطون ولافاييت وغاريبالدى ، وذكر عرابى لأحد الحاضرين أنه جاء إلى الحفل ليشارك فى إحياء ذكرى الرجل الذى حرر بلاده من نير الاستعمار الأجنبى .

وهكذا كان الزعم بأن فبراير ١٨٨٢ شهد قيام دكتاتورية عسكرية فى مصر، سرعان ما انقلبت إلى فوضى وعداء للأجانب ، لايعدو أن يكون أسطورة دعائية ، ابتدعت لتبرير التدخل. فما ذكرناه آنفا لا صلة له بضغوط الجيش وقرارات مجلس النواب . وما كانت تلك الاحتفالات تقام للضباط ، وإنما كانت تقام ابتهاجًا بالنظام السياسى الجديد ، والكلمات التى ألقيت لم تكن ذات طابع عسكرى ، ولكنها كانت تعبر عن اتجاهات المصلحين الاجتماعيين ، ولم يتقدم الضباط الصفوف وحدهم ، بل كان يتقدمها الأعيان والمثقفين . وكان الاتجاه السائد هو التعاون من أجل تحقيق الإصلاحات على أساس مبدأ تقرير المصير .

وكان الموضوع الرئيسى للصحافة أيضًا [(١٠٥)] ، خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٨٨٢ هو الرغبة فى أن يكون المصريون سادة بلادهم ، وكان ذلك يعنى رفض المذكرة المشتركة (٨ يناير) رفضًا تاما باعتبارها محاولة لا مبرر لها لإسقاط مجلس النواب . ووجهت "الطائف" اللوم إلى الخديو إسماعيل لحكمه البلاد حكما استبداديا ، ولكن المصريين أصبحوا الآن يعرفون حقوقهم ويتمسكون بها ، فإذا بالمحاولات تبذل لمنعهم من تحقيق ذلك . فالأوربيون

---

(105) F. O. 78, Vols. 3434, 3435 and 2436 .

يعيشون فى مصر فى ظروف لايتمتعون بها فى بلادهم ، لأن المصريين لا يعاملونهم بالطريقة "المتحضرة" و "الإنسانية" التى تعامل بها دولهم الإيرلنديين والجزائريين والتونسيين والهنود والأفغان ، ومن ثم لم يكن هناك مبرر للتدخل الأوربى فى مصر . وذكرت "المفيد" أن ضيفًا أجنبيًا (لعله بلنت) أكد لها أن جذور المذكرة المشتركة تمتد إلى حسد الفرنسيين للنفوذ البريطانى فى مصر ، ومن المؤكد أن يؤدى نفس الدافع بالدول الأخرى إلى الوقوف ضد المذكرة. وظنت "الطائف" فيما بعد أن هذا النزاع قد يمنع الدول من أعلان الحرب على مصر .

ووجدت المطالبة بتقرير المصير التعبير عنها فى تأييد الصحافة المصرية لأعمال النواب ، فوصفتهم بأنهم الممثلين الحقيقيين لمصالح الشعب ، بينما كان إسماعيل لايتخذ من الإجراءات إلا ما يوافق هواه . كما تجلت تلك المطالبة فى النقد الذى وجه إلى دور الأوربيين فى الإدارة المصرية ، واستخدمت الشواهد التى ساقها بلنت وجريجورى للدلالة على عدم كفاية الجانب الأكبر منهم ، فقد جاء الكثيرون منهم إلى مصر لتحقيق كسب مادى لأنهم رغم عدم كفايتهم وجهلهم وعدم معرفتهم بالعربية يحصلون على مرتبات عالية ، ولم يراعوا المصالح المصرية والعثمانية ، بل وضعوا المصالح الأوربية وحدها نصب أعينهم ، وبثوا الاضطراب والفوضى فى كل مجال استخدموا فيه ، وذلك إذا قدر لهم أن ينجزوا عملاً ما . وذهبت "المحروسة" إلى أن الأموال التى تنفق على مصلحة المساحة إنما تلقى فى البحر .

ولم تكن تلك الانتقادات سخيفة أو "متعصبة" ، فقد كانت هناك دعوات متكررة للتعقل والاعتدال ، كما أن ذلك الهجوم كان له ما يبرره ، بل يجب أن ينظر إليه باعتباره رداً على عنجهية الأوربيين الذين لم يخفوا حقيقة مشاعرهم نحو المصريين الذين اعتبروهم أهل جهالة . ولكن المصريين كانوا على يقين أنهم أقدر على حل مشاكلهم بأنفسهم . وليس ثمة دليل على أن الأوربيين نظروا بعين العطف إلى النظام الجديد فى مصر . وعلى أية حال ، هناك نشرة كتبها ليون جابلان – المحرر السابق للطبعة الفرنسية من الوقائع المصرية – فى ربيع ١٨٨١ ، دافع فيها عن حق المصريين فى تقرير مصيرهم بأنفسهم ، وحذر من التدخل الأوربى . وأكد على أن شيئًا لم يتغير بالنسبة للاتفاقات المالية . كما أكد على حقيقة أن النظام الجديد يتمتع بتأييد جماعى من سائر القوى الاجتماعية فى مصر .

الفصل الثالث

تصفية النظام الجديد

المؤامرة الجركسية :

وسط هذه التطورات الجديدة ، وقفت جماعة الأتراك الجراكسة موقف التردد وهى الطبقة الحاكمة السابقة التى حرمت الآن من السلطة . فبعد فقدها السيطرة على مجلس النظار بسقوط شريف ، جاء عرابى ناظر الجهادية لينتزع منها المراكز التى كانت لاتزال لها فى الجيش. فقد لجأ إلى تطبيق القوانين العسكرية الصادرة فى ٢٢ سبتمبر ١٨٨١ التى حددت السن التى يتقاعد عندها الضباط تطبيقًا صارمًا ، وشكل لجنة برياسة حكيمباشى الجهادية قامت بفحص ضباط الاستيداع فحصًا دقيقًا ، وقررت إحالة ٥٥٨ ضابطًا منهم إلى التقاعد بسبب التقدم فى السن أو غيره من الأسباب ، وكان الكثير منهم من الأتراك أو الجراكسة . كما أحيل مائة من الضباط إلى وظائف مدنية ، ونقل ٩٦ ضابطًا إلى السودان وسواحل البحر الأحمر ، وبذلك أبعد ٧٥٤ ضابطًا من قائمة الضباط العاملين وضباط الاستيداع ، مما استلزم شغل الأماكن الشاغرة فى هيئة الضباط بغيرهم .

واقترح عرابى فى بداية الأمر ترقية اتباعه ، ووفقًا لذلك رقى خمسة منهم إلى رتبة الأميرالاى وهم : وكيله يعقوب سامى ، وعلى فهمى ، وطلبه عصمت ، وعبد العال حلمى ، والتركى حسين مظهر . ولم يجد الخديو مفراً من أن يطلب من السلطان ترقية ضابطين برتبة الأميرالاى ممن دخلوا الوزارة ، والإنعام عليهما برتبة الباشاوية هما أحمد عرابى ومحمود فهمى. وعندما تولى عرابى وكالة الجهادية - فى ٤ يناير- أصر على أن يحتفظ بقيادة الألاى الرابع مشاة على أن ينوب عنه أحد الضباط فى قيادة الألاى برأس الوادى . ولكنه الآن تخلى عن قيادة الألاى ليحصل على الباشاوية ورتبة اللواء . ولأول مرة منذ تأسيس الجيش المصرى فى عهد محمد على ، أصبح هناك خمسة من الأميرالايات الفلاحين المصريين (عرابى - على فهمى - عبد العال حلمى - طلبه عصمت - محمود فهمى) . ولكن لم يكن هناك مصريون بين قادة الفرق ، فأقتصرت رتبة الفريق على الضباط الأوربيين والأتراك الجراكسة .

وأصبح الأمر يتطلب شغل مناصب ستة من القائم مقامات ، أعطيت لكل من خليل كامل (وهو تركى) ، وعيد محمود ، وحامد أمين[١] ، وحسن رفعت ، ومحمد أمين ، وسليمان نجاتى (وهو جركسى)[٢] . ورقى ٢٣ ضابطًا من رتبة الصاغ إلى رتبة البكباشى ، كان من بينهم محافظ العريش السيد محمد وبعض موظفى نظارة الجهادية . وعقب انتهاء لجنة الفحص الطبى للضباط من عملها ، رقى خمسمائة من الضباط إلى الرتب الأعلى .

وبعد وفاة أحمد الدرمللى عين ناظر ضبطية القاهرة إبراهيم فوزى بدلاً منه . وأسندت وظائف كبرى بالمديريات الثمانية على الأقل إلى ثمانية من الضباط هى مناصب وكلاء الغربية والمنوفية والدقهلية وإسنا والإسكندرية ورشيد ووظائف المديرين فى إسنا والفيوم .

واعتبر قنصلا انجلترا وفرنسا هذه الترقيات دليلاً على أن مصر قد خضعت لدكتاتورية عسكرية أقامها الأميراليات الذين أصبحوا باشاوات ولواءات . وفى تقرير كتبه - فى ٢٠ مارس - أشار كوكسون إلى السيطرة الظاهرة لعرابى ورفاقه على السلطة ، ولكن ذلك كان سوء فهم لطبيعة التعيينات الجديدة . لأن حركة الاستغناء عن الضباط وترقية غيرهم شملت الجراكسة والمصريين ، ولاتعنى تحول النظام السياسى إلى دكتاتورية عسكرية ، فتلك الإجراءات غيرت من التركيب الاجتماعى لهيئة الضباط ، دون أن يترتب على ذلك زيادة ملحوظة فى النفقات ، رغم أن المراقبين ظنا غير ذلك . فإذا كان الأمر قد تطلب مبالغ كبيرة لتحسين رواتب الجنود ، فإن تلك المبالغ قد استقطعت من المخصصات اللازمة لزيادة عدد الجيش ، كما أن الترقيات تمت فى إطار نصوص القوانين العسكرية .

---

(١) حامد أمين ، مصرى أوفد إلى برلين فى ١٨٥٣ وهو فى الخامسة عشر من عمره لدراسة الصيدلة ، ولكنه تلقى هناك تعليمًا عسكريًا ، وبعد عودته من البعثة أصبح ضابطا بالجيش ، غير أنه لفت الأنظار إليه لإجادته اللغات الأجنبية ، وأحيل إلى التقاعد بعد الاحتلال ، فاستبدل بمعاشة ثمانون فدانًا من الأراض الزراعية وتفرغ للزراعة حتى وفاته فى ١٩١٦ .

أنظر ، زكى ص٨٩ ، Hey worth - Dunne, p. 307

(٢) سليمان نجاتى ، أرسل إلى فرنسا فى ١٨٤٤ ليتلقى تعليمًا عسكريًا ، وبعد عودته من البعثة فى ١٨٤٩ عمل بالمدارس العسكرية ، ألقى القبض عليه بعد هزيمة العرابيين ، ولكن رد إليه اعتباره كعضو بالمحكمة العسكرية .

أنظر ، زكى ص١٤٩ . Broaley . p. 333, Heyworth - Dunne, p. 254

لقد صعد بعض الضباط سلم الترقى إلى الرتب الأعلى بسرعة كبيرة دون ريب ، ولكن بغض النظر عن حالة طلبة عصمت ، فإن تلك الاستثناءات يمكن تبريرها بأن أولئك الضباط الفلاحين الذين رقوا كانت ترقياتهم مجمدة فى عهد إسماعيل . ولايجب أن يساء فهم تلك الإجراءات على أنها قد تمت بدافع التعصب العرقى ، فإن حركة الترقيات شملت الأتراك - الجراكسة أيضا ، فقائد الألاى السابع مشاه يعسكر بالإسكندرية إلى جانب الألاى السادس مشاه تحت القيادة العليا للواء إسماعيل كامل الجركسى . كما عينُ حسين مظهر التركى قائداً عامًا لمدفعية السواحل . ووفقا لما يذكره محمد عبده ، كان لايزال هناك ٨١ ضابطًا جركسيًا بالجيش المصرى فى ٢٥ أبريل (بعد حركة الاعتقالات التى أعقبت ما سمى بالمؤامرة الجركسية) . وحدد ماليت عدد الضباط الأتراك الجراكسة بمائتى ضابط فى ١٨ أبريل .

أضف إلى ذلك ، أن أسناد وظائف كبرى بالمديريات إلى ثمانية من الضباط لايعنى الاتجاه إلى إقامة دكتاتورية عسكرية ، فلم يكن هناك فى مصر تمييز بين السلكين العسكرى والمدنى، وكان الكثيرون ممن شغلوا مناصب كبرى بالإدارة المركزية وإدارة الأقاليم قد تقلبوا من قبل فى المناصب العسكرية . كما أن المدارس العسكرية والجيش كانت بمثابة المعاهد التعليمية للكوادر الإدارية التركية - الجركسية ، وكانت غالبية مناصب المديرين والمحافظين - فى ربيع ١٨٨٢- لا زال يشغلها الأتراك - الجراكسة الذين كانوا يعينون فى تلك المناصب ، فعين شاكر باشا - على سبيل المثال - مديراً للدقهلية . وكانت الإجراءات التى أتخذها ناظر الجهادية تعنى كسر احتكار الأتراك - الجراكسة لقيادة الجيش . ولم يكن ذلك يعنى إضفاء الصبغة العسكرية على النظام العسكرى على نحو لم يحدث من قبل . وكثيراً ما كان الضباط يعبرون للخديو ورئيس النظار والنظار والقناصل عن رضاهم عن النظام السياسى الجديد ، وعن ولائهم وخضوعهم للخديو ومحمود سامى .

وعلى كل لم يستسلم الأتراك - الجراكسة لحركة "تمصير" هيئة الضباط ، فأعلنوا معارضتهم لها ، وغادر بعضهم البلاد احتجاجًا عليها ، وفى خطاب مفتوح - بتاريخ ٢٢ أبريل[٣] - حدد ١٩ ضابطا من الجراكسة والأتراك والألبان الأسباب التى دفعتهم إلى ترك مصر والدخول فى خدمة السلطان ، بأنهم باعتبارهم ضباطًا بوحدة الرماة الجراكسة الملحقة بالألاى الأول مشاة قد أستبعدوا من حركة الترقيات ، وأن بعض زملائهم قد سجنوا وتعرضوا

---

(3) Le Phare d'Alexandrie, 24 April, 1882 .

لسوء المعاملة . ويشير هذا الخطاب إلى الضباط الذين تورطوا (فى المؤامرة الجركسية) والذين كانوا قد اعتقلوا قبل ذلك بقليل .

وفى أوائل مارس اكتشفت محاولة لدس السم لعبد العال حلمى ، وافترض أن مؤامرة القتل قد دبرت بمعرفة حاشية الخديو ، وبدأ عرابى يخشى على حياته . واعترفت أمه لليدى جريجورى فى نهاية مارس أنها كانت تحفظ المياه التى يشربها ولدها حتى لايدس له فيها السم . وفى أوائل أبريل تأكدت مخاوفهم ، إذ اخبر ضابط جركسى طلبه عصمت أن ثمة مؤامرة تدبر بين صفوف الضباط الأتراك - الجراكسة ، تهدف إلى تصفية الضباط المصريين وعلى رأسهم عرابى ، وتحطيم النظام السياسى الجديد . وعلى أساس تلك المعلومات تم إلقاء القبض على عدد من الضباط الجراكسة فى ١٠ أبريل ، ونتج عن التحقيقات التى أجريت معهم موجة أخرى من الاعتقالات تجاوزت حدود القاهرة إلى غيرها من المدن . وفى تقرير للقنصل الفرنسى بالإسكندرية - بتاريخ ١٧ أبريل - يشير إلى أن ناظر ضبطية الثغر قد فصل ، وتم إلقاء القبض على ضابطين جركسيين من ضباط الإدارة . ومثل المتهمون أمام محكمة عسكرية برئاسة اللواء راشد حسنى الجركسى ، ويذكر عرابى بين بقية أعضاء المحكمة العسكرية ثلاثة فقط من الجراكسة (محمد مرعشلى - محمد رضا - خورشيد طاهر) ، ويذكر ماليت فقط ثلاثة من العرابيين (طلبة عصمت - على فهمى - عبد العال حلمى) ، ويذكر النقاش من بين أعضاء المحكمة على الروبى وعبد العال حلمى وإبراهيم فوزى . وتوصلت المحكمة إلى أن الخديو السابق إسماعيل كان وراء تلك المؤامرة وأنه أسند إلى راتب باشا مهمة تدبيرها .

وفى الحقيقة كان راتب باشا - الذى لحق بسيده فى نابولى باختياره - قد عاد فجأة إلى القاهرة فى نهاية نوفمبر دون أن يعلم أحد سر عودته إلى مصر . وفى منتصف مارس ١٨٨٢ ، سرب ماكسى لافيسون - المتمتع بالحماية الروسية ، والذى كان يمثل مصالح الخديو السابق فى القاهرة - مذكرة إلى كوكسون اقترح فيها عودة إسماعيل إلى السلطة بسبب عدم كفاية توفيق، على أن يسلم إسماعيل الأمور المالية للبلاد للدول الغربية مقابل إطلاق يده فى الحكم وفى إقرار النظام . وأخيراً ، وصلت الزوجة الثانية لإسماعيل تصحبها حاشية كبيرة إلى الإسكندرية - فى ٤ أبريل - للاستشفاء فى مصر من مرض خطير أصابها ، ولما طلب منها أن تخضع لفحص طبى رفضت ذلك ، فمنعت من مغادرة السفينة ، وأجبرت على العودة إلى نابولى على نفس السفينة التى حملتها إلى مصر . وكانت هذه هى آخر المحاولات الفاشلة العديدة التى بذلها إسماعيل للعودة إلى مصر أو إعادة أفراد عائلته إليها .

وبرز الدور الخاص الذى لعبه راتب باشا فى تلك المحاولات خلال التحقيقات التى أجريت مع الضباط الجراكسة . ووفقًا للتقارير الرسمية ، جرت اتصالات بين راتب باشا وأخيه محمد طلعت ، ومحمود فؤاد (قريب خسرو باشا) ، وناظر الجهادية السابق رفقى ، ووكيل مديرية الفيوم يوسف نجاتى ، بعد وصوله إلى مصر . وعندما فرغ من تكوين هذه المجموعة المعارضة رجع إلى اسماعيل . ونمت مجموعة المتآمرين الأتراك الجراكسة حتى بلغت - وفقًا للتقارير- ١٥٠ ضابطًا . وكانت تتضمن بصفة رئيسية عناصر نشطة من الضباط المفصولين ذوى الرتب المتوسطة والدنيا ، وبعض الموظفين كعمر رحمى من ضبطية القاهرة ، ولكنهم فشلوا فى ضم الذوات إليهم . غير أن أسماء الكثيرين من الذوات وردت على السنة المتهمين خلال المحاكمة واضطرت المحكمة أن تبرئ خمسة عشر من بينهم إسماعيل أيوب ، وعلى مبارك .

ونشط المتآمرون فى أعقاب تطهير هيئة الضباط ، فجمعوا التوقيعات على عرائض الاحتجاج متغاضين عن وجود أتراك وجراكسة بين من شملتهم حركة الترقيات ، ورفض بعضهم أن يتولوا الوظائف الي أسندت إليهم فى السودان ما لم تتم ترقيتهم إلى الرتب الأعلى . واتهموا نظارة الجهادية بالاستبداد ، ورفضت الحكومة تلك التهم ، وأكدت أنه كان من بين ١٠١ ضابطًا اختيروا ليحلوا محل زملائهم فى السودان ٨٦ من المصريين وتسعة من الجراكسة وستة من الاتراك . وعند هذه المرحلة من الصراع ، نما إلى علم عرابى أن المتآمرين يخططون لاغتياله . وقيل إنه كان يحيط نفسه بحراسة مشددة خلال الليل فى ثكنات عابدين .

وفى ٣٠ أبريل ، أصدرت المحكمة العسكرية أحكامها على أربعين ضابطا من بينهم عثمان رفقى بتنزيل رتبهم ، وحرمانهم من الامتيازات العسكرية ، ونفيهم إلى السودان ، كما حكمت على مدنيين بالنفى المؤبد ، وأحالت خمسة من الموظفين المدنيين إلى المحاكم المدنية ، وقضت بمنع راتب باشا من العودة إلى مصر مرة أخرى ، وأوصت المحكمة الخديو ومجلس النظار بإعادة النظر فى مخصصات إسماعيل طالما كان ينفق الأموال على تشجيع المتآمرين على مصر . وأخيراً وضع ثلاثمائة من المشتبه فيهم تحت رقابة البوليس . وفى أول مايو ١٨٨٢ ، قدمت الأحكام إلى الخديو للتصديق عليها ، بينما كان هناك احتفال بنجاة عرابى من المتآمرين الجراكسة يجرى فى ثكنات عابدين .

وعندما نوجه النقد إلى تلك الأحكام لايجب أن ندخل فى اعتبارنا المسائل القضائية الرسمية ، فمن المؤكد أن إجراءات المحاكمة العسكرية لم تسر على أساس مبدأ "المحاكمة العادلة" الإنجليزى ، فكان عمل القضاة منصرفًا إلى كشف أبعاد المؤامرة واتخاذ الإجراءات

اللازمة لحماية النظام القائم مما تدبره الطبقة الحاكمة القديمة ، وكان النفى إلى السودان هو السبيل المفضل عند الأتراك الجراكسة لحماية احتكارهم السلطة ولايمكن أن تلوم المحكمة لإتباعها نفس السياسة معهم . وربما كان بعض أعضاء المحكمة أيضا مدفوعين بالرغبة فى الانتقام من عثمان رفقى خاصة ، وبذلك اتاحوا الفرصة لأولئك الذين انتقدوا قسوة الأحكام من منطلق إنسانى . ولكن القول بأن الخديو وماليت عارضا تنفيذ تلك الأحكام لأسباب إنسانية بالدرجة الأولى لايجد دلالة كافية لتأييده ، فقد استغلا هذه الفرصة لإسقاط حكومة مصر بالمصريين ومن أجل المصريين . وكان توفيق يأمل فى تدخل الباب العالى ، بينما كان ماليت يهدف إلى "إعادة تنظيم" مصر على نحو يتفق مع مصالح بريطانيا فى احتلال البلاد .

مصر تواجه التدخل العسكرى :

عند نهاية مارس ١٨٨٢ ، أفضى الخديو إلى القنصل الفرنسى برغبته فى الانسحاب إلى الإسكندرية فى أقرب وقت ممكن انتظاراً للتدخل العسكرى الذى يريحه من ذلك الكابوس (وقصد بذلك مجلس النواب ووزارة محمود سامى) . فقد سنحت الفرصة الآن للتدخل ، فبعد أن حث ماليت الخديو - صباح ٢ مايو ١٨٨٢ - على أن "يواجه المجهول" ويرفض التوقيع على الأحكام ، أصر توفيق على أن يفحص أولا أوراق المحاكمة . ولعله طلب من السلطان أن يتدخل ، وهو ما كان يعد العدة له . فقد إرسل توفيق تعليمات مفصلة إلى ممثله بالآستانة ثابت باشا - فى ٢٧ أبريل - توضح له كيفية استنكار أفعال النظام السياسى الجديد لدى السلطان. وكان عليه أن يؤكد للسلطان أن القادة الجدد يسعون لقطع أواصر الصلة مع الباب العالى ، وأنهم يناضلون من أجل إقامة وحدة عربية ، وأنهم بذلك يضرون بالمكانة السياسية والمكانة الدينية للسلطان معا ، طالما كان عرابى يدعى انحداره من نسل النبى . وكان على ثابت باشا أن يجعل السلطان يعتقد أن هذه المعلومات جاءت ثمرة تحريات شخصية . وفى منتصف أبريل طلب الضباط الجراكسة المعتقلون بدورهم من السلطان أن يتدخل . وهكذا استطاع توفيق أن يتنفس الصعداء - فى ٦ مايو - وهو يطلع القناصل والحكومة على برقية وردت له من الآستانة ، يطلب فيها السلطان موافاته بتفاصيل قضية الجراكسة قبل أن يتخذ قراراً نهائيًا بشأنهم . فقد كان بين المحكوم عليهم ضابط برتبة الفريق (عثمان رفقى) ، ولما كان منح هذه الرتبة من حق السلطان وحده ، فلا يمكن عزل صاحبها من رتبته إلا بقرار منه . ورد توفيق على هذه البرقية فوراً أنه من الطبيعى أن يلبى طلب السلطان فى محاولة للحفاظ على امتيازات الباب العالى .

وحتى لاتضيع فرصة تدخل السلطان ، لم يلق الخديو نفسه عند اقدام السلطان فحسب ، بل وعند أقدام الدول الأوربية أيضا . ففى ٦ مايو صرح الخديو لسنكفتش بأنه "من خلال المذلة يستطيع أن يصبح سيداً"(٤) ، وأفضى إلى القنصل الألمانى بأنه يرى فى الأفق أزمة خطيرة وشيكة الوقوع ، ولكنه يجب أن يقف موقفًا حازمًا ، لأن الحالة الراهنة لابد أن تنتهى إن عاجلا أو آجلا . واعترف لماليت بأنه على استعداد للتضحية ببعض امتيازات مصر إذا قام الباب العالى - فى مقابل ذلك - بإعادة سلطته إلى ما كانت عليه من قبل . وأصاب سنكفتش كبد الحقيقة عندما استنتج أن الخديو لايريد سوى تعقيد الموقف ، حتى يؤدى ذلك إلى التدخل الذى يتيح له فرصة الانتقام من أولئك الذين تحدوه وأذلوه .

وكان ماليت يسعى للغاية ذاتها إذ يقول : "أعتقد أنه لابد من وقوع تعقيدات ذات طبيعة حادة قبل التوصل إلى حل مرضٍ للمسألة المصرية ، وأنه قد يكون من الحكمة دفع تلك التعقيدات إلى الأمام بدلاً من إبطائها لأنه كلما بقى الحكم السئ كلما كان علاج الأخطاء التى يقع فيها صعبًا"(٥)، ومن الواضح أن "الحكم السئ" يعنى بالنسبة له وجود حكومة مصرية لاتخضع لسيطرة الأجانب . ولذلك استنكر - بالاشتراك مع كولفن - النظام الجديد ، وعده دكتاتورية عسكرية ، ورأى فيه فيما بعد نظامًا فوضويًا . وقبل أن يكتب ماليت التقرير الذى ضمنه وجهة نظره ، والذى أوردنا منه الاقتباس السابق ، كان القنصل الألمانى قد كتب تقريراً أشار فيه إلى أن دولاب العمل الحكومى يتحرك دون توقف فى ظل الحكومة الجديدة ، وأن فوائد ديون الحكومة تدفع بانتظام ، بل أن هناك فائضًا فى دخل صندوق الدين ، كما أن حقوق الأجانب والالتزامات الدولية تراعى بدقة ، واحكام المحاكم المختلطة تنفذ دون تأخير . ولكنه لاحظ أن ثمة توتر غير طبيعى ناجم عن حقيقة أن القناصل يرقبون تطور الأوضاع بتوقعات قلقة . وعلى أية حال ، لم يكن ماليت قانعًا بالمراقبة وحدها(٦) .

---

(4) M A E. Corr. Polit., t. 74 (Le Cairo 6/5/1882).

(5) F. O. 78, Vol. 3437 (Cairo 7/5/1882) .

(٦) حول احداث مساء ٩ وصباح ١٠ مايو ، راجع :

Austrian Archives, Box 119 (Cairo, 12/5/1882) .

M A E - Corr. Polit., t. 74 (Le Caire, 10/5/1882) :

F. O. 68, Vol. 3437. (Cairo 10/11/1882).

وأدى إسراف الخديو فى الخضوع للباب العالى إلى إثارة نقد مرير فى مجلس النظار ، فقد أتهم بالتنازل عن امتيازات مصر ، لأنه عندما عزل شاهين باشا من رتبته ، ونفى من البلاد ، لم يعن السلطان بالاحتجاج على ذلك . غير أن النظار أبدوا استعدادهم للقبول بحل وسط ، ففى مساء ٦ مايو ١٨٨٢ قدموا مقترحات مكتوبة إلى توفيق لتخفيف الأحكام ، والاكتفاء بإبعاد الضباط الأتراك من البلاد دون تحديد للجهة التى يبعدون إليها . كما أن النظار لم يتمسكوا بعزل أولئك الضباط من رتبهم أو حرمانهم من أوسمتهم ، فهم لا يطلبون سوى فصلهم من الجيش المصرى . ولكن توفيق ذكر لهم أن المسألة أصبحت فى يد السلطان وأنه ينتظر إجابته . غير أنه أبرق إلى الباب العالى بمقترحات مجلس النظار ، وكان العالى عندئذ قد طلب إرسال أوراق المحاكمة إلى الآستانة .

وناقش الخديو الخطوات التالية التى يجب اتباعها مع القناصل ، وهم الذين كان يركن إليهم طلبًا للمشورة إلى جانب رجال حاشيته . وفى صباح ٩ مايو ، استدعى الخديو قناصل الدول إلى السراى . فنصحه ماليت وسنكفتش باستخدامه صلاحياته دون انتظار لقرار الباب العالى . وبعد ما غادر القناصل الآخرون القصر ، أعد مرسومًا – بحضور القنصلين الإنجليزى والفرنسى – قضى بالاكتفاء بنفى المذنبين من البلاد ، ووقع توفيق ذلك المرسوم ، وأرسله إلى محمود سامى بنظارة الداخلية . ولكن مجلس النظار رفض المرسوم بسبب خطأ رسمى ورد به والملابسات التى أحاطت بإصداره ، لأنه كان يجب على الخديو أن يضيف إلى المرسوم عفوه عن الاحكام التى أصدرتها المحكمة العسكرية ، وأن يسلم المرسوم إلى ناظر الجهادية . فقام توفيق بتصحيح ذلك الخطأ الرسمى . ولكن محمود سامى انتقد سلوك الخديو ، فبدلاً من أن يعالج المسألة مع نظاره ، اتبع نصيحة قنصلى دولتى المراقبة الثنائية . وأصر مجلس النظار على فصل الضباط الجراكسة من الجيش المصرى أيضًا ، وفقًا لما قدموه من مقترحات كحل وسط . وكانت أهمية هذا الموقف رمزية أكثر منها حقيقية ، فقد أصر النظار على طرد الجراكسة من الجيش المصرى لأن الخديو لم يطلب رأى الحكومة على الإطلاق وتجاهل نواياها الحسنة . غير أن الخديو كان – على وجه التحديد – يريد أن يتحاشى الحل الوسط ، فإذا تصرف على مانحو ما أشار به مجلس النظار ، فإن الأمور لن تصل إلى حد الأزمة التى تتطلب تدخلاً عسكريًا .

ولما كان النظار يقفون بحدة موقف المعارضة على النحو الذى سبق ، استدعى الخديو القناصل مرة أخرى فى مساء نفس اليوم (٩ مايو) لأنه لن يستطيع أن يصل بالأمور إلى

ذروتها لو فعل غير ذلك ! وخاطب قنصل النمسا بقوله : "إننى أوشك أن أفقد عرشى" ، وذكر وهو يرتجف أن محمود سامى لمح له بأنه يخاطر بعرشه إذا لم يقبل مقترحات مجلس النظار بشأن حل وسط . وأرسل ماليت تقريراً إلى لندن ذكر فيه أن رئيس مجلس النظار هدد توفيق بتدبير "مذبحة عامة للأجانب" ، ولكن فون كوسيك قال : "يجب أن أؤكد هنا حقيقة هامة هى أن سير ماليت سمع من الخديو أن رئيس النظار هدد أيضا بمجزرة للأوربيين ، وقد سمعت ومعظم زملائى هذه العبارة"(٧) . لقد كان توفيق وماليت يأملان بهذه الدسيسة غير المعروفة أن يعبئا أوربا ضد الحكومة المصرية(٨) .

وكان محمود سامى وحيداً عندما سأله القنصلان الإنجليزى والفرنسى عن ذلك فى نفس الليلة ، إذ خانه التعبير وهو فى سورة غضبه ، فقال إنه لن يستطيع العمل بعد الآن مع مثل هذا الخديو ، وأنه سيرسل له استقالته . ولكن مجلس النظار توصل إلى استنتاجات مختلفة صباح اليوم التالى لتلك المحادثة ، فطالما كانت استقالة الوزارة تعرض السلام والنظام العام للخطر ، فقد استقر رأيهم على البقاء فى الحكم على أن يدعى مجلس النواب ويطرح الخلاف أمامه ، وتتوقف الوزارة مؤقتا عن التعاون مع الخديو ، ولكنها تضمن إقرار النظام العام وسلامة الخديو ، وأبلغ محمود سامى هذا القرار إلى القناصل الإنجليزى والفرنسى والألمانى والنمساوى عندما التقوا به فى ١٠ مايو ليستطلعوا جلية الأمر .

وأصبحت القضية الآن قضية صراع بين الخديو ومجلس النظار لايبدى أى طرف فيها استعداداً للتنازل عن موقفه . ولم يكن هناك دستوراً يحدد طريقة الخروج من هذا المأزق ، فقد اعترف محمود سامى للقناصل بأن اللائحة الأساسية لاتعطى مجلس النواب سلطة البت فى هذا النزاع ، كما أقر أن شرعية دعوة مجلس النواب للاجتماع لاتتحقق إلا إذا جاءت من جانب الخديو ، غير أنه برر الإجراء غير القانونى الذى اتخذ بأن مجلس الوزراء لم يجد أمامه سبيلاً آخر .

وكان القناصل على يقين أن ذلك السبيل الآخر قد يعنى قيام مجلس النواب بإقصاء توفيق، ونفى كبار الشخصيات من أفراد الأسرة الحاكمة ، وإعلان تعيين محمود سامى أو عرابى حاكمًا عامًا على مصر، وهذا الاعتقاد كان يتردد كثيراً فى كتاباتهم . وعلى أية حال ،

---

(7) Sabry, La Gené se, pp. 261 - 262 .

(٨) كامل ، ص ١٢٠

لم يكن مجلس النواب ليخلع الخديو أو ليعين حاكمًا عامًا ، فأقصى مايمكن توقعه أن يعلن المجلس وقوفه ضد الخديو ليعطى السلطان مبرراً لخلع توفيق واستبداله بالأمير حليم . ففى ضوء علاقة عرابى ومحمود سامى بالباب العالى - التى سنفصلها فيما بعد - كان مثل ذلك الأمر محتملاً .

ولكن المسألة لم تبلغ درجة الحدة ، لأن مجلس النظار وسلطان باشا وقادة مجلس النواب وافقوا على أسلوب آخر لمعالجة الأمور ، بمجرد وصولهم القاهرة . وكان على مجلس النواب أن يجد مخرجًا لتلك الأزمة ، فيتوسط بين النظار والخديو ، أن يصر على ضرورة تنظيم العلاقة بين قطبى السلطة على أسس دستورية على نحو ما طالب به المجلس من قبل فى الربيع . وعلى نقيض زملائه ، لم يضمن ماليت تقاريره شيئًا من هذا القبيل ، ومن الواضح أن تقاريره لم تكن تعكس حقيقة ما كان يدور عندئذ ، ولكنها كانت تعكس ما كان يتمنى حدوثه ، فقد ذكر أن النواب - وعلى رأسهم سلطان باشا - وقفوا إلى جانب الخديو وطلبوا إسقاط الوزارة .

وهكذا لم يعقد النواب مجلسهم على هيئة دورة "عادية" لأن الدعوة للانعقاد لم تتخذ شكلاً قانونيًا . فاتفق سلطان باشا مع مجلس النظار- فى ١٢، ١٣ مايو - على أن يطلب من الخديو - رسميا - أن يدعو المجلس للانعقاد ليمعن النظر فى الدستور الذى يحدد أبعاد سلطة الخديو ، وحقوق وواجبات النظار ، والعلاقة بين النظار والخديو فى إطار قانونى . وعلى كل ، لم يقم سلطان باشا بتجسيد هذا المطلب عندما قابل الخديو فى ١٣ مايو ، لأن قبول الخديو لمثل تلك المقترحات يتوقف على مدى استعداده لتسوية الخلاف مع مجلس النظار . ولما كان واثقًا من تأييد الدول والسلطان له ، ومن استعداد الباب العالى للتدخل ، فقد طرد سلطان باشا لأنه لم يكن ليقبل بالتعاون مع الوزارة .

وفى مساء اليوم نفسه ، أعلن النظار استعدادهم للاستقالة إذا أعفاهم الخديو من مسئوليتهم عن المحافظة على الأمن العام التى تعهدوا بها أمام القناصل . وقام وفد من النواب بإبلاغ ذلك إلى الخديو فى ١٤ مايو ، وطلب سلطان باشا من توفيق أن يسند رئاسة الوزارة إلى مصطفى فهمى ناظر الخارجية بدلاً من محمود سامى ، ولكن حال دون قبول الطلب رفض مصطفى فهمى لهذا العرض ، بعدما رأى أن ليس من مصلحته أن يتورط فى ظروف كهذه على هذا النحو ، فقد أصبح معروفا - بشكل غير رسمى - أن الأسطول الإنجليزى - الفرنسى يتجه صوب الإسكندرية .

وفى ١٥ مايو ، أبلغ ماليت وسنكفتش الخديو بموعد وصول الأسطول ، وطلبا منه إعادة الصلات مع وزارة محمود سامى حتى يمكن تقديم مطالب الدولتين اليها . وضغط السلطان -

الذى أزعجه وأغضبه خضوع توفيق للدولتين - من أجل تسوية النزاع الداخلى فى مصر ، ففى ١٥ مايو ، أبلغ الخديو بوضوح أنه يجب ألا يعول كثيرا على مساندة الباب العالى له فى قضية الجراكسة ، لأن ثمة مسائل أهم يجب أن تحل . وأبرق الصدر الأعظم إلى الخديو قائلا : "أما عن الخلاف القائم بين الخديو والوزارة فلا يصعب التوصل إلى حل له"(٩) ، ولذلك أقيم احتفال فى مساء اليوم نفسه بالصلح بين الطرفين بقصر الإسماعيلية ، ولكن العرابيين كانوا قد رددوا فى ثكنات عابدين قسما صاغه محمد عبده بالوقوف فى وجه أى محاولة للتدخل . وفى صبيحة اليوم التالى ، أصابت الدهشة من قرأوا ما جاء بالوقائع المصرية من أنه "بأمر سمو الخديو يبقى أعضاء مجلس النظار فى مناصبهم" . وبغض النظر عن استعداد الوزارة للاستقالة، عبرت عن حسن نواياها بمصادرة صفحتى "الطائف" و"المفيد" الثوريتين ، بل قبل مجلس النظار قرار الخديو بالاكتفاء بنفى الضباط الجراكسة المذنبين دون أن يثير الضجة حوله. وفى ١٩ مايو ، غادر بعضهم مصر على ظهر سفينة روسية حملتهم من الإسكندرية إلى تركيا ، وغادر بعضهم الآخر البلاد على متن سفينة نمساوية حملتهم إلى سوريا . وفى صبيحة اليوم التالى ظهر أسطول الدولتين أمام الإسكندرية .

كان نجاح النواب فى مهمة التصالح بين الخديو والوزارة مجرد وهم ، لأن الخديو وكالفن وماليت لم يرغبوا فى ذلك ، فقدوم الأسطول يوفر أداة التهديد التى تساند المطالب التى يزمع ماليت التقدم بها مع زميله الفرنسى . ولم يكن تدخل الدولتين يزعج توفيق بقدر ما كان قد أزعجه قيام مجلس النظار بصياغة دستور يحدد بدقة حقوق كل من الخديو والحكومة ومجلس النواب ، وكان يجب أن يتأكد الدولتان والباب العالى أن مثل هذه الجهود لاتجدى . وعلى نحو ما ذكر كوسيك فى تقريره : "كان الخديو ينتظر الأحداث الوشيكه الوقوع وهو فى أحسن حالاته المعنوية"(١٠).

وكان الحل الذى يراه ماليت ، هو استقالة مجلس النظار ، وإبعاده زعماء الضباط عن مصر مع ضمان رتبهم وأملاكهم ، ثم تكليف شريف بتأليف وزارة جديدة ، ويوافق مجلس النواب على اللائحة الأساسية بالصيغة التى قدمت بها فى ٢ يناير . ولم ينجح الخديو أن يكسب تأييد سنكفتش وحده ، بل كسب تأييد سلطان باشا أيضا ، ولا نعرف ما وعد به رئيس

---

(9) Austrian Archives, Box 120 (Cairo, 19/5 1882) .

(١٠) الوثائق التاريخية ، محفظة ٨ ، ملف ٧/٤/٥٣ .

مجلس النواب حتى يقف إلى جانبه . ورأى بلنت أن ثمة طريقة واحدة لمنع سلطان من الوقوف ضد الحكومة ، فأبرق إلى عرابى من لندن - فى ١٦ مايو - يقول : "اعرض على سلطان رئاسة الوزارة ، ولكن استمر فى تشددك" ، ولكن حتى ولو كان عرابى قد قبل بنصيحة بلنت، فإنه لم تكن هناك فرصة لذلك بعد ما نجح ماليت فى "استمالة" سلطان إلى جانبه .

وحاول ماليت وسنكفتش - فى بداية الأمر - ومعهما القنصل الفرنسى مونج (الذى لعب دور المترجم) أن يقنعا عرابى ومحمود سامى بمغادرة البلاد ومعهما طلبه عصمت وعبد العال حلمى وعلى فهمى ، وعدم العودة إليها إلا بأذن من الخديو ، على أن يستمروا فى الحصول على رواتبهم ولا تمس رتبهم وأملاكهم بسوء . ولكن هذه المحاولة لم تتم على أية حال ، فقد استدعى ماليت سلطان باشا وطلب منه أن يقترح على عرابى "باسم مجلس النواب" استقالة الوزارة ، وأن يغادر عرابى البلاد ، ويلزم بقية زعماء الضباط بيوتهم ، ويتولى شريف تشكيل وزارة جديدة . فإذا لم يوافق عرابى على هذا الاقتراح يدعو الخديو مجلس النواب إلى الانعقاد ليتخذ موقف المعارضة لمجلس النظار ، ولكن صرف النظر عن هذه الخطة أيضا . وجاء وصول الأسطول ليقضى على احتمالات التوصل إلى تسوية ، وليضع البلاد فى حالة توتر شديد .

فقد التف أهالى البلاد حول عرابى الذى أصبح يتلقى العديد من الخطابات والالتماسات يوميا[١١] من جميع أنحاء مصر (وخاصة من الإسكندرية ودمياط ورشيد ومديريات الدلتا) تعبر عن سخط أصحابها على الأسطول الإنجليزى - الفرنسى ورفضهم لمطالب الدولتين ، وتتهم الخديو بالوقوف إلى جانب الكفار ، وبأنه أثبت عدم جدارته بمنصبه ، وتولى ثقتها لحكومة محمود سامى وعرابى ، وتطالبه بالدفاع عن الدين والوطن . ودعت الكثير من الالتماسات السلطان إلى خلع توفيق ، وابتهلت إلى الله أن يؤيد "الشريف" عرابى حامى الإسلام ورئيس "حزب الله" أو "الحزب الوطنى" وكتب ابراهيم المويلحى إلى عرابى من نابولى يقول إن هناك "حزبان" فى مصر ، حزب المصريين وحزب الأتراك ، وأنه يؤيد عرابى لأن نجاحه يعنى الاستقلال وسقوط العبودية . ففى وقت الشدة نصب المصريون - الذين توفر لديهم وعى سياسى وكانت لديهم القدرة على التعبير عن آرائهم - عرابى حاميا للوطن والدين . ولم يتردد عرابى فى قبول هذه المهمة .

---

(١١) قدم عرابى ٥١ من هذه الالتماسات إلى محاميه برودلى ، ويوجد ملخص لكل منها بالوثائق البريطانية (F.O. 141, Vol. 156) كما توجد ترجمة لاثنين من هذه الالتماسات الخاصة بتلك الأيام فتوجد فى الوثائق التاريخية ، محفظة ٨ ، ملف ٢/٤/٥٣ .

وكما فعل محمود سامى ، رفض عرابى مقترحات ماليت ، واعترف سلطان باشا بعجزه عن الحصول على تأييد مجلس النواب . وفى ٢٣ مايو ، قرر مجلس النظار رفض أى تدخل إنجليزى أو فرنسى فى شئون مصر الداخلية ، وأعلن أنه لايعترف إلا بسلطة واحدة هى سلطة السلطان (وذلك عقب تلقى تشجيع الباب العالى على نحو ماسنرى) .

كان الأسطول قد ألقى مراسيه فى ميناء الإسكندرية دون أن يثير الفزع لدى المصريين ، فقد كان رد فعل التهديد مناقضًا لما كان متوقعًا ، إذ هرع المصريون إلى عرابى باعتباره مخلص البلاد وحاميها وقت الشدة . وحتى لايصبح قنصلا الدولتين موضع السخرية ، كان عليهما أن يقدما مطالبهما الرسمية ، وكان ماليت قد حصل على تفويض من حكومته بالتصرف وفق مايراه صحيحا . وفى ٢٥ مايو، قدم إلى رئيس مجلس النظار - بالإشتراك مع سنكفتش - مذكرة مشتركة جديدة طلب فيها رسميا إبعاد عرابى مؤقتًا عن البلاد ، وانسحاب على فهمى وعبد العال حلمى إلى قريتهما واستقالة الحكومة .

أعد مجلس النظار ردًا رسميًا رفض فيه المذكرة المشتركة ، سلمه إلى الخديو فى ٢٦ مايو ، وسأله عما إذا كان يوافق على الرد ، فقال الخديو أنه يفضل قبول المذكرة المشتركة ، وأن النظار لن يستطيعوا الحصول على شروط أفضل . لذلك قدم النظار استقالتهم الجماعية للخديو- فى ساعة متأخرة من مساء ١٦ مايو - وبرروا ذلك بأن تدخل الدولتين الأجنبيتين فى شئون مصر يمس حقوق السلطان . وبدا أن توفيق قد حقق هدفه ، فقبل الاستقالة على الفور ، وأبرق إلى المديرين يخطرهم بأنهم لن يكونوا تابعين لناظر الداخلية حتى صدور تعليمات أخرى، وأنهم أصبحوا يتبعون "المعية" مباشرة ، ويأمرهم بإيقاف إجراءات التجنيد على الفور وتسريح من جندوا بالفعل وإعادتهم إلى قراهم . وأسند إلى محمد شريف مهمة تشكيل وزارة جديدة .

وبدا أن الانقلاب قد نجح ، وأحس توفيق والقنصلين بالرضا ، ولكن إلى حين . فقد تلقى توفيق برقية من ضباط جميع وحدات الجيش والشرطة المرابطين فى الإسكندرية - بعد ظهر ٢٧ مايو - يطالبون فيها ببقاء عرابى فى منصبه ، وأعطوا الخديو مهلة اثنى عشر ساعة لتحقيق ذلك الطلب ، وأعلنوا عدم مسئوليتهم عن الأمن والنظام بعد انقضاء المهلة . ورفض كل من شريف وعمر لطفى تشكيل وزارة جديدة فى ظل تلك الظروف ، فماذا يفعلان لمواجهة الجيش ؟

ولكن توفيقًا أبى أن يستسلم وهو قاب قوسين أو أدنى من هدفه المنشود ، ألم يكن الأسطول راسيًا بالميناء ؟ أليس قائده الإنجليزى مفوضا بإنزال جنوده إلى الشاطئ إذا ماتعرض

الرعايا البريطانيين للخطر ؟ أحس توفيق بالاطمئنان إلى تأييد الدول الأوربية والباب العالى له ، فأستدعى أعيان القاهرة والرؤساء الروحانيين وممثلى العلماء وكبار التجار وأعضاء مجلس النواب وكبار ضباط الجيش الموجودين بالقاهرة (ومن بينهم يعقوب سامى وطلبة عصمت ومحمد رضا وراشد حسنى) للقائه بقصر الاسماعيلية بعد ظهر يوم ٢٧ مايو . لقد كان توفيق يريد أن يمسك بزمام السلطة بيديه وأن يطمئن إلى تأييد الأعيان له ، بعدما عجز الضباط - بما فيهم الأتراك الجراكسة - عن ذلك .

فقد ذكر الخديو لمن لبوا دعوته أنه سيتولى على الفور القيادة العليا للجيش بمجرد استقالة وزارة محمود سامى ، على أن يبقى يعقوب سامى وكيل الجهادية فى منصبه ، لكن توفيق لم يستطيع متابعة الحديث ، إذ تقدم طلبه عصمت إلى الأمام مقاطعًا بقوله إن الجيش لن يقبل به قائداً أعلا ، وأنه يرفض رفضًا باتًا المذكرة المشتركة ، ولا يقبل طرد عرابى من منصبه . ودون أن ينتظر طلبه رداً من جانب الخديو ادارة ظهره للأخير وترك مكان الاجتماع ، فتبعه جميع الضباط بما فيهم يعقوب سامى ، وحاول محمد سلطان باشا وعمر لطفى - محافظ الإسكندرية- إعادتهم دون جدوى . كذلك واجه توفيق معارضة من جانب العلماء واتهمه الشيخ عليش صراحة بأنه مسئول عن وصول الأسطول ، وطالب بإعداد البلاد للدفاع ضد العدو. وهكذا فشل توفيق فى تحقيق هدفه ، ولم يجد ما يقوله سوى أن الأسطول جاء بنية ودية ، وصرف الاجتماع .

ولكن الأعيان ظلوا بالقصر يتدارسون كيفية تفادى وقوع الكارثة ، وحاول النواب التوفيق بين مجلس النظار والخديو مثلما فعلوا قبل ذلك بأسبوعين ، فأوفدوا سليمان أباظه وعبد السلام المويلحى والتاجر سعيد الصماخى والشيخ سليم عمر إلى نظارة الجهادية ، وعاد الأخيران بعد قليل ليخبرا زملائهما أنهم لم يجدوا أحدا هناك . ولذلك أوفد آخرون للتفاوض (الشيخ عبد الباقى البكرى[١٢] ، والشيخ عبد الخالق السادات[١٣] ، والشيخ سليم عمر ،

---

(١٢) عن عائلة البكرى ، راجع : مبارك ، الخطط ، جـ٣ ، ص١٢١ - ١٣٥ ، زاخورا ، جـ٢ ، ص٢١٧-٢٢٤ ، Cromer, Vol. 2, pp. 175 - 177 .

(١٣) كان عبد الخالق السادات يناصر الخديو شأنه فى ذلك شأن الكثير من الشخصيات الدينية الإسلامية . أنظر : الوثائق التاريخية ، محفظة ١٨ ، ملف ٢٢ ، محفظة ١٩ ، ملف ١٢٢ ،

Malortie, pp. 315 - 317 .

Blunt : Secret History, pp. 233, 248 .

ومحمد السيوفى ، وسعيد الصماخى ، ومصطفى يكن ، ومحمد مصطفى) توجهوا إلى ثكنات عابدين حيث وجدوا زعماء "الحزب العسكرى" مجتمعين ، وكان من بينهم عرابى ومحمود سامى وعلى فهمى وطلبة عصمت ويعقوب سامى وعبد العال حلمى وعلى الروبى ومحمد عبيد ومحمد رضا وراشد حسنى وعمر رحمى . وكان النواب مراد السعودى وسليمان أباظة وعبد السلام المويلحى قد عرفوا الطريق إليهم . ونجح وفد النواب فى إقناع العسكريين بأن يجتمع الضباط الذين غادروا قصر الإسماعيلية غاضبين مع النواب بمنزل سلطان باشا ليبحثوا معهم حول إيجاد مخرج للأمة .

وتم عقد الاجتماع بالفعل ، ولكن سلطان باشا حاول تأنيب طلبة عصمت ويعقوب سامى على مسلكهما تجاه الخديو ، فطالبا باستدعاء عرابى للتشاور لأنهما لايستطيعان الارتباط بشئ دون الرجوع إليه . فأرسلوا يستدعون عرابى الذى جاء بصحبة إبراهيم فوزى ناظر الضبطية (الذى حاول سلطان عبثًا أن يؤثر عليه) وحشد كبير من الضباط والجنود إلى منزل سلطان باشا . وملك عرابى على الفور زمام الموقف ، وألقى خطابًا ذكر فيه الحاضرين بالجرائم التى ارتكبها كل حاكم من حكام أسرة محمد على ، وختم خطابه بتوجيه الاتهام إلى توفيق باستدعاء الأساطيل الأجنبية ، وبذلك يكون قد مرق عن الدين واستحق العزل . وكاد الاجتماع أن يتحول إلى محكمة ثورية ، فردد العديد من الضباط والجنود كلمات عرابى من خلال هتافهم : "الخديو مخلوع !" . ولكن عرابى لم يقدم على خلع الخديو ، وإنما طلب من الحاضرين التوقيع على التماس يرفع إلى السلطان للمطالبة بخلع توفيق . غير أن غالبية النواب أحجمت عن المشاركة فى هذا العمل (وخاصة أنهم لم يعلموا - مثل عرابى - أن السلطان لن يسعده شئ أكثر من خلع توفيق وتولية حليم بدلاً منه) ، وكانت المحافظة على الأمن همهم الأكبر . وقد أكد سلطان باشا- فيما بعد - أنه لم يؤيد "الحزب العسكرى" من النواب سوى أمين الشمسى ، ومهنى يوسف عمر . ومراد السعودى ، ومحمد عبد الله ، ومحمد جلال . وحاول يعقوب سامى وطلبه عصمت تهدئة الجو ، فطالبا سلطان باشا والأعيان بأن يستخدموا نفوذهم للإبقاء على عرابى ناظراً للجهادية من أجل الحفاظ على الأمن العام . فوافق الأعيان على ذلك ، وانفض الاجتماع عند هذا الحد .

وتوجه سلطان باشا إلى الخديو لينقل إليه ما دار بالاجتماع ، ولكن توفيق أبى أن يستسلم، فقد كان يتوقع تأييداً كاملاً من جانب قنصلى انجلترا وفرنسا ، وإشارة من الباب العالى بتأييده ، كما أنه لم يصدق أن الجيش قد يحاول تنفيذ التهديد بخلعه ، فأرسل إلى

قنصلى الدولتين - فى صبيحة ٢٨ مايو - يحثهما على التوصل إلى قرار حاسم بعد ظهر نفس اليوم .

وقضت القاهرة والإسكندرية ليلة يشوبها التوتر والقلق ، فقد سرت إشاعات قوية وجدت آذانا صاغية بين الجاليات الأوربية ، مفادها أن الخديو سيجبر على التنازل عن الحكم فى صبيحة ٢٨ مايو . وتوجه قناصل النمسا وإيطاليا وروسيا والمانيا إلى عرابى فى منزله حيث أجتمع جمع غفير من الناس الذين ينشدون حمايته ، وكان القناصل مهتمين بضمان أرواح وممتلكات من يتمتعون بحماية دولهم ، ولكن عرابى أبلغهم أنه لم يعد ناظراً للجهادية ، ورغم ذلك سوف يستخدم نفوذه الخاص فى الحفاظ على الأمن ، وأكد لهم أن أحداً لن يمس شعرة فى رؤوس الأجانب ، وأن التهديدات التى وردت على السنة ضباط الإسكندرية قصد بها الخديو وليس الأوربيين ، وأنه لو ظل ناظراً للجهادية فسيتحمل المسئولية الكاملة للحفاظ على الأمن العام ، فكل ماينشده الآن تجنيب مصر مصير تونس ، وأن الخديو أصبح لايخطو خطوة أو يتفوه بكلمة إلا بإذن من ماليت .

ولم يقف الأعيان موقف المتفرج ، فقد كانوا لايقلون تحسبًا لوقوع الكارثة عن القناصل الأربعة . ولما كانت الأخبار ترد عن صيحات التهديد التى تتصاعد من منزل عرابى ، فقد شكل الأعيان وفداً توجه إلى الخديو يلتمس إعادة عرابى إلى منصبه باعتباره السبيل الوحيد لتفادى وقوع كارثة عامة وإنقاذ حياة الخديو من التعرض للخطر . وأراد توفيق أن يعرف على وجه التحديد من ماليت وسنكفتش نوع التأييد الذى سيتلقاه من حكومتهما ، ولكنهما - على حد قول القنصل النمساوى - شعرا بالحرج فقد كان ماليت لا يريد منعه من عمل مالا يمكن تجنبه ، فلم يجد توفيق مفرا من توقيع مرسوم إعادة عرابى إلى منصبه كناظر للجهادية على كره منه مساء ٢٨ مايو .

وحمل سليمان أباظه والشيخ السادات والشيخ البكرى وبعض الأعيان (فيما عدا سلطان باشا الذى اعتكف فى ٢٨ مايو) إلى عرابى هذا النبأ السعيد ، فوجدوا بيته لايزال مليئًا بالضباط والعلماء والتجار والنواب والطلبة و"الغوغاء" على حد قولهم فيما بعد . وكان الحشد على وشك رفع التماس إلى السلطان يطلبون فيه خلع الخديو ، ولم يتلق الجميع نبأ إعادة عرابى إلى منصبه بالابتهاج ، فقد رأوا فيه خدعة جديدة من الخديو . غير أن عرابى توجه إلى الخديو ليشكره على قراره . وكتب عرابى إلى وكيل الخارجية يطلب منه إخطار القناصل بتعهده بالمحافظة على النظام وعلى سلامة الأوربيين .

وهدأ الصراع بعد تلك الأحداث الدرامية ، ولكنه لم ينته تمامًا ، فقد كانت سفن أسطول الدولتين لاتزال قابعة بميناء الإسكندرية ، كما أن مصر كانت بلا وزارة قادرة على معالجة الأمور ، فلم يكن هناك سوى ناظر الجهادية الذى يتحمل مسئولية المحافظة على الأمن العام . وكان على الباب العالى أن يجد حلاً لهذه المعضلة ، فعين مفوضا لهذا الغرض ، سعى الخديو والعرابيون إلى الحصول على قرار منه لصالح كل منهما ،ولكن خابت آمال الطرفين .

فقد أبرق السلطان إلى الخديو مهنئا بإقالة وزارة محمود سامى ، وأعلن الصدر الأعظم أن الباب العالى على استعداد لإرسال مفوض إلى مصر بناء على طلب الخديو ، فألح توفيق فى إيفاد على الفور ، وأبرق بذلك إلى ثابت باشا مؤكداً أن الوضع متوتر وخطير ، وكان تشكيل وزارة جديدة مستحيلاً ، فقد رفض كل من شريف باشا وعمر لطفى القيام بهذه المهمة ، وغدا حل الأزمة متعذراً دون مساعدة السلطان ، كذلك كان عرابى يعول كثيراً على مساعدة الباب العالى .

السلطان وحليم والعرابيين :

بعد سقوط وزارة شريف باشا فى ٢ فبراير ١٨٨٢ ، قام محمود سامى وعرابى بالاتصال بالسلطان ، لتأكيد ولائهما لأنهما علما أن الخديو صورهما عند السلطان بصورة أعداء الدولة العثمانية . فقد رد الشيخ محمد ظافر - أحد الشيوخ المقربين من السلطان - على رسالتين تلقاهما السلطان من عرابى فى ٢٣ فبراير ، وكان أحمد راتب - الذى تحدث معه عرابى بالقطار فيما بين الزقازيق ورأس الوادى - قد عاد قبل ذلك ببضعة أيام إلى الآستانة ونقل إلى السلطان ما سمعه من عرابى ، كما كتب أحمد راتب - أيضا - إلى عرابى رسالة فى ٢٣ فبراير ١٨٨٢ ، باسم السلطان .

وقد تضمنت رسالتا ظافر وراتب نفس المعانى مع اختلاف فى الأسلوب ، فعبرا عن رضاء السلطان بما سمعه عن موقف عرابى من الباب العالى ، وأكدا لعرابى ثقة الخليفة فيه واطمئنانه إليه ، كما أكدا على أن خديو مصر ليس فى العير ولا فى النفير ، وأن السلطان لم يثق يوما باسماعيل أو توفيق أو حليم ، ولا يتمتع بثقته إلا أولئك الذين ظلوا على ولائهم مدافعين عن وحدة أراضى الدولة العلية ، وأن عرابى مطلق اليد فى أن يفعل أى شئ لتجنيب مصر مصير تونس . غير أن ذلك لايعنى دعوة عرابى إلى امتشاق الحسام لأن ظافر وراتب نصحا عرابى بتجنب كل ما يؤدى إلى تدخل الدول فى مصر ، ونصحاه بأن يحسن اختيار

يحمل رسائله إلى السلطان . وأخيراً ، طلب راتب من عرابى أن يرسل ضابطًا إلى الآستانة ليعرض وجهة نظر عرابى فى الحوادث على مسامع الباب العالى .

ولا ريب أن السلطان لم يهتم بعرابى أكثر من اهتمامه بتوفيق ، فقد كان يريد أن ينصب حليم حاكما على مصر ، ولكن سياسته امتازت بالغموض ، فهو يحاول أن يضرب كل من توفيق وعرابى مستخدمًا أحدهما ضد الآخر . ففى ١٩ فبراير ، أبلغ الخديو القنصل البريطانى أن السلطان طلب منه أن يرشو بعض الضباط والنواب ويجمعهم حوله لتدبير انقلاب يلقى بالمتمردين فى النيل .

اتبع عرابى نصيحة راتب وظافر . فكان يبعث برسائله إلى الآستانة مع على قبودان راغب، رسوله الشخصى الذى كلفه - فى نفس الوقت - بجمع المعلومات من الآستانة . وفى ٣ مايو أرسل على قبودان راغب تقريراً إلى عرابى عن المعلومات التى وصلت إلى السلطان حول قضية الجراكسة من مصادر مختلفة تناولت خلفية القضية وأهداف وزارة محمود سامى . فذكر أن السلطان يعتقد أن ثابت باشا - ممثل الخديو - كان ينقل إليه مجموعة من الأكاذيب لأن اتهاماته دحضها الكثيرون ومن بينهم أحمد أسعد . وكذلك كانت الحال بالنسبة لادعاءاته بأن وزارة محمود سامى أقامت حكما دكتاتوريا ، وأن عرابى يستخدم انحداره من صلب الحسين بن على ليقيم دكتاتورية عسكرية تبنى دولة عربية ، وأن أكثر من مائة ضابط جركسى أبعدوا إلى السودان ، وأن الضباط لايرتاحون إلى عرابى ، كما أن أهالى البلاد لا يرتاحون إلى الوزارة . وقد أيقن السلطان من كذب ثابت باشا ، حتى أنه أصبح - على حد قول راغب - لا يأذن له بالمثول بين يديه . وأن السلطان صمم على عزل توفيق لعدم كفايته وتعيين حليم خلفا له . وعلى أية حال ، ذكر على راغب - فيما بعد - أن عرابى كان يكره حليما .

والشيخ أحمد أسعد - الذى ورد ذكره هنا - كان يلعب دور الوسيط بين السلطان وعرابى ، وزارة مصر أربع مرات لتسليم واستلام المراسلات المتبادلة بين الطرفين ، وتأكيد المعلومات الخاصة بأوضاع مصر . فإذا جاز لنا القول أن على راغب كان سفير العرابيين الخاص إلى الباب العالى ، فقد كان أحمد أسعد سفير السلطان الخاص إلى العرابيين . ولعل ما جاء بتقريرى سنكفتش - فى ٣ ، ٥ فبراير - من أن السلطان فوض عرابى فى خلع توفيق كان صدى لإحدى زيارات الشيخ أحمد أسعد إلى القاهرة . وفى ٢٠ فبراير، ذكر ماليت لحكومته أن ثمة شخصًا غريبًا جاء إلى القاهرة قادمًا من الآستانة ثم اختفى مرة أخرى ، وأنه يشاع أن ذلك الشخص حمل رسالة من السلطان إلى عرابى . وفى أبريل زار أسعد القاهرة مرة أخرى وقيل

أنه أقام ببيت عرابى ، وكان لتقاريره أثر كبير على السلطان وخاصة على تكوين آرائه المتعلقة بمصر (على حد قول على راغب) .

وعندما زار الشيخ أحمد أسعد القاهرة - مرة أخرى - فى مايو ١٨٨٢ ، كان ماليت قد جمع معلومات أكثر دقة عن نشاطه . ففى مايو كتب لحكومته أن أسعد غادر الآستانة فى ١٦ مايو ، وفى أول يونيو أبرق إلى عرابى بأنه قد وصل يوم الثلاثاء (٣٠ مايو) سالما . ويعنى ذلك أنه أثناء الصراع الحاسم بين الخديو ووزارة محمود سامى ، وعند وصول الأسطول وتسليم المذكرة المشتركة ، واستقالة مجلس النظار ، وجهود الأعيان للوساطة بين الخديو والوزارة وإعادة عرابى إلى منصبه ، كان بالقاهرة أحد ثقاة السلطان يشد أزر عرابى ومحمود سامى ضد توفيق والدولتين الأوربيتين . ولعله ساهم فى صياغة وتسليم الرسالة التى كتبها عرابى إلى السلطان فى ٢٥ مايو ، وفيما يلى تلخيص أضالى (المؤرخ التركى) لأصل الرسالة المودع بالآستانة[١٥] : "وفقا لما يذكره عرابى باشا ، ترجع المشاكل القائمة فى مصر إلى سوء إدارة توفيق باشا ، فقد وضع هذا الخديو غير الكفء أموره كلها فى يد القنصل الإنجليزى ، وتستند آمال الإنجليز فى غزو مصر على هذا الوضع فهم يستطيعون أن يحققوا ما يريدون باستخدام الخديو ، وهم يهدفون إلى تحويل مصر إلى مستعمرة بريطانية كالهند ، وإلقاء الوطنيين فى السجون أو إعدامهم وأن المصريين اتخذوا منه قائداً لهم لينقذهم من الأخطار التى تتهددهم ، وأن عليه أن يناضل من أجل بقاء مصر تحت جناح الدولة العلية ، وأن الخديو قد حرض بعض قواته عليهم ، ولكن محاولاته باءت بالفشل ، لأن أحداً لايقبل العمل لحساب دمية الإنجليز . غير أن القنصل الإنجليزى لازال يتمتع بمركز قوى فى الشئون المصرية ، ولذلك يخشى العرابيون من أن يعلن الخديو انفصاله عن الدولة العثمانية . وأن الشائعات القائلة بأن أرواح الأوربيين معرضة للخطر ليست سوى أكاذيب ، فهم يعيشون فى سلام آمنين . كما ذكر عرابى أنه يناضل من أجل وحدة إسلامية ، وأنه على استعداد للتضحية بدمائه فى سبيلها ، وأن مافعله حتى الآن خير شاهد على ذلك ، فتلك هى الحقيقة التى لازيف فيها . فتوفيق ليس عديم الكفاية فحسب ، بل شرير أيضا ، وينتظر الجميع عزله وتولية حليم باشا بدلاً منه" .

وحتى إذا كان احمد أسعد لم يساهم فى صياغة تلك الرسالة ، فإن ذلك لايعنى أنها لاتعبر عما كان يعتقده عرابى ، وهى تشير إلى أن عرابى وإن كان لايتلهف على تولية حليم إلا أنه-

---

(15) Adali (in holt), pp. 55 - 56 .

على مايبدو - توصل إلى قرار بشأنها ، فقد خسر توفيق ثقة العرابيين ، ولم يعد له وجود إلى جانبهم ، وهم يعلمون الآن أن السلطان يتحين الفرصة لخلعه . ولاريب أن هدف رحلة أحمد أسعد الأخيرة إلى مصر هو تمهيد الطريق لتغيير الخديو . وخلال وجوده بالقاهرة نشطت دعوة أنصار حليم القدامى والجدد له ، وأخذت تجمع التوقيعات على عدد من الالتماسات لترفع إلى السلطان تطالب بخلع توفيق وتولية حليم ، ومن الأمثلة على ذلك التماس موظفى نظارة الأوقاف ، وحمل أسعد معه إلى الآستانة عريضة مماثلة تحمل ٢٠٠٠ توقيعا ، وتلقى يعقوب صنوع فى منفاه بباريس رسالة من "الوطنيين المصريين" (كان من بينهم صديقه العقاد طبعًا) يطالبون فيها بإعلان التأييد العام لحليم ، ومن ثم طالب صنوع عرابى - على صفحات جريدته- بخلع توفيق ، وأن يجعل مجلس النواب يعلنون تنصيب حليم خلفًا له . كذلك أصدر ثمانية من علماء الأزهر فتوى مفادها أن توفيقًا لايصلح لحكم البلاد لتحالفه مع الكفار ، وأنه يجب استبداله بحاكم آخر يحترم الشريعة ويطيع السلطان ، ولكن كبار أعيان المسلمين رفضوا التوقيع على الفتوى وظاهروا الخديو[١٧] . وكان الخديو على علم بتلك العرائض التى تقدم إلى السلطان ضده ، فلم يخف عليه نشاط أشياع حليم للدعوة له ، ولكنه لم ير فى تلك الدعوة خطرًا حادًا يتهدده ، فلم يكن يعرف شيئًا عن النوايا الحقيقية للسلطان ، تمامًا كما كانت الحال بالنسبة لوالده فى يونيو ١٨٧٩ ، عندما كان السلطان يريد تعيين حليم خلفًا لإسماعيل ، ولكن الدول الغربية منعته من ذلك ، وخانه التوفيق مرة أخرى عام ١٨٨٢ .

وكلما كانت هناك أزمة فى مصر ، وكلما وردت "المسألة المصرية" (كما كان يسميها الأوربيون) على جدول أعمال الدبلوماسية الغربية ، نشط حليم وأتباعه ودعاته فى الآستانة ومصر والعواصم الأوربية ، وجرت الأقلام - ربما بتمويل من حليم - لنصرة قضيتهم .

وعندما أصبح واضحا - فى ربيع ١٨٧٨ - أن لجنة التحقيق ستتخذ طابع المحكمة ، وأنها ستصدر حكما ضد إسماعيل ، كتب حليم إلى ابن أخيه ينتقد سياسته انتقادًا مرًا ، وطالبه بوضع إدارة الشئون المالية للبلاد فى أيدى الأوربيين وأن يتنازل عن ممتلكاته للدوله . ومن الطبيعى أن يصل هذا الخطاب إلى أيدى رجال الصحافة ، فنشر فى ٨ أبريل ١٨٧٨ . وفى أوائل مايو استخدم حليم فالنتى (Valenti) - وكيله بباريس - لينشر "برنامج الحكومة"

---

(١٧) النص فى وثائق الخارجية الألمانية

G.F.O. - I.A.B. 9 (Turkti 102, Vol. 6 (Paris 25/5/1878).

فى أوربا ، على أمل أن تفكر لجنة التحقيق فى تغيير الخديو ، فوعد بوضع مصر تحت الرقابة الأوربية الشاملة ، وبعد استيلاء الدولة على أملاك الخديو وأسرته فإن دخل الخزانة المصرية لن يكفى لسد حاجة الدائنين فحسب ، بل يكفى لسداد ديون الباب العالى "وهو مايسعدنى شخصيا ، لأن مصر جزء لايتجزأ من الدولة العثمانية"[١٨] . وقد انبهر بعض الدائنين بتلك الوعود ، ولكن القناصل كانوا يرون غير ذلك ، فهم لم يصدقوا أن يتغير الوضع تحت حكم حليم عنه تحت حكم إسماعيل ، ورأوا أنه فى حالة خلع الأخير يجب أن يخلفه توفيق الذى يسهل السيطرة عليه . وكانت تلك الاعتبارات هى التى حالت - قبل كل شئ - دون تولية حليم الخديوية فى ١٨٧٩ بعد خلع إسماعيل .

وعلى كل ، لم يكتشف ممثلو الدائنين إمكانية خفض مصروفات الحكومة المصرية عن طريق المخصصات السنوية التى كان يحصل عليها حليم . ففى اتفاقية ١٤ أبريل ١٨٦٦ ، قبل حليم "بيع" ممتلكاته لابن أخيه . وفى عقد مبرم فى ١١ يوليو ١٨٧٠ ، تنازل حليم "نهائيًا" عن حقه فى ولاية الحكم وعما بقى من ممتلكاته مقابل حصوله على مبلغ ستين ألف جنيه سنويًا ولمدة أربعين عاما ، وفى ١٥ ديسمبر ١٨٧٩ قرر مجلس النظار خفض هذا المبلغ ليصبح ١٥ ألف جنيه سنويا ، وحاول البارون دى رنج وكارو - وكيل حليم الذى أوفده الأخير إلى القاهرة- أن يحصلا من لجنة التصفية على مخصصات أكبر لحليم ، ولكن لم يطرأ أى تغيير على ما قرره مجلس النظار ، فلم تفلح الدعاية التى نظمت فى احداث أى تغيير ، واضطر حليم أن يخفض ميزانية "الدعاية" ، غير أنه فى ١٨٨١-١٨٨٢ لم ينجح فى إقناع السلطان بأنه خير من يحكم مصر لحسابه فحسب ، بل ونجح فى إيجاد داعية له فى باريس يرشحه للخديوية ، وبعد ما فشل فى ١٨٧٨ أو ١٨٧٩ تجددت آماله فى تحقيق هدفه المنشود .

وفى مصر ، كان عميلاه عثمان فوزى ، وحسن موسى العقاد يمهدان الطريق لعودته . وكان فوزى مملوكًا سابقًا لمحمد على يتولى إدارة أملاك زينب هانم شقيقة حليم ، بينما كان العقاد ينتمى إلى أسرة ثرية من التجار وملاك الأراضى وأصبح نائبًا بمجلس شورى النواب فى ١٨٦٦ و١٨٧٠ ، وكان على العقاد أن يتقرب من العرابيين ويسعى لرشوة عرابى نفسه ، وأعدت زينب هانم المبالغ اللازمة ، وتسلم منها حسن العقاد ثلاثين ألف جنيه . واتضح - خلال

---

(١٨) لانستطيع تأييد ما ذهب إليه لانداو من احتمال وجود صلات سرية بين حليم وجمعية الضباط الفلاحين ، فلم يكن حليم مرشح العرابيين إلا فى ١٨٨٢ عندما علموا أنه مرشح السلطان لخديوية مصر .

محاكمته فيما بعد - إنه قد أودع المبالغ التى حصل عليها من زينب وشقيقها حليم فى حسابه، وأنه لم يعط عرابى شيئًا منها . ولم يدر بخلد عرابى أن ذلك كان السر وراء الحماس الوطنى للعقاد[١٩]. ويبدو أن محمود سامى والشيخ العدوى كانا - على سبيل المثال - أكثر تأثرًا بعملاء حليم من عرابى نفسه ، ومن ثم يحق لعرابى أن يحتج بأنه لم يكن على صلة مباشرة أو غير مباشرة بحليم ، وأن الصلة الوحيدة بينهما هى صورة فوتوغرافية لحليم أرسلها الأخير إليه .

وكما ذكرنا آنفًا، أرسل الشيخ أحمد أسعد برقيتين إلى عرابى - فى الأول من يونيو- بعد عودته إلى الآستانة ، أخبره فيهما بأنه سلم خطابه للسلطان ، وأكد له إخلاصه وصدق ولائه ، وحذره من التهاون فى المحافظة على الأمن العام ، والإبقاء على وحدة الإسلام ، كما طلب منه أن يناضل ضد "التفرقة فى الجنسية" . وفى رده على برقية لعرابى - فى ٢ يونيو - طلب منه التمسك بالروابط المتينة مع الباب العالى وألا يقبل المساس بها ، فإذا لم تعمل مصر بالتنسيق التام مع السلطان ، أصبحت لقمة سائغة للأعداء .

وبعد ذلك بخمسة أيام ، وصل أسعد إلى مصر مرة أخرى بصحبة درويش باشا - المبعوث العثمانى - الذى طلب الخديو إرساله . وكانت البعثة التى رأسها درويش تضم ٥٩ شخصًا كان من بينهم - مرة أخرى - أحمد راتب ، وقدرى ، وكان ممثلا الخديو وعرابى فى استقبال درويش بالإسكندرية ، السرتشريفاتى ذو الفقار ، ويعقوب سامى وكيل الجهادية . وكانت مهمة البعثة تنحصر فى اتخاذ ماتراه من إجراءات للحيلولة دون تدخل الدول الغربية عسكريًا فى مصر . ولتحقيق هذا الغرض سعى درويش باشا إلى تهدئة الأمور أولا ، وإيجاد حل للصراع الداخلى فى مصر وفق مشيئة السلطان ، فإذا لم يكن ثمة أمل فى تهدئة الأحوال فى مصر، فلا بأس من إرسال عرابى إلى الآستانة على أن يتولى درويش نظارة الجهادية وقيادة الجيش المصرى بنفسه . وعندئذ يحل مجلس النواب ، ويلقى القبض على المتمردين ويقدمون للمحاكمة، وكان درويش يرى إعداد حملة تركية للتدخل فى مصر إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

وعلى كل ، توقع الطرفان المتصارعان من المبعوث التركى أن ينحاز له مباشرة دون مواربة أو محاولة للتهدئة . ولذلك أحس الخديو بخيبة الأمل بعد حديثه الأول مع درويش باشا ، ولم

(19) Blunt : Secret History, p. 237 .

يشجعه الحديث الثانى على أن ينظر إلى المستقبل نظرة مليئة بالأمل . حقًا أعلن درويش أنه يريد إعادة سلطة الخديو ووضع نهاية "للتمرد" ، ولكنه تمنى أن يحقق ذلك دون استعانة بجندى عثمانى واحد . وأدت الطريقة الواثقة التى عامل بعد علماء القاهرة - وعلى رأسهم الشيخ العدوى والشيخ عليش - البعثة التركية ، الذين قدموا لها عريضة - فى ١٠ يونيو - يشكون فيها من الدول الغربية والخديو ، إلى تهدئة التوتر . وفى اليوم السابق على تلقى هذه العريضة أوضح درويش للقنصلين النمساوى والألمانى أن هدفه التوفيق بين الطرفين ، وأن يتعامل مع الضباط الذين أبدوا ولاءهم له بإخلاص ملحوظ ، وأبلغ القنصلان أن هذا الحل سيكون مؤقتا ، فقد وعد العسكريين بخلع الخديو فى المستقبل القريب ، وطلب منهم أن يصبروا قليلاً ، ووصف توفيق بأنه طفل عديم الخبرة .

ولكن تلك السياسة الحذرة اهتزت هزة عنيفة ، عندما وقعت - فى ١١ يونيو- "مذبحة" الإسكندرية البغيضة . وقد كتبت مئات الصفحات فى وصف ظروف الحادث وملابساته ، ولكن بقيت بضع كلمات يمكن أن تقال حولها ، فلم يتمكن أولئك الكتاب الذين اتهموا توفيق أو عمر لطفى ، أو درويش باشا ، أو عرابى ، أو محمود سامى ، أو عبد الله النديم ، أو كوكسون بتدبير تلك "المذبحة" من إقامة دليل واحد إيجابى على تورط أى منهم فى ذلك العمل . فالعرابيون هم آخر من يتوفر لهم الدافع لتدبير مثل تلك "المذبحة" ، ولابد أن يكونوا قد تحققوا من أن مثل ذلك الحادث يعطى للدولتين المبرر الذى تتوقان إليه للتدخل العسكرى ويحجب عنهم تأييد السلطان الذى حذرهم غير مرة بتفادى ما قد يؤدى إلى تدخل الدول . ولكن من الغريب أن الأوربيين اتهموا عرابى بتدبير هذا العمل ، وزعموا أنه أراد بذلك أن يبرهن على أنه صاحب القوة القادرة على إقرار النظام بعد أن يضع حداً للاضطرابات التى خطط لها من قبل ، ولكن أوراق عرابى - التى ضبطت فيما بعد - كانت تتناقض مع هذا الاتهام تناقضًا تاما ، ولم يوجه إليه الاتهام بتدبير "المذبحة" أثناء محاكمة العرابيين . ويبدو منطقيًا أن الإنجليز هم الذين دبروا تلك "المذبحة" كمقدمة للتدخل العسكرى ، وكان اتهام كوكسون والقنصل اليونانى بالإسكندرية بتهيئة المناخ لحمام الدم صحيحًا ، فى ضوء ما قاما به من تسليح المالطيين واليونانيين والذى كان واضحًا للعيان . فمن الملاحظ أن ضحايا "مذبحة المسيحيين" من المصريين كانوا يفوقون ضحاياها من الأوربيين ، بل قام الشيخ ابراهيم - أحد الشخصيات السكندرية المعروفة - بفتح أبواب المساجد لإيواء المسيحيين الذين كانوا معرضين للخطر . كما أنه من غير الملائم أيضا أن نظن أن الخديو وعمر لطفى قد أمرا بتدبير الحوادث

لإجبار الدولتين الأوربيتين أو الباب العالى على التدخل ، كما أن أصل البرقية التى أصدر الخديو بموجبها تعليماته إلى عمر لطفى بتدبير ذلك لازالت فى حاجة إلى برهان[٢٠] .

ومهما كان الأمر ، فقد اقترح فجأة استدعاء الفرقتين التركيتين اللتان كان قد أخطر القناصل - فى ٩ يونيو - بأنهما تقفان فى تركيا على أهبة الاستعداد حتى تعملان على إعادة النظام إلى البلاد . غير أن التدخل التركى المسلح لم يكن أبسط الحلول الممكنة ، فكان لابد من الحصول على موافقة الدول على مثل ذلك التدخل أولاً من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان على درويش أن يتحقق من أن الأمر يتطلب جيشًا أوربيًا إلى جانب الجيش التركى للوقوف فى وجه المعارضة العنيدة للمصريين ، فطبيعة المعارضة - عندئذ - قد تكون مختلفة، فالتدخل الأوربى قد يؤدى إلى نشوب حرب دينية على نحو ما أكد أحمد أسعد للقنصل النمساوى .

وقد لخص بورج فى تقريره المعلومات التى استطاع جمعها حول موقف العسكريين من تلك المسألة ، فقال : "إن السلطان خليفة المسلمين ورئيسهم الروحى ، فهو يتصرف بإلهام مقدس مستمد من صفته الأولى يجب أن يطاع باعتباره ممثل النبى ، بينما الحاكم الزمنى يضطر فى وقت من الأوقات إلى الاستجابة لمطالب الحكام حتى لو كانت تتعارض مع ما يمليه عليه "ضميره" ، ولذلك إذا اضطر إلى اتخاذ تدابير عسكرى بضغط من الدول الأوربية ضد من يدافعون عن مصالح الإمبراطورية (أى ضد الجيش المصرى) ، كان الخروج عليه أمرًا مشروعًا .

لقد كان درويش يعلم بهذا الموقف ، ولم يكن يرى بالتأكيد ضرورة التدخل التركى . ولذلك حاول التوسط - مرة أخرى - بعد "المذبحة" بين الخديو والضباط ، وأبرق الخديو - فى ١٣ يونيو - إلى ممثله لدى الباب العالى شاكيًا من تصرف درويش ، مؤكداً أنه لايمكن إقرار السلام والأمن بهذه الطريقة ، طالبًا تدخل السلطان عسكريًا لطرد عرابى وأتباعه من البلاد . وفى نفس الوقت رحب درويش بفكرة القنصلين النمساوى والألمانى اللذان كانا يهتمان بالمحافظة على أرواح من يتمتعون بحماية دولتيهما ، والرامية إلى إعادة تشكيل وزارة مصرية مسئولة[٢١].

---

(20) F.O. 78, Vol. 2438 (Cairo 15/6/1882) .

(21) Austrian Archives-Box 122 (Alexandria, 16/6/1882) .

وفى ١٣ يونيو ، وضع توفيق نفسه تحت حماية الأسطول ، فكان يريد الانسحاب إلى الإسكندرية منذ مارس ، ولكن ماليت رفض غير مرة أن يسمح له بالهرب من القاهرة ، وجاءت آخر محاولاته فى ٢٩ مايو . وبعد "المذبحة" لم يكن ثمة ما يجبره على البقاء بالقاهرة، فتبعه درويش والقناصل إلى الإسكندرية ، ولم يستجب الخديو لطلب السلطان عودته إلى القاهرة مع درويش . وكان من الواضح أن الباب العالى يخشى أن يقوم توفيق بالاتفاق مع قائد الأسطول مباشرة على إنزال القوات دون استشارة الآستانة . وعلى كل بقى عرابى بالقاهرة.

وقدم ساورما ، وكوسيك خطتهما إلى الخديو ، فوافق عليها بعد تردد مؤكداً أنه لايتوقع أن تؤدى تلك الخطة إلى نتيجة محققة . واتصل القنصلان بعد ذلك بيعقوب سامى الذى دعا طلبه عصمت للباحث معهما . وكان القنصلان يريدان التعرف على أفكار الضباط وتصورهم للكيفية التى قد تتطور بها الأمور . ولكنه لم يستطع أن يقدم إجابة محددة دون الرجوع إلى عرابى ، ولكنه يمكنه أن يقول إن "رغبات الجيش تتجه نحو إقامة نظام شرعى فى البلاد بدلاً من الطغيان الذى يسود الآن ، فتنتزع سلطات الخديو التى تعطيه حق إصداره الأوامر دون اعتبار لشئ ، مع حق منح الترقيات والهبات من ناحية ، والطرد من الخدمة والنفى من ناحية أخرى ، ولذلك يجب تشكيل وزارة من أهل الثقة تضم الأكفاء من كبار الموظفين ، لتتولى وضع القوانين التى تحدد حقوق واجبات عناصر السلطة - بما فى ذلك الخديو - تحديداً واضحًا"[٢٢] . ويجب أن يراعى الخديو تلك القوانين مراعاة تامة ، ويتخلص من أفكاره الانتقامية . ورغم أن عرابى يعتقد أن بقاء توفيق فى منصبه ضار بالبلاد ، إلا أنه يعلم أن اختيار الخديو من اختصاص السلطان . وما يستطيع الضباط المطالبة به هو طرد مستشارى الخديو خيرى وطلعت من الخدمة . وأضاف طلبه عصمت أن توفيقا قد لايرغب فى تعيين محمود سامى رئيسا للنظارة ، ولكنهم قد يقبلون براغب باشا رئيسًا للنظار .

وفى ١٦ يونيو ، نقل يعقوب سامى إلى القنصلين النمساوى والألمانى رد عرابى على مقترحاتهما ، الذى ذكر فيه أنه يرضى بحل المسائل المعلقة على أساس ما جاء بالشكوى المقدمة منه للسلطان بحق الخديو (ولعله يقصد بذلك خطابه إلى السلطان فى ٢٥ مايو) ، ولكنه لايصر على خلع توفيق . ولم يكن خلع توفيق ضروريًا - على حد تقدير ساورما - لأن الضباط كانوا يعلمون أن حليما سيحل محل توفيق فى حالة خلعه . ولكن ساورما وكوسيك اتفقا مع درويش على أن خلع توفيق هو خير سبيل لحل الأزمة فى ظل الظروف الراهنة .

---

(22) Ninet : Arabi Pacha, p. 135 .

واستجاب توفيق لنصيحة القنصلين النمساوي والألماني - اللذان حصلا على تأييد القنصلين الإيطالي والروسي - بتكليف راغب باشا بتشكيل وزارة جديدة ، فمصدر أمر الخديو بتكليف راغب باشا - في ١٧ يونيو- وتم تشكيل الوزارة في اليوم التالي . وأبدى عرابي استعداده للتعاون مع راغب باشا ، وتوجه إلى الإسكندرية في ٢٠ يونيو ودخلها دخول المنتصر، وفي اليوم التالي استقبله أهالي الثغر بالهتاف عندما عبر شوارع المدينة في عربة بجوار الخديو واعتبر مجلس النظار الجديد نوعًا من الحكومة الائتلافية ، فيذكر كوسيك أن المجلس ضم من ثقات الخديو : أحمد راشد ، وعبد الرحمن رشدي ، ومحمود الفلكي ، الذين شغلوا مناصب نظار الداخلية والمالية والأشغال العمومية على التوالي ، واعتبر على ابراهيم ناظر الحقانية خبيراً محايداً . وضم المجلس من مؤيدي عرابي - الذي احتفظ بالطبع بمنصب ناظر الجهادية - اسماعيل راغب رئيس النظار وناظر الخارجية ، وسليمان أباظه ناظر المعارف، وحسن الشريعي ناظر الأوقاف . وتصنيف الثلاثة الآخرين باعتبارهم من أتباع عرابي صحيح ، ولكن إلى درجة ما ، لأن كارترايت - الإنجليزي - يعد هذه الوزارة أقرب إلى "المحافظة" .

وفي ٢٠ يونيو ، قدم راغب باشا برنامج وزارته[٢٣] الذي قبله الخديو في نفس اليوم . وبالإضافة إلى ماجرت العادة على ذكره في برامج الوزارات منذ ١٨٧٨ ، أعلن "عفو عام" عن كل من اشتركوا في الحوادث الأخيرة ما عدا أولئك الذين تورطوا في "مذبحة" يونيو ، وذكر أيضا أن ناظر الخارجية (راغب باشا نفسه) له وحده حق الدخول في مفاوضات من أي نوع كانت مع قناصل الدول ، وأن ماعدا ذلك من اتصالات بالقناصل تعد غير قانونية . وأخيراً يتولى مجلس النظار إعداد مشروع جديد لقوانين أساسية يقدمها لمجلس النواب والخديو ، تحدد "حقوق الحكام" والمحكومين من كل صنف[٢٤] والمجالات الإدارية والقضائية للسلطة .

وبموافقة توفيق على هذا البرنامج يكون قد صدق على المطالب والخطط السابقة الرامية - في الواقع - إلى إصدار دستور مصري ، والتي أثيرت لأول مرة بمجلس النواب في فبراير ، ثم في مجلس النظار (وخاصة وزارة محمود سامي) ، وأخيرا أثارها الضباط[٢٥] . ومفهوم

(٢٣) نص البرنامج ورد الخديو في ، كرم ، ص١١٦-١١٨ .

(٢٤) أنظر أيضا مذكرة عرابي حول الإصلاحات المقترحة لمصر في :

Blunt : Gordon at Khartoum, pp. 33 - 37 .

(25) Broadley, p. 473 .

الحاجة إلى قوانين أساسية (بالإضافة إلى قانون مجلس النواب) قد استقر خلال التجارب والممارسات السياسية . وتحقق مجلس النواب من أن اللائحة الأساسية لاتكفى لإضفاء الشرعية على صلاحيات مراقبة السلطة التى كان يتوق إليها . وأدرك مجلس النظار أن علاقته بالخديو يجب أن ينظمها قانون ، إذا أراد المجلس أن يحتفظ باستقلال نسبى عن شخص الحاكم . وقد أثبتت اللائحة الأساسية لمجلس النواب - الصادرة فى ٧ فبراير- أنها مناسبة إلى حد ما لتنظيم العلاقة بين مجلس النواب ومجلس النظار ، غير أن العلاقات بين مجلس النواب والخديو ، وبين مجلس النظار والخديو ، لم يكن ينظمها قانون على الإطلاق . أضف إلى ذلك ، أن وضع الصلاحيات العامة الباقية كان بحاجة إلى تحديد ، ويتضمن ذلك صلاحيات موظفى المديريات من المدير حتى العمدة . ومن بينها حق التظلم وحق الاقتراع اللذان كفلهما القانون ، وإن كان الحق الأخير يقتصر على مجموعة محدودة من الأهالى .

وظن درويش باشا أن إقامة "وزارة ائتلافية" لإرضاء جميع الأطراف يفى بالغرض من مهمته، وإبرق بذلك إلى الباب العالى . وفى الواقع لم يحقق درويش شيئًا ، فتشكيل الوزارة الجديدة لم يكن ثمرة جهده ، كما أن السلطان لم يكن يرى أن مهمة بعثته قد انتهت . وفى ٢٠ يوليو ، تلقى درويش أمراً من السلطان لحث عرابى على "زيارة" الآستانة ، ليقدم الشكر إلى السلطان على منحه إياه الوسام المجيدى . ولكن درويش كان قد أبلغ القنصلين الألمانى والنمساوى أن محاولة إبعاد عرابى عن مصر محاولة غير مجدية . ومن الواضح أن السلطان كان يظن أن الدولتين الأوربيتين قد تعدلا عن التدخل العسكرى فى مصر ، إذا نجح الباب العالى فيما فشلتا فيه ، وهو إبعاد عرابى عن المسرح السياسى المصرى . أضف إلى ذلك ، أن تحقيق مثل هذا النجاح يقوى نفوذ السلطان فى مصر .

ولكن عرابى لم يتحمس لزيارة الآستانة . ولما كان درويش يعتبر أن ليس ثمة ما يمكن عمله ، أهدى الخديو بعض المجوهرات ، ومنح سلطان باشا وسامًا تركيًا رفيعًا ،كما منح أوسمة لثلاثة وثلاثين شخصًا (كان من بينهم وفقًا لما يذكره كارترايت ثمانية من مؤيدى الضباط و١٦ من أتباع الخديو وتسعة من "المحايدين" . وحاول درويش مرة أخرى أن يقنع مجلس النظار بالموافقة على إستدعاء قوات تركية لتقف إلى جانب الجيش المصرى ضد الغزو الإنجليزى المتوقع ، ولكن المجلس رفض ذلك العرض .

وعلى كل ، أصبح الضباط يتشككون بالتأكيد فى نوايا درويش . فقد فشل فى أن يتدخل تدخلاً حاسما لمصلحتهم فى الصراع الذى دار بينهم وبين الخديو على نحو ما كانوا يتوقعون ، كما أنه قدم لعرابى تلك الدعوة المشكوك فيها لزيارة الآستانة . وفى ٧ يوليو ، حاول أحمد رفعت - بتعليمات من درويش باشا - للمرة الأخيرة أن يقنع عرابى "بالعيش فى كنف السلطان"(٢٦) . وغادر أحمد أسعد القاهرة ، فى ٨ يوليو - دون أن يصطحب عرابى معه إلى الآستانة كما كان مقرراً . وأحس درويش أن عليه أن يحذو حذو أسعد فيغادر البلاد بدوره ، لأن الضباط لم يتوقعوا شيئًا من بعثته . ولكن المبعوث التركى ظل مقيمًا بالإسكندرية حتى شهد قصفها ، وأخيراً استدعاه السلطان عن طريق القنصل الألمانى ، فترك قدرى بالإسكندرية وأبحر على ظهر يخته فى ١٩ يوليو .

وفى نفس الوقت ، ثار نقاش فى الآستانة حول المصير الذى ينتظر مصر ، حيث عقد فى ٢٣ يوليو مؤتمر سفراء الدول المعنية بأمر مصر . ولا يعنينا هنا أمر المشادات الدبلوماسية ، خاصة أنها ظلت غير ذات معنى بالنسبة لمجرى الأحداث فى مصر . وبعد ما فرض الإنجليز الأمر الواقع على ضفاف النيل ، انفض المؤتمر فى ١٤ أغسطس دون أن يفعل شيئًا .

وفى تقييمه لتشكيل وزارة راغب باشا ، كان القنصل الألمانى متأكداً تمامًا من أن هذا الحل للصراع الداخلى فى مصر يمكن أن يستمر إذا ما كان هناك تغيير جذرى فى مواقف انجلترا وفرنسا . ولم يطل التغيير المتوقع فى السياسة الفرنسية ، فقد جاء ذلك فى أول يوليو ، عندما عين قنصل جديد لفرنسا هو دومى دى فورج ، أما الموقف البريطانى فلم يطرأ عليه أى تغيير. ولذلك لم يكن ثمة خلاف حول مصير مصر ، فقد كان الغزو الإنجليزى متوقعًا منذ نهاية يونيو فى كل يوم بل وفى كل ساعة . وغادر الكثير من الأوربيين مصر ، كما التمس الشوام والأتراك الجراكسة ، وحتى بعض أعيان البلاد ، سبيل الفرار فى حشود كبيرة . وعلى سبيل المثال، فر عبد السلام المويلحى "البطل القومى وميرابو مصر"(٢٧) إلى سوريه . وتوقفت الحياة الاقتصادية فى البلاد ، ونقلت المصالح الحكومية التى يديرها موظفون أوربيون أعمالها إلى الإسكندرية أو منطقة القناة(٢٨) . أما المصريون فقد بقوا فى بلادهم .

---

(26) The Times, 16/4/1879, p. 9 .

(27) Bioves, p. 132 .

(28) Stone, p. 289 .

وفشلت آخر محاولة من جانب السلطان لمنع وقوع الغزو الإنجليزى لمصر . ففى ٥ يوليو طلب السلطان من والاس - السفير الأمريكى بالآستانة - أن يتوسط فى الأمر عند الإنجليز، ولكنهم لم يستجيبوا للوساطة ، وألقى والاس باللوم على دافرين باعتباره المسئول من فشل الوساطة .

ويمكننا أن نتغاضى هنا عن المناقشات التفصيلية التى دارت حول الإرهاصات الحزينة لقصف الإسكندرية . ويمكننا تلخيصها فى جملة واحدة ، فقد أراد الأميرال سيمور أن يجد مبرراً لقصف الإسكندرية ، وعلى حد تعبير الجنرال ستون فى خطاب أرسله إلى أسرته فى القاهرة فى ٨ يوليو "إذا لم يجد المبرر فسوف يصنعه"(٢٩) . وفى أوائل يونيو ، هددت الحكومة البريطانية الباب العالى بالتدخل العسكرى فى مصر إذا لم يتوقف العمل فى تحصين دفاعات الإسكندرية . وفى ٥ يونيو ، أصدر السلطان أمره إلى الخديو الذى نقله بدوره إلى عرابى بوقف التحصينات فوراً ، ورد عرابى على توفيق فى نفس اليوم بأن مايجرى هو مجرد إصلاحات ليس إلا ، لترميم التحصينات المتداعية ، لحماية "المصريين العثمانيين" من تهديد الأسطول . غير أنه كان باستطاعته أن يوقف إجراءات الترميم استجابة لطلب أمير المؤمنين ، وكان على الخديو - من ناحية أخرى - أن يتأكد من مغادرة الأسطول للمياه المصرية . غير أن الأميرال أصر على أن التحصينات لازالت مستمرة ، وأبرق توفيق - الذى لم يتهيأ بعد للقبول بغزو انجليزى - إلى الباب العالى مؤكداً أن ادعاءات سيمور لا أساس لها من الصحة .

وعلى كل ، لم يمكن لذلك كله صلة بالموضوع ، فحتى لو لم يكن السلطان مكبل اليدين فإنه لا يستطيع أن يرسل جيشًا تركيًا لينصب حليم حاكمًا على مصر ، لأن دافرن كان يستطيع أن يمنع ذلك . واعترف سيمور لكارترايت - فى ٦ يوليو - أن ليس ثمة أى تعزيز للتحصينات ، غير أنه طلب من القائد العام إيقاف تلك الأعمال الوهمية . وترك الأميرال القناصل الخمسة ، الذين طلبوا منه ضمانات ببقاء التحصينات على ماهى عليه دون تغيير ، يعتقدون أنه لايهتم بإعطاء مثل هذه الضمانات . لقد كانت الكارثة واقعة لا محالة .

وفى ١١ ، ١٢ يوليو ١٨٨٢ تحولت الإسكندرية إلى أنقاض ورماد . وفى نفس الوقت ، انهارت سياسة عدم التدخل التى تبناها حزب الأحرار البريطانى كما ينهار بيت من ورق . "إن الأزمة المصرية تقدم لنا نموذجًا ممتعًا للكيفية التى يستطيع بها الدفع الإمبريالى أن يغير نغمة واتجاه السياسة الخارجية لحزب بريطانى" .

---

(29) Young, pp. 119 - 120 .

الاختيار بين توفيق وعرابى :

لقد فشلت سياسة الزوارق الحربية البريطانية - الفرنسية فى مصر فشلاً ذريعًا ، فلا ريب أن التهديد أخذ مأخذ الجد ، ولكنه لم يؤد إلى النتائج التى توقعتها الدولتين أصلا ، لأن الادعاءات التى بررت مجئ الأسطول بالحاجة إلى حماية أرواح وممتلكات الرعايا البريطانيين والفرنسيين المقيمين فى مصر ، تلاشت كما تتلاشى فقاعة الصابون ، فما ادعى الأسطول أنه جاء ليحول دون وقوعه حدث بالفعل ، ونعنى بذلك "مذبحة" ١١ يوليو ، وتدمير الأحياء الأوربية بالإسكندرية فى ١١-١٢ يوليو ، فقد تم التغاضى عن الاهتمام بحماية أرواح وممتلكات الأوربيين .

ويذكر دى كوسيل - الإنجليزى الذى كان يعمل مديراً للجمارك المصرية (والذى عينه الخديو فى هذه الوظيفة) - وكان يرقب تحطيم التحصينات من على متن سفينة حربية إنجليزية أن "المنظر كان رائعًا"[٣٠] ، ومقابلة احتراق المدينة بهذا القدر من الارتياح يدل على شذوذ نيرونى مجرد من الإحساس . ويبرر هذا "المنظر الرائع" بأن الأسطول كان "مهدداً" نتيجة تحصين استحكامات الشواطئ المصرية . ولابد أن يكون الأميرال البريطانى قد أحس بالمتعة فى السفه والحماقة .

وادى "الإنجاز العظيم" المتمثل فى تحطيم التحصينات إلى وضع حامية الإسكندرية وسكانها فى حالة يأس وقنوط ، فخلق الذعر والدمار والبدو المتعطشين للنهب جواً من الرعب والفزع يومى ١٢ ، ١٣ يوليو ، وخلال هذين اليومين نشط النهابون ومشعلو الحرائق لملء الفراغ الناجم عن غياب السلطة والقيادة ، وترك لهم الجنود الإنجليز الحبل على الغارب . وضمن الخديو سلامته الشخصية حيث كان يقيم بقصر الرمل خارج أسوار المدينة ، على حين أخذ عرابى ينتقل من مكان إلى آخر . وبعد يومين من الفوضى العارمة ، بدأ الجميع يتطلعون إلى وضع جغرافى وسياسى جديد ، فعاد الخديو إلى قصر رأس التين حيث ألقى الأسطول الإنجليزى - الذى وضع الخديو مصيره فى يده - مراسيه ، وحيث البقايا الحزينة لما كان بالأمس مدينة باهرة . وتحرك عرابى وأتباعه المخلصين عبر ترعة المحمودية وعلى الخط الحديدى

---

(30) Kusel, p. 199 .

إلى اعماق الدلتا وسط الجنود والأهالى الذين كانوا يلتمسون سبيل الفرار بما استطاعوا استخلاصه من أسلاب الإسكندرية . وفى ١٤ يوليو ، بدأ عرابى تنظيم جنوده عند كفر الدوار، وأخذ يبنى خطًا دفاعيًا يحول بين الإنجليز والتوغل داخل البلاد .

وحاول لورد كرومر أن يلخص أحداث الشهرين التاليين فى عبارة واحدة فقال : "تقدمت انجلترا فى البلاد ، واستطاعت بضربة سريعة صائبة أن تسحق المتمردين"(٣١) ولكننا نرى أن الأمر لم يكن بهذه السهولة ، وسوف نرى كيف واجهت القوى الاجتماعية المختلفة بداية الصراع العسكرى ، وكيف نظمت الحياة الاجتماعية والسياسية عندما تركت أمور البلاد بأيدى المصريين ، وكيف استطاع الإنجليز احتلال البلاد تحت عباءة "التدخل لإقرار الشرعية" .

وحتى ١٣ يوليو ، كان التنبؤ بمسار الأحداث أمرًا مستحيلاً ، لأن ذلك كان يعتمد على مايقرره الخديو وبطانته من النظار والموظفين والأعيان ، فطالما بقى هؤلاء بقصر الرمل كان كل شئ يشير إلى استعدادهم لتولى قيادة المواجهة ضد المعتدين . وعند بداية الصدام فى ١١ يوليو ، أبرق رئيس النظار العجوز - إسماعيل راغب - إلى مديرى المديريات ورؤساء المصالح الحكومية معلنًا بداية الحرب وفرض الأحكام العرفية ، آمرًا بالاستيلاء على الخيول والبغال لصالح الجيش . وفى برقية أخرى طلب من هؤلاء العمل على حماية أرواح وممتلكات الأجانب . وفى منشور صادر فى ١٢ يوليو ، أمر أحمد راشد - ناظر الداخلية - المديرين بجمع المجندين الذين تطلبهم نظارة الجهادية على وجه السرعة ، وتبع ذلك توجيه نداء على صفحات الوقائع المصرية قرىء بالمساجد ، أعلن فيه أن الاستعدادات قد بدأت للجهاد . وفى نفس الوقت وردت برقيتان وضعتا البلاد فى حالة ارتباك ، ففى ١٤ يوليو أعلن ناظر الداخلية أن السلام والأمن قد عادا إلى الإسكندرية ، وأمر المديرين بأن يضربوا بشدة على أيدى مثيرى الشغب من أى نوع ، وفى اليوم التالى ألغى رئيس مجلس النظار أوامره السابقة وأعلن رفع الأحكام العرفية .

ولانجد صعوبة فى تفسير هذا التحول ، فقد انتقل الخديو وحاشيته إلى رأس التين فى ١٣ يوليو ، ووضع نفسه تحت حماية القوات البريطانية ، وتبعه النظار فى ذلك . وكان من الضرورى تبين ما إذا كان توفيق لا يزال حاكم مصر ، وما إذا كانت الحكومة قادرة على العمل وإصدار القرارات الملزمة للجهات الخاضعة لها . ولما كان طابع التدخل العسكرى البريطانى لم

---

(31) Cromer, Vol. 1, p. 300 .

يتحدد بعد ، وكان ضرب تحصينات الإسكندرية إجراء سابق لأوانه ، فقد كان لدى المصريين وقت كاف لتهيئة الجبهة الداخلية وتحريك "آلة الحرب" .

وعندما عجزت وحدتان من الجيش عن "حماية" الخديو من الأعداء بقصر الرمل[٣٢] ، فكر عرابى فى أن يأخذ الخديو إلى القاهرة بقطار خاص ، ولكن بعد أن فات الأوان ، فقد انحاز توفيق إلى الاعداء . وبادر عرابى إلى إقرار الوضع السياسى القائم غير المستقر ، وكان قد أبرق إلى وكيله بالقاهرة - فى ١١ يوليو - يأمره بأن يخضع جهات الإدارة للجيش للوفاء بمطالبه واحتياجاته ، لأن عرابى اعتبر أن الخديو والنظار قد تركوا البلاد دون قيادة ، وأصدر بيانًا لكل مدير ومحافظ - نشر بالوقائع المصرية فى ١٧ يوليو- أعلن فيه أنه أخذ على عاتقه الدفاع عن الوطن ، وفسر التعليمات المتناقضة الصادرة عن النظار بالإسكندرية بخيانة الخديو الذى أجبر النظار على اتباع نفس السبيل ، والذى ترك الأهالى المسلمين يذبحون لأن أغراضه التقت مع أغراض الإنجليز ، ولأنه لجأ فى الليل إلى إحدى السفن الحربية ليكمل العمل المشئوم الذى بدأه نهاراً ، ولذلك لايجب - من الآن فصاعدا - إطاعة أوامره ، وإنما تطاع أوامر عرابى وحده . وعلى وجه العموم ، لبيت مطالب العسكريين ، وأصبح التقاعس عن تلبيتها يعرض صاحبه للعقاب وفق الأحكام العرفية . واعتقد عرابى أن توفيقًا قد فقد إرادته الحرة لصالح الإنجليز ، وأن النظار وضعوا فى مأزق لايحسدون عليه .

وفى ١٧ يوليو ، تلقى ناظر الجهادية برقية من الخديو حاول أن يشرح فيها كيف أن الإنجليز ليسوا فى حالة حرب مع الحكومة الخديوية ، فذكر أن ضرب الإسكندرية جاء نتيجة للاستمرار فى بناء التحصينات (رغم أن تقارير المراقبين أشارت إلى توقف بناء التحصينات) ونصب المدافع ، لأن ذلك يعد تهديداً واستهانة بالأسطول البريطانى (١٦) وأن الأميرال البريطانى على استعداد لتسليم المدينة إلى جيش موال للخديو ، ويفضل تسليمها إلى قوة تركية ، وأن بريطانيا لاتكن عداء للحكومة الخديوية ، ولاترمى إلى تقييد حريتها أو امتيازاتها أو المساس بحقوق الباب العالى ، ومن ثم يجب أن يوقف عرابى الاستعدادات للحرب ، وأن يتجه مباشرة إلى رأس التين لتلقى تعليمات أخرى .

---

(٣٢) حاصر ٤٠٠ جنديا من المشاة والفرسان القصر لمنع الخديو من الهرب ، وبعد تدخل محمد سلطان وحسن الشريعى وسليمان أباظه ، وياوران الخديو ودرويش باشا على التوالى ، أمر عرابى طلبه عصمت بسحب الجنود ، وقبل أحد الضباط (محمد منيب) رشوة من الخديو، فبقى مع ٢٥٠ من جنوده لحراسة توفيق .

(16) Broadley, pp. 175 - 177 .

ولم يكن توفيق يعتقد أن هذه المحاولة المكشوفة ستنجح فى جعل عرابى يسعى إلى عرين الأسد بقدميه ، وكان ناظر الجهادية يعلم أن طريق العودة إلى الوراء قد أصبح بعيداً ، وأن التقدم إلى الأمام يحتاج إلى موافقة الشعب . وفى البرقية التى أرسلها للخديو رداً على برقيته السابقة . ذكر عرابى الخديو بالحقائق التى لاسبيل إلى إنكارها ، فأشار إلى الاجتماع الموسع لمجلس النظار برئاسة الخديو وحضور درويش باشا الذى تقرر فيه رفض مطالب الأميرال البريطانى حتى لو أدى ذلك إلى وقوع الحرب ، وأن قرار تعبئة ٢٥ ألفا من المجندين قد اتخذ بنفس الجلسة ، وأن رئيس مجلس النظار أعلن حالة الحرب والأحكام العرفية ، وأن الحكومة المصرية وجدت نفسها بذلك فى حالة حرب مع بريطانيا العظمى ، فرضت عليها دون إعلان رسمى للحرب ، وأنه ما دامت السفن الحربية الإنجليزية بالإسكندرية ، فلن تتوقف الاستعدادات العسكرية لأن الجيش يجب أن يتأهب للدفاع عن شرف الحكومة وكرامة الوطن ، وأنه ما دامت قوات الأعداء تحتل المدينة ، لن يستطيع عرابى الحضور إليها . وأقترح عرابى أن يتوجه رئيس مجلس النظار والنظار إليه فى كفر الداور للتباحث حول الموقف .

وفى نفس الوقت ، أرسل عرابى برقيتان إلى القاهرة : إحداهما لوكيله يعقوب سامى ، والأخرى لناظر الضبطية إبراهيم فوزى . وفى البرقية الأخيرة أكد مرة أخرى على بقاء النظار بالإسكندرية ، وعلى أنهم موضع استغلال الخديو والإنجليز لتحقيق أغراضهم الدنيئة ، فإذا كانت أوامر رئيس الوزارة تصدر تحت الإكراه ، فلا يجب أن توضع موضع الاعتبار . وأكد على حق وواجب المصريين فى الدفاع عن كرامة الدين والوطن ، فأولئك الذين يقفون فى طريق سد الاحتياجات التى تتطلبها الظروف الراهنة تلحقهم اللعنة فى الدنيا والآخرة ، بل ويجب عقابهم وفق ما تقضى به الأحكام العرفية . وفى البرقية التى أرسلها عرابى إلى وكيله تناول جرم الخديو وعده من سوء الطالع ، لأنه بيت النية لوقوع الحرب بين الإنجليز و "مصر العثمانية المسلمة" وخطط لتلك الحرب . وأصبح توفيق الآن القوة الدافعة للحرب ، فاحتجز النظار بناء على أوامره ، وأجبروا على خداع الأهالى بإصدار البيانات الكاذبة . وبعد أن هيأ وكيله لتقبل ما جاء بالبرقية ، أمره عرابى بوضع الحقائق أمام جمعية من الأعيان حتى يستطيعوا مناقشة الأوضاع ويقرروا ما إذا كان سلوك الحاكم لايزال متمشياً مع الشريعة .

وكان لهذه الإشارة مغزاها ، فعلى الأهالى أن يحلوا أنفسهم من طاعة الحاكم من خلال ممثليهم "الطبيعيين" ، وأن يستمدوا شرعيتهم من الشريعة الإسلامية ذاتها . وقام وكيل الجهادية - الذى كان يدير أمور التعبئة العسكرية من قصر النيل منذ ١١ يوليو - على الفور

بدعوة كبار الضباط وكبار الموظفين ورئيس مجلس النظار السابق محمود سامى إلى اجتماع لبحث الأوضاع الراهنة . وقرر فى ذلك الاجتماع عقد الجمعية التى دعا إليها ناظر الجهادية فى مساء اليوم نفسه بمقر نظارة الداخلية برئاسة وكيل الداخلية حسين الدرمللى . ودعى أعيان العاصمة على عجل ، بالإضافة إلى كبار الضباط الموجودين بالعاصمة ، ورؤساء المصالح الحكومية، وكبار العلماء ، والرؤساء الروحانيين غير المسلمين ، ورجال القضاء ، وكبار التجار، وكبار الموظفين السابقين ، ورؤساء العائلات الكبيرة ، وترك لحسين الدرمللى وابراهيم فوزى أمر إحضار هؤلاء جميعًا إلى نظارة الداخلية خلال بضع ساعات[٣٣] . وكان الأمل معقوداً على التوصل إلى إجابة سريعة محددة للسؤال الذى طرحه عرابى . وعقد الاجتماع فى اليوم الأول من رمضان حيث كان على المجتمعين أن يعودوا إلى بيوتهم قبل آذان المغرب ، ومن ثم كان يجب إنهاء الاجتماع قبل المغرب ، ولكنه مضى وفق الخطة المقررة .

وعندما تدفق الأعيان على نظارة الداخلية كان الكثيرون منهم لايعرفون حقيقة ما حدث ، ولكنهم لم يتركوا طويلا للحدس ، فقام اثنان من كبار علماء الأزهر بتحديد اتجاه المناقشات حتى قبل عقد الاجتماع ، فدعا الشيخ عليش إلى الجهاد ضد الكفار الدخلاء ، وذكر الشيخ العدوى أن سلوك الخديوى يؤدى إلى نتيجة لاجدال فيها ، هى ضرورة خلعه من منصبه ، وأيد الضباط هذه الفكرة ، وأخيراً طلب من الحضور أن يتحلقوا حول المنضدة التى كان يجلس إليها حسين الدرمللى رئيس الاجتماع ، والشيخ محمد عبده الذى كان يتولى أمانة الجلسة . وجلس فى مواجهة المنضدة يعقوب سامى ، وإبراهيم فوزى ، ومحمود سامى ، والشيخ عليش ، والشيخ العدوى وكبار الضباط . وبدأ الشيخ محمد عبده الحديث بقراءة البرقيات التى تعطى صورة الموقف الراهن والتى تبودلت بين الخديو وعرابى ، وذكر للحاضرين أن الغرض من الاجتماع مناقشة المسائل التى تثيرها هذه البرقيات .

---

(٣٣) يذكر سليم النقاش (جـ٥ ص١٠٣) أن ٧٠ من الأعيان شاركوا فى تلك الجمعية ، وذكر عرابى نفس الرقم فى مذكراته (جـ١ ، ص١٩٢) ، ووفقا لما يذكره عمر لطفى .F.O. 78, Vol. 3439) و Bioves (ص٢٣٣) وRoylo (Vol. 1, 200) كان عدد الحاضرين مائة من الأعيان ، بينما ورد بمحضر الاجتماع ، وفى الرافعى (الثورة العرابية ، ص٤٣١) أن عددهم كان أربعمائة من الأعيان ، ولكن المعلومات المتوفرة لدينا ترجح رقم النقاش .

وكان من الواضح أن الأعيان انقسموا إلى معسكرين . فتحدث اثنان من الباشاوات الأتراك الجراكسة هما عبد اللطيف (أحد مماليك محمد على)[٣٤] ، ومصطفى عكوش (مفتش فاوريقات الصعيد وصنيعة اسماعيل) حول "الشرعية" فى إطار تأييد الخديو ، أما دعاة الشرعية الثورية من معارضى الخديو فكانا الشيخ محمد عبده والشيخ العدوى . وبعد أن أنهى الشيخ محمد عبده حديثه ، وقف الشيخ العدوى وطالب بخلع الخديو فى ضوء المعلومات التى بسطت أمام المجتمعين ، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن علماء الأزهر الذين يمثلهم بالاجتماع . وكان العلماء على استعداد لتأييد هذا القرار بما لهم من نفوذ دينى ، ولكن عبد اللطيف باشا أصر على أن الخديو هو الحاكم الشرعى للبلاد وفق الفرمانات الصادرة من السلطان ، ولايجوز خلعه إلا بقرار من الباب العالى ، ووجه اعتراضه باحتجاج شديد من جانب الضباط لأنه كان يتحدث بالتركية .. وعندما دعا الشيخ عليش إلى إعلان الجهاد لاحظ أحد رجال الدين الأقباط أن إخوانه فى العقيدة قد يحجمون عن الاشتراك فى الحرب إذا لم تتخذ طابعًا وطنيًا ، فالأقباط على استعداد للوقوف إلى جانب إخوانهم المسلمين فى حرب وطنية للدفاع عن النفس . واعترض على مبارك على الفكرة مؤكداً أن الحرب لايمكن أن تعلن إلا بأمر السلطان ، ولكن محمد عبده لم يعر اعتراضه اهتماما ، وذكر أن مبدأ المقاومة المسلحة قد أقر بالإسكندرية بحضور درويش باشا ممثل الباب العالى ، وأن هذه القضية قد حسمت بالفعل . وعندما حاول عكوش باشا أن يدافع عن الخديو مرة أخرى ، أتهم بمحاولة كسب رضاء الخديو لتحقيق منفعة شخصية . وواجه رئيس الاجتماع صعوبة شديدة فى السيطرة على الاجتماع مرة أخرى ، وعندما هدأ الجميع اتخذ قرار بأغلبية الأصوات يقضى باستمرار الاستعدادات العسكرية .

وطرحت مشكلة العلاقات مع الخديو – بعد ذلك – على بساط البحث . فأعلن على مبارك خشيته من التوصل إلى قرار بصددها يتأثر بجو الانفعال السائد ، وحاول أن يتحاشى "أسوأ الفروض" باقتراح إرجاء بحث المشكلة ، وصاح فى الأعيان مؤكداً أن هذا الاجتماع ليس له طبيعة رسمية ، وأنه يجب أن يعد أسلوبا لتبادل الآراء ، لأنه ليس له الحق فى اتخاذ قرار ملزم لأهالى البلاد ، فالجميع يعنيهم سلامة الوطن ورخائه ، ومن ثم يجب معالجة هذه المسائل

---

(٣٤) كان لطيف باشا ضابطا بحريا ، تولى نظارة البحرية فى عهد اسماعيل ، وكان عضوا بالمجلس الخصوصى ، ومات فى ١٨٨٤ (المجاهد، عدد ١٣١) .

الحساسة بالحذر الشديد والحكمة . وقد سمع المجتمعون روايتان لما حدث ، إحداهما من حاكم مصر الشرعي ، والأخرى من ناظر الجهادية ، والأمر يتطلب الآن تحرى الحقيقة التى يجب التوصل إليها سواء كان الخديو ونظاره محتجزين بالإسكندرية ، أو كانوا يقيمون هناك باختيارهم ، وبعدهم يمكن أن تعقد الجمعية اجتماعا آخر للتوصل إلىٰ قرار نهائى .

وتساءل يعقوب سامى - بانفعال شديد - عما إذا كان على مبارك يريد إيقاف الحرب . وفى نفس الوقت كان الشيخ محمد عبده يخشى من أن يتوصل الخديو إلى اتفاق مع الإنجليز يحدد مصير البلاد مالم يعلن خلعه على الفور . ولكن عندما فهم الجميع أن الإجراءات التى اتخذتها نظارة الجهادية قد تمت بالفعل ، وأن أحداً لن يستطيع إلغائها وعندما فند بطرس غالى - وكيل الحقانية - وجهة نظر محمد عبده ملفتا النظر إلى أن أى اتفاق سياسى يصبح غير ذى موضوع ما لم يصدق عليه السلطان ، وافق الجميع على اقتراح على مبارك . واختير وفد للتوجه إلى الإسكندرية للتأكد من الحالة هناك ويعلن للخديو قرار الأعيان ويطالب بعودة النظار إلى القاهرة . وضم الوفد عالمان هما الشيخ على نايل ، والشيخ أحمد كبوة الذى كان شيخًا لرواق الصعايدة بالأزهر ، كما ضم تاجران هما سعيد الصماخى - ممثل تونس بمصر - وأحمد السيوفى عضو مجلس النواب ، وكذلك ممثلان للذوات هما على مبارك ورءوف باشا حاكم السودان السابق .

وعلى كل ، تأخر سفر الوفد بضعة أيام حتى يحصلوا على نسخة من مضبطة الاجتماع موقعًا عليها من المشاركين فيه ، مما أدى إلى نشوء صعوبات ، لأن محمد عبده لم يسجل ما دار بالاجتماع ، وتتابع الحوادث بعد الاجتماع جعل الكثير من الأعيان يحجمون عن التوقيع على المضبطة ، وبغض النظر عن ذلك عرضت المضبطة على أناس لم يحضروا الاجتماع ليوقعوا عليها ، فرفضوا ذلك أيضا . وفى بعض الحالات تعرض البعض لضغط معين حتى يغيروا موقفهم ، فقيل أن حسين الدرمللى ذكر لحاخام اليهود أن توقيعه على المضبطه قد يكون لصالح طائفته ، وهكذا وقع بعض الأعيان تحت لون من ألوان الضغط بينما تمسك البعض الآخر بمواقفهم . وفى مساء السادس من رمضان ، استطاع الوفد - أخيراً - أن يشد الرحال إلى الإسكندرية بعد أن أجيب أعضاءه إلى طلبهم بالحصول على تفويض بمهمتهم من كل من عرابى وراغب باشا .

وكان الظلام لايزال مخيمًا عندما وصل القطار الخاص الذى حمل الوفد إلى كفر الدوار ، ولما كان على رجال الوفد الانتظار حتى الصباح فقد توجهوا للقاء عرابى . وخلال المناقشات

الطويلة التى دارت بين الوفد وناظر الجهادية ، اتضح أن على مبارك لايريد أن يلعب الوفد دور المحقق فقط ، بل يريد التوصل إلى حل للأزمة يقى البلاد فظائع الحرب . ولكن عرابى جعلهم يفهمون ألا سبيل لحل الأزمة سوى خلع الخديو ، غير أنه لم يبين لهم تصوره للكيفية التى يتم بها إقرار السلام . وبين على مبارك ما قد يترتب على اتخاذ هذه الخطوة من معارضة الباب العالى ومن التعقيدات الدولية ، وسأل عرابى إذا كان يعتقد أن باستطاعته الاحتفاظ بمنصبه لو أسند الحكم إلى خديو آخر ؟ وعلى كل ، على المصريين أن يواجهوا الإنجليز وأى رجل منطقى يوافق على أن مصر لا تتساوى مع بريطانيا من حيث القوة العسكرية ، وأى صدام مسلح يضع مصير الإصلاحات الناجحة التى تمت فى السنوات الثلاث الأخيرة موضع التساؤل، ويعرض البلاد لدمار غير محدود . إنهم جميعا ينشدون مصلحة مصر ، ومصلحة مصر تتركز فى السلام ، والسلام لن يتحقق بإبعاد الخديو عن منصبه . ومن أجل تحقيق السلام يجب على عرابى أن ينحى مصالحه الشخصية جانبًا ، وأن يقبل بشروط الدولتين التى جاءت بمذكرة ٢٥ مايو ، وبذلك لا يتأثر مركزه الأدبى أو وضعه المالى بشئ .

وأدت هذه التعليقات إلى جعل طلبه عصمت يستغرق فى التفكير ، فاقترح أن ينتحى الضباط جانبا للتشاور ، ولكن عرابى لم يكن مستعداً للعدول عن موقفه ، ففيما يتعلق بمصيره الشخصى لم يكن ليثق فى تأكيدات الخديو ، (ولذلك مايبرره) . وبعدما تشاور مع رفاقه حكى لعلى مبارك قصة المؤامرة التى دبرها الخديو ضده وضد زملائه ، ثم أنه يرى استحالة مغادرة مصر بعدما أصبح حامى حما الدين والوطن ، وقال إنه عندما مر بشوارع القاهرة والإسكندرية بصحبة الخديو ودرويش باشا كانت الجماهير المتحمسة تهتف باسمه وحده، وتجاهلت الخديو والمبعوث العثمانى . وعد عرابى نصيحة على مبارك مجرد حيلة جديدة كحيلة درويش باشا الذى حثه على الذهاب إلى الآستانة ، فليس أمامه خيار سوى أن يؤدى واجبه الذى لا يخالجه الشك فى استطاعته القيام به .

ولكن على مبارك نجح مرة أخرى فى هز قناعات عرابى ، عندما أشار إلى ما قد يترتب على الحرب من آثار تلحق بالأهالى . وتأثر طلبه عصمت بهذا القول ، وذكر أن على مبارك يتحدث إليهم كوالد ، وتم الاتفاق على أن يقوم الوفد بمهمته بالإسكندرية لاستطلاع الأحوال هناك ، على أن يتم لقاءه بالضباط بعد ذلك للنظر فيما يمكن عمله . وأبدى ناظر الجهادية استعداده لتزويد الوفد بالخيول ، ولكنه عبر عن مخاوفه مما قد يتعرض له على يد الإنجليز أو البدو المتعطشين للقتل والنهب .

وسافر أعضاء الوفد الستة بالقطار إلى خط الجبهة ، ولكنهم لم يجدوا الخيول فى انتظارهم، فخشى أربعة منهم مغبة السير على الأقدام حتى الإسكندرية ، وما قد يتعرضون له من أخطار وراء خط الجبهة ، وآثروا العودة إلى كفر الدوار . أما على مبارك وأحمد السيوفى فقد تابعا الرحلة وحدهما سيرا على الأقدام بجوار ترعة المحمودية حتى بلغا الإسكندرية فى اليوم التالى ، حيث استقبلهما الخديو والنظار للاستماع اليهما . وشكا على مبارك من أن البرقيتان اللتان أرسلهما رئيس مجلس النظار ونظار الداخلية قد وضعتا البلاد بكاملها فى أيدى العسكريين وأعطتا لناظر الجهادية بالذات سلطانا مطلقا . وذكر أنه وجد فى كفر الدوار استعداداً للتوصل إلى تفاهم ، ومن ثم قد يكون بالإمكان تحقيق تسوية سلمية على أساس مذكرة مايو ، وأنه لايجب وضع الضباط فى مأزق حتى لايؤدى ذلك إلى وقوع كارثة بالبلاد . غير أن آراءه ووجهت برفض تام ، على أساس أن حل المسألة سلميا لم يعد ممكنا ، وخاصة أن درويش باشا وغيره قد حاولوا ذلك مراراً دون جدوى . والتمس على مبارك منحه فرصة القيام بمحاولة جديدة طالما كان فى الوقت متسع لشن الحرب ، فطلب إليه أن يبحث الأمر مع كالفن باعتباره مبادرة شخصية وليس مطلبًا رسميًا .

وفى ٢٥ يوليو ، أبلغ على مبارك المراقب الإنجليزى أن عرابى وطلبه عصمت "قد شجعاه بصفة خاصة على التوصل إلى تسوية مع الإنجليز" ، وأنه يعتقد أن بالإمكان شق صفوف الضباط[٣٥]. ووفقا لما جاء بتقرير القنصل البريطانى ، لم يرد كالفن تقديم أى مقترحات تتمشى مع أفكار على مبارك ، بينما ذكر مبارك أن كالفن أكد له أنه يتوق أيضا إلى حل سلمى ، ولكن على أساس معاقبة "العصاة" وحل الجيش ، فإذا وافق "العصاة" على ذلك ، عليهم أن يثبتوا حسن نواياهم بفتح ترعة المحمودية لتزويد الإسكندرية بالمياه .

وأرسل على مبارك رسولا إلى ناظر الجهادية حمل خطابًا ضمنه المقترحات الفنية الخاصة بالتمهيد للمفاوضات ، على أن يسهل عرابى أولا وصول أعضاء الوفد الأربعة - الذين تخلفوا عند كفر الدوار - إلى الإسكندرية ، وأن يعيد الاتصال التلغرافى مع الإسكندرية حتى يسهل تبادل الاتصالات ، على أن يستخدم الخط فى نقل المعلومات التى تجنب الوطن الوقوع فى الكوارث . ويتولى ناظر الجهادية تشكيل وفد من الضباط يلتقى فى مكان يحدده بمعرفته مع وفد على مبارك للبحث عن حل للموقف المتأزم ولدفع الأذى عن الوطن الحبيب .

---

(35) F.O. 78, Vol, 3439 (Trainjore, 25/7/1882).

وبعد ما تشاور عرابى مع زملائه رد على رسالة على مبارك - فى ٢٧ يوليو - رداً سلبيًا ، فذكر أن الإجتماع الذى عقد بنظارة الداخلية عقد بهدف مناقشة أوضاع البلاد وما يمكن عمله بشأنها ، وأنه قد تقرر فى ذلك الاجتماع استمرار الاستعداد للحرب وإرسال وفد إلى الإسكندرية بمهمة محددة ، وأنه لايملك تعيين وفد من قبله لأنه ليس وحده صانع القرار ، ولكنه على استعداد أن يذهب إلى المدى الذى يأمره الشعب بالذهاب إليه .

عندئذ توقف على مبارك عن مواصلة جهوده ، وعكف على كتابة تقرير ليرسله إلى الجمعية بالقاهرة التى أوفدته بهذه المهمة ، أشار فيه إلى رفض مجلس النظار الانتقال إلى القاهرة ، وأن النظار يرون أن الموقف يتطلب وجودهم بالإسكندرية حيث القناصل والخديو الذى يلتقون به للتشاور من حين لآخر ، كما أن وكلاء النظارات موجودون بالقاهرة لمتابعة الشئون الجارية وتبعة قطع الاتصال معهم تقع على عاتق عرابى ، وأشار على مبارك إلى أنه ذكر للوزارة أن القرارات التى اتخذت بالعاصمة تم اتخاذها بحرية كاملة وأن النواب أيدوها .

ولما كانت محاولة على مبارك لإقرار السلام باءت بالفشل ، فقد قرر وزميله السيوفى البقاء بالإسكندرية ، بينما عاد الأعضاء الأربعة - الذين وصلوا الإسكندرية أخيراً - إلى القاهرة عن طريق كفر الدوار . وفى طريق العودة أطلعوا ناظر الجهادية على فحوى تقريرهم الذى تضمن أكذوبة صلاحيات النظار ، فلم يبد عرابى أى تعليق عليه ، وذكر أن المسألة تدخل فى اختصاص "المجلس العرفى" الذى تم تشكيله بالقاهرة كحكومة مؤقتة ، وأن عليهم عرض التقرير عليه . ولم يكن عرابى بحاجة إلى الاستياء مما توصل إليه الوفد لأن المسألة فلم تعد ذات أهمية بالنسبة له ، وكان ذلك ماسمعه أعضاء الوفد عندما عرضوا تقريرهم على "المجلس العرفى" فى ٢ أغسطس ، وبعد ستة عشر يوما تولى المجلس مهامه دون أن يتذكر أحد أن ثمة وفداً أرسل إلى الإسكندرية .

بعدما علم الخديو بما دار فى اجتماع القاهرة فى ١٧ يوليو ، تشاور مع مجلس النظار وأصدر قراراً فى ٢٠ يوليو أعلن فيه عزل عرابى من منصبه كناظر للجهادية والبحرية . وبرر ذلك بإخلائه الإسكندرية وتقهقره إلى كفر الدوار دون أوامر من الخديو ، وقطع الخط الحديدى والخدمات البريدية والتلغرافية وسد ترعة المحمودية ، ومنعه للإسكندريين الذين رغبوا فى العودة إلى المدينة ، واستمراره فى الاستعداد للحرب ، وامتناعه عن الذهاب إلى رأس التين . وكان عرابى قد تلقى نبأ إقصائه عن منصبه عندما وصله وفد القاهرة . ولكن إذا أخذنا فى الاعتبار علاقات السلطة الحقيقية ، فإن هذا الطرد من المنصب يفقد معناه .

وأصبح عرابى الآن يستخدم شعبيته للحصول على السلطة الجديدة ، فأصدر بيانا إلى الأمة المصرية ، ومهما كان ما أثير فى هذا البيان فإن تأثيره على الناس كان بعيد المدى . ومرة أخرى اتهم عرابى الخديو بالتماس العون من الإنجليز ، وبأنه يتحمل مسئولية وضع البلاد فى حالة الحرب ، وأن الانسحاب إلى كفر الدوار كانت تمليه الضرورة العسكرية . ومرة أخرى أدان عرابى خيانة الخديو ، فقد سلم بلاده وشعبه بإرادته إلى الأعداء من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان توفيق ينطق بلسان الإنجليز الذين أرادوا بمساعدته أن يأخذوا مصر على غرة . وكان لهذين البيانين أساسًا حقيقيًا ، فقد كان بمثابة "عقد صفقة" حاول كل طرف فيه أن يستخدم الآخر "كأداة" .

وأضاف عرابى أن الشعب ليس مستعدا لتسليم البلاد للإنجليز دون قتال . فقد أخذوا مصيرهم وكرامتهم بأيديهم ، وقرر الأعيان استمرار جهود الحرب ، ومن ثم فإن واجب الجيش المصرى أن يقاتل بضراوة دفاعًا عن الدين والعرض والوطن ، ويجب على كل فرد أن يؤيد ذلك بإطاعة الأوامر العسكرية دون قيد أو شرط . وأشار عرابى إلى أن إدارة البلاد وحماية مصالح الأهالى قد أنيطت بالمجلس العرفى . ويجب على كل مصرى أن يكون حذرا من الخونة ، وأن يرشد إليهم الجهات المسئولة لإلقاء القبض عليهم . ولايجب إطاعة الأوامر التى تصدر إلا من عرابى نفسه (ولن نلبث أن نرى أن هذا الادعاء لم يصمد طويلا) ، وقدم عرابى إلى السلطان تقريرا عن الأوضاع فى مصر .

وطلب عرابى أيضا من وكيله أن يدعو ممثلى الشعب للاجتماع مرة أخرى للتوصل إلى قرار نهائى بشأن الخديو وشأنه . ولذلك وجه المجلس العرفى الدعوة إلى الأعيان من مختلف أنحاء البلاد ولم يقتصر على أعيان القاهرة - كما حدث من قبل - وفى ٢٤ يوليو أبرقت نظارة الجهادية إلى جميع مديرى المديريات طالبة منهم الحضور إلى القاهرة ، وبصحبة كل منهم أربعة من عمد الأقسام المختلفة يوم ١٢ رمضان (٢٨ يوليو) على أن يعقد الاجتماع بنظارة الداخلية فى ١٣ رمضان - ولم توضح البرقية سبب هذه الدعوة - ودعى أعيان القاهرة مرة أخرى للاجتماع بناظر الضبطية ووكيل الداخلية .

ولم يفكر أحدا فى مجلس النواب ، سواء فى ذلك عرابى أو المجلس العرفى ، وخلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٨٨٢ كان الاحتفاء شديدا بمجلس النواب باعتباره الممثل الشرعى للشعب المصرى ولمصالح المصريين ، وخلال أزمة مايو علقت الآمال كلها عليه ،

وعندئذ تبخرت مواقفه الثورية ، ولذلك يحتمل أن يكون مجلس النواب قد "نسى" عمدا طالما كان رئيسه وبعض قادته موجودين بالإسكندرية إلى جانب الخديو[٣٦] . وفى هذا الاجتماع الثانى للأعيان كان هناك ثمانية من أعضاء مجلس النواب ، ولكنهم لم يحضروا الاجتماع بصفتهم نوابا ولكن بصفتهم عمدا دعاهم مديرو مديرياتهم للحضور إلى القاهرة[٣٧] .

وعقد الاجتماع - فى ٢٩ يوليو- بنظارة الداخلية ، وتولى أمانة الجلسة الشيخ محمد عبده وتلميذه حسين صقر . وكان الاجتماع من أكبر الاجتماعات التى لم تر القاهرة نظيرا لها بعد ذلك بوقت طويل . وضم الاجتماع أكثر من ٢٥٠ من أعيان العاصمة واحد عشر مديرية بالدلتا ومصر الوسطى (لم تمثل بالاجتماع محافظات المدن الساحلية والقناة كالإسكندرية ورشيد ودمياط والعريش وبورسعيد والإسماعيلية والسويس ، كما لم تمثل مديريات الصعيد والسودان والبحر الأحمر) . ولما كان على الحاضرين أن يوقعوا على مضبطة الاجتماع فان من الممكن أن نعطى وصفا لإطار ذلك الاجتماع[٣٨] .

---

(٣٦) كان كل من محمد سلطان ، وسليمان أباظة ، وحسن الشريعى ، وعبد الماجد البيطاش ، وأحمد السيوفى ، ومحمد الشواربى ، وأحمد عبد الغفار ، ومحمود سليمان من معارضى عرابى ، بينما هرب زعيم مجلس النواب عبد السلام المويلحى إلى سورية .

(٣٧) النواب الثمانية يمكن أن نتعرف عليهم من مقارنة أسماء ٢٥٠ من الموقعين على محضر جمعية الأعيان بأسماء الـ ٨٣ نائبا ، وكان ثلاثة منهم من البحيرة ، واثنان من المنوفية ، وواحد من كل من القليوبية والغربية والمنيا .

(٣٨) كان من بين الحاضرين عشرة من الشخصيات الإسلامية الكبيرة هم : شيخ الأزهر ، وقاضى قضاة مصر ، والسيد محمد السادات ، والسيد عبد العال السادات ، والسيد عبد الباقى البكرى ، والمفتى الحنفى ، والمفتى المالكى ، والمفتى الحنبلى ، ومفتى الضبطية ، ومفتى الأوقاف ، و١١ من علماء الأزهر ، و١٢ من القضاة ، و ٩ من ممثلى الطوائف غير الإسلامية ، و٣ من أعمام الخديو (ابراهيم وأحمد كمال ولدى الأمير أحمد ، وكامل فاضل بن الأمير مصطفى فاضل) ، ٥٠ من كبار الموظفين وكبار الأعيان بما فيهم بعض أفراد أسرة يكن ، و٣٣ من التجار ، و٥ ضباط برتبة لواء ، و ٨ برتبة قائم مقام . وكان ثلاثة أرباع الحاضرين من أعيان القاهرة ، ومثل المديريات الأحد عشر المديرون وما يتراوح بين ٤ - ٦ من عمد المديرية ، وقاضى ومفتى الجيزة .

ووفقا للتقارير المتاحة كان الانقسام يسود هذا الاجتماع أيضا ، فوقف أتباع عرابى الذين اعتبروا أنفسهم "حزب الله" فى جانب ، بينما وقف فى الجانب الآخر المترددون والمخلصون للخديو . ولكن الفريق الثانى لم ينجح فى تعويق الاختيار بين عرابى وتوفيق وتحويل الاتجاه عن "حزب الله" .

ومرة أخرى أخذ محمد عبده ، على عاتقه مهمة إبلاغ الحاضرين بالغرض من الاجتماع ، فقرأ عليهم قرار توفيق بعزل ناظر الجهادية ، وبرقية عرابى التى طلب فيها عقد هذا الاجتماع. وعندما فرغ من قراءة الوثيقتين وقف على الروبى وألقى خطبة عصماء ضد أعداء البلاد ، الخديو والإنجليز معا ، أثار فيها المشاعر الدينية بقدر كبير من النجاح ، فذكر أنهم يعتبرون عرابى أصلح ناظر للجهادية ، وأنهم يحسون تحت قيادته بالقوة والقدرة على الدفاع عن الدين والوطن ، فلا يستطيع أى شعب متحضر أن يستسلم ببساطة للمعتدين ولقى حديثه قبولاً عند الحاضرين . وطلب إلى الحاضرين أن يرفع من يؤيد منهم عرابى - ومن ثم يؤيد الله- يده ، وتساءل عمن يقفون ضد الله ؟

وأراد يعقوب سامى أن يحصل من الحاضرين على قرار حول الأوامر التى يجب أن تطاع ، أهى تلك التى يصدرها الخديو ونظاره ، أم تلك التى يصدرها عرابى ؟ وقررت الجمعية اعتبار الأوامر الأولى باطلة . كان التيار عارمًا ، وفضل مؤيدو الخديو أن يلوذوا بالصمت . وقيل إن الجنود كانوا يقفون على أبواب النظارة بقيادة محمد عبيد حتى لايغادر الحاضرون الاجتماع دون أن يوقعوا على المضبطة التى أعدها محمد عبده وعلى الروبى . ولذلك وقع الجميع على الوثيقة باختامهم على عكس ما حدث فى الاجتماع الأول . وأرسلت على الفور برقية إلى الآستانة تحمل قرار "الشعب المصرى" .

ولكن وكيل الجهادية وزملاءه لم يقنعوا بتلك التوقيعات ، فاستدعوا قضاة ، ومفتيو المديريات ودمياط ورشيد وممثلين لتجار هاتين المدينتين برقيا للحضور إلى القاهرة . وفى نظارة الجهادية وضع هؤلاء اختامهم على الوثيقة ، وإن كانت أسماءهم لم تظهر بين من حضروا الاجتماع الذى نشر تقرير عنه فى الوقائع المصرية فى ٣١ يوليو . ولذلك لانعرف عدد الحاضرين عندما اتخذ القرار قبل توقيع الوثيقة .

وتضمن التقرير الذى نشر فى الوقائع المصرية عرضا للأحداث منذ قصف تحصينات الإسكندرية ، وملخصًا للصراع بين توفيق وعرابى منذ بداية الحرب دون تحديد قرار بشأن سلوك الخديو . وأشير - من ناحية - إلى أن الخديو لم يعد حرا ولكنه أصبح أداة فى يد

الأعداء وأن القرارات التى يصدرها ليست صادرة عنه ، فالأوامر التى يصدرها هى أوامر الإنجليز ، ومن ثم لا يجب طاعتها ، ومن ناحية أخرى ورد فى الملاحظات الختامية ما يشير إلى أن أوامر الخديو يجب تجاهلها لأن توفيق خرج على مبادئ الشرع والقانون . واتسمت الجملة الأخيرة بالاعتدال ، وقيل أن محمد عبده أضافها إلى قرار الجمعية . وعلى أية حال ، لم تتحقق مطالب الضباط والعلماء باعلان عزل الخديو ، فكل ما حدث من الناحية العملية هو إعطاء الأصوات لصالح عرابى وضد توفيق ولكن دون أن تقع الثورة . وبدلاً من ذلك رفع أمر الخديو إلى الباب العالى حيث كان متوقعًا أن يتخذ الباب العالى قراراً بشأنه . فكان هناك قرار بلاقرار ! وأغلق طريق العصيان ، ولكن لم يستطع العرابيون أن يأخذوا على عاتقهم القيام بعمل ثورى مستقل ، فقد نفروا من الشرعية الثورية من منطلق إسلامى ، لأن أمير المؤمنين وحده صاحب القرار ، فلم يعلن تنصيب حاكم جديدة أو وصى أو دكتاتور ، كما لم تعلن الجمهورية ، ولم تنصب حكومة جديدة أو رئيس جديد لمجلس النظار، لقد قنعوا بالحل المؤقت . ورغم بقاء توفيق كخديو ، أسندت إلى عرابى مهمة قيادة الجيش المصرى دون النظر إلى قرارات الخديو . وكانت قيادته قاصرة على المسائل العسكرية ، أما بقية أعمال الحكومة فقد انيطت بالمجلس العرفى . وهذا التوزيع للاختصاصات كان ملحوظا ، مما يعنى أن عرابى لم يكن دكتاتورا على نحو ما ذكرت المصادر الأوربية ، وحتى فى المجال العسكرى ، لم يتخذ قراراً وحده بل أن بعض أوامره ومطالبه تعرضت للرفض من المجلس العرفى .

المجلس العرفى :

أضفت قرارات لاجتماع الثانى للأعيان الشرعية على سياسة المجلس العرفى الذى كان يضم مجموعة من الخبراء الإداريين والعسكريين ، تكون بصفة غير رسمية بدافع الحاجة . وكان يعقوب سامى - فى بداية الأمر - يتخذ الإجراءات الضرورية بمعاونة بعض الضباط فى ضوء ماتفرضه الأحكام العرفية ، وتولت نظارة الجهادية - على الفور - الإشراف على الصحافة . وأعلن يعقوب سامى فى ١٤ يوليو - بالتعاون مع ثلاثة لواءات وخمسة أميرالايات - أن من يقوم بعمل من شأنه إثارة الاضطرابات أو القلاقل يعاقب بالإعدام ، وتعهد بحماية أرواح وممتلكات جميع سكان مصر بغض النظر عن جنسياتهم أو معتقداتهم الدينية بما فى ذلك الإنجليز المقيمين بمصر .

وعندما أيقن ضباط نظارة الجهادية أنهم لن يستطيعوا الاعتماد على النظار الذن تبعوا بالإسكندرية ، حاولوا تحقيق استمرار الإدارة المدنية ، فكونوا من الأربعة عشر موظفًا وضابطًا

الذين دعوا إلى عقد اجتماع الأعيان الأول مجلسا عرفيا شكله يعقوب سامى ليصبح بمثابة حكومة طوارئ مؤقتة ، فوجه الدعوة إلى وكلاء نظارات الداخلية والحقانية والمعارف والأوقاف وشئون السودان وسكرتيرى نظارتى المالية والأشغال العمومية وناظر ووكيل وباشكاتب الدائرة السنية ، ومدير إدارة المطبوعات ، وناظر ضبطية مصر - وهم جميعا ١٢ فردا - للاجتماع مساء كل يوم (وكان ذلك فى رمضان) بنظارة الجهادية . وضمت هذه المجموعة بعض الموظفين المدنيين وإحدى عشر لواء وأميرالايا . وفى ٣ أغسطس ، أعلن تشكيل المجلس العرفى من ٢٩ عضوا هم :

يعقوب سامى وكيل الجهادية ، وحسين الدرمللى وكيل الداخلية ، وبطرس غالى وكيل الحقانية ، وعلى الروبى وكيل نظارة شئون السودان ، وعلى فهمى رفاعه وكيل المعارف ، وحسين فهمى وكيل الأوقاف ، وعريان تادرس سكرتير عام المالية ، وإسماعيل محمد مفتش عام (ثم وكيل) الأشغال العمومية ، وإبراهيم فوزى ناظر ضبطية مصر ، وأحمد رفعت مدير المطبوعات ، وأحمد نشأت ناظر الدائرة السنية ، وأحمد شكرى وكيل الدائرة السنية[٣٩] ، وحافظ رمضان باشكاتب الدائرة السنية ، وإبراهيم سامى ناظر مصلحة تحرير الرقيق ، وجعفر صادق رئيس المحكمة العليا ، واسماعيل حقى أبو جبل رئيس المحكمة العليا سابقًا[٤٠] ، وأحمد حسنين قائد أسطول النيل[٤١] ، ومحمد رءوف حكمدار السودان السابق ، وراشد حسنى

---

(٣٩) أحمد شكرى ، ربما كان مصريا ، أوفد إلى فرنسا فى ١٨٥٥ لدراسة القانون والإدارة ، وبعد عودته فى ١٨٦١ دخل فى خدمة الحكومة وأرتقى العديد من الوظائف الكبرى وخاصة فى إدارة الأقاليم ، ومات فى ١٨٩٥ .

أنظر ، المجاهد ، عدد ٥٢٩ ، Heyworth - Dunne, p. 377 .

(٤٠) كان اسماعيل حقى تركيا ، تدرج فى سلك العسكرية حتى أصبح لواء فى ١٨٥٠ ، ومنذئذ حتى تقاعده من وظيفة رئيس المحكمة العليا فى خريف ١٨٧٩ كانت حياته الوظيفية تعبر عن حياة الطبقة الحاكمة، ومات فى ١٨٨٣ .

أنظر ، زاخورا ، جـ٢ ص٢٠١ - ٢٠٧ ، زكى ، ص٤٥-٤٩ .

(٤١) أحمد حسنين ، كان العضو الوطنى (المصرى) الوحيد فى المحكمة العسكرية بعد الاحتلال ، يسميه برودلى من باب السخرية "أميرال أسطول النيل" ، كان ضابطًا بحريًا ، ينتمى إلى مديرية الغربية ، كان ربانًا ليخوت سعيد وإسماعيل الخاصة ، رقى إلى رتبة قائم مقام فى ١٨٦٣ ، ومات فى ١٨٩١ .

أنظر ، مبارك ، الخطط ، جـ١٦ ، ص٦١ ، زكى ، ص١١٧ .

الفريق ، والأميرالاى على فهمى ، والأميرالاى محمد رضا ، والأميرالاى خليل الجركسى ، والأميرالاى حسن مظهر ، والقائم مقام أحمد فرج ، والقائم مقام على يوسف ، والقائم مقام أحمد نور ، والقائم مقام عبد الرحمن حسن ، والقائم مقام حسن رفعت ، والقائم مقام محمد بهجت .

وكان القائم مقام محمد عبيد ، وحسن جاد ، وعبد القادر عبد الصمد ، وأحمد عبد الغفار، وبدوى منسى يحضرون اجتماعات المجلس من حين لآخر .

وكانت قرارات المجلس العرفى تمهر بأختام ما يتراوح بين ١٢-٢٥ من أعضائه ، ولكن قلة عدد الأختام لاتعنى أن ثمة معارضة قوية لتلك القرارات ، أو حتى وجود معارضة ما لرئاسة المجلس . فقد كانت القرارات تتخذ بالإجماع ، على نحو ما كانوا يؤكدون دائما ، ولم يؤخذ بنظام اتخاذ القرارات بأغلبية الأصوات ، فإذا توافرت أغلبية كافية وافق الجميع على القرار . ومن الواضح أن جميع الأعضاء قد شاركوا فى صنع القرارات لأن مجموعة الضباط من أعضاء المجلس كانت عرضة للنقص (بسبب ظروف الحرب) .

ويبدو أن المجلس العرفى كان يدار إدارة جماعية على يد "مجلس داخلى" يتكون من يعقوب سامى ، وحسين الدرمللى ، وابراهيم فوزى ، وأحمد رفعت ، ثم انتخب محمود سامى- فى ٢٤ يوليو - رئيسا للمجلس . وكانت المجموعة سالفة الذكر تحدد "محددات السياسة" ، وقيل إنهم كانوا يجتمعون خارج جلسات المجلس ، وكانوا يتخذون القرارات مقدمًا ، ويتشاورون من حين لآخر مع بعض الضباط ، ومحمد عبده ، وحسين صقر ، ومحمود سامى . وبعد الاحتلال اعتبر بعض أعضاء المجلس مثل : رءوف باشا ، وبطرس غالى ، وعلى فهمى رفاعه ، من المعتدلين، وأخذ سلوكهم ككل موضع الاعتبار . ولكن المجلس كان على أية حال مؤسسة "معتدلة" ، وكانت هذه الحكومة الطارئة بمثابة لجنة منبثقة عن جمعية الأعيان ، ولكنها لم تكن من صنع الأعيان ، بل كانت تتولى دعوتهم للاجتماع . وأراد الأعضاء - الذين كان يقع على عاتقهم مهمة إدارة أمور مصر - أن يقوموا بالمهام الموكلة اليهم بصورة طبيعية رغم الظروف الصعبة التى أحاطت بهم ، فيقوم المجلس بالتعبئة العسكرية وحماية البلاد ، لأن الوزارة الرسمية لم تعد تمارس سلطاتها . وكان أعضاء المجلس من البيروقراطية وليسوا من الأعيان ، فلم يضم المجلس أعضاء من العلماء أو التجار أو رؤساء العائلات الكبيرة بأستثناء أولئك الذين كانوا من بين كبار الموظفين . ومن الواضح أنه كانت هناك محاولة لتحديد ما يمكن تقريره على مستوى المسئولية الفردية ، وما يجب عرضه على المجلس

للتوصل إلى قرار بشأنه . وجدير بالملاحظة أن الأتراك - الجراكسة ، والمسلمين ، والأقباط من المصريين قد عملوا داخل المجلس بانسجام تام .

وبرزت أهمية المجلس العرفى بسرعة كبيرة سواء فيما يتعلق بصلاحياته أو فى نظر أعضائه . ففى ٢ أغسطس ، صدر أمر إلى وكيل السويس للاحتجاج لدى القائد البريطانى باسم "الحكومة المصرية" على احتلال المدينة بواسطة القوات البريطانية . وفى مقال حول خيانة سلطان باشا ، كتب محمد عبده أن "الحكومة" قد ضبطت بعض خطاباته . وفى بيان صادر فى ٣ أغسطس لم يكتف المجلس العرفى بالقول باختصاصه فى نظر الأمور المدنية فحسب ، بل أدعى مسئوليته عن القيادة العسكرية العليا رغم بقاء عرابى قائداً للجيش . ومثل يعقوب سامى الحكومة فى احتفالات وفاء النيل - يوم ٢٤ أغسطس - التى حضرها جمع غفير من الناس . وتفقد محمود سامى وبطانته مراكز تدريب المجندين واستعراضهم بميدان عابدين على إيقاع الموسيقى العسكرية التى جذبت انتباه الحاضرين . وأصبح يعقوب سامى "رأس الحكومة" ولكن "أسلوب الحكم" ظل جماعيًا ، وكان المجلس العرفى يجتمع يوميا منذ ١٩ يوليو حتى سقوط القاهرة .

وحتى يضمن المجلس نجاح عملية التعبئة وضع إدارة المديريات التى قد تتخذ فيها إجراءات مضادة لسياسة العرابيين تحت إشرافه المباشر . وكانت الجماعة التى دعت إلى عقد أول جمعية للأعيان قد قررت - فى ١٧ يوليو - فصل مدير الغربية والمنوفية إبراهيم آدم ، وحسن فهمى تطبيقا للأحكام العرفية التى استمد منها يعقوب سامى سلطته . فاتهم المديران بإهمال واجباتهما وتقاعسهما عن تنفيذ الأوامر الصادر إليهما بالمحافظة على النظام فى مديريتيهما ، وألقى القبض عليهما وسجنا بالقاهرة ، ثم أطلق سراحهما فى ٢٠ يوليو بواسطة أحد الضباط برتبة الفريق ولكنهما وضعا قيد الإقامة الجبرية بمنزليهما . وعين اثنان آخران بدلاً منهما هما اسماعيل دانش (للغربية) وخليل عفت (للمنوفية) .

واستمرت حركة التنقلات فى الوظائف بالمديريات والإدارة المركزية نتيجة الفصل أو النقل أو شغل الوظائف الشاغرة بسبب انضمام اصحابها إلى الخديو بالإسكندرية طوال شهرى يوليو وأغسطس . والأمثلة التى ذكرت آنفا لاتعطى - بالتأكيد - صورة كاملة للموقف ، فلا تتضمن حالات فصل أو هرب الأوربيين الملتحقين بخدمة الحكومة المصرية لأنها ليست ملفتة للنظر طالما أنهم عملوا ضد مصلحة مصر ، فقد كان همهم الأكبر خدمة مصالح الدائنين

ومصالح الدول الأوربية . وكان الكثيرون منهم يعتبرون عرابى "عطيل الصغير" على حد قول الفارد الكسندرى فى أول أغسطس التى حثت الإنجليز المترددين على "قطع رأسه" .

وجاء فصل موظفى المديريات المتقاعسين غير المتعاونين نتيجة ما جاء بتقارير زملائهم عن لجوئهم إلى العدو (الذى دخل بعضهم فى حمايته خوفا من العزل أو السجن) ، وكان هؤلاء من موظفى المناطق القريبة من الأسطول البريطانى مثل محافظ ووكيل محافظة بورسعيد (اسماعيل حمدى ، وعلى ثابت) ومحافظ الإسماعيلية ووكيله (على ياور) ، ومدير البحيرة (إبراهيم توفيق)(٤٤) الذى قبض عليه بالمنصورة فيما بعد وأودع السجن بالقاهرة بتهمةالعمالة للخديو ، وعين محمد الصيرفى بدلا منه ، ورؤساء أقلام المالية بالدقهلية والقليوبية والفيوم ، كما ترك محافظ السويس منصبه ، وظل محافظ رشيد (حسين فهمى) مواليًا للخديو ، ولكنه لم يهرب إلى الإسكندرية ، وثبت فى منصبه بعد الاحتلال .

وخلع مدير المنيا (محمد شاكر) من منصبه وألقى القبض عليه ، عندما أبلغ أحد الضباط عن إثارته العقبات فى طريق الإجراءات العسكرية التى دعت الضرورة إليها ، وتحريضه العمد والمشايخ ضد العسكريين ، وعين اسماعيل رفعت مديراً للمنيا . وطرد رئيس قلم المالية بالبحيرة من منصبه لأنه لم ينزل على "إرادة الأمة" . وعندما أبلغ عبد العال حلمى المجلس العرفى أن محافظ دمياط ووكيله يعارضان الجيش ويثيران البلبلة بين الناس ، خلعا من منصبيهما وعين عبد العال أحد ضباطه مكانهما . وكان مدير القليوبية (كمال بك) هو أقدر المديرين على مجاراة الوضع الجديد ، فلم يهرب وترك لوكيله إدارة أمور المديرية وأنسحب إلى منزله ، وعندما عين آخر بدلا منه قدم شهادة طبية تثبت حاجته إلى الراحة ، فمنح أجازة حتى يتم شفاءه ، وأصبح باستطاعته - بالتالى - أن يثبت أنه كان مواليا للخديو دون حاجة إلى الهرب إلى الإسكندرية أو دخول سجن القلعة بالقاهرة أو التعرض للإقامة الجبرية بمنزله .

وجدير بالذكر أن فرصه استبدال أولئك الموظفين بغيرهم لم تستغل لتعيين ضباط عرابى فى الأماكن الشاغرة فيما عدا حالة دمياط والدقهلية ، وإن كان عبد العال حلمى قد تولى إدارتها منذ أكتوبر ١٨٨١ ، فقد فقد محافظ دمياط سلطته الفعلية لصالح آلاى السودانيين .

---

(٤٤) ابراهيم توفيق ، أوفد إلى فرنسا فى ١٨٥٥ للدراسة ، كان ضابط أركان تحت قيادة الجنرال ستون، وصديقا لتوفيق وجند البدو لحسابه (وخاصة أولاد على) ، ومات فى ١٩١٧ .

أنظر : Heyworth - Dunne, p. 327 ; Stone, p. 297 ; Broadley, p. 234 .

وفى الحالات الأخرى ، رقى شاغلوا الوظائف الأقل مرتبة لشغل الأماكن الشاغرة ، كما أسندت بعض هذه الوظائف إلى الموظفين المتقاعدين واللاجئين من الإسكندرية ، وبعض المتصلين بالمجلس العرفى . وتعد حالة بورسعيد أدق تصويراً لهذه السياسة ، فقد أسند منصب وكيل المحافظة إلى مأمور المستحفظين محمد أبو العطا وتولى منصب المحافظ ابراهيم رشدى رئيس المحكمة المختلطة بالقاهرة - قريب ناظر المالية عبد الرحمن رشدى - وكان معروفًا بصداقته للأجانب .

وأخيراً ، يجب أن نشير إلى أن مراد السعودى عضو مجلس النواب عن الجيزة عين مديراً لبنى سويف بدلا من أحمد ناشد الذى حل محل ابراهيم زكى مدير الشرقية الذى نقل إلى القاهرة ليصبح رئيسا لدائرة البلدية .

ولم يتأثر الصعيد والبحر الأحمر بتلك التغييرات فى الموظفين ، فلم يشغل من مناصب الإدارة هناك سوى منصب وكيل جرجا ، وقيل إن عثمان غالب مدير أسيوط لعب دور الحاجز الذى منع وصول "الثورة" إلى الصعيد ، وكوفىء على موقفه بعد الاحتلال بتعيينه ناظراً لضبطية القاهرة ، وكان قد اقنع تسعة من عمد المديرية بإرسال برقية إلى عرابى - فى ٩ سبتمبر - أعلنوا فيها ولاءه للعرابيين ولكن عرابى ظل يتشكك فى هذا الولاء ، واعتبر عثمان غالب حصانًا جامحًا ، وطالب بعزله ، ولكن المجلس العرفى لم يستجب لطلبه . وبعد الاحتلال ، أنعم الخديو على مدير جرجا التركى على رضا الطوبجى بوسام جزاء ولائه له . على حين كان مديراً قنا وإسنا من الموالين للعرابيين .

ولاتعد أمثلة مديرى أسيوط وجوجا ومحافظ رشيد الدليل الوحيد على أن العرابيين أو المجلس العرفى لم ينجحوا فى فرض سيطرتهم على البلاد كلها . ففى ١٢ سبتمبر شكا أعيان منوف إلى المدير وعرابى من أن مأمور المدينة الجركسى قبض على أحد الجنود الذى اندفع فى طرقات المدينة معلنًا انتصار الجيش المصرى على الكفار داعيًا الله أن ينصر "رئيس الجيش" ، وأوسعه ضربًا وألقى به فى السجن ، وأن الأهالى أصبحوا لايبدون آراءهم فى الأوضاع الراهنة جهرا .

ولم تكن هناك سوى أقلية ضئيلة من الطبقة الحاكمة السابقة التركية الجركسية تتمثل فى بعض الموظفين والضباط الذين تعاونوا باخلاص مع العرابيين منذ ربيع ١٨٨٢ ، وكانوا من بين أعضاء المجلس العرفى أو من كبار القادة بالجيش ، أبدوا استعدادهم للدفاع عن مصر ضد الغزاة . وكانت المصالح الشخصية تأتى فى المرتبة الأولى عند غالبية أفراد هذه الطبقة ،

فاجتمعوا وبعض الأعيان البارزين حول الخديو وتحت جناح الإنجليز ضد مصلحة وطنهم . وانتظر بعضهم يوم العودة إلى سابق عهدهم فوق متن السفن الحربية البريطانية (أمام شواطئ السويس وبورسعيد) . وذهب بعضهم - مثل عمر لطفى وشريف باشا وإبراهيم توفيق - إلى الإسكندرية مباشرة عن طريق قناة السويس ليكونوا إلى جانب الإنجليز لاستعادة البلاد التى تسربت من بين أصابعهم . وأصبحت العناصر القيادية فى "الحزب الوطنى" (جماعة حلوان) ومجلس النواب تجمعها مصالح مشتركة مع العدو الذى يتدخل فى شئون بلادهم الداخلية والذى طالما تعرض من قبل لانتقاداتهم وهجومهم ، كما تحالفوا مع السياسيين الذين وصفوهم يومًا ما بالاستبداد والتعاون مع الأجانب (واستدعى رياض باشا عندئذ من أوربا) .

وأخذ توفيق يزود نفسه بأسباب القوة ويشكل جيشًا خاصًا ، فكلف عمر لطفى ناظر الحربية الجديد باستدعاء الضباط الأتراك الجراكسة المنفيين ، وعلى رأسهم عثمان رفقى الذى كان يقيم بالآستانة . فلبوا الدعوة جميعا ، وجاء معهم ثلاثون مرتزقًا تركيًا ، وكان الهدف من ذلك أن يصبحوا العمود الفقرى لجيش جديد موال للخديو . ولم يكن الخديو مصممًا على عدم تكرار تجربة "تمصير" هيئة الضباط فحسب ، بل كان يعتزم العدول عن سياسة محمد على والكف عن تجنيد المصريين وتعيين صغار الموظفين من المصريين ، فيما عدا المصريين الذين يشغلون مناصب رئيسية ، استجابة لنصيحة ثابت باشا ممثله بالآستانة فى ٢٣ مايو نزولاً على إرادة الجراكسة . ودفعته روحه المتعطشة للانتقام إلى تفضيل فكرة تشكيل جيش من المرتزقة يتولى حراسته ويخلص الولاء له . ولتحقيق هذه الغاية أراد تجنيد أكبر عدد ممكن من الأتراك والألبان ، ولكن عندما احتج الباب العالى على ذلك اتجه توفيق إلى إمبراطورية النمسا طالبًا السماح له بتجنيد المرتزقة من البوسنة والهرسك . وفى منتصف سبتمبر أبحرت أول مجموعة من رجال "الشرطة" من ميناء تريستا على متن باخرتين .

وعلى كل ، كان على الخديو أن يتحفظ فى حماسه عندئذ ، فنفوذه لم يكن يتعدى أسوار قصره ، ونفوذ الإنجليز لم يكن يتعدى أسوار الإسكندرية ، وكانت الوزارة الجديدة[٤٦] التى شكلها الخديو فى ٢٨ أغسطس وزارة ترقب .

---

(٤٦) محمد شريف رئيس النظار وناظر الخارجية ، عمر لطفى ناظر الجهادية ، على مبارك ناظر الأشغال العمومية ، محمد زكى ناظر الأوقاف ، ومصطفى رياض ناظر الداخلية (الذى استدعى من جنيف) ، أحمد خيرى ، أصبح ناظراً للمعارف ، على حيدر ناظر المالية ، حسين فخرى ناظر الحقانية ، وكانوا جميعا من أعضاء وزارات شريف ورياض .

وفى نفس الوقت ، كان المجلس العرفى يحكم البلاد ، فمن ناحية بذلت جهود كبيرة لتعبئة الموارد البشرية والمادية لمصر ، ومن ناحية أخرى أهتم المجلس بالمحافظة على النظام وحماية أرواح وممتلكات الأجانب . ولم تستخدم الرقابة على البريد والبرق والصحافة لمواجهة "دعاية العدو" فحسب ، بل استخدمت ضد "المتعصبين" من الوطنيين أنفسهم . فتمت مصادرة "الوقائع المصرية" التى وصلت من الإسكندرية ، وكذلك "الفسطاط" التى بدأت بالصدور فى ٢٠ ابريل أوقفت لمدة ثلاثة شهور بسبب مقالاتها التحريضية . واستقال حسن الشمسى - الموظف بالمعارف - من رئاسة تحرير "المفيد" عندما حذره مدير المطبوعات من كتابة المقالات "التعصبية" ، ولكنه حصل فى ٨ أغسطس على ترخيص بإصدار جريدة "السفير" .

ولكن تهديداً خطيرًا للأمن العام وقع بطنطا على يد اللاجئين السكندريين الذين غادروا الثغر بعد القصف فى طريقهم إلى القاهرة ، وانضم إليهم - فيما بعد - اللاجئين من مدن القناة . وبذل إبراهيم فوزى ناظر ضبطية مصر جهوداً كبيرة ليمنع تكرار ما حدث بالإسكندرية والدلتا فى العاصمة ، وكان يجب توفير المواد الغذائية والمأوى والرعاية الطبية لنحو ٦٠ ألفا من المهاجرين ، فشكلت لجنة لهذا الغرض ، ونقل بعض الوافدين الجدد إلى مدن أخرى حيث بذلك السلطات جهداً كبيراً لرعايتهم والمحافظة على الأمن . وقرر المجلس العرفى خصم ٥٪ من رواتب الموظفين والمعاشات - اعتباراً من أول سبتمبر وحتى نهاية الحرب - على أن تخصص لرعاية اللاجئين . واستطاع إبراهيم فوزى أن يحقق الحماية لأرواح وممتلكات الأجانب بالقاهرة ، فسمح لعائلة الجنرال ستون بالانتقال إلى الإسكندرية فى أغسطس ، بل وأقام الضباط لزوجته حفل وداع بالقاهرة ! وعومل البحار الإنجليزى الشهير الذى وقع فى أيدى المصريين عند كفر الدوار معاملة كريمة .

وإلى جانب قادة مصر السياسيين والعسكريين الذين خلقتهم الحوادث ، احتل عرابى - ممثل سلطة الدولة - مكانًا ثانويًا ، وتحمل المجلس العرفى مسئولية المحافظة على البلاد كأمر واقع. واتخذت الترتيبات حتى لا تؤثر الحرب على إيقاع الحياة المدنية اليومية . وتقرر تأجيل الاحتفال بمولد اثنين من الأولياء بالقاهرة بسبب ازدحام المدينة باللاجئين ، وصدرت قرارات بتحديد أسعار المواد الغذائية ، وإصلاح الشئون ، وتقوية الجسور ، وصيانة الترع ، وزيادة الرواتب ومساعدة الموظفين من بين اللاجئين . واهتم المجلس العرفى بصرف رواتب الموظفين قبل عيد الفطر ، وإعداد الكسوة الشريفة - التى كانت تصنع كل عام فى مصر وترسل إلى مكة مع قافلة الحج - دون أن يتأثر إعدادها بظروف الحرب .

المصريون فى الحرب :

قال أحمد فتحى رمضان : "درجت الكتب والكتاب عند تناولها لمختلف مظاهر ثورة عرابى على أغفال قضية السلطة والدور الذى يلعبه المصريون فيها . فإذا بحثنا عن الشعب وما يفعله وحجم مساهمته فى السلطة ، وهل كان مجرد مراقب لها وليس مشاركًا فيها ؟ نستطيع القول أن الثورة ساعدت الشعب على الدخول فى دائرة السلطة ، ورفعته من القاع (إلى القمة)"(٤٨). وعندما نتناول هذه القضية نتساءل : مامدى حجم التأييد الذى نالته قيادة الجيش والمجلس العرفى من الشعب ؟ وهل أندفع الرجال متحمسين لحمل السلاح ، وهل ساهم الأغنياء والفقراء بسخاء لسد الحاجات المادية للجيش كما ذكر العرابيون والأوربيون المتحمسين لهم ؟

لا ريب أن الشعب المصرى - بما فى ذلك قسم كبير من الأعيان (القضاة والمفتون - موظفى المديريات - والعمد خاصة) وقفوا إلى جانب عرابى وليس إلى جانب "الترك" الذين يحركهم الخديو والإنجليز . والاهتمام الرئيسى هنا ينصب فى قالب أيديولوجى يقوم على إرادة المقاومة ودرجة الاستعداد للعمل ، واستطاع الضمير الثورى للشعب - الناتج عن التعبئة السياسية التى استغرقت شهرين - أن يبرز فى يوم أو يومين ، وربما كان من الممكن الاستفادة بتيار المهدية لتوجيه التعبئة السياسية صوب الثورة الاجتماعية ، وكان من الضرورى الإشارة إلى أن ممثلى النظام القائم على الامتيازات والاستغلال والقمع ربطوا قضيتهم بقضية العدو وكان من الممكن إعلان قيام دولة مستقلة وثورة قومية ضد وصاية غير المصريين على البلاد . ولكن تلك الإمكانات كانت غريبة على فكر العرابيين .

فقد وقع عبء التعبئة الروحية للمعركة ضد العدو على عاتق العلماء الذين أدوا مهمتهم بطريقة تقليدية بإعلان الجهاد ضد الغزاة الكفار . أضف إلى ذلك أن رسل عرابى جابوا البلاد من أدناها إلى أقصاها يعدون الفلاحون بتخليصهم من الديون التى أثقل بها المرابون والمحاكم المختلطة كواهلهم . وإلى جانب الدعوة إلى الجهاد ، لعبت تلك الوعود دوراً هاما فى كسب تأييد أهالى الريف للعرابيين . ولكن لم تكن هناك أى دعاية حول إعادة توزيع الملكية أو إذابة الفوارق الطبقية .

Le Temps, 16/8 : 1882 .

ولذلك لم تكن الأمثلة المعروفة للنشاط ذى الطابع الإجتماعى الذى اتخذ طابع الانتفاضات العنيفة ، موجهة ضد الأتراك الجراكسة ، أو كبار الملاك الوطنيين ، ولكنها كانت موجهة ضد من اعتبروا مسئولين مسئولية مباشرة عن بؤس الفلاحين ، ونعنى بهم "المرابين" . ولم تكن تلك الانتفاضات مرتبطة بتمزيق صكوك الدين الذى أنكره كرومر . وفيما يتعلق "بمذبحة الدلتا" كان ضحاياها الرئيسيين من اليهود والمسيحيين الشوام إلى جانب بعض الأقباط والأوربيين ، واتهم مهاجرو الإسكندرية بتدبيرها لأول وهلة ولكن أهالى المنطقة شاركوا فيها . وقد وقعت تلك الحوادث العنيفة فى طنطا وكفر الزيات ودمنهور والمحلة الكبرى وبنها ومحلة أبو على . وكثيراً ما حال تدخل أعيان تلك البلاد دون إراقة الدماء ، على نحو مافعل أحمد المنشاوى بطنطا ، وما حدث بكفر الزيات ، ومدينة الفيوم حيث لعب هذا الدور الشيخ سعداوى الجبالى شيخ قبيلة الخرابى . وقيل إنه عندما شاع انضمام سلطان باشا للعدو قام المهاجرون بمهاجمة بيته ونهبه وألقى القبض على وكيله . ووقع حادث "ثورى" آخر على يد جمهور القاهرة اتخذ طابع تحطيم التماثيل ، ففى أوائل سبتمبر قاد الشيخ عليش جماعة من الأهالى قامت بإزالة تماثيل الأسود الأربعة من مداخل كوبرى قصر النيل ، وأنزلت تمثال إبراهيم باشا من فوق قاعدته بالأزبكية ، إذ كان ذلك الشيخ المتزمت يكره الصور وخاصة تمثال جد توفيق ! ولكنه وجماعته كانوا يعملون بحذر شديد فلم يحطموا تلك التماثيل وأنما أودعوها مخازن المتحف المصرى ببولاق .

ومن الواضح أن التخلص من الديون كقضية أجتماعية قد استخدم لتقوية المعارضة بين سكان الريف . وكان عرابى ورفاقه قد وعدوا الفلاحين قبل ذلك بقدر كبير من العدالة الاجتماعية وتحسين أحوالهم المادية ، ولكن لم تكن هناك أى دعوة للثورة الاجتماعية ، فليس ثمة إشارة إلى الرغبة فى تغيير النظام الإقتصادى تغيراً جذريًا أو إعادة توزيع الملكية الزراعية . ترى ، من الذى كان باستطاعته أن يحدث مثل هذا التغيير ؟ أهو المجلس العرفى؟ أم أعيان الريف ؟ أم عرابى الذى حصل من الدولة على ٨١٠ فدانا ؟ إننا نشك فى أن هيكل الملكية الزراعية قد يتعرض لتنظيم ثورى فى حالة انتصار المقاومة الشعبية على الإنجليز وحلفائهم (من الاتراك الجراكسة وكبار الملاك الوطنيين) ففى تلك الحالة ، كان العمد و"أبنائهم واخوتهم" (الضباط) سيلعبون – أكثر من ذى قبل – الدور السياسى والإجتماعى والاقتصادى لممثلى النظام القديم ، بعد ما يفقد كبار الملاك المتحالفين مع الخديو مراكزهم .

لم تتحقق الثورة السياسية بإلغاء الخديوية أو حتى خلع الخديو ، بينما لم تكن الثورة الاجتماعية واردة ، وكانت تعبئة الجماهير سياسيًا تتم - بالدرجة الأولى - من خلال القيم التقليدية . فكان الاعتماد على القوة السحرية للجهاد الذى أعلنته "الوقائع المصرية" فى ١١ يوليو ، فذكرت قراءها بالثواب الذى ينتظر من يجاهدون ضد أعداء الله ، وبأن من يتبعون تعاليم الدين ويجاهدون بدمائهم يدخلون فى زمرة الشهداء ، وأن النبى وعد المؤمنين الذين يذودون عن حياض بلاد الإسلام بعون من الله . وترددت تلك العبارات فى المساجد يوم الجمعة التالى لضرب الإسكندرية ، وذكر نقيب الأشراف فى خطاب ألقاه بأسيوط - وأوردته "الوقائع المصرية" الآية الكريمة : "إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون فى سبيل الله فَيقْتلون ويُقتلون وَعْداً عَلَيْهِ حقًا" (سورة ٩ : ١١١) ، والآية الكريمة : "والذين قُتلوا فى سبيل الله فلن يضُل أعمالهم ، سيهديهم ويصْلح بَالهم ويُدخِلهُم الجنة عَرَّفُها لهم (سورة ٤٧ : ٤ ، ٥ ، ٦) والآية الكريمة : "يأيها النبى حرِّض المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفًا من الذين كفروا" (سورة ٨: ٦٥) .

وفى وثائق هذين الشهرين التى يمكن أن نستشف منها الأساس الفكرى للمقاومة ، نجد الجهاد يشكل الطابع المميز ، وكذلك النضال فى سبيل الله تحت رايات الإسلام لتدعيم أركان الإسلام ضد الكفار - على النحو الذى أشرنا إليه من قبل - ولحماية الحرمين الشريفين اللذان يتعرضان لتهديد الإنجليز . وحاول أحمد رفعت تبرير تلك الأفكار فى خطاب بعث به إلى وكالة هافاس للأنباء ، جاء فيه "إن الطغيان الصليبى للإنجليز يبرر استنفارنا لقوى الإسلام"[٤٩] . وعلى كل حال ، شملت الدعوة للجهاد من أجل الدين الدفاع عن العرض والوطن . ولم يكن استنفاز الوطنية يرتكز - بالطبع - على أى أسس نظرية أو أيديولوجية . ومن ثم يمكننا أن نصف نضال المصريين بأنه كان نضالاً دينيًا وطنيًا ، ولم يكن مفهوم الدولة القومية "العلمانية" وارداً ، وكذلك كان الحال بالنسبة للفكرة الجمهورية أو الملكية المرتكزة على أساس قومى ، ولا يستثنى من ذلك عبد الله النديم الذى كان يتولى تحرير "الطائف" ويعد أداة الدعاية للجيش وسكرتيراً مؤقتًا لعرابى ، ، وكان مسئولاً عن إيفاد العلماء إلى الريف لحث الناس على تأييد عرابى رئيس حزب الله . ومارس النديم دعايته لعرابى بالمساجد

---

(٤٩) تقلا ، ص ٢٣٥-٢٣٧ .

والشوارع ، وإن اختلفت لهجته عن أولئك الذين كانوا يستنفرون النوازع الدينية - الوطنية عند الناس الذين اتهموا الإنجليز بالسعي للاستيلاء على الكعبة في مكة المكرمة .

وكانت الوطنية التي عبرت عن نفسها في تلك الفترة "حب الوطن وأهله" لاتمثل قومية مصرية ضيقة ، بل كانت تتضمن شعورا بالانتماء إلى الدولة الإسلامية العثمانية . ومن يكون ضد الإنجليز يصبح - آليا - مدافعًا عن حقوق السلطان وحياض الإسلام ، فالصحف ، والخطابات والرسل لم يبعثها العرابيون إلى البلاد العربية (دمشق ، تونس ، طرابلس ، الحجاز) فحسب، بل بعثوا بها إلى الهند . واستقبل هؤلاء بالحفاوة ، لافى الولايات العربية فحسب ، بل وفى الآستانة وولايات البلقان . ولتأكيد انتماء مصر إلى الدولة العثمانية وولاتها لأمير المؤمنين ، أطلق على جيشها وحكومتها وشعبها لقب الشاهانى أو الشاهانية . وحتى لحظة إعلان السلطان عصيان عرابى ، كان الأمل قويًا فى سماع كلمة حاسمة من السلطان لنصرة قضية عرابى ورفاقه العادلة ضد توفيق ومن شايعوه .

وفى نفس الوقت ، كان الخديو ينتظر بفارغ الصبر وصول الجيش التركى الذى يمحق عرابى ورفاقه ، وكان مستعداً - فى المقابل - أن يبطش بالشعور الوطنى فى مصر الذى قد يؤدى إلى استقلال البلاد ومن ثم يهدد الدولة العثمانية . ومرة أخرى طلب الخديو من ثابت باشا أن يبلغ السلطان بضرورة تدخله فى مصر حيث يتهدد الخديو خطر محقق ، وتتعرض البلاد للاحتلال الأجنبى . وأيدت جريدة "الأهرام" تلك المطالب ، فكتب بشارة تقلا فى عدد ٢٤ أغسطس مناشداً الباب العالى غير مرة بالتدخل لأن التدخل "السريع ضرورى "[٥٠] . وأكد توفيق أنه يعتقد أن الإنجليز سوف ينسحبون بمجرد وصول الأتراك ، وأن إخضاع عرابى يزداد صعوبة كلما مرت الأيام ، ومن الواضح أن ثابت باشا لم يكن على درجة كافية من العلم بتدخل الدول، وبسياسة دافرين الملتوية بالآستانة ، وبعدم إخلاص السلطان ، لأنه استمر يغذى آمال الخديو حتى اللحظة الأخيرة . ولذلك كاد توفيق يستسلم للفكرة القائلة بأن الجيش التركى سيخلصه من عرابى والإنجليز معًا . وكان الثمن الذى عليه أن يدفعه إقامة روابط أقوى بالباب العالى ، طالما أن هذه التضحية تضمن له استعادة السلطة والعظمة والاحترام ، واستعادة الأمن والنظام في ربوع مصر ، وكان مستعداً - إذا دعت الضرورة لذلك - أن يعلق الأمل على الإنجليز إذا عجز الباب العالى عن حماية أرواح وممتلكات عائلته وأتباعه وعجز

---

(50) F.O. 78, Vol. 3439 (Tanjore, 19/7/1882).

عن تصفية عرابى . وفى ضوء هذا الأعتبار طلب إلى الحكومة الإنجليزية فى ١٩ يوليو "أن تتخذ إجراءات أبعد دون تأخير"(٥١) وكان شريف - الذى دعى لتشكيل وزارة جديدة - مستعداً للقيام بهذا العمل فى حالة وجود قوات عسكرية كافية بغض النظر عن موعد وصول تلك القوات .

وشرح عرابى موقفه - فى ثلاث برقيات أرسلها إلى الباب العالى - فى مواجهة العدوان البريطانى ، وطلب مساعدة السلطان ، وأصر على أنه قد تقرر مقاومة الإنجليز بحضور درويش باشا لأن مطالب الأميرال البريطانى كانت إهانة للدولة العثمانية . وأضاف أن الجيش المصرى الشاهانى لم يكن - لسوء الحظ - مستعداً بما فيه الكفاية ، لأن السلطان أصدر أوامره بإيقاف استعدادات الدفاع . وكرر عرابى اتهاماته للخديو الذى وقف بخيانته ضد جيش السلطان ، فكان توفيق بهذا التصرف يشبه باى تونس . وذكر عرابى أن درويش باشا أيد الخديو فى موقفه بدلاً من أن يناشد ضميره ، وبذلك خدع المبعوث العثمانى الجيش العثمانى المسلم (أى الجيش المصرى) وأنضم إلى العدو الكافر. وفى برقيته الثالثة (٢٤ يوليو) أشار عرابى إلى توفيق بكلمة "الباشا" بينما وصف أمير المؤمنين بالقائد والسيد ، وذكر أن المصريين - على خلاف توفيق - ظلوا موالين للدولة الإسلامية ، وأنهم يتولون الدفاع عن حقوق السلطان ، وأنهم على ثقة من أنه سينقذ البلاد من المحنة التى جعلها توفيق تتردى فيها .

وشعر عرابى بخيبة أمل مرة من الإجابة التى تلقاهامن سعيد باشا الصدر الأعظم ووزير خارجية الباب العالى ، الذى أبلغه - باسم السلطان - أن مسئولية الصعوبات التى تعانيها مصر تقع - من وجهة نظر الآستانة - على عاتق عرابى نفسه ، الذى يتصرف بدافع من مصلحته الشخصية ، وأن تلك الصعوبات تضع كل من الدول الأوربية والباب العالى من مأزق وأن عزل الخديو لعرابى كان يجب أن ينفذ ، وأن سلوكه المتعنت مكروه عند الله ونبيه والخليفه.

وأصابت هذه البرقية عرابى بالارتباك والحيرة ، فلا بد أن السلطان لم يقدم على ذلك بدافع منه ، ولابد أن يكون الإنجليز وراء هذا الموقف ؛ فالباب العالى لم ينشر هذه البرقية لأنه يرى أن الوقت غير ملائم لكشف أوراقه . ولذلك لم يأخذ عرابى هذه البرقية مأخذ الجد رغم نصيحة عبد الله النديم الذى أراد نشرها فى "الطائف" محدداً مصدرها متخذاً موقفًا أزاءها . فقد اعتقد عرابى أن نشر البرقية يفقده تأييد الناس والجيش ، إذا تبينوا أن أمير المؤمنين قد أنقلب

---

(51) Berque, L'Egypte, p. 105 .

عليه مهما كانت الظروف . ثم ماذا يكون الموقف من ادعائه الدفاع عن حقوق السلطان ؟ وافتراض أن السلطان قد أجبر على اتخاذ هذا الإجراء ربما كان مسئولاً عن رد عرابى السريع على الباب العالى معلنًا احتلال السويس وقناة السويس فى ٢ ، ٢٠ أغسطس والاحتجاج على الإنجليز من أجل ذلك .

ومن الواضح أن أحداً بالقاهرة لم يكن يعلم ببرقية سعيد باشا ، ويبدو أن رفاق عرابى فى كفر الدوار هم وحدهم الذين تحملوا عبء هذا السر المثير للإحباط . واستمر المجلس العرفى فى إرسال تقاريره وشكاواه إلى السلطان على أمل أن يمد لهم يد العون . ورغم أن وكلاء النظارات الثمانية أبرقوا إلى الباب العالى بقرار جمعية الأعيان الثانية ، إلا أنهم لم يتلقوا جوابًا على برقيتهم . وفى ٣ أغسطس ، استطلع المجلس العرفى بصبر نافذ ما إذا كانت التقارير الخاصة بالأوضاع الراهنة فى مصر قد وصلت إلى الآستانة ، وما إذا كانت قد قدمت إلى السلطان . ولما كانت التطورات قد دخلت مرحلة حرجة ، فقد كان من الضرورى أن يتعرف كل على موقعه، ومن ثم كان أعضاء المجلس ينتظرون أمر سيدهم السلطان . وفى نفس اليوم ، أبرق المجلس إلى الآستانة معلنًا سقوط السويس فى أيدى قوات الأعداء ، وأن العلم البريطانى يرفرف الآن على هذه البقعة من أرض الدولة العثمانية ! وفى ٨ ، ١٠ أغسطس أبرق المجلس العرفى مرة أخرى بتقرير عن الحرب مكرراً اعترافه بالسلطان كسيد للبلاد .

وكانت الثقة بالسلطان عند قيادة القاهرة مجرد فكرة حتى اللحظة الأخيرة ، عندما أعلن قبيل نهاية الحرب عصيان عرابى ونشر ذلك الإعلان . وحتى فى الأيام الأخيرة للحرب ، عندما كانت الصلوات تقام فى المساجد من أجل النصر ، وكانت الميادين تمتلئ بالأذكار ، لم يكن أحداً من المصريين يعتقد أن البلاد فقدت تأييد أمير المؤمنين . وعلى كل ، عندما حانت ساعة الحسم كان ذلك التأييد لامعنى له . فقد دعى الناس إلى الدفاع عن الإسلام فلبوا النداء ، ويتساءل جاك بيرك : "أى إسلام هذا ؟ أهو الإسلام الحديث أم الإسلام التقليدى ؟ أهو الخليفة الذى يحيط به الغموض ، أم هى شعبيته التى ترجع إلى ألف عام ؟ لقد كان ذلك جميعًا ، وإنه الإسلام كحقيقة وكمعنى مطلق إنه العودة به إلى سيرته الأولى"(٥٢) ، ولكن هل كان الناس مستعدون لذلك ، وهل دخلوا حربا مقدسة باختيارهم وهم مستعدون لها ؟ وهل قدموا تضحيات مادية كبرى ؟ لا ريب أن الغالبية العظمى من المصريين قد أعطت عرابى

---

(52) Berque, L'Egypte, p. 105 .

تأييدها المعنوى وجمعت عواطفها تحت رايته . وكان عرابى خلال شهور الحرب خاصة يحظى بالولاء . وقد نشرت "الوقائع المصرية" - التى أصبحت لسان حال المجلس العرفى بعض الأمثلة لذلك ، منها برقية من مدير الغربية يعلن فيها أن اجتماعا لعمد وأعيان المديرية قد عقد ، وأنهم أعلنوا فيه وقوفهم إلى جانب الجيش بلا قيد أو شرط . كما نشرت مراسلات من المحلة الكبرى والمنصورة وأسيوط تصور الحماس الوطنى للشعب وتصميمه على الدفاع عن الدين والوطن . وكانت الكثير من البرقيات ترسل إلى "حامى الإسلام" . ودعا محافظ القصير عرابى ألا يحمل هما لأن الاعداء لن ينالوا منه فالله ينصر من ينصره .

ولم يصبح عرابى رمزاً للوطنية فحسب ، بل أصبح محاطًا بهالة دينية ، وكان قبوله للعزل أو النفى يعد ردة . وعندما ذكر عرابى لعلى مبارك أنه لن يخيب الآمال التى عقدها الناس عليه ، وأنه سوف يؤدى رسالته ، إنما كان يعبر عن إيمان عميق ، والزيارات التى كان يقوم بها الناس إلى مقر قيادته لم تكن زيارات لدكتاتور أو لقائد عسكرى ، ولكنها كانت زيارات لأبى الوطن وحامى الإسلام ، واختلف العلماء إلى خيمته ، وقصدته الوفود فى عيد الفطر من القاهرة تحمل إليه تهانى وتمنيات المجلس العرفى ، وكانت تضم بين أعضائها اسماعيل أيوب ورءوف باشا الذى أصبح - فيما بعد - رئيسًا للجنة التحقيق والمحكمة العسكرية .

ووضعت المواد التموينية والأموال والخيول والبغال التى كان يتطلبها المجهود الحربى تحت تصرف عرابى ، ونشرت "الوقائع المصرية" قوائم طويلة بأسماء المتبرعين ونصوص البرقيات التى أرسلت إلى عرابى تعلن عن تلك التبرعات . ترى هل عبر الناس عن سلوك اجتماعى سيكولوجى لم يكن متوقعا فى ضوء التجربة التاريخية ؟ وهل كانوا على استعداد حقا للتضحية بأرواحهم وممتلكاتهم من أجل القيم التى لم توجه إليهم الدعوة من قبل للدفاع عنها ، وللدفاع عن "الدين والعرض والوطن" ؟

وفى ١٢ يوليو ، دعت "الوقائع المصرية" إلى جمع التبرعات من كل لون للإخوان الذين يحاربون فى الجبهة . وفى اليوم التالى نشرت المجلة القائمة الأولى لأسماء المتبرعين ، واستمر ذلك حتى قبيل نهاية الحرب . وكانت الجياد والبغال فى مقدمة التبرعات التى قدمها الذوات بالعاصمة (الأمراء - رجال البلاط - الوزراء السابقون) ثم تدفقت التبرعات وخاصة المواد الغذائية والأموال التى استخدمت لرعاية اللاجئين من مختلف المديريات ، قدمها الأعيان والعمد والتجار وأعضاء مجلس النواب ورجال الدين - وفى منتصف أغسطس وردت تقارير عن تبرعات جماعية قدمها أفراد من مختلف القرى . ترى هل كانت هذه التبرعات استجابة لدعوة الجهاد ، أم لشعبية عرابى تعبيراً عن الشعور الوطنى الذى جعل المصريين جميعا يهتمون بأمر الحرب ؟ .

وليس لدينا ما يؤكد ما إذا كانت هذه التبرعات قد قدمت طوعًا لا قسرا . وكان طلب الخيول والبغال قد جاء فى شكل برقية دورية أصدرها رئيس مجلس النظار فى ١١ يوليو ، وتابع ناظر الجهادية إصدار مثل هذه الأوامر . وفى ١٢ يوليو طلب من مدير المنوفية برقيًا إرسال ٥٠٠ بغل إلى القاهرة بالإضافة إلى الجياد التى طلبت ، واعتبر مسئولاً مسئولية شخصية عن أى تأخير فى إرسالها . كذلك تسلم مدير الفيوم أمراً مشابهًا . وفى ١٨ يوليو أرسلت برقية دورية إلى جميع المديرين تأمرهم بإرسال المجندين المطلوبين والخيول والمؤن إلى قصر النيل أو إلى بولاق ، وهددت من يتقاعس من المديرين بمحاكمته عسكريًا . وتلقى مدير الدقهلية فى ١٣ أغسطس أمراً بإرسال ٢٧٠٠ أردب من القمح على وجه السرعة إلى حامية دمياط . وفرض على كل فدان ضريبة حرب مقدارها عشرة قروش .

ومن ثم يكون من نافلة القول افتراض أن المجهود الحربى كله قام على أساس التطوع ، فلا شك أنه كان هناك حماس وطنى لتأييد الجيش ماديًا ، وأن الشباب تدفقوا للخدمة بالجيش بإرادتهم الحرة . ولكن التعبئة العسكرية لم تأت من القاعدة إلى القمة ، فجميع احتياجات الجيش من الخيول والبغال والجمال والمؤن والأموال قدرت تقديراً محدداً ، وقسمت على المديريات ثم طلبت من رجال الإدارة جمعها ، وكان الموظفون الذين يتقاعسون عن أداء هذا الواجب الوطنى يفصلون من وظائفهم ، وانسحب هذا أيضا على تجنيد الجنود والكفاءات الفنية.

وكان يجب أولا جمع الجنود والضباط المبعثرين فى مختلف أنحاء البلاد ، وفى ١١ يوليو صدر أمر من نظارة الجهادية إلى مديرى المديريات بإرسال الرجال بأسرع وقت ممكن للالتحاق بوحداتهم العسكرية ، غير أن الرجال منحوا مهلة محددة للاستعداد . ولما كانت جميع الأيدى العاملة مطلوبة للزراعة وخاصة فى الدلتا ، أصدر المجلس العرفى أمراً فى ٢٧ يوليو يقضى بضرورة إنجاز هذه الأعمال فوراً حتى لا يؤدى ذلك إلى تعطيل التعبئة العسكرية . وعلى كل، كانت نظارة الجهادية تشكو فى ٢ أغسطس - فى برقيات دورية - من أن عدد الجنود الذى وصل إلى القاهرة قليل ، وحثت المديريات مرة أخرى على أداء واجبهم ، وتم استدعاء موظفى المديريات الذين كانوا ضباطًا من قبل ، وفى مديرية جرجا كان ذلك يعنى تجنيد كل موظفى قسم طهطا .

وفى برقية دورية بتاريخ ١٢ أغسطس ، بعد قصف الإسكندرية بشهر ، أصدر ناظر الجهادية أخيرا أمراً بتجنيد ٢٥ ألفا من الجنود الجدد . وفرضت حصص معلومة على كل

مديرية وفقًا لتعداد سكانها ، وترك للمديرين توزيع حصص مديريانهم على القرى ، على أن يبين لأولئك المجندين أنهم سيقومون بعمل وطني مشرف ، وأنهم سيعفون بعد الحرب من الخدمة العسكرية إعفاء تامًا . غير أنه كانت هناك أخطاء فى التطبيق وشكاوى ، لأن الوعود التى بذلت لم تلق - على ما يبدو - أذنا صاغية عند الكثيرين . فكان الرجال الذين وصلوا إلى القاهرة من القليوبية من غير الصالحين للخدمة العسكرية ، فهم إما مسنين أو مرضى أو عجزة ، وتبين من التحقيق أن شيوخ القرى والمأمورين الذين تولوا عملية التجنيد كانوا وراء هذا الاختيار . وفى ٤ سبتمبر ، شكا بعض شيوخ قسم إسنا إلى عرابى من حالات التمييز عند التجنيد، وذكروا أن أقسام حلفا وإدفو لم تقدم جنوداً على الإطلاق من ناحية ، ومن ناحية أخرى زاد الطلب على المجندين من المديرية ككل لأن البدو أضيفوا إلى حصص الفلاحين .

وتتوفر لنا صورة حقيقية لأوضاع البلاد تعكسها بعض الخطابات الخاصة فى ذلك الوقت . فقد شكا أحد أهالى المنيا من أن المدير يستفيد من تلك الظروف ليزيد من استغلاله للأهالى ، وفى نفس المديرية استجار أحد الشيوخ من ترك الحقول دون رعاية نتيجة لقيام الحكومة بتجنيد الرجال . ولكن تلك الشكاوى التى قدمت فى المديريات أو القاهرة لم تنل أى اهتمام وأضيفت الضرائب التى كان على الأغنياء أن يدفعونها إلى الأعباء الملقاة على عاتق الفقراء . وكان المديرون يؤيدون استغلال الأهالى . وحذر نفس الشيخ عرابى من أنه لن يدعو له بالنصر المبين إذا لم يضع حداً للظلم ، لأنه يعرف أن دعوة المظلوم مسموعة عند الله .. وفى خطاب آخر أرسله أحد أتباع عرابى من مديرية أسيوط قدم فيه مقترحات فعالة لفرض ضريبة عسكرية، فنصح ناظر الجهادية بعدم الاعتماد على العمد لأنهم قد يعفون الشخص من الجندية إذا دفع لهم عشرة جنيهات ، ومن ثم كان الفقراء هم الذين يجندون إذا لم يهربوا من مكان إلى آخر . وبالإضافة إلى ذلك شكا من أن هناك الفان من بدو المديرية لم يجندوا ، رغم أنهم يملكون خيولا وجمالا ، واقترح فرض ضريبة إضافية تتراوح ما بين ١٠٠-٢٠٠ جنيها على الكتاب الأقباط فى الصعيد الذين يحصلون على مايتراوح بين ١٥-١٠٠ جنيها على كل قضية . وشكا رجل من مديرية الغربية من أنه دعى وابنه إلى التجنيد رغم أنه لا يملك سوى نصف فدان يفلحه بمساعدة ابنه ، بينما الآخرون يملكون مايتراوح بين أربعة وأربعين فدانا ولم يتم استدعاءهم . وذكر خمسة عشر رجلاً بالأسم تم استدعاءهم أولا ثم عادوا إلى بيوتهم بعدما تدخل العمد لصالحهم بالمديرية .

وهكذا لم تستبعد المصالح الشخصية للفلاحين أو العمد أو موظفى المديريات خلال النضال من أجل الدين والوطن . ولذلك عندما نصف الحماس الدينى والوطنى للشعب المصرى خلال الحرب يجب أن نميز بين هؤلاء وأولئك .

وشيئًا فشيئا وصل المجندون المطلوبين إلى قصر النيل أو إلى الجبهة ، بل قدم بعض المديريات فائضًا فى الرجال . وقدمت مديريات مصر الوسطى والصعيد أعداداً أقل نسبيًا من مديريات الدلتا التى تحملت الجانب الأكبر من أعباء الحرب . ففى الدلتا جند الأهالى للعمل فى حفر الخنادق بالقرب من كفر الدوار والتل الكبير ، وقدمت المنوفية ألفان من العمال ، كما قدمت الشرقية ٤٠٠٠ عاملا . وفى الحقيقة قدم مديراً هاتين المديريتين ألف رجل من كل مديرية زيادة عن العدد المطلوب . وقدمت الدقهلية خمسة آلاف من عمال حفر الخنادق ، والغربية ٢٥٠٠ ، أما الأعداد التى قدمتها المديريات الأخرى فلا تتوفر لدينا . وكانت وحدات العمل تتغير من حين لآخر لأن العمال كانوا ينهكون أو يتشتتون . وفى أمر أصدره محافظ وقائد دمياط عبد العال حلمى جمع ألفان من الرجال من الشرقية ، ١٥٠٠ من الدقهلية ليكون منهم "ميليشيا شعبية" لدعم حرس السواحل . وعندما ذكر يعقوب سامى أن الله ساعد المصريين بزيادة عدد المقاتلين منهم إلى مائة ألف رجل ، كان لايشير بذلك إلى الجيش فحسب، ولكن إلى المجندين المستجدين والبدو وعمال الخنادق و "الميليشيا الشعبية" .

النهاية المرة :

ولم يكن على رأس أولئك المائة ألف جندى قائد عسكرى بارز ، فبعدما عين عرابى قائداً للجيش ، قضى ستة أسابيع فى معسكر كفر الدوار يترقب الحوادث . وصورت المناوشات البسيطة التى ترددت أخبارها كانتصارات فى معارك كبيرة . وأوقف المجلس العرفى مبادرات عرابى المحدودة نحو إقامة "دفاع أمامى" فعال ، وربما كان "رئيس الجيش" يحظى بشعبية كبيرة، ولكنه لم يتمتع بسلطات فعلية تجعله يقف فى مواجهة "الحكومة" بالقاهرة .

ومنذ البداية وضع عرابى حساباته على أساس أحتمال التعرض للهجوم من جبهة قناة السويس ، ولذلك طلب من وكيله إقامة قوة مقاتلة قوية من الأسلحة الثلاثة فى رأس الوادى والصالحية للدفاع عن خط السويس - بورسعيد . ولكن المجلس العرفى رفض طلبه فى ٢٢ يوليو بعد مناقشات طويلة ، لأن مثل هذا الوجود العسكرى قد يعد تهديداً لحرية عبور السفن فى القناة ! ولاشك أن إعداد الوحدات العسكرية المطلوبة ضرورى ، ولكن يجب أن تعسكر بثكنات العباسية خارج القاهرة لتصبح احتياطيا للعمليات . لقد عين عرابى قائدا عاما للجيش غير أن المجلس العرفى احتفظ لنفسه بحق القرار فى المسائل الاستراتيجية ، ويبدو أنه لم يجد أن من الضرورى إبلاغ ناظر الجهادية رفض طلبه ، لأن عرابى سأل القاهرة فى ٢٥ يوليو عما تم بشأن خطته !

وقدم "رئيس الجيش" أفكاراً أخرى ، غير أن خطته الخاصة بالتعبئة الشاملة - على سبيل المثال - لقيت نفس المصير . ولما كان يجب على المستحفظين (الشرطة) أن يشتركوا فى القتال فى حالة وقوع حرب واسعة النطاق ، فقد أمر عرابى بإعداد حرس أهلى للدفاع عن المدن. وكان على جميع القادرين على حمل السلاح أن يتدربوا على استخدام البنادق لمدة ساعة ونصف كل صباح قبل أن يتوجهوا إلى أعمالهم ، على يد ضباط المستحفظين فى أحياء المدينة ويبدو أن هذا البرنامج قد نفذ فى الدقهلية والشرقية ولكنه لم ينفذ فى القاهرة . وذكر يعقوب سامى - فى مذكرة إلى المجلس العرفى - أن الدفاع عن العاصمة يجب أن يبقى من واجبات الجيش النظامى وليس الحرس الأهلى ، وبسط ناظر الضبطية اعتراضه - فى مذكرة أخرى - مؤكداً أنه يستطيع أن يضمن السلام والأمن فى المدينة بقوات المستحفظين وحدهم ، وأنه يجب تجنيد الرجال مباشرة فى الجيش حتى يتم إخضاعهم للنظام العسكرى . ورفض أنصاف الحلول المشكوك فيها ، ولذلك اعتبر المجلس العرفى - فى ٢٣ يوليو- أن خطة عرابى خطة غير عملية وصرف النظر عنها .

وبالطبع نفذت بعض مشروعات ناظر الجهادية ، غير أن الأمثلة التى ذكرت تشير إلى أن عرابى لم يصبح دكتاتورا حتى خلال الحرب . فالقرار النهائى الهام كان يتخذه المجلس العرفى. وبعد أن بذل المجلس جهداً فى إبقاء الحرب بعيداً عن منطقة القناة ، أعاد النظر فى استراتيجية جبهة القناة عندما احتل الإنجليز السويس . وفى ٢ أغسطس ، تم اختيار التل الكبير لتكون المركز الجديد للدفاع عن البلاد ، ووضعت خطة استراتيجية تفصيلية لهذا الغرض. وبقى عرابى حتى ٢٤ أغسطس فى كفر الدوار لأن احتمال وقوع هجوم جديد من الإسكندرية لم يكن مستبعدا .

ولما كانت هذه الدراسة ليست دراسة استراتيجية ، فإننا لن نذكر إلا بضع كلمات فى وصف الحرب ، فعلى حد قول فولتير : "كلما طالت تقارير المعارك ، كلما كانت مصدراً للسأم عند الرجل العاقل" . وما يهمنا هنا بعض المسائل العامة التى تلقى ضوءا على ماهو أكثر من أحداث الحرب .

وفيما يتعلق بأخبار الانتصارات الواردة من التل الكبير التى تشير إلى أن الإنجليز كانوا يهربون التماسا للنجاة بأرواحهم ، بعدما تكبدوا خسائر فادحة ، وما ترتب على ذلك من تبادل برقيات التهانى ، فإن تلك الانتصارات لم تكن تعبر عن أن ثمة مخرجا من الوضع القلق غير الحاسم ، ولكنها كانت علامات على سوء تقدير الموقف ، وكان ذلك نتيجة تكتيكات هيئة

أركان الحرب البريطانية . فمخططى وزارة الحرب البريطانية لم يتطرق اليهم الشك فى أن الخطوة الأولى للتدخل العسكرى فى مصر يجب أن تكون عن طريق احتلال منطقة القناة ، وأن الخطوة الثانية هى التحرك من الاسماعيلية إلى القاهرة . ولم يكن لقصف الإسكندرية موضع بهذه الخطة ، فكانت تلك جريمة لصقت بالأميرال سيمور شخصيًا . وكانت المناوشات التى جرت أمام كفر الدوار - ببساطة - مناورات قامت بها القوات الإنجليزية لتكبيل أيدى عرابى حتى يتمكن المخططون للحملة العسكرية من حسم قضية زحف القوات برا أو إنزالها عن طريق السفن . وفى ٢٠ يوليو ، أتخذ قرار بعدم انتظار وصول القوات التركية . وفى ٢٧ يوليو وافق مجلس العموم البريطانى بأغلبية ٢٧٥ صوتا ضد ١٩ صوتًا على اعتمادات الحرب التى بلغت ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيها . وفى ٢٩ يوليو ، رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية اعتماد مخصصات مماثلة . وبينما كانت القوات البريطانية الرئيسية تتدفق من بريطانيا ومالطة وجبل طارق وقبرص ووعدن وبومباى - خلال ليلة ١٩-٢٠ أغسطس - على منطقة القناة ، بما فى ذلك بورسعيد والإسماعيلية دون أن تتعرض لمقاومة تذكر ، قامت القوات البريطانية بالإسكندرية بمناوشة عرابى ليبقى فى موقعه . فقاموا بهجمات متقطعة يكرون فيها ويفرون أمام المصريين . فلا عجب أن يكون النصر إذن حليف المصريين ! وحدث نفس الشئ بالنسبة للوحدات الاستطلاعية والهجمات التى تعرضت لها المواقع المصرية ، والتى قام بها البدو، وانتهت جميعا- وفقًا لما جاء بالبرقيات - بهزيمة العدو وتكبده الخسائر بعون الله ومساعدة نبيه ، وكانت تقارير الاشتباكات ترد "بالوقائع المصرية" محاطة بالتعليقات الحماسية . وفى ٥ أغسطس ، زعم عرابى أنه ذهب بنفسه إلى ميدان المعركة وأحصى عدد القتلى من الإنجليز الذين بلغوا ألف رجل ، كان من بينهم الكثير من الضباط . وفى ٢٦ أغسطس ، أبرق عبد العال حلمى بما يفيد أنه علم من مصادرموثوقة أن عدد القتلى من الإنجليز على الجبهة الشرقية بلغ ستة آلاف جنديًا وضابطًا من بينهم ضابط برتبة الجنرال . أكان ذلك مجرد ولع بذكر الأرقام الكبيرة أم هروب من الواقع إلى الخيال ؟

ولم تتوقف تقارير الانتصارات حتى بعد ذهاب عرابى إلى الجبهة الشرقية ، حتى أصبح من الصعوبة بمكان أن تحصل القاهرة على صورة واضحة للموقف . وفى الحقيقة كان الإنجليز يستولون على الموقع المصرى تلو الآخر ، فاستولوا فى ٢٤ أغسطس على المغفر ، وفى ٢٥ منه على تل المسخوطة والمحسمة ، وفى ٢٦ منه على القصاصين . وكان الفشل نصيب الهجوم المضاد المصرى سواء فى ذلك الهجوم الصغير- فى ٢٨ أغسطس - أو الهجوم واسع النطاق فى ٩ سيتمبر . ورغم ذلك استمر عرابى يعلن توالى الانتصارات حتى ١٣ سبتمبر ، ولم يجد

مفراً من أن يبلغ القاهرة فى كلمات معدودات بالكارثة المفاجئة التى وقعت بالتل الكبير . ففى هجوم مفاجئ عند الفجر اجتاحت القوات القوات البريطانية آخر المعاقل الدفاعية الحقيقية للمصريين . ورغم أن فرقة محمد عبيد استبسلت فى المقاومة ، استشهد معظم الجنود وهم يلوذون بالفرار . وتوقفت المقاومة بعد ٢٠ دقيقة ، ولكن الغزاة أصروا على إلحاق "هزيمة ساحقة" بالمصريين : "فكانت الأرض خلف محطات السكك الحديدية مرصعة بأجساد أولئك الذين قتلوا وهم يفرون ، واجتاح الفرسان الإنجليز النهاية الشمالية للخنادق يقتلون الهاربين بلا حساب .. وحصدت المدفعية الملكية بنيرانها الجنود الهاربين[٥٣]" . وقام الجنود الإنجليز "بذبح الجنود الهاربين وكأنهم فى رحلة صيد[٥٤]" ، فبلغ عدد من ذبحوا ألفان من الفلاحين .

واستيقظ عرابى على صوت المعركة ، ولم يكن لديه إلا وقت محدود ليرتدى بزته ويشق طريقه صوب محطة سكك حديد بلبيس ، حيث تمكن من الهرب بالقطار إلى القاهرة وبصحبته على الروبى . ورغم هزيمة القائد فإنه لم يكن مستعداً للاستسلام ، إذ أراد إعداد القاهرة للدفاع . ولتحقيق هذه الغاية استدعى قوات عبد العال من دمياط (وتتكون من السودانيين والبدو) لأن قوات التل الكبير قد تشتتت على النحو الذى رأيناه وأصبح لاجدوى منها . وأراد عرابى أن يبنى خطًا دفاعيًا جديداً قرب ثكنات العباسية ، ولكن زملاءه بالقاهرة لم يؤيدوا هذه الفكرة ، فلم يكن الضباط منهكون من الحرب فحسب ، بل أرادوا تجنيب العاصمة المصير الذى أصاب الإسكندرية ، وكان وكيل محافظة الإسماعيلية قد استخدم نفس الحجة عندما أعلن استسلام المدينة . ولذلك أعلن المجلس العرفى الاستسلام بلا قيد أو شرط للخديو وليس للإنجليز الذين كانوا يعلنون دائما أنهم يقاتلون باسم الحاكم الشرعى للبلاد .

وتشكلت لجنة من رءوف باشا وعلى الروبى وبطرس غالى للتوجه إلى الإسكندرية وإعلان استسلام "الثوار" عند أقدام الخديو . وفى مساء ١٣ سبتمبر أبرقت اللجنة إلى قائد القوات البريطانية (التى احتلت الزقازيق عندئذ) شاكرة باسم الشعب المصرى للمساعدة التى قدمتها الحكومة البريطانية لسمو الخديو ! ولم تتخذ أى خطوات أخرى دون الرجوع إلى الخديو ، وكان هدفهم (وخاصة إبراهيم فوزى) تجنيب سكان القاهر رؤية القوات البريطانية ، فقد خشى ناظر الضبطية من حدوث الفوضى وإراقة الدماء ، ولكن مخاوفه كانت لا أساس لها من الصحة إذ

---

(53) Ninet, Arabi Pacha, p. 261 .

(54) Maurice, p. 99 .

احتلت وحده صغيرة من الفرسان الإنجليز قلعة القاهرة مساء ١٤ سبتمبر، وتجنبت المرور بالطرق الرئيسية للقاهرة ، فدخلت القلعة عن طريق باب الوزير، وشقت طريقها إليها عبر الحوارى المحيطة بها . "ورمق السكان الذين كانوا يقفون على أبواب بيوتهم القوات البريطانية بنظرة كسيفة ، دون أن يبدوا تظاهراً من أى نوع ، ودون أن تبدو عليهم علامات الدهشة"(٥٥) .

وقبل أن يستسلم عرابى وطلبه عصمت للإنجليز مساء ١٤ سبتمبر ويسلم عرابى سيفه ، وقع خطابات للخديو شرح فيها مأساته الشخصية رغم أنهما قد سببا له الضيق فى أول الأمر، فأعلن أنه وإخوانه قاوموا الإنجليز دفاعًا عن الدين والعرض والوطن ، وأنه لم يدر بخلدهم الوقوف ضد الخديو لذلك يطلب منه العفو عنه وعن رفاقه ، وذكر أنهم قد خاضوا الحرب بناء على تعليمات صدرت لهم من مجلس موسع عندما أصبح الخديو وحكومته غير قادرين على العمل ، وكان استمرارهم فى الحرب بناء على قرار من جمعية الأعيان . وأشار عرابى إلى أنه اضطر إلى الدفاع عن مصر ، وأن على توفيق أن يطلب من الإنجليز إيقاف الحرب وعدم التقدم إلى القاهرة حتى تتفادى المدينة مصير الإسكندرية .

وفى كل مرة كان العرابيون يثورون فيها ضد الخديو أو وزراءه كان هناك احتفال بالخضوع والعفو يقام فى كل مرة ، حتى أصبح هذا المشهد مألوفًا على المسرح السياسى فى القاهرة ، ولكن كان المنتصر فى الماضى هو الذى يطلب العفو ، ولذلك كان يحصل عليه فور طلبه ، ولكن من بين أسنان المنهزم . غير أن الموقف تغير الآن ، فلم يعد الخديو يعتبر نفسه ضعيفًا ولذلك لم يكن هناك ما يدعوه إلى العفو ، وهو افتراض ما لبثت الحوادث أن برهنت على عدم صحته .

ترى ، هل كان عرابى يعتقد حقيقه أن طلبه سوف يجاب بآلاف الحجج ؟ أن مأساته كانت تتمثل فى عباءة السلطة الثقيلة التى ناءت بها كواهله . أضف إلى ذلك أنه خدع وأهمل أكثر من مرة ، خدعه السلطان الذى لم تكن سلطته الدينية والزمنية موضع نقاش ، والذى منحه الأوسمة لكى يتخذ منه - فقط - أداة لتقوية نفوذه فى مصر، وهو الذى حاول استخدامه كدمية فى لعبة ميكيافيلية من صنعه ، وخدعه الخديو الذى أيد التدخل العسكرى وفصل عرابى من منصبه لأنه دافع عن الإسكندرية ضد الإنجليز ، وأخيراً خانه لأنه دافع عن البلاد ،

(55) Austrian Archives, Box 126 (Alexandria, 26/7/1882) .

وخدعه أيضا سلطان باشا زميله فى حركة صيف ١٨٨١ ، وأهمله قادة مجلس النواب ، سواء فى ذلك الذين ينشطون الآن ضده ، أو أولئك الذين قبعوا فى قراهم . وبعد سقوط البلاد لم يلق القبض إلا على عشرة من بين ٨٣ عضواً من أعضاء مجلس النواب ، كانوا حفنة ممن يعتبرون أنفسهم وطنيين حقيقيين .

وعلى كل كان عرابى يحظى بتأييد عدد كبير من العمد المعروفين وصغار موظفى المديريات وعدد لا حصر له من العلماء (القضاة والمفتون والأئمة والنقباء) فى الريف - فهؤلاء دون غيرهم أطلقوا صيحة الجهاد[٥٦] . أما أعيان الريف الذين لم يعتبروا أنفسهم أتباعًا للعرابيين أثناء الحرب فكانوا على استعداد أن يضعوا أختامهم على وثائق تدين "العصاة" . وربما كان من الأفضل أن نترك هذا الفصل من فصول الخسة والذلة والهوان دون شرح .

ولم يبق مخلصًا لعرابى ولمصر- من بين الناس جميعا - سوى محمود سامى البارودى الذى أحاطته الكتابات الإنجليزية والفرنسية بهالة خاصة من الازدراء واعتبرته مدفوعًا بالطموح والتطلع إلى السلطة وحدهما . فقد وقف إلى جانب أصدقائه ، وتمسك بكلماته وأعماله ، رغم مرارة الموقف ، ورغم أنه لم يشغل منصبًا رسميًا (خلال الحرب) ، فلم يكن عضواً بالمجلس العرفى . لقد كان من بين الحاضرين - حقًا - فى جمعيتى الأعيان بالقاهرة ، ولكن لم يتدخل فى المناقشات تدخلاً حاسمًا . وفى ليلة ١١-١٢ يوليو هرع إلى عرابى بالإسكندرية ليضع نفسه تحت تصرفه دفاعًا عن الوطن ، ولكن أعيد عندئذ إلى "الجبهة السياسية" . وعلى كل لم يقنع محمود سامى بأن يكون مستشاراً فى القاهرة ، أو يتبادل برقيات التهانى مع عرابى بمناسبة عيد الفطر ، فعندما أعلن استعداده لأداء واجبه نحو الوطن ، كلفه عرابى فى ٢٤ أغسطس بقيادة قوات الصالحية وكانت قوات العدو قد احتلت منطقة القناة كلها وأخذت فى التقدم نحو القاهرة . وكان محمود سامى أبعد نظراً أو أكثر حكمة ليدرك أن ميادين القتال لن تقوده إلى قيادة مصر المنتصرة . فلم يكن طموحه هو الذى دفعه إلى اتخاذ هذا القرار ، وانما دفعته وطنيته . ولا ريب أن محمود سامى كان واسع الطموح ولكنه لم يعد يمثل الروح الملهمة للعرابيين على الأقل خلال الحرب .

---

(٥٦) لم يتهم بالعصيان سوى ثلاثة من رجال الدين هم الشيخ عليش والشيخ العدوى والشيخ الخلفاوى، ولم يوجه الاتهام إلى باقى العلماء .

ولذلك لم يصبح عرابى ضحية هذا الأديب الطموح ، وأنما أصبح ضحية سياسات الدول والباب العالى والخديو ، وضحية المغبونين الذين رأوا فيه محرراً ، والمهددين الذين رأوا فيه حامياً . وكثيراً ما كانت تنتابه الشكوك حول عمله ، وما كان يتردد فى تحقيق رسالته نحو أولئك الذين أضفوا البطولة عليه . لقد تردد ثم ترك نفسه للاندفاع بقوة بلاغته ، وعندما أصبح ضعيفًا التمس القوة من ثقة الجماهير فيه ، ولم يعمل عرابى مطلقًا من أجل الإمساك بزمام القيادة السياسية والعسكرية ، كما لم يكن يرى فى نفسه ثوريًا ، فكان يرتاب لحظة ويعند أخرى ، ويتردد لحظة ويندفع أخرى ، ويرتبك برهة ويحزم أخرى ، فكان فى الغالب مدفوعًا لا دافعًا . ولم يكن عرابى دكتاتوراً أو "وحشًا مفترسًا" يتحول إلى "حمل وديع لأنه مس شرف أوربا"[(٥٧)] (ترى ، من الذى مس شرف الآخر عندئذ ؟!) .

وكثيراً ما اثيرت مسألة أسباب هزيمة المصريين وقدم السبب تلو الآخر ، وكان أكثر الأسباب شيوعًا "الخيانة" . ونظرية "الخيانة" التى أنسحبت على أولئك الذين لم يكونوا على استعداد لتأييد العرابيين هى أبسط تفسير لشبكة المصالح والتطلعات والآمال التى شكلت أساس مواقفهم . وعلى سبيل المثال ، كانت دوافع أتباع أولئك الذين ناضلوا من أجل السلام والحيلولة دون الحرب فى الغالب بأى ثمن . وإرجاع الهزيمة العسكرية إلى نقص كفاية الضباط المصريين يعد تغاضيًا عن المشكلة الحقيقية ، فعرابى - كما حاول على مبارك أن يوضح له - لايستطيع أن ينجح فى منع القوات البريطانية من احتلال البلاد . ووضع حد لليوم البغيض لا يؤدى إلا إلى المزيد من الموت والدمار .

وكان عرابى نفسه يرى أن الأمور لن تصل إلى صدام عسكرى خطير ، حقًا كان التدخل البريطانى لا يتجاوز حدود الاحتمال منذ منتصف عام ١٨٨١ ، ولكن الأمل كان لايزال معقوداً على أن الدول الأوربية المتنافسة سوف تمنع وقوع تدخل عسكرى من أى نوع ضد مصر. وحولت تأكيدات الإنجليز الذين نصبوا أنفسهم مستشارين للعرابيين الأمل إلى حقيقة مؤكدة . ففى أول يونيو ، طمأن بلنت عرابى بقوله : "لاتهتم بوجود السفن فلن يكون هناك تدخل" ،وفى ١١ يونيو كانت السفن الحربية تعد كالدمى فى ميناء الإسكندرية ، ولم يكن بحارتها موضع اهتمام ، وبعد ١١ يوليو عندما كان عرابى فى العراء لبضعة أيام قائداً بلا جيش ، لم يفكر العدو فى أتخاذ الاستعدادات لتوجيه ضربة حاسمة . ووفقًا لما يذكره نينه - الذى مكث بمعسكر كفر الدوار خلال الحرب - لم يكن العرابيون يعتقدون جديًا فى وقوع هجوم أو قيام

---

(٥٧) الوثائق التاريخية ، محفظة ٨ ، ملف ٧/٤/٥٣ (من صابونجى إلى عرابى) .

الحرب . وبعد قصف الإسكندرية كانت الخطة الرئيسية تقوم على كسب الوقت ، وكان عرابى يتطلع إلى التوصل إلى اتفاق مع الدولتين .

وبالإضافة إلى ذلك كان الأمل معقوداً على مؤتمر الآستانة أو على الباب العالى ، وكان الأمل يترنح عندما نشرت صحافة الآستانة - بما فيها جريدة "الجوائب" العربية - إعلان عصيان عرابى "الثائر" السابق ضد الخليفة وممثله فى مصر . وعلى كل لم يحدث هذا تغييراً فى الموقف العسكرى ، فقد كان الضباط حتى اللحظة الأخيرة يعانون من الفتور فى الحماس ، وكان الخونة يزدادون اطمئنانا .

ولا بد أن يكون عرابى قد عرف منذ وقت طويل - منذ تلقى برقية سعيد باشا فى ٢٨ يوليو - حقيقة موقف الباب العالى ، فإذا كان قد اعتقد أنه قد تورط إلى أبعد مدى ، وأن مصيره الشخصى قد أصبح معقداً ، وأنه لايستطيع الإمساك بزمام الحوادث ، فكيف يتأثر بهذا الإعلان ؟ إنه يمكن أن يلام لضعفه ولتردده فى كفر الدوار عندما رفض مواجهة الموقف - رغم نصيحة عبد الله النديم - لأنه على ما يبدو كان يعتقد أن إعلان سعيد باشا لايعبر عن موقف الباب العالى ، فكان عليه أن يسلك سبيلاً أكثر تصميمًا بدلا من اللجوء إلى الخداع والتكتم وعندما قعت فى أيدى بعض الضباط - عشية مأساة التل الكبير- بعض نسخ "الجوائب" ، كان على عرابى أن يتخذ موقفًا ، فدعا جميع الضباط الذين عارضوا فكرة الاستسلام عندما أبلغهم عرابى أن إعلان السلطان باطل لأنه يجافى مبادئ الإسلام ، وأنهم لازالوا يجاهدون فى سبيل الله .

ولا يتسع المقام هنا لمناقشة مايسمى "بأسباب الهزيمة" الأخرى ، مثل عجز عرابى عن التأكد من تحقيق رغبته فى إغلاق قناة السويس نتيجة وعود ديليسبس وتأخره فى اتخاذ هذا القرار ، أو إرجاع هزيمة التل الكبير إلى وقوع أقدر كبار الضباط أسيراً فى يد العدو (محمود فهمى[٥٨]) أو جرح بعض كبار الضباط (على فهمى وراشد حسنى) أو خيانتهم ، أو تقاعس أحسن القوات المصرية التى كانت قابعة عند دمياط وكفر الدوار بعيداً عن ميدان المعركة فى التل الكبير . ورأى نينه أن عرابى كان محاطًا بالجواسيس والخونة والمخربين وباثنين من رتبة القائم مقام الذين أثقل جيوبهم ذهب سلطان باشا ، وعلى كل أنكر الإنجليز كل دعاوى الرشوة فيما يتعلق بهزيمة التل الكبير .

---

(٥٨) يذكر رويل أن محمود فهمى - الذى أسر فى القصاصين - نقل إلى الإسكندرية وبعد ما تلقى وعداً بالإبقاء على حياته ، قدم تقريراً مفصلاً عن خطة عرابى ، للخديو ورجاله ، ولكننا لانجد دليلاً على صحة ذلك ، ولكن إذا صح ذلك يجب أن نأخذ فى اعتبارنا الصورة السلبية التى رسمها محمود فهمى لرفاقه فى المنفى فى سيرته الذاتية .

ولاشك أن هناك مبالغة في تقدير سلطان باشا وأثر ذلك الدور(٥٩) ، فحتى قبل أن يصبح مبعوثًا سياسيًا نشطًا للجيش البريطاني يعمل من الإسماعيلية ، كانت هناك قبيلة بدوية مسلحة بخمسة آلاف بندقية تعمل لحسابه ضد العدو وإلى جانب الجيش . وربما اكتسبت مهمة سلطان باشا أهمية كبيرة لو طالت الحرب وأصبح من الضروري سحب تأييد الأعيان لعرابي . ولهذا الغرض اتصل سلطان باشا بمديري بني سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا وإسنا وبكبار الأعيان في تلك المديريات (٦٠) - الذين كان يعرفهم معرفة شخصية - ليكسبهم إلى صف الخديو .

وكانت التل الكبير نقطة التقاء للمجندين الجدد من الفلاحين أكثر من كونها قلعة حصينة . وكان المجندون يتلقون تدريبًا سريعًا ، ثم تعطى لكل منهم بندقية ، ويزج بهم في الخنادق . فكان من بين الجنود الجرحى الذين أسروا في القصاص جنديًا لم يمض على تجنيده سوى خمسة أيام ، لم يستطع حتى أن يخبر سلطان باشا بالوحدة التي ينتمي إليها أو أسم ضابطها . ووفقًا لتقرير أحد شهود العيان من الضباط المصريين ، فشل الهجوم والمضاد الثاني بالقرب من القصاصين لأن محمود سامي لم يستطع المحافظة على تشكيل الهجوم ، لأن الجنود ارتدوا إلى معسكرهم فجأة أثناء تقدمهم من الصالحية . وتشير الرواية التي نقلها بيريك عن أحد الجنود المصريين عقب هزيمة التل الكبير مباشرة إلى الحالة النفسية للفلاحين المجندين حديثًا إذ يقول : "لم أكن أعلم بما يفعله الإنجليز في حرب التل الكبير ، فقد كانوا يضربوننا بالرصاص كالحيوانات ، فوقعت على جنبي ، والتمست سبيل النجاة بالاختباء داخل حقول القطن ، وأخذت أزحف على جنبي حتى حل الليل فاستطعت الهرب ، وهأنذا الآن منهك القوى ، وسوف أعود لجني قطني ورعاية زوجتي وأولادي ، لقد قبلت أن أكون جنديًا لأن الحكومة أرغمتني على ذلك ، فإذا رفضت التجنيد تعرضت للقتل"(٦١) .

---

(٥٩) حصل سلطان باشا على عشرة آلاف جنيه من الخديو ووسامًا إنجليزيا رفيعًا (F.O. 78, Vol, Cairo, 27/11/1882).

(٦٠) كان هؤلاء ستة من أتباعه من أعضاء مجلس النواب هم : اسماعيل سليمان ، على حسن الشعراوي ، يوسف عبد الشهيد ، محمود سليمان ، عبد الشهيد بطرس ، أحمد على . وإحدى عشر من العمد والموظفين . ويذكر عرابي من بين عمد الوجه البحري الذين تعاونوا مع سلطان : السيد الفقي ، أحمد عبد الغفار ، محمد الشواربي . (مذكرات عرابي ، جـ٢) ص١٧ ، ٢٣ ، ٣٢ .

(61) Bioves, p. 288 .

وفى قرى الدلتا التى عانت كثيراً من التجنيد والتى اخترقتها القوات البريطانية فى الطريق إلى القاهرة ، كانت تتعالى صيحات الابتهاج ، فلم تكن تلك الصيحات ابتهاجًا بانتصار الإنجليز ، ولكنها كانت ابتهاجًا بانتهاء الحرب وحلول السلام ، فقد تلاشت الأخطار ورفعت الأعباء التى أثقلت كواهل الفلاحين . لم يكن هناك شعور بالانهيار ، بل كان هناك ابتهاج ساذج تمثل فى الزغاريد التى سمعها الجنود الإنجليز ، وصيحات الناس الذين أخذوا يرددون : "أمان !" ولكن هذا الابتهاج الساذج لايعنى نهاية المعاناة ، فقد ظل عرابى حيًا لوقت طويل فى قصص الفلاحين ، ينتقل من عالم الواقع إلى عالم الخيال السحرى البطولى ، فلم يعد عرابى سياسيًا ، بل أصبح رمزاً اسطوريًا للتحرر، عاش برهة ثم مالبث أن طواه النسيان ، فهزيمة عرابى لم تصبح كارثة عند الفلاحين الذين تحسنت أحوالهم بمساعدة الإنجليز ولم تبدأ المتاعب السياسية إلا فيما بعد .

وفى البداية ، كان هناك دافع واحد يحرك الخديو وأتباعه هو : الانتقام ، ففى ١٤ سبتمبر عين توفيق سلطان باشا مفوضًا عامًا بالقاهرة ، وأوكل إليه أمر الإشراف على الاعتقالات ، وأن يأمر ظهراب بك – ناظر الضبطية – بألا تأخذه بالمعتقلين الرأفة .

ومن الصعوبة بمكان تحديد عدد "العصاة" الذين ألقى القبض عليهم ، وربما كان رقم الثلاثين ألف معتقل ، الذى يذكر كثيراً ، ويعتمد على رواية سرهنك ، رقمًا مبالغًا فيه . فقد تضمنت القائمة التى قدمها شريف باشا إلى القنصل البريطانى فى أكتوبر ١٨٨٢ أسماء ٧١٠ معتقلاً سياسيًا بالسجون المصرية (فيما عدا القاهرة) ، من بينهم ٤٣ بالإسكندرية و٢٦٧ بعواصم المديريات . وتشير قائمة رسمية أخرى إلى وجود ٢٤٩ من "العصاة" بسجون المديريات . وفى منتصف نوفمبر أعد بورج قائمة تضمنت أسماء ٦٥٢ معتقلاً سياسيًا بالقاهرة والغربية والمنوفية والدقهلية والشرقية وإسنا وقنا . وتتفق الأرقام الرسمية للمسجونين من "العصاة" مع ما يذكره القنصل البريطانى ، وقيل إن هناك ٣٥٩ مسجونًا سياسيًا بسجن طنطا وحده . وبذلك يكون الرقم الذى أورده روبل الذى يقدر المسجونين بـ ١٢٠٠ شخصًا هو أقرب إلى الحقيقة من رقم الثلاثين ألفا (الذى أورده سرهنك) .

وكان متوقعًا أن يصفى الأتراك الجراكسة حسابهم مع "العصاة" ، ولكن – بضغط من الرأى العام البريطانى – قدم هؤلاء إلى محاكمة طويلة نسبيًا ، ولكنها لم تكن بكل المقاييس "محاكمة عادلة" ، وفصلت الدعاوى الخاصة بالمتهمين فى "مذبحة" الإسكندرية والدلتا عن الدعاوى العامة ، وأقيمت لجنتان للتحقيق فى كل على حدة . وأقيمت بالقاهرة لجنة تحقيق

ومحكمة عسكرية للنظر فى قضية "العصاة" وحدها ، وكانت اللجنة والمحكمة تتشكلان من الضباط الأتراك الجراكسة وحدهم .

ولسنا بحاجة لتكرار سرد تاريخ المحاكمة هنا ، فما جاء بكتابى برودلى وبلنت يكفينا مئونة ذلك ، ولكن حصاد المحاكمة يحتاج منا أن نتناوله بالتلخيص . فقد أعتبر أحمد عرابى ومحمود سامى وطلبه عصمت على فهمى وعبد العال حلمى ويعقوب سامى ومحمود فهمى قادة "العصاة" ، ولكن الإنجليز رفضوا السماح للبلاد أو الحكومة أو الضباط الأتراك الجراكسة بالاستمتاع بإعدامهم ، فطردوا من الجيش المصرى (الذى لم يعد له وجود رسميا !) وانتزعت أملاكهم ، ونفوا مع عائلاتهم إلى سيلان[٦٢] ، على أن تدفع الحكومة المصرية ٥٥ جنيها شهريا لعائلة عرابى و٣٨ جنيها شهريا لعائلات كل من الستة الآخرين لمعاشهم .

وفيما يتعلق بمصير "العصاة" الأخرين ، عزل عدد كبير من الضباط من رتبهم ، وفصلوا من وظائفهم (ولكن دون أن يحصلوا على معاش) ، وعوقب المتهمون فى حوادث طنطا والإسكندرية بالأشغال الشاقة . وقبل أن يصدر الخديو العفو العام عمن شاركوا فى حوادث "الثورة" فى ٢ يناير ١٨٨٣ ، نفى على الروبى وحسن موسى العقاد إلى مصوع لمدة عشرين عامًا ، ونفى آخران إلى سواكن لمدة ثلاث سنوات ، وأبعد ٣٣ شخصًا عن مصر لمدة تتراوح بين سنة وثمان سنوات ، كان من بينهم أحمد رفعت والشيخ عليش ومحمد عبده وحسن الشمسى وابراهيم اللقانى . ويورد الرافعى أسماء ٦٢ شخصًا ممن فقدوا وظائفهم بالقرى وإدارة المديريات أو الإدارة المركزية ، وأسماء ٤٤ من الأعيان وضعوا تحت رقابة الشرطة ، وحكم على بعضهم بالغرامة مثل : أحمد أباظه ، وأمين الشمسى ، وأحمد محمود ، وابراهيم الوكيل، وعثمان فوزى .

نهاية غير مجدية :

وفى مايو ويونيو ١٨٨٣ بدت "الثورة" تلوح من جديد ، إذ تلقى الخديو والنظار والقناصل بيانات وتهديدات والتماسات أرسلتها جمعية "المؤامرة الوطنية المصرية" تحمل توقيع "المنتقم" ووصف أصحاب تلك البيانات الجمعية بأنها منظمة إرهابية قوية تسعى لتحرير مصر

---

(٦٢) مات عبد العال حلمى (١٨٩١) ، ومحمود فهمى (١٨٩٤) ويعقوب سامى (١٩٠٠) بالمنفى ، وسمح لباقى المنفيين بالعودة إلى مصر فى ١٩٠٠ و ١٩٠١ ، ومات طلبه عصمت فى ١٩٠٠ ، ومحمود سامى فى ١٩٠٤ ، وعلى فهمى وأحمد عرابى فى ١٩١١ .

بأقصى سرعة ممكنة من نير الاحتلال البريطانى ، ولم تأخذ السلطات بيانات "المنتقم" مأخذ الجد ، ولكن الشرطة ما لبثت أن تدخلت فى الأمر عند نهاية يونيو .

وكان أشياع العرابيين السابقين فى طليعة المشتبه فيهم ، وخاصة أولئك الذين فصلوا من خدمة الحكومة ، وانتهزت السلطات هذه الفرصة لتلقى بعدد منهم فى السجن ، وبقى ٢٢ فرداً منهم رهن الاعتقال بعض الوقت من بينهم محمد السعيد الحكيم "المنتقم" وسعد زغلول الذى أصبح محاميًا ، وحسين صقر الذى كان تلميذاً كزغلول لمحمد عبده وشريكًا لسعد زغلول فى مكتب للمحاماة ، ومحمد فانى الذى كتب "عريضة الضباط" فى ١٨٨٠، وأصبح فما بعد مترجمًا بمجلس النظار ، وعبد الرازق درويش الذى درس الطب فى أدنبره وكان يتولى تدريس الإنجليزية لأبناء اسماعيل ثم أصبح ناظراً لمدرسة البحرية ، وصهره حسين فهمى ، ومصطفى صدقى ، ومحمد طاهر نجل أحمد طاهر الذى كان ينظم المآدب للعرابيين ، وعثمان بن محمد طاهر وأربعة من موظفيه ، وموظفان مفصولان من موظفى الأوقاف ، ومحمود صادق ومصطفى نشأت الوكيلان السابقان لدائرة محمود سامى ، وأحمد نشأت (الشهير بالشيخ أحمد نور) ، وخمسة آخرين . وتولت اللجنة التى شكلت للتحقيق فى "المؤامرة" استجواب هؤلاء ، وأسفر التحقيق عن اعتقال أشخاص آخرين لبعض الوقت على الأقل .

وكان محمد السعيد ، منظم "المؤامرة" ، شخصية غريبة ، وكانت دوافعه غامضة ، ويبدو أن والده كان جزائريًا هاجر إلى فرنسا حيث اعتنق المسيحية هناك . ودرس محمد الطب ثم سافر بعد وفاة والده إلى عدد من البلاد حتى استقر بفلسطين ، ومارس الطب فى عدد من المدن. وجاء إلى مصر بعد هزيمة التل الكبير للمساهمة فى علاج الجرحى ، ولكنه بدلاً من ذلك حاول إعادة تنظيم "الثوار" السابقين والسياسيين من ضحايا الاحتلال فى صورة منظمة إرهابية معادية للإنجليز . ويصعب علينا التغاضى عن أن "المنتقم" كان يهتم أساسا بالمغامرة والمال ، فقد كشفت التحقيقات عن غرامياته وعن ديونه ، وكان يحصل من الأعضاء الذين ينتمون إلى منظمته على خمسة جنيهات من كل كرسم انتماء ، وحاول التقرب إلى الميسورين منهم ليضمن دعمهم المالى ، ومن هؤلاء مصطفى صادق وأحمد نشأت قريب اسماعيل صديق المفتش ، وناظر الضبطية السابق ابراهيم فوزى ورئيس النظار السابق إسماعيل راغب .

وكانت تصرفاته مكشوفة فى مصر ، ولما كانت السياسة ميدانًا خطيراً ، فقد كان لايزال فى بداية التجربة . ولذلك تبدو المسألة فى صورة مأساة فكاهية لو اعتبرت السلطات جمعيته

حركة سياسية ، وخاصة أنه لم يقم أى دليل ضد غالبية المعتقلين . فلم ينف من البلاد سوى مصطفى صدقى و"المنتقم نفسه" .

وانقضى عقد من الزمان دون ظهور رد فعل سياسى جاد ضد الاحتلال ، ونسى عرابى ، وظل منسيًا حتى بعد عودته من منفاه . وكتب أحد المتحمسين السابقين له يقول : "لقد نسيت ذكرى عرابى ، وعندما عاد بعد نفى طويل ، لم يكد يلاحظ عودته أحد . لقد شاهدته قبل عام من وفاته فكان طاعنًا فى السن هزيلاً ، وعاش فى بيت صغير فى حلوان عند حافة الصحراء ، وكان على أن أسأل الكثيرين حتى استطعت أن أستدل على بيت الدكتاتور السابق الذى كان بطلاً مثاليًا للجماهير" ، ولم يعرف الناس نبأ وفاته فى ١٩١١ إلا بعد أن وورى جثمانه الثرى.

الخاتمـة

طرحنا فى بداية هذه الدراسة سؤالان أساسيان يتعلقان بطبيعة الأزمة الاجتماعية السياسية خلال السنوات الممتـدة من ١٨٧٨ إلى ١٨٨٢ هما : هل عرفت مصر الثورة ؟ وهل كانت القومية هى القوة المحركة للتغيرات التى أدت إلى احتلال البلاد ؟ وحتى لانجعل الإجابة على هذين السـؤالين صعبة دون داعى ، سنتغاضى عن الحقيقة القائلة بأن النظام الاجتماعى السياسى الذى أسس فى ٨١-١٨٨٢ لم يستكمل ، ولم يستغرق سوى وقت قصير، ثم ما لبث أن أصبح ضحية للتدخل الأجنبى .

وعندما تقارن حالة مصر- فى ربيع ١٨٨٢ - بالوضع السياسى والاجتماعى فى عهد إسماعيل نلحظ تغيراً مؤثراً . ففى الداخل ، كان إسماعيل حاكم مصر بلا منازع الذى يعد البلاد ضيعتـه الخاصة . فأبقى الجهاز الإدارى والجيش تحت سيطرته وتحت إمرته عن طريق شغل كل مناصب السلطة بأفراد موالين له ، مرتكزين إليه ، كافأهم تبعا لدرجة ولاءهم له . وكانت غالبية تلك الطبقة الحاكمة لاتزال تنتمى إلى أصول غير مصرية . حتى أولئك الذين كانوا يعتبرون البلاد وطنهم الحقيقى بعدما استقروا بمصر زمنًا طويلا ، لايمكن أن نضعهم سياسيًا فى مستوى الوطنيين من أبناء البلاد . فبالنسبة لهم بررت أحقيتهم فى السلطة على حساب قدراتهم الإدارية والحكومية .

وبالنسبة للصفوة الاجتماعية : العلماء ، والتجار، وكبار الملاك ، والخبراء الذين تلقوا تعليمًا غربيًا ، كانت مراكز السلطة بعيدة المنال إلى حد كبير . أما الضباط "الفلاحين" فقد استطاعوا - فى ظروف استثنائية - أن يصلوا إلى مراكز القيادة فى الجيش . وكان لهذا الوضع الضعيف للقوى الاجتماعية التى كونت الصفوة الوطنية أسبابا مختلفة : فقد اعتبرت عائلات أعيان التجار ممثلة للمدن حقا ، ولكن أهميتها الاقتصادية بقيت محدودة مالم تجمع بين التجارة والملكية الزراعية الكبيرة . فأوربا - وانجلترا فى مقدمتها - لم تجبر محمد على على إلغاء الاحتكار لمصلحة التجار المصريين ، لأن التجارة الخارجية كانت تتركز غالبًا فى أيدى الشوام والأوربيين . ولم يكن العلماء - كقوة اجتماعية - قد أفاقوا من الضربة التى وجهها إليهم محمد على اقتصاديا وسياسيا . وكان الكثير من كبار تجار القاهرة وعلمائها ينتمون إلى حاشية اسماعيل بطريقة ما ، ولكنهم لم يكونوا قادرين على التأثير على سياسته أو توجيهه ، فقد أفسدهم إسماعيل بانعاماته . أما الخبراء الوطنيين (المهندسين - الأطباء -

المدرسين وغيرهم) الذين تلقوا تعليمهم فى أوربا أو فى مدارس الحكومة المصرية ، فلم يكن مطلوبا منهم المساعدة فى حكم البلاد بل فى "تحضيرها" ، فساهموا بحماس فى تحسين البنية الأساسية للبلاد ، ولكنهم لم يدخلوا تغييراً على البنية السياسية العلوية . وكان حجر الزاوية فى بناء طبقة وطنية من كبار الملاك قد أرسى بالفعل فى عهد محمد على ، وأزاح سعيد العقبة الرئيسية التى اعترضت طريق تكوين الملكية الخاصة من الأرض الزراعية . وفى غمرة اندماج مصر قسراً فى السوق العالمية ، وما صحب ذلك من تطور للإنتاج الزراعى المخصص للتصدير ، أحرز أعيان الريف مركزا اجتماعيًا اقتصاديًا بارزاً فى الريف وخاصة فى عصر إسماعيل . ووضعت إدارة الأقاليم مؤقتا - وإلى حد بعيد- فى أيديهم ، ولكنهم ظلوا عاجزين عن ضمان موقع لأنفسهم فى الإدارة المركزية ، ولم يصبح مجلس النواب فى ١٨٧٠ - وعلى الأقل فى ١٨٧٦ - أداة فعالة لتمثيل مصالحهم وللتحكم فى السلطة .

وفى ربيع ١٨٨٢ ، تغير هذا الوضع تغيراً أساسيا . ففى ظل حكم خديو ضعيف ، كان هناك مجلس للنظار مستقل استقلالاً عمليًا عن توفيق ، وكانت غالبية أعضائه من الوطنيين المصريين . وحصل أعيان الريف على لائحة أساسية لمجلس النواب أعطتهم حقوقا جديدة لرقابة السلطة التنفيذية ، وكلمة أقوى فى مجال التشريع ، وخاصة فيما يتعلق بالضرائب وإعطاء الامتيازات ، وبذلك كسر احتكار الأتراك الجراكسة للسلطة . وفى الجيش وصل المصريون لأول مرة إلى رتبة اللواء .

فما الذى أدى إلى هذه التغيرات ؟ لم يكن ذلك من عمل جمال الدين الأفغانى "الأب الشرعى للثورة العرابية" (كما يقول الرافعى) وتلاميذه ، كما لم يكن ذلك نتاجًا لدعوة المثقفين المتأثرين بأوربا لنظام سياسى جديد .

فالتدخل الأجنبى ، وتأسيس "الوزارة الأوربية" ،حطم بنية السلطة . فقد أمسك مجلس النظار- المستقل عن الخديو والمدعم بمساندة أوربا - بزمام السلطة لحماية مصالح حملة سندات الدين . وحاول إسماعيل - بمساعدة "مماليكه" وممثلى الصفوة الاجتماعية - أن يستعيد موقعه المفقود ، وخلال تلك الحملة ساعد مجلس النواب لكى يكتسب أهمية غير متوقعة ، وقدراً من حرية العمل ، وبذل الوعود الدستورية للنواب ، وشجعهم على مقاومة التدخل الأجنبى ، بل وضع نفسه على رأس هذا الاتجاه مما كلفه عرشه .

وخلف لويس الرابع عشر المصرى لويس خامس عشر مصرى . فرغم إرادة السلطان اختارته الدول - وفى طليعتها انجلترا - لقلة كفايته ، التى وصفها أبوه فيما بعد بقوله "إنه بلا رأس

وبلا قلب وبلا شجاعة"[٦٤] ولكن توفيقاً خيب آمال من علقوا آمالهم الدستورية والوطنية عليه خيبة مريرة . فقامت حكومة متعاونة مع الأجانب بتطبيق البرنامج الذى فشلت "الوزارة" الأوربية" فى تحقيقه بسبب مقاومة اسماعيل . وتضمن هذا البرنامج تقليص الامتيازات المالية وغير المالية للطبقة العليا المحدودة ، كما أجهضت التجربة الدستورية .

ولذلك واجهت الحكومة مقاومة من جانب المثقفين والطبقة الممتازة وعلى رأسها الأتراك الجراكسة الذين حرموا من السلطة السياسية إلى حد كبير . وفى دائرة جمال الدين الأفغانى أثيرت التطلعات والآمال الوطنية والدستورية منذ بداية ١٨٧٩ ، وعبرت عن نفسها فى الصحف. ولم يكتف أصفياء اسماعيل من الأتراك الجراكسة بمقاومة فقدهم لاحتكار السلطة فحسب ، بل قاوموا أيضا ماتتعرض له امتيازاتهم المالية من تهديد نتيجة التدخل الأوربى . ولما كانت أدوات القمع تتركز فى يد الحكومة لم يؤد ذلك إلى تبلور معارضة فعالة .

فلم يكن ثمة خطر يتعرض له النظام المتعاون مع الأجانب . ولم يفكر "مماليك" اسماعيل لحظة فى كسب الجيش إلى جانبهم عن طريق الضباط الجراكسة ، وتدبير انقلاب ضد رياض وتوفيق . ولم يكن المثقفون يكونون "قوة" قائمة بذاتها ، وفى معظم الأحوال كان هؤلاء يعملون تحت جناح شخصية ذات نفوذ من الطبقة الحاكمة . ولم تكن الصحف - متقطعة الصدور محدودة الانتشار - تستطيع المساهمة فى تكوين "جماهير ثورية" ، حتى ولو لم تكن هناك رقابة . فمن يستطيعون قراءة الصحف كانوا لا يزالون أقلية محدودة .

وبالإضافة إلى ذلك ، لم يكن باستطاعة غالبية أهالى البلاد فهم مداخلات ومصالح "الأتراك" الذين كونوا "الحزب الوطنى" . فقد ابتهجوا بإعفاءهم من دفع المقابلة ، واحتفلوا بالتخفف من الضرائب والإصلاحات التى قام بها توفيق ورياض "أبو المصريين" (على حد قول عرابى) . وفى أوائل ١٨٨١ لم تكن هناك نذر لعاصفة وشيكة الهبوب أو لثورة وشيكة الوقوع .

وفى أوائل فبراير ١٨٨١ لم يطلب الضباط "الفلاحين" أكثر من مجرد الغاء امتياز الأتراك الجراكسة فى الجيش أيضا ، فلم يقبلوا أن يبقوا خارج دائرة الإصلاحات ، ودائرة الانتعاش المادى ، ونجحوا لأن الجنود كانوا وراءهم . وربما لم يكن ذلك مفاجأة للخديو ولكبار الضباط الأتراك الجراكسة فحسب ، بل كان أيضا مفاجأة لهم أنفسهم .

---

(64) Broadly, p. 16 .

وتعرض التجانس الاجتماعى داخل هيئة الضباط للتفسخ - بالفعل - نتيجة لجوء سعيد إلى تجنيد ابناء العمد وترقيتهم إلى رتب الضباط . وفى أواخر أيام سعيد وبداية حكم توفيق، أسند إلى عدد من الضباط المصريين قيادة الفرق والكتائب ، وقد أشار حادث الأول من فبراير إلى أن الجنود قد يتبعون الضباط الفلاحين ، وليس زملاءهم الأتراك الجراكسة . وأدرك الأميراليات "الفلاحين" فجأة أن آلاياتهم هى القوة الوحيدة فى البلاد ، إذا استطاعوا أن يبقوا على اتحادهم وظل هذا الأمر شغلهم الشاغل طوال العام ونصف العام التالى .

وما حدث فى الأول من فبراير لم يكن موجها ضد توفيق ، وقد جانبه الصواب عندما لم يتبين ذلك . ولعل الأتراك الجراكسة من رجال البلاط والضباط وكبار الموظفين حالوا بينه وبين الوصول إلى هذه الحقيقة ، عندما رأوا أوضاعهم تتعرض للتهديد على يد الأميرالايات "الفلاحين" . وعلى كل أدرك أعيان الريف المكانة التى بلغها "أبناءهم وإخوتهم" فى الجيش ، فتحالفوا مع الضباط المصريين ، وبمساعدتهم أملوا فى اكتساب وضع سياسى يتفق مع وضعهم الاجتماعى الاقتصادى من خلال توسيع دائرة صلاحيات مجلس النواب ، ليحصل ذلك المجلس على نفس الحقوق التى تتمتع بها "برلمانات أوربا" .

وفى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، أصبح عرابى المتحدث بلسان الجيش والشعب المصرى كله ، وأكد الممثلون التقليديون للأهالى الوطنيين وضعه فى عرائض مهرت بإمضائهم . وكانت النتيجة المباشرة لمظاهرة عابدين بالنسبة للضباط المصريين ضمان سلامتهم الشخصية ، ومعاملتهم على أساس المساواة داخل الجيش ، وبالنسبة للأعيان الوطنيين كانت تحقيق آمالهم الدستورية التى تلقوا وعداً بتحقيقها . ولكن كان عليهم أن يتابعوا النضال من أجلها حتى تحولت هذه الوعود إلى حقيقه على يد وزارة محمود سامى التى حظيت بتأييدهم وتأييد الجيش .

ترى ، هل كانت تلك ثورة قادها عرابى ؟

لم يكن عرابى قائداً ثورياً ، ففى خريف ١٨٨١ أصبح بطلاً شعبيًا ، وفى ربيع وصيف ١٨٨٢ أصبح حاميًا للوطن والدين . ولكنه ليس مسئولاً عن تلك التطورات ، بل كان مدفوعًا بالظروف والأحداث . لم يناضل عرابى من أجل السلطة ، فلم يكن له مصلحة فى أن يصبح دكتاتوراً أو أن يفرض على البلاد نظامًا سياسيًا بعينه . لقد أراد أن يكون حاميًا وأن يتأكد من أن أحدا لن يخرج عن الصراط المستقيم ، صراط تعاليم الله والعدالة والمساواة والإنسانية والأخوة. لقد أسند إليه الدور الذى لعبه ، ولم يسع هو لنيل هذا الدور، كما لم يكن مثيراً

للفتنة أو ثوريًا أو دكتاتوراً ، إنما كان يعتبر نفسه ممثلا للمصالح الشرعية ، وأبا للوطن الذى يشكل جزء لايتجزء من الدولة العثمانية ، ومن الجماعة الإسلامية التى رأسها السلطان باعتباره أميراً للمؤمنين .

وتحقق مطلب "مصر للمصريين" (الذى لم يكن شوفينيًا ولم يحدد على أساس عرقى) بواسطة الجيش ، فبدا وكأنه يدفع الأحداث صوب الفتنة أو الثورة . وعلى كل ، لم تكن نتيجة تمرد الأول من فبراير ، ومظاهرة التاسع من سبتمبر ١٨٨١ ، تحولاً جذريا فى النظام الاقتصادى الاجتماعى ، ولا فى النظام السياسى التقليدى ، والأفكار الأساسية التى يقوم عليها ذلك النظام. وحتى عندما تحالف الحاكم مع العدو - الذى جاء يغزو البلاد - لم يخلع من منصبه ، بل كان من المتوقع أن يقوم أمير المؤمنين بإقصاء الخديو الذى تصرف على نحو مغاير لمصالح الدولة ، وخرج على تعاليم الإسلام ، فيكون خلعه على يد من يتولى رعايتهما .

وكان تكوين الصفوة السياسية والعسكرية هو الذى تغير تغيراً أساسيا فى المقام الأول ، وربما تغير النظام الدستورى للبلاد - فيما بعد - بمرور الزمن . ومن ثم وقعت الثورة بمعنى حدوث تغير ذا مغزى تاريخى فقط بالنسبة للأصول الاجتماعية للصفوة الحاكمة ، فلم يعد الجيش والجهاز الإدارى يخضعان لسيطرة الأوليجاركية غير المصرية ، وأعطيت المراكز الهامة لممثلى القوة الاجتماعية الوطنية ، دون أن يترتب على ذلك تصفية الأتراك الجراكسة أو الأوربيين تصفية تامة من إدارة البلاد .

ترى ، هل كانت القومية المصرية المحرك لتلك التغييرات ؟

لاشك أن النشاط السياسى خلال عامى ١٨٨١ و١٨٨٢ يتجه ضد سيطرة ممثلى الدول الأوربية على الشئون المصرية . وكان هناك تخوف حقيقى من حدوث تدخل عسكرى وخاصة بعد احتلال الفرنسيين لتونس ، وجاءت المذكرة المشتركة فى يناير ١٨٨٢ لتسفر عن الخطر المحدق بالبلاد . وفى نفس الوقت ، أصبح المصريون أكثر وعيا بالنفوذ الاقتصادى للأوربيين والشوام وانتشارهم فى الريف المصرى . وزاد التصميم على المقاومة الوطنية والدفاع عن الوطن خلال أزمة مايو ١٨٨٢ وأثناء الحرب .

ولكن الفكرة الرئيسية لم تكن فكرة إقامة دولة قومية مصرية مستقلة ، فعرابى لم يكن "قوميا" عربيا أو "قوميًا" مصريا ، وفى الأول من فبراير ١٨٨١ التمس تأييد رياض الذى كان يتعرض للهجوم من جانب "الحزب الوطنى" (جمعية حلوان) ، كما التمس تأييد تناصل دولتى المراقبة . وفى أكتوبر ١٨٨١ ، أكد مبعوثو الباب العالى أن القول بأن مصر قد تصبح مركزاً

لحركة قومية عربية لا أساس له من الصحة . وأنهم اكتشفوا أن المصريين موالون للدولة ، وان النضال ضد احتكار الأتراك الجراكسة للسلطة لايتضمن تعديًا على "حقوق وامتيازات" السلطان فى مصر ، وأن اسماعيل هو الذى كان يحاول إضعاف الروابط بين مصر والدولة العثمانية وليس العرابيين . وخلال الحرب ، دعى المصريون إلى مقاومة المعتدين الكفار بأسلوب إسلامى تقليدى عن طريق إعلان الجهاد . فدعا العرابيون إلى "حب الوطن والشعب" دون أن يثيروا قضية الانتماء إلى الدولة العثمانية والعالم الإسلامى ، ودون أن يتأثر ولاؤهم لأمير المؤمنين . وعد عرابى ادعاء أن مصر تسعى إلى إقامة خلافة عربية "بهتان عظيم(٦٥)".

وقبل أن تثير المظاهرة البحرية والغزو الإنجليزى المقاومة المسلحة الوطنية والدينية ، كان هدف تقرير المصريين لمصيرهم لا يتجاوز الرغبة فى وضع حد للسيطرة الأوربية على مصر ، وإيقاف تحكم الأوربيين فى الجهاز الإدارى المصرى ، وتوسعهم الاقتصادى ، وإنقاص نفوذهم فى بعض المجالات ، وبدت المصالح الاقتصادية الأوربية - وخاصة المصالح المالية - عرضة للخطر ، ولذلك أساء المراقبان العامان والقنصل الإنجليزى فهم نظام ١٨٨٢ ، فاعتبروه دكتاتورية ثم نظامًا فوضويًا معاديًا للغرب ليبرروا التدخل العسكرى .

وعلى كل ، لم يغز الجيش البريطانى مصر من أجل انجلترا ولحساب مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية فحسب ، بل ومن أجل الخديو أيضا . حقا ، حال الإنجليز بين توفيق وتحقيق حلمه بالانتقام ، ولكنهم عاملوه بالاحترام والتبجيل حتى نهاية حياته ، على نقيض مافعلوا مع الضباط "المتمردين" الذين أذلوهم أكثر من مرة . ولكن كانت هناك بعض الشخصيات البارزة من قيادات "الحزب الوطنى" والذى تأسس فى ١٨٧٩ (جمعية حلوان) تقف فى صف الإنجليز، وعلى رأس هؤلاء شريف وعمر لطفى ، وبعض قيادات "الحزب الوطنى" الذى تأسس عام ١٨٨١ - ١٨٨٢ وعلى رأسهم سلطان باشا رئيس مجلس النواب وسليمان أباظه . فقد تخلى هؤلاء عن مواقعهم كمتحدثين بلسان الشعب ضد التدخل الأوربى ، وتعاونوا مع إعداء بلادهم بدافع من الولاء للحاكم الشرعى جزئيا ، ومصالحهم الشخصية السياسية والاقتصادية بالدرجة الأولى . كذلك وقف بعض الصحفيين المشهورين مثل الإخوان تقلا وأديب اسحق وحمزة فتح الله ضد "حماة الدين والوطن" . وبعد الهزيمة وجد عرابى العطف على آماله الوطنية وبعض العدل من جانب الصحافة البريطانية أكثر مما وجد من الصحافة المصرية .

---

(٦٥) مذكرات عرابى ، جـ١ ، ص١٥ .

وهذه الحقائق لا يمكن استبعادها بمقولة الخيانة ، فاستنفار الوطنية حتى فى صورتها كدعوة للقتال ضد المعتدين ، لم يستطع توحيد النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد . فباعتبارهم مسلمين ، استبعدوا دعوة الجهاد بحجة أن توفيقا تولى الحكم بقرار من السلطان ، ولذلك كان الحاكم الشرعى للبلاد ، بينما كان الجيش المعتدى يغزو البلاد بأمره، وبينما كان العرابيون يحظون بتأييد بعض أفراد الطبقة التى قاموا فى وجه احتكارها للسلطة، فى نضالهم من أجل الدين والوطن ، عجز الكثير من ممثلى القوى الاجتماعية الوطنية : العلماء ، وكبار التجار ، والبارزين من أعضاء مجلس النواب ، والخبراء الكبار ، عن تقديم العون لهم . فكانوا لايعدون الحرب - فى المحل الأول - حربًا وطنية دفاعية ، ويفضلون الوقوف موقف الحياد من صراع السلطة بين عرابى وتوفيق ، إن لم يقفوا صراحة موقف الانحياز للخديو .

ولذلك فإن القوى الدافعة للتغير فى مصر لم تكن الأفكار الاجتماعية والسياسية الثورية ، وإنما كان التطلع نحو التحرر والمساواة فى الحقوق الذى يتحقق عن طريق الاصلاح العملى هو الدافع للتغير . كما لم تكن هناك نية لإقامة دولة علمانية قومية فى صورة "جمهورية محايدة كسويسرا" ، ولكن كان هناك تطلع نحو تقرير المصير موجه ضد التدخل الأوربى ، ومقاومة وطنية ودينية ضد العدوان البريطانى . أما الروابط التى تجمع بين مصر والباب العالى فلم تكن موضع مناقشة .

ويجب أن نؤكد - مرة أخرى - أن أحداث السنوات ١٨٧٩-١٨٨٠ و١٨٨١-١٨٨٢ تمثل مرحلتان مختلفتان من مراحل التطور الاجتماعى السياسى لمصر خلال تلك الفترة . وقعتا فى حيز زمنى قصير المدى تمثل فى التدخل العدوانى الأوربى ، وآخر بعيد المدى تمثل فى التغلغل الاقتصادى والسياسى والثقافى للرأسمالية الأوربية لمجتمعات غرب ووسط أوربا فى مصر .

ويمكننا ملاحظة كل من المدى الزمنى القصير والمدى البعيد إذا أدركنا التعاقب السريع للمرحلتين .

ففتح أبواب البلاد أمام النفوذ الأوربى الاقتصادى والسياسى فى عهدى سعيد وإسماعيل لم يؤد إلى إقامة دولة "متحضرة" قومية كما كان يتمنى إسماعيل ، بل أدى إلى تعرض البلاد للاستغلال الاقتصادى والخراب المالى وضياع الاستقلال السياسى النسبى . وكان العامل الرئيسى للتطور فى ١٨٧٩ و١٨٨٠ النضال غير المتكافئ ضد الدول الأوربية ، الذى مارسته

الطبقة الحاكمة السابقة من الأتراك الجراكسة (وعلى رأسها الخديو) التى لم تكن على استعداد للتسليم بإبعادها عن السلطة والمساس بامتيازاتها الاقتصادية ، ولكن مقاومتهم لم تكن ذات طابع ثورى أو قومى أصيل ، ولم يكن موضوعها الشعب المصرى ، ولكنها كانت تهدف إلى الاحتفاظ بمراكز السلطة . وعلى كل ، ظهرت بعض الأفكار الوطنية - فى تلك المرحلة - بشر بها المثقفون ذوى الأصول المختلفة الذين أيدوا المقاومة .

وكان العامل الرئيسى للتطور - خلال ١٨٨١ و ١٨٨٢ - محاولة كبار الملاك الوطنيين اكتساب السلطة على نطاق محدود . ولم يكن احتلال موقع الصفوة المتسلطة السابقة موضع اهتمامهم بقدر ما كان موضع اهتمام الضباط "الفلاحين" الذين تحالفوا معهم ، فكانت معاداة "المماليك" هى الدافع للأخرين . فقد استفاد أعيان الريف من شل التدخل الأوربى لحركة الطبقة الحاكمة السابقة ، ولم يسعوا لتصفية الأتراك - الجراكسة ، ولكنهم أصبحوا ينافسونهم . وكان عليهم أن ينتزعوا المركز السياسى الذين يودون إحرازه من نظام المراقبة الأوربية والمتعاونين معها بمساعدة ضباط الجيش الوطنيين .

ولكن أعيان الريف كانوا أبعد من أن يكونوا ثواراً ، ولم تكن غالبيتهم من الوطنيين المتشددين . لقد كانوا يهتمون بحماية المراكز الاجتماعية - الاقتصادية التى حصلوا عليها فى إطار رأسمالية زراعية تابعة وليدة . وعندما لم يعد باستطاعتهم ضمان مراكزهم فى مواجهة مع المراقبة الأوربية ، أبدوا استعدادهم للتفاهم مع المراقبة الأوربية وتحت الحكم البريطانى . وانصرفوا عن تأييد العرابيين فى مواجهة التدخل العسكرى ، عندما عد أولئك أن من واجبهم الوطنى والدينى الدعوة إلى الدفاع عن أصالة مصر ، والمحافظة على المجتمع المصرى من التفكك . ووقف الضباط الوطنيون وصغار العلماء والصحفيون فى الصف الأول للمواجهة .

وتطورت تطلعاتهم خلال المراحل المتأخرة للحركة الوطنية المصرية ، وبهذا الصدد يعد "الضباط الأحرار" أنفسهم - بحق - الورثة الشرعيين للعرابيين بعد سبعين عامًا من الثورة العرابية، ولكن هدفهم كان - أيضا - الثورة الاجتماعية ، فلم يقم انقلاب ١٩٥٢ بالقضاء على الملكية فحسب ، بل قضى على الحرمان الاجتماعى الذى عانته تلك الطبقة ، حتى تلك العائلات التى تحالف معها الجيش فى ١٨٨١ - ١٨٨٢ .

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق

١- دار الوثائق التاريخية القومية بالقاهرة :

- وثائق الثورة العرابية ، وعددها ٤٠ محفظة .

- مخطوطات الثورة العرابية .

- الوقائع المصرية (مرتبة حسب الموضوعات) محفظة رقم ١٨ (مجالس) .

- بيانات الجيش المصرى ابتداء من سنة ١٢٧١ إلى سنة ١٢٨٠هـ .

- دفتر زمام الأطيان العشورية (ذوات) .

- القسم الأوربى ويضم : متفرقات ، الجيش ١٨٠٩-١٨٨١ (محفظة واحدة بالفرنسية) الأرشيف النمساوى (وثائق متفرقة من أرشيف الدولة بفينا تتعلق بمصر) .

٢- الوثائق البريطانية المودعة بدار المحفوظات العامة P. R. O. بلندن :

- F. O. 78, Turkey (Egypt).

- F. O. 141 .

٣- الوثائق السياسية للخارجية الألمانية ببون :

- J.A.B. 9 (Turkei) 102 .

- Agypten 1

- Agypten 2

- Agypten 3

٤- وثائق الخارجية الفرنسية - باريس :

- Correspondance Politique, Egypte (1875 - 1882) .

- Correspondance Politique des Consuls (Alexandrie, Le Cairo, Port Said 1876 - 1880, Suez, Khartoum 1881 - 1882).

ثانيا : المطبوعات

١- مجموعة الكوليج دى فرانس College de France بباريس :

وهى مجموعة من الوثائق التى أعدت بأرشيف عابدين تتعلق بالعلاقة بين توفيق والباب العالى ، والأوضاع فى مصر خلال الحرب ، وبعثة السلطان .

Aidi Greiss-Visconti : L'Egypte d'Orabi Pacha d'Arés des documents d'archives, 1955 .

٢- الوثائق المنشورة ومطبوعات الجماعات السياسية والصحف :

أولا : باللغات الأجنبية :

- Afshar, Iraj and Mahdavi, Asgher, (eds.), Documents inédits Concernant Seyyed Jamal-al-Din Afghani, Tehran, 1963 (text in Persian, facsjmiles of documents in various languages).

- Budget du gouvernment égyptien pour l'administration égyptiennes, 9 vols; Alexandria, 1888 . 99 .

- Guindi, Georges and Tagher, Jacques (es). Ismail d'aprés les documents officiels, Cairo, 1946 .

- Lamba, Henri, Code administratif égyptien, Paris, 1911 .

- La Liberté de la Presse, par l'Union de la jeunesse Egyptiene, no place of publication, December 1979 (French and Arabic, Specimen in the Bibliothéque Nationale, Paris).

- Manifeste du Parti National Egyptien, Cairo, 4 Nov. 1979. (Specimen in the Bibliothéque Nationale, Paris).

- Ministrére de l'Intérieur, Statistique de l'Egypte, Cairo, 1873 .

- Ministére de l'Intérieur, Direction générale de la statistique (F. Amici Bey), Dictionnaire des villes, villages, hameaux, etc ; de l'Egypte, Cairo, 1881 .

- Ministére de l'Intetieur, Direction générale de la statistique, Décret, réglement et instruction relatives au recensement général de la population de l'Egypte du 3 mai 1882, Cairo, 1888 .

- Ministére de l'Intérieur, Direction du recensement, Recensement général de l'Egypte, 3 mai 1882, 2 vols; Cairo 1884 .

- Le Phare d'Alexandrie, 1879 .

- Projet des réformes présenté a son Altesse Tewfick I, Khédive d'Egypte, par l'Union de la jeunesse Egyptienne, Alexandria, September 1878 (specimen in the Bibliothéque Nationale, Paris).

- Reformen im Verwaltungs - und Finanzwsen Egyptens, Vienna, 1872 .

- Das Staatsarchiv, Sammlung des officiellen Aktenstucke zur Geschicte der Gegenwart, Leipzig, Vol 29 (1876). Vols 40 - 42 (1882 - 4).

- The Times, 1879 .

ثانيا : باللغة العربية

- أمين سامى : تقويم النيل ، ٦ مجلدات ، القاهرة ١٩١٣ - ١٩٣٦ .

- القسم الأول : دكريتات وتقريرات ومايتبعها (١٨٧٦ - ١٨٨٠) بولاق ١٢٩٨ .

- سليمان خليل النقاش : مصر للمصريين ، المجلد ٧ - ٩ ، الإسكندرية ١٨٨٤ .

- عبد العزيز الشناوى وجلال يحى : وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، الإسكندرية ١٩٦٩ .

- فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ، جـ١ (١٨٧٨ - ١٩٥٣) ، القاهرة ١٩٦٩ .

- فيليب جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ، ٨ مجلدات ، الإسكندرية ١٨٩٠ - ١٨٩٦ .

ثالثا : المراجع

١- المراجع العربية :

- ابراهيم عبده : أعلام الصحافة العربية ، القاهرة ١٩٤٨ .

ـــــــــ : أبو نظارة ، القاهرة ١٩٥٣ .

- أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن ، جـ١ ، القاهرة ١٩٣٤ .

- احمد عبد المجيد الفقى : قصة أحمد عرابى ، القاهرة ١٩٦٦ .

- أحمد عبد الرحيم مصطفى : الثورة العرابية ، القاهرة ١٩٦١ .

- ـــــــــ : مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢ ، القاهرة ١٩٦٥ .

- أحمد أمين : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث ، القاهرة ١٩٤٨ .

- أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المعروفة بالثورة العرابية ، مذكرات عرابى ، جزآن القاهرة ١٩٥٣ .

- أحمد تيمور : تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر ، القاهرة ١٩٤٠ .

- اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ، مجلدان ، بولاق ١٣١٦ .

- إلياس زاخورا : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر رجال مصر ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٨٩٧ .

- إلياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا ١٨٦٣ - ١٨٧٩ مجلدان ، القاهرة ١٩٢٣.

- أمين فكرى : الآثار الفكرية ، بولاق ١٨٩٧ .

- أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى من الحملة الفرنسية إلى انهيار الملكية ، القاهرة ١٩٥٩ .

- أنور حجازى : عمالقة ورواد ، القاهرة د.ت .

- أنور الجندى : الإعلام الالف ، القاهرة ١٩٥٧ .

- المجلس الأعلى لرعاية الفنون الآداب : مهرجان محمود سامى البارودى ، القاهرة ١٩٥٨ .

- بشارة تقلا : أقوال الجرائد ومراثى الشعراء ، ومختارات من أقوال الفقيد المنشورة بالأهرام ، القاهرة ١٩٠٢ .

- جرجس حنين : الأطيان والضرائب فى القطر المصرى ، بولاق ١٩٠٤ .

- جورجى زيدان : تاريخ الماسونية العام منذ نشأتها إلى اليوم ، القاهرة ١٨٨٩ .

جورجى زيدان : مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر ، جزآن ، القاهرة ١٩٠٢ ، ١٩١١ .

- جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده : العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى ، القاهرة ١٩٥٧ .

- حسين المرصفى : رسالة الكلم الثمان ، القاهرة ١٢٩٨هـ .

- حسين فوزى النجار : على مبارك أبو التعليم ، القاهرة ١٩٦٧ .

- رفعت السعيد : الأساس الاجتماعى للثورة العرابية ، القاهرة ١٩٦٦ .

- زكى فهمى : صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر ، القاهرة ١٩٢٦ .

- زكى محمد مجاهد : الاعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشر الهجرية ، ٤ أجزاء ، القاهرة ١٩٤٩ - ١٩٦٣ .

- سعيد زايد : على مبارك وأعماله ، القاهرة ١٩٥٧ .

- طاهر الطناحى : مذكرات الإمام محمد عبده ، القاهرة د.ت .

- عباس العقاد : سعد زغلول ، القاهرة ١٩٣٦ .

- ــــــــــ : عبقرى الإصلاح والتعليم الأستاذ الإمام محمد عبده ، القاهرة د.ت .

- عبد الرحمن زكى : أعلام الجيش والبحرية فى مصر فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٤٧ .

- عبد الله النديم : كان ويكون ، القاهرة ١٨٩٢ .

- ــــــــــ : مقالات النديم ، د.ت .

- عبد الفتاح النديم : سلافة النديم ، جزآن القاهرة ١٩٠١ - ١٩١٤ .

- عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، مجلدان ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

- ــــــــــ : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، القاهرة ١٩٦٦ .

- عبد الرحمن الرافعى : الزعيم الثائر أحمد عرابى ، القاهرة ١٩٦٨ .

- ــــــــــ : جمال الدين الأفغانى باعث نهضة الشرق ، القاهرة د.ت .

- عبد العزيز رفاعى : فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة ، القاهرة ١٩٦٤ .

- عبد العزيز رفاعى : أحمد شفيق المؤرخ ، حياته وآثاره ، القاهرة ١٩٦٥ .

- عبد المجيد مرعى : شخصيات مجدها الميثاق ، القاهرة ١٩٦٦ .

- عثمان أمين : جمال الدين الأفغانى فى القاهرة ، الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، القاهرة ١٩٦٩ .

- عزيز زند : القول الحق فى رثاء وتاريخ الخديو المغفور له محمد باشا توفيق ، القاهرة .

- عمر الدسوقى : محمود سامى البارودى ، القاهرة ١٩٥٨ .

- على الحديدى : محمود سامى البارودى ، القاهرة ١٩٦٧ .

- ــــــــــ : عبد الله النديم كاتب الوطنية ، القاهرة د.ت .

- على مبارك : نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر ، القاهرة ١٢٩٧هـ .

- ــــــــــ : الخطط التوفيقية الجديدة ، ٢٠ مجلداً ، بولاق ١٣٠٤ - ١٣٠٦هـ .

- عمر طوسون : يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ ، الإسكندرية ١٩٣٤ .

- عونى أسحق : الدر ، بيروت ١٩٠٩ .

– فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ، القاهرة ١٩٥٨ .

– قلينى فهمى : مذكرات ، جـ١ ، القاهرة ١٩٤٣ .

– محمد أنيس وحراز : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ، القاهرة .

– محمد أحمد خلف الله : عبد الله النديم ومذكرات السياسية ، القاهرة ١٩٥٦ .

– ــــــــــــ : على مبارك وآثاره ، القاهرة ١٩٥٧ .

– محمد حسين هيكل : تراجم مصرية وغربية ، القاهرة د.ت .

– محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، ٣ مجلدات ، القاهرة ١٣٤٤-١٣٦٧هـ .

– محمد عبد الكريم : على مبارك ، حياته وآثاره ، القاهرة د.ت .

– محمد عمارة : الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى ، القاهرة ١٩٧٦ .

– محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، تاريخ وحدة النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ – ١٨٩٩ ، القاهرة ١٩٦٣ .

– محمد محمود السروجى : الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر ، الإسكندرية ١٩٦٧ .

– مصطفى فهمى : البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر ، مجلدان ، بولاق ١٣١٢هـ .

– مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ١٩٥٩ .

– ميخائيل شاروبيم : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ، جـ٤ ، بولاق ١٩٠٠ .

– نجيب توفيق : الثائر العظيم عبد الله النديم ، القاهرة ١٩٥٧ .

– نجيب مخلوف : نوبار باشا وما تم على يديه ، القاهرة د.ت .

نجيب عاشور : صور من البطولة والأبطال ، القاهرة د.ت .

– يوسف آصاف : دليل مصر ، مجلدان ، القاهرة ١٨٩٠ .

٢– المراجع الأجنبية :

- Abdel Malk, Anouar, Idéologie et renaissance nationale l'Egypte modérne, Paris, 1969.

La pensée politique arabe contemporaine, paris, 1970; Agypten - Mgypten - Militargesellschaft, Frankurt, 1971 .

- Abu Lughod, Ibrahin. "The transformation of the Egyptian élite - Prelude to the "Urabi revolt", Middle East Journal, XII)1967) .

- Adams, Charles C., Islam and Modernism in Egypt, London, 1933 .

- Ahmed, Jamal Mohammed, The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, London, 1960 .

- Alderfer, Harold F., El Khatib, Fathalla and Fahmy , Moustafa Ahmed, Local Government in the United Arab Republic, Cairo, 1964 .

- Allen, Roger, Hadith "Isa Ibn Hisham by Muhammad al - Muwailihi. A Reconsideration", Journal of Arabic Literature, 1 (1970) .

- Amici Bey, F., L'Egypte ancienne et moderne et don dernier recensement, Alexandria, 1884 .

- Amos, Sheldon, "Egypt and England", Contemporary Review, XLII (1882).

"The new Egyptian constitution", Contemporary Review, XLIV (1883) .

"An English resident in Egypt and constitutional rule", Contemporary Review, XLI (1882).

- Ancien Juge Mixte (P. van Bemmelen), L'Egypte et l'Europe, Leiden, 1881 .

- Arcadinos, A., La catastrophe d'Alexandrie, Alexandria, 1883 .

- Archarouni, Victoria, Nubar Pacha. Un grand serviteur de l'Egypte (1825 - 1899), n.d., n.p.

- Arminjon, Pierre, L'enseignement, la doctrine et la vie dans les universités musulmanes d'Egypt, Paris 1907 .

- Artin, Jacoub, La propriété fonciére en Egypte, Cairo, 1883 ; l'instruction publique en Egypte, Paris, 1890 .

Considérations sur l'instruction publique en Egypte, Cairo, 1894 ;

"Essai sur les causes du renchérissement de la vie matéielle au Cairo dans le courant du XIXe siécle", Memoires présentés a l'Intitut Egyptien, Vol. V, Cairo, 1908 .

- Assad, Thomas, J., Three Victorian Travellers, London, 1964 .

- Baer, Gabriel, A History of Landownership in Modern Egypt 1800 - 1950, London, 1962 .

Egyptian Guilds in M odern Times, Jerusalem, 1964 .

Studies in the Social History of Modern Egypt, Chicago, 1969 .

- el-Bahay, Muhammed, "Muhammed "Abduh"Doctoral dissertation, Hamburg, 1936 .

- Baigniétes, Paul de, I'Égypte satirique .. Album d'Abou Naddara, Paris, 1886 .

- Beaman, Ardern G. Hulme, Twenty Years in the Near East, London, 1898 ;

The Dethronement of the Khedive, London, 1929 .

- Beatty - Kingston, W, Monarchs I Have Met, 2 vols., London, 1887 .

- Berger, Morroe, Bureaucracy and Society in Modern Egypt, Princeton, 1957 ;

Military Elite and Social Change : Egypt since Napoleon, Princeton, 1960 .

- Berque, Jacques, "Dans la Delta du Nil" Annales de Géographie, LXIV (L 955) ;

L' Egypte - Impéerialisme et Revolution, Paris, 1967 .

"La Gamaliya depuis un siécle" Colloque international sur l'histoire du Cairo, Ministry of Culture of the Arab Republic of Egypt, Cairo, 1969 .

- Bertrand, Emile, Nubar Pacha (1825 - 1899). Notes et impressions, Cairo, 1904 .

- Biovés, Achille, Francais et Anglais en Egypte 1881 - 1882, Paris, 1910 .

- Blignéres, M. de, Le controle anglo-francais en Egypte, Paris, 1882 .

- Blunt, Wilfrid Scawen, The Future of Islam, London, 1882 ; first published in Fortnightly Review, 36 (1881) and 37 (1882);

"The Egyptian Revolution. A Personal Narrative", Nineteenth Century, XII (1882).

Gordon at Khartoum, London, 1912 .

My Diaries, 2 vols., London, 1912 - 20 .

Secret History of the English Occupation of Egypt, New York 1967 (1922) .

- Boinet, A., Dictionnaire géographique de I'Egypte, Cairo, 1899 .

- Bréhier, Louis, L'Egypte de 1798 a 1900, Paris, 1903 .

- Brinton, Jasper Yeates, The Mixed Courts of Egypt, New Haven, 1930 .

The Council of State in Egypt. Basic Report 1951, Supplemental Report 1953, American Embassy, Cairo (specimen in the Max-Planck-Instituts fur Volkerrecht in Heidelberg) .

- Broadley, A. M., How We Defended Arabi and His Friends, London, 1884 .

- Brockelmann, Carl, Geschichte der arabischen Literatur, Vol. 1, 1943, Vol. 2, 1949. 3 Supplementary Volumes, Leiden, 1937, 1938, 1942 ;

Geschichte der islamischen Volket und Staaten, Munich, 1943 .

- Butcher, E.L. Egypt As We Knew It, London, 1911 .

- Butler, Alfred J., Court Life in Egypt, London, 1887 .

- Caillard, Madel, A Lifetime in Egypt (1876 - 1935), London, 1935 .

- Cameron, D. A., Egypt in the Nineteenth Century, London, 1898 .

- Cattaui, Joseph, Coup d'oeuil sur la chronologie de la nation égyptienne, Cairo and Paris, 1931 .

- Chafik, Ahmed, L'Egypte Moderne les infuences étrangéres, Cairo, 1931 .

- Chaillé Long, C., The Three Prophets - Chinese Gordon, Mohammed Ahmed (El-Maahdi), Arabi Pasha, New York; 1884;

L'Egypte et ses provinces perdues, Paris, 1892 ,

My Life in Four Continents, 2 vols., London, 1912 .

- Charles - Boux, F., "L'Egypte de 1801 a 1882", Gabriel Hanotaux (ed.) Histoire de la nation égyptienne, Vol. 6, Paris, 1936 ;

"L'Egypt de l'occupation anglaise a l'indépendance égyptienne", Gabriel Hanotaux (ed.,) Histoire de la nation égyptienne, Vol., 7, Paris, 1940 .

- Charmes, Gabriel "Un essai de gouvernement européen en Egypte : l. La formation du minstére anglo-francais", Revue des Deux <ondes, 34 (1879)' "ll. la chute du ministére européen et du Khédive", Revue des Deux Mondes, 35, (1879);

Five Months at Cairo and in Lower Egypt, London, 1883;

"L'insurrection militaire en Egypt : L. Le triomplí du parti militaire", Revus des Deux Mondes, 58 (1883); "ll. La défaite et le procés d'Arabi", Revue des Deux Mondes, 59 (1883).

- Chauleur, Sylvestre, Histoir des Coptes d'Egypte, Paris, 1960 .

- Chirol, Calentine, The Egyptian Problem, London, 1920 .

- Cohen, Yerouham, "The Rebellion of Urabi Pasha in Egypt", B. Litt. Thesis, St. Antony's College, Oxford 1958 .

- Colombe, Marcel, L'evolution de l'Egypte 1924 - 1950, Paris, 1951 .

- Colvin, Auckland, The Making of Modern Egypt, London, n.d.

- Cox, Frederick J., "Arabi and Stone. Egypt's first military rebellion, 1882", Cahiers d'Histoire Egyptienne, Vlll (1956) .

- Crabités, Pierre, lsmail, The Maligned Khedive, London, 1933; Americans in the Egyptian Army. London, 1938 .

- Crecilius, Daniel, "The emergence of the Shaykh al-Azhar as the pre-eminent religious leader in Egypt", Colloque international sur l'histore du Cairo, Miitsry of Culture of the Arab Republis of Egypt, Cairo, 1969 .

- Cromer, Lord (Sir E. Baring), Modern Egypt 2 vols., london, 1908 .

- Dawn, Eranest C., "From Ottomanism to Arabism - the origin of an ideology", Review of Politics, XXlll (1961).

- Delanou, Gilbert, "Abd Allah Nadim (1845 - 1896) . Les idées politiques et morales d'un journaliste égyptien", Bullein d'Etudes Orientales, XVll (1962/2) .

- Dicey, Edward, "Nudar Pacha and our Asian protectorate", Nineteenth Century. lV (1878) ;

England in Egypt, London, 1881; this is a collection of articles which appeared in Ninteenth Century in the years 1877 to 1881 ;

The Story of the Khedivate, London, 1902;

The Egypt of the Future, London, 1907 .

- Documents et Extraits de Journaux Relatifs aux Affaires d'Egypte (fevrier-mai 1881), Paris, 1881 .

- Duff Gordon, Lady, Letters from Egypt (1862 - 1869), Enlarged Centenary Edition, London, 1969 .

- Dumreicher, Fr. von, "Die Abschaffung der Kapitulationen und der internationalen (gemischten) Gerichtschofe in Agypten", Der Neue Orient, III (1918) .

- Duse, Mohamed, In the Land of the Pharaohs, London, 1911 .

- Dye, William McE., Modern Egypt and Christian Abyssinia, New York, 1880 .

- Egypt for the Egyptians. A Retrospect and a prospect, 1880 (by Blanchard Jerrold).

- L'Egypte nouvelle, Le controle européen et le régime parlementaire, Cairo, 1882 (by léon Jablin).

- Egypt. Tribunaux Mixtes, Procés Papadopoulo. Operssion des fellahs et protection consulaire, Rome 1880 .

- Egypten. Seine politische Bedeutubg fur Osterrech-Ungarn und Deutscland, Vienna, 1882 .

- Elgood, P. G., The Transit of Egypt, London, 1928 .

- England in Egypt - The Highway to India, London, 1877 .

- Etude militaire sur l'Egypte. Campagne des Anglas en 1882 , Paris, 1882 .

- Eyth, Max, Hinter Pflug und schraubstock, Stuttgart, 1956 .

- Fairman, Edward St. John, Prince Halim Pacha, of Egypt, a Freemason Egyptian Affairs ; or how Ismail Pacha found, and left, Egypt. Etc., London, 1884 .

- Farman, Elbert E., Egypt, and ts Betrayal, New York, 1908 .

- Field, Henry M. On the Desert. With Brief Review of Recent Events in Egypt, New York, 1883 .

- Field, James A., America and the Mediterranean World 1776 - 1882, Princeton, 1969 .

- Finch, Edith, Wilfrid Scawen Blunt 1840 - 1922, London, 1938 .

- F reund, Michael, "England in Agypten", Zeitschrift fur Politik, XIX (1930) .

- Freycinet, C. de La question d'Egypte, Paris, 1905; Souvenirs, Vol. 1, Paris, 1914, Vil. 2, Paris, 1914 .

- Galal, Kamal Eldin, Entstenhug und Entwicklunk der Tagespresse in Agypten, Frankfurt. 1939 .

- Galatoli, Anthony M., Egypt in Midpassage, Cairo, 1950 .

- Ganeval, louis, L'Egypte. Notes d'un resident francais, Lyons, 1882 .

- Gendzier, Irene L., The Practical Visions of ya'qub Sanu', Cambridge (Mass)., 1966 .

- Girard, B., Souvenrs maritimes 1881 - 1883 , Paris, 1895 .

- Goldziher, I., "Ali Bascha Mubarak". Weiner Zeitschrift fur die Kunde des Morgenlandes, IV (1980) .

- Gregory, Lady, Arabi and his Household, London, 1882 .

- Greiss, Aida, "La crise de 1882 et le mouvement Orabi", Cahiers d'Histoire Egyptienne, V (1953) .

- Guerville, A.B. de Das moderne Agypten, Leipzig, 1906 .

- Haddad, George M. "The Arabi Revolt - Comparisons and Comments", Muslim World, LIV (1964) .

- Harris, George L. (ed.) Egypt. New Haven, 1957 .

- Hartmann, Martin, The Arabic Press of Egypt, London, 1899,

- Hasenclever, Adolf, Geschichte Agyptens im 19 Jahrhundert, Halle, 1917 .

- Hayter, William, Recent Consti tutional Development in Egypt, Cambridge, 1925 .

- Hennebert, Lieutenant-Colonel, The English in Egypt. England and the Mahdi, Arabi and the Suez Canal, London, 1884 .

- Heyworth-Dunne, J., An Introducttion to the History of Education in Modern Egypt, London, 1938 .

- Holt, P.M. (ed.) Political and Social Change in Modern Egypt, London, 1968 .

- Holynski, Alexandre, Nubar Pacha devant l'histoire, Paris, 1886 .

- Horten, M. ., "Muhammad Abduh"Beitrage zur kenntis des Orienst, XIII (1916) and XIV (1917) .

- Hourani, Albert, Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939, London, 1962;

"The life and ideae of Wilfrid Scawen Blunt", Middle East Forum, XXXVIII (1962) .

"The Syrians in Egypt in the eighteenth and nineteenth centuries", Colloque international sur l'histoire du Caire Ministry of Culture of the Arab Republic of Egypt., Cairo, 1969 ;

- Howell, J. Morton, Egypt's Past Present and Future, Dayton, 1929 .

- al - Huseini, Mohammed, "Il Partito Nazionalista Liberale - Primo Partito in Egitto (1878 - 1882)", Hriente Moderno, XXII (1942).

- Hussain, Taha, Kindheitstage in Agypten, Munich, n.d.

- Jarvis, C.S. Desert and Delta, London, 1942 .

- Jorrold, Blanchard, Egypt under Ismail Pacha, London 1879 .

The Belgium of the East, London, 1882 ;

- Kamel, Sayed, La Conférence de Constantinople et la question égyptienne en 1882, Paris, 1913 .

- Kampffmeyer, Georg, "Die agyptische Verssung vom 19. April 1923", Mittelungen des Seminars fur Orientalische Sprachen zu Berlin, 2 Abr., Westasiatische Stusien, 26 and 27 (1924) .

- Kassem - Amin. Les Egyptiens, Cairo, 1894 .

- Kay, Hanry C., "Land tenure and taxation in Egypt", Contemporary Revew, XLIII (1883).

- Keddie, Nikki R., An Ismlamic Response to Imperialism, Berkeley, 1968 .

- Kedourie, Elie, "S'ad Zaghlul and the British", St., Antony's Papers, XI (1061).

Afghani and Abduh, London, 1966 .

- kenny, Lorne M., "The khedive Isma il's dream of civillzation and progress", Muslim World, LV (1965) .

"Al-Afghani on types of despotic government", journal of the American Oriental Society, 86 1966) .

"Ali Mubarak - ninteenth century Egyption educator and administrator", Middle East Journal, XXI (1976) .

- Kerr, Malcolm H., Islamic Reform, Berkeley, 1966 .

- Kleine, Mathilde, Deutschland und de agyptische Frage 1875 - 1890, Greifswald, 1927.

- Klingmuller, Ernst, Agypten, Berlin, 1944 .

- Klunzinger, C. B., Bilder aus Oberagypten, der Wuste und dem Bothen Meare, Stuttqrat, 1877 .

- Kohn, Hans, Geschichte der nationalen Bewegung im Orient Berlin, 1928 ;

Nationalismus und Imperialismus im Vord Orient, Frankfurt, 1931 .

- Kremer, Alfed von, Agypten, 2 vols., Leipzig, 1863 .

- Kusel, Baron de, An Englishman's Recollections of Egypt 1863 - 1887, London, 1915.

- Lamba, Henri, Droit public et administratif de L'Egypte, Cairo 1909 .

- Landau, Jacop M., "Abu Naddara - an Egyptian Jewish nationalist", Journal of Jewish Studies, III (1952) .

"The young Egypt Party", Bulletin of the School of Oriental and African Studies, XV (1953).

Parliaments and Parties in Egypt, Tel Aviv, 1953 .

"Nontes on the Introducation of ministerial responsibilty into Egypt", Journal of Moderm History, XXVIII (1956) ;

"Prolegomena to astudy of secieties in modern Egypt",

Middle Eastern Studies, 1965);

Jews in Nineteenth - Century Egypt, New York, 1969 ;

- Lane, E.W., Manners and Customs of the Modern Egyptian, London, 1966 (1860) .

- Lane - Poole, Stanley, Egypt, London, 1881 ;

Cairo, London, 1895 ;

Social life in Egypt, London, n.d.

- Laveleye, Emile de, La question égyptenne, Brussels, 1882 .

- Leon, Edwin de Egypt Under its khedives, London, 1882 ;

The Khedive's Egypt, Lonodon, 1877 .

- Lermite, Pierre, les brigands en Egypte, Paris, 1882 .

- levernay, Francois Guide général d'Egypte, Alexandria, 1868 .

- Lorking, N.W., A Confederate Solidier in Egypt, New York 1884 .

- Low Sindney, Egypt in Transition, London, 1914 .

- Lozach, J. and Hug, G., L'habitat rural en Egypte, Cairo, 1930 .

- Lucovitch, Antoine, Pétition a MM. les members du parlement égyptien, Paris, 1867 .

- Lutfi al- Sayyid, Afaf, Egypt and Cromer, Lodon, 1968 ;

"A socio-economic sketch of the "ulama" in the 18 th entury", Colloque international sur l'histoire du Coira, Ministry of Culture of the Arab Republic of Egypt, Cairo, 1969 ;

- Luttke, Moritz, Agyptens neue Zeit, 2 vols., Leipig, 1873 .

- Lytton, The Earl of , Wilfrid Scawen Blunt, London, 1961 .

- Malet Edward, Shifting Scenes, London, 1901 ;

Egypt 1879 - 1883, London, 1909 .

- Malortie, Baron de, Egypt - Native Rulers and Foreign Interference, london, 1882 .

- Mansfield, Peter, The British in Egypt, london 1971 .

- Marlowe, John, Anglo-Egyptian Relations 1800 - 1953, Dondon, 1954;

Cromer in Egypt, Nork, 1970 .

- Massouda, Abbas Yaphet, Contribution a l'étude du wakf en droit égyptien, Paris, 1925.

- Maurice, J.F., Military History of the Campaign of 1882 in Egypt, London, 1887.

- McCoan, J.C. Egypt as It Is, London, 1977 ;

The Egyption Problem, London, 11884 ;

Egypt under Ismail,London 1889 ;

"Egypt". National life and Thought of the Various Nations throughout the World, Landon, 1891 .

- McPherson, J.W., The moulids of Egypt, Cairo, 1941 .

- Michels, Baron des, Souvenirs de carriére (1855 - 1886), paris, 1901 .

- Milner, Alfred, England in Egypt, London, 1893 .

- Milson, Menahem, "The elusive Jamal al-Din al-Afghain",

Muslim World, LVIII (1968) .

- Moberly Bell, C.F., From Pharaoh to Fellah, London, n.d.'

- Mohamed Ali, S.A.R. le Prince, Souvenirs de leunesse. Mes premiers voyages officiels. Mon pére le Khédive Twfik, Cairo, 1951 .

- Mokbel, Ahmed, Le fellah ou la réaction démentie, Cairo, 1898 .

- Moll, Camille, Souvenirs anecdotiques du blocus du Cairo, Cairo, 1882 .

- mommsen, Wolfgang, Imperialismus in Agypten, Munich, 1961 .

- Mouelhy, Ibrahim el, "les Mouelhy en Egypte . Ibrahim el Mouelhy pacha" Cahiers d'Histoire Egyptioenne, !! (1950)

"Les Mouelhe en Egypte. Mohammad el Mouelhy Bey".

Cahiers d'Histoire Egyptienne, VI (1954) .

- Muller, C. Detlef G., Gundzuge des christlich - islamischen Agypten von der Ptolemaerzeit bis zur Gegenwart, Darmstadt, 1969 .

- Muller, Max, In agyptischen Diensten, Leipzig, 1888 .

- Mulhall, M.G., "Egyptian finance", Contemporary Review, XLII (1882) .

- Munier, Jules, La presse en Egypte (1799 - 1900) , Cairo, 1930 .

- Munier, G.W., Sons of Ismael, London, 1935 .

- Nasser, Gamal Abdel, "Die Philosophie des Revolution",

Fritz René (ed.) Die arabische Revolution - Nasser uber seine Politik, Frankfurt, 1958 .

- Ninet, John, "Origin of the National Party in Egypt", Nineteenth Century, XIII (1883);

Arabi Pacha, Berne 1884 ;

Couponet créanciers égyptiens a la prochaine conférence de Londres, Berne, 1886 ;

Au Pays des Khédives, Paris, 1890 .

- Owen, E.R.J., Cotton and the Egyptian Economy 1820 - 1914, Oxfird, 1969 .

- Pakdaman, Homa, Djamal - ed - din Assad Abadi dit Afghani, Paris 1969 .

- Penfield, Frederic Courtland, Present - Day Egypt, london, 1899 .

- Pettenkofer, M. von, "Nekrolog auf Ismail pascha", Sitzungs - berichte der philosophisch - philogoy. und der historishen Classe der k.b. Akademie der Wissenschaften zu Munhen, Munich, 1895 .

- Philip, John, Reminiscences of Gibraltar, Egypt, and the Egyptian War, 1882 . Aberdeen, 1893 .

- Platt, D. C. M. Finance, Trade, and Politics in British Foreign Policy 1815 - 1914, Oxford. 1968 .

- Politis, Athanase G., Un projet d'alliance entre l'Egypte et la Gréce en 1867, Cairo, 1931 .

- Polk, William R. and Chambers, Richard L., Beginnings of Modernization in the Middle East, Chicago. 1968 .

- Prisse d'Avennes, Petits memoires secrets sur la cour d'Egypte (1826 - 1867) , Paris, 19930 .

- Rae, W. Fraser, Egypt To-day The First to the Third khedive, Lonon, 1892 .

- Ramadan Abdel Meguid Sadik, Evolution de la législation sur la presse en Egypte, Alexandria, 1936 .

- Rathmann, Lothar, "Neue Aspekte des "Arabi-Aufstandes 1879 bis 1882 in Agypten", Situngsberichte der deutschen Akademie des Wissenschaften zu Berlin. Klasse fu Philossophie, Geschichte, Staats- Rechts- und Wirtsschaftswis-sensckaften. Jahrgang 1968, 10, Berlin, 1968 .

- Raveret and Dellard, "Historique du bataillon négre égyptien au Méxique (1863 - 1867). "Revue d'Egypte, 1 (1894/1895) .

- Resener, Hans, Agypten unter englische Okkupation und die agyptische Frage, Berlin, 1896.

- Rifaat M., The Awakening of Modern Egypt, London, 1947 .

- Roberts, Lucien E., "Italy and the Egyptian Question, 1878 - 1882", Journal of Modern History, XVIII (1946) .

- Robinson, R., Gallagher, J. and Denny, A Africa and the `victorians, London, 1970 (1961) .

- Ronall, Joachim O., :Julius Blum Pasha. An Austro- Hungarian banker in Egypt 1843 - 1919", Tradition-Zeitschrift fur Firmengeschichte und Unternehmerbiographie, II (1968) .

- Rothstein, Theodore, Egypt's Ruin, London, 1910 .

- Rowlatt, Mary, AFamily in Egypt, London, 1956 .

- Rowsell, Francis W., "The sdministrative machinery of Egypt", Nineteenth Century, X (1881) .

- Royle, Charles, The Egyptian Camaigns, 1882 to 1885, and the Events which led to Them, ,Vol. 1 London, 1886 .

- Russel, W.H. "Why" did we depose Ismail / Contemporary Review, XLVIII (1885) .

_ Sabry, M. La genése de l'esprit national égyptien (1863 - 1882), Paris, 1924 ;

L'empire égyptien sous Ismail et l'ingérence anglofrancaise (1863 - 1879), Paris, 1933 .

- Sadat, Anwar el, Geheimtagebuch der agyptischen Revolution, Dusseldort, 1957 .

- Safran, Nadav, Egypt in Search of Political Community (1804 - 1952), Camaridge, 1961 .

- Sammarco, Angelo, Histoire de lEgypte moderne. Tome III : Le Régne du Khédive Ismail, Cairo, 1937 .

- Santerre des Boves, J., Son Excellence Chérif Pacha.

Notice biograhique, Cairo, 1887 .

- Schmitz- Kairo, Paul, Agyptens Weg zur Freiheit, Leipzing, 1937 .

- Scholch, Alexander, "Constitutional development in nineteenth century Egypt - a re-consideration". Middle Eastem Studies, X (1974);

"Die Rolle der "Ulama" in der agyptischen Krise der Jahre 1879 bis 1882", Zeitschrift der leutschen Morgenlandischen Gesellschaft, Supplement II (1974) ;

"Wirtschaftliche Durchdringung und politische Kontrolle druch die europaischen Mach-te im Osmanischen Reich (Konstantinopel, kairo, Tunis)", Geschichte und Gesel Ischaft, I (1975);

"Some remarks on importance of an Egyptian collection of documents on the "Urabi pe-riod (1881 - 1882)" J. Berque and D. Chevallier (eds.), Les Arabes par leurs archives Paris, 1976 ;

"The "men on the spot" and the English occupation of Efypt in 1882", History Journal, XIX (1976);

"The Egyption Bedouins and the "Urabiyun (1882)" Die Welt des Islams, XVII (1976 /7).

- Scotidis, N., L'Egypte contemporaine et Arabi Pacha, Paris, 1888 .

- Seikaly, Samir, "Coptic communal reform 1860 - 1914",

Middle Eastern Studies, VI. 1970).

- Seymour Keay, J., Spoiling the Egyptians, London, "1882 .

- Shaw, Stanford J., The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt 1517 - 1798, Princeton, 1962 .

- el-Shayyal, Gamal el-Din, A History of Egyptian Historiography in the Nineteenth Century, Alexandria, 1962 .

- Stephan, Heinrich, Das heutige Agypten, Leipzig, 1872 .

- Stewart, Desmond, "The revolution that failed", Middle East Forum, XXXIII (1958) .

- Stone, Fanny, "Diary of an American girl in Cairo during the war of 1882", Century Magazine XXVIII (1884).

- Stuart, Villiers, Egypt after the War, London, 1883 .

- Tagher, Jacques, "Portrait psychologique de Nubar Pacha",

Cahiers d'Histoire Egyptienne, I (1894) ;

"La naissance et le développement du journal "Al-Ahram",

Cahiers d'Histoire Efyptienne, IV (1952) .

- Thibault, Pierre, "La question d'Egypte et la presse francaise en 1882", Cahiers d'Histoire Egyptienne, IV (1951) .

- Tignor, Robert L., Modernization and British Colonial Rule in Egypt, 1882 - 1914, Princeton, 1966 .

- Tomiche, Nada, L'Egypte moderne, Paris, 1966 ;

- Tugay, Emine Foat, Three Centuries. Family Chronicles of Turkey and Egypt, London, 1963 .

- Vatikiotis, p.J., The Egyptian Army in Politics, Bloominton 1961 ;

The Modern History of Egypt, London, 1969 .

- Vaujany, H. de, Le Cairo et ses environs, Paris, 1883 ;

Histoire de l'Egypte depuis les temps les plus reculés jusqu'a nos jours, Cairo, 1885 .

- Vogt, Hermann, Die kriegerischen Ereiqisse in Agypten wahrend des Sommers 1882 , Leipzig, 1882 .

- Vyse, Griffin W., Egypt - Political, Financial, and Strategical, London, 1882 .

- Wallace, D. Mackenzie, Egypt and the Egyptian Question, London, 1883 .

- Weigall, Arthur. E.B. Brome, A History of Events in Egypt from 1798 to 1914 . Edinburgh, 1915 .

- Wilson, C. Rivers, Chapters from My Official Life, London, 1916 .

- Wright, L.C., United States Policy toward Egypt 1830 .

- Young, George, Egypt, London, 1927 .

- Zananiri, Gaston, Le Khédive Ismail et l'Egypte (1830) .

- Zolondek. Leon, "The language of the Muslim reformers in the late 19th century", Islamic Culture, XXXVII (1963);

"Al-Tahtawi and political freedom", Muslim World, LIV (1964);

"Ash-sha'b in Arabic political literature of the 19th century", Die Welt des Islams, X (1965).

"Al-Ahram and westernization : socio-political thought of Bisharah Taqla (1853 - 1901)" Die Weit Islams, XII (1969).

الفهـرس

صفحة

رقم الإيداع ٨٢١٤/٩٩

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 322 - 006 - 0

دار روتابرينت للطباعة ت: ٣٥٥٢٣٦٣ - ٣٥٥٠٦٩٤
٥٣ شارع نوبار - باب اللوق